

كلية العلوم الإنسانية  
كلية العلوم الإنسانية

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

جامعة الجزائر 2  
جامعة الجزائر-2-

قسم التاريخ

علاقة وزارة التسليح والاتصالات العامة مع هيئة الأركان العامة

لجيش التحرير الوطني وانعكاساتها على الثورة 1960-1962

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في التاريخ العسكري للجزائر عبر العصور

إشراف الدكتور

إعداد الطالب

ودوع محمد

واضح مداني

لجنة المناقشة:

جامعة الجزائر 2-أبو القاسم سعد الله	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	أ- د كرليل عبد القادر
المركز الجامعي مرسلبي عبد الله- تيبازة	مقررا	أستاذ محاضراً	د- ودوع محمد
جامعة الجزائر 2-أبو القاسم عد الله	مناقشا	أستاذ محاضراً	د- زغيدبي محمد لحسن
جامعة الجزائر 2-أبو القاسم عد الله	مناقشا	أستاذ محاضراً	د- دليوح عبد الحميد
جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف	مناقشا	أستاذ التعليم العالي	أ- د بلعالية ميلود
المركز الجامعي مرسلبي عبد الله- تيبازة	مناقشا	أستاذ محاضراً	د- قدور محمد

السنة الجامعية 2020-2021

## كلمة شكر و عرفان

أشكر الله عزوجل الذي ألهمني الصبر والجلد من أجل إخراج هذا العمل إلى النور، كما أتقدم بخالص امتناني للجنة المناقشة الموقرة على رأسها الأستاذ الدكتور عبد القادر كرليل ، و الشكر موصول كذلك للأستاذ المشرف " الدكتور محمد ودوع" على النصائح والإرشادات القيمة التي قدمها لي ، ومساندته طيلة مشوار إعداد هذا العمل رغم التزاماته الإدارية والعلمية. دون أن أنسى جميع من قدم يد المساعدة من أساتذة باحثين، طلبة زملاء، مجاهدين، عمال الأرشيف ، عمال المكتبات وعمال مختلف مراكز البحث عبر ربوع هذا الوطن، فألى كل هؤلاء ، وإلى كل من ساعد من قريب أو من بعيد أقول لهم جميعا .

شكرا جزيلا.

## الإهداء

- إلى الوالدين الكريمين الذين قال الله فيهم " وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

-إلى زوجتي "أم معاذ" التي تحملت معي مشاق البحث وعناؤه طيلة إعداد هذه الدراسة، فلها مني كل العرفان على إسنادها وتحفيزها لي.

-إلى قوافل شهداء الجزائر وعلمائها الذين انتصبوا كالجبال الراسيات وأعمدة شامخة تحمي وتنير دروب تاريخ هذا الوطن المفدى .

إلى هؤلاء جميعا ، أهدي هذا العمل.

## المختصرات :

**ALN** : Armée de libération nationale  
**BRQ** : Bilan de renseignement quotidien  
**BRM** : Bilan de renseignement mensuel  
**CDF** : Centre de direction des frontières  
**CPR** : Comité permanent révolutionnaire  
**CTO** : Centre de transmission opérationnel  
**CNRA** : Conseil national de la révolution algérienne  
**CCE** : Comité de coordination et d'exécution  
**CIG** : Comité interministériel de la guerre  
**CPA** : Comité permanent algérien  
**CRUA** : Comité révolutionnaire pour l'unité et d'action  
**COM** : Comité des opérations militaires  
**CITT** : Centre d'instruction technique de transmission  
**CNT** : Centre national de transmission  
**DLGC** : Direction de liaison générale et communication  
**DOP** : Direction opérationnelle psychologique  
**DNCH** : Direction nationale du code et du chiffre  
**DST** : Direction de la sécurité du territoire  
**DTN** : Direction de transmission nationale  
**DDR** : Direction de la documentation et des recherches  
**DVCR** : Direction de la vigilance et des contre- renseignements  
**DARG** : Direction de l'armement et de ravitaillement générale  
**DAF** : Deserters de l'armée française  
**EMG** : État-major général  
**EMO** : État-major de l'Ouest  
**EME** : État-major de l'Est  
**FLN** : Front de libération nationale  
**FAAD** : Front d'action pour l'Algérie démocratique  
**GCR** : Groupe de contrôle radio  
**GPRA** : gouvernement provisoire de la République algérienne  
**MALG** : Ministère de l'armement et des liaisons générales  
**MARG** : Ministère de l'armement et de ravitaillement générale

**MTLD** : Mouvement de la triomphe pour les libertés démocratiques  
**MLGC**: Ministère de liaison générale et communication  
**MNA** : Mouvement national algérien  
**MFA** : Ministère des forces armées  
**OS** : Organisation secrète  
**OAS** : Organisation de l'armée secrète  
**PPA** : Parti populaire algérien  
**RDA** :Radio diffusion algerienne  
**SAU** : Service d'action urbaine  
**SRL** : Service de renseignement et liaison  
**SDECE** :Service de documentation exterieur et contre espionnage  
**SAS** : Service administrative specialisé  
**UDMA** : Union Démocratique du Manifeste Algérien

# المقدمة

## المقدمة:

رغم الركام الكبير من الكتابات التي تناولت تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية لاسيما الفرنسية منها، إلا أن البحث في هذا الجانب لا يزال يفتح آفاقا جديدة أمام الباحثين الجادين ، ولا تزال العديد من المواضيع البكر التي لم تخضع بعد إلى الدراسة المعمقة من ناحية، لاسيما أن معظمها مثيرة للجدل والخلاف من ناحية ثانية.

والواقع أن الخوض في غمار كتابة تاريخ الثورة الجزائرية بقدر ما يعد سبيلا مغريا بقدر ما يكون مسلكا وعرا، ذلك بأنه يفرض علينا توخي الحيطة والحذر من الانسياق وراء القراءات والأطروحات المغرضة ، وفي مقدمتها تلك السموم التي تبثها مدرسة التاريخ الاستعماري الفرنسي ، لاسيما وأن العديد من الآراء وحتى الكتابات قد حذت حذو هذه المدرسة .

ولهذا فإن البحث في موضوع العلاقة بين الأجهزة العسكرية للثورة وفي مقدمتها وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بأدق تفاصيله ومختلف جوانبه وزواياه هي مسألة من الصعوبة بما كان تجسيدها على أرض الواقع، ذلك بأن الخوض في مثل هذه المواضيع التي ينوء الباحثون والمؤرخون بحملها فرادى، تتطلب تظافر العديد من الجهود وإشراف مؤسسات أكاديمية ومخابر بحث علمية متخصصة، لأسباب يعرفها القاصي والداني كانت ولا تزال تلقي بظلالها الكثيفة على قضايا كثيرة ظلت مرتبطة بحرب التحرير الجزائرية ردحا من الزمن.

ولذلك حاولت من خلال هذه الدراسة أن أسلط الضوء على بعض الأحداث الخاصة بالثورة التحريرية عن كذب وأتحسس مظاهر القوة والخفان، كما أشخص أسبابها وأتفهم جوانب الوهن فيها، محاولا الاستفادة منها بتفسير الحاضر لبناء المستقبل، باعتبار أن هذا الجانب هو في حقيقته لا يعتبر فشلا بل تجربة تدعو إلى تجارب أخرى ، لاسيما وأن الثورة الجزائرية كانت قد واجهت أكبر الجيوش العالمية المدججة بأقوى الأسلحة وأضخم الإمكانيات تسلمت قسما كبيرا منها من الحلف الأطلسي.

ولمواجهة المخططات الاستعمارية كان لزاما على قادة الثورة الجزائرية تبني استراتيجية محكمة ودقيقة قوامها إحداث مؤسسات سياسية وعسكرية لدعم النشاط الثوري ، وهذا ما أقره المؤتمرون

## المقدمة:

بوادي الصومام في 20 أوت 1956 بإعلانهم عن تشكيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) ولجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) التي تتولى القرارات المنبثقة عن هذا المجلس.

وبعد أربع سنوات من اندلاع الكفاح المسلح الذي خاضه الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي ، وفي سنة 1958 التي اعتبرت سنة مفصلية ومنعطف حاسم في تاريخ الثورة التحريرية، شهدت هذه الثورة أهم الأحداث في مسارها النضالي، وفي مقدمتها الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية (GPRA) في 19 سبتمبر 1958، و بعدها إحداث تنظيمات عميقة في صفوف جيش التحرير الوطني (ALN) عن طريق إعادة هيكلته بتشكيل مؤسسات عسكرية برزت في صيغتها الرسمية بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بمدينة طرابلس الليبية والممتد من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960.

إن الجدير بالذكر أن كل مؤسسات الثورة التحريرية باختلاف طابعها وتكوينها كانت تشترك في هدف واحد وهو استرجاع السيادة الوطنية المغتصبة منذ 1830، وبالتالي فإن دراسة العلاقة التي جمعت بين هذه المؤسسات سواء تلك التي كانت بين الحكومة المؤقتة والمؤسسات العسكرية ممثلة في قيادات جيش التحرير الوطني، أو تلك التي جمعت ما بين المؤسسات العسكرية للثورة فيما بينها على غرار وزارة التسليح والاتصالات العامة (MALG) وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني (EMG) لا تحيدنا عن جادة الموضوعية والبحث عن الحقيقة التي يصبوا إليها كل عمل أكاديمي جاد، كما لا تؤدي بنا إلى إغفال الهدف المشترك للكفاح.

لذلك أردنا أن يكون بحثنا هذا مركزا على دراسة العلاقة التي جمعت بين وزارة التسليح والاتصالات العامة مع هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني ، فكانت مرمى الدراسة تسلط الضوء بصورة تقنية تحليلية ونقدية على المراحل الأساسية لتطور المؤسسات العسكرية للثورة الجزائرية في المرحلة الأخيرة من عمرها 1960-1962، والكشف عن مختلف مظاهر التعاون والترابط بين الجهازين من جهة، وجوانب التضاد والصراع من جهة ثانية ، بهدف كتابة



## المقدمة:

تاريخ الجزائر كتابة موضوعية والكشف عن حقائقه.

إن العقيدة العلمية لكل باحث جاد تقتضي كتابة هذا التاريخ بكل قضاياها ومسائله المثيرة أحيانا والشائكة أحيانا أخرى، بأفلام وطنية ووجهة نظر جزائرية بعيدا عن التزييف والتصنع والذاتية، وبعيدا عن الكتابات الأجنبية (الفرنسية خاصة) التي صالت وجالت واستفاضت فيه منذ عقود طويلة، وإن كان الحيز لا يتسع لنقد هذه المصادر التي تناولت هذا الموضوع ومواضيع مشابهة من حيث الغزارة، الكم، التنوع في المادة، وحتى في المرامي والمقاصد.

لقد كان اختياري للبحث في هذا الموضوع في البداية وليد دافع ذاتي حركه فضول قوي ورغبة دفينة في نفسي منذ عدة سنوات كنت فيها طالبا في مرحلة التدرج، أرادت فيها نفسي ولوج عالم المعرفة التاريخية والاطلاع على القضايا والمسائل التي لم تكن تشير إليها الكتابات التاريخية الجزائرية إلا اعتراضا، وسرعان ما تحول هذا الدافع إلى رغبة شديدة مني بعد أن خضت في بعض جوانب تاريخ الثورة الجزائرية لاسيما الجانب السياسي والعسكري في مشاريع علمية ومذكرات تخرج جامعية في مرحلة التدرج.

لكن البحث الدؤوب والمتواصل الذي أكسبني تجربة علمية متواضعة في شخصي من جهة، خاصة بحكم التخصص في التاريخ العسكري، وكذا تجارب الأساتذة الآخرين ممن نلت شرف التكوين على أيديهم من جهة ثانية، كشفت لي فيما بعد أن عملية البحث والكتابة في مواضيع ذات أهمية كالموضوع الذي بين أيدينا تتجاوز الدافع الذاتي إلى دوافع علمية بحتة تكون نبراسا وركيزة أساسية من أجل إنجاز دراسة علمية جادة، تساهم في نسج الخيوط والإجابة على إشكالات ظلت ترهق الباحثين في مجال تاريخ الثورة الجزائرية لاسيما في مرحلتها الأخيرة.

وسأحاول في سياق موجز تحديد أهم هذه الدوافع العلمية التي لخصتها فيما يلي:

1- إعطاء فرصة لنفسني من أجل الإحاطة بأغلب القضايا والأحداث التي شهدتها الثورة التحريرية الجزائرية في مرحلتها الأخيرة 1960-1962 لاسيما فيما تعلق بالجانب العسكري والوضع السياسي، ذلك بأن معظم الكتابات الجزائرية القليلة التي تناولت الموضوع لم ترق في نظري إلى مستوى الدراسة التقنية الدقيقة، والتحليل العميق للأحداث وإبراز انعكاساتها على

## المقدمة:

المستويين المتوسط والبعيد ، هذا بغض النظر عن التوظيف السياسي للعديد منها.

2- إن ما يحز في نفسي هي تلك الترسانة من المؤلفات الأجنبية والفرنسية على وجه الخصوص التي تحتويها المكتبة الجزائرية عن تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية ، فبقدر ما تكون تلك الكتابات تعبر عن وجهة نظر صاحبها، كما تمثل مصدر مهم للباحث الجزائري ينهل منه مادته العلمية، بقدر ما كانت مراجع طالما يقل الوثوق فيها، وهذا ليس انتقاصا من قيمتها العلمية بل يجب أن تكون عامل محفز على البحث والكتابة، بغض النظر عن مجانيته للموضوعية تحت مرامي ومقاصد كثيرة تهدف في غالبيتها إلى توظيف التاريخ لخدمتها.

3- إن مشكلة كتابة تاريخ الجزائر وما تستوجبه من آليات على غرار وجود مدرسة تاريخية جزائرية، انجر عنه تأخر كبير في كتابة تاريخنا بعقود طويلة بعد استرجاع السيادة الوطنية، جعلت البعض من المحسوبين على التاريخ (أجانب على وجه الخصوص) يملؤون الفراغ الرهيب الذي تسببنا في حدوثه، فأصبحوا بين عشية وضحاها خبراء ومراجع في هذا المجال ، تهرول إليهم الأقلام ، وتتسارع إلى رضاهم الأقدام.

4- صحيح أن عالمية الثورة الجزائرية تحرمنا حق الاحتكار لكنها تمنحنا أولوية الدراسة وعصارة التجربة من أجل الاستفادة، فمما لاشك فيه أن العديد من المشاكل التي عانت ولا تزال تعاني منها الجزائر بعد استرجاع الاستقلال مردها الأساسي إلى غياب وتغييب الدراسات التاريخية العلمية القائمة على التحليل العميق، بعيدا عن الجانب السردي والوصفي للأحداث، ذلك بأن الدراسات التاريخية لا تعن الاهتمام بالتاريخ لذاته بل يجب أن تحول إلى وسيلة لاستخلاص الدروس والعبر وحتى لسن القوانين التي تحول بيننا وبين الوقوع في الزل.

5- لقد أصبحت العديد من قضايا الثورة الجزائرية غير متضحة بالكامل ،فإن كنا قد أسدلنا ستارا على البعض منها فإنه لا يزال ملقيا على الكثير من القضايا السياسية والعسكرية على وجه الخصوص، مع العلم أن في مجملها تمثل مؤامرات شنيعة حاكها الفرنسيون ضد جبهة وجيش التحرير الوطني، وحتى ضد الشعب الجزائري، فلعل الأرشيف السري لمصالح الاستخبارات الفرنسية يوما ما سيكشف خبايا حرب الجزائر.

## المقدمة:

ومن هذا المنطلق جاءت إشكالية الدراسة كالتالي:

كيف كانت علاقة وزارة التسليح والاتصالات العامة مع هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني وما مدى تأثيرها على مسار الثورة التحريرية؟

وقد اندرجت تحت هذه الإشكالية الرئيسية عدة إشكاليات فرعية نوجزها كالآتي:

على أي أساس كانت هذه العلاقة مبنية؟ ثم هل شهدت صراعا أم ترابطا واتفاقا؟

هل عرفت الثورة التحريرية أثناء هذه الفترة تطورا على المستوى العسكري بعد تأسيس كل من هيئة الأركان العامة ووزارة التسليح والاتصالات العامة؟

ما حقيقة الآراء والمواقف القائلة بأن جيش التحرير الوطني في الحدود لم يساهم في العمل المسلح بل كان يتربص فرصة موعد الاستيلاء على السلطة؟

إلى أي مدى ساهم العمل الاستخباراتي للثورة الجزائرية في نجاعة وفعالية العمل المسلح في الداخل وفي الحدود؟

إلى أي مدى كان لظهور بومدين سنة 1960 كقائد لهيئة الأركان العامة دور في تخفيف حدة الصراع والتنافس بين الباءات الثلاث ، وتحول الرقابة الداخلية بينهم إلى رقابة خارجية على بومدين؟

هل حقيقة أن اتفاقيات إيفيان أسست لدولة جديدة ذات سيادة وهو ما عملت من أجله وزارة التسليح والاتصالات العامة؟، أم أنها وضعت أسس لاستعمار جديد ولذلك رفضت من طرف هيئة الأركان العامة؟.

ما حقيقة الصراع الموسوم تاريخيا بأزمة صائفة 1962، هل هو صراع إيديولوجي نابع عن اختلاف فكري لكيفية تسطير البرامج التي من خلالها تقام منظومة الحكم التي تدير الدولة الجزائرية بعد استرجاع سيادتها؟ أم أنه مجرد صراع على السلطة والنفوذ لضمان المستقبل ولا علاقة لها بتطلعات الشعب الجزائري؟

إلى أي مدى ساهمت هذه الأحداث في سيرورة أو إعاقاة العمل المسلح ؟ وما تداعيات ذلك على مستقبل الدولة الجزائرية المستقلة؟.

## المقدمة:

ونتيجة لإدراكنا مدى أهمية المنهج المعتمد في قراءة الوثائق والنصوص التاريخية للإجابة على هذه التساؤلات فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بتقديم عمليتنا النقد والتحليل للأحداث على سردها، لأن خلاف ذلك حتما سيوقعنا في الرواية والوصف السطحي وبيعدنا عن الجانب التقني للموضوع، مع التيقظ والانتباه في استخدام هذا المنهج بشكل مطلق أو كلي وعدم التسرع في إصدار الأحكام قبل جمع الشواهد والقرائن الكافية للتدليل على صحتها أو على النتائج المتوصل إليها، أو حتى على جملة الشروحات والهوامش المشار إليها.

وقد جاءت هذه الدراسة مقسمة في أربعة فصول و فصل تمهيدي أرفقتها بخاتمة ومجموعة من الملاحق التوضيحية ذات علاقة مباشرة بالمتون، وقد حاولت التمهيد للموضوع بصورة عامة في فصل كامل حمل عنوان "التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني 1958-1960"، خصصته لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958 والوزارات ذات الطابع العسكري التي انبثقت عنها، كما سلطت الضوء على النشاط الثوري لهذه الوزارات والتنظيمات العسكرية المختلفة لجيش التحرير الوطني في الحدود، ثم خلصت في هذا الفصل إلى استنتاج مدى قوة وضعف هذه الوزارات، وفعالية التنظيم العسكري الذي أقامته.

لأقف في الفصل الأول من هذه الدراسة الذي حمل عنوان "الثورة الجزائرية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني" على دوافع تشكيل أهم وأقوى جهازين في الثورة وهما وزارة التسليح والاتصالات العامة التي ألحق فيها التسليح بالعمل الاستخباراتي بناء على أمر صادر من المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهيئة الأركان العامة التي أدمج من خلالها تنظيمين عسكريين هما هيئة أركان الشرق وهيئة أركان الغرب في تنظيم واحد، بناء عن أمر صادر من نفس السلطة وفي نفس السنة 1960، كما سلطت الضوء من خلال المباحث التي احتواها الفصل على الهياكل التنظيمية لكل جهاز ومدى استفادة جيش التحرير الوطني منها خاصة فيما تعلق بالجانب التنظيمي الذي كان بالأمس القريب يؤرق قادة الثورة، لأخلص في نهاية الفصل إلى تقديم دراسة حول العلاقة التي جمعت بين اللجنة الوزارية للحرب المشكلة من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية سنة 1960 والمكونة من الباءات

## المقدمة:

الثلاث وهيئة الأركان العامة التي يقودها هواري بومدين ، كما حاولت إمطة اللثام عن الدور الحقيقي لهذه اللجنة وصلحياتها في إطار المؤسسات العليا للثورة.

واشتمل الفصل الثاني الذي عنونته بـ " العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني " على أربعة مباحث تضمنت كلها جوانب ومظاهر الدعم العسكري واللوجستي بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة، بدءا بالتسليح والعمل الاستخباراتي ثم التكوين العسكري وانتهاء بمسألتي التموين والتمويل، كما أشرت في خضم هذه المباحث وبناء على العلاقة التكاملية بين الجهازين إلى جدية العمل المسلح والرغبة في الوصول إلى الهدف وهو استرجاع السيادة الوطنية بتظافر كل الجهود، رغم كل ملامح الصراع والنزاع التي كانت موجودة والتي تبين لنا أنها مجرد محطات هامشية تعبر عن رأي أشخاص وليس موقف مؤسسات بدليل أنها تساقطت بوجود أسى الغايات الوطنية.

أما الفصل الثالث فقد حمل عنوان " المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين " وخصصته لمتبع مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية ودور وزارة التسليح والاتصالات العامة في سيرورة هذه المفاوضات من بدايتها في جوان 1960 إلى غاية الإعلان الرسمي عن وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في 19 مارس 1962، كما تطرقت بالنقد والتحليل إلى دراسة محتوى اتفاقيات إيفيان، وحقيقة معارضة هيئة الأركان العامة لها وهي التي كانت قد دعمت العمل التفاوضي في البداية، لأخصص المبحث الرابع والأخير من هذا الفصل لاستنتاج الانعكاسات التي خلفها اختلاف موقف الجهازين من هذه الاتفاقيات على العلاقة التكاملية والترابطية التي كانت بينهما.

ورميت في الفصل الرابع وهو آخر فصول هذه الدراسة الذي جاء موسوما بـ " أزمة الصراع على السلطة وانعكاساتها على أهداف الثورة " إلى تفسير الخلفيات التاريخية والسياسية وحتى العسكرية لهيئة الأركان العامة اتجاه السلطة، والتي قادت إلى انفلاق في العلاقة بينها وبين الحكومة المؤقتة الجزائرية مما أثر سلبا على العلاقة بينها وبين وزارة التسليح والاتصالات العامة التي كانت تتجه شيئا فشيئا إلى التآزم، رغم الحياد الظاهري الذي أبداه رئيسها عبد الحفيظ بوصوف

## المقدمة:

اتجاه ما اصطلح عليه تاريخيا بأزمة صائفة 1962، وانتهت الفصل بتحليل نتائج وتداعيات الأزمة التي أدت إلى فشل الهيئات السياسية للثورة رغم الصمود ومحاولتها قيادة البلاد إلى مرحلة الاستقلال بصورة هادئة وشرعية نسبيا، وإن كانت تشوبها ضبابية طالما حذرت منها مختلف مواثيق الثورة التحريرية لاسيما بيان أول نوفمبر 1954.

وفيما يتعلق بالمادة العلمية التاريخية التي اعتمدت عليها في إعداد هذه الأطروحة فقد سعيت جاهدا إلى جمع أكبر قدر ممكن من الوثائق الأرشيفية وأخص بالذكر تلك الوثائق التي أمدني بها الأستاذ المشرف وهي عبارة عن علبة كاملة من الأرشيف العسكري الفرنسي " أرشيف فانسان" تحمل رقم 1H1580 وقد تضمنت العلبة ثلاث ملفات تحوي العديد من القرارات الهامة الخاصة بقضايا التسليح ( صفقات الأسلحة، ورشات صناعة الأسلحة، طرق ومسالك نقل الأسلحة) والتمويل والتمويل، وهيكله الجهازين، كما أقرت الوثائق طبيعة العلاقة التكاملية والترابطية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني ، وهذا ما ينفي الآراء وحتى بعض الدراسات السابقة التي صورت العلاقة على أنها علاقة صراع أوفي أحسن صورها علاقة تشوبها الضبابية.

بالإضافة إلى بعض الوثائق البسيطة والمتداولة التي تحصلت عليها من المركز الوطني للأرشيف، وهذا راجع إلى عدم إتاحة فرصة الاطلاع على معظم الوثائق الخاصة بالثورة من طرف إدارة المؤسسة بحجة أنها غير قابلة للاطلاع، كما أتاحت لي أيضا فرص عديدة للحصول على بعض الوثائق من بعض مجاهدي الولاية التاريخية الخامسة، وأخص بالذكر الوثيقة التي أمدني بها المجاهد محمد دباح والتي تعبر عن الموقف الرسمي لوزارة التسليح والاتصالات العامة من أزمة الصراع على السلطة سنة 1962 والذي تميز بالحياد ، عكس ما كان متداولاً في السابق أن موقف الوزارة كان من موقف الحكومة المؤقتة.

وبعد جمع الوثائق الأرشيفية هممت بجمع الشهادات الشفوية ، إلا أن جهودي للأسف خابت في مقابلة العديد من إطارات الثورة ،ذلك بأن الأجل كان أسبق مني لدى البعض، ولظروف صحية والتزامات مهنية لدى البعض الأخر، فإذا كانا المجاهدين عمار بن عودة ومنصور

## المقدمة:

بوداود قد شاء القدر أن يفارقا الحياة بعد سلسلة من المواعيد كانت تؤجل في كل مرة، إلا أنني قد حظيت بعدة لقاءات مع بعض ضباط جيش التحرير الوطني في سلاح الإشارة أمثال محمد دباح، وكذا المحافظ السياسي لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية محمد زروال.

إلا أنني أعتبر أن ذلك لا يف بالغرض ما دفعني للاستعانة بالشهادات المسجلة في شكل أشرطة فيديو أو تلك الموجودة في أقرص مضغوطة بالمركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 بالجزائر العاصمة، إلى جانب توظيف عدد من الشهادات والحوارات المنشورة في بعض المجلات والجرائد والدوريات.

كما تجدر الإشارة إلى أنني سعيت جاهدا من أجل تنويع مصادر ومراجع الدراسة بهدف نقادي نقد وتحليل الأحداث من زاوية واحدة ورؤية بعينها قد توقعنا في دائرة الدراسة السطحية والنظرة الذاتية، فبالإضافة إلى المناهل الجزائرية وفي مقدمتها كتابات محمد حربي ومحمد تقيية وسليمان الشيخ وفرحات عباس ومحمد يوسف وبن يوسف بن خدة وعلي هارون وبوعلام بن حمودة ومحمد مصطفى طالب وعبد الحميد الإبراهيمي وعثماني مسعود التي أعتبرها مصادر أساسية حول موضوع الدراسة، إلا أنني لا يمكن إخفاء منهجها السردى للأحداث ومواقفها الذاتية والمتحيزة للعديد من القضايا، إضافة إلى نظرتها السطحية أحيانا والأنية أحيانا أخرى للانعكاسات المترتبة عنها، باستثناء كتابات محمد حربي ومحمد تقيية التي نلمس فيها جانب كبير من الدقة والموضوعية مما يبين عمق الدراسة والتحليل.

كما اغترفت أيضا من المناهل الفرنسية خاصة تلك التي عاشت الأحداث والوقائع أو كانت قريبة منها، أو تلك التي سمحت لها ظروف البحث بالاطلاع على الوثائق والمصادر وحاولت الكتابة بنوع من التعمق والتحليل، وإن كنت أتحفظ على الكثير منها بسبب نظرتها الذاتية للأحداث، إلا أنني تناولتها بحذر، إيمانا مني بأن الموضوعية هي التي تخدم التاريخ، ومن بين المناهل التي وجدت نفسي مضطرا للاعتماد عليها هي : إيف كوريير، بنجامين ستورا، جون بيير سريني وأنية فرونكو، جيلبار مينييه وغيرهم.

كما تطلب الأمر مني تعقب كل الإصدارات الجديدة ذات العلاقة بموضوع الدراسة فحالفني

## المقدمة:

الحظ أن استطعت جمع كم معتبر من المذكرات الشخصية والدراسات التاريخية التي نشرت نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي إلى غاية 2018، والتي كتبت بأقلام عدد من القادة والإطارات المعروفة في صفوف الثورة ، فكانت مذكرات علي كافي والشادلي بن جديد وخالد نزار وعبد الرزاق بوحارة ومراد صديقي وأحمد بن بلة والطاهر الزييري وحسين بن معلم، وعبد الرحمان برون، ومنصور بوداود وعبد الكريم حساني ومحمد خلادي ومحمد صايكي وصدار سنوسي ومحمد لمقامي ونجادي محمد أمقران وغيرهم بمثابة المادة الدسمة التي كانت بالنسبة لي ركيزة أساسية في هذه الدراسة ، والإلمام بمختلف جوانب الموضوع العسكرية واللوجستية، رغم أنها أجهدتني كثيرا خاصة فيما تعلق بتضارب الأحداث والتواريخ والوقائع، مما لزم إخضاعها للنقد والتحليل والمقارنة أحيانا.

وللدراسات الجامعية الجزائرية دور في إخراج هذا العمل إلى النور ، وذلك بالاعتماد على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه التي تم إعدادها في هذا المجال، كما استعنت كذلك بعدد معتبر من المقالات التي حوتها جرائد ودوريات جزائرية وفرنسية مختلفة.

إن الحيز هنا لا يكف لعرض كل المادة التاريخية التي اعتمدت عليها من أجل تشكيل اللبنة الأساسية لهذه الدراسة ،مما لا يتيح مجالا كافيا لنقدها وتقييمها بشكل مستفيض لأن ذلك في اعتقادنا يتطلب دراسة قائمة بحد ذاتها، ولذلك فإنني حاولت نسبيا الإشارة إلى البعض منها في متون وهوامش مختلف فصول ومباحث الدراسة، كما أن الأهم في نظري لايتعلق بهذه الزاوية بقدر مايتعلق بكيفية قراءتها وطريقة توظيفها واستخدامها كسبيل للاقترب من الحقيقة التاريخية التي ينشدها جميع الباحثين.

هذا وتعد معظم البيبليوغرافيا التي اعتمدت عليها في هذه الأطروحة ، وكنتم قد أشرت إلى البعض منها آنفا، أنها تحمل تناقضات فيما بينها خاصة فيما تعلق بالكرونولوجيا التاريخية، إذ اضطررت إلى مقارنة المعطيات المتوفرة مع بعضها البعض لاستنتاج الأهم عن طريق التقاطع ، لاسيما تراكم المعلومات وصعوبة التحكم فيها أحيانا في ظل وجود مواقف وآراء متناقضة بعيدة عن التوظيف العلمي والموضوعي لأحداث التاريخ.



## المقدمة:

كما لا أعتبر ذلك تبرير لأي انتقاد موجه للآراء والاستنتاجات التي بدت مني في متون وهوامش هذه الدراسة ، التي لا أزعج أبدا أنني حصنتها من سهام القارئ المتخصص وحتى الهاوي ، لأنها في الأصل لاتعد كونها سوى اجتهاد يحتمل الخطأ والصواب ، رغم أنني سلكت دروب الموضوعية ابتغاء الحقيقة ، ووهبت في سبيلها ما أمكنني من جهد وعطاء ، فحق لي أن أتوسم الرضا في نفوس قرائها.

الفصل التمهيدي

التنظيم العسكري لجيش التحرير

الوطني 1958-1960

عرفت الثورة التحريرية الجزائرية غداة تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 عدة أحداث وتطورات داخلية وخارجية أثرت في مسارها ، فعلى المستوى الداخلي تميزت بمجيء الجنرال ديغول\* إلى الحكم في فرنسا بعد حركة تمرد 13 ماي 1958 واتخاذها لسياسة حرب الإبادة الشاملة من أجل القضاء على الثورة الجزائرية ، أما على المستوى الخارجي فقد شهد تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اعتراف واسع من طرف العديد من دول العالم مناصفة للقضية الجزائرية ودفعا بها نحو الأمام .

كما شهدت الفترة أيضا تطورات عسكرية هامة مست جهاز الثورة العسكري والمتمثل في جيش التحرير الوطني خاصة على الحدود، وهذه التطورات التنظيمية أملت بالأساس الظروف الداخلية والخارجية للثورة التحريرية ، خاصة وأن عمر الثورة في هذه المرحلة ناهز الأربع سنوات على إندلاعها فكان من الضروري إعادة النظر في تنظيم جناحها العسكري لمجابهة السياسة الفرنسية الجديدة .

## **1-1 ميلاد أول حكومة مؤقتة جزائرية 1958 :**

### **1-1-1 ظروف تشكيل الحكومة المؤقتة:**

عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) اجتماع لها في 9 سبتمبر 1958 بعد أن حصلت على تفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) بإنشاء الحكومة المؤقتة<sup>1</sup>، وجاء قرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية باعتباره أعلى سلطة في الثورة من جهة ، والذي كلف في اجتماع الصومام في 20 أوت 1956 بمهمة تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية من جهة ثانية ، جاء قراره القاضي بضرورة تحويل وتفويض لجنة التنسيق والتنفيذ إلى حكومة مؤقتة للجمهورية

---

\* - شارل ديغول : ولد في 1890 بمدينة ليل الفرنسية ، تخرج من المدرسة العسكرية "سان سير" عين جنرال فرقة ونائب لكايب الدولة للدفاع الوطني في يناير 1940، ترأس الحكومة الفرنسية المؤقتة في المنفى بلندن بعد سقوط العاصمة الفرنسية باريس في 14 جوان 1940 على يد القوات النازية، كان أول رئيس للجمهورية الخامسة التي تأسست سنة 1958، توفي سنة 1970 ، لمزيد من المعلومات أنظر القرص المضغوط تاريخ الجزائر 1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2002.

<sup>1</sup> -Mohamed Harbi,les archives de la révolution Algérienne,DAHLAB ,Alger ,2010, p 225

الجزائرية<sup>1</sup> لإحداث توازن بين المناضلين القدامى والجدد وبين السياسيين والعسكريين وبين الداخل والخارج<sup>2</sup>.

هذا وأن فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة ظلت تراود قادة جبهة التحرير الوطني منذ عام 1956، وقد أشار عبان رمضان\* وبعض قادة الثورة إلى ضرورة تفعيل هذه الخطوة قبل ذلك بسنة أي في سنة 1955، في الرسالة التي وجهها هذا الأخير إلى محمد خيضر بتاريخ 8 أكتوبر من نفس السنة<sup>3</sup>، حيث أكد على ضرورة وجود حكومة مؤقتة تتولى المفاوضات مع فرنسا<sup>4</sup>، وهذا ما أوضحه عبد الحميد مهري\*\* الذي أكد على أن الهدف من وجود حكومة جزائرية مؤقتة هو إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوضات الجزائري موجودة وهو يظهر رغبته في الاتصال بالحكومة الفرنسية وإجراء المفاوضات<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - أقر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بضرورة تحويل لجنة التنسيق والتنفيذ إلى حكومة مؤقتة، ويذكر بن يوسف بن خدة بأن تأسيس الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 كان يعني إنتهاء مهمة لجنة التنسيق والتنفيذ إلا أنها في الحقيقة بقيت في صورة أخرى حيث أعطت لنفسها إسما آخر وهو اللجنة الدائمة للثورة (CPA) إلا أن الحكومة المؤقتة هي الممثل الحقيقي للسلطة، أنظر: الطاهر أيت حمو، رجال صنعوا التاريخ، لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 120.

<sup>2</sup> - بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة 1 نوفمبر 1954، معالمها الأساسية، دار النعمان، الجزائر، 2012، ص315-316.

\* - عبان رمضان: من منطقة "فور ناسيونال" ولاية تيزي وزو، برز نشاطه الثوري وهو طالب بالثانوية، حكمت عليه السلطات الإستعمارية سنة 1950 بست سنوات سجن قضى منها 5 سنوات ثم أفرج عنه في 1955 وهي السنة التي إلتحق فيها بصفوف الثورة التحريرية، أحد أبرز مهندسي مؤتمر الصومام وعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة، نفذ فيه حكم الإعدام بالمغرب من طرف الثورة في 26 ديسمبر 1957، أنظر: حميد عبد القادر، فرحات عباس، رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص298.

<sup>3</sup> - شويحات مريم، الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة 1960-1962، مجلة قضايا تاريخية، العدد 01، 2016، ص233.

<sup>4</sup> - عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 116.

\*\* عبد الحميد مهري: ولد في 3 أبريل 1926 بالخرروب ولاية قسنطينة، إنضم لحزب الشعب الجزائري (PPA)، عضو في

المجلس الوطني للثورة الجزائرية، شغل منصب وزير مسؤول شمال إفريقيا في الحكومة المؤقتة الأولى، توفي في 2012، أنظر Benjamin Stora, dictionnaire bibliographique de militants nationaliste Algériens, éditions, l'Harmattan, paris, 1985, p293-294

<sup>5</sup> - عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص120.

وتدعم هذا الموقف بعد سلسلة الانتصارات العسكرية والديبلوماسية التي حققتها الثورة الجزائرية والدعم الدولي المتزايد بدءا بمؤتمر باندونغ من 18 إلى 24 أبريل 1955 بإندونيسيا ومناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة<sup>1</sup>، كما دعا مؤتمر طنجة المنعقد يوم 27 أبريل 1958 بالمغرب إلى تأسيس حكومة مؤقتة بالتشاور مع حكومتي المغرب وتونس وكانت النقاشات خلال المؤتمر دائرة حول هذا الموضوع على أن يقدم الدعم الكافي لها<sup>2</sup>.

فكر قادة لجنة التنسيق والتنفيذ في تشكيل حكومة مؤقتة ودافع عن مسألة إيجاد حكومة جزائرية العقيد أوعمران\* في تقريره الذي قدمه للجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 17 أبريل 1957، حيث ورد في التقرير: "لكي لا تتجاوزنا الأحداث يجب تشكيل حكومة نستطيع بواسطتها دعم الاتصالات بالحكومات الأجنبية ودعم شرعية الثورة في المحافل الدولية"<sup>3</sup>، واستطاع العقيد أوعمران بهذا التقرير إثارة الفكرة مجددا في أول اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة في أوت 1957<sup>4</sup>، وبذلك شرع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة في التحضير لإنشاء الحكومة المؤقتة وبدأت الاتصالات بالدول العربية وغيرها من أجل ضمان الاعتراف المسبق بها<sup>5</sup>.

يرى البعض بأن هناك ظروف خاصة مرت بها الثورة التحريرية دعت قيادتها العليا لتشكيل حكومة مؤقتة من أجل تحقيق أهداف استراتيجية<sup>6</sup>، في حين يرى البعض الآخر أن الانتصارات السياسية والعسكرية التي حققتها الثورة جعلت قادتها يتطلعون إلى تشكيل حكومة مؤقتة لتوحيد

<sup>1</sup> - الطاهر الزبيري ، مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962، منشورات ANEP، الجزائر 2008، ص 200.

<sup>2</sup> - عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق ، ص 116.

\* العقيد أوعمران : ولد في 19 جانفي 1919، ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري منذ صغره، إلتحق بالثورة وأصبح نائب كريم بلقاسم في منطقة القبائل وكان من المقربين له ،عين سنة 1960 ممثل الثورة في تركيا، إنسحب سنة 1962 من الساحة السياسية ليتفرغ للتجارة ، توفي سنة 1991، أنظر: حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 305.

<sup>3</sup> - علي زغود ، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2004، ص 43-44.

<sup>4</sup> - الطاهر الزبيري، المصدر السابق ، ص 200.

<sup>5</sup> - علي زغود، المرجع السابق ، ص 43.

<sup>6</sup> - عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق ، ص 126.

مواقفهم<sup>1</sup> والتعريف بالقضية الجزائرية ،وردا على الادعاءات الفرنسية القائلة بعدم وجود مفاوضين حقيقيين للشعب الجزائري بهدف إيجاد حل مناسب<sup>2</sup>، في حين يرى فرحات عباس\*\* بأن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جاء في ظرف تحضير الجنرال ديغول لاستفتاء 9 سبتمبر 1959 حول تقرير المصير وفي ظل تدارس أمر تحويل مجلس الشؤون الخارجية إلى حكومة مؤقتة<sup>3</sup>.

لكن المداولات التي كانت تجري بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بينت أن هناك مشكلتين تفلتان من رقابتهم لأسباب تقنية وعسكرية، أما الأولى فتتمثل في الحاجز الذي يشكله خط موريس على الحدود الجزائرية ،وأما الثانية فتتمثل في ضغوط الحكومتين التونسية والمراكشية في غياب حكومة جزائرية مؤقتة<sup>4</sup>، على الرغم من بعض الانتصارات التي حققتها الثورة عسكريا كهجومات 20 أوت 1955 أوسياسيا كخلق مؤسسات سياسية داخل الثورة مثل المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) ولجنة التنسيق والتنفيذ (CCE)، أو حتى تأثير الثورة على السياسة الداخلية الفرنسية وفشل الحكومات الفرنسية المتعاقبة في القضاء عليها<sup>5</sup>.

لكن الحقيقة أنه بوصول الجنرال ديغول إلى السلطة بعد أحداث 13 ماي 1958 وإن كان يرى البعض ضرورة الإسراع بحل تفاوضي بين الطرفين، إلا أنهم كانوا يغضون الطرف عن معطى سياسي هام وهو أن شروط التسوية تتوقف على المحاور الفرنسي أكثر من المحاور الجزائري المتمثل في جبهة التحرير الوطني، ذلك بأن الجيش الفرنسي والمستوطنون المتطرفون هما

<sup>1</sup> - الطاهر الزبيري ، المصدر السابق ، ص 200.

<sup>2</sup> - رايح عدالة ، هواري بومدين مسيرة كفاح وتشييد ، دار بغداد للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009، ص 11.

\*\* فرحات عباس: ولد سنة 1899 بالطاهير ولاية جيجل، تحصل على شهادة الصيدلة عام 1946، أسس الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عام 1946 (UDMA)، عضو في المجلس الوطني للثورة 1956، عضو لجنة التنسيق والتنفيذ 1957، أول رئيس للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958، توفي سنة 1985، أنظر: حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 18.

<sup>3</sup> - فرحات عباس ، تشريح حرب، ت أحمد منور، منشورات الجزائر للكتب ، الجزائر 2015، ص 322.

<sup>4</sup> - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1954-1962، ت كميل قيصرداغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت، 1983، ص 185.

<sup>5</sup> - Fallah Ahmed, les Moudjahidines, éditions El Maaref, Alger, decembre 2010, p72

القوتان اللتان هزمتا الجمهورية الرابعة سنة 1958 وحملتا ديغول إلى السلطة<sup>1</sup>، فكانت هذه التطورات تدفع بالطرف الجزائري لإنشاء حكومة جزائرية.

وفي ظل هذه الظروف عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية إجتماعه الثاني بالقاهرة من 22 إلى 28 أوت 1958، حيث كلف المجلس<sup>2</sup> خلال الإجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ بالإعلان عن ميلاد حكومة مؤقتة لتكملة عملية إقامة مؤسسات الثورة وإعادة بناء الدولة الجزائرية العصرية ووضع السلطات الفرنسية أمام الأمر الواقع<sup>3</sup>، وبذلك تمخض الإجتماع عن قرار إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وجاء هذا القرار بعد سلسلة الإنتقادات الكثيرة التي وجهت للجنة التنسيق والتنفيذ (CCE)<sup>4</sup>.

### 1-1-2- الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة 19 سبتمبر 1958:

إن عملية الإعلان عن ميلاد حكومة مؤقتة للثورة الجزائرية بعد أربع سنوات من الكفاح المسلح يقتضي تجنب كل مايمكنه أن يحول دون تحقيق هذه الخطوة، وتجاوز كل الحساسيات والمصالح الشخصية الضيقة والعمل الجماعي من أجل إنجاز هذا المسعى، وبذلك فقد كانت النقاشات دائرة بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بخصوص موضوع إنشاء حكومة مؤقتة جزائرية والإعلان عنها، إلا أن المشكلة التي واجهت القيادة هي رفض كل من لخضر بن طوبال\* وعبد الحفيظ بوصوف\*\* مطلب كريم بلقاسم\*\*\* لرئاسة الحكومة، كما اعترض الزعماء

<sup>1</sup>- محمد حربي ، المصدر السابق ، ص185.

<sup>2</sup>- يذهب حربي للقول بأن قرار لجنة التنسيق والتنفيذ بتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كان في غياب المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، للمزيد أنظر: محمد حربي ، نفس المصدر، ص186.

<sup>3</sup>- محمد بوداود ، أسلحة الحرية، ت فخر الدين بلدي، RAFAR، الجزائر، 2016، ص91.

<sup>4</sup>- Ania Francos et J.P.Sérénì, un algérien nommé Boumediene, éditions ASS NNI, Alger, juin 2017, pp65-66.

\* لخضر بن طوبال ولد في 1923 بميلة، كان ضمن حزب الشعب الجزائري وعضو في المجلس الوطني للثورة، قائد الولاية الثانية الشمال القسنطيني، وزير في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، توفي سنة 2010 أنظر: Benjamin Stora, op.cit, p324

\*\* عبد الحفيظ بوصوف ولد بميلة سنة 1926 انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، عضو مجموعة 22 التاريخية، وقائد الولاية الخامسة، وزير الإتصالات العامة في الحكومة المؤقتة سنة 1985، ثم وزير التسليح والإتصالات العامة (MALG) سنة 1960، توفي في باريس في 31 ديسمبر 1980 أنظر: محمد علوي، قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص150-152.

المعتقلون<sup>1</sup> عن ترشيح محمد الأمين دباغين<sup>\*\*\*</sup> لهذا المنصب<sup>2</sup>، أما الرفض الأول فحجتها أن يبقى الثلاثة على قدم المساواة، وأما الاعتراض الثاني فحجتهم الحاجة إليه في مجال الصحة<sup>3</sup>. ورغم جهود كريم بلقاسم في ترأس الحكومة المؤقتة إلا أنها لم تتجح، فقد عهدت رئاستها إلى فرحات عباس<sup>4</sup>، وتم الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية من القاهرة في 04 ربيع الأول 1378 الموافق لـ: 19 سبتمبر 1958، وقد تم في اليوم نفسه نشر التصريح الأول<sup>5</sup> لرئيس الحكومة فرحات عباس الذي يحدد فيه ظروف ميلاد هذه الحكومة والهدف من تأسيسها<sup>6</sup>، وقد تزامن ذلك مع الإعلان عنها كذلك في كل من تونس والرباط<sup>7</sup>، حيث تولى المهمة في تونس كريم بلقاسم والرباط عبد الحفيظ بوصوف<sup>8</sup>، ويرجع ذلك إلى تأخر الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في إعطاء موافقته للوفد الجزائري المشكل من كريم بلقاسم ومحمود الشريف\* على الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة من تونس، فقررت القيادة الجزائرية الإعلان عنها من

---

<sup>\*\*\*</sup> كريم بلقاسم ولد في 14 ديسمبر 1922 بـ"ذراع الميزان" ولاية تيزي وزو بمنطقة القبائل، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري (PPA)، كان من أعضاء مصالي الحاج، عين عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE)، ثم وزيرا للقوات المسلحة عند تشكيل أول حكومة جزائرية مؤقتة في 19 سبتمبر 1958، اغتيل بألمانيا سنة 1970 أنظر: Benjamin Stora, op. cit, p329

<sup>1</sup> - وهم خمسة زعماء أربعة منهم تم أسرهم على متن الطائرة في 22 أكتوبر 1956 وهم أحمد بن بلة، محمد بوضياف، محمد خيضر، حسين أيت أحمد، أما الخامس (رابح بيطاط) فتم أسره بالجزائر العاصمة في 23 مارس 1955.

<sup>\*\*\*\*</sup> محمد الأمين دباغين ولد في 1919 بحسين داي بالعاصمة، انضم لحزب الشعب الجزائري سنة 1939، عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1957، وزير الشؤون الخارجية بالحكومة المؤقتة الجزائرية سنة 1958، توفي سنة 2003، أنظر: Benjamin Stora, ipid , pp381-382

<sup>2</sup> - عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 126.

<sup>3</sup> - فرحات عباس، المصدر السابق، ص 322-323.

<sup>4</sup> - محمد حربي، المصدر السابق، ص 186.

<sup>5</sup> - أنظر الملحق رقم 01 ص 363 من هذه الأطروحة.

<sup>6</sup> - محمد بوداود، المصدر السابق، ص 91.

<sup>7</sup> - الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 200-201.

<sup>8</sup> - الأمين بشيشي، أضواء على إذاعة الجزائر الحرة المكافحة، منشورات أصالة وثقافة، الجزائر، 2003، ص 32.

\* محمود الشريف ولد سنة 1915 بتبسة، دخل الأكاديمية العسكرية الفرنسية وتحصل على رتبة ملازم أول، استقال من الجيش الفرنسي بعد مجازر 8 ماي 1945، التحق بالثورة في جوان 1955، عين قائد الولاية الأولى برتبة عقيد سنة 1957، ثم وزير التسليح في الحكومة المؤقتة سنة 1958، وقد كان له الدور البارز في العديد من الوقائع والأحداث، خاصة خلال المرحلة الأخيرة من عمر الثورة، توفي سنة 1990، أنظر: محمد علوي، المرجع السابق، ص 42.



عدة دول عربية<sup>1</sup>، وبذلك تظهر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للوجود بعد ما يقارب أربع سنوات من إنطلاق الثورة وبعد حوالي عامين من انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956<sup>2</sup>. بالإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة يكون الباءات الثلاث<sup>3</sup> قد اتفقوا مبدئيا على وضع فرحات عباس رئيسا للحكومة، وتكون لهم سلطة الأمر والنهي فيها وذلك من خلال استحوادهم على وزاراتها السيادية<sup>4</sup>، التي انبثقت عن الحكومة المؤقتة وهي وزارة العلاقات العامة والإتصال بقيادة عبد الحفيظ بوصوف، وزارة القوات المسلحة بقيادة كريم بلقاسم<sup>5</sup>، وزارة الداخلية بقيادة لخضر بن طوبال<sup>6</sup>، كما اعتمدت الحكومة المؤقتة على التشكيلة الأولى بقيادة فرحات عباس إلى غاية 1960 وهي الفترة المعروفة بمرحلة الحكومة المؤقتة الأولى<sup>7</sup>.

يذكر فرحات عباس أن التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة كانت متوازنة وموائمة لها، فبغض النظر على أنها كانت باقتراح منه فهي تحتوي كذلك على ممثلين من مختلف الكتل السياسية الممثلة لجبهة التحرير الوطني وهي اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) ، والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA)، وحركة إنتصار للحريات الديمقراطية (MTLD)، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين<sup>8</sup>، في حين أبدى أحمد بن بلة\* تعجبه من إعلان الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس، حيث أعتبر هذا الأخير أنه لم يكن يؤمن بالثورة وكانت لديه مشكلة في قضية هوية الجزائر والجزائريين، فشعر حينها أن شيئا خطيرا قد وقع داخل الثورة بعد القيام بهذه

<sup>1</sup> - علي زغود ، المصدر السابق ، ص ص 43-44.

<sup>2</sup> - محمد مصطفى طالب ، من أيام حرب التحرير 1954-1962، ج2، دار الغرب الإسلامي ، الجزائر، 2007، ص43.

<sup>3</sup> - يقصد بالباءات الثلاث كل من كريم بلقاسم ، لخضر بن طوبال ، عبد الحفيظ بوصوف ، وهو لقب اشتهر به هؤلاء وظهر عند الصحفي الفرنسي Yves Courrière باسم 3B أنظر :

Yves Courrière ,la guerre d'Algérie,T3,editions, Casbah, Alger,2005,p392 .

<sup>4</sup> - عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق ، ص116.

<sup>5</sup> - Dabbah Moohamed,on nous appelait les reseaux radio rebelles,editions,Houma,Alger,2014, p42.

<sup>6</sup> - علي زغود ، المصدر السابق ، ص ص 44-45.

<sup>7</sup> - أنظر الملحق رقم 02 ص366 من هذه الأطروحة.

<sup>8</sup> - فرحات عباس ، المصدر السابق ، ص323.

\* أحمد بن بلة: ولد سنة 1918 بمغنية ،إنضم لحزب الشعب الجزائري،عضو المجلس الوطني للثورة ،ونائب لرئيس الحكومة المؤقتة، أول رئيس للجمهورية الجزائرية سنة 1962، توفي سنة 2012، أنظر: حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص301.

الخطوة<sup>1</sup>، في وقت أغتيل فيه عبان رمضان وسجلت إنتقادات لأذعة ضد فرحات عباس لاسيما أفكاره الماركسية و اليسارية<sup>2</sup>.

في حين يرى البعض أن إسناد الحكومة المؤقتة لفرحات عباس راجع لحنكته السياسية واعتداله في مجال المفاوضات<sup>3</sup>، وبذلك فقيادة الثورة يقدمون عرض التفاوض مع فرنسا<sup>4</sup>، كما كانت ترى القيادة الفرنسية أن تعيين شخص مثل فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة بالرغم من وجود مسؤولين دخلوا الثورة قبله، أمر قد يعجل بالتفاوض لحل القضية الجزائرية<sup>5</sup>.

فالترشيح كان ترشيحا أخويا، والتزكية كانت بطريقة سلسلة لمنصب رئيس الحكومة بعدما تم رفض كريم بلقاسم ومحمد الأمين دباغين على حسب رأي فرحات عباس<sup>6</sup>، فإذا كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد وجدت شبه إجماع من الداخل خاصة في ظل رفضها من طرف قادة الولايات الداخلية معتبرينها خروج عن مبادئ الصومام حيث أنشأت دون استشارتهم<sup>7</sup>، فهل وجدت الإعتراف الدولي بها ؟

### **1-1-3- الإعتراف الدولي بالحكومة المؤقتة:**

إن الاهتمام بهذا الحدث كان واضحا من خلال الحضور المكثف للصحافة الدولية<sup>8</sup>، وممثلي مختلف وكالات الأنباء الأجنبية<sup>9</sup>، فجاءت سلسلة الإعتراقات تباعا من طرف الكثير من الدول والهيئات والشعوب بها وبصفتها الرسمية كمثل رسمي لكفاح الشعب الجزائري<sup>10</sup> فكانت العراق

<sup>1</sup>- أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ط2، دارالأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص155.  
<sup>2</sup>-Ania Franco ,op.cit,pp 65-66 .

<sup>3</sup>-الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص201.

<sup>4</sup>-محمد حربي، المصدر السابق، ص186.

<sup>5</sup>- خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، منشورات الشهاب، الجزائر، 1999، ص50.

<sup>6</sup>-فرحات عباس، المصدر السابق، ص323.

<sup>7</sup>- رابح عدالة، المرجع السابق، ص11.

<sup>8</sup>- أوزغدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور الثورة الجزائرية 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص190.

<sup>9</sup>- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، الجزء الثالث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1989، ص400.

<sup>10</sup>- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص126.

أول دولة اعترفت بالحكومة الجزائرية ، وظهر ذلك جليا من خلال قيام سفير العراق بالقاهرة السيد السمراي، وتسليمه وثيقة إعراف دولة العراق لرئيس الحكومة الجزائرية فرحات عباس ممضاة من طرف الرئيس العراقي الجديد الركن عبد الكريم القاسم<sup>1</sup>، ثم تلتها الجمهورية العربية المتحدة ، وجاء بعد ذلك سفير ليبيا معترفا رسميا بالحكومة المؤقتة، وسفير دولة باكستان، وفي مساء ذلك اليوم جاء إعراف دولة اليمن<sup>2</sup>.

أما بالنسبة للمغرب فكان عبد الحفيظ بوصوف قد أرسل للمغرب رفقة الأمين دباغين للحصول على الإعراف، فأعطى الملك المغربي محمد الخامس دعمه للحكومة<sup>3</sup>، أما تونس فقد بعثت برسالة من كتابة الدولة للشؤون الخارجية تقر فيها بالإعراف رسميا بعد أن أرسل إليها كل من كريم بلقاسم ومحمود الشريف ليطلعها رئيسها الحبيب بورقيبة على قرار لجنة التنسيق والتنفيذ<sup>4</sup>. لم يقتصر الإعراف الدولي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على الدول العربية فحسب، بل امتد حتى لدول أخرى من آسيا ،حيث جاء اعتراف الصين بعد ثلاثة أيام من الإعلان عنها، و صرح الرئيس الصيني "ماوتسي تونغ " قائلا: "إن تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة يعد تعبيرا عن إرادة الشعب الجزائري الذي لايقبل المساومة مع الإستعمار"<sup>5</sup>، كما جاء إعراف كوريا الشمالية في 20 سبتمبر 1958، والفيتنام في 26 سبتمبر 1958، وأندونيسيا في 27 سبتمبر 1985، وتوالت الاعترافات حتى مجئ الحكومة الثالثة<sup>6</sup>.

لقد أعطت هذه الإعرافات دفعا قويا للقضية الجزائرية إذ عملت على مساندتها ماديا ومعنويا<sup>7</sup>، وهو الأمر الذي ضاعف من نشاطها الحثيث بتقوية صفوف الثورة ودعمها العسكري والسياسي

<sup>1</sup> - فرحات عباس ، المصدر السابق ، ص324.

<sup>2</sup> -الأمين بشيشي ، المصدر السابق ، ص52.

<sup>3</sup> - Gilbert Meynier ,Histoire intérieure du FLN,editions,Casbah,Alger,2003,p353 .

<sup>4</sup> -شهادة المجاهد عبد الحميد مهري للدكتور عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص118.

<sup>5</sup> -اسماعيل دبش ، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر ،الجزائر ، 2005، ص 146.

<sup>6</sup> - C.A.N.A ,Boite : 033 tableau des reconnaissances du GPRA.

<sup>7</sup> - ميلودي سهام، علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني سبتمبر 1958-مارس 1962، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 2010-2011، ص13.

والدبلوماسية<sup>1</sup>،

فكل الدلائل تشير على أن قرار القيادة الجزائرية في إنشاء حكومة مؤقتة كان سيّدا وغير خاضع لأي ضغوط أجنبية، وهو أمر فاجأ بعض القادة العرب، على غرار المسؤولين المصريين الذين كانوا يرغبون في استشارة من نوع خاص، واعتبروا ذلك طعنا لدور مصر الريادي في دعمها للثورة الجزائرية، لذلك طلبوا أن يسجل إسم مصر على رأس الدول المعترفة بالحكومة المؤقتة الجزائرية<sup>2</sup>، غير أن التاريخ سجل العراق كأول دولة تعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ولم يسجل مصر.

## 1-2 الوزارات ذات الطابع العسكري في الحكومة المؤقتة:

في الحقيقة إن تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية يرجع لسببين، أما الأول فيتمثل في وضع طرف مقبول أمام الحكومة الفرنسية لدى القيام بمفاوضات لإحلال السلام<sup>3</sup>، وقد وجد معظم قادة الثورة في فرحات عباس المهارة الدبلوماسية والسياسة التفاوضية المقبولة لتحقيق الهدف<sup>4</sup>، أما الثاني فيتمثل في الرغبة في إنشاء أداة معدة لممارسة سياسة تدويل القضية الجزائرية<sup>5</sup>، وهو موقف يعززه إحتفاظ بعض قادة الثورة البارزين<sup>6</sup> بمناصب حساسة على رأس مكاتب لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، والشيء نفسه بالنسبة لتشكيلة الحكومة المؤقتة، وهو أمر جعل البعض يقول: "حين تم توزيع مكاتب لجنة التنسيق والتنفيذ، لا يستبعد أن يكون يومها قد بدأ التفكير في تكوين الحكومة المؤقتة"<sup>7</sup>.

<sup>1</sup>- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص126.

<sup>2</sup>- الأمين بشيشي، المصدر السابق، ص52.

<sup>3</sup>- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ت، محمد حافظ الجمالي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص473.

<sup>4</sup>- ميلودي سهام، المرجع السابق، ص11.

<sup>5</sup>- سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص473.

<sup>6</sup>- والمقصود بهم هنا الباءات الثلاث (بوصوف، بن طوبال، كريم) حيث كان الجيش يتمثل فيهم، وتكون الحكومة المؤقتة مسؤولة أمامهم فهم يشكلون مركز القيادة، للمزيد أنظر: محمد حربي، المصدر السابق، ص186.

<sup>7</sup>- مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دارهومة، الجزائر، دون تاريخ، ص144.

فبالرغم من أن تشكيلة الحكومة المؤقتة كانت مزيج من القادة السياسيين والعسكريين<sup>1</sup>، إلا أننا لو قمنا بتحليل التشكيلة لوجدنا أنها تتكون في الواقع من طبقتين، الأولى صاحبة القرار فهي تحمل الميزة السياسية والشرعية التاريخية وتملك القوة العسكرية، وتتمثل هذه الطبقة في الباءات الثلاث، حيث يمثل فيها عضو لجنة الستة كريم بلقاسم منصب نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة، أما بوصوف وبن طوبال عضوي لجنة 22 التاريخية، فيمثل الأول وزير الإتصالات العامة والثاني وزيرالداخلية، أما الطبقة الثانية فتتشكل من قادة سياسيين أبرزهم فرحات عباس رئيس، وعبد الحميد مهري وزير شؤون شمال إفريقيا، والأمين دباغين وزير الشؤون الخارجية.

### 1-2-1 وزارة الإتصالات العامة والمواصلات (MLGC) 1958<sup>2</sup>:

#### 1-1-2-1 نشأة وتطور مصالح الإتصالات للثورة التحريرية:

إن النقص في التكوين السياسي لفرق ووحدات جيش التحرير الوطني، وصعوبة الاتصال بين مختلف قيادات الثورة<sup>3</sup> هي بعض العراقيل التي واجهتها الثورة خلال المرحلة الأولى من إنطلاقها ووقفت عائقا في انتشارها، ذلك بأن عملية ربط الاتصالات بين مختلف المناطق تتطلب مدة طويلة بسبب شساعة المساحة من جهة، والتفوق العسكري الفرنسي في مجال الاتصالات من جهة ثانية<sup>4</sup>، حيث تميز الإتصال في بداية الثورة بطابعه التقليدي، وتولى المناضلون الذين يتم اختيارهم من صفوف جبهة وجيش التحرير الوطني مهمة نقل الرسائل المكتوبة بين القيادات

<sup>1</sup> - ميلودي سهام ، المرجع السابق ، ص 11.

<sup>2</sup> - ورد إسم الوزارة في المصادر ب: Mouhamed Ministre des liaisons générales et des Communications لدى Harbi ,op,cit,p544 وكذا El Moudjahid ,numéro special,19septembre 1958، كما ورد إسم الوزارة في الترجمة العربية ب: وزارة العلاقات العامة والإتصالات، أنظر: فرحات عباس، المصدر السابق، ص 324، إلا أننا أعتدنا تسمية وزارة الإتصالات العامة والمواصلات وهي الترجمة القريبة والمعتمدة من طرف الباحثة: نجاة بية ، المصالح الخاصة والتقنية لجبهة وجيش التحرير الوطني 1954-1962، ط1، منشورات الحبر، الجزائر ،2010، ص 136، أما الباحثة: ميلودي سهام ، فتطلق عليها تسمية : وزارة الإتصالات العامة والإستخبارات، وفي اعتقادنا أن كلا التسميتين صحيحتين رغم وجود بعض الاختلافات اللفظية فقط التي لا تؤثر على المعنى، أنظر: ميلودي سهام، المرجع السابق ، ص 11 .

<sup>3</sup> - أحسن بومالي ، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1962، الجزائر، المؤسسة الوطنية للإشهار والنشر والتوزيع، الجزائر، د ت ط ، ص 77.

<sup>4</sup> - محمد العربي الزبيري ، الثورة الجزائرية في عامها الأول ، ط 1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1984، ص 126.

الثورية<sup>1</sup>، ويسمون هؤلاء بـ"رجال الاتصال" حيث كانوا يعتبرون بمثابة الأعين والآذان للثورة الجزائرية<sup>2</sup>، حيث كانت البرقيات تتضمن معلومات أو أوامر وتعليمات صدرت عن قيادة الثورة بهدف التنفيذ، أو تقارير ترسل لضرورة الاطلاع عليها<sup>3</sup>، وقد كانت تحرر برموز متفق عليها بين المرسل والمرسل إليه خوفا من وقوعها بين أيدي العدو<sup>4</sup>.

لكن المتأمل لهذه العملية يجد أنها أثبتت محدوديتها، فبالإضافة إلى المخاطر المحدقة برجال الاتصال فهي تتطلب وقتا طويلا لإنجازها، خاصة إذا كانت المسافات بعيدة، ما يجعل البرقية تفقد قيمتها وتصل متأخرة، في وقت أصبحت الحرب تتطلب السرعة والدقة في نقل المعلومة.

بعد أن بلغت الثورة أوجها خاصة بين سنتي 1956-1957 بفعل التنظيمات التي أقرها مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 والمتعلقة بالجانب العسكري، كإنشاء مصلحة الهندسة العسكرية، مصلحة الإعلام، مصلحة الإتصالات السلكية واللاسلكية<sup>5</sup>، كما أقر تكوين لجنة إستماع تتولى جمع المعلومات من الإذاعة، ثم تطورت فأصبحت جهازا إعلاميا يستقي المعلومات من مختلف المصادر الوطنية والدولية<sup>6</sup>، ففي الوقت الذي كان فيه الشهيد العربي بن مهيدي\* ينقل معلومات عن محاضر الدرك الفرنسي عن طريق الإستماع واستعمال أجهزة الإشارة، تكون قد بدأت عمليات التصنت والتجسس على منشآت العدو<sup>7</sup>.

واصل عبد الحفيظ بوصوف قائد الولاية الخامسة مهمة إنشاء وسائل اتصال، حيث أنشأ مكاتب

<sup>1</sup>- محمد زروال، الإتصالات العامة في الثورة 1954-1962، ط1، دارهومة، الجزائر، 2015، ص43.

<sup>2</sup>- محمد العربي الزبير، المرجع السابق، ص11.

<sup>3</sup>- نجاة بية، المرجع السابق، ص45.

<sup>4</sup>- محمد زروال، المصدر السابق، ص43.

<sup>5</sup> - Gilbert Meynier ,op,cit,p560.

<sup>6</sup>- محمد زروال، المصدر السابق، ص43.

\*العربي بن مهيدي: ولد سنة 1923 بعين مليلة ولاية أم البواقي، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، عضو لجنة 22 التاريخية، قائد المنطقة الخامسة "وهران" شارك في مؤتمر الصومام وعين في لجنة التنسيق والتنفيذ وكذا المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ألقى عليه القبض بالجزائر العاصمة بتاريخ 23 فيفري 1957، استشهد في 04 مارس من نفس السنة، أنظر: ليندة علال، الشهيد العربي بن مهيدي 1923-1957، مجلة الراصد، العدد 02.

<sup>7</sup>- زهير رزامية، الاستعلامات والاستخبارات في الثورة التحريرية 1954-1962، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2001-2002، صص 9-10.

اتصال واستقبال بالمغرب بعد جلاء القوات الفرنسية منها<sup>1</sup>، واستعملت أجهزة الإشارة القديمة واستقبلت البرقيات المتبادلة بين الوحدات الفرنسية، واستطاعت هذه الوسائل - رغم قدمها - النقاط أمواج صوت العرب من القاهرة<sup>2</sup>، ويرجع نجاح هذه المصالح إلى إنشاء قواعد خلفية للثورة في كل من تونس والمغرب والدعم الذي قدمه هذين البلدين بعد حصولهما على استقلالهما سنة 1956 من تسهيل حركة تنقل الأشخاص والسلاح، وجعل أراضيها منطلقا للعمليات العسكرية ضد الجيش الفرنسي<sup>3</sup>.

استغل عبد الحفيظ بوصوف هذه التسهيلات فأنشأ قواعد عسكرية للتكوين في سلاح الإشارة، منها إنشاء المركز الأول لتكوين المختصين في الإرسال عام 1956، والمدرسة الأولى للإطارات عام 1957<sup>4</sup>، واستعان في جلب أجهزة ومعدات سلاح الإشارة بالمناضل "رشيد كازا"<sup>\*</sup> وذلك من خلال علاقاته مع الأمريكيين في قاعدة النواصر<sup>5</sup>، و قاعدة القنيطرة والدار البيضاء بالمغرب الأقصى، فتمكن من العثور على أجهزة خاصة بالطائرات من نوع (ART13) و(BC348)، إلى جانب أجهزة استقبال من نوع: SP600Hammarlund واستغلت هذه الأجهزة في تنصيب إذاعة الجزائر الحرة المكافحة<sup>6</sup>.

فإذا كانت نواة إنشاء الإتصال بالراديو في الجبهة الحدودية الغربية، فإنها انتقلت فيما بعد

<sup>1</sup>- الطاهر الزبيري ، المصدر السابق ، ص201.

<sup>2</sup>- عبد الكريم حساني ، أمواج الخفاء ، المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1995، ص ص9-17.

<sup>3</sup> - Gilbert Meynier ,op,cit,p560.

<sup>4</sup>-الصادق مزهود وآخرون ، عبد الحفيظ بوصوف ، السياسي المحنك والإستراتيجي المدبر، دار الفجر، قسنطينة الجزائر ، 2003، ص13.

<sup>\*</sup>رشيد كازا : إسمه الحقيقي مسعود زقار، كما يعرف أيضا باسم "مستر هاري" وهو الإسم الذي أطلقه عليه الأمريكان بقاعدة " النواصر" بالدار البيضاء، من مواليد 16 ديسمبر 1926 بمدينة العلة ولاية سطيف ، انضم لصفوف جبهة التحرير الوطني مع إندلاع الثورة التحريرية ، هذا وكان قد اكتسب علاقات جيدة مع الأمريكيين بعد نزولهم بالجزائر سنة 1942، استقر بمدينة الدار البيضاء المغربية بداية من 1955، وحمل على عاتقه جلب الأسلحة لجيش التحرير الوطني ، بما فيها أجهزة الإستقبال والإرسال لمصالح البث اللاسلكي ،نوفي سنة 1987، أنظر: حاج حدو محمد ، المحاربون عبر الأثير وشهداء التاريخ ، ط 1، دار القدس العربي ، الجزائر، 2013، ص58.

<sup>5</sup>-محمد زروال ، المصدر السابق ، ص67.

<sup>6</sup>-نجا بية ، المرجع السابق ، ص88.

الجبهة الحدودية الشرقية بعد سنة 1956 ،حيث تلقى أول رجالها تكوينهم بمصر<sup>1</sup> ، ذلك بأنه لم يكن هناك تقنيين أو مهندسين في الثورة، وما وجد من آلات اتصال فقط ماتم غنمها من طرف العدو، واقتضت الضرورة شراء المعدات من روما<sup>2</sup>، أو فرانكفورت بألمانيا، لأن معظم ما يتم غنمه من أراضي المعارك غير صالح للاستعمال بسبب العطب أو عدم الدراية الكافية عند انتزاعه من على الدبابة أو الشاحنة<sup>3</sup>.

عرف سلاح الإشارة تطوراً سريعاً مع الزمن وكان الهدف هو تغطية جميع مناطق الولايات الثورية عبر الوطن، وكان الاهتمام منصبا على توسيع شبكة العمليات التي تعتبر الركيزة الأساسية للعمل الدعائي<sup>4</sup> ، ولتحقيق هذا الهدف فقد كان التركيز دائماً على أهم مصالح سلاح الإشارة وهي مصلحة الإستغلال والإستثمار (service exploitation) التي كان يسيرها منذ 10 سبتمبر 1956 النقيب عمر\* ، والذي كان يقود سلاح الإشارة في الولاية الخامسة<sup>5</sup>.

وتأتي استعانة عبد الحفيظ بوصوف في هذا المجال بضباط وضباط صف جيش التحرير الوطني الفارين من الجيش الفرنسي<sup>6</sup>، إلى توظيف خبرة هؤلاء خاصة وأن الحاجة لوسائل اتصال متطورة طرح مشكل الأفراد الذين يمكنهم تشغيلها<sup>7</sup>، ولحل المشكل كلف عبد الحفيظ بوصوف السيد منصور بوداود\*\* للاتصال بالجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي وإقناعهم

<sup>1</sup>-زهير رزايمة ، المرجع السابق ، ص 11.

<sup>2</sup>-الطاهر سعيداني ، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض ، ط1،شركة دار الأمة، الجزائر، 2001، ص60.

<sup>3</sup>-محمد زروال ، المصدر السابق ، ص56.

<sup>4</sup>- زهير رزايمة ، المرجع السابق ، ص 18.

\*إسمه علي تليجي، ولد سنة 1923، تطوع في صفوف الجيش الفرنسي بالمغرب الأقصى وكان ضابطاً في سلاح الإشارة، التحق بجيش التحرير الوطني في شهر جوان 1956 بالولاية الخامسة، وأسندت له مهمة إدارة مدرسة الناظور للإتصالات، واستطاع أن يزود الثورة بكثير من الإطارات في هذا المجال، توفي سنة 1965، للمزيد أنظر: عبد الله مقلاتي، أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص199.

<sup>5</sup>-أنظر أرشيف متحف المجاهد:

Armée de libération national Algérienne ,transmission, service exploitation, rapport de lieutenant Abdoulfth ,officier chargé de l'exploitation a Mr le commandant de transmission de l'A.L.N.A,pp,1-3

<sup>6</sup>-Hadj Haddou Mouhamed ,récits témoignages des combattants des ondes ,dar El Quods El Arabi, Alger,2014,p109.

<sup>7</sup>- محمد زروال ، المصدر السابق ، ص55.



بالفرار إلى جيش التحرير الوطني، فكان التركيز بالخصوص على المختصين في سلاح الإشارة، وكان قد وقع فرار 17 مجندا تمركزوا أولا في المغرب ثم التحقوا بعدها بالثورة<sup>1</sup>. وبعد تعيينه في سبتمبر 1957 كعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE)، أسندت له مهمة الاشراف على مصلحة العلاقات والاتصالات<sup>2</sup>، لتتطور هذه المصلحة في أبريل 1958 إلى دائرة المواصلات السلوكية واللاسلكية، حيث قام على إثرها عبد الحفيظ بوصوف بإنشاء محطة مركزية للاستعلامات عرفت باسم مصلحة الاستعلامات والاتصالات (S.R.L)<sup>3</sup>. واستجابة للظروف العامة للثورة تم تمديد شبكة المواصلات اللاسلكية إلى خارج التراب الوطني من أجل ربط الاتصالات بين قيادات الثورة لتسهيل عملية تنسيق العمل والاتصال بين الداخل والخارج<sup>4</sup>، وتكونت لهذا الغرض خليتين بتونس، الأولى بالعاصمة والثانية بنواحي الكاف، وكلفتنا باستغلال ماينتج عن التنصت ومايرد من استعلامات<sup>5</sup>، كما تم إحداث مركز للتنصت في مدينة وجدة المغربية في سبتمبر 1958 سمي "المركز الوطني للمصالح السرية"<sup>6</sup>، ومراكز أخرى في ليبيا، مصر، العراق، سوريا، مالي، أوروبا<sup>7</sup>، لتصبح جميع الأعمال سياسية كانت أو عسكرية والتي تتعلق بتنظيم الثورة واتخاذ القرارات والأمر بتنفيذها تتم عن طريق شبكة المواصلات السلوكية واللاسلكية داخل وخارج التراب الوطني.

## 1-2-1-2 نشأة وزارة الاتصالات العامة والمواصلات 1958:

---

\*\*منصور بوداود: يلقب بـ"سي منصور" ولد بتييزي وزو سنة 1926، عضو حزب الشعب الجزائري، انضم للثورة التحريرية وكلف بمهمة التسليح، عين مدير اللوجستيك غرب التابعة لوزارة التسليح والاتصالات العامة برتبة رائد، توفي سنة 2019، للمزيد أنظر: منصور بوداود، المصدر السابق، ص 6-9.

<sup>1</sup>- زهير رزايمة، المرجع السابق، ص 23-24.

<sup>2</sup>- الصادق مزهود وأخرون، المرجع السابق، ص 13.

<sup>3</sup>- مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، ط1، دار هومة، الجزائر 2003، ص 202.

<sup>4</sup>- نجاة بية، المرجع السابق، ص 132.

<sup>5</sup>- مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص 202-204.

<sup>6</sup>- نجادي محمد مقران، شهادة ضابط من المصالح السرية للثورة الجزائرية، ت، محمد المعراجي، ط1، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص 176-180.

<sup>7</sup>- نجاة بية، المرجع السابق، ص 132.

لقد جاء تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تلبية لمطالب الشعب الجزائري وجيش التحرير الوطني حسب ماورد في تقرير فرحات عباس في 20 جوان 1959<sup>1</sup>، فأولت هذه الحكومة الإهتمام البالغ للجانب العسكري خاصة فيما تعلق بمجال الاتصالات، مخصصة وزارة بأكملها لهذا الجانب، وعينت عبد الحفيظ بوصوف على رأسها<sup>2</sup>، فجاءت الوزارة كتنظيم للمواصلات اللاسلكية، إلى جانب تنظيم مختلف المصالح التقنية المتمثلة في مصلحة التنصت، مصلحة المخابرات، مصلحة المخابرات المضادة، مصلحة استقراء الرموز، مصلحة الشفرة، مصلحة الصيانة والتصليح، وإذاعة الجزائر الحرة المكافحة<sup>3</sup>.

كانت وزارة الاتصالات العامة والمواصلات هي الوزارة الأكبر شأنًا في الحكومة المؤقتة وهذا راجع إلى الأعمال التنسيقية التي كانت تقوم بها بين مختلف الوزارات<sup>4</sup>، حيث تسهر على ضمان التنسيق مع وزارة التسليح والتموين العام، ووزارة الإعلام، ووزارة القوات المسلحة، ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون الخارجية<sup>5</sup>.

### 1-2-1-3 هياكل وزارة الإتصالات العامة والمواصلات:

لقد تأكدت فاعلية عبد الحفيظ بوصوف بعد تعيينه وزيرًا عامًا للعلاقات العامة والاتصالات في الحكومة المؤقتة<sup>6</sup>، وذلك من خلال تحديده لنمط جديد لهيكله المصالح التابعة له<sup>7</sup>، حيث قام بجمعها في العديد من المديريات شكلت الهيكل التنظيمي للوزارة<sup>8</sup>.

### 1-2-1-3-1 مديرية الإتصالات الوطنية (D.T.N):

أشرفت هذه المديرية على الاتصالات داخليا وخارجيا، فهي تتولى مسؤولية إيصال كل الرسائل

<sup>1</sup>-عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص474.

<sup>2</sup>-الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص201.

<sup>3</sup>-المركز الوطني للأرشيف، أرشيف وزارة الخارجية، وزارة الإتصالات العامة والمواصلات، علبة مصورة، رقم 15 ملف رقم C021.

<sup>4</sup>-سليمان الشيخ، المصدر السابق، ص293.

<sup>5</sup>-نجا بية، المرجع السابق، ص137.

<sup>6</sup>-الصادق مزهود وآخرون، المرجع السابق، ص13.

<sup>7</sup>-مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص ص 202-204.

<sup>8</sup>-أنظر الملحق رقم 03 ص 367 من هذه الأطروحة.

التي لا يمكن إرسالها عن طريق الطرود واللاسلكي، كما تمثل همزة وصل بين مقر الوزارة وجميع مصالحها من جهة، وبين كل مصالح الحكومة المؤقتة من جهة ثانية<sup>1</sup>، كما كانت تعرف هذه المديرية بمصلحة البريد العسكري (poste Militaire)، حيث كانت تنقل البريد الخاص بالحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، كما أشرفت هذه المديرية التي كان يرأسها علي تليجي على نقل الطلبة والمتكولين عند ذهابهم إلى الشرق الأوسط أو العودة منه<sup>2</sup>، إضافة إلى تنظيم دورات مراقبة سرية على كل الرجال التابعين لوزارات أخرى أثناء تأدية مهامهم، فكان يطلب منهم الإبلاغ مسبقاً بأدق المعلومات الخاصة بالمهمة، كتاريخ ومكان تنفيذها، ووسائل النقل من أجل تسهيل مهمة حمايتهم<sup>3</sup>.

### 1-2-1-3-2 مديرية التوثيق والبحث (D.D.R):

ظهرت هذه المديرية خلفاً للمحطة المركزية للاستعلامات والمعروفة بمصلحة الاستعلامات والاتصالات التي أشرنا إليها سابقاً، وجاءت بدافع ضرورة كسب الوقت بالعودة إلى الابتكارات والعقل وحسن التصرف<sup>4</sup>، وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الجيش الفرنسي لاسيما مخططات المكتب العسكري الفرنسي المعروف باسم "المكتب الثاني".\*

وكانت لهذه المديرية شبكات في الخارج تقوم بجمع المعلومات عن العدو الفرنسي وتعد تقارير ترسلها إلى مختلف الوزارات في الحكومة المؤقتة<sup>5</sup>، لمساعدتها على اتخاذ القرارات المناسبة والتصدي للعدو عن دراية، وقد ركزت المديرية على بناء شبكة من الأعوان ضمن جبهة التحرير الوطني بفرنسا<sup>6</sup>، وقد تمكن أعوان هذه الشبكة من جمع الكثير من المعلومات عن

<sup>1</sup> - نجاه بية، المرجع السابق، ص 141.

<sup>2</sup> - مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص 203.

<sup>3</sup> - Gilbert Meynier, op,cit,p475

<sup>4</sup> - محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون،ت علي الخش،دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق،1995،ص154 \* يعتبر هذا المكتب من المكاتب المتخصصة في الاستخبارات والاستنتاج والتعذيب للثوار العسكريين والمدنيين ويعمل على جمع المعلومات عن الثورة بكل الوسائل.

<sup>5</sup> - زهير رزايمة، المرجع السابق، ص 36.

<sup>6</sup> - أنشأت جبهة التحرير الوطني فدرالية لها بفرنسا جمعت التجار والعمال وكانت من أبرز مهامهم جمع الإشتراكات للثورة والدعاية لها وتنظيم المظاهرات وكسب الرأي العام الفرنسي وخاصة المؤيدين لحقوق الإنسان، للمزيد حول الموضوع

نشاطات الحكومة الفرنسية والأحزاب الفرنسية في باريس ومختلف الدوائر الإعلامية، وساهمت بشكل أو بآخر في مساعدة الثورة من أجل بلوغ أهدافها لاسيما كسب أطراف جديدة تدعم القضية الجزائرية ، ولعل أهم إنجاز حققته هذه الشبكة لصالح الثورة هو جمع الأموال وتمير الأسلحة<sup>1</sup>.

### 1-2-1-3 مديرية اليقظة والمخابرات المضادة(D.V.C.R):

كانت المهمة الأساسية لهذه المديرية تتمثل في حماية الثورة داخليا وخارجيا، أشرف عليها الرائد عبد الرحمان بروان\* وأنشأت في 28 سبتمبر 1958 كهيئة تابعة لوزارة الاتصالات العامة، هذا وأن نصف عدد الإطارات القادمة من مركز القيادة الموسع التابع لقيادة أركان الولاية الخامسة تم توزيعهم مابين هذه المديرية ومديرية التوثيق والبحث<sup>2</sup>، كما قامت القاعدة الشرقية بتسليم مصلحة الاستعلامات التابعة لها إلى الوزارة المعنية حيث تم إلحاقها بمديرية اليقظة والمخابرات المضادة<sup>3</sup>.

ومن المهام التي أنيطت بهذه المديرية كذلك هي جمع المعلومات السياسية والعسكرية عن الوضعية الوطنية والدولية بتحليلها ووضعها في تقارير تبلغ السلطات العليا، وكذا إعداد بطاقيه محكمة للأفراد المشبوهين أو المشار إليهم من طرف مصالح التصنت والاتصالات<sup>4</sup>، كما كلفت بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الجنرال ديغول لمعرفة موقفه اتجاه الحرب القائمة

---

أنظر،سعدي بزيان، صفحات عن دور العمال الجزائريين في المهجر في ثورة نوفمبر 1954، مجلة الذاكرة، العدد 3، المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ،1995، ص ص،175-178.

<sup>1</sup> - حققت الثورة الجزائرية التأييد العالمي والدولي والتفت حولها العديد من الشخصيات الفاعلة في المجتمع الدولي وعرفوا بأصدقاء الثورة الجزائرية ، وساهموا بشكل أو بآخر في دعم الثورة من أجل تحقيق أهدافها ، للمزيد حول الموضوع أنظر: HervéHamon ,PatrickRotman ,les porteurs de valise,editions,Augmentée,Paris,1979.

\*عبد الرحمان بروان المدعو"صفر"من مواليد 17 جوان 1929 بمدينة غليزان، طالب بجامعة تولوز بفرنسا، إلتحق بالثورة في 7 أوت 1956 بعد الإضراب العام للطلبة في 19 ماي 1956، من المتخرجين في الدفعة الأولى للمواصلات في 10 سبتمبر 1956 بوجدة بالمغرب الأقصى ،كلف بمهمة إدارة المديرية الوطنية لليقظة والمخابرات المضادة، إلى غاية إسترجاع السيادة الوطنية، حيث تقلد عدة مناصب في قطاع السياحة، توفي سنة 2019، أنظر: نجاة بية، المرجع السابق، ص 149 .

<sup>2</sup> -عبد الرحمان بروان ،"المالغ"القصة الكاملة، ط1، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2015، ص 141.

<sup>3</sup> -الطاهر سعيداني ، المصدر السابق ، ص 61.

<sup>4</sup> -نجاوي محمد مقران ، المصدر السابق ، ص ص 176-180.

ورسم معالم الحل الذي يهدف إليه<sup>1</sup>.

**1-2-2-1 وزارة القوات المسلحة(M.F.A)1958:**

**1-2-2-1-1 نشأة وتطور جيش التحرير الوطني:**

عقد إجتماع لجنة 22 حسب أغلب الروايات التاريخية في 24 جوان 1954 بمنزل المناضل "إلياس دريش"، وكان رأي الأغلبية هو الثورة وجرى تعيين منسق وطني مع مجموعة مكلفة بالإعداد للثورة فاختر محمد بوضياف\* إلى جانب مصطفى بن بولعيد\*، العربي بن مهدي، ديدوش مراد\*\*، رابح بيطاط\*\*\*، ثم تم إقناع كريم بلقاسم لتصبح لجنة الستة بالإضافة إلى الثلاثة الموجودين في الخارج وهم: أحمد بن بلة، حسين أيت أحمد\*\*\*\*، محمد خيضر\*\*\*\*\* حيث تم الاتفاق على أن القيادة ستكون جماعية<sup>1</sup>، وفي الاجتماع الأخير الذي انعقد في 23 أكتوبر 1954 أعلن عن ميلاد تنظيم جديد خلف اللجنة الثورية للوحدة

<sup>1</sup>-مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص237.

\* محمد بوضياف ولد في 23 جوان 1919 في "أولاد ماضي" بالمسيلة، عضو حزب الشعب الجزائري، قائد تاريخي لجبهة التحرير الوطني، من بين الزعماء المختطفين بالطائرة في 22 أكتوبر 1956، بعد استرجاع السيادة الوطنية عين على هرم السلطة 11 جانفي 1992 كرئيس للمجلس الأعلى للدولة، أعتيل بعنابة في 29 جوان 1992، للمزيد أنظر:

Fallah Ahmed,op,cit,p171

\*\* مصطفى بن بولعيد ولد في 5 فيفيري 1917 بقرية "أريس" بولاية باتنة، انضم لحزب الشعب الجزائري في 1938، عضو لجنة الستة، وقائد المنطقة الأولى الأوراس النمامشة، استشهد في 23 مارس 1956، أنظر:

Achour cheurfi,la classe politique Algérienne de 1900 a nous jours, dictionnaire bibliographie, éditions, Casbah,2001,pp,72-73

\*\*\* ديدوش مراد ولد في 13 جويلية 1927 بالمرادية، عضو في حزب الشعب الجزائري، كان من أعضاء المنظمة الخاصة، وهو من محرري بيان أول نوفمبر، وقائد المنطقة الثانية، الشمال القسنطيني، استشهد في 18 فيفيري 1955، للمزيد حول

الموضوع أنظر: Benjamin Stora,op,cit,pp73-74

\*\*\*\* رابح بيطاط ولد بتاريخ 19 ديسمبر 1925 بعين الكرمة بالشرق الجزائري، مناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري، عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل، قائد المنطقة الرابعة "الجزائر" في الثورة، اعتقل في 23 نوفمبر 1955، أطلق سراحه بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار، تقلد عدة وظائف بعد استرجاع السيادة الوطنية، توفي في 11 أبريل 2000، أنظر: رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، ط3، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار (ANEP)، الجزائر، 2002، ص183-184.

\*\*\*\*\* حسين أيت أحمد ولد بتاريخ 20 أوت 1926 بعين الحمام بمنطقة القبائل الكبرى، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري سنة 1943، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية، اعتقل في حادثة إختطاف الطائرة 22 أكتوبر 1956، توفي سنة 2015، أنظر: رشيد بن يوب، المرجع نفسه، ص175.

والعمل (C.R.U.A)، وهو جبهة التحرير الوطني (F.L.N)<sup>2</sup>، وتم وضع الدعامة العسكرية له وهي "جيش التحرير الوطني" (A.L.N).

اعتمد تنظيم جيش التحرير الوطني في بداياته على إعادة هيكلة وتنظيم الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة (OS)، باستئناف التكوين العسكري والاعتماد على الرصيد التنظيمي للمنظمة<sup>3</sup> الذي ينص على إلزامية تدريب الجنود على الرماية والقتال والتمويه والتحصن وصنع القنابل والمتفجرات وتفكيك وتركيب الأسلحة<sup>4</sup>، والتنقل على شكل وحدات نظامية تتكون من الفوج ونصف الفوج والفصيلة<sup>5</sup>، مع العلم أن تعداد الجنود عند إندلاع الثورة - حسب بعض التقديرات - لم يكن يتجاوز 3000 جندي<sup>6</sup>.

وأمام المشاكل التنظيمية الكبرى التي واجهت جيش التحرير الوطني في بداية الثورة لاسيما تقاوم مشكل التسليح وازدياد المواجهة مع المستعمر<sup>7</sup>، جاء انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 الذي أقر بخلق قيادة جديدة للثورة الجزائرية، تمثلت في المجلس الوطني للثورة الجزائرية

---

\*\*\*\*\* محمد خيضر مناضل في حزب الشعب الجزائري منذ 1936، أُنْتُخِبَ نائبا في البرلمان الفرنسي سنة 1946، نائب رئيس الحكومة المؤقتة، ثم أمينا عاما لجبهة التحرير الوطني بعد استرجاع السيادة الوطنية، نفي سنة 1964، ومات مقتولا بإسبانيا سنة 1970، للمزيد أنظر، الرائد عز الدين، الفلاحة، ت جمال شعلال، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص 356.

<sup>1</sup> - يوسف قاسمي، موانئ الثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص 88.

<sup>2</sup> - مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954، ط1، دار الطبع للنشر، الجزائر، 2003، ص 305.

<sup>3</sup> - أمال شلي، التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية 1954-1956، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، ص 342.

<sup>4</sup> - محمد قنطاري، حقائق عن تحضير وتفجير ثورة أول نوفمبر 1954 بغرب الوطن، الذاكرة، عدد 2، المتحف الوطني للمجاهد الجزائري، 1995، ص 36.

<sup>5</sup> - مانشير إليه هنا هو أن هذا التنظيم أعتمد من أجل إعطاء جيش التحرير الوطني دفعا إلى الأمام من خلال إبراز قوة تنظيمه على غرار جيوش العالم آنذاك، لاسيما الجيوش الكلاسيكية ذات التنظيم العالي الدقة، إلا أن استراتيجيته المعتمدة على حرب العصابات "الكر والفر" حالت دون تطبيق هذا التنظيم على أرض الواقع، للمزيد حول الموضوع، أنظر: أمال شلي، المرجع السابق، ص ص 343\_344.

<sup>6</sup> - الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، ج 1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986، ص 212.

<sup>7</sup> - حكيمة شتو، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2000-2001، ص 34.

(C.N.R.A) ولجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E)<sup>1</sup> كما أقر توحيد النظام العسكري لجيش التحرير الوطني من حيث تشكيلاته ورتبه وقياداته وقواته الرئيسية وتنظيمه الإقليمي والعسكري، زيادة على تنظيمه لمختلف مصالحه وهياكله ، كمصالح الاستعلامات والدعاية والصحة والمحاكم والتموين، مع تحديد القواعد والالتزامات التي تحكم هذه المصالح والمشرفين عليها<sup>2</sup>.

كما طور مؤتمر الصومام تشكيلات جيش التحرير الوطني بإضافة تشكيلات أخرى<sup>3</sup>، واستحدث الرتب العسكرية، فأصبح جيش عصري منظم تحدد فيه المسؤوليات<sup>4</sup>، أما تركيبة الجيش فتكونت من المجاهدين الذين يحملون السلاح، والمسبلون وهم أعوان سريون يتكفلون بحراسة الجيش وتموينه، والفدائيون الذين يتواجدون في القرى والمدن والعواصم، لا يرتدون الزي العسكري ولا يحملون السلاح إلا عند تنفيذ المهمة التي تعتمد على مباغطة العدو<sup>5</sup>، كما تم أيضا تحديد مرتبات وأجور الجنود والضباط ومساعدات مالية لعائلات الشهداء ، واستحداث الأوسمة للمجاهدين تقديرا لبطولاتهم وللرفع من معنوياتهم<sup>6</sup>، لكن جيش التحرير الوطني لم يبق على هذه الشاكلة بل تطور ليرتقي في التنظيم إلى تشكيل وزارة عرفت بوزارة القوات المسلحة ما بين 1958-1960 تولى كريم بلقاسم الإشراف عليها<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> -زهير إحدان ، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية ، ط 1، مؤسسة إحدان للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007، ص ص 30-32.

<sup>2</sup> - الغالي غربي، جيش التحرير الوطني ، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني ،وزارة المجاهدين ،الجزائر، 2005، ص 216.

<sup>3</sup> -أصبحت التشكيلة الجديدة لجيش التحرير الوطني على النحو التالي :الفوج(11جندي)،الفرقة(35جندي)،الكتيبة(ما بين110-120 جندي)، الفيلق ( 3كتائب ما بين 320-360 جندي)، فوج الكومندو(ما بين 10-15 جندي)، أنظر: عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 1، ط1، دار الطبع للنشر،الجزائر، 1991، ص 395-397.

<sup>4</sup> -كانت الرتب العسكرية كالآتي: الجندي الأول، العريف الأول، العريف الثاني، المساعد ، الملازم الأول، الملازم الثاني، الضابط الأول، الضابط الثاني، الرائد(الصاغ الأول)،العقيد(الصاغ الثاني)، أنظر: عمار قليل، المصدر نفسه، ص 398-400.

<sup>5</sup> -محمد لحسن أزغيدى ، المرجع السابق، ص 153-154.

<sup>6</sup> -عمار قليل ، المصدر السابق ، ص 400.

<sup>7</sup> -عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية1954-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 205.

**1-2-2-2-1 نشأة وزارة القوات المسلحة 1958 :**

حاولت قيادة الثورة منذ تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية أوت 1957 إيجاد قيادة جماعية عسكرية موحدة لجيش التحرير الوطني تكون ذات فعالية في الخارج<sup>1</sup>، وتتبنى التسيير الجماعي للجيش وتحمل على عاتقها مسؤولية تمرير السلاح إلى الداخل، وما إن تم الإعلان عن الحكومة المؤقتة حتى إنبثقت عنها وزارة القوات المسلحة التي أشرف عليها كريم بلقاسم، وبذلك يكون قد احتفظ هذا الأخير بمنصبه السابق في لجنة التنسيق والتنفيذ<sup>2</sup>، وهو الإشراف على مديرية الحرب في نفس اللجنة<sup>3</sup>.

وقد حاول كريم بلقاسم بصفته المسؤول الأول عن القوات المسلحة<sup>4</sup>، إعداد خطة لإرسال وحدات عسكرية متواجدة على الحدود إلى داخل الجزائر<sup>5</sup>، واعتمد في تنفيذ هذه الخطة وإدارة وزارته على ضباط فارين من الجيش الفرنسي، وعلى رأسهم الرائد إيدير مولود\*، الذي إنبهر كريم بلقاسم بخطته العسكرية لدرجة أن هذا الأخير أصبح كثيرا ما يردد عبارة " يجب تشجيع الاختصاصيين في الفنون العسكرية"<sup>6</sup>.

لقد تعلق مهمة كريم بلقاسم الأساسية بفكرة إنشاء جيش نظامي أغلبية ضباطه من الفارين من الجيش الفرنسي<sup>7</sup>، ما خلق مشاكل داخل صفوف جيش التحرير الوطني على الحدود<sup>1</sup>، حيث

1- الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص 200.

2- الطاهر زبيري، المصدر نفسه، ص 200.

3- محمد زرروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، دارهومة، الجزائر، 2017، ص 332.

4- ميلودي سهام، المرجع السابق، ص 22.

5- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 447.

\*الرائد إيدير مولود، التحق بجهة التحرير الوطني سنة 1956، مسؤول عسكري على الحدود الليبية الجزائرية سنة 1957، مسؤول ديوان كريم بلقاسم 1958-1960، أنظر: جمال بلفرد، هيكله وتنظيم جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية 1958-1960، رسالة ماجستير، قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 78.

6- محمد زرروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق، ص 332.

7- تعتبر قضية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي من القضايا البكر في تاريخ الثورة الجزائرية، ولا تزال تداعياتها إلى اليوم في



أدى تراكمها إلى إنهاء عمل وزارة القوات المسلحة إثر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960، والذي أعلن تعويضها باللجنة الوزارية للحرب (C.I.G).<sup>2</sup>

### 1-2-3 وزارة التسليح والتموين العام (M.A.R.G) 1958:

#### 1-3-2-1 التموين والتسليح في الثورة:

ظلت قضية إمداد الثورة بالسلاح الشغل الشاغل لمسؤولي جبهة وجيش التحرير الوطني قبل وبعد اندلاع الثورة، حيث شكلت الجهود والمساعي التي قام بها هؤلاء سواء في الداخل أو الخارج<sup>3</sup> في بداية الثورة، شكلت الأرضية لمشروع إمداد الثورة بالسلاح والذخيرة<sup>4</sup>، في ظل اعتماد القوات الفرنسية في الجزائر لاستراتيجيات جديدة ومتعددة لإفشال الثورة والقضاء على جيش التحرير الوطني.<sup>5</sup>

ولذلك فإن الثورة عانت في بدايتها من نقص السلاح بشكل كبير، وهذا ما جعل توفيق المدني يقول: "فهذه القلة في السلاح هي التي جعلت الحرب تطول في البلاد الجزائرية مدة عشرين شهراً إلى اليوم، و لو كنا نملك في القطر الجزائري عشرين ألف بندقية، و رشاشة إلى جانب ما لدينا، لكنا قد صفينا حسابنا مع الاستعمار منذ أشهر طويلة"<sup>6</sup>، ولسد هذا النقص فقد اعتمدت عملية التموين بالسلاح على الإستراتيجية التالية:

---

ظل اختلاف الآراء بين من يراهم نعمة على الثورة ومشروع بناء الجزائر المستقلة وبين من يراهم عكس ذلك، لمزيد من الاطلاع حول الموضوع أنظر: عبد الحميد براهيمى، في أصل المأساة الجزائرية، شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أبريل 2001، وكذلك محمد حربي، المصدر السابق.

<sup>1</sup> - سنتطرق لهذه المشاكل بالتفصيل في المباحث اللاحقة من هذه الأطروحة.

<sup>2</sup> -مذكرات الشادلي بن جديد، ج1، دار القصة للنشر، الجزائر، 2011، ص148.

<sup>3</sup> -تمثلت الجهود الداخلية في مساعي قادة المناطق الحدودية الشرقية والغربية وهي المناطق الأولى والثانية والخامسة، أما الجهود الخارجية فتمثلت في مساعي الوفد الخارجي بقيادة أحمد بن بلة، لاسيما مهمة محمد بوضياف الذي كلف بالتسليح على الجبهة الغربية(المنطقة الخامسة) بالتنسيق والتعاون مع قائدها العربي بن مهيدي.

<sup>4</sup> -الطاهر جبلي، تسليح جيش التحرير الوطني عبر الحدود الغربية خلال الثورة 1954-1962، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 8، ص 71.

<sup>5</sup> -نجا بية، المرجع السابق، ص154.

<sup>6</sup> -أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956، ص 223.

### 1-2-3-1-1 مصادر التسليح الداخلية:

تم جمع مختلف قطع الأسلحة من الأوساط الشعبية، وهي عبارة عن بنادق صيد و بنادق حربية من مخلفات الحرب العالمية الثانية التي حصل عليها هؤلاء بطرق مختلفة، بل وصل ببعضهم الحد إلى بيع أملاكه أو حلي زوجته أو رهن أرضه، ليصرف هذا المبلغ أو ذاك في شراء الأسلحة<sup>1</sup>.

أو الحصول عليها عن طريق المجندين الجزائريين في صفوف جيش الاحتلال ، أو غنمها أثناء الهجومات على مراكز العدو أو خلال المعارك و الكمائن، كما أن هناك بعض الأسلحة التي تمت صناعتها محلياً مثل: السكاكين، السواطير، القنابل المحرقة<sup>2</sup>، القنابل المتفجرة، القنابل الموقوتة و الألغام، كما استعمل البارود ذو الصنع المحلي، بالإضافة إلى استغلال القنابل و القذائف المدفعية التي استعملها العدو و لم تتفجر<sup>3</sup>.

### 1-2-3-2-1 مصادر التسليح الخارجية:

عمل قادة الثورة من الوفد الخارجي على ضرورة جلب السلاح خاصة في ظل الإمكانيات المحدودة في الداخل، حيث سعى بن بلة بالاشتراك مع السلطات المصرية لتوفير كل الإمكانيات المتاحة للإمداد بالسلاح ووسائل تهريبه إلى الداخل<sup>4</sup>، وجاء ذلك بعد أن ضمن قادة الثورة قبل اندلاعها الدعم المادي من مصر<sup>5</sup>، حيث يذكر فتحي الديب<sup>6</sup> أنه تم تزويد المناطق الشرقية بكميات معتبرة من الأسلحة منذ شهر أكتوبر 1954<sup>7</sup>، كما يثمن المناضل أحمد بن بلة المجهودات

1- أحسن بومالي ، المرجع السابق ، ص 90.

2- ماتجر الإشارة إليه أن مشروع صناعة القنابل فشل بسبب انعدام الإطارات المختصة في هذا المجال، بالإضافة إلى عدم احترام الحد الأدنى من الشروط الأمنية وهذا مايفسر نجاح الشرطة الفرنسية في اكتشاف هذا التنظيم، أنظر: محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ت نجيب عياد ، موفم للنشر، 1994، ص 71.

3- أحسن بومالي ، المرجع السابق ، ص 90.

4- فتحي الديب ، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، القاهرة، 1984، ص 58.

5- محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، المصدر السابق ، ص 62.

6- فتحي الديب ، المصدر السابق ، ص 60.

7- يرى حربي أنه رغم الجهود التي بذلها قادة الثورة إلا أنه لم تدخل أي قطعة سلاح إلى الجزائر قبل أول نوفمبر 1954 وبقي المشكل قائماً إلى ما بعد انطلاق الثورة، خاصة في المناطق الداخلية ،وهو المشكل الذي أدى بكريم بلقاسم إلى تحميل

الجبارة التي قام بها أعضاء الوفد الخارجي من أجل تسليح المقاتلين في الداخل<sup>1</sup>.  
ومما لاشك فيه أن الوفد الخارجي بذل قصارى جهده من أجل تجاوز هذا المشكل<sup>2</sup> وتوفير السلاح  
بكميات معتبرة خاصة مع المرحلة الأولى للثورة، حيث جاءت الطلائع الأولى لشحنات الأسلحة  
من الخارج بداية بالباخرة "دينا" في 18 مارس 1955 التي شحنت بمختلف الأسلحة من  
مصر باتجاه المغرب الأقصى<sup>3</sup>، ما انعكس إيجابا على القدرات العسكرية لجيش التحرير  
الوطني<sup>4</sup>، حيث بلغ تسليح جيش التحرير الوطني في المنطقة الأولى مثلا "أوراس النمامشة"  
إلى غاية 15 جوان 1956: 4 رشاش، 55 إلى 60 بندقية رشاش (سلاح ثقيل)، و من 450  
إلى 500 مسدس رشاش، 1500 بندقية حربية، و 3500 بندقية (سلاح خفيف)<sup>5</sup>.  
وعلى الرغم من تضيق الخناق على الثورة فقد استطاعت التنظيمات الجديدة التي أقرها مؤتمر  
الصومام أن تعطي دفعا قويا لجيش التحرير الوطني حيث أصبح أكثر تنظيما<sup>6</sup>، وأصبحت  
القيادة العليا للثورة أكثر فعالية، خاصة بعد أن قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بتعيين لجنة لإنشاء  
مصالح وزارية لها مهام سياسية وعسكرية حربية<sup>7</sup>، التي تعتبر مصلحة التسليح والتموين العام  
(D.A.R.G) من أهم هذه المصالح<sup>8</sup>.

تشكل هذه المصلحة قسما من الأقسام التي تم إنشاؤها بعد تعيين لجنة خاصة تشرف على أهم

---

المسؤولية إلى كل من أحمد بن بلة ومحمد بوضياف، أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع،  
المصدر السابق، ص 147.

<sup>1</sup> - روبر ميرل، مذكرات أحمد بن بلة، ت العفيف الأخضر، ط3، دار الآداب، بيروت، 1983، ص 108.

<sup>2</sup> - محمد البجاوي، حقائق عن الثورة الجزائرية، دار الفكر الحديث، بيروت، 1971، ص 149.

<sup>3</sup> - أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 90.

<sup>4</sup> - للاطلاع على القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني خاصة في مجال التسليح، والخاصة بالمناطق العسكرية في الجزائر  
باستثناء الولاية الأولى لغيابها عن المؤتمر، أنظر تقارير مؤتمر الصومام الموجودة لدى:

Mohamed Harbi ,op,cit,p161-162

<sup>5</sup> - Archives Vincennes, Armé de terre, service Historique 1H 1678 ( étude des possibilités de la rébellio-  
nne Algérienne dans le cadre d'un conflit avec le Maroc, la Tunisie et les pays Arabes Orient

<sup>6</sup> - نجاة بية، المرجع السابق، ص 155.

<sup>7</sup> - Mohamed Harbi ,op,cit,p183

<sup>8</sup> - عبد الرحمان عمراني، التسليح أثناء الثورة، التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز  
الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص 99.

المجالات الأساسية في تسيير الثورة ، والتي تم تعيينها من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ خلفا لمصلحة التسليح التي أنشأت بعد مؤتمر الصومام<sup>1</sup> وعين لهذه المصلحة مسيران من المسؤولين السامين بجيش التحرير الوطني، حيث كلف العقيد عمار بن عودة\* بمهام تزويد الولايات بالأسلحة ،أما العقيد عمر أو عمران فكلف بالشؤون السياسية والعسكرية<sup>2</sup>، وقد كلفت هذه المصلحة بالحصول على السلاح وإيصاله من مختلف المراكز إلى الحدود الجزائرية التونسية والمغربية بالتنسيق مع مختلف هيكلها<sup>3</sup>، وبعد الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 تحولت هذه المصلحة إلى وزارة التسليح والتموين العام<sup>4</sup>.

### 1-2-3-2 نشأة وزارة التسليح والتموين العام 1958:

أولت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اهتماما بالغا للجانب العسكري بدليل إنشاء ثلاث وزارات للتكفل به، وهي وزارة الاتصالات العامة والمواصلات<sup>5</sup>، وزارة القوات المسلحة، ووزارة التسليح والتموين العام<sup>6</sup>، حيث انحصرت المهام الرئيسية لوزارة التسليح والتموين العام التي أشرف عليها العقيد محمود الشريف<sup>7</sup>، في تزويد جيش التحرير الوطني والهيئات الحكومية

<sup>1</sup> - نجاة بية ، المرجع السابق ، ص 156.

\*-عمار بن عودة، إسمه الحقيقي مصطفى بن عودة ولد سنة 1925 بعنابة، انخرط في حزب الشعب الجزائري،عضو لجنة 22، وعضو بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية سنة 1957، ثم عضو أركان الحدود الشرقية، عضو بارز في الوفد المفاوض بإيفيان، شغل عدة مناصب في السلك الدبلوماسي بعد استرجاع السيادة الوطنية ،توفي سنة 2018، للمزيد أنظر: Achour cheurfi ,op,cit,p,68

<sup>2</sup>-نجاة بية ، المرجع السابق ، ص156.

<sup>3</sup>-تهيكلت المصلحة من مديرية مركزية بالقاهرة، وأربع مراكز أساسية في المغرب ،وتونس، وليبيا(طرابلس وبنغازي) ومصر(مرسى مطروح) ، وفرع في أوروبا ، أنظر:عبد الرحمان عمران، المرجع السابق، ص ص 99-100.

<sup>4</sup> - El Moudjahid ,numéro special,19septembre 1958.

<sup>5</sup>- قد يرى البعض بأن وزارة الاتصالات العامة والمواصلات لاتتميز بالطابع العسكري على غرار وزارة التسليح والتموين العام، أو وزارة القوات المسلحة ،إلا أن الحقيقة مخالفة تماما لهذا الرأي ذلك بأن هذه الوزارة (M.L.G.C) كان لها دور بارز في النشاط العسكري من خلال مساهمتها المباشرة وغير المباشرة في العمليات العسكرية بالتنسيق مع جيش التحرير الوطني ، خاصة وأنها تتكفل بالتسليح بداية من عام 1960، وهذا ماسنوضحه لاحقا من خلال هذه الدراسة.

<sup>6</sup>-محمد عباس ، الثورة الجزائرية(نصر بلا ثمن)، دار الرائد ، الجزائر، 2008، ص 483.

<sup>7</sup>-كان العقيد عمر أو عمران الأكثر ترشيحا لهذا المنصب لولا إبعاده من طرف كريم بلقاسم في أعقاب تقرير 8 جويلية 1958، الذي انتقد من خلاله جميع قادة الثورة في الخارج، فالوثيقة رقم 38 التي نشرها محمد حربي والتي تحمل عنوان تقسيم المهام داخل لجنة التنسيق والتنفيذ في أبريل 1958،"إذا قارناها مع تشكيلة الحكومة المؤقتة نجد بأن الغائب الوحيد من تلك التشكيلة

الأخرى بمختلف التجهيزات الضرورية والأسلحة<sup>1</sup>، فكانت تقدم تقارير شهرية من طرف مراكز التسليح بخصوص تزويدها بالأسلحة<sup>2</sup>.

وجاءت هذه الوزارة بعد فوضى عمليات جمع الأسلحة بتونس، حيث أصبح كل شخص مكلف بجمع الأسلحة بصفة فوضوية، ما انعكس سلبا على تنظيم دائرة الأسلحة والتموين العام (D.A.R.G)<sup>3</sup>، فتولت الوزارة مهمة توفير السلاح لجيش التحرير الوطني بدل مسؤول قسم الأسلحة، وكانت تصدر الأوامر لجيش التحرير الوطني التي تحدد من خلالها كيفية القيام بمهام نقل الأسلحة من الخارج إلى الداخل<sup>4</sup>.

لقد كان لهذه الوزارة الأثر الإيجابي<sup>5</sup> على صعيد التسليح والتموين، فأصبحت بعض الدول الشقيقة تتعامل معها كهيئة شرعية وتبرم معها صفقات بيع الأسلحة<sup>6</sup>، على غرار النظام العراقي بقيادة عبد الكريم قاسم الذي أمد الثورة بعدة طائرات شحن محملة بالأسلحة من بغداد نحو ليبيا<sup>7</sup>، وكذا من العربية السعودية إلى مصر، أو من تركيا إلى طرابلس، أو من العراق إلى

---

هو العقيد أعمار أو عمران وهذا يدل على ما ذكرناه، إلا أن أو عمران نجح في العودة إلى عضوية المجلس الوطني للثورة الجزائرية في نهاية عام 1959، بعد دفاع كريم بلقاسم عنه واعترافه بالأخطاء التي نسبت إليه، أنظر: Harbi,op,cit,p182-183 وأنظر أيضا: حباسي شاوش، من وثائق الثورة الجزائرية، مجلة دراسات إنسانية، العدد الأول، 2001، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، ص 318.

<sup>1</sup>-نجا بية، المرجع السابق، ص 158.

<sup>2</sup>-المركز الوطني للأرشيف، تقارير وزارة الخارجية، علبة رقم 15، ملف رقم و 03 و 60- D6- 03- V.

<sup>3</sup>-مجلة الباحث، نشرة خاصة بالذكرى 25 لاسترجاع السيادة الوطنية، أحاديث حول التسليح في عهد الثورة التحريرية 1954-1962، جويلية 1987، ص 29.

<sup>4</sup>-علي زغدود، المصدر السابق، ص 120.

<sup>5</sup>-واجهت وزارة التسليح والتموين العام العديد من العراقيل من أجل نقل الأسلحة إلى الداخل، بفعل المخططات التي طبقتها السلطات الفرنسية بالجزائر عن طريق شن عمليات عسكرية واسعة بمختلف المناطق ومحاصرة الثورة بضرب الخطتين الشائكين المكهربين والملغمين (خطي شال وموريس) على طول الحدود الشرقية والغربية للجزائر، الأمر الذي حول البلاد إلى سجن كبير ومنع تموين الداخل وإمداده بالأسلحة، الأمر الذي جعل البعض يصدر أحكاما قاسية عن النشاط الثوري لهذه الوزارة وهو ما سنتطرق إليه في المبحث الموالي.

<sup>6</sup>-جمال بجاوي، تطور جيش التحرير الوطني 1956-1962، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2006-2007، ص 114.

<sup>7</sup>-عبد المجيد بوزبيد، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني، ط 2، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 46.

طرابلس<sup>1</sup>، ولم يتوقف الاتصال بالخارج كما لم يتوقف النشاط الثوري للهيئات القيادية في الحكومة المؤقتة بل تواصل عبر كل الجهات والجبهات لتحصيل الدعم الكافي للثورة.

## 2- نشاطها الثوري:

### 2-1 وزارة الاتصالات والمواصلات العامة (M.L.G.C):

أولت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الاهتمام البالغ لمجال الاتصالات اللاسلكية، وهذا راجع لأهميته<sup>2</sup> ودوره الفعال في السهر على ضمان التنسيق في العمل بين الحكومة ومختلف أجهزتها، لأن الحكومة المعن عنها في هذه الظروف تتطلب هياكل حساسة وأجهزة سياسية وإدارية قوية من أجل تنفيذ مهامها وتأمين الاتصال بين مختلف الوزارات<sup>3</sup>.

### 2-1-1 اختراق شبكات الاستعمار الفرنسي:

إن الدور الهام الذي لعبته هذه الوزارة<sup>4</sup> سمح لقيادة الثورة بالخارج بالاحتفاظ بقدر كبير من الانسجام والاستقلالية، لأنها جنبتها مخاطر اللجوء إلى الاستعانة بالمصريين والتونسيين والمغاربة في المسائل المتعلقة بالاتصالات والاستعلامات التي كان بإمكانها إحداث ثغرة كبيرة

<sup>1</sup> - المصدر نفسه ، ص111.

<sup>2</sup> - ظهرت أهمية السلاح اللاسلكي حتى على المستوى الخارجي منذ اندلاع الثورة التحريرية فكانت الحاجة إلى ضرورة إرسال الرسائل والاتصال مع قيادة الثورة في الخارج ، كما في الداخل ، خاصة بعد أن قررت قيادة الثورة المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ مغادرة أرض الوطن سنة 1957، وازداد دور الاتصال أهمية قبل الاعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة وذلك من خلال مشاركة مصالح اللاسلكي في مؤتمر طنجة المغربي يوم 27 أبريل 1958، حيث تم وضع جهاز اتصال لربط الوفد المشارك مع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ في المغرب تونس وليبيا ومصر فكانت التقارير والتعليمات ترسل عبر الموجات بين الطرفين وبذلك تمكنا من تجاوز كل نشاز أو سوء تفاهم، للمزيد أنظر: السنوسي صدار، موجات الصدام، ط1، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 189.

<sup>3</sup> - سليمان الشيخ ، المصدر السابق ، ص293.

<sup>4</sup> - في الحقيقة فإن نجاح وزارة الاتصالات العامة وبروزها كأهم الوزارات يرجع بالأساس إلى طبيعة نشاطها الثوري من جهة وإلى قائدها عبد الحفيظ بوصوف من جهة ثانية نتيجة التفوق الذي أظهره في ميدان الاتصالات فقد جمع كم معتبر من أجهزة الاتصال بداية من صيف 1956، كما استطاع تكوين فريق تقني يشرف على شبكات الاتصال في القواعد الغربية، ثم توجه بعدها إلى تجنيد الطلبة الجامعيين والثانويين بداية من مارس 1957، وما إن حلت سنة 1958 حتى كانت هذه الجهود تستحق أن تجمع في وزارة تعتبر من أهم الوزارات في الحكومة المؤقتة، أنظر: عبد الكريم حساني، الحرب الخفية، ت أوداينية خليل، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص109 ص-118، وأيضاً: Gilbert Meynier ,op,cit,p310

للتدخل في الشؤون الداخلية لها<sup>1</sup>، فتقارير نشاط جميع الولايات واتحاديات جبهة التحرير الوطني في الخارج ، واستنطاقات الجنود الفارين من الجيش الفرنسي والأسرى ، وبعض المراسلات التي تحتجز بين الجنود الفرنسيين وأبين عائلاتهم وذويهم، والتي كانت تصل إلى مراكز التجسس<sup>2</sup>، كانت قضايا غاية في الدقة والحساسية ستكون لها انعكاسات خطيرة على الثورة إن هي فقدت طابعها السري<sup>3</sup>.

لقد لعبت وزارة الاتصالات العامة والمواصلات دور بارز في اختراق شبكات العدو من خلال مصلحة التصنت<sup>4</sup> فاخترقت شبكات إرسال الدرك ، وشبكة المصالح الإدارية المتخصصة (S.A.S) وشبكة الجيش ، وشبكة المقاطعات الإدارية<sup>5</sup>، عن طريق انتقاء المحطات المستهدفة وترتيبها حسب كل هيئة في هرم نظام الاستعمار، والتحكم في كل المحطات المهمة عبر التراب الوطني سواء أكانت مدنية أم عسكرية<sup>6</sup>.

إن الدور الاستراتيجي المنوط بهذه الوزارة هو السعي لجمع المعلومات عن العدو عن طريق الاستماع لشبكاته، كضبط عدد الجنود وردة فعلهم بعد المعارك، وعدد الجزائريين المجندين في صفوف الجيش الفرنسي من أجل إقناعهم بالتسلل من صفوفه<sup>7</sup>، وتخضع عملية الاستماع هذه

<sup>1</sup>- عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 212.

<sup>2</sup>- محمد المقامي ، رجال الخفاء، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2005، ص 198.

<sup>3</sup>- هذا الرأي لا يستند بالضرورة أن الدول الصديقة والداعمة للثورة الجزائرية كانت رافضة لفكرة امتلاك هذه الأخيرة لجهاز استعلامات خاص بها ، فالمصادر التاريخية تذكر أن أول جهاز سلاح الإشارة كان بفضل مساعدة مصرية والمتمثلة في 3 أجهزة لسلاح الإشارة كانت من المفروض أن تغطي المنطقة الأولى والثانية والثالثة من الوطن، إلا أن شروط استخدام هذه الأجهزة وظروف الحرب حالت دون استخدامها، أنظر: عبد القادر بوزيد، سلاح الإشارة، ت عبد السلام عزيزي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2015، ص ص 13-15.

<sup>4</sup>- تتمثل مهمة هذه المصلحة في اختراق شتى أنواع الشبكات وأكثرها تعقيدا، والنقاط المعلومات المرسله عن طريق هذه الشبكات، أنشأ أول مكتب رسمي لهذه المصلحة في جانفي 1957 وهو مركز عصري بطاقم له تجربة وخبرة مشهودين، وقد احتوى المركز على 10 مقاعد بآلات راقنة وأجهزة استقبال عصرية، للمزيد، أنظر: عبد الرحمان بروان، المصدر السابق، ص 103.

<sup>5</sup>- المصدر نفسه ، ص 103.

<sup>6</sup>- مصطفى بن عمر، المصدر السابق ، ص 193-194.

<sup>7</sup>- محمد صايكي ، شهادة تائر من قلب الجزائر، ط2، دار الأمة ، الجزائر، 2003، ص 155.

للعديد من المراحل تتدخل في نجاحها عدة مصالح ، فبداية يجب سماع العدو لالتقاط الرسائل<sup>1</sup>، ثم تحليل الرموز لفهم المحتوى ، ثم إخفاء المحتوى بوسائل التشفير\* ، وأخيرا إرسال المحتوى للجهات المعنية ليتم استغلاله للغرض المطلوب<sup>2</sup>.

وحسب ماورد في تقرير وزارة الاتصالات العامة والمواصلات والموجهة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حول حصيلة نشاطات السداسي الأخير لسنة 1959، والتي تم تسجيلها بالنسبة لجميع مصالح الحكومة المؤقتة أن عدد المراسلات الصادرة: 12348 مراسلة بمجموع 1106327 كلمة، وعدد المراسلات الواردة: 13390 مراسلة بمجموع: 1174285 كلمة، وبلغ العدد الإجمالي للمراسلات الواردة والصادرة الذي تم تسجيله لدى مصلحة المواصلات الوطنية(D.T.N) 25738 مراسلة بمجموع : 2280612 كلمة<sup>3</sup>، ويرجع السبب في قوة تدفق المعلومة إلى أنها تعد الوزارة الوحيدة التي كانت تمتلك مقرات في كل من تونس(تونس) وليبيا(طرابلس)، والمغرب(الرباط)<sup>4</sup>، وكانت مدعمة بأجهزة قوية(100 إلى 400 واط) بإمكانها بث الأوامر والرسائل المشفرة بقدر عال من السرية والأمن<sup>5</sup>.

## 2-1-2 دورها في حماية الثورة:

<sup>1</sup> - من نماذج الرسائل التي تم التقاطها بالولاية الخامسة والمشفرة بنظام "سليدكس SELEDEX" وهو نظام تشفير جزئي للرسائل المتبادلة بين القوات الفرنسية يعتمد على بطاقة تشفير خاصة عبر أجهزة الإرسال، جاء نص الرسالة كالتالي:  
"xB massu OJ ce jour 6 ZK Hélicoptère JV pour PK OV menée par 9° CP infanterie ZK"  
والتي تمت ترجمتها كما يلي: "الجنرال ماسو يصل يوم 6 ماي على متن طائرة مروحية إلى "بالسترو" لتنفذ العملية التي يتولاها لواء المشاة التاسع"، أنظر: عبد الرحمان برون ، المصدر السابق ، ص 96 .

\* - التشفير (cryptographie)، نمط من أنماط اللغة أو الكتابة الإصطلاحية يستخدمها شخصان أو أكثر بهدف إخفاء مايراد نقله وإبلاغه عن شخص آخر، هدفه الأساسي ضمان أمن المعلومة التي تحملها الرسائل، ويتوقف هذا الأمن على درجة سرية وإحكام هذا التشفير المستعمل الذي يعتمد بدوره على الطريقة المستخدمة في ذلك ، أنظر: عبد القادر بوزيد ، المصدر السابق، ص 75.

<sup>2</sup> - حاج حدو محمد ، المصدر السابق ، ص 78-79.

<sup>3</sup> - المركز الوطني للأرشيف ، تقرير حصيلة نشاطات المواصلات ، 23 جانفي 1959، محاضر وزارة الخارجية، علبه رقم 15 ، ملف 13، وثيقة 14.

<sup>4</sup> - عبد النور خيثر، المرجع السابق ، ص 210.

<sup>5</sup> - حاج حدو محمد ، المصدر السابق ، ص 69.



عملت وزارة الاتصالات العامة على تحقيق أهم الأهداف وهي تزويد جيش التحرير الوطني بسلاح مهم جدا وهو سلاح الاتصال، الذي بفضلته تقاربت قيادات المناطق<sup>1</sup> وأصبحت الأعمال أكثر تنسيقا بين مختلف المراكز الأساسية لجيش التحرير الوطني، فأمكن التخفيف من عزلة الداخل عن الخارج<sup>2</sup>، وتكوين شبكة اتصالات بين الولايات والمناطق والنواحي والأقسام<sup>3</sup>، فتكونت بذلك شبكة متماسكة ضمت العديد من المصالح<sup>4</sup>، جمعت كلها لخدمة غاية واحدة في الثورة وهي إيصال الأسلحة لجيش التحرير الوطني وإسماع<sup>5</sup> صوت الثورة عالميا<sup>6</sup>، خاصة بعد أن تضاعفت مختلف فروع مصالح البث اللاسلكي من مشغلون، تقنيون، مصلحون ومحللو الشفرات<sup>7</sup>.

قامت وزارة الاتصالات العامة والمواصلات بحملات دعائية مختلفة على جميع الأصعدة لمواجهة ضغوط الحرب النفسية التي كانت تطلقها القنوات الرسمية الاستعمارية، والحيلولة دون تأثيرها على المواطنين والمناضلين<sup>8</sup>، عن طريق تشكيل خلايا سرية داخل صفوف الشعب وحتى الجيش، وذلك بهدف تزويد جهاز الاستعلامات بالمعلومات اللازمة المتعلقة بمعنويات الشعب والجيش<sup>9</sup>، خاصة وأن أجهزة الاتصال التي احتوتها الوزارة كانت باستطاعتها الاتصال

<sup>1</sup> - عبد الكريم حساني، المصدر السابق، ص 132.

<sup>2</sup> - سليمان الشيخ، المصدر السابق، ص 293.

<sup>3</sup> - محمد صايكي، المصدر السابق، ص 155.

<sup>4</sup> - المقصود بها المديرية المتفرعة عن وزارة التسليح والاتصالات العامة والتي كانت من أهمها، مصلحة التميمين، مصلحة التسليح، مصلحة الإتصالات، مصلحة الإستعلامات

<sup>5</sup> - لقد تقرر إنشاء وكالة أخبار الثورة الجزائرية بعد إنشاء الحكومة المؤقتة، وكان مقرها تونس وجهزت بأجهزة اتصال حديثة قادرة على الحصول على المعلومة بأسرع وقت، وتمثل دورها الأساسي في التعريف بالقضية الجزائرية ومراقبة كل الأحداث خاصة الجديدة منها والتي لها علاقة بالثورة ونشرها بمختلف لغات العالم، كما وضع لها برنامج للاتصال بالوكالات العالمية وكذا الإذاعات والتلفزة، أنظر، عبد الرحمان بروان، المصدر السابق، ص 115، وكذلك:

Mohamed Guentari, organisation politico administrative et militaire de la révolution algérienne de 1954-1962 office des publications universitaires, Alger, 2002, p126 .

<sup>6</sup> - الصادق مزهود وأخرون، المرجع السابق، ص 13.

<sup>7</sup> - حاج حدو محمد، المصدر السابق، ص 69.

<sup>8</sup> - نجاه بية، المرجع السابق، ص 151.

<sup>9</sup> - محمد صايكي، المصدر السابق، ص 155.

في كل وقت بالمراكز المختلفة للحكومة ووزاراتها وهيئتنا الأركان على الحدود<sup>1</sup>. إن يقظة مختلف مديريات ومصالح وزارة الاتصالات العامة والمواصلات وكفاءة أفرادها سمحت بتجنب العديد من الدسائس ،وبعض محاولات الاختراق التي كادت أن تكبد جيش التحرير الوطني خسائر كبيرة<sup>2</sup>، كيف لا وهي تتواجد وسط معازل الثورة ، فتركزت معظم الرسائل المتبادلة<sup>3</sup> عن تقارير لمعارك و اشتباكات و تعليمات تتعلق بتسيير قوافل السلاح، أو معلومات تتعلق بحجم قوات العدو، أو مكان تواجد الخونة<sup>4</sup>، وقد يتضمن البعض منها حتى الخطط الحربية<sup>5</sup>، ولهذا تميزت الأجواء بمراكز الاتصالات التابعة للوزارة بالسرية التامة والانضباط في العمل والسعي من أجل معرفة أسرار العدو وطرقه المستعملة في ميدان الاتصال<sup>6</sup>.

لقد أعطى النشاط الثوري لوزارة الاتصالات العامة والمواصلات بعدا آخر للثورة التحريرية<sup>7</sup> سواء في الداخل أو الخارج<sup>8</sup>، خاصة بعد عقد أول اجتماع وطني للمواصلات السلكية واللاسلكية في ديسمبر 1958، والذي أصبحت بموجبه الاتصالات تحت قيادة جبهة وجيش التحرير الوطني، كما أقر الاجتماع إنشاء الشبكة الخارجية للاتصالات فتأسست محطة طرابلس والقاهرة ودمشق

<sup>1</sup> -Cherif Abdedaim, Abd elhafid Boussof, editions ANEP, Alger, 2014, p107.

<sup>2</sup> -عبد الرحمان برون ، المصدر السابق ، ص 133.

<sup>3</sup> -إن الظروف الصعبة للعمل الثوري القائم أساسا على حرب العصابات ،إضافة إلى حجم أطقم أجهزة الاتصالات التي تقتضي إجراءات شبه يومية من أجل تأمين سلامة المحطة ،عوامل أعاققت الاستقرار الدائم لرجل الاتصالات وسط معازل جيش التحرير الوطني ، ولذلك نجد أنه في الولاية الخامسة مثلا لم يتعد هذا الاستقرار 6 أشهر ،تمكنت خلالها هذه الولاية من تبادل 100 رسالة مع مختلف الهيئات ، أنظر: عبد الكريم حساني ، المصدر السابق ، ص 132.

<sup>4</sup> -عبد الكريم حساني ، المصدر نفسه ، ص 132.

<sup>5</sup> -سليمان الشيخ ، المصدر السابق ، ص 293.

<sup>6</sup> -مصطفى بن عمر ، المصدر السابق ، ص 194.

<sup>7</sup> -تجدد الإشارة إلى أن وزارة الاتصالات العامة والمواصلات بقيادة عبد الحفيظ بوصوف أتهمت بالتورط في العديد من القضايا التي شكلت أزمات حادة داخل الحكومة المؤقتة كادت أن تعصف بالثورة، على غرار حادثة المناضل "عميرة علاوة" في 10 فيفري 1959، أو الصراع السياسي بين الباءات الثلاث من أجل السلطة ،إلا أن هذه الأزمات لم تلغ الدور البارز والنشاط الثوري لمختلف أجهزة هذه الوزارة ، للاطلاع على هذه القضايا ،أنظر، فرحات عباس، المصدر السابق، ص 343، وكذلك أحمد توفيق المدني ، حياة كفاح، المصدر السابق، ص 408، وأيضا فتحي الديب، المصدر السابق، ص 423، وأيضا، عبد النور خيثر، المرجع السابق ، ص 339.

<sup>8</sup> -الصادق مزهود وآخرون ، المرجع السابق ، ص 13.

وبغداد وبكين وبنغازي ومرسى مطروح وأكرا وكوناكري وباماكو والرباط<sup>1</sup>.

لقد تعدى نشاط وزارة الاتصالات العامة والمواصلات الحدود الوطنية وحتى الدولية، فتأكد العالم من خبرة أعضائها وتفوقهم ، وهذا ما دفع بسفير الولايات المتحدة الأمريكية بغينيا كوناكري أن يتصل بوزير خارجية غينيا طالبا منه الاتصال بالتقنيين الجزائريين من أجل إصلاح جهاز الإرسال المعطل بسفارته<sup>2</sup>، واستطاع التقنيون الجزائريون تصليح هذا الجهاز على الرغم من أن ممارستهم لهذه التقنية لم تكن سوى من الخبرة المكتسبة من الحياة المدنية قبل اندلاع الثورة التحريرية ، أو من الخدمة العسكرية الإجبارية في صفوف الجيش الفرنسي<sup>3</sup>.

## 2-2 وزارة القوات المسلحة (MFA):

أولت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الاهتمام البالغ بوزارة القوات المسلحة التي أوكلت مهمة الإشراف عليها إلى كريم بلقاسم<sup>4</sup>، الذي حاول أن يطور جيش التحرير الوطني ويتجاوز الأزمات الداخلية التي كان يتخبط فيها خاصة على الحدود الشرقية<sup>5</sup>، والتي ظهرت بسبب تكاثر العقوبات ضد إطارات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية\* وبطء التعيينات في القيادات<sup>1</sup>، فجاءت خطة كريم بلقاسم مبنية على فكرتين:

<sup>1</sup>-حجاج أول مصطفى ، حرب الأمواج ، مجلة أول نوفمبر، (د ع) مارس 1987، ص 37.

<sup>2</sup>-الصادق مزهود وآخرون ، المرجع السابق ، ص 13.

<sup>3</sup>-موسى صدار ، تطور المواصلات اللاسلكية 1956-1962، التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-1962، المرجع السابق ، ص 19.

<sup>4</sup>-في حقيقة الأمر فإن تولية كريم بلقاسم للإشراف على هذه الوزارة جاء نتيجة حرصه الشديد على البقاء في المنصب الذي كان يشغله في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، كما شكلت تلك التولية حلا وسطا بين المنافسين الرئيسيين له في قيادة الثورة آنذاك بوصوف وبن طوبال اللذين سعيا إلى قطع الطريق عليه عندما أظهر طموحه لرئاسة الحكومة المؤقتة ، أنظر: عبد النور خيثر، المرجع السابق ، ص 205.

<sup>5</sup>-سنتطرق إلى أوضاع جيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية والغربية والأزمات التي عاشها في الفترة 1958-1960 خلال المبحث الموالي من هذا الفصل .

\* تقع هذه المنطقة في الجزء الشمالي الشرقي من الوطن ، عرفت بعدة تسميات ، كانت تتزعمها الولاية الأولى (الأوراس) ، والولاية الثانية ( الشمال القسنطيني)، ثم أطلق عليها إسم منطقة سوق أهراس، ولم تحمل إسم القاعدة الشرقية إلا بعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 للمزيد أنظر: عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة ، ج 2، دار البعث للطباعة، الجزائر، 1991، ص 59.

## 2-2-1 دعم العمليات العسكرية على الحدود:

دعمت وزارة القوات المسلحة مختلف الأنشطة الثورية والعمليات العسكرية التي كان يقوم بها جيش التحرير الوطني، حيث كان كريم بلقاسم يرأسل قادة الوحدات ويهنؤهم على العمليات العسكرية الناجحة التي يقومون بها<sup>2</sup>، كما تركز النشاط العسكري لهذه الوزارة على ضرورة نسف الخطوط الشائكة المكهربة\* على الحدود الشرقية والغربية، من خلال استهداف المراكز العسكرية الفرنسية بالدرجة الأولى التي كانت تحمي تلك الأسلاك<sup>3</sup>، واعتمدت استراتيجية كريم بلقاسم في هذه العملية على وضع وحدات عسكرية نشطة على الحدود تولى الإهتمام البالغ على تنسيق الهجمات فيما بينها<sup>4</sup>، مدعمة بخطة التدمير على النحو التالي:

- مدة التنفيذ ساعة واحدة.

- توفير إحتياطي لجيش التحرير الوطني للتعامل مع العدو وحماية مجموعات الاقحام والقيام بهجمات مخادعة لإبعاد اهتمامه عند موقع الاقحام.

- تأمين 6 آلاف مقاتل لتدمير الخط في 25 قطاع.

- تنفيذ الاقحام يتم في ليلة مظلمة وغير ممطرة بحيث تكون الأرض جافة لتجنب التيار الكهربائي .

- تدريب جيد للقوة المكلفة بعملية التدمير.

---

<sup>1</sup>-بوعلام بن حمودة ، المصدر السابق ، ص426.

<sup>2</sup>-محمد زروال ،القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية ، المصدر السابق ، ص 110.

\*-وهي خطي موريس وشال ،حيث ينسب الأول لوزير الدفاع الفرنسي "أندري موريس" وقد انطلقت الأشغال فيه في أوت 1958، يمتد الخط شرقا من عنابة شمالا إلى نقرين جنوبا على مسافة 750 كلم وعرضه من 30 إلى 60 متر، ويمتد غربا من الغزوات شمالا إلى بشار جنوبا على نفس المسافة، أما الخط الثاني فينسب إلى قائد القوات الفرنسية "شال موريس" الذي قام ببناء الخط بتقنيات الخط الأول نفسها ، وتمت إقامته خلف خط موريس في نهاية 1958، ويهدف كلا الخطين إلى منع مرور أفراد جيش التحرير الوطني والإمدادات العسكرية وبالتالي خنق الثورة في الداخل ، ولذلك فإن هذا الخط أخذ مسار الخط الأول بالتوازي معه من الشمال إلى الجنوب، للمزيد، أنظر: نجاة بية ، المرجع السابق ، ص ص 154-155.

<sup>3</sup>- محمد زروال ، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق، ص 110.

<sup>4</sup>-Mohamed Harbi,une vie debout ,T1 ,mémoires politiques,1945-1962,éditions Casbah,Alger,2001,p271

- الالتزام بالسرية المطلقة<sup>1</sup>.

لكن محمد حربي يرى بأن مسألة عبور خطي شال وموريس في ظل التقنيات الموجودة على هذين الخطين، والتسليح الجيد للجيش الفرنسي، أمر لم تكن أي قوة قادرة على فعله كما أن كريم بلقاسم كان يعلم هذا ومتفهم للوضع القائم<sup>2</sup> والسائد بين القيادة العسكرية بين القبول والخوف من الخسائر الكبيرة<sup>3</sup>، إلا أن ذلك لم يمنع جيش التحرير الوطني من القيام بالعديد من العمليات العسكرية على غرار عملية الهجوم على مركز "أعراب" على الحدود الشرقية التي امتدت من 08 إلى 16 جويلية 1959، واستخدمت فيها العديد من أنواع الأسلحة على غرار الهاون والبنغالور\*، ومختلف أنواع الرشاشات الثقيلة والخفيفة<sup>4</sup>.

أما عن جيش التحرير الوطني في الداخل، فقد كانت مهمته من الصعوبة بما كان أن تحقق أهدافها العسكرية، فعلى الرغم من أن فرحات عباس يقول بأن العمليات العسكرية في الداخل زادت بعد تشكيل الحكومة المؤقتة وتعيين وزارة القوات المسلحة على رأس هذا الجيش<sup>5</sup>، إلا أن حقيقة المقاومة الغير منظمة في الداخل لافتقارها إلى التسليح والتكوين اللازم<sup>6</sup>، أعاقت سير

---

<sup>1</sup>-مراد صديقي، الثورة الجزائرية، عمليات التسليح السرية، ت أحمد الخطيب، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص 62.  
<sup>2</sup>- في هذا الشأن عملت وزارة القوات المسلحة بالاستعانة بالخبرة العسكرية المصرية لتدمير الأسلاك الشائكة المكهربة، حيث تم إلحاق 30 ضابط جزائري كانوا قد تخرجوا من الكلية الحربية المصرية بسلام الهندسة المصري للتدريب على خطة تدمير خط موريس كما شاركوا في تجربة حية على تدمير جزء من خط ممائل لخط موريس أقيم خلف أهرامات الجيزة، وقد أعد الضباط الجزائريون الثلاثون لتولي قيادة عملية التفجير، إلا أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم تقرر تنفيذ الخطوة ويرجع ذلك لوجود نقص في الموارد والاحتياجات اللازمة لخطة التدمير، أنظر: مراد صديقي، المصدر نفسه، ص 62، وكذلك، فتحي الديب، المصدر السابق، ص 395.

<sup>3</sup> - Mohamed Harbi, une vie debout, op, cit, p358

\*البنغالور(الطوربيد): عبارة عن أنبوب قطره 125 ملم مملوء بالمتفجرات التي تشتعل عن بعد فتحطم الأسلاك الشائكة والألغام ضد الأشخاص، أنظر: بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص 331.

<sup>4</sup>- ومن أمثلة تلك الهجمات العسكرية المتتالية التي نفذها جيش التحرير الوطني في 19 و 21 ديسمبر 1959 في الحدود الشرقية في منطقة "لامي LAMY" على دبابتين بالمدفعية كما دمرت مركبة مدرعة ودبابتان أخرتان قريبا من مركز "سيدي عبيد" أنظر: محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق، ص 110.

<sup>5</sup>-فرحات عباس، المصدر السابق، ص 326.

<sup>6</sup>- Mohamed Harbi, une vie debout, op, cit, pp271,358

العمليات العسكرية خاصة بعد أن أقرت وزارة القوات المسلحة ضرورة تكوين كتيبة من جيش التحرير الوطني في الجنوب الجزائري من أبناء الصحراء تستهدف المنشآت البترولية وتهدد الشركات العالمية، ردا على السياسة الفرنسية القائمة على فصل الصحراء الجزائرية، وبذلك تحارب هذه الكتيبة من خلال نشاطها الثوري فكرة أن الصحراء ليست فرنسية<sup>1</sup>.

## 2-2-2 إعادة تنظيم جيش التحرير الوطني:

استمر كريم بلقاسم في مهام الاشراف على جيش التحرير الوطني في الداخل والخارج بصفته وزيرا للقوات المسلحة، حيث استخدم تنظيما جديدا على الحدود الشرقية قائما على إعادة الهيكلة التنظيمية لوحدة هذه المنطقة وبشكل جذري<sup>2</sup>، وانصب الاهتمام على منطقة سوق أهراس والمنطقتين الخامسة والسادسة من الولاية الأولى، لاسيما وأن هذه المناطق أصبحت ميدان اصطدام بين جيش التحرير الوطني والقوات الفرنسية<sup>3</sup>.

ولهذا الغرض قام كريم بلقاسم بانتقاء مجموعة من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي للاستعانة بهم في الاشراف على المعسكرات ودوائر التسليح والتموين المنتشرة في عدد من المدن التونسية والمغربية<sup>4</sup>، ومن بين هؤلاء مولاي عبد القادر شابو، محمد زرقيني، محمد بوتلة، عبد الحميد عبد المومن، سليمان هوفمان وغيرهم، وقدر عددهم بـ40 ضابط في صيف 1959<sup>5</sup>، ويعتبر الرائد إيدير من أبرز إطارات هذه المجموعة ومن المقربين لكريم بلقاسم إذ كان يشغل مدير ديوانه العسكري<sup>6</sup>.

<sup>1</sup>- محمد زروال ، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية ، المصدر السابق ، ص 257.

<sup>2</sup>-محمد زروال ، المصدر نفسه ، ص341.

<sup>3</sup>-خالد نزار ، الجيش الفرنسي وجيش التحرير الوطني ، محاضرة أقيمت في الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1962، فندق الأوراسي 2-3-4 جويلية 2005، الجزائر .

<sup>4</sup>-عبد النور خيثر، المرجع السابق ، ص 205.

<sup>5</sup>-محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق، ص190.

<sup>6</sup>-تصنف هذه المجموعة كمجموعة ثالثة تضاف إلى المجموعة الأولى المكونة من الرائد إيدير ،محمدي السعيد، أعمار وأومران، دهليس ، يازوران، الرائد قاسي والمجموعة الثانية المكونة من محمود الشريف والرائدين عز الدين واعمر أوصديق والدكتور أحسن أوشارف، والمحاميين مبروك بلحسين وأرزقي أمحيدة، أنظر:

إن فكرة إنشاء جيش قوي على الحدود الشرقية عن طريق إعادة تنظيم جيش التحرير الوطني جاءت من الرائد إيدير الذي أعد برنامج دقيق يشمل الجوانب الثلاث:

1- ضمان تدريب عسكري لإطارات وجنود جيش التحرير الوطني<sup>1</sup> في معسكرات تدريب مختلفة مع أخذ الحيطة لإبعاد الضباط عن وحداتهم.

2- تكوين وحدات جديدة مع السهر على مزج الجنود وقادتهم لعزلهم عن وحداتهم الأصلية وإضعاف تضامن الجنود مع رؤسائهم.

3- إسناد قيادة هذه الوحدات إلى الفارين من الجيش الفرنسي الذين تم تقديمهم على أنهم خبراء و متخصصون<sup>2</sup>.

لقد تسببت الخطة التي وضعها الرائد إيدير في ظهور حالة من التذمر الذي انتشر بين الوحدات المقاتلة على طول الحدود الشرقية<sup>3</sup>، حيث أراد أن يفرضها على الجنود بالقوة<sup>4</sup>، فتفاقت الفوضى واتخذت أشكال الفرار والعصيان ورفض القتال بل وصلت حد التخريب، ولهذا كان على بن طوبال وبوصوف التدخل لإنقاذ كريم بلقاسم والتخلي عن الرائد إيدير لإعادة الهدوء إلى الحدود التونسية<sup>5</sup>.

---

- Mohamed Harbi, une vie debout, op, cit, pp256-257 et Yves Courrière, op, cit, p196 .

<sup>1</sup>-صحيح أن جيش التحرير الوطني كان ينقصه التكوين العسكري الذي يكون بواسطته قادرا على الرد على المعطيات الجديدة للحرب ، حيث بداية من 1958 أصبح هذا الجيش يتميز بخصوصيات منها ظهور قيادة جديدة وسط هذا الجيش قادرة على تحقيق أهدافه، وأخص بالذكر الضباط الشباب المكونون في الأكاديميات العسكرية العربية ومن هؤلاء: عبد الحميد إبراهيمي، عبد العزيز قارة، عبد الرزاق بوحارة ، كمال عبد الرحيم، وورثسي كمال، الأكل عياط، العربي لحسن، محمد علاق، حسين بن معلم، عبد الغني زواني، وكان بالإمكان الإعتماد عليهم إلى جانب الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص190.

<sup>2</sup>-عبد الحميد إبراهيمي ، المصدر السابق ، ص 36.

<sup>3</sup>- في الوقت الذي كان جيش التحرير الوطني يعاني من حالة تذمر واسعة أدت به إلى التمرد في العديد من الفيلق على الحدود الشرقية كان فرحات عباس يرى بأن وزارة القوات المسلحة كان لها الفضل في زيادة العمليات العسكرية وتطوير جيش التحرير الوطني إذ خطب في عز الأزمة قائلا: "إن جيشنا المظفر استطاع -رغم قلة الوسائل- أن يقف في وجه أحدث وأقوى الجيوش في العالم وقفه الند للند"، أنظر: فرحات عباس ، المصدر السابق ، ص326.

<sup>4</sup>- محمد زروال ، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية ، المصدر السابق ، ص333.

<sup>5</sup>-محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني ، الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص193.

لقد كان أداء هذه الوزارة موضع انتقاد شديد من طرف أعضاء الحكومة المؤقتة الذين حملوا كريم بلقاسم مسؤولية الفشل<sup>1</sup> في تنظيم جيش الحدود ومواجهة السود المكهربة وتراجع وتيرة عبور قوافل السلاح نحو الولايات<sup>2</sup>، وقد أقر رئيس الحكومة المؤقتة صراحة أن عدم توصيل السلاح إلى الداخل يرجع بالأساس إلى الحاجز المكهرب<sup>3</sup> الذي عجزت وزارة القوات المسلحة عن إختراقه.

## 2-3 وزارة التسليح والتموين العام (M.A.R.G):

أنشأت وزارة التسليح والتموين للقيام بأنشطة ثورية هامة تتعلق أساسا بالإحتياجات العسكرية والتموينية لجيش التحرير الوطني<sup>4</sup>، وتزويد الهيئات الحكومية الأخرى بمختلف التجهيزات الضرورية<sup>5</sup>، ولهذا الغرض عمل العقيد محمود الشريف على إقتناء شاحنات جديدة في الشرق، وتوسيع القواعد الموجودة بإنشاء ورشات لإصلاح وصيانة السيارات بمختلف أنواعها<sup>6</sup>.

ومما لاشك فيه أن الواقع العسكري للثورة بداية من 1958 لم يكن في حقيقة الأمر يبعث على التفاؤل بالنسبة لقادة الثورة العسكريين، في ظل الانعكاسات التي كانت لها آثار وخيمة على مختلف عمليات الإمداد بالسلاح جراء إنشاء الإدارة الإستعمارية للسود المكهربة<sup>7</sup>، وقد عبر محمود الشريف عن استيائه الواضح من نشاط وزارة القوات المسلحة أثناء اجتماع الحكومة المؤقتة في 29 جوان 1959 واتهم كريم بلقاسم صراحة بأنه السبب في انتشار الفوضى على

<sup>1</sup> يعزى الفشل بالدرجة الأولى إلى أن كريم بلقاسم لم يوفق في عمله حين اختار خطة مدير ديوانه كبرنامج عمل لإعادة التنظيم العسكري لوحدات جيش الحدود، ذلك بأن هذا البرنامج جاء للاستيلاء على السلطة وفرض قادته على (فوضي الداخل)، وقد لخصت فلسفة الرائد إيدير في جملة النقيب زرقيني: "نحن معتادون على قمع المناوشات" ولم يأخذ العوائق الأخرى بالحسبان. أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 192.

<sup>2</sup> عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 206.

<sup>3</sup> فرحات عباس، المصدر السابق، ص 341.

<sup>4</sup> محمد صايكي، المصدر السابق، ص 155.

<sup>5</sup> نجاة بية، المرجع السابق، ص 158.

<sup>6</sup> عبد الرحمان عمراني، التسليح أثناء الثورة، التسليح والمواصلات أثناء الثورة، المرجع السابق، ص 100.

<sup>7</sup> الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجيستيكي للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2008-2009، ص 181.



الحدود<sup>1</sup>، على الرغم من مسؤوليتهما المشتركة في سرعة الفعالية التي ظهرت فيها الأسلاك الشائكة المكهربة<sup>2</sup>، حيث صرحا يوم 5 ماي 1958 قائلان: "إن الأسلاك المكهربة لا تخلق صعوبات جدية لجيش التحرير الوطني"<sup>3</sup>.

ورغم هذه الصعوبات التي تواجه عمليات التموين والإمداد بالأسلحة إلا أن الوزارة المسؤولة عملت على توفير الاحتياجات التموينية للجنود، كطاقم الحلاقة والإبر والخيط وعلب الثقاب وتخزين الألبسة والمواد الغذائية داخل المخابئ، وتوزع بعد ذلك حسب مطالب واحتياجات مسؤولي الكتائب عند الحاجة كأيام التمشيط التي تطوق فيها المنطقة<sup>4</sup>.

أما فيما يخص التسليح قررت الوزارة شراء 6 شاحنات (مرسيدس) بالمقطورة، حمولة كل واحد منها 20 طن<sup>5</sup>، وتم نقل الشاحنات إلى مرفأ الإسكندرية بتاريخ 24 أكتوبر 1958، حيث بدأت تنقل السلاح بصورة منتظمة إلى الحدود الليبية التونسية<sup>6</sup>، وبذلك استلمت بتاريخ 13 نوفمبر 1958 كميات هائلة من المعدات الخاصة بتنفيذ عملية تدمير الأسلاك الشائكة المكهربة<sup>7</sup>، كما تم نقل العديد من كميات الأسلحة بواسطة هذه الشاحنات عام 1959<sup>8</sup>، وقد ظهر ذلك في تحسن تسليح جيش التحرير الوطني بشكل ملموس، فقد أصبح في حوزته أسلحة ذات طاقة نارية عالية من رشاشات مضادة للطائرات ومدافع هاون غير مرتدة وبازوكا<sup>9</sup>.

<sup>1</sup>- فرحات عباس، المصدر السابق، ص ص 357-358.

<sup>2</sup>- يذكر حربي من خلال تصريح العقيد عمر أوعمران مسؤول التسليح في تقرير إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في 8 جويلية 1958 أن جيش التحرير الوطني تعرض خلال عمليات العبور في ظرف ثلاث أشهر (من أبريل إلى جوان 1958) إلى فقدان 6000 جندي، أنظر: Mohamed Harbi, les archives de la révolution algérienne, op,cit, pp 189-194

<sup>3</sup>- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 179.

<sup>4</sup>- محمد صايكي، المصدر السابق، ص 156.

<sup>5</sup>- تم شراء هذه الشاحنات بمبلغ 57000 دولار، وخصص لها 12 سائق جزائري، في المقابل كانت نفقات جيش التحرير الوطني على الحدود التونسية تتجاوز 50 مليون فرنك فرنسي قديم وهذا راجع إلى إنشاء وزارة التسليح والتموين، للمزيد أنظر، محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 179، وكذلك مراد صديقي، المصدر السابق، ص 63.

<sup>6</sup>- مراد صديقي، المصدر نفسه، ص ص 62-63.

<sup>7</sup>- أنظر الملحق رقم 04 ص 368 من هذه الأطروحة.

<sup>8</sup>- أنظر الملحق رقم 05 ص 369 من هذه الأطروحة.

<sup>9</sup>- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 190.

وحول نفس الموضوع يشير المجاهد دحو ولد قابلية بأن الثورة التحريرية بعد 1958 أصبحت تمتلك أسطولا من شاحنات النقل وسيارات خفيفة ظلت متنقلة باستمرار بين القواعد الخلفية للثورة بمساعدة من الأشقاء الليبيين والتونسيين<sup>1</sup>، وقد جاء قرار قيادة الثورة القاضي بتكوين حضيرة مستقلة يهدف إلى الحد من التبعية للغير في مجال النقل<sup>2</sup>، وقد انعكس ذلك على تطور سلاح جيش التحرير الوطني خاصة بعد الكميات الهائلة من الأسلحة التي وصلت إلى الموانئ المصرية والليبية بين سنتي 1959-1960 من الدول الإشتراكية والإتحاد السوفياتي وبالخصوص من الصين الشعبية<sup>3</sup>.

وعلى الرغم من النشاط الثوري الدؤوب لهذه الوزارة، إلا أن التقارير الواردة عن فرق جيش التحرير الوطني بالداخل تؤكد وجود مشاكل جمة جراء نقص في التسليح والتموين وفي كل الاحتياجات الضرورية<sup>4</sup>، وهذا ما أكدته التقارير الشهرية المتعلقة بمسألة التسليح الخاصة بمركز تونس الذي كان يعاني من نقص كبير في التسليح، فكانت الحصيولة الشهرية للمركز في هذا المجال غير مرضية<sup>5</sup>، وقد يرجع ذلك إلى أن عملية تهريب الأسلحة من ليبيا إلى الحدود الجزائرية خلال هذه الفترة لم تكن بالأمر السهل بل كانت مغامرة بسبب المخاطر المحيطة بها، فبالإضافة إلى المسافة الطويلة فإن القوات البريطانية والأمريكية المتمركزة بليبيا والقوات الفرنسية المتمركزة بتونس كانت تشكل عائقا كبيرا لحركة الثوار خلال عمليات تهريب الأسلحة والذخيرة عبر الحدود الليبية والتونسية بشكل خاص<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> -Dahou Ould Kablia ,la contribution du M .A.L.G a la lutte de libération national, El Massader n06, mars 2002 ,Alger ,p84.

<sup>2</sup>-عبد المجيد بوزيد ، المصدر السابق ، ص 55-62.

<sup>3</sup>-حسب رواية عمار بن عودة أن عملية إفراغ السفن من حمولاتها دامت أربعة أشهر، سخر لها 110 مجاهد جلهم من المعطوبين بعد أن هبوا الموانئ والسكك الحديدية لتسهيل سير العملية ،وقد أرسلت الصين ثلاث سفن محملة برشاشات ومدافع ثقيلة من مختلف العيارات منها المضادة للطائرات ومنها المضادة للدبابات ومدافع هاون عيار 50 مم إلى عيار 120 مم ،ومدافع ميدان من عيار 85 مم إلى 122 مم ، ومدافع ميدان بلا ارتداد، أنظر: الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجيستيكي للثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق ، ص 186.

<sup>4</sup>-نجاة بية ، المرجع السابق، ص 161.

<sup>5</sup>-المركز الوطني للأرشيف، تقارير وزارة الخارجية ،علبة رقم 15،ملف رقم و،03و03-D6-60-V.03.

<sup>6</sup>-محمد بلقاسم وآخرون ، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية 1954-1962، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث ، منشورات المركز

وفي هذا السياق أكد فرحات عباس أن كل وزارات الحكومة المؤقتة كانت تقوم بمهامها على أكمل وجه وسائرة في تحقيق مهامها المتفق عليها وهي الدفاع عن حق الشعب الجزائري في الحرية، التزود بالمؤونة، السلاح والذخيرة، وتمويل المعارك والمحافظة على وحدة الجبهة<sup>1</sup>، لكن إيقاف تنفيذ بعض صفقات الأسلحة المبرمة مع الحكومة المؤقتة أو كشفها قبل وصولها من طرف القوات الفرنسية أكدت محدودية هذا الرأي، فبعد قيام المصالح الخاصة للثورة بالشروع في تحريات دقيقة ما أدى إلى الشك في جدارة هذه الوزارة<sup>2</sup>، خاصة بعد أن تأكد أنها مختزقة في دائرة تونس من طرف عضو فيها يعمل لصالح الفرنسيين<sup>3</sup>، ما أدى بقيادة الثورة إلى الإسراع في تكثيف العمل من أجل إيجاد حلول سريعة لهذه القضايا، في ظل مشاكل التسليح التي يعاني منها جيش التحرير الوطني في الداخل، في حين كان جيش الحدود مجهزا بكيفية جيدة.

### 3- الهيئات العسكرية لجيش التحرير الوطني على الحدود 1958-1960:

#### 3-1 لمحة عن جيش التحرير الوطني على الحدود :

إن الحديث عن جيش التحرير الوطني على الحدود قد يختلف عن جيش التحرير الوطني في الولايات، الذي استمر جيشا شعبيا لم يتحول إلى جيش نظامي شديد البأس ومعزول عن الجماهير، حيث ترجمت هذه الصفة في سلوك عدد من قادة الداخل في التواضع والإيثار، ذلك بأن الظروف والخلفيات التي تحكمت في نشأة وتطور جيش الحدود منذ أن شرعت قيادة الثورة في تشكيل أولى وحداته على الحدود التونسية و المغربية في نهاية عام 1957<sup>4</sup>، كانت تختلف

---

الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 71.

<sup>1</sup>-فرحات عباس، المصدر السابق، ص 355.

<sup>2</sup>-نجا بية، المرجع السابق، ص ص 160-161.

<sup>3</sup>-محمد بوداود، المصدر السابق، ص 88.

<sup>4</sup>- يجب التمييز بين مشروع إنشاء القواعد الخلفية للثورة وبين التحول إلى التفكير في إنشاء جيش خارجي مع نهاية عام 1957، حيث كانت أول خطوة في هذا الاتجاه عندما التقى مصطفى بن بولعيد بأحمد بن بلة في طرابلس في 15 أوت 1954 لمدة 20 يوما، وتقرر من خلالها إنشاء قاعدة طرابلس التي أوكلت إليها مهام توفير السلاح والدعم اللوجستي لجيش التحرير بعد الإنطلاقة، خاصة وأن الكل كان يعلم صعوبتها، بل متخوفون منها أحيانا، للمزيد أنظر: عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 222.

كثيرا عن مثيلاتها بالنسبة لجيش التحرير الوطني على أرض المعركة.<sup>1</sup> لقد بدأت مشكلة الحدود سنة 1957 بوضع الأسلاك الشائكة المكهربة<sup>2</sup>، خاصة في ظل غياب جهاز رسمي يشرف ويراقب وينظم القواعد الخلفية للثورة خارج الحدود في السنة الأولى والثانية للثورة، وهي الفترة التي تدفقت فيها أمواج من اللاجئين على الحدود الشرقية والغربية<sup>3</sup>، فأدى تدهور التنظيم إلى ظهور نوع من فقدان الطاعة والانضباط والعيش في كنف مجموعات تطغى عليها فكرة الجهوية<sup>4</sup>، وقد ساهم في تفاقم الوضع سياسة التطويق الحدودي الذي انتهجتها الإدارة الاستعمارية من خلال إنشاء خطي شال وموريس، وانطلاق عمليات شال الجهنمية مما أسهم في خنق الثورة بسبب عدم وصول عمليات الإمداد بالعتاد والسلاح لولايات الداخل، ما أدى إلى انقطاع الاتصالات<sup>5</sup>.

أمام هذا الوضع لم تتوقف لجنة التنسيق والتنفيذ عند حدود إعادة تنظيم القواعد العسكرية على الحدود<sup>6</sup>، بل انعطفت اهتمامها نحو التفكير في مشروع تشكيل جيش حديث خارج التراب الوطني، وجاء هذا الاهتمام بعد أن قررت قيادة الثورة التحريرية مغادرة الوطن بعد معركة

---

<sup>1</sup> يقتصر التمايز في هذا الموقف على التمايز الاستراتيجي وليس الايديولوجي، فصحيح أن الاختلاف كان واضح -كما سنبين لاحقا- في التركيبة والعدة ومستوى التكوين والانضباط وحتى طبيعة الولاء للقيادة، إلا أن ذلك لايعني تأويل فكرة تطوي على تحامل ضمنى اتجاه جيش الحدود، أو انتقاص من دوره التاريخي، فالطبيعة التكاملية بين جيش الولايات وجيش الحدود لايمكن نفيها دون تجاهل الحقائق التاريخية.

<sup>2</sup> -سليمان الشيخ، المصدر السابق، ص 291.

<sup>3</sup> -إن هذا التدفق الكبير للأمواج اللاجئين كان يضم التدفق المعلن وغير المعلن لبعض أفراد جيش التحرير الوطني الذين لايرغبون في العودة إلى الداخل لأسباب صحية أو بسبب تقدم السن أو غيرها من الأسباب، فكانوا هم النواة الأولى التي تشكل منها الجيش الذي عرف فيما بعد باسم جيش الحدود، أنظر:عثماني مسعود، الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، ص ص 485-487.

<sup>4</sup> -محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية،الولاية الأولى أنموذجا،المطبعة الرسمية البساتين،الجزائر،2007،ص368.

<sup>5</sup> -سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر،2010،ص58.

<sup>6</sup> -شرعت لجنة التنسيق والتنفيذ في إعادة هيكلة القواعد الخلفية وإنشاء مجموعة من الدوائر العسكرية التي أوكلت لها مهام التموين والتسليح، وقد شكلت هذه الدوائر كما سبق وأن ذكرنا أنوية لأهم وزارات الحكومة المؤقتة (وزارة التسليح والتموين)، أنظر: Mohamed Harbi ,les archives de la révolution algérienne ,op,cit ,pp 181.

الجزائر سنة 1957<sup>1</sup>، فرأت إمكانية القيام بذلك بالاعتماد على الوحدات العسكرية الماكثة على الحدود للولايات، وانتقاء بعض اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب لتجنيدهم، وتشجيع المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي على الفرار والالتحاق بالجبهتين الحدوديتين<sup>2</sup>.

### 3-2 إنشاء لجنة العمليات العسكرية (COM) \* 1958:

إن تفسير فكرة لجوء قيادة الثورة إلى البدء في التفكير بتشكيل جيش الحدود لا يبدو ممكنا دون الإشارة إلى جملة من العوامل الرئيسية التي فرضت ذلك، خاصة إذا علمنا أن التنظيم العسكري الذي كان معمولا به من بداية الثورة يعطي لكل ولاية حق إعداد تنظيم خاص بها<sup>3</sup>، فبغض النظر عن موقف حربي الذي يرى بأن تشكيل جيش الحدود جاء بغرض تقوية مواقف الباءات الثلاث اتجاه الأزمات القادمة<sup>4</sup>، فإن البعض الآخر يرى بأن الفكرة تعود إلى تأثير إشتداد الخلافات حول مقررات الصومام بين بعض القادة الميدانيين في الداخل يدعمهم أحمد بن بلة، وبين ممثلي لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى التي كانت تسعى لفرض سلطتها كقيادة عليا للثورة، بحيث ساهم خروجها من الجزائر إلى بسط نفوذها على القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني في كل من تونس والمغرب وليبيا<sup>5</sup>.

وقد صاحب كل هذه المعطيات استقرار بعض أفراد جيش التحرير الوطني على الحدود، وظلت وحدات هائمة دخلت في مناقشات مع الجيش التونسي<sup>6</sup>، لاسيما وأن بعض جنود الولاية الأولى

---

<sup>1</sup> يرى حربي بأن لجنة التنسيق والتنفيذ لم تستأنف مهامها بعد مصرع عبان رمضان في ديسمبر 1957، إلا في أبريل 1958، وطرح مشكلة توحيد جيش التحرير الوطني من طرف الرجال الأقوياء في CCE (بن طوبال، كريم، بوصوف) فكان التفكير المطلق هو تقوية مواقفهم اتجاه الأزمات القادمة، بخلق قوة عسكرية موالية لهم، أما الهدف المشترك الذي جمع بوصوف وبن طوبال فهو الوقوف في وجه كريم ومنعه باسم القيادة الجماعية من قيادة الجيش، للمزيد، أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 180-181.

<sup>2</sup> عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 223.

\* comité des opérations militaire.

<sup>3</sup> الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 192.

<sup>4</sup> محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 180-181.

<sup>5</sup> عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 223.

<sup>6</sup> كان يتواجد بالحدود أفراد جيش التحرير الوطني الذين أتوا من الولايات لنقل الأسلحة نحو الداخل وأخرون من القاعدة الشرقية ومتطوعون يريدون الإنخراط في الجيش وجزائريون فارون من الجيش الفرنسي، أنظر: بوعلام بن حمودة، المصدر

كانوا يأوون بعض اليوسفيين الناقلين على النظام في تونس<sup>1</sup> في وضع تميز بالكارثي على الحدود، ولذلك تقرر إنشاء لجنة العمليات العسكرية على الحدود الشرقية والغربية<sup>2</sup> في 10 أبريل 1958 من طرف كريم بلقاسم بصفته المسؤول العسكري في لجنة التنسيق والتنفيذ<sup>3</sup>.

ويدعم هذا الرأي فرحات عباس الذي يرى بأن ركون جنود جيش التحرير الوطني على الحدود جاء بعد عزل الجزائر عن الجارتين تونس والمغرب بالأسلاك الشائكة المكهربة، ما أدى إلى مناوشات ومزايدات ناشئة بالأساس عن الحزازات القبلية الموجودة، ناهيك عن سوء التغذية والإيواء والتجهيز<sup>4</sup>، ماجعل قيادة الثورة الممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ تتدارك الوضع محاولة إعادة هيكلة جيش التحرير الوطني، حيث تم إنشاء لجنة العمليات العسكرية بالجبهة الشرقية ولجنة العمليات العسكرية بالجبهة الغربية<sup>5</sup>، فكان جيش الحدود المقيم في الأراضي المغربية إمتدادا للولاية الخامسة بداية بالنسبة للجبهة الغربية، ثم شيئا فشيئا وقعت الهياكل تحت مراقبة القيادة العملية العسكرية الغربية<sup>6</sup>.

في حين يرى البعض بأن قرار تكوين لجنة العمليات العسكرية جاء بهدف إفراغ الولاية الأولى والقاعدة الشرقية من قيادتها، وإضعاف جانبهم بإبعادهم عن جنودهم، حيث أصبحت لجنة التنسيق والتنفيذ تتوجس خوفا من الاجتماعات التي كانت تحصل بين قادة الولايات في الداخل<sup>7</sup>

---

السابق، ص 310.

<sup>1</sup>-عثماني مسعود، المصدر السابق، ص 397.

<sup>2</sup>-حسب حربي فإن الفكرة لم تكن ابتكارا جديدا من طرف كريم بلقاسم وإن يرجع له الفضل في تجسيدها ميدانيا، بل تعود الفكرة في حقيقتها إلى التجربة التي حاولها كل من أحمد بن بلة ومحمد بوضياف وأحمد محساس عام 1956، بعدها توالت عمليات وضع وتأسيس القواعد والمراكز العسكرية التابعة لجيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية وفي بعض الأحيان في العمقين التونسي والمغربي بالقرب من عواصم الدولتين، كما تشير بعض الدراسات أن قادة الولاية الخامسة هم أول من سن فكرة تسيير الداخل من الخارج، أنظر: عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص ص 289-294، وأبضا: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 181.

<sup>3</sup>-Gilbert Meyenier ,op,cit,p 310

<sup>4</sup>-فرحات عباس، تشريح حرب، المصدر السابق، ص 327.

<sup>5</sup>-سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 58.

<sup>6</sup>-حمود شايد، دون حقد ولا تعصب، ت كابوية عبد الرحمان، سالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر 2010، ص 282.

<sup>7</sup>-محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر

،فجاء قرار كريم بلقاسم المتسرع الذي لم يكن إلا تخطيطا لتفكيك القاعدة الشرقية<sup>1</sup>، بتفريق هؤلاء القادة عن طريق ضم بعضهم إلى المجلس الوطني للثورة وآخرون إلى لجنة العمليات العسكرية الشرقية.

فقد كانت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية 1957 تقدم نفسها على أنها القيادة السياسية والعسكرية للثورة مع رفض فكرة إضفاء الطابع العسكري على القيادة<sup>2</sup>، ولهذا اتخذ قادة الولايات العديد من المساعي من أجل أن تستجيب القيادة الجديدة لمطالبهم، وعلى رأسها ضرورة إلتحاق مسؤولي الولايات بداخل الوطن<sup>3</sup>، في ظل وجود نشاط بين قادة الولايات في الداخل يشوبه شئ من الريبة والشك لدى لجنة التنسيق والتنفيذ، لذا قررت تكوين قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني في الحدود تتكفل بتسيير العمليات العسكرية في الداخل وعلى الحدود<sup>4</sup>.

### 3-3 تركيز القيادة وتوزيع المهام داخل اللجنة:

بعد أن حمل كريم بلقاسم مسؤولية فشله من طرف بعض رفقائه في منع جيش الاحتلال من مد الخطوط الشائكة المكهربة وجد الحل في لامركزية المسؤوليات، بإسناده المهمة إلى قيادة لجنة العمليات العسكرية<sup>5</sup> التي تشكلت من لجنتين هما:

### 3-3-1 لجنة الشرق: بقيادة العقيد محمدي السعيد\* ويساعده العقيد محمد العموري\*\*، والعقيد

عمار بوقلاز\*\*\*، والرائد عمار بن عودة عضو مجلس قيادة الولاية الثانية.

<sup>1</sup>- الشاذلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص 121.

<sup>2</sup>- وقد يكون ذلك سببا كافيا حسب خالد نزار في ضرورة تأسيس قيادة عسكرية على الحدود منذ ذلك الوقت حيث أثرت الفكرة خلال الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد من 20 إلى 28 أوت 1957، أنظر: خالد نزار، يوميات حرب ،ت سعيد اللحام، ط1، منشورات ANEP، الجزائر، 2004، ص 21.

<sup>3</sup>- عبد الرزاق بوحارة ، منابع التحرير، أجيال في مواجهة القدر،ت صالح عبد النوارى،دار القصبه،الجزائر، 200، ص 283.

<sup>4</sup>-محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، المصدر السابق، ص 368-369.

<sup>5</sup>-محمد عباس ، ثوار عظماء، دار هومة ، الجزائر، 2013، ص 128.

\* محمدي السعيد ولد في 27 ديسمبر 1912 ، أدى الخدمة العسكرية بين 1933-1935 ، كان مساعد كريم بلقاسم بالولاية الثالثة ، وبعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ، أصبح مسؤولا عليها برتبة عقيد أنظر : Acheur Cherfi,op,cit,pp,277-278  
\*\* محمد العموري ولد في جوان 1929 بأولاد سيدي علي ،انخرط في حزب الشعب الجزائري، ثم حركة إنتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)، رقي إلى رتبة نقيب قائد المنطقة الأولى للولاية الأولى ،ثم المتحدث باسم الولاية الأولى ، عضو لجنة العمليات العسكرية الشرقية أفريل 1958،أعدته الثورة سنة 1959 ،أنظر : Acheur Cherfi,ipid,p39

3-3-2 لجنة الغرب: بقيادة العقيد هواري بومدين\*\*\*\*، ويساعده العقيد صادق دهيليس\*\*\*\*\*.

وكلا اللجنتين موضوعتين تحت إشراف كريم بلقاسم<sup>1</sup> بصفته عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ مكلفا بجيش التحرير الوطني ، وبقيتا تحت إشرافه لما عين وزيرا للقوات المسلحة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958<sup>2</sup>.

لقد تم إنشاء لجنة العمليات العسكرية لتجاوز الجهوية كأول مبادرة بهدف تحقيق انسجام بين مختلف وحدات وقيادة جيش التحرير الوطني<sup>3</sup> ، حيث اتخذت لجنة الشرق من "غار الدماء" على الحدود الشرقية عاصمة لها، وأشرفت على الولاية الأولى والثانية والثالثة في حين أشرفت لجنة الغرب على الولاية الرابعة والخامسة والسادسة واتخذت "الناصور" على الحدود الغربية عاصمة لها<sup>4</sup>، وبذلك تكون مهمة اللجنتين قيادة الكفاح المسلح في الداخل وعلى الحدود<sup>5</sup>.

يذهب البعض إلى اعتبار أن العجز عن التقسيم الموضوعي للأحداث واستيعاب المتغيرات

---

\*\*\*عمار العسكري(1928-1995)المدعو عمار بوقلاز، قائد ناحية قلمة سنة 1956،عضو بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية سنة 1957، قائد القاعدة الشرقية ،وعضو لجنة العمليات العسكرية الشرقية، أنظر: Acheur Cherfi,ipid,p117-118  
\*\*\*\*هواري بومدين إسمه الحقيقي محمد بوخروبة ولد في 23 أوت 1932 بقرية بني عدي بالقرب من قلمة،درس بالزيتونة والأزهر،التحق بالثورة التحريرية سنة 1955 بالجبهة الغربية،وأصبح سنة 1958 قائد الولاية الخامسة برتبة عقيد،قائد لجنة العمليات العسكرية الغربية أفريل 1958،ثم قائد هيئة الأركان الغربية في سبتمبر 1958، ثم قائد هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني جانفي 1960،ثاني رئيس في الدولة الجزائرية من 1965-1978،توفي في 27 ديسمبر 1978،للمزيد أنظر: Hamid Abdelkader. Houari Boumediene. Chihab. editions, Alger, p.12.

\*\*\*\*\*الصادق دهيليس إسمه الحقيقي سليمان دهيليس ولد في 17 ماي 1921،انضم للإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) سنة 1951، التحق بالثورة في نهاية 1955، حيث أصبح في 1958 نائب هواري بومدين على الولاية الخامسة، ثم نائبا له في لجنة العمليات العسكرية الغربية ،توفي سنة 2011، للمزيد أنظر: Acheur Cherfi,op,cit,p 211  
1- يذكر الشاذلي بن جديد أن العقيد عبد الحفيظ بوصوف فرض هواري بومدين كقائد لجنة العمليات العسكرية الغربية والعقيد الصادق دهيليس نائبا له ، ، أنظر: الشاذلي بن جديد ، المصدر السابق، ص 121.

2-بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص 451 وأيضا : Gilbert Meynier,op,cit,p310  
3-حاولت قيادة الثورة تحقيق الإنسجام بين قادة جيش التحرير الوطني من خلال توزيع المهام داخل اللجنتين خاصة لجنة التنظيم الشرقية لتجاوز مشكل الحزازات القبلية ،حيث نجد محمدي السعيد قائد التنظيم وفي نفس الوقت ممثلا للولاية الثالثة، والعقيد العموري ممثلا عن الولاية الأولى،والعقيد عمار بن عودة ممثلا عن الولاية الثانية،والعقيد عمار بوقلاز ممثلا عن القاعدة الشرقية، أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق، ص 181.

4-Mohamed Harbi ,une vie debout ,op,cit,p273

5-محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 181.



العسكرية، ناهيك عن العوائق الذاتية كارتباط الوحدات بولاياتها الأصلية وإشكالية الولاءات الشخصية، أثرت على تشكيلة هذه اللجنة التي جاءت تعبيراً عن موازين قوى داخل لجنة التنسيق والتنفيذ<sup>1</sup>، فاخترت أعضاؤها ببراعة<sup>2</sup>، وهذا مايفسر بروز الخلافات بين الباءات الثلاث حتى في تشكيلتها، وإن خالصوا في الأخير إلى مبدأ التمثيل الجهوي بين الولايات<sup>3</sup> الذي اقترحه بن طوبال، وتمير فكرة التوازن بين اللجنتين كاقترح من طرف بوصوف<sup>4</sup>.

وبناء على هذه الاقتراحات تشكلت لجنة العمليات العسكرية التي كانت تحمل أسباب فشلها في تشكيلتها، خاصة إذا علمنا أن محمدي السعيد قائد لجنة العمليات العسكرية الشرقية اقترح هيكلية قيادية لم يسند فيها أي مسؤولية للثلاثي بن عودة، بوقلاز والعموري<sup>5</sup>، فبن عودة الذي اعتبر نفسه أنه أولى بقيادة اللجنة من محمدي السعيد بحكم الأقدمية في الكفاح وأنه عضو مجموعة 22 التاريخية<sup>6</sup>، كان في خلاف مع محمدي السعيد، والعموري في خلاف مع محمود الشريف سلفه في قيادة الولاية الأولى، وبوقلاز في خلاف مع بن عودة<sup>7</sup> الذي كان ينسق مع

<sup>1</sup>-محمد عجرود ، أسرار حرب الحدود 1957-1958، ط1، منشورات الشهاب، الجزائر، 2014، ص102.

<sup>2</sup>-عمر تابلت، القاعدة الشرقية ، المنهل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 71.

<sup>3</sup>-يرى الشاذلي بن جديد الذي لم يكن راضياً على إنشاء لجنة العمليات العسكرية، وزاد قناعة بعد أن فشلت في تحقيق المسعى الذي أنشأت لأجله، أن إنشاء هذه اللجنة لم يكن سوى مناورة بين الباءات الثلاث من أجل تفكيك القاعدة الشرقية ،حيث يعتبر أن مبدأ القيادة الجماعية التي استندت عليه الثورة منذ اندلاعها تلاشى أمام حقائق الميدان ولعبة المناورات ،واختلال موازين القوى التي تتحكم فيها الجهوية، وبهذا المعيار تشكلت لجنة العمليات العسكرية الشرقية التي اعتبرت كسيفساء ،وبؤرة حقيقية لخلافات وتناقضات منذرة بانفجار خطير في أقرب الآجال، للمزيد أنظر: الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 121، وأيضاً: محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق ، ص 294 .

<sup>4</sup>-اتهما كل من بوصوف وبن طوبال كريم بلقاسم بالجهوية بعد أن عين محمدي السعيد قائداً على اللجنة الشرقية والصادق دهيلس قائداً على اللجنة الغربية ،وبعد معارضة شديدة من طرفهما إكتفى كريم بلقاسم بأن يكون الصادق دهيلس نائب العقيد بومدين على لجنة التنظيم العسكري الغربية، أنظر: محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني ،الأسطورة والواقع ،المصدر السابق، ص 181، وأيضاً :

<sup>5</sup>-محمد عباس ، ثوار عظماء ، المرجع السابق ، ص 227.

<sup>6</sup>-محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق ، ص 377.

<sup>7</sup>-محمد عجرود، المرجع السابق ، ص 102.

بن طوبال من أجل تحييده<sup>1</sup>، في وقت كان من المفروض أن تكون لجنة العمليات العسكرية الجهاز الذي يساعد لجنة التنسيق والتنفيذ بإمداد قيادات الولايات في الداخل<sup>2</sup>، ولما اشتد الخلاف تم إلغاء اللجنة نهائياً ونفي أعضاؤها وجردوا من مهامهم<sup>3</sup>.

### 3-4 قضية العموري (سبتمبر 1958-مارس 1959):

اعتبر كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة أن لجنة العمليات العسكرية أعضاؤها خونة يريدون إلقاء الثورة إلى الهاوية<sup>4</sup>، فتم حلها في سبتمبر 1958 بعد حوالي 4 أشهر من إنشائها<sup>5</sup>، واستبدلت بقيادة الأركان الشرقية والغربية، وجاء قرار الحل هذا بعد استدعاء قادة لجنة العمليات العسكرية الشرقية إلى القاهرة في أوت 1958 من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ<sup>6</sup>، التي قررت في 09 سبتمبر 1958 اتخاذ قرارات قاسية ضد أعضاء لجنة العمليات العسكرية وحلها نهائياً<sup>7</sup>، واستبدالها بهيئة الأركان الشرقية والغربية التابعة مباشرة لكريم بلقاسم ابتداء من 01 أكتوبر 1958، وعين محمدي السعيد على رأس قيادة أركان الشرق، وهواري بومدين على رأس قيادة أركان الغرب<sup>8</sup>.

اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ جملة من العقوبات الصارمة التي مست أعضاء لجنة العمليات العسكرية<sup>9</sup>، حيث تم تنزيل رتبة العقيد العموري إلى رتبة رائد وعلقت كل نشاطاته وأرسل إلى لبنان، والعقيد بوقلاز إلى رتبة نقيب وأرسل إلى السودان، أما بن عودة الذي جرى تجميد

<sup>1</sup>- الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 121.

<sup>2</sup>- عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص 283.

<sup>3</sup>- مصطفى مرادة، مذكرات الرائد مصطفى مرادة "ابن النوي"، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003، ص 100.

<sup>4</sup>- محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق، ص 304.

<sup>5</sup> - Gilbert Meynier, op, cit, p313.

<sup>6</sup>- محمد عجرود، المرجع السابق، ص 104.

<sup>7</sup>- مسعود عثمانى، المصدر السابق، ص 396.

<sup>8</sup>- الطاهر الزبيبي، المصدر السابق، ص 199.

<sup>9</sup>- اختلفت آراء الكتاب والباحثين حول تنزيل رتبة العقيد العموري إلى رائد أو نقيب، وحول مناطق النفي لكل من بن عودة (سوريا أو لبنان)، والعموري (لبنان أو السعودية)، وبوقلاز (السودان أو بغداد)، والرأي الراجح وهو المعتمد من طرف محمد حربي باعتباره كان موجود بالقاهرة وقريب من كريم بلقاسم حيث كان عضواً في وزارة القوات المسلحة.

نشاطه لمدة ثلاث أشهر فقد أرسل إلى سوريا، ومحمدي السعيد الذي جمد نشاطه لشهر واحد فقد أرسل إلى القاهرة<sup>1</sup>، وفي هذا الصدد يقول عمار بن عودة: "إن التهم التي وجهت إلينا لا أساس لها من الصحة ، فالتهمة التي نسبت إلي شخصيا هي السلوك المنافي لأخلاقيات الثورة"<sup>2</sup>، وتهمة الجهوية والتسمية المتحيزة وغير قانونية للضباط على مستوى الولاية بالنسبة للعقيد محمد العموري، وتهمة تبذير أموال الثورة والجهوية بالنسبة للعقيد عمار بوقلاز<sup>3</sup>.

اعتبر رائد الولاية الأولى مصطفى مراردة أن العقيد محمد العموري لم يرضخ للأمر الواقع، واستغل علاقاته مع المصريين الذين ساعدوه في العودة إلى تونس عن طريق ليبيا للقيام بانقلاب على القيادة المسيطرة في تونس<sup>4</sup>، وهو رأي الطاهر الزبيري آخر قادة الولاية الأولى الذي اعتبر أن ما قام به محمد العموري هو انقلاب<sup>5</sup> على شرعية الحكومة المؤقتة بتحريض من السلطات المصرية<sup>6</sup> التي استغلت الوضع، فهي لم تكن راضية على تعيين فرحات عباس

---

<sup>1</sup> - إن التهمة الأساسية التي وجهت لهؤلاء في هذه الحالة هي انعدام الكفاءة في تسيير العمليات العسكرية، لكن الملاحظ على هذه العقوبات أنها لم تكن قاسية على الجميع مقارنة بإطارات القاعدة الشرقية والأوراس، فقد استدعي محمدي السعيد مجددا لقيادة هيئة أركان الشرق ، ونفس الشيء بالنسبة لعمار بن عودة ، وهذا ما جعل حربي يرى بأن وجود كريم بلقاسم إلى جانب محمدي السعيد ، ولخضر بن طوبال إلى جانب عمار بن عودة ساهم إلى حد كبير في إعادة استدعائهم في وقت قصير ، في حين تواصل نفي بوقلاز والعموري ، أنظر: محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 182-183 وأيضاً: Mohamed Harbi ,une vie debout ,op,cit,p273

<sup>2</sup>- عمار بن عودة نقلا عن محمد عباس، ثوار عظماء ، المرجع السابق ، ص 228.

<sup>3</sup>-محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، المصدر السابق ، ص 387.

<sup>4</sup>-مصطفى مراردة ، المصدر السابق ، ص 101-102.

<sup>5</sup> - تباينت الكتابات التاريخية حول "قضية العموري" بين من يصفها بالمؤامرة ومن يصفها بالانقلاب العسكري، وبين من يصفها بمحاولة تصحيح لاعتقاده بوجود انحراف عن المسار الثوري في الهيئة العليا للثورة، ورغم هذا التباين في التسمية إلا أننا يمكن القول أنها كانت قضية تصفية حسابات بين القادة بسبب قرارات سابقة، أكثر منها حركة إنشقاق داخل الثورة تدعمها أطراف خارجية ، كما وصفها القادة الذين استهدفتهم حركة العموري ، وقد يدل هذا التنوع في التسميات على عدم وجود قناعة الانحراف عن الخط الثوري يستوجب عقوبة الإعدام.

<sup>6</sup>-ينفي فتحي الديب ضلوع السلطات المصرية في قضية العموري ويشير إلى أن الهدف من وراء هذه الحركة هو الإطاحة بالباطات الثلاث، لأن العموري ورجاله كانوا يعتبرونهم زمرة مسؤولة عن الانحراف عن توجهات الثورة وعن انتهاج أسلوب إبعاد الوطنيين وممارسة احتكار القيادة، كما كانوا يحملونهم مسؤولية ترقية عناصر ممقوتة مثل كل من محمود الشريف، وفرحات عباس، والرائد إيدير في مراكز قيادية، أنظر: فتحي الديب ، المصدر السابق ، ص 406-408 .

(المفرنس) كرئيس للحكومة المؤقتة، فضلا عن الصراع الخفي بين القاهرة وتونس لمحاولة إحتواء الثورة الجزائرية<sup>1</sup>.

في 08 أكتوبر 1958 اجتمع كريم بلقاسم بالعقيد أحمد نواورة\* قائد الولاية الأولى والعقيد محمد عواشيرة\*\* مسؤول القاعدة الشرقية لإبلاغهم قرار وجوب دخول الوحدات المرابطة على الحدود في أجل أقصاه 25 أكتوبر 1958<sup>2</sup>، وجاء القرار في أجواء سادها الاستياء وسط قادة القاعدة الشرقية والأوراس من العقوبات التي أنزلت بعمار بوقلاز ومحمد العموري ، ماشجع هذا الأخير على العودة من القاهرة إلى تونس وعقده اجتماع بتاريخ 28 نوفمبر 1958 بالكاف التونسية<sup>3</sup>، ضم 28 إطار من جيش التحرير الوطني<sup>4</sup>، من بينهم أحمد نواورة مسؤول الولاية الأولى وأركان قيادته، ومحمد عواشيرة مسؤول القاعدة الشرقية وأركان قيادته<sup>5</sup>، والرائد مصطفى الأكل\*.

<sup>1</sup>-الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص201، وأنظر أيضا : رايح لونيبي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 30.

\* أحمد نواورة ولد سنة 1920 بمنطقة تاجمات بباتنة، ناضل في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية(MTLD)،شارك في التحضير لثورة أول نوفمبر 1954، رقي إلى رتبة عقيد وعين في أبريل 1958 قائد الولاية الأولى (الأوراس)،بعد شغور هذا المنصب إثر التحاق العقيد محمد العموري بلجنة العمليات العسكرية، أعدمته الثورة سنة 1959، أنظر: القرص المضغوط، تاريخ الجزائر 1830-1962، المرجع السابق.

\*\*بناء على التنظيم الجديد المتمثل في لجنة العمليات العسكرية أبريل 1958، فقد رقي محمد عواشيرة إلى رتبة عقيد وكلف بقيادة القاعدة الشرقية خلفا لعمار بوقلاز الذي التحق بهذه اللجنة ، أنظر: عبد الرزاق بوحارة ، المصدر السابق ، ص 184.

<sup>2</sup>-عثماني مسعود ، المصدر السابق ، ص 399.

<sup>3</sup>- يرى الشادلي بن جديد أن حادثة الكاف توجي بأن هناك فصل مأساوي وخطير من فصول ثورتنا التحريرية ،ورغم ذلك فالقضية لم تعد كونها خلافات حول أساليب قيادة الكفاح المسلح وطرق تسيير الثورة سياسيا وعسكريا واختيار القادة ،لاسيما وأن المؤتمرين كانوا مقتنعين بانحراف الثورة عن مسارها الأصلي ، لكن الخطأ المرتكب من طرفهم هو عقد الاجتماع على الأراضي التونسية ، ماسهل على الحكومة المؤقتة بإلقاء القبض عليهم بتضليل بورقيبة ، للمزيد أنظر: الشادلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص 117-122.

<sup>4</sup>-بوعلام بن حمودة ، المصدر السابق ، ص 459.

<sup>5</sup>-عمر تابليت، المرجع السابق، ص 74، ويضيف محمد زروال إلى هؤلاء: مصطفى الأكل وأحمد دراية وصالح السوفي، وعبد السلام داودي ، السعيد عبيد، أنظر: محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، المصدر السابق ، ص 396.

\* يجدر التوضيح أن هذا المناضل يعرف بتسميات مختلفة ، فحسب حربي أن إسمه الحقيقي هو زغداني علي ، كما يعرف في كتابات أخرى بمصطفى بالسترو نسبة إلى مدينة الأخضرية أين كان عضو بارز في كومندو بوزقزة الذي قاده علي خوجة بين سنتي 1955-1956، كما يعرف باسم مصطفى الجمعي وكذلك الجمعي سعدي، وقد التجأ إلى الأمير عبد الكريم الخطابي

وينفي المناضل محمود الواعي الذي كان يحزر مطالب المجتمعين إمكانية تفكير المجتمعين في القيام بانقلاب عسكري على الحكومة المؤقتة، مؤكدا أن مطالبهم تضمنت مناقشة الحكومة المؤقتة أن تخفف العقوبات المسلطة على العقلاء<sup>1</sup>، في حين ذهبت كتابات أخرى إلى ترجيح أن الأحكام الإنتقائية التي صدرت في حق قادة هيئة العمليات العسكرية الشرقية كانت هي السبب الأول في توجه مجموعة محمد العموري للانقلاب على الباءات الثلاث، أما السبب الثاني فيتعلق بالاحتجاج على تهمة دور قادة الداخل في تشكيل الحكومة المؤقتة مما كشف لهم أن نوايا الباءات الثلاث وحلفاؤهم كانت تتجه نحو احتكار القيادة في الخارج<sup>2</sup>.

لقد كان مصير هذا المشروع الفشل حيث قام الحرس الوطني التونسي بإيقاف المؤتمرين<sup>3</sup> بأمر من الرئيس الحبيب بورقيبة، وذلك بهدف تجنب أي مواجهة بين الجزائريين على الأراضي التونسية<sup>4</sup>، وتمت محاكمتهم بعد أن شكلت محكمة برئاسة العقيد هواري بومدين وعلي منجلي\*

---

بالقاهرة طالبا الحماية نتيجة خلافاته مع كريم بلقاسم والرائد إيدير حول جيش الحدود، وفي القاهرة التقى بمحمد العموري وحدث التوافق على اتهام الحكومة المؤقتة بالانحراف، أنظر: شتوح حكيمة، المرجع السابق، ص 81، وأيضا:

Mohammed Harbi, Gilbert Meynier, le FLN documents et Histoire 1954- 1962, éditions Casbah Alger 2004, p.512 et Yves Courrière, op.cit, pp 436-442.

<sup>1</sup>- ينقل هذا الكلام محمد زروال في مقابلة شخصية له مع المناضل محمود الواعي سنة 1997، أنظر: محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، المصدر السابق، ص 395.

<sup>2</sup>- من بين هذه الكتابات نذكر: أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، المصدر السابق، ص 405، محمد بجاوي، المصدر السابق، ص 196، محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق 199، ص 141-143.

<sup>3</sup>- يذكر فرحات عباس أن سبب فشل الانقلاب يعود إلى فضح أحد المناضلين لهذا الانقلاب وهوشاب من أم البواقي إسمه "قرام أحمد"، المدعو عمار، ويذكر حربي أن الشخص كان من بين رجال كريم بلقاسم الذين يضع فيهم ثقة كبيرة، في حين يرى المناضل أرزقي بأسطا بصفته ملحقا بهيئة أركان الشرق، أن القضية اضطلعت بها مصالح الاستعلامات الفرنسية التي كانت مقيمة بالقاهرة، وبطريقة غير مباشرة تم إبلاغ كريم بلقاسم، ويدلل في هذا الموقف أنه من غير مصلحة فرنسا أن تكون الثورة الجزائرية تحت تأثير السلطات المصرية، أنظر: فرحات عباس، المصدر السابق، ص 328-329، وأيضا: أرزقي بأسطا، شهادات ومواقف عن الثورة الجزائرية، دار الهدى عين مليلة، الجزائر 2009، ص 582-583، وكذلك:

Mohammed Harbi, une vie debout, op.cit, p259.

<sup>4</sup>- Mohammed Harbi, ipid, pp273-274.

\* علي منجلي ولد في 07 ديسمبر 1922 بعزابة، انخرط في حزب الشعب الجزائري (PPA)، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)، التحق بجبهة التحرير الوطني في 20 أوت 1955، ثم عضو هيئة الأركان العامة 1960-1962، توفي سنة 1998، أنظر: Achour Cheurfi, op.cit, pp 263-264

كوكيل للجمهورية<sup>1</sup>، والصادق دهيليس وقايد أحمد\*\* كمستشارين لرئيس المحكمة، وعلي مشيش وعبد العزيز زرداني وفلوح محلفين<sup>2</sup>، أما بخصوص التهم الموجهة لهؤلاء فتضمنت العمل الانتشاقى ، والمساس بمعنويات جيش التحرير وإفشاء الأسرار وتبديد الأموال والتآمر ضد الثورة وعصيان أوامر الحكومة المؤقتة<sup>3</sup>.

لقد كانت هذه التهم كافية من أجل الحكم بالإعدام<sup>4</sup> في 16 مارس 1959 على العقداء العموري، نواورة، عواشرية ، والنقيب مصطفى الأكل، في حين تم سجن المؤيدين لهم وتعذيبهم<sup>5</sup>، وقد أفرج عنهم بومدين بعد سنة من توليه قيادة الأركان العامة، وذلك على إثر خلافات وقعت بينه وبين الحكومة المؤقتة لنفس الأسباب التي ثار من أجلها العقداء، وأرسل هؤلاء الضباط إلى حدود مالي لفتح جبهة عسكرية ضد الجيش الفرنسي<sup>6</sup>.

### 3-5 تشكيل قيادة الأركان الشرقية والغربية (EME-EMO) 1958:

اعتبر تعيين قيادتين للأركان الأولى بالشرق بقيادة محمدي السعيد، والثانية بالغرب بقيادة هواري

<sup>1</sup>-الطاهر سعيداني ، المصدر السابق ، ص ص 192-198.

\*\*قايد أحمد ولد في 17 ماي 1921 بتيارت، انضم لحزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري(UDMA) سنة 1951، أصبح سنة 1958 عضو في قيادة الأركان الغربية، توفي سنة 1978، أنظر: Benjamin Stora ,op,cit,p 346

<sup>2</sup>-الطاهر الزبيري ، المصدر السابق ، ص 204 .

<sup>3</sup>-أشار علي كافي وعمار بن عودة إلى أن التهم الموجهة إلى جماعة العموري هي الخيانة والعمالة لصالح المخابرات المصرية والتآمر مع صالح بن يوسف من أجل الانقلاب على بورقيبة ،ودليلهم في ذلك روايات الذين أشرفوا على إعدام القادة الأربعة الرئيسيين لتلك المجموعة، إلا أن وثيقة قرار المحكمة العسكرية التي نشرها حربي وجيلبيرت ميني سنة 2004، أكدت ما وضعناه أعلاه، للمزيد أنظر:علي كافي، مذكرات من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 218، وأيضا: شهادة عمار بن عودة،مجلة أول نوفمبر ،العدد المزدوج 108-109، أكتوبر -نوفمبر 1989، ص 15 وأيضا: Harbi , Meynier,le FLN documents et Histoire 1954-1962,op,cit,pp510-517

<sup>4</sup>-تذكر الكتابات أن الأحكام اتخذت قبل المحاكمة ونفذت قبل صدور الحكم النهائي في الجلسة ،ويضيف الطاهر الزبيري بصفته محامي الدفاع عن العقيد العموري بأنه لم يفلح في تخفيف الأحكام،حتى أن رئيس المحكمة هواري بومدين -حسب رواية الرائد عز الدين- قرر تأجيل المحاكمة حتى يدرس الملفات جيدا ويستمع للمتهمين، إلا أن المحاكمة لم تأجل ونفذ حكم الإعدام،الذي رآه بومدين أنه سابق لأوانه، فجبهة التحرير الوطني يجب أن تبقى قوية في وجه الاحتلال الفرنسي وهذا تجنباً للمشاكل الداخلية، أنظر:الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 204، وكذلك، الرائد عز الدين، المصدر السابق، ص 338-339، وأيضا: Ania Franco ,J .P Séréni ,op,cit,p 67.

<sup>5</sup> - Mohammed Harbi, une vie debout , op,cit ,p259.

<sup>6</sup>-مراد صديقي، المصدر السابق، ص 68-69.

بومدين في 01 أكتوبر 1958 كأول مرسوم تصدره الحكومة المؤقتة مباشرة بعد تأسيسها في 19 سبتمبر 1958<sup>1</sup>، وتم وضع "غار الدماء" بالأراضي التونسية كمقر لقيادة الأركان الشرقية، و"وجدة" بالأراضي المغربية كمقر لقيادة الأركان الغربية<sup>2</sup>، وجاء هذا القرار بعد أقل من شهر من حل لجنة العمليات العسكرية، وذلك حفاظا على وحدة الجيش وهياكله ونظمه والعمل على تطويره، وإفئال المخططات الفرنسية الهادفة للقضاء على الثورة<sup>3</sup>.

تتكون قيادة الأركان الشرقية من العقيد محمدي السعيد قائدا<sup>4</sup>، يساعده الرائد مولود إيدير تحت إشراف كريم بلقاسم وعمر أوعمران<sup>5</sup>، وتشرف على الولايات الأولى والثانية والثالثة<sup>6</sup>، مع تعيين علي منجلي قائدا للحدود بمقتضى إجتماع 08 أكتوبر 1958<sup>7</sup>، وقد يرجع هذا التوزيع في المسؤوليات حسب جيلبار ميني أن كريم بلقاسم أبقى على رفقاءه من منطقة القبائل على رأس

<sup>1</sup>- محمد تقيّة ، الثورة الجزائرية ، ت عبد السلام عزيزي، ط1، دار القصة للنشر، الجزائر 2010، ص 468، وأنظر أيضا: بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص 451.

<sup>2</sup>- سليمان الشيخ ، المصدر السابق ، ص 291.

<sup>3</sup>- حيث كانت تهدف هذه المخططات إلى عزل الثورة داخليا وخارجيا وهذا ما أكده الجنرال ديغول في التعليم رقم 03 المؤرخة في 19 ديسمبر 1959 والتي تؤكد بأن نجاح مخططة الاستراتيجية متوقف على ثلاث نقاط أولها السرية التامة وثانيها التحضير الجيد للعمليات العسكرية ، وأخيرا ضمان مناعة المناطق الحدودية ، أنظر : محمد مصطفى طالب ، المصدر السابق، ص 32، وأيضا: مسعود عثمانى، المصدر السابق ، ص 489.

<sup>4</sup>- أن مايثير الباحث في هذه المسألة هو إعادة استدعاء محمدي السعيد وتعيينه قائدا على هيئة أركان الشرق ،وكانه أثبت الانسجام وقوة التنظيم العسكري سابقا، على غرار العقيد هواري بومدين الذي أعيد تعيينه على رأس هيئة أركان الغرب بجدارة باتفاق العديد من الكتابات ، فهل يعتبر محمدي السعيد الذي لم يوفق في فرض سلطته على لجنة العمليات العسكرية الشرقية الذراع الأيمن لكريم بلقاسم بحكم الجهوية؟ - قبائلي مثله كما وصفه العموري-أم أن فشل محمدي السعيد يعني فشل لجنة العمليات العسكرية وبالتالي فشل كريم بلقاسم لأنه المبادر بتأسيسها؟، ففي مقابلة شخصية مع محمد زروال في بيته بالعاصمة يوم 28 فيفري 2018 قال واصفا محمدي السعيد بأنه "شخصية دينية متزمتة، لا يصلح للقيادة مهما كانت سياسية أو عسكرية، غلبه القبائل على أمره، فباسمه دخلت العصبية جيش التحرير الوطني ،فكره الناس محمدي السعيد وكرهوا حتى جيش التحرير الوطني بسببه"، أنظر كذلك: حسين بن معلم، مذكرات اللواء حسين بن معلم، ج1، حرب التحرير الوطنية، ت أحمد بن محمد بلكي دار القصة للنشر، الجزائر 2014، ص 176، 193 وأيضا : محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق ص 315، وأنظر أيضا: فرحات عباس، المصدر السابق، ص 327.

<sup>5</sup>- عثمان سعدي ، مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2000 ، ص 131.

<sup>6</sup>- حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 175.

<sup>7</sup>- ضم الاجتماع كل من كريم بلقاسم، محمدي السعيد، أحمد نواورة، محمد عواشيرة، وجاء تعيين علي منجلي كقائد للحدود نتيجة اتفاق أفكاره مع أفكار الحكومة المؤقتة، مع العلم أن الاجتماع أقر عضوية كل من العقيد أحمد نواورة، ومحمد عواشيرة ضمن

هيئة أركان الشرق<sup>1</sup>، بينما تشكلت قيادة الأركان الغربية من العقيد هواري بومدين قائداً، ويساعده الصادق دهيليس وقايد أحمد، وتشرف على الولايات الرابعة والخامسة والسادسة<sup>2</sup>.  
لقد ألزمت القيادة العليا للثورة بموجب مرسوم الحكومة المؤقتة الصادر في 01 أكتوبر 1958 والقاضي بإنشاء هيئة الأركان الشرقية والغربية، ألزمتها بأن يكون موقعهما بالداخل<sup>3</sup>، وعلى هذا الأساس اتخذ كريم بلقاسم قراره بوجوب دخول الوحدات المرابطة على الحدود قبل تاريخ 25 أكتوبر 1958<sup>4</sup>، لكن وجود الحكومة المؤقتة و مكتب جبهة التحرير الوطني التي تمثل السلطة الفعلية للثورة خارج الحدود (في القاهرة) بعيداً عن أرض المعركة وعن امتدادها في الحدود الشرقية والغربية<sup>5</sup>، وإدراك هؤلاء القادة أن الحكومة لم تكن معنية بالعمل العسكري كما كانت مهتمة بالعمل السياسي<sup>6</sup>، بقيت هذه القيادة تسيّر شؤون الوحدات من على الحدود إلى غاية اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في جانفي 1960 الذي سيقدر ميلاد قيادة جديدة<sup>7</sup>.

#### 4- دورها في تنظيم جيش التحرير الوطني:

لقد عانت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها وإلى غاية 1957<sup>8</sup> من غياب جهاز رسمي يراقب وينظم

---

هيئة الأركان الشرقية ، حيث كان هذا قبل ضلوعهما في حركة العموري ، أنظر: محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، المصدر السابق، ص 393.

<sup>1</sup> - كما سيؤدي اعتماد كريم بلقاسم على الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وبالخصوص الرائد مولود إيدير إلى مشاكل تؤدي إلى رفض ضباط وجنود جيش التحرير الوطني الذين صنعتهم القاعدة الشرقية هذه الهيئة، أنظر: عمر تابليت، المرجع السابق، ص74، وأيضا :

Gilbert Meyenier,op,cit,p 313

<sup>2</sup> - عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص447.

<sup>3</sup> - في الحقيقة فإن أوامر القيادة العليا للثورة بضرورة التحاق القادة الميدانيين المتواجدين في الخارج بوحداتهم في الداخل كان سابقا لهذا المرسوم ، ويظهر ذلك من خلال قرارات لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية 1957 في هذا الشأن، وعلى هذا الأساس التحق سي الحواس قائد الولاية السادسة وعلي كافي قائد الولاية الثانية وعميروش قائد الولاية الثالثة بولاياتهم سنة 1957، وانتقل الرائدان نواورة وبلهوشات بالأوراس في انتظار التحاق العقيد محمد العموري والرائد صالح بن علي ،لكن ذلك تعذر بسبب المهام المسندة إليهم ، أنظر: محمد تقيّة، المصدر السابق، ص 470، وأيضا: عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص 283.

<sup>4</sup> - مسعود عثمانى ، المصدر السابق ، ص 399-400.

<sup>5</sup> - مسعود عثمانى ، المصدر نفسه ، ص 485.

<sup>6</sup> -مصطفى مراردة ، المصدر السابق، ص 100.

<sup>7</sup> -محمد تقيّة، المصدر السابق ، ص 470، وأنظر أيضا: حمود شايد ، المصدر السابق ، ص 282.

<sup>8</sup> - وهي السنة التي خرجت فيها قيادة الثورة الممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج بعد معركة الجزائر، وبدأ التفكير في



القواعد الخلفية للثورة خارج الحدود ، ما أدى لوجود شبه وحدات غير نظامية ظلت هائمة على الحدود، حتى أن بعض أفراد جيش التحرير الوطني دخلوا في مناوشات مع الجيش التونسي<sup>1</sup>، وزادت مشكلة الحدود حدة سنة 1957 ، وذلك بوضع الأسلاك الشائكة المكهربة في ظل ضعف التكوين العسكري لهذه الوحدات<sup>2</sup>، فانقطع الاتصال بين وحدات جيش التحرير الوطني في الداخل والقيادة في الخارج<sup>3</sup>، حتى ذهب البعض بوصف الوضع على الحدود أثناء هذه الفترة بالكارثي<sup>4</sup>.

إن ركون جنود جيش التحرير الوطني على الحدود أدى إلى مناوشات ناشئة بالأساس عن الحزازات القبلية الموجودة ناهيك عن سوء التغذية والإيواء والتجهيز<sup>5</sup>، في ظرف كان من المفروض أن تكون لجنة التنسيق والتنفيذ الجهاز الذي يلعب الدور البارز في الإمداد والتنسيق مع قيادات الداخل بصفتها القيادة السياسية والعسكرية للثورة<sup>6</sup>، حيث يذهب البعض إلى القول بأنها كانت غارقة في تحييد وإزاحة عدد من خصومها من المناوئين لقرارات الصومام من أمثال علي محساس الذي كان يشرف على قاعدتي طرابلس وتونس بتكليف من أحمد بن بلة ، وفي تصفية بعض قادة الأوراس الرافضين للاعتراف بسلطتها من أمثال سعيد عبد الحي ولزهر شريط وعباس الغرور وعبد الله التجاني<sup>7</sup>.

---

إنشاء قيادة عسكرية تنظم وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود ، فظهرت لجنة العمليات العسكرية في أبريل 1958 كما سبق وأن وضحنا ذلك.

<sup>1</sup>- يرجع السبب في هذه المناوشات إلى أن جنود الولاية الأولى كانوا يأوون بعض اليوسفيين (نسبة إلى صالح بن يوسف المعارض للنظام الرسمي الذي يقوده الحبيب بورقيبة في تونس)، حتى ذهب البعض إلى اتهام المناضل العروبي الإسلامي صالح بن يوسف بصلوعه في قضية العموري من أجل الإطاحة بالنظام الذي يقوده بورقيبة ، مما يسمح في إشراك تونس في الكفاح المسلح ضد الإستعمار الفرنسي في إطار فكرة جيش تحرير المغرب العربي التي يتزعمها عبد الكريم الخطابي ، للمزيد أنظر: مسعود عثمانى ، المصدر السابق ، ص 485-487، وأيضا: رايح لونيبي ، المرجع السابق ، ص 31.

<sup>2</sup>-محمد تقيية ، المصدر السابق ، ص 468.

<sup>3</sup>-جمال بلفردى ، المرجع السابق ، ص 69.

<sup>4</sup>-Gilbert Meynier ,op,cit,p310.

<sup>5</sup>-فرحات عباس ، المصدر السابق ، ص 327.

<sup>6</sup>-عبد الرزاق بوحارة ، المصدر السابق ، ص 283.

<sup>7</sup>-عبد النور خيثر، المرجع السابق ، ص 223.

ويرى حربي أن السبب الذي أدى إلى التضايق والفوضى على الحدود حيث يزدحم المقاتلون، يرجع بالأساس إلى المعرفة الضعيفة لقادة جيش التحرير الوطني بالقضايا العسكرية<sup>1</sup>، وجهلهم للشروط السياسية والاجتماعية واحتقارهم للسياسة<sup>2</sup>، ما أدى إلى عدم الانسجام في الأفكار بين قادة التنظيم الواحد<sup>3</sup>، ذلك بأن مبدأ الجهوية والعصبية العشائرية والولاءات الشخصية خاصة بالجبهة الشرقية كان له الأثر البالغ في الثورة<sup>4</sup>، وعلى أساس هذا المبدأ أعلن الرائد محمد عواشيرة والعقيد أحمد نواورة عن حق الولاية الأولى والقاعدة الشرقية في مراقبة القواعد بالحدود<sup>5</sup>، وظلت القاعد الشرقية متمسكة بهذا الحق إلى غاية إنشاء الهيئات القيادية العسكرية على الحدود بدءا بلجنة العمليات العسكرية ثم قيادة الحدود الشرقية والغربية وأخيرا قيادة الأركان العامة<sup>6</sup>.

#### 4-1 تجربة لجنة العمليات العسكرية:

يرى بعض الباحثين أن لجنة العمليات العسكرية كان لها الدور البارز في تنظيم جيش التحرير الوطني، فكانت قواعد خلفية متحركة وليست ثابتة باستثناء مراكز ومكاتب جيش التحرير الوطني في هذين البلدين (تونس والمغرب)، كما عملت قيادة الحدود بتوصية من لجنة التنسيق والتنفيذ على إنشاء مراكز خاصة للتدريب تسند إدارتها إلى ضباط أكفاء في جيش التحرير الوطني أو ممن يتم إختيارهم من الفارين من الجيش الفرنسي (DAF)<sup>1</sup>، وهذا ما ساعد بومدين

<sup>1</sup>يدلل حربي هذا الموقف أن رد فعل قادة جيش التحرير الوطني على بناء خط موريس اتسم بالهزال الذي لا يصدق حيث سأل السكان في الحدود الشرقية المسؤولين العسكريين إذا كان عليهم الانصياع لأوامر الجيش الفرنسي والمساعدة في بناء الحاجز فأجابوهم " إشتغلوا وادفعوا لنا حصة من مردود عملكم، نحن بحاجة لموارد مالية"، أما في الحدود الغربية فقد عرض النقيب محمود على القيادة خطة لتدمير الحاجز الوليد فأجابته " ليست الأسلحة الشائكة عائقا جديا دون اجتياز الحدود" ولقد بذل كل مافي وسعه ليوضح أن العوائق ستكون محروسة، لكن عبثا حتى أن القيادة كانت تعتبر أن تلك وسيلة لوقف تدفق اللاجئين الجزائريين، أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ص 179.

<sup>2</sup>محمد حربي، المصدر نفسه، ص 179.

<sup>3</sup>مسعود عثمانى، المصدر السابق، ص 396.

<sup>4</sup>عثمان سعدي، المصدر السابق، ص 130.

<sup>5</sup>محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، المصدر السابق، ص 393-394.

<sup>6</sup>عبد الرزاق يوحارة، المصدر السابق، ص 277.

على تحقيق الاستقرار وتنظيم الشؤون العسكرية للثورة، خاصة فيما تعلق بالتكوين والتخطيط العسكري واستفادته من تكوين جهاز الاتصالات من طرف بوصوف<sup>2</sup>، من أجل ربط الاتصال بين مختلف الوحدات وتوحيد قيادة جيش التحرير الوطني بحيث تكون بمثابة هيئة أركان للقوات المسلحة، في فرض النظام والانضباط والخضوع للقيادة الموحدة<sup>3</sup>.

لقد عملت لجنة العمليات العسكرية على أن تكون هيئة أركان في غياب الحكومة المؤقتة<sup>4</sup>، فوجهت إهتماماتها وأولوية نشاطها لتلبية إحتياجات الداخل الذي يظل على الدوام في صراع مع المستعمر ونار متأججة يستفيد منها التنظيم الخارجي<sup>5</sup>، ما أوجد تكاملا إيجابيا سنة 1958 رغم الظروف الصعبة التي أنشأت خلالها لجنة العمليات العسكرية، فقد استطاعت إلى حد ما الحفاظ على وحدة الفياق الحدودية من هدوء وانضباط وعدم توريط الجنود في مسائل النزاع الذي يجب أن لا يتعدى دائرة مسؤولي قيادة الثورة<sup>6</sup>، وظهرت قوة التنظيم العسكري لوحدها جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية خاصة في جهاز متراتب ومنظم، فتميز هذا التنظيم بالأكثر حداثة والأقل قبلية<sup>7</sup>، بفضل سياسة الانتقاء التي انتهجها بومدين<sup>8</sup>، خاصة بعد توسيع رقعتها الجغرافية بعد خلق المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة وهي المنطقة الواقعة غرب الصحراء الجزائرية والتي أنشأها العقيد لطفي\*، وفتح الجبهة الصحراوية التي كان لها الفضل في القيام

---

<sup>1</sup>- تجدر الإشارة إلى أن أفراد جيش التحرير الوطني بداية لم يكونوا ذات تكوين جيد بل تلقوا تكويننا مع مرور السنوات في معسكرات منتشرة في البلدين، ومن هذه المعسكرات المنتشرة في المغرب على المستوى الداخلي للبلاد (العريش، الخميسات، وجدة، الناظور، كبداني)، أما في تونس (غار ديماء، ملاق، قرن الحلفايا، مراكز بيرنيو بنواحي تالة، مراكز تاجروين، مراكز الشعانبي)، أنظر: محمد تقيّة، المصدر السابق، ص 469.

<sup>2</sup>- Gilbert Meynier, op.cit, p 336.

<sup>3</sup>- مسعود عثمانى، المصدر السابق، ص 488.

<sup>4</sup>- عمر تابليت، المرجع السابق، ص 72.

<sup>5</sup>- محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، المصدر السابق، ص 375.

<sup>6</sup>- عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص 200، 277.

<sup>7</sup>- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 181.

<sup>8</sup>- سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 59.

\* العقيد لطفي هو بن علي بودغن ولد في 05 ماي 1934 بتلمسان، انخرط في صفوف الثورة سنة 1955 بتلمسان، ثم عين مسؤولا عن المنطقة الثانية بالولاية الخامسة في جانفي 1957، عين سنة 1958 قائد الولاية الخامسة برتبة عقيد، استشهد

بعديد الحملات العسكرية<sup>1</sup>.

لكن رغم كل هذه الجهود التي بذلتها لجنة العمليات العسكرية في تنظيم جيش التحرير الوطني إلا أنها اصطدمت بالعديد من العراقيل التي صعبت من أدائها كهيئة عسكرية، وفي مقدمتها الخطوط المكهربة التي أصبحت تشكل عائقا قويا يحول دون تحقيق الاتصال بين الداخل والخارج<sup>2</sup>، ما أثر سلبا على تنسيق النشاط العسكري ومساعدة الولايات على التكيف مع المعطيات الجديدة للحرب<sup>3</sup>.

وفي تقييمه لآداء لجنة العمليات العسكرية يرى فرحات عباس أن كلا اللجنتين لم ينجحا أبدا ، خاصة جماعة الشرق التي كانت أكثر إخفاقا<sup>4</sup>، حيث يصف خالد نزار وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية قائلا: " لم تكن تتشط على الشريط الحدودي إلا وحدات القاعدة الشرقية والولاية الأولى ، أما الباقي التي لا أسميها وحدات وإنما مجموعات مشكلة من مائة رجل بالتقريب فكانت تابعة للولائتين الثانية والثالثة، لقد عرقلت هذه المجموعات بسبب ضعف التكوين العسكري"<sup>5</sup> ، ووصف البعض الآخر هذه الوحدات بأنها مجموعات متفرقة تحكمها

---

ببشار في 27 مارس 1960 أثناء عودته من طرابلس ، أنظر: محمد علوي، المرجع السابق، ص 161.

<sup>1</sup> - ما يلاحظ على لجنة العمليات العسكرية الغربية أنها لم تعرف الحزازات القبلية والعشائرية ولم تؤثر الجهوية على المساعي التي بذلتها قادتها في تنظيم جيش التحرير الوطني ، على الرغم من أن القادة الذين تداولوا على حكم الولاية الخامسة كان أغلبهم ينتمون إلى الشرق الجزائري بل إلى نفس المنطقة وهي الشمال القسنطيني (العربي بن مهدي، عبد الحفيظ بوصوف، هواري بومدين، باستثناء العقيد لظفي من الولاية الخامسة)، ويرجع ذلك حسب حربي إلى أن الفريق القيادي لهذه اللجنة جمع رجال لا علاقة لهم بالجهوية أو الولاءات الشخصية، أو الخصومات المحلية والإقليمية، حيث كانت سياسة الاختيار تقوم على أساس بناء أداة تسود فيها روح الخضوع الكلي من جانب كل واحد لقرارات السلطات ، كما استفاد هذا التنظيم من المثقفين والموظفين بنسبة عالية ومالهم من تجربة عملية وإيديولوجية تتيح تشكيل إدارة سلطوية ونوع من جهاز الدولة الصغير أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني ، الأسطورة والواقع ، المصدر السابق، ص 182 وأيضا : سيد علي أحمد مسعود ، المرجع السابق ، ص 59 وأيضا:

Gilbert Meynier, op, cit, p311, et Mohamed KHelladi , de Boussouf a Kennedy liberté et foi , éditions Casbah, Alger, 2017, p 229.

<sup>2</sup> - للمزيد حول دور الخطوط الشائكة المكهربة في إعاقة حركة جيش التحرير الوطني على الحدود أنظر: الطاهر الزبييري، المصدر السابق ، ص 199 وأيضا : مسعود عثمانى ، المصدر السابق ، ص 488.

<sup>3</sup> - محمد حربي ، المصدر السابق ، ص 181.

<sup>4</sup> - فرحات عباس ، المصدر السابق ، ص 327.

<sup>5</sup> - خالد نزار، المصدر السابق ، ص 47.

الجهوية والقيادة الذاتية<sup>1</sup>.

وبالنظر في أسباب فوضى القيادة على الحدود الشرقية<sup>2</sup>، نجد أن لجنة العمليات العسكرية الشرقية التي حملت في طياتها بذور فشلها منذ تأسيسها، وظهر ذلك من خلال عدم التنسيق والانسجام بين أعضاء قيادتها<sup>3</sup>، ما أدى إلى اختلاف الرؤى بينهم حيث ظل كل واحد متمسك بنفوذه وسلطته على وحداته، رافضا التخلي عن جزء من هذه الصلاحيات لصالح سلطة مركزية<sup>4</sup>، خاصة وأن لأعضائها حسابات سياسية ينبغي تصفيتها مع أهم أعضاء اللجنة، فلخضر بن طوبال له حسابات مع عمار بوقلاز الذي عمل على فصل القاعدة الشرقية عن الولاية الثانية، ومحمود الشريف له حسابات قديمة جديدة مع محمد العموري<sup>5</sup> الذي أبدى غضبه منذ تعيين محمود الشريف كقائد على الولاية الأولى سنة 1957<sup>6</sup>، ثم عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم وزير في الحكومة المؤقتة، كما كان غير راض بطرق كريم بلقاسم التسلطية<sup>7</sup>.

لقد كانت هذه الحسابات والحزازات العشائرية كافية بأن تكون مطية للبعض فيجعل منها سببا كافيا لاعتماد بعض المسؤولين على قوى جيش التحرير الوطني على الحدود من أجل فرض

---

<sup>1</sup> - في مقابلة شخصية معه في بيته بالجزائر العاصمة يوم 28 فيفيري 2018، أكد لي المجاهد والمحافظ السياسي السابق في جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية محمد زروال -الذي كان حادا في موقفه- أن الثورة وفي مقدمتها جيش التحرير الوطني كادت أن تنطفئ شعلتها في سنوات 1958-1959، بسبب ما أسماه فوضى الحدود، والتي يرجع السبب الأساسي لها للعقيد محمدي السعيد.

<sup>2</sup> - يصف فرحات عباس الوضع بالسيئ ويقول بأن رجال محمدي السعيد يطلقون النار وينظمون عمليات عشوائية، خلفت الفوضى دون إمكانية التنسيق والتنظيم، وأن سلوكهم كان سيئا متزاوجا بين التحرش وانعدام المسؤولية، أنظر: فرحات عباس، المصدر السابق، ص 327، 345.

<sup>3</sup> - محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، المصدر السابق، ص 375.

<sup>4</sup> - مسعود عثمان، المصدر السابق، ص 397، 488 وأيضا: الطاهر الزبيري المصدر السابق، ص 199.

<sup>5</sup> - عمر تابليت، المرجع السابق، ص 72.

<sup>6</sup> - يرى الرائد عثمان سعدي بن الحاج بأن الترقية السريعة التي مست محمود الشريف ضابط الجيش الفرنسي السابق وتعيينه قائد الولاية الأولى سنة 1957 برتبة عقيد، ثم وزير التسليح في الحكومة المؤقتة سنة 1958 -تهدف في حقيقتها إلى أن مجموعة الولاية الثالثة التي كان يقودها كريم بلقاسم كانت تريد القضاء على الولاية الأولى وتحويلها إلى مواقع قتالية ورقعة جغرافية لتمير السلاح إلى الولاية الثالثة خاصة، أنظر: عثمان سعدي، المصدر السابق، ص 130.

<sup>7</sup> - بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص 459.

أرائهم وتصفية حساباتهم<sup>1</sup>، لاسيما وأن معظم قادة الأوراس كانوا ضحايا رصاص أطلقه إخوانهم في السلاح<sup>2</sup>، فسادت الصراعات بين القيادة والقاعدة وتبادلت التهم حيث اتهمت القمة القاعدة بعدم الإذعان، واتهمت القاعدة بالقمة بالاستيلاء المطلق على السلطة لجهة معينة، وبذلك فقدت الثقة بين الطرفين<sup>3</sup>.

صحيح أن ماعاشته لجنة العمليات العسكرية على الحدود الشرقية ومن خلالها وحدات جيش التحرير الوطني لم يكن يبعث على الاطمئنان، سواء من حيث السير القيادي للوحدات أو من حيث التهميش والمحاباة<sup>4</sup>، خاصة بعد إلقاء القبض على العقداء وإعدامهم فيما سمي بقضية العموري<sup>5</sup>، ورغم تشكل وحدات هذه المنطقة بصورة أساسية من فلاحين وعمال مناجم ومنحدرين طبقياً<sup>6</sup>، إلا أنها اضطلعت بتنظيم عمليات عسكرية كان لها الأثر البالغ للسير الحسن على النشاط العسكري للثورة الجزائرية في الداخل وعلى الحدود.

#### **4-2 العمليات العسكرية على الحدود:**

اضطلعت الهيئات العسكرية لجيش التحرير الوطني على الحدود<sup>7</sup> بتنظيم عمليات عسكرية مشتركة مابين ولايتين أو أكثر، وتشجيع التبادل مابين الولايات فيما يتصل بالوحدات القتالية<sup>8</sup> من

<sup>1</sup> - خالد نزار، المصدر السابق، ص 47.

<sup>2</sup> - فرحات عباس، المصدر السابق، ص 333.

<sup>3</sup> - محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، المصدر السابق، ص 241.

<sup>4</sup> - حسين بن معلم، المصدر السابق، ص 180.

<sup>5</sup> - تذكر المصادر على أن قضية العموري كانت لها تداعيات خطيرة على الحدود الشرقية إذ تفككت الفيلق التي أنشأت سنة 1958، وزادت من حدة التوترات بين جيش التحرير الوطني والجيش الوطني التونسي، أنظر: عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص 200، وكذلك: محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق، ص 270.

<sup>6</sup> - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 182.

<sup>7</sup> - نقصد بالهيئات العسكرية على الحدود في هذا المقام بقيادة جيش التحرير الوطني على الحدود في الفترة الممتدة من 1958 إلى 1960 وهما هيتان: لجنة العمليات العسكرية التي لم تدم أكثر من 4 أشهر (من أبريل إلى سبتمبر 1958)، ثم هيئة أركان الشرق والغرب والتي خلفت لجنة العمليات العسكرية مباشرة واستمرت إلى غاية جانفي 1960، تاريخ إنشاء هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني.

<sup>8</sup> - محمد تقيّة، المصدر السابق، ص 469.

أجل تصعيد العمليات العسكرية على الحدود، ومن هذه العمليات على الحدود الشرقية عملية 5 جويلية 1958 التي استهدفت نصف خط موريس المكهرب من البحر شمالا إلى "الرديف" جنوبا وهي العملية التي استعمل فيها لأول مرة سلاح البنغالور<sup>1</sup>.

لقد تصاعدت الهجومات التي شنها جيش التحرير الوطني على مستوى الحواجز والمناطق الحدودية<sup>2</sup>، وهذا ما أدى بالجيش الفرنسي إلى تثبيت فرق القناصة، حيث هاجم جيش التحرير الوطني في جويلية 1959 العديد من المراكز منها : مركز القراة، أعراب ، العمري، عين الكرمة ، روم السوق ، والمركز N28، وكذا المركز la croix<sup>3</sup>، واعتبرت عملية الهجوم على مركز "عين الزانة" من أكبر عمليات جيش التحرير الوطني التي تكبد فيها الجيش الفرنسي خسائر فادحة إذ أبيت حامية الموقع عن آخرها<sup>4</sup>.

أما على الحدود الغربية فقد كشفت قيادة الأركان الغربية أن أعمال قيادة الهيئة تتلخص فيما يلي: - تخريب منشآت العدو وقطع الأسلاك الشائكة لفتح الطريق أمام الوحدات المقاتلة.

- التركيز على التوزيع العادل للإمدادات بين وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود

- التكوين المزدوج ، العسكري والسياسي لجنود جيش التحرير الوطني على الحدود<sup>5</sup>.

ومن أجل ضمان نجاح أكبر للعمليات العسكرية سعت هيئة الأركان الغربية بداية من سنة 1959 إلى إيجاد لباس موحد لجنود المناطق الحدودية مطابقاً للطبيعة المناخية لهذه المناطق<sup>1</sup> ، التي

---

<sup>1</sup>-يعتقد البعض أن هذه العملية كانت هي السبب الأساسي في استدعاء أعضاء لجنة العمليات العسكرية وهم بن عودة ، بوقلاز، والعموري ومعاقبتهم من طرف كريم بلقاسم بحجة عدم إشعار رئيس اللجنة محمدي السعيد بالعملية ، لكنه قول يحتاج إلى تحليل وإعادة نظر ذلك بأن الأسباب الحقيقية لحل هذه اللجنة كانت أعمق بكثير من هذا السبب، وقد سبق لنا وأن تطرقنا لها، ثم إن حل هذه اللجنة التي لم تعمر أكثر من أربع أشهر لم يكن مباشرة بعد العملية بل كان بعد شهرين من ذلك، وأخيرا أن العقوبات التي طالت الأعضاء المتهمين بعدم إشعار رئيس اللجنة لم تستثن القائد محمدي السعيد لأسباب سبق وأن تطرقنا لها بالتفصيل. للمزيد حول الموضوع ، أنظر: محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 228.

<sup>2</sup>- أنظر الملحق رقم 06 ص 370 من هذه الأطروحة.

<sup>3</sup>- للمزيد عن تفاصيل العمليات العسكرية التي قام بها جيش التحرير الوطني من أجل اختراق الأسلاك الشائكة المكهربة على الحدود الشرقية في الفترة الممتدة ما بين 1958-1959، أنظر: محمد تقي ، المصدر السابق ، ص 471-473.

<sup>4</sup>- محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 315.

<sup>5</sup>- شاوش حباسي ، المرجع السابق ، ص 292 .

شهدت العديد من العمليات العسكرية التي قام بها أفراد جيش التحرير الوطني سنة 1959 والمزودين بمختلف أنواع الأسلحة، لنسف بعض أقسام الأسلاك الشائكة ومناوشة المراكز العسكرية التي تسهر على مراقبة الحاجز<sup>2</sup>، هذا وقد امتدت العمليات العسكرية إلى الجبهة الصحراوية وتمثلت هذه الحملات في كمائن ضد القوافل العسكرية للجيش الفرنسي التي ألحقت بها خسائر كبيرة، كما أثبتت التواجد الجزائري في المنطقة نافية إدعاءات الجنرال ديغول الذي أراد فصل الجزائر عن صحرائها<sup>3</sup>.

#### 4-3 أسباب فشل جهود كريم بلقاسم في تشكيل جيش الحدود:

إن فشل مسعى كريم بلقاسم في مراميه نحو القيادة باللجوء إلى توحيد صفوف جيش التحرير الوطني تحت سلطته لم يأت هذه المرة بصورة حاسمة من طرف منافسيه الرئيسيين بوصوف وبن طوبال وإنما جاءت العقبات الفعلية من القادة الميدانيين<sup>4</sup>، خاصة بعد أن طلبت هيئة أركان الشرق التي كانت تعتمد على الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، طلبت من بعض أفراد جيش التحرير الوطني الذين كانوا قد أثبتوا شجاعة وقدرات عسكرية وتقنية كبيرة في الميدان أن يعاد تدريبهم تحت إشراف هؤلاء الضباط الفارين<sup>5</sup>.

والجدير بالملاحظة في هذا السياق أن مظاهر الرفض لسياسة كريم بلقاسم العسكرية في إدارة جيش الحدود كانت متعددة المستويات، واتخذت أوجها مختلفة في الكثير من الأحيان تجلت في رفض أوامر الضباط الفارين من الجيش الفرنسي من طرف جنود وضباط القاعدة الشرقية، بل

<sup>1</sup> - جمال بلفردى ، المرجع السابق ، ص 72.

<sup>2</sup> - تتطلب مثل هذه العمليات الدقة والكفاءة العالية ذلك بأنها تنفذ في ميدان مكشوف، وتسمح بالانسحاب في الليلة نفسها إلى مواقع حيث يمكن للوحدة أن تقاوم في ميدان يسمح للأفراد بالاختباء، أنظر: محمد تقي، المصدر السابق، ص 471-472.

<sup>3</sup> -Mohamed KHelladi,op,cit,p229.

<sup>4</sup> -أثارت سياسة التحالفات السلطوية في الحكومة المؤقتة الكثير من الضغائن خاصة من قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية الذين اعتقدوا بأن هدف كريم بلقاسم من جيش الحدود الشرقية هو جعله أداة في يده لفرض سلطته، وهذا ماجعل العديد من العقلاء يخططون لعملية إنقلابية أيدها ضباط الولاية الأولى والقاعدة الشرقية تستهدف الحكومة المؤقتة وإزاحة كريم بلقاسم عن السلطة، للمزيد أنظر: بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص 124 وأيضاً:

Mohamed Harbi, une vie debout ,op,cit,pp 282-285,Gilbert Meyenier,op,cit,p 316.

<sup>5</sup> -الشادلي بن جديد، المصدر السابق، ص 134-135.



أدى بهم الأمر إلى الهروب أو الالتحاق بالجيش الفرنسي<sup>1</sup>، كما دخلوا في مناوشات مع الجيش التونسي أسفرت عن غلق الحدود تماما من طرف الحكومة التونسية أواخر عام 1959<sup>2</sup>.  
لقد جوبهت محاولات تعيين بعض الضباط الفارين من الجيش الفرنسي على رأس وحدات تابعة لوحدات الولايات عند الحدود بالرفض، كما تعرض عدد من هؤلاء إلى الضرب والإهانة من طرف الجنود<sup>3</sup>، وبدأ هذا الأمر عندما تم طرح مخطط إيدير<sup>4</sup> في صيف 1958، وكان كريم بلقاسم كان يحاول التورية على فشله الذريع في التنظيم العسكري وفي تفعيل نشاط جيش التحرير الوطني على الحدود في شتاء وربيع 1958، عن طريق توجيه رفاقه في لجنة التنسيق والتنفيذ نحو مخطط عسكري ضخم من حيث الحجم وبعيد المدى دون شك، وهو ما كان يفهم

<sup>1</sup> - إن أجواء الانشقاق والتمرد وعدم الانضباط والتفكك التنظيمي كانت واضحة للعيان على الحدود الشرقية سنة 1959، حيث تمرد فيلق "حمة لولو" ودخل في مناوشات مع الحرس التونسي، واستسلم "علي حنبلي" للجيش الفرنسي على رأس 156 جندي في ديسمبر 1959 بعد التمرد الذي أعلنه في 21 مارس 1959، واعتصم جنود المنطقة السادسة في جبل الشعانبي من ماي 1959 إلى جانفي 1960 يقودهم عثمان الجبالي احتجاجا منهم على سجن مسؤوليهم، وتمرد فيالق القاعدة الشرقية الثلاث في النصف الثاني من عام 1959، للمزيد حول الموضوع أنظر: الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 208، 210، عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص 199، 204، وأيضا: محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق، ص 131، 132، 331، وأيضا: حسين بن معلم، المصدر السابق، ص 180، وأيضا: الشادلي بن جديد، المصدر السابق، ص 134، 135، وأيضا: عمر تابليت، المرجع السابق، ص 74 وأيضا: Mohammed Harbi, Gilbert Meynier, op, cit, pp495-518

<sup>2</sup> - جاء هذا القرار بعد فشل قيادة أركان الشرق في تنظيم جيش التحرير الوطني على الحدود وتمرد فيالق عثمان الجبالي في جبل الشعانبي، حيث أمر كريم بلقاسم بقطع التموين عنهم وهددهم بالقيام بهجوم عسكري قوامه 5 آلاف جندي بمشاركة الجيش التونسي، ويضيف فرحات عباس بأن عناصر من جيش التحرير الوطني تبادلت إطلاق النار مع عناصر من الجيش التونسي ما أدى به -بصفته رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية- للقيام بزيارة إلى تونس في 6 ماي 1959 مع كريم بلقاسم وشرح القضية للرئيس الحبيب بورقيبة أنظر: محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق، ص 131، 272، وأيضا: فرحات عباس، المصدر السابق، ص 349.

<sup>3</sup> - Mohammed Harbi, une vie debout, op, cit, p282; Gilbert Meynier, op, cit, pp316-317.

<sup>4</sup> - اعتمد مخطط مدير ديوان كريم بلقاسم الرائد إيدير على إعادة تنظيم وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود عن طريق إعادة تدريب الوحدات وإسناد ذلك إلى الضباط الفارين من الجيش الفرنسي من أجل إنشاء جيش كلاسيكي يعتمد على المواجهة المباشرة، لكن كريم بلقاسم في الأخير اضطر إلى التراجع عنه بسبب نتائج الكارثية من جهة وتحت ضغط بوصوف وبن طوبال من جهة ثانية، لاسيما وأن هذا التدريب في نظر الكثير من ضباط جيش التحرير الوطني لم يكن مفيدا، بغض النظر عن الرغبة في تجميع إطارات القاعدة الشرقية والولاية الأولى في مكان واحد (مركز تدريب) ليسهل على قيادة الأركان الشرقية تنفيذ أوامرها على قيادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية في غياب إطاراتها، أنظر: عثمان سعدي، المصدر السابق، ص 131-132، وأيضا: الشادلي بن جديد، المصدر السابق، ص 127-129.

منه أن كريم كان يريد الحصول على فسحة كبيرة من الوقت لتثبيت موقعه كقائد أعلى لجيش التحرير الوطني المستقبلي<sup>1</sup>.

لقد فشلت المساعي التي بذلها كريم بلقاسم من أجل خلق جيش قوي على الحدود، ويرجع ذلك إلى ثلاث محاور، تمثل الأول في اعتماده على العقيد محمدي السعيد الذي لم يكن يتوفر على الكفاءات التي تؤهله للقيادة، فكان من المفترض على كريم بلقاسم أن يجد له وظيفة أخرى غير وظيفة قيادة أركان الشرق خاصة بعد فشله في قيادة لجنة العمليات العسكرية الشرقية<sup>2</sup>، ويتمثل المحور الثاني في الاخفاق الشديد والمتزايد لجيش الحدود في عملياته العسكرية التي كانت تهدف إلى تدمير الأسلاك الشائكة المكهربة واختراقها وبالتالي تراجع وتيرة إدخال السلاح إلى الولايات، أما المحور الثالث فهو الفشل في فرض الانضباط على الحدود أمام تزايد إنبهار معنويات الضباط والجنود الذين لم يعودوا ليقفوا في الحكومة المؤقتة<sup>3</sup>، حيث زاد اشتداد التأزم العسكري على الحدود والتأزم السياسي في صفوف الحكومة المؤقتة، ما أدى إلى استتجاد هذه الأخيرة بالقادة العسكريين للثورة ودعتهم إلى عقد اجتماع مصيري في القاهرة في منتصف أوت 1959.

<sup>1</sup> - عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 225.

<sup>2</sup> - حسين بن معلم، المصدر السابق، ص 193-194.

<sup>3</sup> - الشادلي بن جديد، المصدر السابق، ص 126.

# المفصل الأول :

دور وزارة التسليح والاتصالات

العامة وهيئة الأركان العامة

في دعم الثورة الجزائرية

## 1-1 الظروف العامة والدوافع الاستراتيجية لتشكيل الهيئتين:

شهدت الثورة الجزائرية بداية من سنة 1958 العديد من الأحداث على الصعيد الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الخارجي حدثت مستجدات سياسية في فرنسا ميزتها عودة الجنرال ديغول إلى الحكم مؤسسا للجمهورية الخامسة، وباعثا حرب الجزائر من جديد التي ظهرت في رغبته للقضاء على الثورة بشتى الطرق، وفي المقابل ظهرت الحكومة المؤقتة بمظهر متناقل إزاء الأحداث الجارية، فالوضع الصعب الذي كانت تعيشه من خلال انغماس قادتها في العديد من الأزمات انعكس سلبا على ممارستها لمهامها الطبيعية<sup>1</sup>، وأمام هذا الوضع كان لزاما على قيادة الثورة أن تسارع في معالجة ذلك الوضع السياسي والعسكري الخطير، فكانت الدعوة إلى عقد اجتماع في تونس<sup>2</sup> عرف تاريخيا باجتماع العقداء العشر.

### 1-1-1 الظروف العامة والدوافع الاستراتيجية لتشكيل هيئة الأركان العامة (EMG)<sup>3</sup>:

#### 1-1-1-1 اجتماع العقداء العشر 11 أوت -16 ديسمبر 1959:

لقد اختلفت الآراء حول تاريخ انعقاده، فحسب محمد حربي فإن هذا الاجتماع دام 110 يوم<sup>4</sup>، أما قائد الولاية الثانية العقيد علي كافي\* فذكر بأنه دام 94 يوم<sup>5</sup>، في حين ذكر المؤرخ جيلبار مينييه أنه دام 110 يوم<sup>6</sup>، أما بن يوسف بن خدة\*\* فيقول بأن الاجتماع دام أربعة

<sup>1</sup> - Mohamed Harbi ,les archives de la révolution algérienne ,op,cit ,p240.

<sup>2</sup>-محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، المصدر السابق ، ص 420.

<sup>3</sup>- هيئة الأركان العامة المعروفة بالمختصر الفرنسي EMG وهي Etat Major Général

<sup>4</sup>-يذكر حربي أن الاجتماع بدأ في منتصف أوت 1959 ، وتخللته الكثير من الانقطاعات والأزمات بسبب شراسة الصراعات ، أنظر: محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق، ص 205، و أيضا: MohamedHarbi,unevie debout ,op,cit,p 270.

\*علي كافي ولد سنة 1928 بالحروش ولاية سكيكدة، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري PPA، عين على رأس الولاية الثانية(الشمال القسنطيني)، بعد العقيد لخضر بن طوبال من سنة 1957-1959، شارك في اجتماع العقداء العشر ممثلا عن هذه الولاية ، وبعد الإستقلال تقلد العديد من الوظائف الدبلوماسية،توفي سنة 2013 ، أنظر ، Benjamin stora,op,cit,p152

<sup>5</sup>-علي كافي، المصدر نفسه ، ص 254.

<sup>6</sup> - Gilbert Meynier,op,cit,p360.

\*\* بن يوسف بن خدة ولد في 23 فيفري 1920 بالبرواقية ولاية المدية، انخرط في حزب الشعب الجزائري PPA ، ثم أصبح عضو للجنة المركزية في حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD،أصبح عضو لجنة التنسيق والتنفيذ CCE في 1956،ثم رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة 1961،توفي سنة 2003، أنظر : Benjamin stora,op,cit,p274

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

أشهر وخمسة أيام وبالضبط 125 يوم<sup>1</sup>، وبناء على هذه المعطيات<sup>2</sup> يمكن القول أن الاجتماع الذي كانت بدايته في 11 أوت 1959 بتونس ونهايته في 16 ديسمبر 1959 بطرابلس قد استمرت جلساته 124 يوم وتوقف لمدة 10 أيام ، وعليه فإن الجلسات الفعلية للاجتماع التي لم تكن أقل من 48 جلسة<sup>3</sup> قد استمرت 114 يوم.

لقد كان الاختلاف قائما بين القادة العسكريين حول من يحق له حضور الاجتماع<sup>4</sup>، حيث رفض العقيد لطفي في بداية الاجتماع حضور الباءات الثلاث<sup>5</sup>، لأنه من غير المعقول في نظره أن يكونوا الحكم والخصم في نفس الوقت<sup>6</sup>، في ظل تعدد مقاصد الاجتماع التي طغى عليها المقصود الواضح وهو الاستحواذ على قيادة الجيش<sup>7</sup>، وفي الأخير تم الإتفاق على مشاركة عشر عقدا فقط وهم الباءات الثلاث ( بلقاسم ، بوصوف، بن طويال) ممثلين عن الحكومة المؤقتة، العقيد محمدي السعيد عن قيادة الأركان الشرقية، العقيد هواري بومدين عن قيادة الأركان الغربية، العقيد عبيد الحاج لخضر\* عن الولاية الأولى، العقيد علي كافي عن الولاية

<sup>1</sup>- الطاهر أيت حمو ، المرجع السابق ، ص 123.

<sup>2</sup>-نضيف إلى هذه المعطيات ما ذكره محمد تقيّة بأن نقاشات العقدا العشر دامت 3 أشهر من أكتوبر إلى ديسمبر 1959، في حين يذهب إبراهيم لونيبي أن الاجتماع الذي عقده العقدا بتونس قد بدأ في 11 أوت 1959 ، ولم ينته إلا في 16 ديسمبر 1959، أنظر : محمد تقيّة ، المصدر السابق ، ص 569، وأيضا إبراهيم لونيبي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة ، الجزائر ، 2015، ص 76.

<sup>3</sup>-إبراهيم لونيبي ، المرجع السابق ، ص 77 ، وأيضا : Gilbert Meynier,op,cit,p360

<sup>4</sup>-شبوب محمد، إجتماع العقدا العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه وأسبابه وانعكاساته على مسار الثورة ، ط2، دزائر أنفو، الجزائر ، 2017، ص 59.

<sup>5</sup>-اقترح كريم بلقاسم حضور الاجتماع ضباط فارين من الجيش الفرنسي ، إلا أن بوصوف رفض ذلك جملة وتفصيلا خاصة وأن الحكومة المؤقتة هي التي كلفت الباءات الثلاث لتحضير الاجتماع ، أنظر: رايح لونيبي، المرجع السابق، ص 40.

<sup>6</sup>-اعتبر العقيد لطفي أن هناك أزمة داخل الحكومة المؤقتة وأن هناك دعوة رسمية من طرف هذه الأخيرة للقادة العسكريين من أجل حلها، فكيف لهؤلاء أن يلعبوا دور القاضي وطرف النزاع في آن واحد ، للمزيد ، أنظر: محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق ، ص 205 ، وأيضا: رايح لونيبي، المرجع نفسه ، ص 41.

<sup>7</sup>- الطاهر أيت حمو ، المرجع السابق ، ص 123.

\* عبيد الحاج لخضر ولد بباينة من عائلة فلاحية فقيرة ، انخرط في حزب الشعب الجزائري PPA، ثم واصل نضاله في حركة إنتصار الحريات الديمقراطية ، عين مسؤولا عن الولاية الأولى(الأوراس)برتبة عقيد سنة 1958، توفي سنة 1998 أنظر:

Acheur Cheurfi,op,cit ,p 77 .

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

الثانية، العقيد السعيد يازوران\* عن الولاية الثالثة، العقيد سليمان دهيليس المدعو الصادق عن الولاية الرابعة، العقيد علي بودغن المدعو لطفي عن الولاية الخامسة<sup>1</sup>.  
طرح اجتماع العقداء العشرة العديد من القضايا المهمة على غرار المشاكل التي يتخبط فيها جيش التحرير الوطني<sup>2</sup>، منها مسألة توحيد جيش التحرير الوطني تحت إشراف قيادة موحدة بعدما استعرض الأسباب التي أدت إلى فشل تجربتي قيادة العمليات العسكرية الشرقية والغربية في الفترة مابين 9 أبريل إلى 9 سبتمبر 1958، وهيئة الأركان الشرقية والغربية في الفترة مابين 01 أكتوبر 1958 إلى 18 أوت 1959<sup>3</sup>، ومسألة تأطير الولايات خاصة منها التي اتخذت لنفسها مراكز على التراب التونسي، كما تم عرض قضية عبان رمضان، وتقييم مسيرة الثورة<sup>4</sup>، وعلى العموم فإن فكرة الاجتماع كانت تدور حول التعديلات التي يمكن إجرائها على الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة<sup>5</sup> باختيار قيادة جديدة للثورة<sup>6</sup>.

---

\* السعيد يازوران ولد في 18 مارس 1912 ببنيزي وزو من عائلة متوسطة الدخل، كان ميالا إلى حزب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية MTLD، عين قائدا على الولاية الثالثة (القبائل) برتبة عقيد سنة 1957، توفي سنة 1988، أنظر: Ipid,p 91  
<sup>1</sup>-تتبادر إلى الذهن في هذا المقام العديد من الأسئلة لعل أبرزها غياب أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA في هذا الاجتماع خاصة وأن قضية تنصيب قيادة في الداخل واتخاذ موقف من فكرة تقرير المصير التي كان قد دعى إليها الجنرال ديغول كانت من صلاحياتهم، ثم لماذا استطاعت قيادة الثورة ملأ شغور منصب قائد الولاية الثالثة (القبائل)، بينما لم تفعل في الولاية السادسة؟، على الرغم من أن قائدا الولاية استشهدا في معركة واحدة (العقيد عميروش والعقيد سي الحواس في معركة جبل تامر ببوسعادة 29 مارس 1959)، كما تم تسجيل كذلك غياب الولاية السادسة عن الاجتماع بسبب استشهاده قائدها العقيد سي الحواس في مارس 1959، أنظر: محمد تقية، المصدر السابق، ص 473، وأيضا علي كافي، المصدر السابق، ص 254.

<sup>2</sup> - Gilbert Meynier,op,cit,p360.

<sup>3</sup>- تجدر الإشارة أن مسألة إنشاء قيادة عسكرية موحدة لجيش التحرير الوطني خلفا لهيئة الأركان الشرقية والغربية نوقشت في جلستي 12 و 13 أكتوبر 1959، لكن المسألة لم تتضح إلا بعد تصويت العقداء بعد ذلك بثلاث أسابيع، ليبقى الحسم في هذه المسألة لصالح المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أنظر: عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 227.

<sup>4</sup>-محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، المصدر السابق، ص 415.

<sup>5</sup>-Mohamed Teguaia ,l'armée de libération nationale en Wilaya 4,editions Casbah,Alger,2002,pp131-132

<sup>6</sup>-ميرى إبراهيم لونيبي أن فكرة الاجتماع كانت تتمحور حول الانقلاب على فكرة القيادة الجماعية واستبدالها بقيادة جديدة يكون المنطلق فيها هو إبراز شخصية تتزعم الثورة وتجسد مبادئها، ويدلل موقفه بأن هناك أطراف عربية كانت تشجع على هذا الإتجاه، لأن مبدأ القيادة الجماعية حسب رأيه يجرح كثيرا الزعماء العرب، باعتباره خروجا عن التقاليد العربية السائدة، أنظر: إبراهيم لونيبي، المرجع السابق، ص 77، وأيضا محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، المصدر السابق، ص 415.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

بعد أكثر من مائة يوم من المناقشات والمساومات والدسائس<sup>1</sup>، توصل العقداء العشرة إلى عدة قرارات من ذلك نذكر ، تعيين مجلس وطني جديد للثورة الجزائرية<sup>2</sup>، بالإتفاق على تركيبة جديدة للمجلس تركز مبدأ القيادة الجماعية<sup>3</sup>، وتوجيه الدعوات إلى الأعضاء لعقد الدورة الثالثة التي تقرر أن تكون في طرابلس ابتداء من منتصف شهر ديسمبر 1959، وذلك من أجل الحل النهائي للأزمة<sup>4</sup>.

وجاءت التركيبة الجديدة للمجلس الوطني للثورة الذي استبعد منه كل من الأمين دباغين بسبب موقفه في قضية عميرة علاوة، وأحمد توفيق المدني الذي اتهم بقلّة الاحتراس وإفشاء مداولات الحكومة، ومحمود الشريف الذي لم يعد له نفوذ على الولاية الأولى، وصالح الوانشي ومحمد البجاوي وعبد المالك تمام السجناء منذ عام 1957<sup>5</sup>، وتم إدراج إسمين دون سبب واضح وهما الشيخ خير الدين وأحمد بومنجل، ومادام أن الإثنيتين مدنيين فلم يقع عليهما جدل يذكر<sup>6</sup>.

أما الأعضاء الجدد من العسكريين فقد رفضت الجماعات المتصارعة رأي كريم بلقاسم بضم ضباط فارين من الجيش الفرنسي إلى تشكيلة المجلس ، ولم يتمكن إلا أحمد بن شريف من اكتساب العضوية<sup>7</sup>، في حين استطاع بومدين أن يلحق بتشكيلة المجلس بعض الضباط من

---

<sup>1</sup>-تعتمدت وضع مصطلحي المساومات و الدسائس وهذا راجع للكثير من الأخذ والرد بين القادة المجتمعين وتدخل العديد من الأوساط بعد توقف الاجتماع لمرات عديدة، خاصة بعد أن بدأت بوادر السلطة الفعلية تخرج من بين أيدي الباءات الثلاث لصالح القادة العسكريين بعد أن وضعوا مقاييس مسبقة للاجتماع، وحسب حربي فقد لجأ كريم بلقاسم بعد ذلك إلى فكرة مؤامرة وأخذت على محمل الجد بدعم من ضباط سابقين في الجيش الفرنسي، مفادها اختطاف العقداء الثلاث بومدين ، لطفي ،كافي ، مآدى بين طويال إلى تحذير كريم بلقاسم من مغبة اللجوء للقوة ، فوجد كل طرف من واجبه تجنب هذه المؤامرة إما عن طريق المفاوضات أو العصيان المكشوف، للمزيد أنظر: حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق، ص 206، وأيضا إبراهيم لونيبي ، المرجع السابق، ص 78.

<sup>2</sup>-الطاهر أيت حمو، المرجع السابق ، ص 123.

<sup>3</sup>-إبراهيم لونيبي ، المرجع السابق ، ص 78.

<sup>4</sup>-محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962 ، المرجع السابق ، ص 188.

<sup>5</sup>-محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق، ص ص 206-207.

<sup>6</sup>-مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، دراسة منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة ، الجزائر 1998، ص 179.

<sup>7</sup>-حسب رايح لونيبي أن السبب يرجع إلى التحاق أحمد بن شريف بالثورة منذ بداياتها ، عكس الآخرين الذين التحقوا بها في

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

جيش التحرير في الحدود الموالين له، كعلي منجلي ، وقايد أحمد والطاهر الزبيري وعلي السواعي وعمار رجاوي<sup>1</sup>، كما نسجل ضم المجلس بعض ضباط الولايات ونذكر هنا صالح بوبنيدر، الطاهر بودريالة، وحسين رويح من الولاية الثانية، ومحمد ولحاج، أحمد فاضل (حميمي)، ومحمد شعباني من الولاية السادسة<sup>2</sup>.

هذا وقد تم الاتفاق في اجتماع العقداء العشرة على مبدأ العمل باستراتيجية تتمثل في وجوب تدمير الأسلاك الشائكة المكهربة، والعمل الجاد على ضرورة إقناع المترددين بوجود التحاقهم بالثورة، كما تم إقرار إنشاء هيئة أركان عامة لجيش التحرير الوطني<sup>3</sup> بدل القيادتين الشرقية والغربية ، وهذا مايجعل من الممكن إيجاد إستراتيجية تواجه إستراتيجية هيئة الأركان العامة الفرنسية<sup>4</sup>، وبذلك يكون هذا الاجتماع قد أعطى تقييما شاملا للأوضاع ذات الصلة بالثورة مع التركيز على التقييم العسكري<sup>5</sup>، فالهدف كان يرتكز على وضع حد لتلك الانزلاقات التي كانت الثورة تتعرض لها داخليا وخارجيا عن طريق إعادتها إلى مسارها الصحيح .

**1-1-1-2 الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA)\* من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960:**

---

عام 1958-1959، كما يضيف مصطفى هشماوي أن أحمد بن شريف التحق بداخل الجزائر بسلاحه وأبلى بلاء حسنا ضد العدو في الولاية الرابعة (الجزائر) أنظر: رايح لونييسي، المرجع السابق، ص 42 ، وأيضا مصطفى هشماوي ، المرجع السابق، ص 179.

<sup>1</sup>- رايح لونييسي ، المرجع السابق ، ص 42.

<sup>2</sup>- للإشارة فقد تم وضع داخل المجلس أيضا كل أعضاء مجلس الولايات ومسؤولي الفيدراليات الثلاث : علال الثعالبي (تونس)، بن سالم نور الدين(مراكش) ، وقادة فيديرالية فرنسا وهم ، بوداود ،العدلاني، بوعزيز ، هارون والسويسبي وذلك بصفتهم أعضاء وجوبيين فيه منذ الدورة الأولى للمجلس في أوت 1957 أنظر: صالح بلحاج ، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، ط1 ، دار قرطبة ، الجزائر ،2006، ص 179 وأيضا : محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 207.

<sup>3</sup>-محمد زروال ، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية ، المصدر السابق ، ص 374.

<sup>4</sup>- خالد نزار ، المصدر السابق ، ص 148.

<sup>5</sup>- محمد شبوب ، المرجع السابق ، ص 71.

\* le conseil national de la révolution Algérienne.



## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

لقد كان اجتماع العقداء العشرة بمثابة لجنة تحضيرية لعقد اجتماع المجلس الوطني للثورة ، إذ بالانتهاء منه افتتحت أشغال هذا الأخير وقد امتدت فترته من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 بمدينة طرابلس الليبية<sup>1</sup>، وقد حضر الاجتماع كل الأعضاء الذين سجلت أسماؤهم في التركيبة الجديدة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية التي عينها العقداء العشرة ، ولم يتخلف إلا هؤلاء الذين كانوا بداخل الجزائر<sup>2</sup>، ودامت دورته 33 يوم تضمنت 24 جلسة<sup>3</sup>، حيث أنشأ المجلس مكتبا تسيير أشغال هذا الاجتماع تكون من سعد دحلب\*، هواري بومدين ، محمدي السعيد<sup>4</sup>.

بدأ المجلس أشغاله بالاستماع إلى البيانات المتعلقة بنشاط الحكومة المؤقتة<sup>5</sup>، مركزا على الوضعية العسكرية، حيث حمل أغلب المتدخلين مسؤولية تدهور الوضع إلى سياسة وزارة القوات المسلحة التي اتهمت بالتهاون وعدم الجدية في مجابهة العدو<sup>6</sup>، ما استوجب اتخاذ العديد من القرارات الهامة تتعلق بالتخطيط العسكري وتنظيم طاقة جيش التحرير الوطني<sup>7</sup>. كما قام المجلس بإدخال بعض التعديلات على التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة<sup>8</sup> ، من ذلك أنه

---

<sup>1</sup> -المجاهد، عدد 60، 25 سبتمبر 1960، ص 8 ، ويذكر فرحات عباس أن انعقاد المجلس في دورته الثانية جاء بعد سلسلة ماراطونية من الاجتماعات واللقاءات بين عقداء جيش التحرير الوطني، وأن اختيار مدينة طرابلس كمكان للاجتماع بحكم أمنها وبعدها عن مراكز التجسس والصحفيين، أنظر : فرحات عباس ، المصدر السابق، ص 374.

<sup>2</sup> -Saad Dahlab, Mission Accomplie pour l'indépendance de l'Algérie, éditions Dahlab, Alger 1990, 123.

<sup>3</sup> -يشاع عند بعض الكتابات أن عدد جلسات المجلس في هذه الدورة هو 33 جلسة بعدد أيام المدة التي استغرقها ، وللتدقيق فأن عدد جلساته هي 24 جلسة فقط ، حيث كانت الجلسة الأولى في 17 ديسمبر ، وأن الجلسات لم تتعقد في أيام 23-25-28 ديسمبر 1959، و 4-9-10-15-16-17 جانفي 1960 ، أنظر: محاضر إجتماع جلسات طرابلس 17 ديسمبر 1959-18 جانفي 1960، الأرشيف الوطني الجزائري ، ميكروفيشي من 1-9.

\* سعد دحلب ولد سنة 1919 بقصر الشلالة، انخرط في حزب الشعب الجزائري وأصبح عضو اللجنة المركزية سنة 1953، عضو لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1958، وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة الجزائرية سنة 1961، توفي سنة 2000 أنظر: Benjamin Stora, op, cit, p280 .

<sup>4</sup> -Mohammed Harbi, Gilbert Meynier , op, cit, p 369.

<sup>5</sup> -المجاهد، العدد 14، 102، أوت 1961 ، ص 12.

<sup>6</sup> - Mohammed Harbi, Gilbert Meynier , op, cit, p 369.

<sup>7</sup> -المجاهد، العدد 60، 25 سبتمبر 1960 ، ص 8.

<sup>8</sup> -ذكرت صحيفة la dépêche quotidienne d'Algérie أن الباءات الثلاث اقترحوا أثناء مداورات المجلس إنشاء حكومة عسكرية تتألف من خمسة أعضاء (بلقاسم ، بوصوف، بن طويال، بن خدة ، عمر أوصديق)، تكون بمثابة حكومة وقيادة

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

قام بتقليص عدد أعضائها من 19 عضو إلى 13 عضو<sup>1</sup>، حيث أقر تزكية فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للمرة الثانية<sup>2</sup>، وأبقى على مناصب كل من عبد الحفيظ بوصوف الذي كان وزيرا للاتصالات والاستخبارات<sup>3</sup>، ولخضر بن طوبال الذي كان وزيرا للداخلية، ويزيد محمد وزيرا للإعلام، وفرنسيس أحمد كوزير للمالية والشؤون الاقتصادية<sup>4</sup>، لكن التعديل الذي لم يكن في صالح طموحات كريم بلقاسم فيتمثل في تكليفه بوزارة الخارجية، ونائب الرئيس لمجلس وزراء فرحات عباس، هذا بعد أن كان المسؤول الأول على القوات المسلحة<sup>5</sup>.

ويأتي قرار إبعاد كريم بلقاسم عن مسؤولية الجيش بعد أن خرج محمود الشريف بتقريره اللاذع وهجماته القاسية وفضح هؤلاء بسبب التبذير المالي وتحريف الحصص المالية للولايات عن وجهتها الحقيقية<sup>6</sup>، ما أدى بالمجلس لإنشاء لجنة للمحاسبة من أجل السهر على حسن سير

---

لجبهة التحرير الوطني، إلا أنهم لم يعلموا في الحقيقة حسب حربي أن المجلس كان بمثابة جلسات مساعلة بالنسبة لهؤلاء، أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 211، وأيضا: la dépêche quotidienne d'Algérie, n 3653, 23-12-1959, p01 .

<sup>1</sup> - تجدر الإشارة أن هذا الاجتماع تمخض على وثيقتين أساسيتين الأولى تتعلق بالقانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني والثانية بمؤسسات الدولة الجزائرية المؤقتة والتي شكلت لتسيير فترة الكفاح المسلح، أنظر: إبراهيم لونيبي، المرجع السابق، ص 79 وأيضا: محمد شبوب، المرجع السابق، ص 75.

<sup>2</sup> - نسجل في هذا الموضوع أن كريم بلقاسم كان منذ بداية الاجتماع ضد إعادة تنصيب فرحات عباس، معتبرا أن رئاسة الحكومة يجب أن تعود إلى أحد المؤسسين التاريخيين، وهو في هذا يقصد نفسه لأنه الوحيد الذي بقي من هؤلاء، إلا أن رفض كل من بوصوف وبن طوبال ذلك حال دون تحقيق طموحه، فكانت الرسالة من طرف غالبية أعضاء المجلس والحكومة للعسكريين الثلاث الذين كان همهم القيادة من خلال إعادة تزكية فرحات عباس، أما عن إبعاد بن خدة فيرجع حربي ذلك إلى إصرار بن خدة على عودة القيادة إلى الداخل واستقرارها هناك، أنظر: رابح لونيبي، المرجع السابق، ص 43، وأيضا: سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 60، وأيضا: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 213.

<sup>3</sup> - أقر المجلس الوطني للثورة الجزائرية إحقاق وزارة التسليح بالاتصالات العامة وأسندت قيادتها للعقيد عبد الحفيظ بوصوف الذي جمع بين المهمتين (التسليح والاستخبارات) في وزارة واحدة هي وزارة التسليح والاتصالات العامة (MALG)، كما سنبين لاحقا من خلال فصول هذه الدراسة.

<sup>4</sup> - أنظر الملحق رقم 07 ص 371 من هذه الأطروحة.

<sup>5</sup> - حكيمة شتو، المرجع السابق، ص 100.

<sup>6</sup> - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 211.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

مالية جبهة التحرير الوطني ، وعلى ضرورة تطبيق توجيهات المجلس المتعلقة بالتقشف على مستوى المصالح الإدارية والديبلوماسية ، ورفع ميزانية التسيير بالنسبة للولايات<sup>1</sup> . من خلال عرضنا هذا يتضح أن الاجتماع إنتهى بقرارين رئيسيين ،الأول تنظيمي يتمثل في إعادة تنظيم الحكومة المؤقتة، والثاني عملي يتمثل في تكوين قيادة عسكرية جديدة<sup>2</sup>،تمثلت في استحداث اللجنة الوزارية للحرب متكونة من عبد الحفيظ بوصوف، كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، وتوحيد القيادتين الشرقية والغربية لجيش التحرير الوطني في هيئة أركان عامة بقيادة هواري بومدين<sup>3</sup> .

### 1-1-1-3 إنشاء هيئة الأركان العامة جانفي 1960:

كما ذكرنا سابقا ،فإن إنشاء هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني كان نتيجة قرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية<sup>4</sup> في اجتماعه الثاني المنعقد بمدينة طرابلس ، والقاضي بإلغاء وزارة القوات المسلحة واستبدالها باللجنة الوزارية للحرب تضم الباءات الثلاث ، مهمتها قيادة الجيش بواسطة هيئة الأركان العامة<sup>5</sup>،وجاء القرار في ظل اتخاذ إجراءات دقيقة تتعلق بالاستراتيجية العسكرية ، وتدعيم إمكانيات جيش التحرير الوطني<sup>6</sup> .

إن إنشاء هيئة الأركان العامة كان من اقتراح العقداء العشر<sup>7</sup>، لاسيما وأن انعقاد المجلس الوطني للثورة جاء بطلب منهم<sup>1</sup>، في ظل فشل كريم بلقاسم في مهمته بصفته قائد القوات

<sup>1</sup>-المجاهد ، العدد 59، 5 فيفيري 1960 ، ص 5.

<sup>2</sup>-محمد مصطفى طالب ، المصدر السابق ، ص 52-55.

<sup>3</sup>-Mohamed Tegua,op,cit,p132.

<sup>4</sup>- تمت مناقشة المسائل المتعلقة بتعيين هيئة قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني في جلستي 12-13 أكتوبر 1959، لكن هذه المسألة لم تتضح إلا بعد تصويت العقداء حول مصير هيئتي الأركان الشرقية والغربية بعد ذلك بثلاث أسابيع، ولم يتم الحسم في موضوع إنشاء هيئة الأركان العامة إلا في الجلسات الأخيرة من الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (17 ديسمبر 1959-18جانفي 1960)، كما وجد المؤتمرون أنفسهم أمام إشكال القيادة في الإختيار بين محمدي السعيد وهواري بومدين ، للمزيد أنظر: بودوح السبتي ، مذكرات المجاهد بودوح السبتي، بعض حقائق الثورة المعاشة بإيجابياتها وسلبياتها 1955-1962، (د د ن)، باتنة، 2002، ص 145، وأيضا : عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 227.

<sup>5</sup>-علي كافي ، المصدر السابق، ص 257، وأيضا الطاهر الزبيري ، المصدر السابق ، ص 210.

<sup>6</sup>-عبد الرزاق بوحارة ، المصدر السابق ، ص 198-199.

<sup>7</sup>-مصطفى هشماوي ، المرجع السابق ، ص 183.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

المسلحة والتي كانت تشرف على لجنة العمليات العسكرية<sup>2</sup>، حيث تبين للمؤتمرين من خلال عرض حال جملة الإخفاقات المتتالية التي منيت بها اللجنة أن المسألة ليست مسألة هياكل بل مسألة رجال وإرادات وقرارات توضع موضع التنفيذ والتطبيق الفوري دون تحيز أو عاطفة<sup>3</sup>، وعليه فالعمل الأساسي لهذه الهيئة هو تنظيم وتوحيد أركان الجيش بالقاعدتين العسكريتين بشرق وغرب البلاد<sup>4</sup>.

لقد اتخذت هيئة الأركان العامة صفة المسؤولية أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية فأصبحت هيئة تمثل الحكومة قانونياً<sup>5</sup>، وتم تعيين العقيد هواري بومدين على رأس هذه الهيئة الذي قام بدوره باختيار الأعضاء الآخرين الذين سيشاركونه في تنظيم الجيش وهيكلته طبقاً لمتطلبات الثورة<sup>6</sup>، فوق اختياره على الرائد علي منجلي، والرائد سليمان قايد أحمد<sup>7</sup>، أما بخصوص اختيار العضو الرابع لهذه الهيئة فإن المسألة قد ظلت معلقة بين الأخذ والرد حوالي شهرين كاملين إلى أن وقع الاختيار على الرائد عز الدين\* باقتراح من بومدين أيضاً<sup>8</sup>.

إن لجوء قيادة الثورة إلى تأسيس هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني جاء من الناحية

---

<sup>1</sup> - لقد كان العقدهاء العشر هم المحرك لكل القرارات الصادرة عن المجلس ، أنظر محمد تقيية ، المصدر السابق ، ص 473 ، وأيضا : عبد الرزاق بوحارة ، المصدر السابق، ص 184.

<sup>2</sup> - Rabah Zamoum ,si Salah mystère et vérités ,éditions Casbah ,Alger,2005 ,p 132.

<sup>3</sup> -في هذا الشأن يرى البعض أن فكرة إنشاء هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني تعود إلى قضية العموري ، حيث بدأ التفكير في إعادة هيكلة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية عن طريق توحيد في قيادة عامة ، وتشكيل وحدات قليلة العدد متجمعة في فيالق تضم كل العناصر القادمة من جميع الجهات لإبعاد ظاهرة الجبهوية والولاءات الشخصية، أنظر: مسعود عثمانى، المصدر السابق ، ص 490، و أيضا: محمد لمقامي، المصدر السابق ، ص 202.

<sup>4</sup> - زهير إحدادن ، المرجع السابق ، ص 67.

<sup>5</sup> -مصطفى هشماوي ، المرجع السابق ، ص 184.

<sup>6</sup> - Farhat Abbas ,autopsie d'une guerre , l'Auror éditions, paris, 1981,p28.

<sup>7</sup> - بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق، ص 320.

\* عز الدين زراري المدعو الرائد عز الدين ، ولد في 8 أوت 1923 ببيجاية، أنهى المرحلة الابتدائية كان ميالا إلى حزب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)، التحق بجبهة التحرير الوطني (FLN) في مارس 1955، كان عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA)، عين عضو في هيئة الأركان العامة (EMG)، أنظر: Acheur Cheurfi,op,cit,p 45

<sup>8</sup> - أراد بومدين من خلال هذا التعيين (الرائد علي منجلي من الشرق، والرائد قايد أحمد من الغرب ، والرائد عز الدين من الوسط) ، أن يخلق توازن في القيادة ، وتجنب مشكل الجبهوية والولاءات الشخصية ، أنظر: علي كافي، المصدر السابق، ص 257، وأيضا: بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق، ص 320، وأيضا: الرائد عز الدين، المصدر السابق ، ص 288.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

الظاهرة في سياق مساعيهم لتفادي تكرار الإخفاق العسكري السابق، لكن تلك المساعي لم تغفل خلال انعقاد أشغال المجلس الأهمية البالغة لتلك الخطوة التي قامت بها، لأن الرهان الحقيقي كان ينطلق من السعي نحو الاستئثار بمواقع قيادية فعلية في صفوف جيش التحرير الوطني<sup>1</sup>، الذي أصبحت تتجاذبه المصالح الشخصية ويظهر ذلك بوضوح في معارضة كريم بلقاسم تعيين هواري بومدين على رأس هيئة الأركان العامة أمام إصرار عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال على تعيينه<sup>2</sup>.

### 1-1-2 الظروف العامة والدوافع الاستراتيجية لتشكيل وزارة التسليح والمواصلات العامة (MALG)<sup>3</sup>1960:

كما رأينا سابقا ، وهو أنه خلال الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس من 16-12-1959 إلى 18-01-1960 تقرر تكليف عبد الحفيظ بوصوف<sup>4</sup> بمهمة أخرى وهي التسليح<sup>5</sup>، وبذلك ظهرت وزارة التسليح والاتصالات العامة رسميا إثر أول تعديل حكومي أفرزته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية<sup>6</sup>، ومن هنا يمكن أن نتساءل لماذا ألحقت وزارة التسليح بالاتصالات العامة، وما قيمة اجتماع المخابرات بالتسليح؟.

تشير بعض الكتابات إلى أن إلحاق وزارة التسليح بالمخابرات وتعيين على رأسها عبد الحفيظ بوصوف الذي حافظ على رئاسة الوزارة يرجع إلى شخصية الرجل الذي طالما عبرت عن التسيير الجيد والنظرة الاستراتيجية<sup>7</sup>، لاسيما وأنه عرف بالسرية التامة والتنظيم المحكم فقد كان

<sup>1</sup> - عبد النور خيثر، المرجع السابق ، ص 228.

<sup>2</sup> - محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، المصدر السابق ، ص 52.

<sup>3</sup> - Ministère de l'armement et des liaisons générales .

<sup>4</sup> - تشير العديد من الكتابات إلى أن تولية عبد الحفيظ بوصوف على رأس هذه الوزارة (MALG)، هي نتيجة حتمية للتفوق الذي أظهره منذ 1956 حين كان قائدا للولاية الخامسة، في جمع أجهزة الاتصال، وإنشاء أول مدرسة عسكرية للإشارة بولاية وهران، كما أنشأ أول إذاعة للثورة التحريرية في 16 ديسمبر 1956، وهي إذاعة صوت الجزائر المكافحة من قلب الجزائر، ومع مطلع عام 1958 أصبحت شبكة اتصالات الثورة تغطي كامل التراب الوطني ، للمزيد، أنظر: محمد لمقامي، المصدر السابق، ص 196، عبد الرحمان بروان، المصدر السابق، ص 194، محمد علوي، المرجع السابق، ص 150.

<sup>5</sup> - محمد دباح ، المالمغ ، ط3، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2015، ص 74.

<sup>6</sup> - عبد الرحمان بروان، المصدر السابق ، ص 94، وأيضا: حاج حدو محمد ، المصدر السابق، ص 71.

<sup>7</sup> - Cherif Abdedaim ,op,cit, p163.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

على رأس وزارة الاتصالات العامة منذ عام 1958<sup>1</sup>، وكان في السابق محمود الشريف مكلفا بالتسليح في أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، لكن صعوبات المهمة تطلب ربط العمل الاستخباراتي بشراء الأسلحة وحماية مزودي السلاح للثورة الجزائرية<sup>2</sup>.

وحسب التقرير الذي عرضه المجلس الوطني للثورة الجزائرية فإنه يفصل أسباب ذلك في الإخفاقات التي سجلت على مستوى وزارة التسليح والتموين العام في مجال تزويد وإمداد الثورة بالأسلحة، ويظهر هذا الإخفاق في كشف السلطات الفرنسية بصفة متكررة ومستمرة لصفقات الأسلحة التي تعدها الحكومة المؤقتة مع بعض الدول الصديقة والشقيقة<sup>3</sup>، وفي هذا السياق يذكر منصور بوداود المسؤول عن مديرية التسليح الغربية أن مكاتب تونس كانت مختزقة في عهد محمود الشريف، ويدلل على ذلك بأن التقارير الشهرية المرسلة إلى الوزارة كان يحتفظ بها عميل يدعى "كواره"<sup>4</sup>، وهو نفس الشخص الذي أرسله محمود الشريف لتفتيش مراكز صنع الأسلحة بالمغرب<sup>5</sup>.

إن الدور البارز الذي لعبته وزارة الاتصالات العامة والمواصلات ونتائجها الفعالة والمجدية بفعل نجاحاتها المحققة دفع بقيادة الثورة لتوظيف الإمكانيات الاستخباراتية في الحصول على

<sup>1</sup> - مصطفى بسطامي، شهود وشهداء، دار النعمان، الجزائر، 2013، ص 321.

<sup>2</sup> - رايح لونيبي، محاضرات وأبحاث في تاريخ الثورة الجزائرية، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2011، ص 171.

<sup>3</sup> - في حقيقة الأمر فقد أدان التقرير وزارة التسليح التي كان يرأسها محمود الشريف محملا إياه المسؤولية التامة والكاملة في فشل صفقات الأسلحة وبتهمه بالفشل، في المقابل ثمن التقرير المجهودات الكبيرة التي كانت تبذلها وزارة الاتصالات العامة بقيادة عبد الحفيظ بوصوف ووصفها بأنها "كانت تعمل في سرية تامة وأمن محكم وبصرامة قوية"، للإطلاع على المحتوى الكامل للتقرير أنظر: مركز الأرشيف الوطني، محاضر جلسات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، علبة مصورة، رقم C036.

<sup>4</sup> - ذكر محمد بوداود المدعو منصور هذه الشخصية باسم "كواره"، بينما ذكرها عبد الرحمان بروان باسم "كاوة مراد" وقال بأنه كان مساعد منصور بوداود، وتم كشفه من طرف المخابرات الجزائرية التابعة لوزارة الاتصالات العامة بمدينة فرانكفورت بألمانيا في سبتمبر 1960، في حين ذكر أرزقي باسطا أن إسمه هو "كواره مبروك" وأنه كان يعمل بوزارة التسليح والتموين أيام وزيرها محمود الشريف، وبعد اكتشاف أمره لاذ بالفرار يوم 6 أبريل 1960 باتجاه القاعدة العسكرية الفرنسية بتونس، لكن الملاحظ لتاريخ الحادثة عند كل من بروان وباسطا (سبتمبر وأفريل 1960 على التوالي) التي كانت بعد الجمع بين الوزارتين يجعلنا نرجح ما قاله منصور بوداود، للإطلاع على الموضوع، أنظر: عبد الرحمان بروان، المصدر السابق، ص 156، أرزقي باسطا، المصدر السابق، ص 602.

<sup>5</sup> - محمد بوداود، المصدر السابق، ص 118.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

الأسلحة عن طريق عمليات الاتصال السرية بتجار الأسلحة<sup>1</sup>، فكان من البديهي أن تجمع هذين الوزارتين الحساستين والاستراتيجيتين لتعمل في نطاق تشكيلة واحدة ومتكافئة<sup>2</sup>، كامتداد للمهام التي أسندت لقائدها عبد الحفيظ بوصوف في لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE)، ثم وزارة الاتصالات العامة (MLGC)<sup>3</sup>، في وقت استطاعت القوات الفرنسية التضييق على الثورة من خلال الحصار المضروب على الحدود الشرقية والغربية وتصفيتها للكثير من تجار الأسلحة، وكشفها عن معظم خيوط صفقاتها<sup>4</sup>، بعد اعتراضها للعديد من البواخر المحملة بالأسلحة والمتفجرات لصالح الثورة باتجاه المغرب خاصة وأن معظم تلك البواخر أرسلت من طرف مكاتب التسليح بتونس، دون أن تعلم مكاتب المغرب<sup>5</sup>.

ومن خلال ماسبق ذكره يمكن القول بأن السرية في العمل اقتضت أن يحاط النشاط العسكري للثورة، خاصة فيما تعلق بمشكل التسليح بجهاز استخباراتي قادر على أن يتغلب على هذا المشكل الذي كانت تعاني منه الثورة، بتوفير شروط الأمن المطلق لعقد مختلف الصفقات لإنجاح مسعى العمل الثوري، لاسيما وأنه خلال هذه الفترة 1960-1962 تطورت القضية الجزائرية تطورا كبيرا سواء على الصعيد العسكري أو على الصعيد السياسي.

### **1-2 الهياكل التنظيمية لكل هيئة:**

بعد الانتهاء من أشغال المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثانية بطرابلس يوم 18 جانفي 1960، والإعلان الرسمي عن ذلك سارعت الهيئات الجديدة المنبثقة عن قراراته إلى البدء في عملها، فتحركت قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني ممثلة في العقيد هواري بومدين ونوابه، ووزارة التسليح والاتصالات العامة ممثلة في العقيد عبد الحفيظ بوصوف،

<sup>1</sup> لقاء مع المجاهد محمد دباح في 8 مارس 2018 بالمركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر العاصمة.

<sup>2</sup> عبد الرحمان عمراني، المرجع السابق، ص 101.

<sup>3</sup> شهادة دحو ولد قابلية، الشروق اليومي، العدد 4904، 1 نوفمبر 2015، ص 6.

<sup>4</sup> رابح لونييسي، محاضرات وأبحاث في تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 171.

<sup>5</sup> محمد بوداود، المصدر السابق، ص 117.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

تحركتا من أجل إعادة تنظيم هياكلهما ، خاصة وأن كلا الهيئتين أصبحتا تشرفان على مصالح جديدة ، الأمر الذي جعلهما يحرصان باستمرار على تطوير المهام الرئيسية الموكلة لهما.

### 1-2-1 الهياكل التنظيمية لهيئة الأركان العامة:

ما تجب الإشارة إليه قبل الخوض في الهيكل التنظيمي لهيئة الأركان العامة هي تلك الكتابات المتمثلة في بعض الدراسات والمذكرات التاريخية<sup>1</sup>، التي أضفت الطابع البطولي على هيئة الأركان العامة منذ تأسيسها وإلى غاية عشية استرجاع السيادة الوطنية ، حيث ذهب البعض إلى تعظيم مكانة ودور هذه الهيئة وقادتها وأصبحت إنجازاتها بالنسبة لهم لا تصنف إلا في خانة التطور العسكري للثورة الجزائرية في مرحلتها الأخيرة 1960-1962.

بينما ذهبت كتابات أخرى إلى توجيه النقد لهيئة الأركان العامة ، وجاءت في معظمها ردا على الكتابات السابقة معتبرة أن دورها التاريخي لا يتناسب مع التعظيم الذي حظيت به، بل ذهب البعض إلى اعتبار أن دورها كان هامشيا مقارنة بمستوى التنظيم العسكري الذي حققته ، واكتفت بدور الملاحظ على الحدود ، وأنها لم تكن تهتم بتطورات حرب التحرير في الداخل إلا قليلا<sup>2</sup>.

وقبل الخوض في حيثيات وأعماق هذا الموضوع في هذا الفصل والفصول اللاحقة ، ينبغي أن نشير أننا لا نزعم ترجيح طرح عن طرح آخر بدون حجج دامغة مؤيدة أو معارضة لذلك الطرح، بل نحاول أن نقارن بين هذا وذاك ونبحث في جوانب أغفلتها الكتابات التاريخية ، بإثارة

---

<sup>1</sup> - أخص بالذكر في هذا المقام بعض الضباط المتواجدين على الحدود الذين استعانتم بهم هيئة الأركان في تنظيم جيش التحرير الوطني منهم خالد نزار الذي أشرف على قيادة الفيلق 25 على الحدود الشرقية برتبة ملازم أول، وكذلك النقيب محمد زرقيني الذي أشرف على تدريب وحدات الولاية الأولى التي كانت مستقرة على الحدود الشرقية وعبد الرزاق بوحارة الذي أشرف على قيادة الفيلق 39 برتبة نقيب . للمزيد أنظر: خالد نزار، المصدر السابق، ص ص 54-57 ، وعبد الرزاق بوحارة ، المصدر السابق ، ص 160.

<sup>2</sup> - نجد هذا الموقف لدى بعض ضباط جيش التحرير الوطني في الداخل وأخص بالذكر محمد تقيّة ضابط الولاية الرابعة ، وكذلك علي كافي قائد الولاية الثانية، كما حذت حذوهم بعض الكتابات الفرنسية التي اعتبرت الأداء العسكري لتلك الهيئة كان سلبيا بشكل كبير، للاطلاع على الموضوع ، أنظر: محمد تقيّة، المصدر السابق، ص ص 473، 569-572 ، مذكرات علي كافي، ص 258، المصدر السابق، وأيضا:

Gilbert Meyenier,op,cit,pp319-321.



## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

بعض القضايا والمسائل كانت إلى زمن قريب تعتبر من الطابوهات التي تؤدي بصاحبها للوقوع في شرك التوظيف السياسي القاصر.

### 1-1-2-1 القيادة العليا لهيئة الأركان العامة:

بمجرد تنصيب هيئة الأركان العامة بقيادة هواري بومدين<sup>1</sup> والذي تسلم مهامه يوم 23 جانفي 1960، عين ثلاثة ضباط من جيش التحرير الوطني كمساعدين له وهم الرائد علي منجلي والرائد أحمد قايد المدعو سليمان والرائد عز الدين<sup>2</sup>، و مكتب تقني مؤلف من محترفين عسكريين<sup>3</sup>، هذا وقد راعى هذا الإسناد التقارير الأمنية التي أتى بها المسؤولون من داخل الوطن أثناء الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية<sup>4</sup>، كما تقرر إنشاء اللجنة الوزارية للحرب (CIG)<sup>5</sup>، المكونة من الثلاثي عبد الحفيظ بوصوف، كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال<sup>6</sup>، وأوكلت لها مهمة الإشراف على هيئة الأركان العامة والتي حلت في الحقيقة محل اللجنة الدائمة للثورة<sup>7</sup>، وبذلك أخذت صفة المسؤولية أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية وأصبحت

---

<sup>1</sup> - يروي المحافظ السياسي في جيش الحدود الشرقية المجاهد محمد زروال أن لخضر بن طوبال حدثه أنه أول من وافق بلا تحفظ على تعيين هواري بومدين على رأس هيئة الأركان العامة، ويضيف أن عبد الحفيظ بوصوف أبدى نوعا من التحفظ في حين رفض كريم بلقاسم هذا التعيين رفضا تاما لكننا تغلبنا نحن الإثنين عليه ، أنظر: محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، المصدر السابق ، ص 52 .

<sup>2</sup> - بخصوص اختيار العضو الرابع لهذه الهيئة فإن المسألة قد ظلت معلقة بين الأخذ والرد حوالي شهرين كاملين ، إلى أن وقع الاختيار على الرائد عز الدين باقتراح من بومدين أيضا، لكن الرائد عز الدين انسحب من طاقم القيادة فيما بعد وقرر الدخول إلى الجزائر ، ، أنظر: محمد شبوب ، المرجع السابق، ص 80، وأيضا: سليمان الشيخ ، المصدر السابق ، ص 471، الطاهر أيت حمو، المرجع السابق، ص 125.

<sup>3</sup> - خالد نزار، المصدر السابق ، ص 242.

<sup>4</sup> - لقد كانت معظم هذه التقارير مخصصة للجانب الأمني والتي أكدت على الإخفاقات المتوالية للجنة العمليات العسكرية ثم هيئة الأركان الشرقية، كما أكدت لكريم بلقاسم أن المسألة ليست مسألة هياكل فقط بل مسألة رجال وإرادات وهياكل توضع موضع التنفيذ، حيث لم تتمكن جميع القيادات السابقة من وضع حد للعجز الذي ظل يتنامى خارج الحدود ، وبذلك أسفر النقاش عن إسناد التنظيم الجديد إلى خليفة عبد الحفيظ بوصوف على الولاية الخامسة العقيد هواري بومدين ، أنظر: مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص 248، وأيضا: مسعود عثمان، المرجع السابق، ص 490، وأيضا:

HamidAbdelkader,op,cit,pp70-71 .

<sup>5</sup> - عن مهام هذه اللجنة وعلاقتها بهيئة الأركان العامة أنظر المبحث الرابع من هذا الفصل.

<sup>6</sup> - سعد دحلب ، المهمة منجزة ، ط1، منشورات دحلب ، الجزائر، 1986، ص 113.

<sup>7</sup> - محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 129.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

قانونيا هيئة رسمية.

إن تعيين هؤلاء المساعدين في القيادة العليا لهيئة الأركان العامة من طرف بومدين<sup>1</sup>، قد روعي فيه العديد من المعايير، فبالإضافة إلى افتقارهم للوزن السياسي، فهم لا يشكلون خطر المنافسة له على الرغم من أنهم كانوا معروفين في الأوساط العسكرية<sup>2</sup> بتمثيلهم الجمهوري، حيث جاء قائد أحمد عن الغرب، والرائد علي منجلي عن الشرق، والرائد رابح زراري عن الوسط، كما لم يكن أي ممثل في هيئة الأركان الجديدة عن الجنوب لأن الولاية السادسة لم تكن ممثلة على أعلى مستوى في جيش التحرير الوطني على الحدود<sup>3</sup>.

ويرى عضو وزارة التسليح والاتصالات العامة المجاهد محمد دباح أن بوصوف هو من قام بتزكية بومدين على رأس هيئة الأركان العامة مثلما زكاه سابقا على رأس الولاية الخامسة، ثم قائد لجنة العمليات الغربية، ثم هيئة أركان الغرب، وترجع هذه التزكية للكفاءة القيادية التي كان يتمتع بها بومدين<sup>4</sup>، ففي وقت ليس ببعيد كان قد ترأس المحكمة العسكرية التي حكمت على العموري وبعض رفقائه فيما عرف بقضية العقداء في مارس 1959، وبالرغم من مشاركته العموري نفس الآراء والأفكار إلا أنه كان قاسيا معه في الحكم، وقد يرجع ذلك لسببين أولهما أن العموري تعامل مع مخابرات أجنبية وهي المخابرات المصرية، وثانيهما استعماله لأسلوب العنف والانقلابات في تعامله مع الحكومة المؤقتة في وقت كانت الثورة تمر بفترة حرجة، وقد يعرضها ذلك لخطر الانقسام والتفكك والتقاتل بين الإخوة<sup>5</sup>.

---

<sup>1</sup> -تم تعيين بومدين على رأس هذه الهيئة، والذي يقوم بدوره (اشترط بومدين ذلك مقابل قبوله التعيين في هذا المنصب) باختيار الأعضاء الآخرين الذين سيشاركونه في تنظيم الجيش، وهيكلته طبقا لمتطلبات الثورة، أنظر: Farhat Abbas, op, cit, p281 .

<sup>2</sup> -صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 285.

<sup>3</sup> -محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 141.

<sup>4</sup> -وأضاف أن هذه التزكية لم تكن من طرف بوصوف فقط بل من طرف بن طوبال أيضا رغم معارضة كريم بلقاسم ويرجع التحالف إلى خوفهما من الزحف (القبائلي) على الثورة خاصة بعد أن اقترح كريم بلقاسم العقيد محمدي السعيد كقائد لهيئة الأركان العامة بدل بومدين، مقابلة شخصية مع المجاهد محمد دباح، يوم 8 مارس 2018 بالمركز الوطني للبحث والدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945، الجزائر العاصمة.

<sup>5</sup> -رابح لونيبي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، المرجع السابق، ص 33.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

هذا ويرى عبد الرزاق بوحارة أن تعيين قيادة الأركان العامة جاءت بعد مناقشات مضمينة من طرف الأعضاء المؤثرين في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ،وقد يكون هذا التعيين جاء بهدف استهلاكهم وضمان حيادهم<sup>1</sup>، ويضيف حربي أن اختيار هؤلاء كان يحمل أكثر من معنى ويظهر ذلك جليا في هجمات كل من منجلي وقايد أحمد ضد الثالوث والتي كانت ناجحة وأدت إلى انتزاع القوة العسكرية من يد هؤلاء ، على الرغم من أنهم أصحاب فضل في استثناء لجنة التنظيم العسكرية الغربية من العقوبات التي لحقت بعقداء لجنة التنظيم العسكرية الشرقية سنة 1958<sup>2</sup>.

لكن في حقيقة الأمر فإن تشكيلة القيادة العامة لهيئة الأركان لم تكن متجانسة فكل منهم كانت له أفكاره، فعلي منجلي مثلا كان مخططه يهدف لإنقاذ الثورة من الباءات الثلاث وإحداث توازن في جيش التحرير الوطني ضد الحكومة المؤقتة<sup>3</sup>، في حين الرائد عز الدين الذي التحق متأخرا بالقيادة قرر الانسحاب منها مبكرا وفضل الالتحاق بالداخل، بينما كان بومدين المعروف بوفائه لبوصوف يسعى للسيطرة على الجيش والحكومة، ولم يكن الباءات الثلاث حينها يشكان أبدا في أن مرحلة جديدة قد بدأت وسوف تؤدي لإزاحتهم عن السلطة.

### **1-2-1-2 الأجهزة التنظيمية للهيئة:**

بعد أن نصبت هيئة الأركان العامة رسميا، وتحددت مهامها في المرسوم الحكومي الصادر عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 31 جانفي 1960 الذي اشترك في التوقيع عليه كل من رئيس المجلس فرحات عباس، والأعضاء الثلاثة في اللجنة الوزارية المشتركة للحرب (بوصوف، بن طوبال، بلقاسم)<sup>4</sup>، حددت الهيئة مقر القيادة العامة للعمليات في "غارديماو" على الحدود التونسية الجزائرية، وفي "وجدة" على الحدود المغربية الجزائرية<sup>5</sup>، وهذا لكي يتسنى لها

<sup>1</sup>- عبد الرزاق بوحارة ، المصدر السابق ، ص 304.

<sup>2</sup>- محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 214،211،183.

<sup>3</sup>- عبد الحميد إبراهيمي ، المصدر السابق ، ص 46.

<sup>4</sup>- حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 214.

<sup>5</sup>-الرائد عز الدين ، المصدر السابق ، ص 288.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

مراقبة الحدود الشرقية والغربية وإيجاد تنظيم عسكري وسياسي قوي، في ظل الاضطرابات الموروثة عن التنظيمات العسكرية السابقة، وبذلك جاء هذا التنظيم استجابة للانفعالات الكبيرة التي طرحت بخصوص التحكم في الوحدات المقاتلة على الحدود.

وبهذا التنظيم يكون بومدين قد ورث نظام بوصوف من جهة، وقيادة الأركان الشرقية والغربية من جهة ثانية فأصبحت القيادة تابعة له<sup>1</sup>، بموجب القرار رقم 03 الصادر في 11 فيفري 1960 الخاص بإعادة هيكلة قيادة الحدود المكلفة أساسا بالدعم اللوجستي والصحي وكذا المسائل الأمنية، كما تشكل مركز قيادة الأركان العامة بموجب قرار 29 فيفري 1960<sup>2</sup>.

وبموجب هذه القرارات أنشأت هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني هيكلها الخاصة والتي تمثلت في المجالس الشعبية التي تتكون من مسؤول المجلس ومسؤول المالية، مسؤول الدعاية والأخبار الذي يكلف بتنظيم مراكز البريد وجمع المعلومات وتنظيم شبكة الاستعلامات، ومراقبة تحركات العدو ، وتوزيع منشورات الثورة، إلى جانب مسؤول الأمن ، مسؤول التموين، مسؤول الدشرة والمشتة<sup>3</sup>.

اعتمدت هيئة الأركان العامة في نظامها السياسي على إنشاء المحافظة السياسية، وقد اختلفت مهام المحافظ السياسي في الحدود بعض الشيء عن مهام المحافظ في الجبال، فإذا كانت مهمة هذا الأخير تتمثل في القاعدة إداريا يسير بمساعدة لجنة الثلاثة حيث كان منسقا ودليلا سياسيا، فإن مهمته في الحدود اقتصر على التربية والإعلام والتنشيط<sup>4</sup>، كما اهتمت هيئة الأركان العامة بالعديد من المصالح اللوجستية على غرار مصلحة الصحة العسكرية (التمريض والأدوية) ، والمصلحة الإقتصادية، والمصلحة العسكرية (أسلحة، ألبسة)<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> -Gilbert Meynier ,op,cit,p 317.

<sup>2</sup>-حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 198.

<sup>3</sup>- الهاشمي حجرش ، جيش التحرير الوطني ، التنظيم والتكوين، مجلة الجيش ، العدد 522، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، جانفي 2007، ص 54.

<sup>4</sup>-حمود شايد ، المصدر السابق ، ص ص 296-298.

<sup>5</sup>-1H1580,(dossier1)MARG puis MALG, organisation et fonctionnement 1960-1961 Centre d'archive français (château de Vincennes).

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

كما طبق بومدين مخططا تنظيميا نجده لدى الجيوش الكلاسيكية العالمية والذي يضم خمسة مكاتب أساسية<sup>1</sup>، منها المكتب التقني والعملياتي<sup>2</sup> الذي يعتبر أول إجراء اتخذته قيادة الأركان العامة ، والعديد من المصالح التنظيمية على غرار مصلحة الاستعلامات المكلفة بمراقبة وإبراز مراكز العدو وأعدائه ، ومصلحة الاتصالات ، ومصلحة التموين التي تتكفل بتغطية كل الحاجيات ، ومصلحة التدريب<sup>3</sup>.

### 1-2-1 الهياكل التنظيمية لوزارة التسليح والاتصالات العامة:

كانت وزارة التسليح والاتصالات العامة التي أشرف عليها العقيد عبد الحفيظ بوصوف بصورة مستمرة ما بين 1960-1962، من أكثر الدواوين الوزارية أهمية ونفوذا داخل أجهزة الحكومة المؤقتة، وتعد الوزارة الوحيدة التي كانت تمتلك مقرات في كل من تونس (تونس) وليبيا (طرابلس)، والمغرب (الرباط)<sup>4</sup>، وحسب سليمان الشيخ فإن هذه الوزارة كانت تشغل ما يقارب 1400 شخص وهو مجموع العاملين بها<sup>5</sup>.

وتذكر الوثائق الأرشيفية بأن مقر الوزارة استقر في بتونس<sup>6</sup>، ويرجع الفضل في إنشاء النواة الأولى لها إلى المناضلين الذين كانوا تحت قيادة كل من عبد الحفيظ بوصوف وهواري بومدين<sup>7</sup>، حتى أن النظام الهرمي في هيكله الوزارة مصمم من طرف هيئة الأركان العامة الذي

<sup>1</sup> - صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص 288.

<sup>2</sup> - حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 198.

<sup>3</sup> - شادلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص ص 165-166.

<sup>4</sup> - عبد النور خيثر ، المرجع السابق ، ص 210.

<sup>5</sup> - في هذا السياق أكد رابح زعموم على مقرات الوزارة الثلاث ، إلا أنه أعطى رقم أقل وهو 300 عون وتقني ، عكس ما ذهب إليه سليمان الشيخ الذي لم يحدد طبيعة عمل المشتغلين بالوزارة ، للمزيد أنظر : سليمان الشيخ ، المصدر السابق، ص 426، وأيضاً: Rabah Zamoum,op,cit,p136

<sup>6</sup> -le MALG a son siège 18 rue Parmentier-Tunis, dans un immeuble de 2 etages ,regarde , 1H1580 , (dossier1) MARG puis MALG, organisation et fonctionnement 1960-1961 Centre d'archive français (château de Vincennes).

<sup>7</sup> - يذكر مصطفى بن عمر أن هناك أربع مناضلين كانوا يعملون تحت إشراف بوصوف وبومدين ويرجع لهم الفضل في إنشاء سلاح الاتصالات وهم: صدار السنوسي الذي كان بجانب بوصوف منذ البداية ، والذيب بومدين المدعو عبد المومن وهو مجند فار من الجيش الفرنسي يحمل شهادة إختصاص في الراديو حصل عليها من الجيش ، وعبد الكريم حساني إختصاصي في الرياضيات ، وعلي دكا المدعو علي قرزاز الذي شارك في أول تكوين بوجدة تحت قيادة الرائد عمار المدعو علال تليجي ،

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

أعد سنة 1957، وهو نظام هرمي مشابه للتنظيم السياسي والعسكري لجبهة التحرير الوطني<sup>1</sup>، حيث استقدم عبد الحفيظ بوصوف عناصر تتمتع بكفاءات عالية من جيش التحرير الوطني ووظفهم في الوزارة بعد أن أخضعهم لتكوين عميق حسب متطلبات مختلف مديريات الوزارة<sup>2</sup>، كما التحقت عناصر من فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا بهذه الوزارة<sup>3</sup>، فجاءت هذه الهيكلة على النحو التالي:

### 1-1-2-1 المديرية الوطنية للمواصلات (DNT)<sup>4</sup>:

ظهرت هذه المديرية سنة 1958 كفرع من وزارة الاتصالات العامة والمواصلات التابعة للحكومة المؤقتة<sup>5</sup>، وقد شهدت هذه المصلحة تطورا مستمرا منذ نشأتها، وعرفت بالصرامة والدقة والسرية التامة، حيث صدرت أوامر صارمة من طرف قيادة الوزارة تصل حتى عقوبة الإعدام في حالة مخالفة تلك التعليمات<sup>6</sup>، وهذا من أجل الحفاظ على سرية العمل الثوري وإعطائه الفعالية اللازمة لتحقيق أهداف الثورة داخليا وخارجيا.

لقد تباينت الكتابات التاريخية حول التسمية الدقيقة لهذه المديرية<sup>7</sup>، لكن التسمية التي أوردتها الوثائق الأرشيفية هي مديرية الإشارة (Direction de transmissions)، التي يشرف عليها الرائد عمر، وذكرت الوثائق أنها تنفرع إلى قسمين: مديرية إقليمية غربية مقرها الرباط بقيادة

---

للمزيد أنظر: مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص ص 196-197.

<sup>1</sup>- عبد الكريم حساني، المصدر السابق، ص 208.

<sup>2</sup>- Mohamed Debbah, LOAS et l'indépendance de l'Algérie, éditions Houma, Alger, 2015, p306.

<sup>3</sup>- السيد معاوية، المخابرات والأمن أثناء الثورة، التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص ص 75-76.

<sup>4</sup>- La direction nationale des transmissions.

<sup>5</sup>- عبد الرحمان بروان، المصدر السابق، ص 82.

<sup>6</sup>- عبد الكريم حساني، المصدر السابق، ص 57.

<sup>7</sup>- ذكرها عبد القادر بوزيد باسم مصلحة الإشارة، وهو نفس الإسم الذي أورده حربي، بينما ذكرها محمد دباح باسم مصلحة المواصلات السلكية واللاسلكية، في حين أوردها سهلي الطاهر باسم المديرية الوطنية للمواصلات اللاسلكية، وأوردها عبد الرحمان بروان باسم مديرية الإشارة والبيت، للمزيد أنظر: عبد القادر بوزيد، المصدر السابق، ص 72، محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 248، سهلي الطاهر، معلومات عن وزارة التسليح والاتصالات العامة، التسليح و المواصلات أثناء الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 88، عبد الرحمان بروان، المصدر السابق، ص 303،

وأياضا : Mohammed Dabbah ,on nous appelait les réseaux radio rebelles,op,cit,p42 .

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

محفوظ، ومديرية إقليمية شرقية مقرها تونس يرأسها موسى<sup>1</sup>، وأسست عشرون محطة على الحدود الغربية للبت الإذاعي ، تتوفر كل محطة على جهاز إرسال واستقبال من نوع ANGRC9 ومخابرين، أما بالنسبة للحدود الشرقية فتم تأسيس خمس عشر محطة للبت الإذاعي مجهزة بجهاز إرسال واستقبال من نوع ANGRC9 يعمل بها عشرة عمال<sup>2</sup>.

وبناء على هذه المعطيات فقد احتوت مديرية الاتصالات الوطنية على أكثر من 400 جهاز من سلاح الإشارة (استقبال وإرسال)<sup>3</sup>، تتوزع عبر محطات إرسال متنقلة وشبه ثابتة في كل ولايات الوطن مع أفراد مختصين<sup>4</sup>، يتكفلون بمهمة البحث عن الأخبار والمعلومات من كل نوع<sup>5</sup>، وربط الاتصالات بواسطة اللاسلكي سواء بين الداخل والخارج أو بين قادة الداخل<sup>6</sup>.

### **1-2-1-2 مديرية التسليح والتموين العام (DARG):<sup>7</sup>**

جاء قرار إنشاء وهيكله هذه المديرية في 26 ماي 1960، أشرف عليها العقيد عمار بن عودة ونائبه بيوض السعيد، مقرها الرئيسي تونس<sup>8</sup>، تتفرع عنها مديريتين :

#### **1-2-1-2-1 مديرية اللوجستيك الشرقية: مقرها تونس يشرف عليها بيوض السعيد<sup>9</sup>**

مهمتها التسليح على الحدود الشرقية والتحقق من تجار الأسلحة وحماية المتعاملين مع الثورة من الاغتيالات<sup>10</sup>، وبالتالي توفير ونقل وتأمين الأسلحة والمعدات العسكرية القادمة من الشرق الأوسط وإيصالها إلى القيادة العليا العسكرية، كما عملت على تزويد الوحدات بالأغذية، فتكونت من 6 مراكز للدعم اللوجيستي والعديد من القواعد الخفية في تونس ، إضافة إلى 5

<sup>1</sup> -1H1580,(dossier1)MARG puis MALG, organisation et fonctionnement 1960-1961 Centre d'archive français (château de Vincennes).

<sup>2</sup> - نجاه بية ، المرجع السابق ، ص195.

<sup>3</sup> - Rabah Zamoum,op,cit,p136 .

<sup>4</sup> - عبد القادر بوزيد ، المصدر السابق ، ص 72.

<sup>5</sup> - السيد معاوية ، المرجع السابق ، ص ص 75-76.

<sup>6</sup> - رايح لونييسي ، محاضرات وأبحاث في تاريخ الثورة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 172.

<sup>7</sup> -La Direction de l'armement et du ravitaillement général.

<sup>8</sup> -1H1580,(dossier1)MARG puis MALG, organisation et fonctionnement 1960-1961 Centre d'archive français (château de Vincennes).

<sup>9</sup> -1H1580,(dossier1)MARG puis MALG, organisation et fonctionnement 1960-1961 Centre d'archive français (château de Vincennes).

<sup>10</sup> - رايح لونييسي ، محاضرات وأبحاث في تاريخ الثورة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 172.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

مراكز في ليبيا ومركزين بمصر ومركز واحد ببغداد<sup>1</sup>، وتكونت بدورها من العديد من الهياكل منها: المديرية الفرعية للتسليح والنقل، ورشة الأسلحة، الورشة الميكانيكية، وحدة قطع الغيار، ورشة النجارة، المديرية الفرعية للتموين العام<sup>2</sup>.

**1-2-1-2-2-1 مديرية اللوجستيك الغربية:** مقرها الرباط يشرف عليها منصور بوداود<sup>3</sup>، تكونت من حوالي 300 شخص موزعين على خمس وحدات، وأسندت لها نفس المهام التي أسندت لمديرية اللوجستيك الشرقية، وكان الجدول الزمني لإنتاج الأسلحة ينص على 10 آلاف بندقية، و100 قطعة من الذخيرة الخاصة بالبندقية<sup>4</sup>. إضافة إلى قاعدة لوجيستية تابعة لوزارة التسليح والاتصالات العامة على الحدود الليبية المصرية في مرسى مطروح بالسلم المصرية<sup>5</sup>.

### **1-2-1-3 مديرية الاتصالات العامة والمواصلات (DLGC)<sup>6</sup>:**

مقرها الرباط يشرف عليها الحاج بريقو المدعو "التوفيق" تتفرع بدورها إلى مديرتين، غربية مقرها الرباط يشرف عليها "تجار" ونائبه "فتحي"، وشرقية مقرها تونس وهذه الأخيرة بدورها تتفرع إلى مركزين، الأول بمدينة الكاف يشرف عليها "سيد أحمد"، والثاني بغار ديمو يشرف عليها "محمد"<sup>7</sup>.

لقد كلفت هذه المديرية بإرسال واستقبال الرسائل ومعالجة التقارير<sup>8</sup>، والاهتمام بالبريد وتجديد صناديقه السرية<sup>1</sup>، واستغلال الراديو والتنصت وفك الرموز، وتصليح عطب الآلات<sup>2</sup>، وبذلك تضمن صيانة مختلف أجهزة الإرسال والاستقبال لسلاح الإشارة لجيش التحرير الوطني<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Rabah Zamoum, op.cit, p136.

<sup>2</sup> - عبد الرحمن عمراني، المرجع السابق، ص ص 101-103.

<sup>3</sup> - 1H1580, (dossier1)MARG puis MALG, organisation et fonctionnement 1960-1961 Centre d'archive français (château de Vincennes).

<sup>4</sup> - منصور بوداود، المصدر السابق، ص ص 117-118.

<sup>5</sup> - عبد الكريم حساني، سلاح الإشارة وتطوره، التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 38.

<sup>6</sup> - La direction de liaison général et de la communication.

<sup>7</sup> - 1H1580, (dossier1)MARG puis MALG, organisation et fonctionnement 1960-1961 Centre d'archive français (château de Vincennes).

<sup>8</sup> - عبد الرحمن برون، المصدر السابق، ص 94.



#### 1-2-1-4 مديرية اليقظة والجوسسة المضادة(DVCR)<sup>4</sup>:

أشرف على هذه المديرية عبد الرحمان بروان المدعو "صفر"، تتفرع إلى مديريتين ،مديرية غربية مقرها وجدة بالمغرب الأقصى يشرف عليها "قدور"،ومديرية شرقية بتونس يشرف عليها "مصطفى" وتتفرع هذه الأخيرة إلى مركزين ،الأول يسمى مركز اليقظة والمضاد للجوسسة الحدودي مقره الكاف التونسية يشرف عليه "فتحي"، والثاني بغار ديماو يشرف عليه "الغواطي"<sup>5</sup>.

تكفلت هذه المديرية بمهمة محاربة الجوسسة بأسلوب هجومي، وحماية جبهة التحرير الوطني والثورة في الداخل والخارج من أي اختراق، فعلى المستوى الداخلي تكفلت بوقاية الثورة من كل ضرر وكشف مواطن الضعف قصد معالجتها ومحاربة العمل البسيكولوجي الذي يقوم به العدو، أما على المستوى الخارجي فتمثلت مهمتها في محاربة الجواسيس الأجانب الذين يريدون التسرب بين صفوف الثورة<sup>6</sup> ، ونظرا لصعوبة المهمة ودقتها فإنها تتطلب إتقان أساليب الجوسسة والأساليب المضادة للقضاء عليها .

كما كلفت كذلك بمهمة الإخبار عن العدو في جميع الميادين السياسية الاقتصادية والعسكرية، وكذا الكشف عن الجواسيس وتحبيدهم<sup>7</sup>، وتتبع الخونة وملاحقتهم عن طريق عملية استغلال المعلومات المتوفرة<sup>8</sup>، التي يجمعها عناصر وزارة التسليح والاتصالات العامة المنتشرين عبر مختلف عواصم العالم ، ثم تحليلها لمعرفة مختلف توجهات الدول اتجاه الثورة الجزائرية ، وكذا

<sup>1</sup>-رابح لونيبي ، محاضرات وأبحاث في تاريخ الثورة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 172.

<sup>2</sup>-Mohamed Dabbah ,on nous appelait les réseaux radio rebelles,op,cit,p 42.

<sup>3</sup> - Lahouari Benzoura ,un déserteur mineur rejoint les transmissions de LALN ,éditions, Anwar Al Maarifa , Alger,2014, p83.

<sup>4</sup> -La direction de la vigilance et du contre renseignement.

<sup>5</sup>-1H1580,(dossier1)MARG puis MALG, organisation et fonctionnement 1960-1961 Centre d'archive français (château de Vincennes).

<sup>6</sup>-السيد معاوية ، المرجع السابق ، ص 79.

<sup>7</sup>-عبد الرحمان بروان ، المصدر السابق ، ص 82.

<sup>8</sup> - لقد أثبت العمل الاستخباراتي نجاعته في العديد من المرات ، لاسيما فيما تعلق منها بالعمل العسكري المحض ، كما سنتطرق إلى ذلك لاحقا، للمزيد حول الموضوع ، أنظر: رابح لونيبي ، محاضرات وأبحاث في تاريخ الثورة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 173.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

معرفة نشاطات الجزائريين المقيمين في هذه البلدان<sup>1</sup>.

إن المهمة الحساسة التي كلفت بها هذه المديرية اقتضت استخدام كافة الوسائل ولو تطلب الأمر التسرب داخل الدوائر الفرنسية العليا لصناعة القرار<sup>2</sup>، بالبحث والكشف عن مشاريع العدو في جميع الميادين وبخاصة تلك المتعلقة بكل الشؤون العسكرية، ليتم استغلالها في مجال عملها مع متابعة العملية باستمرار<sup>3</sup> لإجهاض جميع المحاولات الاستعمارية الهادفة إلى التغلغل في الثورة وضربها من الداخل.

ارتكزت استراتيجية هذه المديرية في جمع المعلومات على محاضر استماع مختلف قنوات الإذاعات الأجنبية خاصة منها الفرنسية، وكذا مختلف التقارير العسكرية الآتية من داخل الجزائر وخارجها، بالإضافة إلى الجرائد والمجلات، حيث ترتب ترتيبا أجديا ورقميا وزمنيا ثم تتم عملية استغلالها بطرق ووسائل تقنية<sup>4</sup>، ومن أجل الاستغلال الأمثل للمعلومة تعمل هذه المديرية على تطوير مناهج وطرق ووسائل عملها دوما، في ظل الصراع الاستخباراتي مع الجيش الفرنسي الذي صنف رابع أكبر قوة عالمية آنذاك.

### **1-2-1-5 مديرية التوثيق والبحث(DDR):<sup>5</sup>**

حسب ما أوردته الوثائق الأرشيفية فقد أشرف على هذه المديرية " الطاهر " أو " رابح " مقرها تونس، تتفرع إلى مصلحتين، مصلحة البحث مقرها تونس ويشرف عليها " يوسف"، ومصلحة الاستغلال مقرها طرابلس ويشرف عليها " بشير"<sup>6</sup>، كلفت بمهمة جمع المعلومات الخاصة بالجانب العسكري، الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي، باستخدام كل الأساليب والوسائل كالجواسيس والصحف والأخبار<sup>7</sup>.

<sup>1</sup>- رابح لونيبي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، المرجع السابق، ص 124.

<sup>2</sup>- السيد معاوية، المرجع السابق، ص ص 75-76.

<sup>3</sup>- المركز الوطني للأرشيف، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وزارة التسليح والاتصالات العامة، علبة مصورة رقم G013

<sup>4</sup>- نجاه بية، المرجع السابق، ص 203.

<sup>5</sup>- La direction de la documentation et de la recherche.

<sup>6</sup>- 1H1580,(dossier1)MARG puis MALG, organisation et fonctionnement 1960-1961 Centre d'archive français (château de Vincennes).

<sup>7</sup>- رابح لونيبي، محاضرات وأبحاث في تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 173.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

كما اهتمت أيضا هذه المديرية بمهمة استقبال المعلومات الخاصة بالعدو وتحليلها بهدف استعمالها<sup>1</sup>، للوقوف في وجه الحرب النفسية التي يشنها الجيش الفرنسي على الثورة ، مثل المكتب الخامس والنشاط البسيكولوجي الممارس من طرف DOP-SAS-SAU<sup>2</sup>، إلى جانب العمليات العسكرية التي يشنها على الثورة<sup>3</sup>.

في الحقيقة فإن المتمعن لمهام هذين المديريتين (DDR-DVCR) يجد بأن هناك تداخل في المهام بينهما ، فكلاهما يسعى إلى البحث عن المعلومة واستغلالها وحماية الثورة من الاختراق ولعل التنظيم المحكم والمردود الجيد بالنسبة لمديرية اليقظة و الجوسسة المضادة (DVCR)، هو من جعل قيادة الوزارة تدقق في مهام كل مصلحة من مصالحهما ، فتم إنشاء مصلحة البحث داخل مديريةية التوثيق والبحث(DDR)، وأوكلت لها مهمة التجسس على العدو<sup>4</sup>، وهي مهمة كلفت بها كما سبق وأن أشرنا مديريةية اليقظة والجوسسة المضادة.

إن التنظيم المحكم لمختلف مصالح وزارة التسليح والاتصالات العامة التي تحولت إلى مديريةيات بداية من 1960، لاسيما مديريةية اليقظة والجوسسة المضادة ومديرية التوثيق والبحث<sup>5</sup>، من خلال التنسيق العقلاني للمعلومة التي ترسلها القيادات الإقليمية ، وكذا تنسيق العمليات في ميدان العمل الهجومي بتنظيم اجتماعات ومشاورات دورية قصد تبادل المعلومات والأخبار<sup>6</sup>، يعكس في حقيقة الأمر النظرة الاستراتيجية والدقة في العمل الثوري من طرف قيادة الوزارة الجديدة، وتطلعها لتحقيق الأهداف المسطرة للثورة.

وانطلاقا من هذا الغرض قررت قيادة الوزارة التي يشرف عليها عبد الحفيظ بوصوف بداية من

<sup>1</sup> - Lahouari Benzoura ,op,cit,p 83.

<sup>2</sup> -DOP( la direction des opérations psychologiques).

SAU(service d'action urbaine).

SAS(service administrative spécialisé).

<sup>3</sup> - السيد معاوية ، المرجع السابق ، ص 76.

<sup>4</sup> - السيد معاوية ، المرجع نفسه ، ص 76.

<sup>5</sup> - مقابلة شخصية مع المجاهد محمد دباح يوم 8 مارس 2018، بالمركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر العاصمة.

<sup>6</sup> - السيد معاوية ، المرجع السابق ، ص 77.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

جويلية 1960 استحداث قاعدة جديدة للعمل الثوري بمدينة طرابلس الليبية عرفت بقاعدة ديدوش مراد، وعين عبد الكريم حساني\* قائدا للقاعدة، وتم من خلالها تجميع مديرتي الوزارة (DDR-DVCR)، وجاء هذا النقل من القواعد الخلفية بتونس والمغرب لدواعي أمنية وتقاديا للتشتت<sup>1</sup>.

وقد اختيرت ليبيا لأنها البلد الوحيد المجاور الذي قبل بايواء هذه القاعدة نظرا لخطورتها الجسيمة فقد احتوت القاعدة مصلحتين هما المركز الوطني للاستغلال، لكل من مديرية اليقظة والجوسسة المضادة (DVCR)، ومديرية التوثيق والبحث (DDR)، وكلفت أساسا بمهام التنظيم، الانضباط، التموين، التدريب العسكري، والتنسيق العقلاني للمعلومات بين المصلحتين<sup>2</sup>. لقد واصلت مديرية التوثيق والبحث عملية جمع الوثائق والمعلومات والبحث عن أخبار العدو في جميع الميادين، كما حافظت على تنظيمها الداخلي إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية، ويرجع ذلك إلى اعتمادها على التجربة الميدانية في تحسين وتطوير طريقة عملها، مع الحرص على التدقيق في مهام كل مصلحة من المصالح التابعة لها.

### **1-2-1-6 المصلحة الخاصة (S4):**

تعتبر المصلحة الخاصة من المصالح الهامة والسرية جدا في وزارة التسليح والاتصالات العامة (MALG)، أنشأت في فيفري 1961 بتونس من طرف الوزير عبد الحفيظ بوصوف شخصيا، وأسند مهمة الإشراف العام عليها للحاج محمد راوي المدعو "الحاج بريقو"، ونوابه

---

\*- عبد الكريم حساني المدعو " الغوثي" ولد سنة 1931 ببسكرة، ناضل في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)، انضم للثورة بمنطقة الأوراس ثم التحق بالولاية الخامسة الغرب الوهراني سنة 1956، عمل بالإذاعة السرية نهاية 1956 بالمغرب الأقصى، كلف بإنشاء مدرسة الناظور رفقة عمر التليجي، وبها أصبح مؤطرا ومشرفا على التدريب والتدريس النظري، إلى جانب هواري بومدين الذي أشرف على التدريب العسكري، نقل نشاطه بعدها إلى تونس وليبيا ثم عين مسؤولا عن قاعدة ديدوش مراد بطرابلس، توفي سنة 2010، أنظر: نجاة بية، المرجع السابق، ص 58.

<sup>1</sup>- توجد هذه القاعدة على بعد 80 كلم من مدينة طرابلس الغرب، كانت عبارة عن تكتة عسكرية للواء رومل التابع للجيش الألماني خلال الحرب العالمية الثانية، وقد ساهم في أهميتها موقعها الاستراتيجي البعيد عن الحدود وعن مقاطع الطرقات وعن القاعدتين العسكريتين الأمريكية والإنجليزية، كلها عوامل جعلت المكان مناسب للسرية في العمل الثوري، أنظر: محمد دباح، المالح، المصدر السابق، ص 95.

<sup>2</sup>- السيد معاوية، المرجع السابق، ص ص 76-77.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

بالشرق محمد مرسي المدعو "عبد العزيز"، وبالغرب محمد لمقامي المدعو "عباس"<sup>1</sup>.  
أنشأت المصلحة الخاصة خصيصا لتقاسم المهام مع عبد الحفيظ بوصوف، وإعفائه من بعض المسؤوليات المتعلقة بالشبكات التي كان يسيرها، ويرجع ذلك إلى كثرة المهام، فقد كان عضو بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA)، ووزير للتسليح والاتصالات العامة (MALG)، وعضو لجنة مابين الوزارات (CIG)، كما كان يود في هذه اللحظة بالتحديد مواكبة المفاوضات الجزائرية الفرنسية عن كثب<sup>2</sup>، لاسيما وأنه خلال هذه الفترة تطورت القضية الجزائرية تطورا كبيرا سواء على الصعيد العسكري أو على الصعيد السياسي<sup>3</sup>.

تذكر معظم الكتابات أن هذه المصلحة بقيت من المصالح السرية جدا ولم يكشف الستار عنها حتى لدى بعض إطارات الوزارة<sup>4</sup>، ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة المهام الموكلة لها، فقد كانت وراء إنتاج العديد من شحنات الأسلحة في المغرب الأقصى<sup>5</sup>، وتوجيهها نحو الولايات عبر الحدود الجزائرية الشرقية والغربية<sup>6</sup>، ونقل المراسلات السرية بين مختلف المصالح التابعة للوزارة<sup>7</sup>، ونظرا لأن قضية التسليح والاتصال خلال الثورة التحريرية أحيطت بسرية تامة نظرا لحساسيتها، فقد كان لزاما على قيادة الثورة أن تبقى المصلحة الخاصة تعمل في الظل إلى غاية تحقيق أهدافها.

ومن المديرية والمصالح الأخرى كذلك التي كان لها دور لا يقل أهمية عما سبق ذكره نجد

<sup>1</sup>- محمد دباح، المالح، المصدر السابق، ص 103.

<sup>2</sup>- محمد لمقامي، المصدر السابق، ص 233.

<sup>3</sup>- عبد الرحمان عمران، المرجع السابق، ص 101.

<sup>4</sup>- محمد لمقامي، المصدر السابق، ص 232.

<sup>5</sup>- رايح لونيبي، محاضرات في تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 178.

<sup>6</sup>- محمد دباح، المالح، المصدر السابق، ص 103.

<sup>7</sup>- لقد أحيط غموض كبير بهذه المصلحة، سواء في طبيعة عملها أو حتى في سبب تسميتها (S4)، أو حتى سبب اختيار تلك القيادة بالتحديد للإشراف عليها، بل كل هذه التخمينات مجرد فرضيات لا يعرف حقيقتها إلا بوصوف أو من كلفهم بتسيير شؤونها، ويرجع الأمر في هذه السرية بالأساس إلى طبيعة المهام الموكلة إليها خاصة وأن المصلحة اعتبرت هي الركيزة الأساسية في مختلف عمليات التسليح، للمزيد أنظر: شريف عبد الدايم، عبد الحفيظ بوصوف، ت ANEP، منشورات ANEP، الجزائر 2014، ص ص 183-180.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

المديرية الوطنية للرموز والشفرة (DNCH)<sup>1</sup>، التي كلفت بفك شفرات الاتصال لدى الجيش الاستعماري وتغيير الشفرات المستعملة لدى جيش التحرير الوطني وهو ما يعرف بحرب الأرقام<sup>2</sup>، باستخدام تقنية الشيفرة وفك المورس<sup>3</sup> لدى مركز التنصت على راديو شبكات العدو<sup>4</sup>. كما كلفت المصلحة الخاصة بتشجيع عسكر الليف الأجنبي على الفرار وترحيلهم إلى بلدانهم (SRL)<sup>5</sup> من أجل الدعاية للثورة بعد جلب معلومات منهم وفق عمليات الاستتطاق<sup>6</sup>، وتتم العملية عن طريق إعداد شبكة لتعطيم الليف الأجنبي وتخريبه من الداخل لينتهي الأمر بعناصره إلى الفرار من صفوف الجيش الفرنسي، وبذلك تم تسطير خطة لترحيل الليف الأجنبي، أول نقطة فيها هي الشروع في القيام بعملية تحسيسية في أوساط جنود الليف الأجنبي، ثم التحاقهم بجيش التحرير إما طوعاً أو كرهاً<sup>7</sup>.

وإيماناً منها بدور الصحافة في تعبئة الرأي العام العالمي لصالح الثورة الجزائرية، خصصت وزارة التسليح والاتصالات العامة مصلحة لهذا الغرض عرفت بمصلحة البث الإذاعي (RDA)<sup>8</sup>، حيث أنشأت محطات للصحافة في العالم العربي وإفريقيا وآسيا (تونس، الرباط، القاهرة، بغداد، أكرا، كوناكري، بكين)<sup>9</sup>.

ما تجدر الإشارة إليه أن الوثائق الأرشيفية المؤرخة في 21 جوان 1961، ذكرت أن العنوان الكامل لمديريات وزارة التسليح والاتصالات العامة يوجد بنهج 18 شارع "Parmentier"، في الطابق الثاني من العمارة، وقد احتوت على خمس مديريات كبرى وهي: مديرية التسليح والتموين

<sup>1</sup> -La direction national de code et du chiffre.

<sup>2</sup> - رابح لونيبي، محاضرات في تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 172.

<sup>3</sup> - البرق (morse): هو عبارة عن رموز تليغرافية تستعمل أبجدية إصطلاحية مكونة من خط ونقطة، ومن الناحية الصوتية عبارة عن صوت طويل وقصير، وبالتالي تستخدم هذه النقطة والقواطع لتوجيه الرسائل البرقية وسواها، وقد سميت بهذا الاسم نسبة إلى مخترعها صاموئيل مورس (1791-1872)، أنظر: الموسوعة العسكرية "البرق"، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1981.

<sup>4</sup> - Lahouari Benzoura ,op,cit,p 83.

<sup>5</sup> -Service renseignement et liaison.

<sup>6</sup> - رابح لونيبي، محاضرات في تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 178.

<sup>7</sup> - الطاهر سهلي، ترحيل جنود الليف الأجنبي، التسليح والمواصلات أثناء الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 123.

<sup>8</sup> -Radio diffusion Algérienne.

<sup>9</sup> - Lahouari Benzoura , op,cit,p 83.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

العام(DARG)، مديرية الاتصالات العامة(DTN)، مديرية الإشارة (DT) مديرية التوثيق والبحث(DDR) ، مديرية اليقظة والجوسسة المضادة(DVCR)<sup>1</sup>.

وقد أكدت الكتابات أن مصالح وزارة التسليح والاتصالات العامة قد عرفت إعادة تنظيم هيكلي بداية من سنة 1961، حيث أمر عبد الحفيظ بوصوف في 8 أكتوبر 1961 بإعادة تنظيم مصالح ومديريات الوزارة، وإنشاء هيئة مركزية تابعة مباشرة له عرفت بالديوان، وعين خليفة العروسي\* مديرا له، ويتضمن الديوان ثلاث دوائر(التوثيق والأمن ، الدعم، المواصلات)، بالإضافة إلى مصلحتان ملحقتان وهما : الأمانة العامة للمحاسبة، والأمانة العامة الإدارية، وكلف الديوان بمهام أساسية منها مساعدة الوزير وتعيينه في حالة الغياب<sup>2</sup> ، وبذلك فغياب الوزير الأول لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يشكل عائق لمواصلة المهام المكلف بها كل فرد في الوزارة ، أو مصالحها المختلفة.

من خلال دراستنا للتنظيم الهيكلي لوزارة التسليح والاتصالات العامة استنتجنا أنه من بين العوامل الرئيسة لنشأة أجهزة الاتصالات ، وتنظيمها وهيكلتها بهذا الشكل يرجع إلى ضرورة التنسيق العسكري والترابط بين مختلف الوحدات الخفيفة لجيش التحرير الوطني التي تعتمد على الضربات السريعة والتنقل الدائم ثم الاختفاء لتجديد الهجومات، وعلى هذا الأساس كانت قضية تزويد هذه الوحدات بوسائل اتصال لاسلكية تكتسي الأهمية البالغة والسبيل الوحيد لتهيئة الظروف القتالية، في دقة وتنظيم عسكري قادرا على منافسة الجيوش الكلاسيكية التي تستخدم من التكنولوجيا وسيلة لتحقيق هدفها.

<sup>1</sup> -IH1580,(dossier1)MARG puis MALG, organisation et fonctionnement 1960-1961 Centre d'archive français (château de Vincennes).

\* الخليفة العروسي من مواليد 1917 بعين البيضاء ، كان يعمل في الإدارة الفرنسية ككاتب محافظ فرساي ، كما عمل أيضا في ديوان وزير الصحة "برنار لافاي Bernard Lafay" سنة 1957 التحق بالمنطقة الخامسة سنة 1955، وبالمغرب سنة 1957 ، وقد احتضنه عبد الحفيظ بوصوف ، وكلفه بإنشاء مدرسة تكوين أشبال الثورة، عين مدير ديوان عبد الحفيظ بوصوف ، وأصبح وزير الصناعة والطاقة في الحكومة الأولى بقيادة أحمد بن بلة بعد استرجاع السيادة الوطنية ،توفي سنة 1990، أنظر: محمد بوداود ، المصدر السابق ، ص 94 .

<sup>2</sup> - نجادي محمد مقران ، المصدر السابق ، ص ص 249-251.

### 1-3 دور الهيئتين في تنظيم جيش التحرير الوطني:

لاشك أن سنة 1960 اعتبرت المنعرج الحاسم في تاريخ الثورة الجزائرية ، ويرجع هذا إلى التطورات التي شهدتها على المستويين السياسي والعسكري ، ففي الوقت الذي كانت فيه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تستعد للدخول في مفاوضات جدية ورسمية مع الحكومة الفرنسية، أعطى المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد مابين 16 ديسمبر 1959-18 جانفي 1960 الأمر لميلاد تنظيمات عسكرية جديدة، كان لها الدور البارز في الاضطلاع بمسؤولية توحيد وتنظيم جيش التحرير الوطني على الحدود، وشن المعارك بمختلف أنواعها سواء التقليدية باستخدام الأسلحة المضادة للطيران ومدافع الهاون ، أو الحديثة باستخدام أجهزة الاتصالات وحرب الأمواج.

#### 1-3-1 دور هيئة الأركان العامة في تنظيم جيش التحرير الوطني:

لقد كلفت هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بعمليات تحديث الجيش مع مراعاة كل الأقسام والقطاعات والوسائل المتوفرة، في وسط كانت قد لعبت فيه العوائق والصعوبات حاجزا أمام عمليات التحديث التي أقرتها لجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بإبطائها أحيانا وإضعافها أحيانا أخرى<sup>1</sup>، في الوقت الذي نجحت فيه القوات الفرنسية في عزل الولايات الداخلية عن الخارج ببناء الخطوط الشائكة المكهربة على الحدود، فكان ذلك حملا ثقيلًا ومهام جسيمة استوجب على هيئة الأركان العامة تنفيذها من خلال تنظيم وحدات جيش التحرير الوطني وتدمير الأسلاك الشائكة المكهربة ، والدعم العسكري بالجيش والسلاح لولايات الداخل<sup>2</sup>.

لقد حدد هواري بومدين هدفه بعد تعيينه على رأس هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، والذي أقر تنظيما عسكريا شاملا لكل الوحدات المرابطة في الحدود الشرقية والغربية ، معتمدا في ذلك على استراتيجية عسكرية تنظيمية واضحة المعالم ، للدفع بالعمل الثوري للأمام،

<sup>1</sup>-خالد نزار، المصدر السابق ، ص 54.

<sup>2</sup>-Mohamed Teuguia,op,cit,p132.



## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

حيث تمثل ذلك في إعادة تنظيمها بشكل جيد من خلال كسبها فعالية أكثر<sup>1</sup>، إلا أن هذا الهدف اصطدم بالعديد من العراقيل والصعوبات، فعلى الحدود الشرقية اعتقد العديد من ضباط الولاية الثالثة أن التنظيم الجديد سيطرت عليه الروح الانتقامية ضدهم بعد تعيين ضباط أتوا من نفس الولاية في مهام ثانوية، فغادروا الحدود لينخرطوا في مهام ديبلوماسية بمساعدة كريم بلقاسم<sup>2</sup>، ما جعل قيادة هيئة الأركان العامة لا تستطيع التمتع بالسلطة الكاملة على جميع الوحدات خاصة تلك التي لاتزال تتصل بالمسؤولين الكبار في الثورة<sup>3</sup>.

إن خضوع مثل هذه الوحدات لأوامر مسؤوليها المباشرين يقلل من السلطة الفعلية للقيادة العسكرية عليها، لاسيما وأن معظمها خاصة تلك الأتية من الداخل والمتمركزة داخل المخيمات كانت تفتقر للتأهيل، أما البقية فكانت عبارة عن وحدات منشقة<sup>4</sup>، تمثل حالة عصيان غير معن خلفته القرارات المتخذة فيما عرف بقضية العموري<sup>5</sup>، ناهيك عن التمردات الداخلية الموروثة عن التنظيمات العسكرية السابقة المتمثلة في لجنة العمليات العسكرية، وهيئة أركان جيش التحرير الوطني، والخمول الذي كان قد انتشر بينها<sup>6</sup>.

أما الحدود الغربية فعلى الرغم من تميزها بنوع من التنظيم العسكري المحكم الذي ظهر مع بداية 1958، بإشراف لجنة العمليات العسكرية الغربية ثم هيئة أركان الغرب بقيادة هوارى بومدين، إلا أن ذلك لم يمنع حدوث بعض حالات الانشقاق حيث اعتقد ضباط الولاية الرابعة أنهم وقعوا ضحايا إبعاد مقارنة بضباط الولاية الخامسة، وهذا ما سيؤثر على موقفهم من

---

<sup>1</sup> - تحددت مهام هيئة الأركان العامة وفق المرسوم الحكومي المؤرخ في 31 جانفي 1960، وقد اشترك في التوقيع عليه، رئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحات عباس، والباءات الثلاث بصفتهم أعضاء اللجنة الوزارية للحرب، أنظر: حسين بن معلم، المصدر السابق، ص 196، وأيضا:

<sup>2</sup> - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 218.

<sup>3</sup> - محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق، ص 349.

<sup>4</sup> - خالد نزار، المصدر السابق، ص 149.

<sup>5</sup> - محمد عجرود، المصدر السابق، ص 108.

<sup>6</sup> - عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص 279.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

الأحداث القادمة خاصة فيما عرف بأزمة صائفة 1962<sup>1</sup>، فكانت هذه المشاكل بحق تشكل عائقا يؤخر تطويرها من جهة، ويفرض استراتيجية صارمة ومهمة شاقة على القيادة الجديدة لجيش التحرير الوطني لتطبيقها ولو بالإكراه من جهة ثانية.

### 1-1-3-1 التنظيم العسكري على الحدود:

#### 1-1-1-3-1 الحدود الشرقية:

كما سبق وأن ذكرنا فإن الأوضاع العسكرية على الحدود الشرقية عشية تنصيب هيئة الأركان العامة تميزت بالاضطراب والفوضى الكبيرة، في ظل فشل التنظيمات العسكرية السابقة في ضبط الوحدات المرابطة على الحدود والتحكم فيها، هذا وقد وصفت هيئة الأركان العامة هذه الأوضاع بالكارثية<sup>2</sup>، فكان أول إجراء اتخذته القيادة الجديدة هو عقد مؤتمر استثنائي للإطارات العسكرية لجيش التحرير الوطني في "أولاد ملاق" جنوب شرق "الكاف" التونسية يوم 15 فيفري 1960، وفيه حدد هواري بومدين أهدافه وفي مقدمتها إعادة تكوين جذري لجيش التحرير الوطني، حيث لم يكن يتجاوز تعداده آنذاك في الحدود الشرقية والغربية 12 ألف جندي من بينهم 4 آلاف فقط يملكون أسلحة عصرية<sup>3</sup>.

حرصت هيئة الأركان العامة على إعادة تنظيم جيش التحرير الوطني، وجعل الوحدات المعسكرة على الحدود الشرقية والغربية كيانا متجانسا نسبيا، له بنية جيدة وبيجهز تدريجيا بتنظيم قوي يخضع لقيادة وحيدة<sup>4</sup>، وبذلك جاءت استراتيجية هواري بومدين مبنية على النقاط التالية:

- إحصاء شامل لجميع المجندين وتحديد انتماءاتهم<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 218.

<sup>2</sup>- عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص 277.

<sup>3</sup>- الرائد عز الدين، المصدر السابق، ص 337-338.

<sup>4</sup>- سليمان الشيخ، المصدر السابق، ص 471.

<sup>5</sup>- يقصد بالانتماء في هذا الموضع الولايات التي جاؤوا منها ذلك بأن الجيش الموجود في الحدود كما سبق وأن ذكرنا في الفصل السابق معظمهم جنود جيش التحرير الوطني الذين كانوا في الداخل ولأسباب مختلفة استقروا على الحدود.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

- إيجاد تنسيق فعال بين قيادات الوحدات.
  - الاستغلال الأمثل للمعتاد كوسائل النقل وغيرها.
  - استعادة السلطة السلمية وخلق الانضباط داخل الوحدات.
  - إعادة النظر في هيكله الوحدات والفيالق<sup>1</sup>.
- ولتحقيق ذلك واحتواء النقائص الموجودة قامت هيئة الأركان العامة بجمع الإطارات التي كانت محل خلاف وسحبها من الوحدات ، واستدعت ما كان منها ملحقا بوزارة الدفاع سابقا بتونس ، ووضعتهم في أماكن خاصة للاستفادة من خبراتهم ، ومعظم هؤلاء الضباط هم الفارين من الجيش الفرنسي ، استخدموا في مهام تقنية داخل الجيش كالتدريب والتسليح ، وبعض المهام الفنية والإدارية<sup>2</sup>، باستحداث مكتب تقني يضم هؤلاء الضباط الذين يشرفون على وضع خطة عضوية لإعادة تنظيم جيش التحرير الوطني وهيكلته في شكل فيالق ووحدات للأسلحة الثقيلة<sup>3</sup>.
- لقد شكل بومدين فريقا من تقنيين ومدربين على طريقة الجيوش النظامية تشرف عليها خمسة مكاتب وهي : مكتب التموين والإمداد، مكتب الاستعلامات، مكتب العمليات، مكتب الجنود والمستخدمين، مكتب الإعلام والتربية<sup>4</sup> ، وأعاد تشكيل الوحدات في مركز التدريب " أولاد ملاق"، بإطلاق خطة حقيقية لتعبئة الشباب اللاجئيين الجدد الذين يرسلون إلى ملاق تدريجيا عند وصولهم لتلقي التدريب اللازم<sup>5</sup>، فمنهم من يكلف بالعمل العسكري المحض ومنهم من يكلف بالعمل السياسي ، وقد قامت هيئة الأركان العامة بفتح وتنظيم أول محافظة سياسية لهذا الغرض

<sup>1</sup>- مسعود عثمانى ، المصدر السابق ، ص 494.

<sup>2</sup>- محمد مصطفى طالب ، المصدر السابق ، ص ص 56-57.

<sup>3</sup>- يرى الشاذلي بن جديد ضابط جيش الحدود الشرقية أن هؤلاء الضباط الفارين من الجيش الفرنسي المعروفين بـ (DAF)، كان دورهم تقني داخل جيش التحرير الوطني ، وهم من الرتب العليا منهم (شابو، زرقيني، بوتلة ، هوفمان، وعبد المومن)، وجاء ذلك بسبب تكوينهم الجيد في صفوف الجيش الفرنسي ، بينما كلف ضباط جيش التحرير الوطني (المجاهدون) بقيادة الفيالق الجديدة ، أنظر: الشاذلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص ص 149-150 ، وأيضا :

Mohamed Harbi, une vie debout, op, cit, p 311.

<sup>4</sup>- مسعود عثمانى، المصدر السابق ، ص 493.

<sup>5</sup>- خالد نزار، المصدر السابق ، ص 150.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

بقيادة صافي بوديسة\*، وقد تولت هذه المحافظة مهمة تكوين محافظين سياسيين لجيش التحرير الوطني من أجل الدعاية<sup>1</sup>، ويظهر ذلك من خلال التعليمات والأوامر والمذكرات والنشرية الإعلامية الموجهة لكل الوحدات وتمس مختلف مجالات النشاط، مركزة في تنظيمها على الظروف المناسبة<sup>2</sup>.

لقد أعطت القيادة الجديدة لجيش التحرير الوطني الدليل على قدرتها في فرض الاحترام والانضباط داخل الوحدات، وأخذوا بعين الاعتبار المسألة الإيديولوجية بالبحث عن نموذج ثوري في العالم الثالث، فكانت الاستفادة واضحة من التجربة الكوبية<sup>3</sup>، القائمة على الاستراتيجية الموضحة سابقا، ذلك بأن مهمة هيئة الأركان العامة على الحدود الشرقية كانت أكثر دقة فحجم الاضطرابات الموجودة كان كبير، وكان على هذه الهيئة أن تستخلص الدروس من التجارب الداخلية أولا ومن التجارب العالمية ثانيا.

وبهذه الاستراتيجية تمكنت هيئة الأركان العامة في ظرف قصير من التحكم في الوضع بفعل النشأة السليمة والهيكل المنتظمة التي عرفتها، حيث أصبح لها جيش منظم تراوح عدده ما بين 25 ألف و30 ألف سنة 1962<sup>4</sup>، يتميز بتدريب وتكوين عسكري على فنون القتال يتماشى

---

\* يعتبر صافي بوديسة أحد ضباط جيش التحرير الوطني الذين أسروا بساحة المعركة مع الجيش الفرنسي، حيث قضى سنوات سجنه بفرنسا أين أطلق سراحه ليلتحق بعدها بتونس، ويضع نفسه تحت قيادة أركان جيش التحرير الوطني، وترأس أول تعاونية لجيش التحرير الوطني على الحدود، للمزيد أنظر: أرزقي باسطا، المصدر السابق، ص 603.

1- أرزقي باسطا، المصدر نفسه، ص 603.

2- يذكر عبد الرزاق بوحارة أن الآلات الرافعة وآلات السحب التابعة لجيش التحرير الوطني ومصالحه لم تشتغل أبدا مثلما اشتغلت أثناء فترة حكم قيادة الأركان العامة، وذلك بهدف فرض السلطة الكاملة من جديد على قواتها عن طريق تدخلاتها الكتابية، كما اعتمدت على الجانب الإعلامي لهذا الغرض فقد نظمت يوما إعلاميا بمناسبة مظاهرات 11 ديسمبر 1960، موجه إلى الضباط وضباط الصف والجنود، أكدت من خلاله أن المظاهرات شكلت تكديبا قاطعا لكل أولئك الذين ظنوا أن الشعب الجزائري قد انحرف عن الثورة، أنظر: عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص 309.

3 - Mohamed Harbi, une vie debout, op.cite d, p 357.

4- تختلف الكتابات التاريخية حول الرقم الصحيح لتعداد جيش التحرير الوطني على الحدود، حيث يذكر مصطفى طالب أنه بلغ 25 ألف جندي، وهو نفس الرقم الذي ذكره الرائد عز الدين، بينما يذكر حربي أنه بلغ 23 ألف جندي، ويذكر جيلبار مينييه 30 ألف جندي، ويذكر حسين بن معلم أنه وصل 40 ألف، ويذكر عبد الحميد الإبراهيمي أن العدد كان 24 ألف جندي، ويذكر بوعلام بن حمودة أن العدد وصل إلى 35 ألف، أنظر: محمد مصطفى طالب، المصدر السابق، ص 58، الرائد عز الدين، المصدر السابق، ص 342، محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 219-

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

والتقنيات الحديثة بعدما كان الأمل في إعادة بعثه ضئيلا جدا<sup>1</sup>، وبذلك تم فرض الانضباط والنظام على كل الوحدات، كما أعيد النظر في تنظيم الحدود حيث قسمت الحدود الشرقية إلى منطقتين:

1- منطقة شمالية بقيادة الرائد عبد الرحمان بن سالم، ويساعده كل من مولاي عبد القادر والشاذلي بن جديد ومحمد بن أحمد عبد الغني وكلهم برتبة نقيب<sup>2</sup>، وتمتد هذه المنطقة على طول الشريط الحدودي للقاعدة الشرقية سابقا<sup>3</sup>، تتكون من 13 فيلق<sup>4</sup>، كل فيلق يتشكل من 530 إلى 550 جندي، وكانت مدعمة بأربع كتائب مسلحة بأسلحة ثقيلة، وكل كتيبة تتكون من 375 جندي<sup>5</sup>، تحمل أرقام غير متسلسلة وهذا راجع للحرص على أن لا يعرف العدو عددها أو أماكن إنتشارها خاصة وأنها كانت تغيرها باستمرار<sup>6</sup>.

2- منطقة جنوبية بقيادة بن صالح السوفي ويساعده سعيد عبيد ومحمد علاق<sup>7</sup>، وبها 07 فيالق وكتيبتين ثقيلتين<sup>8</sup>، وتعتبر المنطقة الجنوبية منطقة عسكرية جديدة استحدثت نتيجة التنظيم العسكري الجديد لهيئة الأركان العامة، بعد إدماج المنطقتين الخامسة والسادسة الحدوديتين من

---

220، حسين بن معلم، المصدر السابق، ص 212، عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص 51-52، بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص 311، وأيضا: Gilbert Meynier, op, cit, p321

<sup>1</sup>- مسعود عثمانى، المصدر السابق، ص 494.

<sup>2</sup>- الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 215.

<sup>3</sup>- Abdelmadjid Maalem, les témoignages de Bezouiche en wilaya 4, T03, éditions, Casbah, Alger, 2002, p113.

<sup>4</sup>- أنظر الملحق رقم 08 ص 372 من هذه الأطروحة.

<sup>5</sup>- وهي الكتائب 1-2-3-6 أنظر: محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق، ص 366، حسين بن معلم، المصدر السابق، ص 198-199.

<sup>6</sup>- وهي الفياق 11-12-13-14-15-17-19-21-24-25-27-29-39-56، أنظر: تابليت عمر، المرجع السابق، ص 75-76، الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 156.

<sup>7</sup>- خالد نزار، المصدر السابق، ص 48-49، عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص 49.

<sup>8</sup>- الفياق 43-45-53-68-71-72-75، أما الكتيبتان فهما الكتيبة الرابعة والخامسة، ويذكر العقيد الطاهر الزبيري أن حدود هذه المنطقة امتدت حتى الصحراء جنوبا، وقد عهد للنقيب محمد قنز بالإشراف على منطقة الحدود مع ليبيا، وكان يضم كل فيلق تابع للمنطقة الجنوبية حوالي 600 جندي موزعين على ثلاث كتائب: كتيبة مشاة، كتيبة للدعم مزودة بالأسلحة الثقيلة، وكتيبة للقيادة والخدمات العامة، أنظر: حسين بن معلم، المصدر السابق، ص 198-199، الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 215.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

الولاية الأولى، وظهرت رسميا في 5 ماي 1960<sup>1</sup>، وعلى الحدود بين الجزائر تونس وليبيا وضعت القوات بقيادة محمد قنز<sup>2</sup>، وكان الهدف من الإدماج هو إلغاء التشكيل العسكري السابق القائم على الجهوية والطائفية<sup>3</sup>، فأصبحت الوحدات الممزوجة من جنود وضباط تشكل جيش عصري جيد التدريب والتسليح بعد أن قامت الحكومة المؤقتة بتسليم وحدات الولاية الثانية والثالثة والرابعة المجمدة على الحدود<sup>4</sup>.

وبهذا التنظيم تمكنت هيئة الأركان العامة في ظرف قصير من التحكم في الوضع، وأصبح لها جيش منظم يتمتع بتكوين عسكري متميز يزيد عدده عن 15 ألف جندي على الحدود الشرقية، مهيكلة في 23 فيلق وخمس كتائب، مزودة بأحدث التجهيزات العسكرية، وتحت تصرفه كل المصالح<sup>5</sup> منها: المعتمدية العسكرية، الهندسة، الأمن العسكري<sup>6</sup>، الإشارة، مراكز التدريب، مرآب السيارات، المفوضية السياسية<sup>7</sup>، كما أنشأت كتائب للأسلحة الثقيلة كلفت بدعم الفيالق خلال المعارك الكبرى مع جيش العدو<sup>8</sup>، خاصة المتعلقة بتدمير الأسلاك الشائكة المكهربة على طول الحدود الشرقية.

<sup>1</sup> - أنظر الملحق رقم 09 ص 373 من هذه الأطروحة.

<sup>2</sup> - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 218.

<sup>3</sup> - محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق، ص ص 352-353، وأيضا: Abdelmadjid Maalem, op, cit, p113

<sup>4</sup> - الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص ص 149-150.

<sup>5</sup> - وفقا لقرار 29 فيفري 1960 الخاص بتنظيم مركز قيادة الأركان العامة حيث تم من خلاله إنشاء مختلف المصالح الإدارية والعملياتية مما شكل مختلف مكاتب قيادة الأركان العامة، كما أعيد هيكلة الدعم والتسلسل اللوجستي، أنظر: حسين بن معلم، المصدر السابق، ص 198.

<sup>6</sup> - في الحقيقة فقد اعتبرت مصلحة الأمن العسكري من المصالح الهامة في جيش التحرير الوطني، وسخرت من أجلها كل الإمكانيات، حيث أدرك هواري بومدين منذ أن كان قائد للولاية الخامسة أن تنظيم المخابرات العسكرية يتطلب احتلال أولويات مهامه كمسؤول أول على العمليات العسكرية، ولا يتم تفعيل العمل الحربي ضد الاستعمار في غياب الجهاز الاستخباراتي، وبذلك عمل مع العقيد بوصوف لتحقيق هذا الغرض، حيث كانت مصلحة المخابرات والاتصالات للولاية الخامسة يتقاسمها تسييرها، ثم أضيف العقيد لطفى بعد ذلك، أنظر: محمد الصالح شبروف، هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005، ص 17، محمد لمقامي، المصدر السابق، ص 198.

<sup>7</sup> - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 219.

<sup>8</sup> - الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 156.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

ويرى خالد نزار أن من خصوصية هذه الكتائب أنها تستجيب لمواصفات جدول التسليح والتجهيز، كما تمت عملية إعادة بنائها من القوى المنتشرة في المناطق الحدودية، ومن العناصر المتواجدة في المعسكرات ، وكلفت كل كتبية بقطاع عمل محدد<sup>1</sup>، فكانت نتيجة هذا التنظيم القائم على الإجماع في صياغة القرارات وتنفيذها هي زيادة عدد المجندين في الحدود الشرقية حيث أصبح عدد الوحدات الكبرى المقاتلة في المنطقة الشمالية من الحدود الشرقية 18 وحدة في نهاية 1961<sup>2</sup>، بل وصل التنظيم لدرجة تخصيص فصيلة من الجنود تعمل على التكفل بوسائل نقل الأسلحة (الحيوانات) من حيث المأكل، المشرب والمأوى<sup>3</sup>.

### 1-3-1-1-2 الحدود الغربية:

ما تجدر الإشارة إليه في هذا الجانب هو أن قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني منذ نشأتها في 1960، كانت قد اختارت نمط نظام واحد للحدود الشرقية والغربية على حد سواء ، فقد اختارت أركان الجيش مركز قيادة رئيسي في "غار الدماء" على الحدود الجزائرية التونسية، ومركز قيادة ملحق في "وجدة"<sup>4</sup> على الحدود الجزائرية المغربية ، إلا أن بعض الاختلافات التنظيمية بين الحدود الشرقية والغربية ظلت قائمة إلى غاية عشية استرجاع السيادة الوطنية وسنتطرق إليها في هذا المقام ونحاول تفسير سبب هذا الاختلاف على الرغم من أن القيادة موحدة.

واجهت هيئة الأركان العامة عشية تنصيبها جانفي 1960 بعض الاضطرابات على الحدود الغربية ولعل أشهرها ما عرف بقضية الزبير\* ، إلا أنها تصدت لها ولكل المحاولات الغير

<sup>1</sup> - من أجل التحكم الفعال في الوحدات العسكرية وضعت هيئة الأركان العامة نظام للمراقبة قصد التمكن من الإطلاع باستمرار على وضع الوحدات العسكرية ، بإقامة اجتماعات أسبوعية تضم أهم المسؤولين على مستوى كل فيلق وكل كتبية ، كما كانت تتدخل باستمرار من أجل الإطلاع على مدى تنفيذ البرنامج العسكري لهذه الوحدات وحالة الأجهزة والذخيرة، أنظر: عبد الرزاق بوحارة ، المصدر السابق، ص 304، خالد نزار، المصدر السابق ، ص 54.

<sup>2</sup> - عبد الرزاق بوحارة ، المصدر السابق ، ص ص 205، 237.

<sup>3</sup> - مقابلة شخصية مع المجاهد محمد زروال في بيته بالجزائر العاصمة ، يوم 28 فيفري 2018.

<sup>4</sup> - حمود شايد ، المصدر السابق ، ص 319، محمد الصالح شيروف ، المصدر السابق ، ص 17.

\*-تعتبر قضية النقيب الزبير من أعقد القضايا التي واجهتها هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني على الحدود الغربية،

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

الشرعية الأخرى التي أرادت الانقلاب على شرعية الثورة في الحدود الغربية كما في الحدود الشرقية<sup>1</sup>، وتفرغت بذلك للتنظيم العسكري للحدود الغربية على النحو التالي<sup>2</sup>:

1- منطقة الشمالية بقيادة الطيب العربي يساعده كل من الملازمين بن زيان وبين قدارة عبد القادر وعمر بن محجوب، وقسمت المنطقة إلى ثلاث نواحي، وقد لعبت الدور البارز في العمليات العسكرية على الحدود<sup>3</sup>، وتمثل نشاطها أساسا في مساعدة الوحدات على المرور إلى الداخل، واجتياز الأسلاك الشائكة المكهربة، وقد اعتمدت في هذا الشأن على فيالقها المتمركزة على طول الحدود، والمشكلة من الوحدات الآتية من مراكز التدريب، خاصة وأن الحزام الحدودي لهذه المنطقة هو امتداد لهياكل الولاية الخامسة، وقدرت عدد فيالق هذه المنطقة بثمانية فيالق<sup>4</sup>.

2- منطقة جنوبية احتوت العديد من القواعد المهمة لجيش التحرير الوطني منها قاعدة بوذنيب وقاعدة بوعرفة<sup>5</sup>، وبذلك اعتبرت الأراضي المحايدة للمغرب على أنها مقاطعة عملياتية تتطلب

---

وتتلخص حيثيات القضية في عصيان أوامر القيادة العليا للثورة، وبالخصوص القرار الناجم عن اجتماع العقداء العشر في صيف 1959 والقاضي بضرورة التحاق القادة العسكريين المتواجدين في الخارج بهيكلهم في الداخل، حيث اشترط النقيب الزبير أن يطبق الإجراء على الجميع بما فيهم أعضاء هيئة الأركان العامة وقيادة جيش التحرير الوطني على الحدود، وبذلك أعلن تمرده في شهر ديسمبر 1959 واستمر إلى غاية مارس 1960، والتحق به حوالي 1200 جندي، وتدخلت السلطات المغربية في هذه القضية بعد أن وضع النقيب الزبير نفسه في حماية القوات الملكية المراكشية، فاستطاع الملك محمد الخامس أن يضع حدا لتمرده بعد أن وضعت الحكومة المؤقتة الجزائرية كل من لخضر بن طوبال ومحمدي السعيد للتفاوض معه، وانتهت قضيته بعد أن غير رأيه ووضع مصيره بين أيدي هيئة الأركان العامة التي حكمت عليه محكمة الثورة برئاسة العقيد بومدين والرائد محمد علاهم بالإعدام ونفذ الحكم في الحال، أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 217، محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق، ص 53، حمود شايد، المصدر السابق، ص ص 306-307.

<sup>1</sup> - محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق، ص 53.

<sup>2</sup> - أنظر الملحق رقم 10 ص 374 من هذه الأطروحة.

<sup>3</sup> - يذكر المجاهد نجادي محمد مقران أن المناضل والزعيم الإفريقي "تيلسن مانديلا" كان قد أقام في هذه المنطقة خلال هذه الفترة ليستلهم من الحرب التحريرية الجزائرية ويكتسب تكوينا عسكريا متعدد الأشكال والخاص بحرب العصابات، أنظر: نجادي محمد مقران، المصدر السابق، ص 166.

<sup>4</sup> - حمود شايد، المصدر السابق، ص 293.

<sup>5</sup> - Gilbert Meynier, op, cit, p321.



## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

إنشاء فيالق عسكرية تستجيب لمواصفات جدول التجهيز والتسليح<sup>1</sup>، حيث بلغ عدد الفيالق المرابطة في هذه المنطقة خمسة فيالق، يتصفون بكل مواصفات الجيوش الحديثة حتى أنه أصبح لا يقارن بجيش الولايات نتيجة القوة والكفاءة التي كان يحملها<sup>2</sup>.

وبذلك يكون تعداد فيالق جيش الحدود الغربية هو 13 فيلق، متنوعة التسليح موزعين عبر منطقتين حدوديتين شمالية وجنوبية، وحسب أحمد بن بلة فقد بلغ جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود الغربية حوالي 8 آلاف جندي<sup>3</sup>، تضاف إلى الوحدات القتالية الأخرى مثل قيادة الحدود (CDF)، والمتمثلة في إدارة المالية، نشاطات اجتماعية، والمفوضية السياسية، والتي كان مقرها موجودا في المقر العام لقيادة الأركان ومراكز التدريب العسكري ومصالح الاتصالات والأمن العسكري<sup>4</sup>.

ومن أجل فرض الانضباط التام والتحكم الجيد في الوحدات المرابطة على الحدود الغربية وخاصة الحدود الشرقية لما تميزت به من فوضى واضطرابات كادت أن تعصف بالتنظيم العسكري للثورة في هذه المنطقة لجأت هيئة الأركان العامة لاستخدام وسائل الردع والقوة للسيطرة على هذه الوحدات باستحداث المحاكم العسكرية\*، ويظهر ذلك من خلال البيان الصادر

---

<sup>1</sup> - خالد نزار، الجيش الفرنسي وجيش التحرير الوطني، محاضرة مطبوعة أقيمت في الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1962، الجزائر، 2-3-4 جويلية 2005.

<sup>2</sup> - Gilbert Meynier, op, cit, p321.

<sup>3</sup> - وهو نفس الرقم الذي ذكره عبد الحميد براهيمى وجيلبار مينييه، ولو أن هذا الأخير يذكر أن هناك 6 آلاف جندي جاهز و2 ألف جندي تحت التدريب موزعين عبر مختلف المصالح، بينما يذكر علي هارون أن عدد الفيالق الموجودة كان 15 فيلق وليس 13، يضمون 15 ألف جندي حسب حسين بن معلم وهو أمر يحتاج إلى الدقة إذا أخذنا بعين الاعتبار الشخصيات القيادية آنذاك والتي كانت مسؤولة عن جيش التحرير الوطني على الحدود، ومنهم أحمد بن بلة، أنظر: أحمد منصور، المرجع السابق السابق، ص 160، عبد الحميد براهيمى، المصدر السابق، ص 51، علي هارون، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، تاليف الصادق عماري، أمال فلاح، دار القصبه للنشر، الجزائر 2003، ص 125، حسين بن معلم، المصدر السابق، ص 200، وأيضا: Gilbert Meynier, op, cit, p321.

<sup>4</sup> - عبد الحميد براهيمى، المصدر السابق، ص 51-52.

\*-المحاكم الثورية هي محاكم خاصة تجتمع في معظم الأوقات لمعالجة عدة قضايا حيث يرفع مختلف أعضاء جيش التحرير الوطني الدعوى إلى القيادة بشأن الجنايات التي سبق وأن استمعت إليها مصالح الشرطة، بعد إعداد الملفات يدرسها ضباط ثم تقدم إلى المحكمة، وقد كانت لهذه الأخيرة السلطة العليا ويسيرها قانون جنائي عسكري يشتمل على ثلاثة فصول، الفصل الأول مخصص للجنايات، الفصل الثاني مخصص للجنايات الخطيرة، والفصل الثالث مخصص للجنايات الخطيرة جدا،

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

عن القيادة العامة لهيئة الأركان العامة الموجه لقيادات الحدود الشرقية والغربية وكل الولايات في الداخل ، والقاضي بأن محكمة عسكرية تعقد جلسات منذ 24 مارس 1960، لدراسة مختلف حالات التشهير والجهوية والغياب غير المبرر، والفرار أمام العدو، والتهديد بالسلح، وتعلن أن العديد من الأحكام قد صدرت وأن كل ضمانات التحقيق والدفاع قد منحت للمدانيين<sup>1</sup>. وانطلاقاً من هذه المعطيات يتضح أن الجانب التنظيمي الخاص بالقضاء العسكري والمتمثل في المحاكم الثورية كانت تهدف من ورائه هيئة الأركان العامة لإخماد كل التمردات المحتملة، خاصة وأن معظم الأحكام الصادرة من طرفها كانت تقضي بحكم الإعدام<sup>2</sup>، وهو ما أكسبها قوة ورهبة في النفوس جعل كل الفيالق تتصاع لها ، فاستطاعت من خلال هذا الإجراء التفرغ للجوانب التنظيمية الأخرى بعد القضاء على الفتن الداخلية، والعمل على الجاهزية القصوى للجيش من أجل خوض المعارك على الحدود.

### **1-3-1-1 الحدود الجنوبية:**

تطرقت الكثير من الكتابات التاريخية للجانب التنظيمي لهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني خلال المرحلة الأخيرة من عمر الثورة التحريرية 1960-1962 في الحدود الشرقية والغربية، ناسية أو متناسية في معظمها المستوى التنظيمي لهذا الجهاز في الحدود الجنوبية، وإن كان البعض منها قد أشار بنوع من الإيجاز، ويرجع السبب في نظرنا إلى أن شساعة المساحة الجنوبية خاصة على طول الشريط الحدودي ، الذي بقي عائقاً أمام قيادة الثورة منذ انطلاقتها سنة 1954 من حيث تغطيته بالدعم العسكري واللوجيستي ، كما قد يرجع السبب أيضاً إلى أن الجبهة الأساسية للثورة بعد الجبهة الداخلية هي الجبهة الحدودية الشرقية والغربية، وقد

---

يحتوي هذا القانون على حوالي 40 مادة واضحة بما فيه الكفاية حتى تمكن مجموعة من الناس المنصفين العقلاء من إصدار أحكام بكل ذمة وضمير، أنظر: حمود شايد ، المصدر السابق ، ص ص 303-304.

<sup>1</sup>- عبد الرزاق بوحارة ، المصدر السابق ، ص 313.

<sup>2</sup>- قامت هيئة الأركان العامة بتقديم عناصر أمام المحكمة العسكرية من جنود وضباط صف، بسبب اقتراحهم أخطاء خطيرة تمثلت في : الفرار من العدو، رفض دخول التراب الوطني، فعقدت جلساتها مدة 8 أيام وكان الحكم الصادر هو الإعدام في حق هؤلاء ، وكان الهدف من وراء ذلك هو استعادة السلطة وفرض النظام ، فكان لزاماً من أجل تحقيق الهدف التضحية ببعض منهم ، أنظر: مسعود عثمانى ، المصدر السابق ، ص 503، حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 197.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

تقطنت السلطات الفرنسية لخطورة الجبهتين سنة 1957 بعد أن أقرت تسييجهما بالأسلاك الشائكة المكهربة.

وإن كانت الثورة قد أغفلت بعض الشيء عن تغطية الجبهة الجنوبية بالنشاط العسكري على غرار مثيلتها الشمالية ، فإن الإدارة الاستعمارية لم تغفل الأهمية الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية للمنطقة خاصة بعد سنة 1956، وزادت حدة بعد مجيء الجنرال ديغول للحكم إثر انقلاب 13 ماي 1958، ومناوراته لفصل الصحراء الجزائرية عن الشمال، ولهذا قامت هيئة الأركان العامة بإرسال وحدات من جيش التحرير الوطني إلى القواعد الخلفية للثورة بمالي<sup>1</sup>.

لقد استطاعت هيئة الأركان العامة أن تغرس جذور جيش التحرير الوطني وسط سكان الهوقار وقوراره، وتوات وتيديكلت في الصحراء الكبرى<sup>2</sup>، بتأسيس منطقتين محررتين في الجنوب تمتد إحداهما على الحدود المالية الجزائرية والثانية على الحدود الليبية الجزائرية<sup>3</sup>، وقد كلف بهذه المهمة مجموعة المساجين بفعل قضية العموري بعد إطلاق سراحهم مع النقيب عبد العزيز بوتفليقة<sup>4</sup>، من أجل ضرب القوات الفرنسية المتواجدة بالصحراء والسماح بعبور الأسلحة، ولأن المهمة كانت مستحيلة دون التنسيق بين مختلف الوحدات ، وبالتالي فهي تحتاج لوسائل اتصال، فتم تكليف مجموعة من جنود وزارة التسليح والاتصالات العامة بمرافقة هذه الوحدات، وضمان الاتصال بينها وبين القيادة العامة<sup>5</sup>، فاستطاعت من خلال هذه الجبهة أن تقلب الأوضاع وترتبط قواعدها بمناطق الولايات المجاورة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - من المهام الأساسية التي أوكلت لهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني هي فتح جبهات جديدة على الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية، أنظر: سنوسي صدار ، المصدر السابق، ص 166 ، محمد مصطفى طالب ، المصدر السابق ، ص 56.

<sup>2</sup> - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 218.

<sup>3</sup> - محمد العربي الزبيرى ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ، ص 142.

<sup>4</sup> - يرى حربي أن إطلاق سراح هؤلاء المساجين (الرائد بلهوشات ، دراية، مساعدية)، الذين كانوا في سجون دندن، باجة، تاجروين، هو في حقيقة الأمر مناورة من القيادة العليا لهيئة الأركان العامة قابلتها استراتيجية أخرى تمثلت في إلحاق العسكريين المحترفين وهم مجموعة الفارين من الجيش الفرنسي (DAF)، والمحسوبيين على كريم بلقاسم بالمكتب التقني وبالتالي لم يعد لهم أي دور تقني مباشر، أنظر: محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق، ص ص 217-218.

<sup>5</sup> - سنوسي صدار ، المصدر السابق ، ص 166.

### 1-3-1-2 التنظيم العسكري في الداخل:

في ظل هذه التنظيمات العصرية التي عرفها جيش التحرير الوطني على الحدود، لم يبق أمام قيادة هيئة الأركان العامة سوى مهمة واحدة وهي قيادة وتنظيم جيش التحرير الوطني في الداخل، وهو مطلب ملح من طرف قادة الولايات في الداخل من جهة، ومن طرف اللجنة الوزارية المشتركة للحرب (CIG) من جهة ثانية، وكذا أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) من جهة ثالثة<sup>2</sup>، فهل تعثرت أم نجحت هيئة الأركان العامة في انجاز هذه المهمة؟.

يذكر سليمان الشيخ أن هذا المسعى عملت من أجله هيئة الأركان العامة منذ تأسيسها في جانفي 1960، هادفة بذلك إلى إعادة تنظيم وتنسيق عمل وحدات جيش التحرير الوطني في الولايات، ومحاولة اختراق خطي شال وموريس<sup>3</sup>، عن طريق قطع الأسلاك الشائكة المكهربة على الحدود واستهداف مراكز القيادة الفرنسية وقواعد الجيش الفرنسي<sup>4</sup>، وفي هذا الإطار كلفت بالعمل على توفير الحراسة للإطارات بالدخول إلى الجزائر، وربط الاتصال مع قوات جيش التحرير الوطني بالداخل<sup>5</sup>.

لكن المتتبع للتطورات العسكرية للثورة الجزائرية يجد أن القرار المتعلق بضرورة دخول القادة الضباط لجيش التحرير الوطني إلى التراب الوطني كان قد اتخذ في اجتماع العقداء العشر، كما سبق وأن وضعنا ذلك، وكان الهدف من هذا القرار هو تنظيم الوحدات القتالية، وإعادة بعث الكفاح المسلح، بعد فترة نوع من الجمود أعقبت الانتهاء من بناء خط شال، وأن دور هيئة الأركان العامة هو السهر على تطبيق القرارات العسكرية بما فيها هذا القرار<sup>6</sup>.

<sup>1</sup>- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 142.

<sup>2</sup>-عثماني مسعود، المصدر السابق، ص 500.

<sup>3</sup>-سليمان الشيخ، المصدر السابق، ص 294.

<sup>4</sup>-Mohamed Guentarri,op,cit,p160 .

<sup>5</sup>-محمد مصطفى طالب، المصدر السابق، ص 56.

<sup>6</sup>- في حقيقة الأمر قد أثار قرار دخول بعض ضباط جيش التحرير الوطني الصادر عن اجتماع العقداء نوع من الاضطرابات من طرف بعض الضباط الذين اعتبروه تمييز وإجحاف في حقهم خاصة وأنه لم يطبق على جميع قادة الجيش، بل تطورت

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتها قيادة الأركان العامة في عبور الأسلاك الشائكة المكهربة إلا أن مهامها الأساسية المتمثلة في الإشراف على الجيش في الداخل والخارج، وتمويل الداخل بالأسلحة الذي يحتاج إليه<sup>1</sup> ظلت قائمة، حيث ألزمت المجلس القيادي لكل ولاية بتقديم تقرير مفصل عن كل عملية اختراق للأسلاك الشائكة المكهربة، وظلت تعين إدارات المجلس القيادي للولاية<sup>2</sup>، وتنشأ لجان مؤقتة لحل بعض المشاكل التي تعاني منها الولايات<sup>3</sup>.

ويرى حربي أن هيئة الأركان العامة كان لها دور في المساعدة على التنظيم العسكري لوحدات جيش التحرير الوطني في الداخل عن طريق التصعيد من العمليات العسكرية الحدودية، بهدف تثبيت الحد الأقصى من القوات الفرنسية على الحدود، وبهذه الاستراتيجية تتمكن الوحدات في الداخل من إعادة تنظيم نفسها على مساحات أوسع، بعد أن شددت هيئة الأركان العامة في مراسلاتها مع الولايات في الداخل على إعادة النظر في التكتيك العسكري وضرورة التكوين

---

ردة الفعل من طرف البعض منهم من الرفض إلى التمرد والعصيان (قضية النقيب الزبير على الحدود الغربية التي سبق وأن تطرقنا إليها)، إلا أن مثل هذه الحالات لم تكن عامة حيث نجد في نهاية 1960 كان قد امتثل العديد من الضباط لهذا القرار بعد أن شرع بومدين بصفته قائد الأركان العامة في تطبيقه، حيث يذكر كل من الشادلي بن جديد وحسين بن معلم أنه عبر إلى الداخل بعض ضباط جيش التحرير الوطني على غرار الطاهر الزبيري وعلي سواعي إلى الولاية الأولى يوم 11 جويلية 1960 بالنسبة لأول و 24 أبريل 1960 بالنسبة للثاني، وتمت ترقية الطاهر الزبيري إلى رتبة عقيد بعد سقوط علي سواعي شهيدا بعد قيادته مدة زمنية للولاية الأولى، كما استطاع أحمد بن شريف كذلك اجتياز الأسلاك الشائكة المكهربة في مارس 1960 والالتحاق بالولاية الرابعة، وكذلك العقيد لطفي الذي عبر من الجنوب قبل استشهاده مع نائبه الرائد فراج و 22 من رفاقه ببشار في 28 مارس 1960، هذا وكان قد سقط قبل ذلك الرائد عبد الرحمان ميرة في ميدان الشرف وهو في طريقه إلى الولاية الثالثة في ربيع 1959، وعمار رجعي الذي استشهد بالصعقة الكهربائية وهو يحاول اجتياز الحاجز المكهرب، بينما باءت محاولة العقيد الحاج لخضر و العقيد الصادق دهيليس بالفشل للمرة الثانية، في حين يؤكد عبد الرزاق بوحارة أن غالبية محاولات اختراق الأسلاك الشائكة المكهربة باءت بالفشل على الرغم من أن هيئة الأركان العامة تمثلت مهمتها الأساسية في توفير ظروف عودة أكبر عدد ممكن من الجنود والضباط إلى الداخل، أنظر: الشادلي بن جديد، المصدر السابق، ص 161، حسين بن معلم، المصدر السابق، ص ص 189-190، عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص 187، فرحات عباس، المصدر السابق، ص 377.

<sup>1</sup>- الطاهر آيت حمو، المرجع السابق، ص 125.

<sup>2</sup>- ومثال ذلك أنها أرسلت برقية إلى الطاهر الزبيري في أكتوبر 1960، تخبره من خلالها أن العقيد الحاج لخضر القائد السابق للولاية الأولى تعذر عليه دخولها بسبب الأسلاك الشائكة المكهربة وتخبره بقرار تعيينه قائدا للولاية الأولى، أنظر: الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 216.

<sup>3</sup>- مصطفى مرادة، المصدر السابق، ص ص 156-157.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

العسكري للإطارات والارتباط بالشعب<sup>1</sup>، حتى تتوافق استراتيجياتها مع إمكانياتها العسكرية وتحافظ على وحدة الهدف بتوسيع نطاق الحرب ضد العدو وكل المتعاونين معه<sup>2</sup>.

وفي سياق مقابل ترى بعض الكتابات أن هيئة الأركان العامة تعثرت في مهمة التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني في الداخل بل حتى فقدت سلطة الإشراف عليه من الخارج، حيث يقول خالد نزار " أما الولايات الداخلية فقد واصلت نشاطها في محيطها مع قيادة مستقلة عن هيئة الأركان العامة"<sup>3</sup>، التي لم يكن لها أي تأثير على الولايات داخل الوطن<sup>4</sup>، بعد أن أصبحت مهمة عبور الأسلاك الشائكة المكهربة ضربا من المستحيل ونوع من المغامرة والانتحار<sup>5</sup>، فاكتفت بالاهتمام بالوحدات المتواجدة على طول الحدود ولم تبسط سلطتها على وحدات جيش التحرير الوطني في الداخل إلا بعد توقيف القتال في 19 مارس 1962<sup>6</sup>.

ويلاحظ بن خدة أن هناك تقصير واضح من هيئة الأركان العامة فيما يخص مهامها حيث كانت تتحجج بوجود خط موريس على الحدود، وعلى الرغم أنه صعب الاختراق إلا أن ذلك ليس مستحيلا، كما ينفي بن خدة أي محاولة لذلك من طرف هيئة الأركان العامة، ويبرر هذا الموقف بعدم كفاءة قيادة الأركان رغم امتلاكها قناطر مقلطرة من السلاح والعتاد<sup>7</sup>، كما ينفي عضو قيادة هيئة الأركان العامة الرائد عز الدين دور هيئة الأركان العامة في مساعدتها على التنظيم العسكري في الداخل من خلال تخفيف الضغط على المناطق الداخلية، وهذا راجع

<sup>1</sup> - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 218.

<sup>2</sup> - Mohamed Guentarri, op, cit, p160.

<sup>3</sup> - خالد نزار، الجيش الفرنسي وجيش التحرير الوطني، المصدر السابق.

<sup>4</sup> - محمد صايكي، المصدر السابق، ص 302.

<sup>5</sup> - مسعود عثمانى، المصدر السابق، ص 500.

<sup>6</sup> - بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 311.

<sup>7</sup> - ما تجدر الإشارة إليه عن الاستدلال بمثل هذه المواقف هو خلفياتها السياسية، ذلك بأن بن يوسف بن خدة بصفته آخر رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من 1961 إلى 1962، التي كانت تشرف على هيئة الأركان العامة آنذاك بصفقتها القيادة العسكرية والسياسية العليا للثورة، كان بإمكانه اتخاذ الإجراءات القانونية والردعية اللازمة في حالة تقصير هذا الجهاز في أداء المهام المنوطة به من جهة، ومن جهة ثانية فإن أزمة الصراع على السلطة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة -التي سننظر لها بالتفصيل في الفصول اللاحقة من هذه الأطروحة- أثرت بشكل أو بآخر على المواقف السياسية للعديد من زعماء الثورة الجزائرية، بل لاتزال تداعياتها إلى اليوم.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

حسب رأيه إلى التعبئة الفرنسية الضخمة لقواتها على الحدود من أجل حراسة خطي شال وموريس<sup>1</sup>، إلا أن هذه المواقف لا تتف حقيقة المعارك الضارية التي وقفت فيها وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود بقيادة هيئة الأركان العامة موقف الندد للند ضد القوات الفرنسية.

### **1-3-1-3 العمليات العسكرية في الحدود:**

إن مستوى التنظيم العسكري الذي بلغه جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية بقيادة هيئة الأركان العامة تعكسه المعطيات الميدانية، حيث أصبح هذا الجيش على غرار الجيوش الكلاسيكية يخوض المعارك التي تعتمد على المواجهة المباشرة في حرب استنزاف مستهدفة المراكز العسكرية للعدو، وتحرير أكبر عدد ممكن من الجزائريين المتواجدين بالمحتشدات<sup>2</sup>، وبذلك تغير محور العمليات من الداخل إلى الخارج فأصبحت الحدود تشكل الخطر الأكبر على العدو، بعد أن تراجع مردود الثورة بالداخل بفعل السياسة الفرنسية المنتهجة، فزادت قوة القواعد الخلفية بفضل الفيالق القوية لجيش الحدود والمزودة بأحدث الأسلحة<sup>3</sup>.

لقد اعتمدت استراتيجية هيئة الأركان العامة في هجوماتها على القوات الفرنسية خاصة تلك المكلفة بحراسة الأسلاك الشائكة المكهربة على المزوجة بين الهجومات المباغثة والكمائن وعمليات الإلهاء<sup>4</sup>، فكان التخطيط للعمليات العسكرية يستلزم مدة من 13 إلى 15 يوم، وتنفذ العملية بواسطة مختلف الوحدات المنتشرة على الحدود، وبهدف خلق نوع من التعبئة الداخلية في صفوف الجيش الفرنسي كانت كل العمليات تبدأ في توقيت واحد<sup>5</sup>.

وبهذا التخطيط والتنظيم المحكم<sup>6</sup> استطاعت هيئة الأركان العامة أن تتلاءم مع الظروف الجديدة

<sup>1</sup>- الرائد عز الدين، المصدر السابق، ص 289.

<sup>2</sup>- محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق، ص ص 113-114.

<sup>3</sup>- مصطفى بسطامي، المرجع السابق، ص 323.

<sup>4</sup>- الشادلي بن جديد، المصدر السابق، ص 157.

<sup>5</sup>- خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص 153.

<sup>6</sup>- يرى ضابط جيش التحرير الوطني عبد الرزاق بوحارة أن نجاح الاستراتيجية العسكرية لهيئة الأركان العامة تتمثل في استقطابها للضباط الفارين من الجيش الفرنسي (DAF)، وإشرافهم على المكتب التقني لقيادة الأركان العامة الذي اضطلع

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

، مبدية فعالية كبرى في تطوير العمليات العسكرية في مواجهة خطي شال وموريس<sup>1</sup>، مستفيدة من قلة الغارات الفرنسية الهدامة في التراب التونسي و المغربي مقارنة بالداخل تجنباً للتعقيدات الدبلوماسية<sup>2</sup>، وهذا ماجعلها تتجهز بمراكز عسكرية للتدريب ومستودعات لمعدات حربية وتموينية على الحدود<sup>3</sup>، لعبت دوراً فعالاً في حسم المعارك ضد الجيش الفرنسي على الرغم من أنه جيش عصري بتكوينه وعدته وعتاده.

ولأن الأسلاك الشائكة المكهربة شكلت عائقاً كبيراً أمام الإشراف المباشر لهيئة الأركان العامة على جيش التحرير الوطني في الداخل وإمداده بالسلاح ، فقد اعتمدت استراتيجيتها لاختراق هذه الحواجز عن طريق العبور بوحدات صغيرة عبر الشعاب والأودية مع تجنب حقول الألغام ، أو استخدام الأنفاق التي كانت تعد لهذا الغرض، كما استعملت المقصات العازلة للكهرباء و سلاح " البنغالور " لتفجير الألغام وتفتيت الأسلاك ، أو استخدام الصناديق الخشبية أحياناً<sup>4</sup> ، كما قامت هيئة الأركان العامة بتشكيل وحدات كبيرة للقيام بمضايقات متكررة على طول الحدود

---

بمهمة الاستراتيجية العسكرية لجيش التحرير الوطني في مواجهة الجيش الفرنسي ، بإعداد مخططات العمليات العسكرية وبمشاركة ضباط جيش التحرير الوطني المتخرجين من المدارس العسكرية الفرنسية، أنظر: عبد الرزاق بوحارة ، المصدر السابق ، ص 260.

<sup>1</sup>- سيد علي أحمد مسعود ، المرجع السابق ، ص 60.

<sup>2</sup>- اعتمدت القوات الفرنسية في عملياتها العسكرية في الحدود على قانون "حق المتابعة" الذي أصدرته السلطات الفرنسية في 1 سبتمبر 1957 من أجل ملاحقة الثوار الجزائريين داخل الأراضي التونسية، والقيام بعمليات عسكرية ضد جيش التحرير الوطني من أجل شرعنة وإعطاء وزن ثقيل لهذه العمليات ،وقد اعتبر الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة أن قانون "حق المتابعة" يعبر في مضمونه عن سياسة فرنسية واضحة من أجل توسيع رقعة الصراع وصرح قائلاً: "الجيش التونسي والحرس الوطني والشعب التونسي جاهزون للدفاع عن وحدة ترابهم الوطني ، واستقلال الدولة التونسية، تونس ترغب في السلم، ولكن ستدافع وتنتصر كما في السابق في حالة ما فرنسا طبقت "حق المتابعة" سوف تدخل تونس في الصراع"، وهو نفس القرار الذي اتخذ في المغرب في أبريل 1960، أنظر: حسين بن معلم ، المصدر السابق، ص 212 ، وأيضاً:

EL Moudjahid, N 64,12-05-1960.

<sup>3</sup> - Mohamed Guentari,op,cit,p160 .

<sup>4</sup> - الصناديق الخشبية هي عبارة عن صناديق خاصة استخدمت كوسيلة لعبور الأسلاك الشائكة المكهربة يعبر من خلالها أفراد جيش التحرير الوطني إلى الضفة الأخرى ، وهي صناديق خشبية عازلة للتيار الكهربائي ، سهلة التفكيك والتكيب، أطلق عليها إسم " الصاروخ"، وقد لعبت هذه الصناديق دوراً مهماً في عبور واختراق الأسلاك الشائكة المكهربة من طرف أفراد جيش التحرير الوطني من أجل إمداد الداخل، أنظر: محمد مصطفى طالب ، المصدر السابق ، ص 35-36، الرائد عز الدين ، المصدر السابق ، ص 341 .



## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

قصد جلب أكبر عدد ممكن من جنود الجيش الفرنسي وتخفيف الضغط على الداخل<sup>1</sup>. لقد امتدت هجومات جيش التحرير الوطني على طول الحدود الشرقية والغربية بمشاركة جميع الفياق وكتائب الأسلحة الثقيلة وتحت الإشراف المباشر للعقيد هواري بومدين ، وبالتنسيق مع المكتب التقني الملحق بقيادة الأركان العامة<sup>2</sup>، مستهدفة كل المراكز على الحدود الشرقية من القالة شمالا إلى تخوم الصحراء جنوبا، ومن بين هذه المراكز عين الزرقاء، القوارد، برج امراو<sup>3</sup>. أما عن الحدود الغربية فبالإضافة إلى مراكز الجيش الفرنسي ، استهدفت الهجومات الشبكات الهاتفية وشبكات التلغراف لمصالح البريد والاتصال ، وفي المقابل كان لزاما على وحدات جيش التحرير الوطني البحث عن وسائل لحماية شبكات الراديو، ووسائل الاتصال المختلفة التي أصبحت أكثر فعالية في نجاح العمل الميداني ، خاصة وأن هذه الأجهزة أصبحت ملكية مكتسبة لجيش التحرير الوطني تستخدم من طرف أفراد المتخصصين في هذا المجال<sup>4</sup>. تواصلت معركة الحدود بإشراف هيئة الأركان العامة ، حيث صرحت هيئة الأركان الفرنسية بوقوع 20 مناوشة بالسلاح ضد مراكز عسكرية في شهر أبريل 1960، على طول الحدود

---

<sup>1</sup> - في هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن عملية الإنزال الجوي كاستراتيجية عسكرية لعبور الأسلاك الشائكة المكهربة قد تم التفكير فيها إلا أنها استبعدت كطرح مقبول من طرف هيئة الأركان العامة ، ويرجع السبب إلى رفض كل من تونس والمغرب لهذه العملية ، وعدم استعداد الولايات في الداخل لها، أما عن طريق البحر فالعملية كانت تبدو مستحيلة بسبب المراقبة الشديدة للقوات الفرنسية البحرية ، أنظر: سيد علي أحمد مسعود ، المرجع السابق ، ص 116.

<sup>2</sup> - استطاعت هيئة الأركان العامة أن تحقق جاهزية قصوى لدى أفراد وحداتها إنطلاقا من استراتيجيتها العسكرية في تكوين الوحدات بإعداد برنامج عسكري يأخذ بعين الإعتبار الإمكانيات المتاحة ، ثم تطوير القدرات القتالية والتكتيكية ، ثم البحث عن المعلومة المتعلقة بالعدو، و بفضل المعلومات التي جمعتها عن السد من حيث القدرة والاستراتيجية الدفاعية ، وتسليح أفرادها، عملت على إضعاف التنظيم الدفاعي الفرنسي على الحدود ، وإضعاف طاقته ومعنوياته بتحطيم منشآته اللوجيستكية ، أنظر: الشادلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص 157، عبد الرزاق بوحارة ، المصدر السابق ، ص 280، خالد نزار، يوميات الحرب ، المصدر السابق ، ص 49.

<sup>3</sup> - محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية ، المصدر السابق ، ص 114.

<sup>4</sup> - لعبت أجهزة الاتصال دور بارز في نجاح معارك جيش التحرير الوطني ، فبالإضافة إلى دورها في العمل المحض من خلال تزويد الوحدات العسكرية بالمعلومات ، فقد كانت هذه الأجهزة عامل قوي في رفع معنويات الجنود من خلال الخسائر المصرح بها (عن طريق التنصت) من طرف السلطات الفرنسية في صفوف جيشها والتي كانت تزيد يوما بعد يوم، أنظر: حاج حدو محمد، المصدر السابق، ص 33، عبد الحميد براهيم، المصدر السابق ، ص 51.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

الشرقية، و19 مناوشة أخرى على الحدود الغربية<sup>1</sup>، تمكنت خلالها فيالق جيش التحرير الوطني من تطهير مساحات شاسعة من الألغام ، وتدمير تحصينات ومراكز العدو ، بل تحولت هذه المناوشات إلى معارك ضارية وقف فيها جيش التحرير الوطني موقف الند للند ضد الجيش الفرنسي<sup>2</sup>.

كما أشرفت هيئة الأركان العامة على هجومات امتدت من باب البحر " أم الطبول" إلى "عين الكرمة" بالحدود الشرقية أيام 26-27-28 سبتمبر 1960 بقيادة رؤساء الفيالق 11-28-13-25-24-15، وأسفر الهجوم عن إسقاط 3 طائرات ، وحرق 50 دبابة ، والعديد من القتلى ، بالإضافة إلى تدمير عدد من الكيلومترات من خط شال، وفي المقابل استشهد 90 جندي من جيش التحرير الوطني وجرح 300 آخرون<sup>3</sup>.

وتجددت المعارك في نوفمبر 1960 حيث أشرف كل من عبد الرزاق بوحارة قائد الفيلق 39، وسليم سعدي قائد الفيلق 19 بالحدود الشرقية على هجوم استهدف مركز "برج مراو" في 27 نوفمبر 1960، وقد حقق الهجوم انتصارا، إلا أن هيئة الأركان العامة لم تكن راضية على نتيجته ، بحيث كانت ترى أن الهدف الرئيسي المتمثل في القضاء النهائي على المركز لم يتحقق بعد<sup>4</sup>.

وفي إطار رده عن الأقوال المدعية بأن جيش التحرير الوطني على الحدود كان مكتوف الأيدي يروي خالد نزار مجموعة من العمليات العسكرية منها تلك العمليات الممتدة ما بين 7 و13 مارس 1961 والتي استشهد من خلالها 60 جندي من الكتيبة 25 التي كان يقودها أثناء عملية قطع الأسلاك الشائكة المكهربة في منطقة "منقار البط" ، والتي تعبر عن شراسة وقوة جيش

<sup>1</sup> - محمد تقي ، المصدر السابق ، ص 475.

<sup>2</sup> - مسعود عثمانى ، المصدر السابق ، ص 500.

<sup>3</sup> - كانت قد سبقت هذه الهجومات معركة ضارية استمرت طيلة نهار كامل واستمرت حتى آخر الليل ولم تنته إلا مع الصباح من يوم 25 ماي 1960، في مرتفعات "جبل مسلة" و "ويلان" و "الأغواط" الواقعة شرق سوق أهراس ، وقد أعطت هذه المعركة الصورة الحقيقية لقوة جيش التحرير الوطني ممثلا في الفيلق 39 بقيادة عبد الرزاق بوحارة ، أنظر: عبد الرزاق بوحارة ، المصدر السابق ، ص 205، عمر تابليت ، المرجع السابق ، ص 118.

<sup>4</sup> - عبد الرزاق بوحارة ، المصدر السابق ، ص 220.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

التحرير الوطني ، وقدرته على تسيير وإدارة المعارك في الميدان<sup>1</sup>.

كما اندلعت عدة معارك بين جيش التحرير الوطني والجيش الفرنسي على الحدود الغربية أشهرها المعركة المعروفة باسم "معركة جبل إمزي" والتي استمرت من 6 إلى 8 ماي 1960 تدخلت على إثرها 80 طائرة من نوع B26-B29-T6، استخدم فيها سلاح النابالم من طرف الجيش الفرنسي<sup>2</sup>، وذكرت مديرية التوثيق والبحث (DDR) أنه خلال الفترة الممتدة من 29 أوت إلى سبتمبر 1961 قام جيش التحرير الوطني المتمركز على الحدود الغربية بالعديد من الهجومات على المراكز المتقدمة للقوات الفرنسية التي تحرس خطي شال وموريس<sup>3</sup>.

إن هذه الأعمال أدت إلى قيام الجيش الفرنسي بقصف وقنبلة المناطق الحدودية بالمدفعية من مراكز حراسته ومن المناطق التي تعرضت للقصف في 12 أوت 1961 بحوالي 90 قذيفة أطلقت على دوار "مشماش"، "تيزي ثاتة"، وفي نفس الليلة تم إطلاق 105 قذيفة سقطت على دوار "ثاقوراث"، و20 أخرى على دوار "أولاد مريجة"، هذا وقد تم تسجيل مضاعفة الأنشطة العسكرية للقوات الفرنسية بداية من سنة 1960، حيث تجاوزت طلعاتها الجوية 19 طلعة في اليوم الواحد<sup>4</sup>.

وبناء على ماتقدم ذكره نود الإشارة إلى أن هذه المعارك كانت نماذج فقط من العديد من المعارك الأخرى التي خاضها جيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والغربية وحتى على

---

<sup>1</sup> - كما يتحدث محمد تقية في هذا السياق عن اشتباك قوي بين العاتر جنوب الحاجز الشرقي ، ومناوشات فيفري 1961 على مستوى الحواجز، وقدرة جيش التحرير الوطني في 3 و 4 مارس 1961 على اختراق بعض الأماكن على مستوى الأسلاك الشائكة المكهربة ، أنظر: خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، المصدر السابق ، ص 45، محمد تقية ، المصدر السابق ، ص ص 476-478 ، تابلبيت عمر، المرجع السابق ، ص 118.

<sup>2</sup> - تذكر المصادر بأن النجاح الدبلوماسي الذي حققته المعركة على الصعيد الدولي كان كبيرا ، إذ كان استخدام سلاح النابالم فرصة كبيرة أمام جيش التحرير الوطني لإظهار مدى فضاة الجرائم الفرنسية باستخدامها لأسلحة محرمة دوليا، خاصة وأن هؤلاء الجنود الجرحى كانوا ينقلون إلى المستشفيات المغربية ، وتعرض حالتهم على الصليب الأحمر الدولي ، أنظر: محمد تقية ، المصدر السابق، 475 .

<sup>3</sup> -Mohamed Dabbah, L'O.A.S et l'indépendance de l'Algérie, op,cit,p26 .

<sup>4</sup> -تذكر المصادر أن الجيش الفرنسي ارتكب تجاوزات خطيرة على الحدود الغربية ، حيث وصل به الأمر إلى توغله داخل التراب المغربي ، ماجعله يتصادم في كثير من الأحيان مع الجيش المغربي ، أنظر: Ipid,p 46

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

الجبهة الجنوبية، وهذه دلالة واضحة على مستوى التنظيم العسكري والقوة الحربية التي كان يتمتع بها هذا الجيش في القواعد الخلفية للثورة، وإن كان قد استفاد من دعم لوجيستي فعال ومحيط مكنه من نقل جرحاه إلى المراكز الصحية التونسية والمغربية، وحتى الاستراحة بعد كل عملية يقوم بها بعد الانسحاب من مواقع الخطر<sup>1</sup> وهذا مالم يكن موجودا لدى وحدات جيش التحرير في الداخل.

ورغم ذلك يرى الرائد عز الدين أن جيش التحرير الوطني على الحدود فشل في اختراق الأسلاك الشائكة المكهربة والسماح للوحدات بالمرور إلى الداخل<sup>2</sup>، كما أن قيادة الأركان العامة لم تنشأ جيش من العدم على الحدود، كل ما في الأمر أنها أعادت تنظيم الوحدات الموجودة<sup>3</sup>، التي لم تتجح في المهمة التي أنشأت من أجلها رغم التسليح والتكوين العسكري الجيد، وبقيت محل انتقاد من طرف الجميع خاصة القادة العسكريين في الداخل<sup>4</sup>.

وبالرغم من هذه الانتقادات فإن الدور العسكري لهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني سواء فيما يخص الجانب التنظيمي للوحدات، أو العمل الميداني على الرغم من بعض النقائص التي كانت تشوبه، لا ينكره إلا جاحد، حيث يذكر محمد تقيّة أن الجبهة الحدودية كانت تقتل مثلما كانت تقتل الجبهة الداخلية رغم التعزيزات العسكرية القوية من طرف الجيش الفرنسي<sup>5</sup>، وأن جيش التحرير الوطني استعاد نشاطه السابق في قتال العدو في أقل من ثلاث أشهر فقط من تأسيس هيئة الأركان العامة، بعد استعادة الثقة في القيادة<sup>6</sup>.

وفي حقيقة الأمر يعزى نجاح هيئة الأركان العامة في إعادة تنظيم جيش التحرير الوطني على الحدود، بالرغم من فشل التنظيمات السابقة إلى استفادتها من دروس الإخفاق لدى هؤلاء،

<sup>1</sup> - حسين بن معلم، المصدر السابق، ص ص 212-213.

<sup>2</sup> - الرائد عز الدين، المصدر السابق، ص 289.

<sup>3</sup> - عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص 159.

<sup>4</sup> - Mohamed Harbi, une vie debout, op, cit, p385.

<sup>5</sup> - محمد تقيّة، المصدر السابق، ص 478.

<sup>6</sup> - عثمان سعدي، المصدر السابق، ص 134.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

بالعمل على خلق تجانس بين جميع العناصر<sup>1</sup>، التي كانت في وقت ليس ببعيد مفككة تفتقر إلى أقل مبادئ الانضباط وبمعنويات منهاره وإطارات مبعثرة بين السجون وتجهيزات ضعيفة، وهذا ماتوكده العلاقة القوية التي تكونت بين وحدات الجيش وقيادة الهيئة في عز الأزمات التي ستعرفها هذه الأخيرة مع قيادة الثورة لاحقا.

### **1-3-2 دور وزارة التسليح والاتصالات العامة في تنظيم جيش التحرير الوطني:**

أحس القادة العسكريون للثورة منذ الساعات الأولى لانطلاقها حاجتهم الماسة للاتصال من أجل تنظيم نشاطهم، وبالرغم من وجود عون الاتصال إلا أن مهمته لم تكن فعالة لما تقتضيه هذه المهمة من دقة وسرعة في العمل، فكان العربي بن مهدي وبعده عبد الحفيظ بوصوف أول من اشتغلا بالحاجة إلى الاتصال وتطويره<sup>2</sup>، لاسيما في وجود منطقة واسعة مترامية الأطراف كالولاية الخامسة، حيث أصبح دور الاستعلامات والاتصالات خلال الحرب أكثر أهمية. ذلك بأن سلاح الاتصال هو سلاح ذو حدين فإذا استخدم بحذر ونباهة كبيرين فستجنى منه فائدة كبيرة وفي حالة العكس تكون أقسى العواقب، وانطلاقا من هذه القاعدة تحددت مهمة وزارة التسليح والاتصالات العامة في تنظيم جيش التحرير الوطني بهدفين أساسيين، أولهما خدمة الوحدات المقاتلة وحماية الجيش من الاختراقات مع المراقبة المستمرة لعمليات العدو، وثانيهما المساعدة على الاتصال وفك الخناق على المناطق مع العمل على تطوير المعلومات انطلاقا من المعطيات والأخبار السرية التي تجد أرضية خصبة في تطبيقها لحماية الوحدات المقاتلة لجيش التحرير الوطني<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - ترجع العديد من الكتابات أن قضية عدم تجانس عناصر جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية خاصة، كانت السبب الأساسي الذي يقف وراء فشل التنظيمات العسكرية السابقة، حيث استطاعت هيئة الأركان العامة أن تخلق جيشا متجانسا رغم اختلاف مشاربه، وفي هذا الصدد يذكر حربي وعبد الرزاق بوحارة أن ضباط جيش التحرير الوطني في الحدود كانوا ينقسمون إلى أربع فئات ( ضباط منبثقين من الحركة الوطنية، ضباط عسكريين متخرجين من أكاديميات عسكرية عربية، الضباط الفارين من الجيش الفرنسي(DAF)، ضباط مسؤولين شاركوا في حرب الهند الصينية برتبة ضابط صف إلى جانب الجيش الفرنسي)، أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص ص 219-220، عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص 293.

<sup>2</sup> - عبد الرحمان برون، المصدر السابق، ص 65.

<sup>3</sup> - Cherif Abdedaim, op, cit, p138 .

### 1-2-3-1 حماية جيش التحرير الوطني من الاختراقات:

إن تدارك النقائص الموجودة على مستوى مجال الاتصال في الثورة التحريرية كانت ضرورة لا بد منها في ظل سعي العدو إلى الفصل بين وحدات جيش التحرير الوطني ، بل والعمل أحيانا على اختراق هذه الوحدات بمختلف الوسائل والسبل المتاحة<sup>1</sup>، لذلك عمل عبد الحفيظ بوصوف بمعية المصالح التابعة له على توازن القوى في قمة القيادة الثورية وحمايتها من الاختراق من جهة ، وعلى تطوير تنظيم جيش التحرير الوطني وتزويده بمختلف الأجهزة من جهة ثانية ، لاسيما وأن الصلاحيات الممنوحة له بصفته وزير التسليح والاتصالات العامة وعضو اللجنة الوزارية للحرب ، تمكن من خلالها من توجيه النشاط العسكري لهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني<sup>2</sup>.

لقد اقتضت مهمة وزارة التسليح والاتصالات العامة بمختلف هياكلها ضرورة اختراق اتصالات العدو وتعقبها وحماية جيش التحرير الوطني من أي اختراق خارجي، وتعقب الخونة والجواسيس على طول الحدود الجزائرية<sup>3</sup>، حيث كان هؤلاء الإطارات يقومون بواجبهم الثوري من تصنت ومراقبة أجهزة الراديو الكهربائية والتقاط ذبذبات العدو وتعقبها، والبحث عن الشيفرة لفك الرسائل ومن ثمة تبليغها للهيئات المعنية في شكل معلومات قابلة للاستغلال ، وفي المقابل العمل على تركيب رموز محصنة غير قابلة للانتهاك من أجل أمن وحماية اتصالات الثورة<sup>4</sup>.

كما عملت وزارة التسليح والاتصالات العامة على حماية مزودي الثورة بالسلاح وطرق مروره سواء البرية أو البحرية، إضافة إلى معرفة شبكات تجار الأسلحة والمحاولات الفرنسية لاختراقها

<sup>1</sup> -Mohamed Dabbah, on nous appelait les réseaux radio rebelles, op, cit, p49

<sup>2</sup> - في حقيقة الأمر فقد جمع عبد الحفيظ بوصوف خاصة مع بداية سنة 1960 العديد من المهام والصلاحيات الثورية فمن جهة أشرف على وزارتي التسليح والاتصالات العامة (MALG)، ومن جهة ثانية يعتبر عضو اللجنة الثلاثية الوزارية للحرب (CIG) التي تشرف مباشرة على هيئة الأركان العامة كما سنوضح لاحقا، ومن جهة ثالثة يعتبر عضو الهيئة التشريعية العليا للثورة (CNRA) وهي المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، كل هذه المهام ستوسع من صلاحيات عبد الحفيظ بوصوف ، وتجعله عضو بارز في صناعة القرارات المصيرية والمستقبلية للثورة ، للمزيد أنظر: الصادق مزهود وآخرون ، المرجع السابق، ص 15 .

<sup>3</sup> -عبد الرحمان بروان ، المصدر السابق ، ص 83.

<sup>4</sup> -نجادي محمد مقران ، المصدر السابق ، ص ص 271-273.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

سواء من الداخل أو الخارج، والكشف عن المخططات الاستعمارية لتدميرها<sup>1</sup>، فظهرت حاجة جيش التحرير الوطني إلى فك الخناق عن الثورة بفعل التدابير القاسية التي لجأ إليها الجيش الفرنسي، والمتمثلة أساسا في الأسلاك الشائكة المكهربة على طول الحدود الشرقية والغربية<sup>2</sup>. كما عالجت مصالح وزارة التسليح والاتصالات العامة مختلف المسائل المتعلقة بجيش التحرير الوطني بما في ذلك التنظيم والنشاط العسكري، حيث كانت تقوم بجمع المعلومات عن كل تحركات العدو، ومواجهة محاولات تسلله في صفوف جيش التحرير الوطني والقضاء على الخونة والتحقق من الهوية الحقيقية لكل جندي، كما تقوم بالإحصائيات العامة لكل المقاتلين<sup>3</sup>، ويعود الفضل في ذلك إلى مراكز التصنت التابعة لمصلحة الإشارة التي كانت تتعرض لكل اتصالات الجيش الفرنسي والدرك والشرطة والسفارات والقنصليات، وكانت هذه الاتصالات تسجل ليل نهار حتى حصص القناة الفرنسية الخامسة، إضافة إلى الإذاعة والجرائد الفرنسية في فرنسا، المغرب، الجزائر، تصل بانتظام وتستثمر كل المعلومات الواردة فيها في المجال السياسي، الاقتصادي وحتى العسكري<sup>4</sup>.

كللت هذه الجهود بتحويل الحدود الغربية بما فيها الجبهة الشمالية والجنوبية إلى منطقة عمليات حربية بفعل الأسلحة المهربة وحتى المصنعة منها، حيث تمكنت وحدات جيش التحرير الوطني

---

<sup>1</sup> - رايح لونيبي، محاضرات وأبحاث في تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 164.

<sup>2</sup> - مايلاظ على الأعمال التي كان يقوم بها رجال المالح هي التحاقهم بمختلف وحدات جيش التحرير الوطني خاصة سلاح جند المشاة، وذلك بهدف تكوين فرقة من جيش التحرير الوطني مختصة في عبور الأسلاك الشائكة المكهربة على الحدود، كما سمح ذلك بتدعيم كل قطاعات وفروع اللاسلكي لجيش التحرير الوطني، حيث شكل هذا السلاح أهمية كبيرة على أرض الميدان ما جعل قائد القوات المسلحة في الجزائر الجنرال "كريبان" في 30 مارس 1960 يعلن لقواته أنه في حالة ما خيروا بين مجموعة من أفراد جيش التحرير الوطني وما بين محطة للنبث اللاسلكي فحطموا محطة البث، أنظر: حاج حدو محمد، المصدر السابق، ص ص 254، 321، عبد الكريم حساني، المصدر السابق، ص 59.

<sup>3</sup> - عملت وزارة التسليح والاتصالات العامة على استحداث بطاقات خاصة بكل جندي من جنود جيش التحرير الوطني تدون في أرشيف خاص تتضمن البطاقة: اسم المقاتل ولقبه وتاريخ ميلاده، وتاريخ الالتحاق بالجيش، وعنوان السكن والحالة المدنية والمهنية والاختصاص والخدمة العسكرية السابقة إن وجدت، والإصابات والوضع الحالي للمقاتل وسلاحه ورقم بندقيته أو الرشاش الذي يحمله، ومزاياه وميوله، أنظر: زدرافكو بيكار، شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر، ت فتحي سعدي، ط1، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص 67.

<sup>4</sup> - Cherif Abdedaim, op, cit, p159.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

من الحصول على كمية معتبرة من الأسلحة والذخيرة مساهم إيجابا في ظهور فكرة التنظيم العسكري على وحدات جيش التحرير الوطني<sup>1</sup>، كما أثبتت مديرية التوثيق والبحث (DDR)، ومديرية اليقظة ومحاربة الجوسسة (DVCR) التابعتان لوزارة التسليح والاتصالات العامة كفاءتهما في خدمة جيش التحرير الوطني وذلك من خلال وضع هيكله للجيش الفرنسي في الجزائر بجميع القطاعات وكل فيالقه وبأسماء الضباط وضباط الصف ، ومواقع الفرق العسكرية وتحركاتها وخططها وطبيعة ونوعية أسلحتها ، حيث كان التراب الوطني ممشطا بإعادة رسمه بواسطة خرائط طبوغرافية عملاقة بمقر قيادة الأركان العامة<sup>2</sup>.

لذلك حضيت المعلومة بأهمية كبيرة حيث كان جمعها من مصادر موثوقة وإعدادها في محاضر يومية وأسبوعية مفصلة وتزويد مختلف أجهزة الثورة بها ، وفي مقدمتهم هيئة الأركان العامة والقيادة العليا للثورة من المهام الأساسية لوزارة التسليح والاتصالات العامة<sup>3</sup>، كما أصبح سلاح الإشارة من الصعب بما كان الاستغناء عليه من طرف أفراد جيش التحرير الوطني بعدما أبدوا تخوفا منه بداية خشية كشفهم للعدو بتحديد مواقعهم عن طريق الراديو، فأصبح يشكل

---

<sup>1</sup> - يذكر المجاهد وضابط جيش التحرير الوطني عبد الرحمان بروان، أن العمل في ميدان الاتصال كان يعرف نوع من السهولة في الحدود الغربية بينما العكس تماما في الحدود الشرقية ويدل على ذلك باتصال هذه الحدود بالولاية الأولى والثانية والقاعدة الشرقية ، حيث أن العلاقات لم تكن سلسلة بين ممثلي هذه الولايات ، ونحن في هذه الدراسة كنا قد تطرقنا إلى الوضع العسكري على الحدود الشرقية قبل مجيء هيئة الأركان العامة 1958-1960 والذي تميز بالإضطراب والفوضى، عكس الحدود الغربية المجاورة للقواعد الأمريكية بالمغرب الأقصى والتشجيع الكافي الذي يلقيه من طرف بعض المسؤولين كعبد الحفيظ بوصوف وهواري بومدين والحاج بن علا، لكن عبد الكريم حساني يؤكد أن مهمة وزارة التسليح والاتصالات العامة تمثلت في تزويد هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بأجهزة الاتصال وهذا ينطبق على الحدود الغربية والشرقية بما فيها القاعدة الشرقية وحتى الولايات في الداخل ذلك بأن هيئة الأركان العامة لم تكن قيادة لجيش الحدود فقط بل كانت قيادة عامة لكل وحدات جيش التحرير الوطني لاسيما تلك الموجودة في الداخل ، أنظر: عبد الرحمان بروان ، المصدر السابق، ص83، عبد الكريم حساني ، المصدر السابق، ص 59، الطاهر جبلي، تسليح الثورة الجزائرية عبر الحدود الغربية 1954-1962، مجلة المصادر، العدد 25 ، ص 215.

<sup>2</sup> - عبد القادر بوزيد ، المصدر السابق ، ص 66.

<sup>3</sup> - كانت هذه المعلومات معدة في شكل محاضر تتناول عرض مفصل للحالة السياسية والعسكرية لجيش التحرير الوطني والجيش الفرنسي ، وكذا مختلف العمليات العسكرية في الداخل وعلى الحدود ، وكانت تقدم هذه المحاضر بشكل مفصل وأسبوعي بداية من شهر أوت 1961، وحتى شهر مارس 1962، أنظر:



## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

قاعدة بيانات هامة على أساسها تضبط خطة الهجوم والانسحاب<sup>1</sup>.

### 1-3-2-2 المساعدة على الاتصال وفك الخناق عن الوحدات:

ساهمت وزارة التسليح والاتصالات العامة بقسط وفير بكسر عزلة الولايات عن القيادة الخارجية، فقد أتاحت جهود عبد الحفيظ بوصوف هامشا كبيرا للمحافظة على قنوات اتصال مستمرة في غالب الأحيان بين الهيئات السياسية والعسكرية للثورة مع الولايات في الداخل<sup>2</sup>، حيث استطاع الرجل أن يستفيد من تقنيات العدو بفعل التحكم في لغته والحصول على كم هائل من المعلومات من مختلف المصادر، والقدرة على التعامل معها بفعل تحسن مستوى التكوين العسكري خاصة بعد التحاق الطلبة بالثورة بعد إضراب 19 ماي 1956<sup>3</sup>.

لقد سهلت شبكات الاتصال المختلفة عملية الاتصال بين قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني والوحدات المقاتلة في الداخل، وعلى الرغم من بعض الصعوبات إلا أن العملية كانت تتم<sup>4</sup>، وذلك بهدف تحقيق احتياجات القيادة في تحركاتها المختلفة عن طريق تجهيز مختلف فيالق قيادة الأركان العامة بتقسيماتها الجديدة على الحدود الشرقية والغربية وربطها بمحطات راديو وأجهزة اتصال<sup>5</sup> جديدة بالجيش العصرية في وقت أصبحت الاتصالات ضرورية للجيش وأصبح الاستعلام والمضاد الذرع الذي لامناص له في الحرب، في ظل الاستفادة من الأوضاع السياسية للمغرب الإسباني وتجنيد الطلبة الجزائريين بالمغرب بداية من 1958<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - عبد القادر بوزيد، المصدر السابق، ص 28.

<sup>2</sup> - تذكر المصادر في هذا الشأن أن عدد المراسلات الصادرة من مختلف مصالح الحكومة المؤقتة بلغت 12348 مراسلة تحتوي على 1106327 كلمة، والعدد الإجمالي للمراسلات الواردة والصادرة المسجلة في مصلحة المواصلات بلغت 25738 مراسلة تحتوي على 2280612 كلمة، وهذا حصيلة النشاط السداسي الثاني من عام 1959 وحده، أنظر: محمد زروال، الإتصالات العامة في الثورة 1954-1962، المصدر السابق، ص 86، عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 212.

<sup>3</sup> - عبد الرحمان بروان، المصدر السابق، ص 124.

<sup>4</sup> - مثال ذلك أن الولاية الثالثة (القبائل) عندما يصعب عليها الاتصال تستجد بالولاية الأولى (الأوراس) القريبة من قيادة هيئة الأركان العامة التي يتواجد مقرها بغار ديماء بتونس، هذا وتجدر الإشارة إلى أن الولاية الثالثة التي كان يقودها محند أولحاج عانت في الأيام الأخيرة من الثورة مشكل الإتصال بسبب استشهاد اللاسلكيين في ساحات المعارك، أنظر: السنوسي صدار، المصدر السابق، ص 131.

<sup>5</sup> - Abdelmadjid Maalem, op cit, pp 111-115.

<sup>6</sup> - محمد بوداود، المصدر السابق، ص 228.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

ويذكر خالد نزار أنه من بين الأجهزة التي زودت بها هيئة الأركان العامة من طرف وزارة التسليح والاتصالات العامة هي عشرة أجهزة راديو من نوع V.H.F، وقد تميزت بسهولة الاستعمال وخفة الوزن حيث كانت تحمل على الصدر وتسمح بالتقاط اتصالات العدو على بعد حوالي 5 كلم من جميع الجهات<sup>1</sup>، وقد تمت مراعاة فعالية الأجهزة في الربط السريع بين هيئة الأركان والوحدات المقاتلة، كما تم السعي للوصول إلى معدات تتلاءم مع حرب العصابات التي تحتاج لحركية دائمة<sup>2</sup>، وقد قارب عددها في المرحلة الأخيرة من الثورة التحريرية 500 جهاز إرسال واستقبال<sup>3</sup>، موجهة لربط الاتصال بين الولايات والمراكز الحساسة لجيش التحرير الوطني ومختلف الوحدات في المناطق، الأقاليم، فرق جيش الحدود، ومراكز التدريب<sup>4</sup>.

وبذلك أصبح جيش التحرير الوطني مزودا بشبكات راديو تغطي معظم مناطق الولايات في الداخل، كما يوجد بالحدود الشرقية والغربية محطات بث لدى هيئة الأركان العامة منها: محطات تونس العاصمة، الكاف، غار ديماء بتونس، ومحطات تطوان، الناظور، الرباط، وجدة بالمغرب الأقصى، وكذلك محطات، مصر، غانا، العراق، سوريا، الصين<sup>5</sup>، كما تدعمت المراكز الحدودية الليبية لجيش التحرير الوطني بمحطات في طرابلس، بنغازي، غات، غدامس، وحتى الجبهة الجنوبية على الحدود المالية التي تدعمت بدءا من سنة 1960 بمحطات: غاو، كيدال، تاساليت<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص 163.

<sup>2</sup> - عبد الكريم حساني، المصدر السابق، ص 169.

<sup>3</sup> Gilbert Meynier, op, cit, p 310.

<sup>4</sup> - حاج حدو محمد، المصدر السابق، ص 26.

<sup>5</sup> - تضاف إلى هذه المحطات محطات ثانوية أخرى منها على الحدود الغربية: بوعرفة بمدينة الناظور، تيطوان، صالي، طنجة، بوذنيب، أما الحدود الشرقية: محطات لعرايش، بركان، كبداني، وقد خصصت أماكن آمنة لهذه المحطات وتم تعيين فريق يتراوح عدده ما بين 20 و30 جندي لتأمين حراستها، وكانت مهيكلة بالشكل الذي يسمح لأي مسؤول سياسي أو عسكري أن يرأس أي مسؤول آخر ونظرا لأهميتها أصبح بعض القادة العسكريين أثناء الاشتباك مع العدو يبدؤون بإجلاء فريق الراديو أولا قبل التفكير في أنفسهم حتى، خاصة وأنه سقط من بين هؤلاء 122 رجل اتصال في ميدان الشرف، أنظر: حاج حدو محمد، نفس المصدر، ص 86، عبد القادر بوزيد، المصدر السابق، ص 67، 72، نجادي محمد مقران، المصدر السابق، ص 271.

<sup>6</sup> - تذكر المصادر أن معظم محطات الاتصال التي أقامها جيش التحرير الوطني على الحدود الجنوبية وأخص بالذكر في دولة مالي على غرار محطة باماكو، أنشأت في إطار المساعدات التي قدمها أفراد اتصال جيش التحرير الوطني لدولة مالي في

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

وبهذا العمل تكون وزارة التسليح والاتصالات العامة قد اضطلعت بمهام عسكرية أساسية خلال الثورة التحريرية ساهمت إلى حد كبير في تنظيم وحماية جيش التحرير الوطني على الحدود وكذا مختلف مؤسسات الثورة، وكان لها السبق في التحكم الذكي في سلاح الاتصال، وإقامة علاقة بين هيئة الأركان العامة والولايات الداخلية التي تلخصت أساسا في المراسلات والاتصالات اللاسلكية<sup>1</sup>، حيث تمكنت شبكة الاتصالات من تغطية كل الولايات وأغلب المناطق وحتى في الخارج فكان البث منصبا على النقاط الحساسة والأقطاب المتضامنة مع الثورة<sup>2</sup>.

لقد عرفت مصالح وزارة التسليح والاتصالات العامة بالمصالح السرية والمتعددة المهام، فبالإضافة إلى ما سبق ذكره حملت على عاتقها مسؤولية متابعة الصدى الشعبي ومختلف المواقف اتجاه الثورة التحريرية لمعرفة المؤيد وكسبه، والمتردد واقناعه، والخائن ومعاقبته، كما كانت تراقب مدى التزام الشعب بأوامر جيش وجبهة التحرير الوطني<sup>3</sup>، وهذا ما جعل دحو ولد قابلية يؤكد بأن المصالح الاستخباراتية بنوعيتها الاستخبارات والجوسسة المضادة كانت عملية وفي خدمة الثورة وتحت تصرف قيادتها العليا السياسية والعسكرية داخل البلاد وخارجها<sup>4</sup>، والحق أن هذه الأجهزة لعبت دورا بارزا في ربط مختلف وحدات جيش التحرير الوطني وهياكل جبهة التحرير الوطني، وهو الأمر الذي سمح بتخفيف العزلة والتصدي للمخططات الاستعمارية عن طريق جمع المعلومات وتقديمها للجهات المختصة لتمكينها من الاطلاع على أحوال العدو ومراقبته.

---

إطار تقييم حاجيات الاتصال اللاسلكية والبث الإذاعي بعد قطع وحدتهم الفيدرالية مع السنغال، حيث تمكنت بعثة وزارة التسليح والاتصالات العامة المرسلة في نوفمبر 1960 إلى مالي من تحقيق إنجازات هامة في هذا الميدان، حاملة على عاتقها مسؤولية تجنيد الطوارق في صفوف جيش التحرير الوطني والوقوف في وجه المشروع الاستعماري الهادف إلى عزل الجنوب ومن ثم الهيمنة عليه، وبذلك تكون هذه الوحدات قد أبليت البلاء الحسن في الحفاظ على الوحدة الترابية المنصوص عليها في بيان أول نوفمبر 1954، أنظر: حاج دحو محمد، المصدر السابق، ص ص 87-88، عبد القادر بوزيد، المصدر السابق، ص 73.

<sup>1</sup>- محمد تقية، المصدر السابق، ص 570.

<sup>2</sup>- حاج دحو محمد، المصدر السابق، ص 77.

<sup>3</sup>- رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، المرجع السابق، ص 123.

<sup>4</sup>- شهادة دحو ولد قابلية، الشروق اليومي، العدد 4904، 1 نوفمبر 2015، ص 6.

## 1-4 علاقة هيئة الأركان العامة باللجنة الوزارية للحرب:

جدد أعضاء الحكومة المؤقتة في اجتماع المجلس الوطني للثورة في دورته الثالثة المنعقد بطرابلس من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 ثققتهم في فرحات عباس، رافضين طرح كريم بلقاسم بتولي الباءات الثلاث (بوصوف، بلقاسم، بن طوبال) القيادة في الحكومة المؤقتة وتصبح قيادة ثلاثية على غرار الاتحاد السوفياتي آنذاك<sup>1</sup>، كما استطاعوا زحزحة صاحب المشروع من وزارة الحربية إلى اللجنة الوزارية للحرب التي أسندت لها مهمة الإشراف على جيش التحرير الوطني بواسطة هيئة الأركان العامة.

### 1-4-1 الإعلان عن تشكيل اللجنة الوزارية للحرب(CIG)1960:

لقد تقرر في اجتماع المجلس الوطني للثورة المنعقد بطرابلس بداية من 16 ديسمبر 1959 إعادة هيكلة قيادة جيش التحرير الوطني، من خلال إنشاء اللجنة الوزارية المشتركة للدفاع الوطني ضمن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية<sup>2</sup>، وجاء القرار في إطار استبدال وزارة الحربية التي كان يرأسها كريم بلقاسم في الحكومة السابقة بهذه اللجنة<sup>3</sup>، وبذلك تمكن المجلس من وضع حد لوزارة القوات المسلحة بعد أن حلت محلها اللجنة الوزارية للحرب بقيادة الثلاثي كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف ، لخضر بن طوبال<sup>4</sup>، وأسندت لها مهمة الإشراف على هيئة الأركان العامة<sup>5</sup> التي استحدثت من أجل تنظيم وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود، وتنسيق العمليات العسكرية مع الولايات في الداخل وامدادها بالسلاح<sup>6</sup>، وبذلك فسلطة هذه الهيئة سارية على جيش الحدود وتمتد إلى جميع الولايات في الداخل.

<sup>1</sup>- محمد العربي الزبييري ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ، ص 141.

<sup>2</sup>-محمد تقية ، المصدر السابق ، ص 570، الطاهر الزبييري ، المصدر السابق ، ص 212.

<sup>3</sup>- سيد علي أحمد مسعود ، المرجع السابق ، ص 60.

<sup>4</sup>-Mohamed Lebjaoui, vérité sur la révolution Algérienne, éditions, Gallimard ,paris,1970, p165.

<sup>5</sup>-أقر المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) بالإلحاق المباشر لهيئة الأركان العامة التي نشأت بقرار منه في نفس الدورة باللجنة الوزارية للحرب (CIG)، وبذلك تكون هذه اللجنة قد أخذت طابع الوصاية على هيئة الأركان العامة ، أنظر: الطاهر الزبييري ، المصدر السابق، ص 212، الطاهر أيت حمو، المرجع السابق ، ص123، سيد علي أحمد مسعود ، المرجع السابق ، ص 60 .

<sup>6</sup> - Mohamed Lebjaoui,op,cit,p165.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

وبموجب المرسوم الحكومي المؤرخ في 31 جانفي 1960 والمحدد لصلاحيات قائد الأركان العامة فإن هذا الأخير عليه أن يقدم بانتظام تقارير للجنة الوزارية المشتركة للحرب<sup>1</sup>، التي حاول الباءات الثلاث من خلالها السيطرة على هيئة الأركان العامة على الرغم من علمهم بخروج السلطة من أيديهم بعد تأسيسها، خاصة بعد اعتماد بومدين على قايد أحمد وعلي منجلي ، ولذلك حاول كل من بن طوبال وبوصوف إكمال مهمتهما في مراقبة كريم بلقاسم<sup>2</sup>.

وفي هذا السياق يرى حربي أن الوظيفة الحقيقية للجنة الوزارية للحرب هي مراقبة هيئة الأركان العامة التي تسير كل الجيش ، إلا أن هذه اللجنة لم تكن لتدع جيش التحرير الوطني بما في ذلك جيش الحدود وجيش الولايات يخرج عن دائرة سيطرتها<sup>3</sup>، لكن في حقيقة الأمر فإن خلق هيئة أركان عامة لجيش التحرير الوطني تكون قيادتها مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة من جهة، واللجنة الوزارية للحرب من جهة ثانية، هو خلق توازن بينها كهيئة تنظيمية وبين سلطة الحكومة المؤقتة كسلطة سياسية خاصة بعد إزاحة كريم بلقاسم من وزارة الحربية إلى وزارة الخارجية ، وهو المنصب الذي سيبعده عن التحكم الفعلي في جيش التحرير الوطني ، وكل

<sup>1</sup>-حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 196.

<sup>2</sup>-رغم محاولة الباءات الثلاث إنشاء حكومة مؤقتة ثانية على المقاس يضمنون من خلالها البقاء والسيطرة على جهازها العسكري، إلا أن مساعيهم باءت بالفشل بعد قرار المجلس الوطني للثورة القاضي بإنشاء هيئة أركان عامة تكون لها المسؤولية التامة على الجيش وعهد بقيادتها لهواري بومدين، في الوقت الذي كان فيه كل من بن طوبال وبوصوف يناوران بإبداء رغبتهما في قيادة قائمة على الوحدة الوطنية بهدف استعادة المكانة التي فقداها ،بينما كان كريم بلقاسم متمسك بطموحه من أجل رئاسة الحكومة المؤقتة ،بعد أن فشل أمام بوصوف في فرض محمدي السعيد الموالي كقائد على لجنة العمليات العسكرية الغربية سنة 1958 وأسندت قيادتها لهواري بومدين ، وجاء رفض بوصوف في إطار تخوفه من استيلاء كريم بلقاسم على القيادة شرقا وغربا، فكان ذلك بمثابة الضوء الأخضر لتملص الحكومة المؤقتة بما فيها الباءات الثلاث من مهامهم العسكرية خاصة المراقبة الفعلية لجيش التحرير الوطني وبالخصوص جيش الحدود في ظل إلغاء وزارة القوات المسلحة في نفس الوقت واستبدالها باللجنة الوزارية للحرب ، هذه اللجنة التي لم تكن لها الفعالية في غالب الأحيان، وبذلك يكون المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد منح بومدين صلاحيات واسعة للسيطرة الفعلية على الجيش ، بل اقتصرت مهام الحكومة المؤقتة على الدعم المالي واللوجستي للجيش ، وهذا ماسيكون له انعكاسات خطيرة فيما بعد، أنظر: حسين بن معلم ، نفس المصدر، ص ص 251-252، محمد الصغير هلايلي ، شاهد على الثورة في الأوراس ، دار القدس العربي ، الجزائر، 2013، ص 297، محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 211 وأيضا:

Gilbert Meynier ,op,cit,p 341 .

<sup>3</sup> -Mohmed Harbi ,une vie debout,op,cit,p294.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

القرارات العسكرية<sup>1</sup>.

بينما يرى سعد دحلب أن الاعتقاد السائد بتأسيس هيئة أركان عامة للجيش وتوحيد مجلسا أركان الحرب الشرقية والغربية بقيادة هواري بومدين سيعطي انسجاما وفعالية أكثر سواء في الداخل أو الخارج بعد أن أصبح الجيش تحت قيادة موحدة ، لكن في حقيقة الأمر فإن المجلس العام للأركان لم يكن يقود غير جيش الحدود، في ظل تقلص صلاحيات اللجنة الوزارية للحرب التي وجدت نفسها منزوعة السلطة من قبل الحكومة المؤقتة<sup>2</sup>، بالرغم من أنها أنشأت للإشراف على هيئة الأركان العامة والتنسيق بينها وبين الحكومة المؤقتة<sup>3</sup>.

وبين هذا وذاك وجدت اللجنة الوزارية للحرب كسلطة نافذة ضمن سلطة منفذة، في ظل تمتع أعضائها الثلاث بشرعية تاريخية<sup>4</sup> خولت لهم تقلد سلطات تفوق سلطة رئيس الحكومة المؤقتة نفسه<sup>5</sup>، وفي ظل تعهد هؤلاء الثلاث أمام المجلس الوطني للثورة بإخضاع كل شيء لسلطة الجيش ، ما يعني نقل ثقل السلطة من الحكومة المؤقتة إلى هيئة الأركان العامة<sup>6</sup>، وبهذا الطرح أصبح واضحا العجز عن إيجاد كائن متجانس فكانت المسؤولية موجودة في كل مكان ، إذ كيف لهؤلاء الثلاث أن يعملوا على تقوية مؤسسة عسكرية لم يعودوا يشرفون عليها ويهددون وجود السلطة السياسية للحكومة المؤقتة ؟ ، وفي حالة عدم الالتزام فهم مهددون بالخيانة أمام

<sup>1</sup> - محمد الصغير هلايلي ، المصدر السابق ، ص ص 366،294 .

<sup>2</sup> - سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 113.

<sup>3</sup> - يبدو أن فكرة إنشاء اللجنة الوزارية للحرب تعود في حقيقتها إلى دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة في 27 أوت 1957 والتي ناقشت العديد من القضايا الهامة والخطيرة على غرار القرار الذي اتخذ على هامش الدورة وهو إنشاء قيادة عليا غير معلنة باسم اللجنة الدائمة للثورة (CPR)، تكون لها الكلمة الأولى والأخيرة في تسيير شؤون الثورة وتكونت عضويتها آنذاك من : كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال ، عبد الحفيظ بوصوف ، محمود الشريف ، عمر أوعمران، بالإضافة إلى عبان رمضان، بيد أن هذه اللجنة أخذت تتقلص حتى انحصرت في الباءات الثلاث الذين سيظهرون بقيادة ثلاثية بعد التخلص من خصومهم تعرف باللجنة الوزارية للحرب ، للمزيد أنظر: محمد عباس، المرجع السابق ، ص 127.

<sup>4</sup> - المقصود بالشرعية التاريخية هي المرجعية والماضي النضالي وهو الامتياز الذي يتمكن بواسطته هؤلاء من القفز على كل مناصب المسؤولية حيث كان بوصوف وبن طوبال ضمن لجنة 22 التاريخية ، أما كريم بلقاسم فهو ضمن لجنة الستة.

<sup>5</sup> - حمود شايد ، المصدر السابق ، ص 317.

<sup>6</sup> - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 216.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وبالتالي تعرضهم لعقوبات قاسية قد تصل حد تطبيق القوانين الثورية الصارمة السارية المفعول في هذا الجانب.

### **1-4-2 تصاعد الخلاف بين اللجنة الوزارية للحرب وهيئة الأركان العامة:**

لقد بدأ رهان القوة بين هيئة الأركان العامة واللجنة الوزارية للحرب يتصاعد بعدما انطلق الصراع على السلطة بين الهيئتين، خاصة فيما تعلق برفع القدرة العسكرية لجيش التحرير الوطني في الداخل وعلى الحدود، وكذلك حجم التموين بالسلاح وأشكال توزيع المساعدة الدولية الموجهة لللاجئين الجزائريين الموجودين في المناطق الحدودية<sup>1</sup>، ويتضح من خلال هذه المسائل أن اللجنة لم تمارس سلطاتها الفعلية على هيئة الأركان العامة وقد يعزى هذا الأمر لانشغال أعضائها بمشاكل أخرى<sup>2</sup>، فأدى هذا الوضع إلى اتخاذ هيئة الأركان العامة جملة من الإجراءات لتدعيم نفسها وبداية التفكير في كيفية الوصول للسلطة.

فكما سبق وأن ذكرنا بأن تأسيس اللجنة الوزارية للحرب هو في الحقيقة محاولة من الباءات الثلاث للتحكم في الجيش<sup>3</sup>، لكن قيادة هيئة الأركان العامة لم تمكنهم من هذا الطموح حيث سارعت لفرض سيطرتها على الجيش في الحدود وداخل الولايات<sup>4</sup>، ولم تمض سوى مدة قصيرة حتى استطاعت هيئة الأركان العامة تحقيق ذلك، وقد جعل هذا الانتصار المحقق للجنة الوزارية للحرب تشعر وكأن ذلك يعد طعنا في طرق تسييرها<sup>5</sup>.

لم تكن اللجنة الوزارية للحرب راضية على أداء هيئة الأركان العامة في تنظيم الجيش خاصة بعد أن قامت هذه الأخيرة بأول إجراء وهو استدعاء الضباط القدامى وتسريح المعتقلين على إثر

<sup>1</sup> - عبد الحميد براهيم، المصدر السابق، ص ص 52-53.

<sup>2</sup> - إبراهيم لونيبي، المرجع السابق، ص 79.

<sup>3</sup> - يرجع ضابط جيش التحرير الوطني حسين بن معلم فشل اللجنة الوزارية للحرب في التحكم في الجيش إلى أن أمانتها كانت مسيرة من طرف الحاج حزوط الذي كانت مكاتبه موجودة بمدينة تونس أين كان يتواجد مقر القيادة العليا لهيئة الأركان العامة (غارديماو) التي أبقته عليه هناك، وهذا وقد تم الإعلان عن حل هذه اللجنة نهائيا في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بمدينة طرابلس أوت 1961، أنظر: حسين بن معلم، المصدر السابق، ص ص 195-196.

<sup>4</sup> - محمد الصغير هلايلي، المصدر السابق، ص 294.

<sup>5</sup> - مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 187.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

قضية العموري ، كما تم استبعاد الضباط الفارين من الجيش الفرنسي عن قيادة الفيالق والوحدات القتالية<sup>1</sup>، وإرسال رسالة إلى الداخل تدعو من خلالها جيش الولايات بضرورة تغيير طرق مواجهة العدو، وبهذا اشتد الخلاف حول من تكون له سلطة الإشراف والرقابة على جيش التحرير الوطني في الداخل<sup>2</sup>.

لقد حزت هذه المسائل في نفوس الباءات الثلاث وهرعوا إلى الحكومة المؤقتة، بحكم أن هيئة الأركان العامة هي تحت مراقبة وإشراف اللجنة الوزارية للحرب ، وبضغط منهم أصدرت الحكومة المؤقتة أمرا يقضي بدخولها إلى الجزائر والإشراف المباشر على سير المعركة وحددت تاريخ 31 مارس 1961 كآخر أجل<sup>3</sup>، لكن الهدف من هذا الأمر هو تقزيم صلاحيات هيئة الأركان العامة لأنها تدرك تمام الإدراك أنه يستحيل عليها تنفيذه في ظل المعطيات المتوفرة ، ذلك بأن العودة إلى الجزائر أو نقل مقر قيادتها إليها يؤدي بالضرورة إلى المواجهة المباشرة مع الجيش الفرنسي ، هذا إذا استثنينا عبور الأسلاك الشائكة المكهربة الذي بات ضربا من المستحيل<sup>4</sup>.

كما أن استجابة قيادة الأركان العامة لهذا الأمر يقتضي بالضرورة أحد الحلين أولهما التحرك مع وحداتها المكونة حديثا ما يجعلها عرضة لضربات طيران الجيش الفرنسي ومدفعيته، وثانيهما تحرك القيادة بمفردها ما يجعل الوحدات عرضة للتفكك والفوضى بعد أن تصبح في يد اللجنة الوزارية للحرب<sup>5</sup> ، خاصة وأن الباءات الثلاث الذين كان يتمتعون بسلطة مطلقة داخل

<sup>1</sup> - محمد العربي الزبييري ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ، ص 142.

<sup>2</sup> - علي كافي ، المصدر السابق ، ص 260.

<sup>3</sup> - جمال بلفردي ، المرجع السابق ، ص 128، وكذلك ، محمد العربي الزبييري ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ، ص 142.

<sup>4</sup> - في حديثه عن المساعدات التي قدمتها اللجنة الوزارية للحرب لهيئة الأركان العامة بصفتها المشرفة عنها يتطرق الرائد عز الدين في هذا المقام إلى الجهود التي بذلتها اللجنة من أجل اختراق الأسلاك الشائكة المكهربة باستقدام ضباط أركان حرب من أندونيسيا لتقديم مساعدة نظرية حول أساليب اختراق الحاجز المكهرب ، لكن النصائح المقدمة لم تكن قابلة للتطبيق ذلك بأنها تتطلب عددا كبيرا من المدفعية وحرية مطلقة للعمل الميداني في البلدان المجاورة ( تونس والمغرب)، وهو مالم يكن متاحا لهيئة الأركان العامة ، ولاحتى للقيادة العليا للثورة ، أنظر: الرائد عز الدين، المصدر السابق، ص 289.

<sup>5</sup> - مصطفى هشماوي ، المرجع السابق ، ص 188.



## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

الحكومة المؤقتة قد نصبوا قادة عسكريين موالين لهم على رأس الولايات ، كما كانوا يفكرون في قصر صلاحيات قيادة الأركان العامة على الوحدات المتوقعة على الحدود فقط<sup>1</sup>.

فهم يعلمون أن دخول قيادة الأركان العامة إلى الداخل يترتب عليه رفض من بعض قادة الولايات أن يسيرهم قادة من الخارج بحكم الموالاة<sup>2</sup>، خاصة بعد إصدار قرار ثان يتضمن أمر الولايات بوقف كل اتصال مع هيئة الأركان العامة واخضاعها للاتصال مباشرة بالحكومة المؤقتة، وأمر ثالث يمنعها من تجنيد أفراد جدد لتعويض خسائر المعارك<sup>3</sup>، لأجل ذلك لم تطبق قيادة الأركان أي أمر من هذه الأوامر وعكفت على مواصلة نشاطها في سبيل إنجاز العمل الذي أقره المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثانية بطرابلس ديسمبر 1959- جانفي 1960<sup>4</sup> ، المتمثل أساسا في إعادة هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني على الحدود ووضع حد للفوضى الموروثة عن التنظيمات العسكرية السابقة.

وحسب رأي قائد هيئة الأركان العامة أن حقيقة الصراع مع اللجنة الوزارية للحرب التي حذرت حتى اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا من التعامل مباشرة مع هيئة الأركان خشية التهميش، كانت تهدف من ورائه للاحتفاظ بالسلطة ولن يتأتى ذلك إلا بالرمي بهيئة الأركان العامة إلى الداخل فإن هي نجحت في اجتياز الأسلاك المكهربة فإنها حتما لن تنجح في تحقيق سلطة انضواء الولايات تحت سلطتها<sup>5</sup> ، فتبقى هي سيدة الوضع سواء في المجال السياسي حيث تتمتع بدعم الحكومة المؤقتة ، أو المجال العسكري حيث أن الثلاثي لازال يتحكم بمعظم الولايات.

إن تحكم الباءات الثلاث بالوضع السياسي في الحكومة المؤقتة أصبح ظاهرا للجميع، ذلك بأن الدور الذي كان يقوم به فرحات عباس لم يكن يتجاوز مهمة القيام بدور الناطق السياسي باسم

1- عبد الحميد براهيمى ، المصدر السابق ، ص 52.

2-عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 499.

3-مصطفى هشماوي ، المرجع السابق ، ص 188.

4-ميلودي سهام ، المرجع السابق ، ص 47.

5- محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 146 - 147.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

الحكومة المؤقتة، فقد كان محاصرا في ديوانه الصغير ولا يسمح له بإصدار أي بيان أو تصريح سياسي يتضمن الإشارة إلى قرارات مهمة إلا بعد مناقشتها في جلسات موسعة ومغلقة<sup>1</sup>، لأن تركز القيادة كان كبيرا لدرجة أنه أدى إلى حجب الأدوار التي كان يقوم بها معظم الوزراء والتظليل على أداء الوزارات التي أسندت إليهم ، فمشاركتهم السياسية في صنع القرارات كانت هامشية ودورهم كان يقتصر على تجميل واجهة قيادة الثورة في الخارج<sup>2</sup>.

غير أن هذا الوضع لم يكن ليخفى عن هيئة الأركان العامة التي اختارت البقاء على الحدود ورفضت الأمر بالدخول إلى الجزائر، رغم علم اللجنة الوزارية للحرب أنه لا يمكن لهيئة الأركان العامة المقيمة في الخارج أن تسيطر على الداخل<sup>3</sup>، وقد كان القرار الذي اتخذته هيئة الأركان العامة يقضي بجعلها في وضعية متناقضة، فمن جهة تجد سلطتها محصورة في جيش التحرير الوطني على الحدود من دون الولايات ، ومن جهة ثانية تلقت إنذارا لالتحاق بمواقع المقاومة وقيادة جيش التحرير من الداخل ، وهو الأمر الذي ينذر بانطلاق الصراع على السلطة بين أعضاء قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني واللجنة الوزارية للحرب ، وما الخلافات بين الهيئتين سوى مقدمة لهذا الصراع<sup>4</sup>، الذي سوف يتطور ويشمل في صورته النهائية صراع على السلطة ما بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهيئة أركان جيش التحرير الوطني،

<sup>1</sup> - رابح لونيبي ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، المرجع السابق ، ص 27.

<sup>2</sup> - عبد النور خيثر، المرجع السابق ، ص 213.

<sup>3</sup> - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 223.

<sup>4</sup> - رغم أن الصراع مثل أوجه خاصة بعد أن طالبت هيئة الأركان العامة في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس من 2 أوت إلى 28 أوت 1961 بضرورة إعادة تشكيل قيادة جديدة لتنظيم الأمور ، إلا أن موقف الحكومة المؤقتة - حسب حربي - كان مسؤولا وعقلانيا في مثل هذه الظروف حيث حرصت على أن لا تعطي الحكومة الفرنسية إمكانية الاعتراض على صفتها التمثيلية ، كما لم تكن لتقوم بأي شيء يمكن أن يجعل الوضع يتدهور في فترة حاسمة كهذه، عكس هيئة الأركان العامة التي عرفت كيف توظف الشعور المعادي للحكومة التونسية لدى جنود جيش التحرير الوطني فيما عرف بقضية الطيار الفرنسي ، والعمل على حل القضية بالمواجهة العسكرية لم يكن يتعدى في حقيقته مجرد حيلة من بومدين لإخراج خلافاته مع اللجنة الوزارية للحرب إلى العلن وكسب دعم و تأييد معظم الضباط والجنود في الجيش ، أنظر: عبد الحميد براهمي ، المصدر السابق ، ص 52-53، محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني ، الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 224، 239، رابح عدالة ، المرجع السابق ، ص 14.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

ويمكن القول في هذا الصدد أن جذور صائفة 1962 التي عرفتها الجزائر تعود إلى هذه الفترة، وهذا ما سنتطرق له خلال الفصول اللاحقة من هذه الدراسة.

وفي ختام هذه الفصل ومن خلال تتبع الأحداث نلاحظ أنه في الوقت الذي تشكلت فيه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، والتي تم تكليف عبد الحفيظ بوصوف فيها بوزارة الاتصالات العامة، تم تعيين هواري بومدين في 20 سبتمبر 1958<sup>1</sup> قائد لجنة العمليات العسكرية الغربية، وفي جانفي 1960 عندما ادمجت المخابرات بالتسليح وظهرت وزارة التسليح والاتصالات العامة بقيادة عبد الحفيظ بوصوف، تم تعيين هواري بومدين على رأس هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، ما يؤكد أن العلاقة بين الهيئات العسكرية للثورة إلى غاية هذا التاريخ لم يكن يشوبها الصراع أو الخلاف، بل ظهر ذلك فيما بعد نتيجة بروز الفكر المصلحي، وسعي بعض الأطراف إلى تجنب الأهداف الحقيقية للثورة.

وهذا مايدل على أن القيادة العليا للثورة كانت في غالبها مجرد واجهة سياسية لتسويق صورة متكاملة ومنسجمة تخفي وراءها ظاهرة تركز القيادة بيد البعض دون الآخر، وهذا ماينتافي مع مبدأ القيادة الجماعية الذي أكدته كل موثيق الثورة، فوجود قيادة متعددة الأجنحة سيؤدي حتما للإخفاق في تبلور قيادة سياسية معلنة معترف بها من طرف الجميع كقيادة عليا للثورة.

لكن ورغم هذه الإخفاقات إلا أن التنظيم الإيجابي الذي حققته هيئة الأركان العامة في أوساط جيش التحرير الوطني لا يمكن تجاهله<sup>2</sup>، إذ استطاعت إنقاذ الوحدات المقاتلة في الحدود من الجمود الذي كانت تتخبط فيه، مشكلة وحدات بتشكيل حديث على غرار الجيوش الكلاسيكية آنذاك، وقد يبرر هذا النجاح بالعلاقة القوية التي جمعت بين وحدات الجيش من جهة، وبين أفراد الجيش والقيادة التي اطمأنوا لها من جهة ثانية، وما دعمهم لقيادتهم العسكرية في أزماتها اللاحقة إلا دليل على ذلك.

<sup>1</sup> -Mohamed KHelladi, op cit,p119.

<sup>2</sup> - كما سبق وأن أشرنا في فصول هذه الدراسة أن ما يعاب على هيئة الأركان العامة في الجانب التنظيمي واللوجستيكي للجيش أنها فشلت في اختراق الأسلاك الشائكة المكهربة وإيصال الإمداد اللوجيستي والعسكري إلى الداخل، وأن كانت هذه الجهود والمحاولات تبقى محل لبس في غياب معلومات دقيقة من جهة، وعدم جنيتها لثمارها من جهة ثانية، أنظر:

Mohamed Teuguia,op,cit,p134.

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة

إن جيش التحرير الوطني الذي أعاد هواري بومدين تنظيمه لا ينبغي أن يكون مجرد مظهر ميكانيكي وتمفصل لأعداد هائلة من الرجال والوسائل التقنية ، إنما إسقاط أكثر طموحا لجسم حي يضطلع بمهامه العسكرية في ظل العلاقة التكاملية مع الهيئات العسكرية الأخرى للثورة خاصة فيما تعلق منها بالجانب العسكري واللوجستي وهو ما سنوضحه في الفصل اللاحق.

# الفصل الثاني :

العلاقة التكاملية بين وزارة

التسليح والاتصالات العامة وهيئة

الأركان العامة لجيش التحرير

الوطني

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

إن الدارس للعلاقات التي جمعت بين مختلف الهيئات القيادية للثورة التحريرية سواء السياسية أو العسكرية منها يجد نفسه أمام تزامن واختلاف المواقف والآراء أحيانا واتفاقها أحيانا أخرى، فإذا كانت العديد من المسائل خلال الثورة التحريرية لاتزال مواضع بكر بل طابوهات لايجرأ غالبية الباحثين على الخوض فيها ، ذلك بأن ظاهرها صراع لاتزال تداعياته إلى اليوم ، فإنها في حقيقة أمرها مسائل اتسمت بالخلاف وقليل ما وصلت حد التآزم في معظمها.

وكذا الشأن بالنسبة للعلاقة التي جمعت بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، فالبحث العلمي الجاد للعلاقات بين عبد الحفيظ بوصوف وهواري بومدين بالكاد يصل إلى نقطة خلاف واحدة بين الرجلين، خاصة خلال الفترة ما بين 1956-1961، والحقيقة أن ما سمي بصراع هيئة الأركان العامة مع الحكومة المؤقتة، لم يكن بوصوف طرفا فاعلا فيه بقدر ما جرفه سيل كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال ضد هواري بومدين ، ولم يستطع أن ينفصل عنهم إلى جانب هذا الأخير، خاصة وأن بوصوف يتميز بصفات لاتمكنه من التخلي عن رفاقه الذين يتبادل معهم نفس الأفكار والمصالح<sup>1</sup>.

وسأحاول في هذا الفصل التدليل على هذا الموقف من خلال تبين أن العلاقة التي جمعت بين وزارة التسليح والاتصالات العامة بقيادة عبد الحفيظ بوصوف وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بقيادة هواري بومدين هي علاقة تكاملية في حقيقتها، تجسدت من خلال الدعم العسكري واللوجستي المتبادل بين الهيئتين بصفتها من الأجهزة العسكرية الفعالة في الثورة التحريرية بل من أهمها خاصة وأنها تزامنتا في التأسيس، وهي فترة كانت الثورة تعيش قاب قوسين أو أدنى من تحقيق أهدافها.

### **2-1 التسليح:**

تعد مشكلة التسليح من المشاكل العويصة التي واجهت الثورة التحريرية منذ بداياتها الأولى واستمرت حتى نهايتها رغم المساعي الحثيثة والجهود المبذولة من طرف مختلف الجهات للحد من هذا المشكل ، فلم تكن أي منطقة من مناطق الثورة أوفر حظا من الأخرى ، بل كانت

<sup>1</sup> - مقابلة شخصية مع المجاهد محمد زروال بالجزائر العاصمة في 28 فيفري 2018.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

في غالبيتها تتسلح بأسلحة صيد ، وقد يعزى محدودية العمليات العسكرية بها إلى هذا المشكل<sup>1</sup>، ولذلك فقد أولت القيادة العليا للثورة الاهتمام الخاص بقضية التسليح ، وجعلت عملية الحصول على السلاح والمحافظة عليه من ركائز عملها وشروط نجاحه، لهذا وضعت عقوبات صارمة على أفراد جيش التحرير الوطني لمن لا يحافظ على سلاحه<sup>2</sup>.

وبداية من سنة 1958 بدأت الثورة التحريرية تعيش مراحل حرجة بفعل التحرك الفرنسي في جميع الاتجاهات وبما يملك من إمكانيات مادية وبشرية، بتكوين جماعات عملية مسلحة ، وزرع عيونها في مختلف هياكل الثورة لخلق أنفاسها، بعد أن وضعت الجزائر أرضا وشعبا في سجن كبير جسده خطي شال وموريس، في إطار مشروع الجمهورية الفرنسية الخامسة التي حمل لوائها الجنرال ديغول<sup>3</sup>، وهذا ما جعل قيادة الثورة تقرر إنشاء مراكز وقواعد خلفية على الحدود داخل أراضي البلدان المجاورة ، على غرار الأراضي التونسية والمغربية قصد تسهيل ربط الاتصال بالخارج وضمان التموين بالسلاح<sup>4</sup>.

وبهذا القرار سارعت وزارة التسليح والاتصالات العامة (MALG) إلى دراسة وسائل وطرق التموين المباشر بالسلاح والذخيرة للولايات في الداخل، فكان عبد الحفيظ بوصوف حلقة وصل من أجل إيصال الأسلحة للحدود بينما تتكفل هيئة الأركان العامة (EMG) بضمان دخولها وتسلمها من طرف أصحابها<sup>5</sup>، ولنجاح العملية فقد سعى كل من عبد الحفيظ بوصوف وهواري بومدين لمراقبة كل الأسلحة المتداولة، بتتصيب رجالهما في المناصب الهامة من أجل ضمان سرية كل صفقات شراء الأسلحة ، وظهر ذلك جليا في عزل كل من لا ينتمي إلى "مدرستهما"

<sup>1</sup>- تجدر الإشارة في هذا الجانب إلى أنه إذا أخذنا الحالة العامة لكل مناطق الثورة الخمس عشية اندلاعها ، نجد أن المنطقة الأولى تستثنى من هذا الطرح فقد كانت أوفر حظا من ناحية التسليح ، إذ استطاعت أن توفر مخزونا من الأسلحة اعتبر كافيا لجيش قوامه 359 جندي، وذلك حسب وثيقة تم ضبطها عند قائد المنطقة الأولى " الأوراس النمامشة" مصطفى بن بولعيد عند القبض عليه بتونس مارس 1955، للمزيد أنظر: مسعود عثمانى ، المصدر السابق ، ص 342.

<sup>2</sup>-علي زغود ، المصدر السابق ، ص 123.

<sup>3</sup>-الهادي أحمد درواز، المنظومة اللوجيستية بالولاية السادسة التاريخية، دار هومة ، الجزائر، 2012، ص50.

<sup>4</sup>- تابلت عمر، المرجع السابق ، ص 83.

<sup>5</sup>- شهادة دحو ولد قابلية ، الشروق اليومي، العدد 4904 ، 1 نوفمبر 2015، ص6.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

إما بإبقائه شكليا ، أو إجباره على قبول أدوار غير مهمة<sup>1</sup>، ورغم ذلك فإن هذه الجهود لم تشفع لبوصوف من الانتقادات اللاذعة والكثيرة التي تعرض لها من طرف هيئة الأركان العامة أو حتى الولايات في الداخل، فيما تعلق بالحاجة الماسة إلى السلاح والذخيرة خاصة بعد الانتهاء من انشاء الأسلاك الشائكة المكهربة<sup>2</sup>.

### 2-1-1 دور العمل الاستخباراتي في تسليح الثورة الجزائرية:

لقد لعب عبد الحفيظ بوصوف الدور البارز في عملية تسليح جيش التحرير الوطني في الداخل وعلى الحدود<sup>3</sup>، فانطلاقا من القواعد الخلفية للثورة<sup>4</sup>، خاصة في المغرب وإسبانيا وضع أعوان مختارين لهذا الغرض تابعين لعدة شبكات<sup>5</sup> مكلفة باسترجاع الأسلحة والمعدات الحربية وتهريبها

<sup>1</sup> - محمد بوداود ، المصدر السابق ، ص 62.

<sup>2</sup> - في هذا السياق يذكر ضابط جيش التحرير الوطني حسين سنوسي أن قضية التسليح كانت سببا بارزا في تأزم العلاقات بين الداخل والخارج حيث يروي قصته مع عبد الحفيظ بوصوف قائلا: "قص علي عبد الحفيظ بوصوف كيف أنه ذهب إلى مجلس الثورة وتم اتهامه بالتقصير في إدخال السلاح ، فعزم أن يصحح الأوضاع وعندما غادر مجلس الثورة قام بمجهود جبار من أجل تصليح الأوضاع ووفر كما قال سلاحا كثيرا وقويا ، وكانت تصله تقارير مفصلة عما كان يقوم به أعضاء الحكومة المؤقتة ، فاتجه إليهم بعد ذلك بسنة تقريبا ، وأنا كنت معه في الحدود التونسية مع مجموعة من الطيارين ورأيت بوصوف وكريم وبن طوبال ومحمود الشريف واجتمع بهم، وفي حدود الساعة الثانية عشر خرجوا من الاجتماع وهم غاضبون رغم أنه كان من المفروض أن يتناولوا وجبة الغداء معا ، وبعدها علمنا أن بوصوف خاطبهم بلهجة شديدة مذكرا إياهم بأنه منذ سنة وهو يجمع السلاح ، فيما لم تقم الحكومة المؤقتة بأي مجهود يذكر في هذا المجال ، ومن تلك الحادثة انطلقت شرارة الحقد أو زادت"، أنظر: مصطفى بسطامي ، المرجع السابق، ص 327، محمد لمقامي ، المصدر السابق ، ص 227.

<sup>3</sup> - بوبكر حفظ الله ، التموين والتسليح إبان الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، طاكسيج كوم، الجزائر، 2011، ص 291.

<sup>4</sup> - اعتمدت وزارة التسليح والاتصالات العامة على العديد من القواعد الخلفية على غرار قاعدة تونس، القيروان ، طرابلس، ترهونة، بنغازي، السلوم، مرسى مطروح ، الأسكندرية ، دمشق، اللاذقية، بغداد ، الدار البيضاء، هامبورغ (ألمانيا)، وكانت كل قاعدة معين على رأسها مسؤول وكل قاعدة مكلفة بدور معين فقاعدة بغداد مثلا مكلفة بجمع السلاح من اللاذقية ، أنظر: عبد الرحمان بن عطية، التسليح أثناء الثورة، التسليح والمواصلات أثناء الثورة الجزائرية ، المرجع السابق، ص 109.

<sup>5</sup> - إضافة إلى الشبكات السرية التي كانت تنشط في القواعد الخلفية للمغرب وإسبانيا استطاع عبد الحفيظ بوصوف تأسيس العديد من الشبكات في مناطق أخرى لاسيما تلك التي لها أهمية استراتيجية في فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وإلحاق بها ما عرف لدى مصالح الثورة الاستخباراتية بالقوة الثالثة على غرار القوة الثالثة التي أنشأتها فرنسا ، وحقبة هؤلاء أنهم أجنب قبلوا مساعدة الثورة الجزائرية ، وكان بعضهم مسلمين ، حيث كان الهدف هو توسيع رقعة جلب السلاح عن طريق هؤلاء خاصة وأن أغلبهم غير معروفين لدى المصالح الأمنية الفرنسية، فمنهم من قدم خدماته تعاطفا مع الثورة ومنهم من فعل ذلك من أجل المال، وبواسطة هؤلاء تمكنت الثورة من نسج شبكات للتسليح عبر مختلف عواصم العالم والتي لعبت هذه الشبكات الدور البارز في التزويد بالمعلومات ذات الطابع السياسي والعسكري خاصة وأنها كانت الفرع الرئيسي في عملية التزويد بالأسلحة



## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

إلى الداخل ، وكذلك العديد من فرق الاستقصاء التي تعمل بالتوازي مع هذه الشبكات دون أن تعرف شيئاً عن بعضها البعض<sup>1</sup>، وقد كانت تنشط على الحدود الشرقية والغربية رغم وجود عائق الاتصال بين هذه الشبكات إلا أن العملية كانت تتم عبر المراسلات سواء الصحيحة أو الرمزية وهذا ما ساهم في تسريع الاتصالات بين مختلف أفراد الشبكة عبر مساحات واسعة<sup>2</sup>.

كما استغل عبد الحفيظ بوصوف مكانته السياسية بصفته وزير التسليح والاتصالات العامة وكذا الظرف الدبلوماسي الذي أعقب تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، بعد أن تجاوز عدد الدول المعترف بها 30 دولة وأصبح يعقد صفقات شراء الأسلحة بعقود رسمية مع دول بذاتها عربية وأجنبية، حيث حافظت هذه الصيغة الجديدة على سرية الصفقات وتتويج الأسلحة وضمان التمويل بها<sup>3</sup>، فحافظت على ديناميكيته في ظل التنظيم

---

والمعدات العسكرية من أوروبا لصالح وزارة التسليح والاتصالات العامة، أنظر الصادق مزهود ، المرجع السابق، ص 19، وأيضاً: Cherif Abdedaim, op, cit, p164, 206

<sup>1</sup>- عبد الكريم حساني ، المصدر السابق، ص 58، 170.

<sup>2</sup>- تركزت شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية في مقر الولاية الخامسة بصفقتها النواة الأولى التي ظهر بها سلاح الإشارة كما سبق وأن ذكرنا ، فقد كانت هذه الولاية على اتصال دائم بمركز القيادة لاسيما محطات الراديو بالرباط وطنجة وتطوان ومساهمتهم في ربط الاتصال بين شبكات تهريب الأسلحة ، وفي هذا السياق نذكر على سبيل المثال كيف تم تجهيز جيش التحرير الوطني بسلاح الإشارة "ANGRC9" الألماني الصنع الذي لا يحق لأي جيش في العالم امتلاكه باستثناء جيش الحلف الأطلسي ، كما لعبت المخابرات الجزائرية دور كبير في الحصول على هذا الجهاز بفضل العميل المخابراتي الجزائري عبد القادر شنفريحة المدعو " تشانغ" ومسعود زقار المدعو " رشيد كازا" بنتقلهما لألمانيا وعقد صفقة شراء السلاح مع الحكومة الألمانية باسم الحكومة المغربية ، وتم قبول الصفقة والتوقيع عليها من طرف المسؤولين الأمريكيين، وتم شحنها إلى المغرب عبر إسبانيا والتي احتوت على 50 جهاز مشحونة في 200 صندوق، أنظر: بويكر حفظ الله ، المرجع السابق، ص 323، 299، محمد زروال ، الاتصالات العامة في الثورة ، المصدر السابق، ص 105-113 .

<sup>3</sup>- بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية انتقلت عملية تزويد الثورة بالسلاح من عملية غير رسمية تتم مع وسطاء شبه رسميين أو شركات تجارية غالبا ما كانت تنتهي بالفشل ، خاصة بعد أن تم اكتشاف أن البعض من هؤلاء الذين تعقد معهم صفقات لهذا الغرض يقومون بالتبليغ عنها لدى المخابرات الفرنسية لزيادة أرباحهم، إلى عملية رسمية مع دول بذاتها تضمن المحافظة على سرية الصفقات والتسليمات في ظروف مواتية، ومن بين هذه الدول : تشيكوسلوفاكيا (في أبريل 1961 تم الحصول على سلاح مدفعية وهو من الأسلحة الثقيلة في إطار صفقة تم عقدها مع تشيكوسلوفاكيا بموافقة روسيا، كما هو الشأن لكافة الصفقات المبرمة مع البلدان الاشتراكية التي طالما كانت تغض الطرف عن شحنات الأسلحة التي كانت تقتنيها وزارة التسليح والاتصالات العامة من مصانعهم)، بلغاريا، يوغسلافيا، الصين ، الاتحاد السوفياتي، وفي هذا الشأن تم استحداث مديرتان فرعتان هامتان عن وزارة التسليح والاتصالات العامة للإمداد في الشرق والغرب سبقا وأن تطرقنا لهما في هذه الدراسة ، أنظر: عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص 78، حسين بن معلم، المصدر السابق، ص 205، مصطفى بسطامي، المرجع

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

المحکم لمصالح الثورة الاستخباراتية، بل حاربت مصالح القرصنة والتجسس الفرنسية التي عملت على إحباط نشاطها خاصة فيما تعلق بقضية التسليح من الخارج<sup>1</sup>. إن هذا التنظيم الذي أقرته وزارة التسليح والاتصالات العامة للثورة جعل منها المحور المحرك لكل عمليات بيع أو تهريب الأسلحة من سنة 1960 إلى 1962، حيث يذكر علي هارون أن المبعوثين إلى أوروبا من أجل عقد صفقات الأسلحة مع مختلف البائعين سواء هيئات رسمية أو غير رسمية، دون أن يكون لهم تنسيق مسبق مع الوزارة يعودون في غالب الأحيان بأيدي فارغة<sup>2</sup>، فبالإضافة إلى أن عمليات شراء الأسلحة كانت تتم بالأموال التي تشرف الوزارة على جمعها من الجالية الجزائرية في الخارج<sup>3</sup>، فإن التنظيم القوي والمحکم لهذه المصالح لعب الدور البارز في إنجاح العديد من صفقات الأسلحة التي مكنت الثورة من الصمود ضد الاستعمار الفرنسي إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية، وهذا ما لم يكن متاحا من قبل.

إن الجهود التي بذلتها المصالح الاستخباراتية للثورة الجزائرية في مجال التسليح ساهمت إلى حد كبير في تنويع السلاح وتكثيف مصادر الإمداد به وبالتجهيزات العسكرية الأخرى<sup>4</sup>، على غرار أجهزة الاتصال المختلفة باختيار عتاد يتماشى ومقتضيات حرب العصابات، كصغر حجمه وخفة وزنه وشدة مقاومته وقوة إرساله، إذ بواسطته يمكن لجندي جيش التحرير الوطني حملته والتنقل به بل والقتال به إن اضطر على ذلك<sup>5</sup>، هذا وقد اعتمدت معظم تجهيزات جيش

---

السابق، ص 321، الصادق مزهود وأخرون، المرجع السابق، ص 31. وأيضاً: Mohamed Khelladi, op, cit, p 338

<sup>1</sup> -Mohamed Guentari ,op, cit,p229-230.

<sup>2</sup> -Ali Haroun ,la 7 wilaya,editions,Casbah,Alger,2005,p217.

<sup>3</sup> - ما يؤكد حرص عبد الحفيظ بوصوف على ضرورة نجاح جميع صفقات الأسلحة هو إشرافه شخصياً على عمليات تجنيد الجزائريين في العديد من شبكات التنظيم السري المكلفة بالتسليح، حيث كان يطلب ضرورة استيفاء جميع المعلومات عن كل فرد من عناصر الشبكة وتتجز له بطاقة شخصية تراقب كل تحركاته واتصالاته، أنظر: الصادق مزهود وأخرون، المرجع السابق، ص 17، 19.

<sup>4</sup> - خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص 53.

<sup>5</sup> - في حقيقة الأمر أن قضية تسليح (تجهيز) جيش التحرير الوطني بأجهزة اتصال لم تطرح سنة 1960 بظهور وزارة التسليح والاتصالات العامة بل طرحت عادة اندلاع الثورة التحريرية 1954، خاصة بعد ثبوت عدم نجاعة أجهزة الإتصال المرسله من طرف مصر والعراق، إلا أن مجهودات المصالح الاستخباراتية للثورة على رأسها عبد الحفيظ بوصوف تواصلت حتى تم

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

التحرير الوطني السلكية واللاسلكية على المنتجات الأمريكية الصنع<sup>1</sup>.

ويعود الفضل في ذلك إلى شبكة التسليح التي كان يقودها مسعود زقار والتي كلفت بمهمة جلب الأسلحة، وتتمتع شخصية مسعود زقار المدعو رشيد كازا بمهارات الاندماج في الأوساط الأخرى ، وبحكم علاقاته مع الأمريكان خاصة في قاعدة النواصر والدار البيضاء بالمغرب الأقصى<sup>2</sup>، تمكن من الاتصال بمندوبي جبهة التحرير الوطني وجمع معلومات عن القاعدة مكنته من اختراقها<sup>3</sup>، والحصول على بعض الأسلحة القتالية والأجهزة اللاسلكية ، وتكوين شبكة متخصصة في جمع المواد المتفجرة من مناجم الفوسفات المغربية ونقلها إلى الحدود.

إن المهمة الأساسية التي أسندها عبد الحفيظ بوصوف لمسعود زقار هي ضرورة تسليح جنود جيش التحرير الوطني بأجهزة اتصال تفي بغرض الحرب وفي مقدمتها جهاز ANGR9 على وجه الخصوص، وعلى الرغم من توفر أجهزة أخرى مثل SCR300/SCR536/ANPRC، إلا أنها لم تف بالغرض ، ولو أن جهاز ART13 استطاع إلى حد ما تحقيق ذلك<sup>4</sup>، خاصة بعد أن تمكنت الولاية الخامسة من شراء عشر أجهزة اتصال من نوع RSA البحرية وبعض الذخائر والمعدات الأخرى من القواعد الأمريكية بالمغرب الأقصى<sup>5</sup>.

كما لزم البحث عن تجهيزات أخرى تكون في مجملها عبارة عن وسائل زائدة عن الضرورة في البلدان الأوروبية والبلدان الأخرى المجاورة كتونس وليبيا، أين تتواجد القواعد العسكرية الفرنسية

---

الحصول على جهاز ANGR9 الألماني ، وبعدها جهاز ART13 ، ثم جهاز BC348 ، ثم جهاز BC610، وأجهزة أخرى عالية الجودة منها جهاز SP600، هذا وقد تم الاعتماد على بعض الجزائريين لجلب قطع الغيار الضرورية لهذه الأجهزة من المصانع والمستودعات الأمريكية ، أنظر: عبد القادر بوزيد ، المرجع السابق ، ص 38، و أيضا: Hadj Haddou Mohamed,op,cit,p111.

<sup>1</sup> - حاج حدو محمد ، المصدر السابق ، ص 64-65.

<sup>2</sup> - تمكن رشيد كازا من الاندماج في الوسط الأمريكي بالقاعدة العسكرية بالمغرب الأقصى وبفضل علاقاته وإتقانه اللغة الإنجليزية أصبح يعرف " مستر هاري"، وتمكن بعدها من إقامة اتصالات مع إسبانيين وألمان وأمريكيين ، ووصل حتى الرئيس الأمريكي " جون كينيدي"، أنظر: عبد الكريم حساني ، المصدر السابق، ص 170، أبوبكر حفظ الله ، المرجع السابق، ص 291، الطاهر جبلي، تسليح الثورة الجزائرية عبر الحدود الغربية 1954-1962 ، المرجع السابق، ص 199.

<sup>3</sup> - عبد الكريم حساني ، المصدر السابق ، ص 65.

<sup>4</sup> - السنوسي صدار ، المصدر السابق ، ص 33.

<sup>5</sup> - Mohamed Guentari ,op,cit,p129.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

والأمريكية، كما تم الاعتماد على أجهزة الاتصال المسترجعة من أيدي الفرنسيين خلال الكمائن والاشتباكات أو عن طريق المستخدمين الجزائريين في الثكنات الفرنسية<sup>1</sup>.

وبقدر الأهمية التي اكتسبتها قضية التسليح لدى الثورة الجزائرية، بقدر ما كانت مشكلا كبيرا بالنسبة لفرنسا أجبرها على فرض حصار بحري محكم على المياه الإقليمية لدول المغرب الثلاث، بهدف منع أي إنزال بحري أو عبور قوارب عبر المياه الإقليمية أو حتى في أعالي البحار ، باعتراض كل سفينة أو قارب يشتبه فيه ، ولو كان يحمل علم بلد ذي سيادة، وبهذا تحول الأسطول البحري الفرنسي من مهمة الدفاع عن المياه الإقليمية للمستعمرة الجزائر إلى أسطول لممارسة القرصنة البحرية<sup>2</sup>، ومن أمثلة عمليات القرصنة التي قامت بها البحرية الفرنسية للسفن العابرة للبحر المتوسط ما بين 1960-1962 نذكر<sup>3</sup>:

- في 29 مارس 1960 تم حجز الباخرة اليوغسلافية "سلافينا" للمرة الثانية<sup>4</sup>.
- في 13 أبريل 1960 تم حجز الباخرة اليوغسلافية "وجيا" وهي في طريقها إلى ضواحي "كيداني".
- في 5 جوان 1960 تم حجز الباخرة اليوغسلافية "سريجا" بسواحل المغرب الشرقي.
- في 9 جوان 1960 تم حجز الباخرة الألمانية "لاس بالماس" بالجهة الغربية للبحر المتوسط.
- في 24 ديسمبر تم حجز باخرة يوغسلافية في مضيق جبل طارق وهي متجهة إلى سواحل الريف المغربي.
- في 29 ديسمبر 1960 تم حجز باخرة إيطالية في طريقها إلى " كبدانة"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- حاج حدو محمد ، المصدر السابق ، ص 30.

<sup>2</sup>- مسعود عثمانى ، المصدر السابق ، ص 359.

<sup>3</sup>- تمثل السفن التي ستذكر جملة شحنات الأسلحة البحرية التي اعترضتها البحرية الفرنسية عبر البحر المتوسط والتي كانت متجهة نحو الجهة الغربية من أجل تزويد الثورة الجزائرية بعد أن تنرصدها عبرها .

<sup>4</sup>- احتجزت في المرة الأولى في 18 جانفي 1958 وهي متجهة إلى إحدى الموانئ المغربية.

<sup>5</sup>- وفي هذا السياق يضيف مسعود عثمانى أن السلطات الفرنسية تمكنت من توقيف 17 مركب ألماني في ديسمبر 1960 في عرض البحر المتوسط تم الإشتباه فيها، كما يذكر محمد يوسف أن السلطات الفرنسية تمكنت كذلك من التعرض للباخرة "تيجريتو" في 26 سبتمبر 1961 والمحملة ب:300 بنديقية رشاشة،600 خزان،3 ملايين طلقة رصاص من عيار 9 ملم، أنظر:

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

وتعزى قدرة السلطات الفرنسية على اعتراض مثل هذه السفن واكتشاف بعض صفقات وشحنات الأسلحة المتجهة للثورة إلى مصالح القرصنة والتجسس الفرنسية ، لاسيما وأنها كانت لديها مراكز في كل الدول التي تتعامل معها الثورة الجزائرية كالمغرب، تونس، إسبانيا، ألمانيا الغربية، سويسرا، إيطاليا، بلجيكا، بريطانيا، يوغسلافيا، وبلدان أخرى احتوت على خلايا سرية تابعة للمخابرات الفرنسية<sup>1</sup>، لاسيما الرقابة البحرية المفروضة خاصة على المرسى الكبير بالغرب الجزائري وتكثيف جهودها لإفشال كل محاولات تسليح الثورة عن طريق البحر<sup>2</sup>، فكانت تحتجز أو تلقي بها في البحر، وبهذا تكون الاستعلامات الفرنسية قد حققت بعض النجاحات فيما يخص هذا الشأن، إلا أن ذلك لم يقض تماما على كل عمليات تسليح الثورة من الخارج.

فصحيح أن مهمة الحصول على الأسلحة باتت صعبة خاصة وأن الجهة الغربية أصبحت محاصرة من طرف القوات الفرنسية، ما أدى بمسؤولي الثورة إلى التفكير في إيجاد طرق أخرى لجلب السلاح والعتاد الحربي بتوقيع عقود شراء أسلحة من دول أوروبية بأسماء دول عربية<sup>3</sup>، ورصد الكثير من أعوان الاستخبارات الفرنسية الذين جندتهم بقاعدة بيروت للشبكات الفرنسية الخاصة بالجوسسة ، خاصة هؤلاء الذين كانوا يتلبسون بطريقة عرض أسلحة متطورة وبأسعار مغرية<sup>4</sup>، لكن ذلك لم يكن بالأمر الهين خاصة فيما تعلق بتغليب مصالح التجسس الفرنسية التي

---

محمد مصطفى طالب، المصدر السابق، ص 28، وأيضا : مسعود عثمانى ، المصدر السابق ، ص 359-360، محمد يوسف، رهائن الحرية ، ت أ صلاح الدين، ط1، منشورات ميموني، الجزائر، 2013، ص156.

<sup>1</sup> - Mohamed Guentari ,op,cit,p229.

<sup>2</sup>-الصادق مزهود وأخرون ، المرجع السابق ، ص 17.

<sup>3</sup> - Mohamed Guentari ,op,cit,p230.

<sup>4</sup>- في هذا المقام يذكر ضابط جيش التحرير الوطني مصطفى بن عمر أن الصراع الاستخباراتي بين مصالح الثورة ومصالح الجوسسة الفرنسية كان قائما على أشده ولطالما أثبتت مصالح الثورة تفوقها خاصة عندما تم إيهام المصالح الاستخباراتية الفرنسية (S.D.E.C.E) بأن شحنة من الأسلحة ستمر بميناء بيروت واللادقية ، بينما كانت السفينة البلغارية تتجه نحو السواحل المغربية لتفرغ بطنها حمولة من الأسلحة المقدر ب: 2,5 ألف طن من السلاح الذي تم رفعه مباشرة بعد وصوله لميناء طنجة المغربي ، والذي تم رفعه من طرف العشرات من الشاحنات السرية، بينما يذكر علي هارون أن السفينة كانت تحمل آلاف البنادق ومدافع 80 ملم مع قذائف مطابقة وكمية من البازوكا، وقذائف مضادة للدبابات ومدافع 20 مضادة للطيران وملايين الرصاصات، وبالجملة حمولة من 5 آلاف طن تقدر ب2 مليون دولار أمريكي ، ويضيف أنه تم الاتفاق مع الحكومة المؤقتة مع رئيس بلغاريا بعد زيارة هذا الأخير إلى الحكومة المؤقتة بتونس على دفع الثمن على أقساط، وقد دفع كاملا قبل الاستقلال، لكن ما يلاحظ عن الكمية التي ذكرها علي هارون أنها مبالغ فيها مقارنة مع الكمية التي ذكرها محمد

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

كانت بالمرصاد كلما سمحت لها الظروف بالإقدام على القرصنة أو المصادرة أو تخريب السفن المحملة بالأسلحة، وتعتبر هذه إحدى مظاهر الصراع الاستخباراتي الذي نشب في الميدان ولعبت فيه شبكات التجسس الدور البارز.

### 2-1-2 صناعة أسلحة الثورة:

كان لزاما على قادة الثورة الأوائل ضرورة التفكير في صناعة أسلحة الثورة ، ولذلك ألح عبد الحفيظ بوصوف في اجتماع 22 التاريخي على ذلك قائلا : "يجب على الثورة أن تصنع أسلحتها بأيديها"<sup>1</sup>، فأنشأت الخلايا الأولى لإمداد الثورة بالسلح في القواعد الخلفية بتونس والمغرب، حيث التحق محمد بوضياف بالعربي بن مهدي والحاج بن علة\* وعبد الحفيظ بوصوف وأنشأ شبكة لوجيستكية قصد تسليح الوحدات على الحدود، وتم فتح ورشات لصيانة العتاد في ثلاث ضيعات بالمغرب سرعان ماتحولت إلى مصانع لإنتاج أنواع عديدة من الأسلحة والذخيرة<sup>2</sup>.

لقد بدأت النواة الأولى لتكوين ورشات صناعة الأسلحة بداية سنة 1956 بصناعة قنابل يدوية بريطانية وأمريكية النوع<sup>3</sup> ، ثم تطورت فيما بعد إلى مصانع فوق الأراضي المغربية<sup>1</sup> بالوسائل

---

خلافي ، مايجعلنا نرجح الرأي الثاني الأقرب إلى الحادثة ، للمزيد أنظر، مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص 254، وأيضا: Ali Haroun,op,cit,p 215, Mohamed Khelladi,op,cit,p338.

<sup>1</sup> - كما ذكرت المصادر العديد من الأقوال المأثورة عن عبد الحفيظ بوصوف في هذا الجانب منها قوله "لايمكن نجاح ثورة إذا لم تتوفر على أسلحة قوية وليست هناك ثورة مسلحة لا تصنع سلاحها بنفسها" كما قال أيضا " يجب أن يكون هناك سلاح من صنع جزائري يحرر بلاد الجزائر" للمزيد أنظر: الصادق مزهود وآخرون ، المرجع السابق ، ص 21 وأيضا:

Cherif Abdedaim ,op,cit,p226 .

\* ولد الحاج بن علة سنة 1923 بوهران ، عضو حزب الشعب الجزائري(PPA)، كان من بين الأعضاء البارزين في المنظمة الخاصة (O.S) في القطاع الوهراني رفقة أحمد بن بلة ، وبعد اكتشافها سنة 1950 ألقى عليه القبض من طرف السلطات الفرنسية وحكم عليه 3 سنوات سجن، بعدها التحق بالثورة التحريرية أين كان نائبا للعربي بن مهدي في الولاية الخامسة ، ألقى عليه القبض في 16 نوفمبر 1956 وسجن إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية 1962، تولى العديد من المناصب السياسية ، توفي سنة 2009، أنظر: Benjamin Stora,op,cit,p229

<sup>2</sup> - مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص 206.

<sup>3</sup> - يرجع الإعتماد على الأسلحة الأمريكية النوع إلى العمل الذي بذله مسعود زقار-كما سبق وأن ذكرنا- في القواعد الأمريكية لجلب السلاح والمعدات للثورة الجزائرية، وفي هذا الصدد يذكر منصور بوداود أنه نتيجة الإلحاح الشديد من طرف هواري بومدين على عبد الحفيظ بوصوف بشأن امتلاك قاذفة صاروخ من نوع " بازوكا" كلف مسعود زقار للاتصال بالقواعد الأمريكية

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

الخاصة لجيش التحرير الوطني ، حيث تم فتح مصنعا بالقرب من تونس لإنتاج " البنغالور" ، كما افتتحت بين سنتي 1958-1960 مصانع بالمغرب<sup>2</sup>، التي تطوع فيها العديد من المناضلين من فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا العاملين في المصانع الفرنسية<sup>3</sup>، كما قام عبد الحفيظ بوصوف رفقة المصالح الخاصة للثورة باستدعاء تقنيين أجانب لهذا الغرض<sup>4</sup>.

وتذكر الوثائق الأرشيفية المؤرخة في 22 جويلية 1960 أن جبهة التحرير الوطني اشترت ما قيمته 200 طن من مادة TNT كمادة أولية في التصنيع، وكمية معتبرة من الفوسفور الأبيض لتعبئة القنابل اليدوية<sup>5</sup>، كما طلبت الحكومة المؤقتة الجزائرية من الدول الصديقة بعض الآلات اللازمة لصنع السلاح<sup>6</sup>، بعدما تم شراء البعض منها من أوروبا من أجل تهيئة الورشات دون لفت أنظار السلطات المغربية، فكانت السرية هي السمة اللازمة لنجاح هذا العمل<sup>7</sup>،

---

من أجل المساعدة في تصنيع هذا السلاح ، وبعد التمكن من ذلك قال بومدين " الآن سنبرهن لفرنسا أننا قادرون على تحطيم دباباتهم" أنظر: محمد بوداود ، المصدر السابق ، ص 139-140.

<sup>1</sup> - Cherif Abdedaim ,op,cit,p226.

<sup>2</sup>- بوعلام بن حمودة ، المصدر السابق ، ص 331.

<sup>3</sup>- أخص بالذكر في هذا الجانب العمال أصحاب الاختصاص في " الخراطة، التفريز، التسوية ، الصهر،الميكانيك"، ويذكر علي هارون أن فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا خصصت ما قيمته 1115118 مارك، و87109 فرنك سويسري من أجل تمويل الحاجيات اللوجيستكية لإحدى المصانع السرية للثورة بالمغرب، وهذا وقد أكد كريم بلقاسم ومسؤولي الفيدرالية على العمل على تحقيق المشروع عن طريق الاشتراكات التي كان يدفعها هؤلاء المهاجرين ، أنظر: عمر بوداود، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني ، ت أحمد بن محمد بكلي، دار القصة، الجزائر، 2007، ص189. وأيضا :

Ali Haroun,op,cit,p215,313 .

<sup>4</sup>-لقد امتزج المهندسين والتقنيين في ورشات صنع الأسلحة ما بين ألمانيين وانجليز وأرجنتيين ويونانيين، وحتى الطلبة الجزائريين الذين يدرسون بفرنسا، أنظر: محمد بوداود ، المصدر السابق ، ص128، وأيضا:

Cherif Abdedaim ,op,cit,p216 .

<sup>5</sup>- في نفس السياق تتحدث وثيقة أرشيفية من ذات المصدر مؤرخة في 7 نوفمبر 1960 عن صفقة سلاح معروضة من طرف الحكومة اليونانية ، وتذكر الوثيقة أن مصالح وزارة التسليح والاتصالات العامة كلفت " بودة" بصفته مكلف بقضايا جبهة التحرير الوطني في ليبيا بأن يصل إلى طرابلس في 13 نوفمبر من نفس السنة، ( الوثيقة لم تتطرق إلى تفاصيل أكثر)، أنظر: 1H1580,(dossier1)MARG puis MALG organisation et fonctionnement 1960-1961 Centre d'archive français (château de Vincennes).

<sup>6</sup>- يذكر منصور بوداود أن المصالح الخاصة للثورة الجزائرية انتهزت فرصة المعرض الدولي للعتاد الذي كانت تحتضنه مدينة الدار البيضاء المغربية مرة كل سنتين ، واتصلت بالدول العارضة التي حولت الآلات لصالح الثورة بعد انتهاء التظاهرة، أنظر: محمد بوداود ، المصدر السابق ، ص 126.

<sup>7</sup>- يذكر ضابط جيش التحرير الوطني العقيد حسين سنوسي أن السلطات المغربية نفسها لم تكن تعلم بوجود مصانع أسلحة

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

فأنشأت مصانع في مزارع خاصة سرية تحت الأرض<sup>1</sup>، وتدعمت بمكتب دراسات خاص بقضايا التسليح هدفه تطوير صناعة الأسلحة<sup>2</sup>.

وتذكر المصادر أن من أهم مصانع جيش التحرير الوطني على الأراضي المغربية مصنع الدار البيضاء للأسلحة الخفيفة والذخيرة الذي كان يشرف عليه فينيون أمريكيون وألمان، يتقاضون رواتب عالية، وكان نشاطه محاطا بالسرية التامة حتى أن المملكة المغربية و المخابرات الفرنسية لم تشعر به<sup>3</sup>، ذلك بأن مثل هذه المصانع أقيمت في مزارع معزولة ومهيأة حتى أن البعض منها لم يخرج منه الجنود ولو مرة واحدة لسنوات طويلة، خاصة تلك التي كانت عبارة عن مخابئ تحت الأرض وسط المدينة<sup>4</sup>.

ومن بين أهم مصانع الأسلحة في المغرب نذكر مصنع "تافيلاط" بالمغرب الذي خصص لصناعة القنابل اليدوية ، كما يحتوي على خزان للمتفجرات ، وحوالي 10 طن من مادة TNT، كما يضم المصنع 25 عامل يحميهم 10 حراس<sup>5</sup>، ومركز "خميسات" في الحدود الغربية الذي يصنع المقذوفات الطويلة الصلبة والسهلة الاستعمال ( البنغالور)، والقنابل الهجومية والدفاعية

---

على أراضيها نتيجة للسرية التامة التي أنجز فيها هذا العمل ، حيث يذكر أنه في إحدى المرات تقطن محافظ مغربي إلى وجود ورشة صنع الأسلحة داخل مزرعة ووصل إلينا علمه بالأمر ، عندها أعطيت الأوامر لتفكيك كل الآلات ، وتم إحضار الزيت والأحذية بدلا من الأسلحة ، وقدم الوالي لزيارة المزرعة فلم يجد شيئا، أنظر: مصطفى بسطامي، المرجع السابق، ص 325.

<sup>1</sup> - إن مراكز صنع الأسلحة التي أقامتها وزارة التسليح والاتصالات العامة في المغرب منها " تمارة، الصخيرات، الدار البيضاء، المحمدية" - والتي سنتطرق إليها- كانت مجرد تسميات بعيدة كل البعد عن القواعد الحقيقية لصنع الأسلحة وهذا راجع للسرية التي أحيطت بها ، ويضيف أن أغلب هذه المواقع كانت عبارة عن مزارع معزولة بكيفية لاتدعوا للشك في نشاطها الحقيقي، حيث كانت تمون بالغذاء والمواد الأولية في المساء فقط ، كما كانت تحتوي في داخلها على معامل وغرف مجهزة ومضاءة بمحركات كهربائية، وكان البعض منها مثل ورشة بوزنيقة مجهزة بغرفة طويلة مخصصة لتجريب الرشاشات، والبعض الآخر كانت مموهة تحت غطاء مصنع الملاعق وشوكات المائدة، أنظر: السنوسي صدار، المصدر السابق، ص 63، سعيداني عاشور، لمحة عن تطور معامل صنع الأسلحة بالمنطقة الغربية ، مجلة الراصد ، العدد 2، المرجع السابق، ص 39، الطاهر جبلي ، تسليح الثورة الجزائرية عبر الحدود الغربية 1954-1962، المرجع السابق، ص 206.

<sup>2</sup> - الصادق مزهود وآخرون، المرجع السابق، ص 21.

<sup>3</sup> - مراد صديقي ، المصدر السابق ، ص 80.

<sup>4</sup> - سعيداني عاشور، المرجع السابق ، ص 39 .

<sup>5</sup> - 1H1580,(dossier1)MARG puis MALG organisation et fonctionnement 1960-1961 Centre d'archive français (château de Vincennes).



## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

- ورامي القذائف المتفجرة التي يبلغ وزنها حوالي 10 كلغ لمسافة ألف متر، ومدافع هاون عيار 45 و60 ملم، ومدافع مباشرة عيار 85 ملم<sup>1</sup>، تضاف إليه الورشات التالية:
- ورشة تطوان لصناعة القنابل اليدوية من نوع إنجليزي ومتفجرات، ومكونات البنادق وخزان الذخيرة ، كما احتوت على مسبك لتزويب الحديد.
  - ورشة سوق الأربعاء ( ورشة القنيطرة)، لصناعة قنابل من نوع إنجليزي وفرنسي وبنغالور ومدافع الهاون ومكونات 2000 بندقية من نوع كوبرا .
  - ورشة بوزنيقة التي تقع في منطقة شاوية ورديغان التابعة لمقاطعة بني سليمان، خصصت هذه الورشة لتركيب قنابل من نوع أمريكي.
  - ورشة تمارة لصناعة رشاشات خفيفة نوع "ماط 49" وسلاح أبيض، وكذلك تصنيع مكونات الآلات.
  - ورشة سخيرات لتصنيع مكونات مدافع هاون 45 ملم ومتفجرات والبندقيات الآلية وتركيب الأسلحة.
  - ورشة محمديّة لصناعة مدافع هاون عيار 60-80 ملم وألغام، ومكونات البنادق الآلية وتركيبها<sup>2</sup>، وأخيرا ورشة الدار البيضاء لصناعة البازوكا و"ماط 49" ومتفجرات وألغام<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - خالد نزار، يوميات الحرب ، المصدر السابق ، ص 54.

<sup>2</sup> - بدأت صناعة مدافع الثورة بمدافع الهاون عيار 45 ملم الذي ذهب ضحية تجربته أحد إطارات جيش التحرير الوطني ثم تلاه مدفع الهاون عيار 60-80 ملم ، وبداية من 1960 أصبحت تصنع مدافع الهاون 120 ملم ، ومدافع عيار 57 و 75 ملم ، ورشاشات مضادة للطائرات MT12-7، ووسائل أخرى للمراقبة وتقدير المسافات ( نذكر في هذا المقام أن هناك من الورشات من بدأت العمل سنة 1958، وهناك من بدأت العمل سنة 1959، إلا أن أغلبيتها بدأ العمل فيها بشكل رسمي ومنتظم بداية من سنة 1960 تاريخ تأسيس وزارة التسليح والاتصالات العامة، حيث أوردت الوثيقة الأرشيفية الصادرة عن الوزارة المذكورة والمؤرخة في 5 نوفمبر 1960 طلب جبهة التحرير الوطني القاضي بالبحث عن مستثمرات فلاحية بالقرب من مقاطعة فاس ، مكناس ، الرباط أو ملكية فلاحية للكرء بالقرب من مكناس ، أو الشراء بالقرب من القنيطرة) أنظر: محمد بوداود ، المصدر السابق، ص 141- 142 محمد مصطفى طالب ، المصدر السابق، ص 29، 82، 59، الشاذلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص 156، وأيضا:

1H1580,(dossier1)MARG puis MALG organisation et fonctionnement 1960-1961 Centre d'archive français (château de Vincennes).et Cherif Abdedaim ,op,cit,p228 .

<sup>3</sup> - يروي ضابط جيش التحرير الوطني عبد المجيد بن معلم المدعو "بزويش" أن عمه أحمد كان له دور بارز في صناعة

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

وتجدر الإشارة في هذا السياق أن جزء من هذه المصانع خصص لتصنيع حاملات الرشاشات وخرطيش عيار 9 ملم ، وألغام مضادة للأشخاص ، وإصلاح الأسلحة المعطوبة ، كما اهتمت ورشة النجارة بصناعة الصناديق المخصصة لنقل الأسلحة والمتفجرات، تحت حماية المصلحة العامة التي تعنى بحراسة ورشات ومخازن الأسلحة<sup>1</sup> ، وورشات أخرى لصناعة الألبسة العسكرية والأحذية<sup>2</sup> ، كما تم تركيب دبابة ذات تحكم عن بعد أقصاه 500 م أرسلت من ألمانيا حيث تم تجهيزها بطريقة تسمح لها بعبور الطرق الملغمة، وفتح المجال عبر السدود المكهربة في الحدود الغربية<sup>3</sup>.

ويذكر محمد يوسف أن الأسلاك الشائكة المكهربة شكلت عائقا حقيقيا أمام السير الطبيعي للثورة الجزائرية، خاصة بعد أن صعبت من عمليات تزويد الداخل بالسلح الذي كان بحاجة ماسة إليه، وأمام هذا الوضع كان لزاما على الولايات الداخلية خاصة الثالثة والرابعة أن تصنع سلاحها بأيديها ، فتواجدت داخل كل منطقة مصلحة صناعة المتفجرات ، حيث تقوم هذه المصلحة باسترجاع قذائف العدو التي لم تنفجر بعد كل معركة، وتقوم بتحويلها لألغام مضادة للعربات والقنابل الموقوتة<sup>4</sup>، فلم تعرف الولايات الداخلية مصانع وورشات لصناعة الأسلحة على

---

وإصلاح الأسلحة وتحسين خدماتها للاستعمالات الخاصة لدى وحدات جيش التحرير الوطني حتى أصبح سلاح الرشاش الألماني MG42 سلاح قادر على التصدي للطائرات ومن أسلحة الدفاعات الجوية ، كما قام بتصنيع العديد من وحدات البنغالور، وكذا أجهزة وملحقات المدافع الرشاشة الأقل وزنا والأكثر فعالية مثل رشاش عيار 75ملم، أنظر: محمد مصطفى طالب ، المصدر السابق ، ص 38-39. وأيضا :

Abdelmadjid Maalem ,les témoignages de Bezouiche,T2,op,cit,p230.

<sup>1</sup> - ويذكر محمد بوداود أن معظم ورشات صناعة الأسلحة التي أقامها جيش التحرير الوطني في الأراضي المغربية حملت على عاتقها تصنيع كل مايفيد في الحرب ، على غرار مقصات اليد لقطع الأسلاك الشائكة المكهربة المقامة على طول الحدود الجزائرية الشرقية والغربية ، وقد كان هذا المقص مزود بغمد خشبي لنقادي الصعق الكهربائي ، أنظر: عبد الرحمان عمراني ، المرجع السابق ، ص 102، محمد بوداود ، المصدر السابق ، ص 142.

<sup>2</sup> - الصادق مزهود وآخرون، المصدر السابق ، ص 22.

<sup>3</sup> - لقد أصبحت الولايات الداخلية "الإبن الفقير" للثورة بعد أن تمكن الجيش الفرنسي من تطويق الحدود الشرقية والغربية ،حيث توقفت شحنات الأسلحة الواردة من الخارج،، وضعف عبورها نتيجة لاشتداد عمليات المراقبة والقمع ،وهذا مادفع قادة الثورة إلى ابتكار العديد من الحلول لتجاوز هذه الأسلاك، أنظر: الطاهر جبلي ، تسليح الثورة الجزائرية عبر الحدود الغربية 1954-1962، المرجع السابق، ص 207، سعيداني عاشور، المرجع السابق، ص 39.

<sup>4</sup> - محمد يوسف ، المصدر السابق ، ص 140.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

غرار تلك التي عرفتها القواعد الخلفية للثورة خاصة على الأراضي المغربية ، ويرجع ذلك إلى ظروف وإمكانيات العمل بهذه المصانع.

هذه الظروف التي سمحت لمصانع أسلحة الثورة بالخارج من إنتاج 500 ألف قنبلة يدوية أمريكية، و 10 آلاف مسدس رشاش من نوع PH60، و 500 مدفع هاون عيار 5 ملم ، و كمية معتبرة من العبوات (obus) مع نهاية 1961<sup>1</sup>، والآلاف من المسدسات الرشاشة ومدافع الهاون من كل العيارات<sup>2</sup>، وفي هذا السياق يذكر محمد بوداود أن مصانع صنع الأسلحة على مستوى مديرية التسليح الغربية تمكنت من تسليم خمسة آلاف بندقية و خمسين ألف قطعة خزان قبل استرجاع السيادة الوطنية، وضعت في صناديق وأرسلت إلى قيادة الحدود<sup>3</sup> ، وباقي العتاد عبارة عن قطع غيار غير مركبة<sup>4</sup>.

فالحقيقة أن المهام الثورية بين مختلف القيادات العليا للثورة كانت مقسمة ، فإذا تولت وزارة التسليح والاتصالات العامة مهمة اقتناء الأسلحة سواء عن طريق الشراء أو التصنيع، أو تلك التي كانت تقدم كمساعدات من الدول الصديقة والشقيقة وتكفلت بإيصالها إلى الحدود ، فإن

<sup>1</sup> - عاشور سعيداني ، المرجع السابق ، ص 39.

<sup>2</sup> - عبد المجيد بوزيد ، المرجع السابق ، ص 84.

<sup>3</sup> - في هذه النقطة بالتحديد يمكن الإشارة أن الحدود المعنية ليست الغربية فقط بل حتى الحدود الشرقية والجنوبية ذلك بأن الوثائق الأرشيفية المؤرخة في 22 نوفمبر 1960 والتي تطرقت إلى موضوع إنشاء ورشة إصلاح الأسلحة بالكاف التونسية ، حيث ذكرت الوثيقة أن الورشة تابعة لجيش التحرير الوطني وتتواجد بشارع اليهود بمدينة الكاف ، تعمل الورشة ليل نهار بثمانية موظفين أخصائيين وعمال، كما تطرقت الوثيقة ذاتها إلى تدعيم مركز مرسى مطروح بالقاهرة بجهاز راديو في 17 ديسمبر 1960 ، وهذا ما يؤدي بنا إلى القول أن مراكز تسليح جيش التحرير الوطني في الخارج لم تقتصر على الأراضي المغربية بل عملت القيادة العليا للثورة على إنشاء مراكز دعم وإسناد لوجيستي في كل دول العالم لاسيما تلك التي أبدت تعاطفا معها، أنظر:

1H1580,(dossier1)MARG puis MALG organisation et fonctionnement 1960-1961 Centre d'archive français (château de Vincennes).

<sup>4</sup> - في هذا السياق يذكر ضابط جيش التحرير الوطني محمد دباح أن مديرية التسليح الغربية التي كان يرأسها منصور بوداود توصلت إلى صناعة 10 آلاف رشاش و 3 آلاف قنبلة شهريا ، وهو رقم مبالغ فيه إلى حد ما ، وترجع هذه المبالغة إلى أن من جهة هذا الرقم لم يرد على لسان رئيس المديرية منصور بوداود الذي أورد عدد إجمالي لكل الرشاشات التي صنعت في الثورة والتي قدرت ب 5 آلاف بندقية رشاش، ومن جهة ثانية أن إمكانيات الثورة آنذاك والصعوبات التي كانت تواجهها لاتمكنها بأي حال من الأحوال من صناعة هذه الكمية من الأسلحة الحربية ، أنظر: محمد دباح ، المانع ، المصدر السابق، ص 120، محمد بوداود ، المصدر السابق، ص 134.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

مهمة هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني هي إيصالها إلى الداخل، فظلت العلاقة على نحو هذا الشكل قائمة بين الجهازين ، وكانت كذلك بين الرجلين حتى قبل 1960<sup>1</sup>، خاصة بعد أن بذل عبد الحفيظ بوصوف مجهودات كبيرة واتصالات كثيفة للحصول على أجهزة اتصال تتلاءم مع ظروف جيش التحرير الوطني<sup>2</sup>، فكان بومدين يستقبل تلك الأسلحة ويشرف على نقلها لمستودعات جيش التحرير الوطني بعدما يلقي نظرة عليها<sup>3</sup>.

### 2-1-3 مسالك وقوافل أسلحة الثورة:

ساهمت مختلف مديريات ومصالح وزارة التسليح والاتصالات العامة<sup>4</sup> بشكل أساسي في تنسيق العمل من أجل الحصول على السلاح، خاصة وأن أغلبية عقود وصفقات شراء الأسلحة بعد سنة 1960 أصبحت تتم مع الدول بصيغة رسمية لاسيما تلك التي اعترفت بالحكومة المؤقتة الجزائرية، التي مكنت لهذه الوزارة من جلب كمية هائلة من الأسلحة والذخائر والمتفجرات من مختلف دول أوروبا خاصة بلغاريا<sup>5</sup>، فامتألت المراكز الحدودية بعد أن تنوعت مصادر السلاح، وتطورت وسائل النقل البرية والبحرية<sup>6</sup>.

وأمام هذا الوضع حملت هيئة الأركان العامة على عاتقها مسؤولية نقل السلاح والتجهيزات العسكرية إلى الداخل ، قصد تمكين الولايات في الداخل منه ، خاصة بعد أن اشتدت العمليات

<sup>1</sup> - ذكر منصور بوداود أن العلاقة بين هواري بومدين وعبد الحفيظ بوصوف بدأت سنة 1956، بعد أن تمكن مجموعة من الشباب العاملين في المسبك الأول الذي أنجز تحت إشرافه ( منصور بوداود) من صنع أول قنبلة يدوية سميت بالقنبلة الإنجليزية ، وقد ارتاح كل من بومدين وبوصوف لهذا الإنجاز واقترحا تصنيع القنبلة اليدوية المسماة بالقنبلة الأمريكية وقدمتا نموذجا من هذا النوع من المتفجرات، أنظر: محمد بوداود، المصدر السابق، ص 121.

<sup>2</sup> -Hadj Haddou Mohamed,op,cit,p110.

<sup>3</sup> -Lahouari Benzoura,op,cit,p93.

<sup>4</sup> -أخص بالذكر كل من مديرية اللوجيستيك الشرقية والغربية ، ومديرية الاتصالات العامة ،وكذا المصلحة الخاصة (S4) التي كلفت بتنسيق العمل والتخطيط للاحتياجات الخاصة ، وعمليات توزيع السلاح والذخيرة بتأمين نقل البريد والوثائق السرية بين الشرق والغرب وحتى عبر أوروبا، للمزيد أنظر: عبد الرحمان برون ، المصدر السابق ، ص 94.

<sup>5</sup> - خصصت الوزارة أكثر من 5 ملايين فرنك لشراء أجهزة إرسال واستقبال من أسواق يوغسلافيا وألمانيا ، وكذا أسلحة من تشيكو سلوفاكيا ، بلغاريا ، فلندا والمغرب ، حيث اشترت من المغرب 1000 بندقية إسبانية ، كما تحصلت على حوالي 300 طن من الأسلحة والتجهيزات العسكرية المجانية من العراق ، و120 طن من الأسلحة والذخيرة من مصر، وشاحنات وذخيرة من العربية السعودية والصين وكذا مدافع عيار 75 ملم، أنظر:

Rabah Zamoum,op,cit,p137.

<sup>6</sup> -بويكر حفظ الله ، المرجع السابق ، ص 144، 334.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

العسكرية الفرنسية الهادفة إلى خنق الثورة والقضاء عليها ، فأصدر هواري بومدين تعليمات تم من خلالها تشكيل وحدة نقل الأسلحة عبر الحدود الشرقية والغربية سميت " الفرق الخاصة للنقل"<sup>1</sup>، وأقرت قيادة الأركان العامة من تحركين إلى ثلاث تحركات في الشهر للقوافل تضم من 4 إلى 6 حمولات كبرى وأحيانا أكثر من ذلك<sup>2</sup>.

وتأتي هذه العملية كعملية مكملية للعملية الأولى التي تتكفل بها مصالح وزارة التسليح والاتصالات العامة على غرار المصلحة الخاصة (S4)، التي كلفت بتوجيه الأسلحة الخفيفة المصنعة من طرف مصلحة التموين بالغرب نحو كل الولايات عبر الحدود، أين تتواجد هيئة الأركان العامة<sup>3</sup> المزودة بـ 25 شاحنة في تونس لنقل السلاح ، تصل حمولة الواحدة منها 25 طن ، وقد نقلت هذه الشاحنات في الفترة ما بين 1960-1962 ما يزيد عن 1300 طن من السلاح والذخائر إلى المراكز الحدودية الشرقية للجزائر<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup>- تكونت هذه الفرق من شباب العائلات الجزائرية المتواجدة على الحدود والمدرية تدريبا عسكريا على اجتياز الخطوط الشائكة المكهربة ، وعلى المشي لمسافات طويلة وبسرعة ليلا في المناطق الجبلية الوعرة ، وللوصول للولاية الرابعة مثلا فإنها كانت تقضي من شهرين إلى ثلاثة أشهر لاجتياز القطاع الوهراني، أنظر: محمد لمقامي ، المصدر السابق ، ص 162.

<sup>2</sup>- عبد المجيد بوزييد ، المرجع السابق ، ص 80.

<sup>3</sup>- حملت المصلحة الخاصة أحيانا على عاتقها مسؤولية الحصول على الأسلحة ونقلها للداخل دون تسليمها لهيئة الأركان العامة على الحدود ، حيث جندت لهذا الغرض العضو البرلماني الجزائري السابق، أحمد بن شيكو وهو صيدلي بقسنطينة ينتمي إلى DDR، فاستغل حصانته البرلمانية لإدخال العديد من شحنات الأسلحة إلى الداخل عن طريق إنشاء مؤسسة التزفيت بالجزائر، كي لايجلب الأنتظار، وبذلك تم شحن العديد من القاطرات المرصعة بالأسلحة من الدار البيضاء المغربية مرورا بوهران تحت الحراسة المشددة للجيش الفرنسي، أو إرسال السلاح -إن اقتضى الأمر من أوروبا- بواسطة سيارات بها تزييف وتزوير ، حيث كانت حمولة كل سيارة لاتتعدى 10 أسلحة، وهي كمية قليلة جدا مقارنة باحتياجات الداخل، كما نجحت في تمرير الأسلحة عبر لفائف القار التي أرسلت من خلالها أكثر من 10 آلاف رشاش وكمية كبيرة من الذخيرة، أو عبر براميل الزيت ابتداء من السداسي الثاني من سنة 1961، أو عن طريق صناديق الخضر والفواكه وقلل الفخار، أنظر: محمد دباح، المانع ، المصدر السابق، ص 104، 105، محمد لمقامي، المصدر السابق ، ص 238، محمد زروال، الاتصالات العامة في الثورة، المصدر السابق ، ص 158-159، عبد المجيد بوزييد ، المصدر السابق ، ص 102، الصادق مزهود وآخرون، المرجع السابق ، ص 20 .

<sup>4</sup>- يذكر عضو وزارة التسليح والاتصالات العامة المجاهد دحو ولد قابلية أنه أصبح للثورة بعد سنة 1958 أسطول للشاحنات مهمته الأساسية نقل الأسلحة بين القواعد الخلفية ، حيث قطعت هذه الشاحنات في الفترة 1960-1962 ما يقارب 4450000 كم، ونقلت ما يقارب 2500 طن من الأسلحة والعتاد على الحدود التونسية والليبية، وكانت معظم هذه الاسلحة تتواجد بمخازن الكاف بتونس وهي مخازن تابعة لوزارة التسليح والاتصالات العامة مهمتها استقبال وتخزين الاسلحة ومراقبتها قبل نقلها للوطن

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

لقد كان عبد الحفيظ بوصوف يعطي تعليمات صارمة إلى مسؤولي التموين بالشرق والغرب بضرورة تموين المستودعات الحدودية بالأسلحة، خاصة فيما تعلق باليقظة والحذر من مصالح الاستعلامات الفرنسية<sup>1</sup>، فكان السلاح يصل إلى مدينة الجزائر عبر الخط صوفيا- بون- باريس- مرسيليا<sup>2</sup>، أو خط وجدة - وهران - الجزائر، أو خط وجدة - بشار الذي يمون الولاية السادسة ، أو خط السكة الحديدية وهما الخط الأول وجدة - وهران والخط الثاني وجدة - بشار<sup>3</sup>.

على الرغم -حسب شهادة بن خدة- أن المهمة الأساسية التي أنشأت لأجلها هيئة الأركان العامة هي تموين الداخل بالسلاح<sup>4</sup>، إلا أن هذه المهمة أصبحت مستحيلة في نظر قيادة الأركان العامة بسبب الأسلاك الشائكة المكهربة من جهة، وتحفظ كل من تونس والمغرب على العملية من جهة ثانية<sup>5</sup>، فكانت النتيجة أن ينتهي مصير مختلف أنواع الأسلحة التي تحصلت عليها الحكومة المؤقتة الجزائرية على الحدود<sup>6</sup>.

---

برعاية فريق من المسؤولين يشرف عليهم عبد الحفيظ بوصوف ، أنظر: مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص 209، بوبكر حفظ الله ، المرجع السابق ، ص144، وأيضا:

Dahou Ould Kablia, la contribution du MALG a la lutte de libération national, El Massadir, N06, Mars 2002 Alger, p87.

<sup>1</sup> - Cherif Abdedaim ,op,cit,p200.

<sup>2</sup> -Ali Haroun ,op,cit,p 213.

<sup>3</sup> -تضاف إلى هذه الخطوط البرية خطوط بحرية أخرى وهي خط أسبانيا -الجزائر ، وخط مرسيليا - الجزائر، وخط المغرب- الجزائر، أو خطوط بحرية خارجية تصل مختلف موانئ تونس ، ليبيا ،مصر، ومنها الخط البحري إيطاليا- تونس ، والخط إيطاليا - ليبيا، والخط الرابط بين مختلف عواصم العالم والإسكندرية، أنظر: الصادق مزهود وآخرون، المرجع السابق، ص25-26

<sup>4</sup> - الطاهر أيت حمو ، المرجع السابق ، ص 126.

<sup>5</sup> - سيد علي أحمد مسعود ، المرجع السابق ، ص 98.

<sup>6</sup> - ما يجب الإشارة إليه أن مشكل نقص السلاح في الداخل بقي مطروح حتى عشية وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 ، أي بمعنى آخر أن الولايات الداخلية لم تنتشع بالسلاح طيلة عمر الثورة ويرجع السبب في ذلك- حسب رأينا- إلى صعوبة نقل هذه الأسلحة إلى الداخل بسبب الأسلاك الشائكة المكهربة خاصة وأن تسليح جيش التحرير الوطني في الداخل قوامه قوافل الأسلحة الآتية من الخارج، ولم تشكل الأسلحة المحصلة من المعارك والكمائن إلا الجزء اليسير من تسليحه، والسبب الثاني يرجع إلى التوزيع الغير عادل للأسلحة حيث ظلت بعض الولايات خاصة الداخلية (الثالثة والرابعة على وجه الخصوص) تشكو نقص الأسلحة بل لم يتلق البعض منها قطعة سلاح واحدة منذ 1957، وثالثا خسارة بعض الأسلحة عند القيام ببعض العمليات القتالية أو الكمائن ضد الجيش الفرنسي في وقت أصبح نقص الذخيرة يهدد حياة أفراد جيش التحرير الوطني مع العلم أن بعض العمليات كانت تنفذ بالأسلحة البيضاء.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

ونتيجة لهذه الصعوبات ولضمان وصول الأسلحة إلى الداخل فكر عبد الحفيظ بوصوف بضرورة نقلها جوا ، فاهتم بتكوين طيارين لنقل الأسلحة إلى الداخل عبر المروحيات ، وفي هذا الشأن أبرمت قيادة الثورة ممثلة في عبد الحفيظ بوصوف والاتحاد السوفياتي اتفاقا ينص على تعهد هذا الأخير بتقديم السلاح للثورة التي تتكفل بنقله جوا إلى الداخل<sup>1</sup>، ورغم أن هذا العمل سيعقد المهمة أكثر<sup>2</sup> خاصة بعد أن أثبتت هيئة الأركان العامة عجزها على تنفيذ المهمة الموكلة إليها بفعل خطورة الأسلاك الشائكة المكهربة<sup>3</sup>.

سطر عبد الحفيظ بوصوف عملية دقيقة لإنزال الأسلحة عن طريق الجو ، وذلك بالاعتماد على الضباط الطيارين الجزائريين المتخرجين من كليات الطيران المختلفة بمصر وسوريا سنة 1959<sup>4</sup>، كما طلب مساعدة عسكرية من طرف بعض الدول الصديقة وحتى الاستشارة، فاقترحت الصين الشروع في عملية تكوين طيارين لنقل الأسلحة<sup>5</sup>، واشترت قيادة الثورة خمس

<sup>1</sup> - محمد زروال، الاتصالات العامة في الثورة ، المصدر السابق ، ص 36.

<sup>2</sup> - سيد علي أحمد مسعود ، المرجع السابق ، ص 85.

<sup>3</sup> - ماتجر الإشارة إليه أن قيادة الثورة الجزائرية اعتمدت على المسلك الجنوبي لتموين بعض الولايات في الداخل على غرار الولاية الخامسة والولاية السادسة عبر البيض وشار وأدرار وتندوف ، أو إنطلاقا من منطقة الغات بالفزان الليبي باتجاه إليزي وعين أميناس وطريق آخر عبر الصحراء الإفريقية ينطلق من ميناء كوناكري بغينيا وعبر مالي ثم الوصول إلى الحدود الجزائرية بالقرب من برج باجي مختار حاليا ثم تمرست وعين صالح ، وكانت الصحراء عاملا مساعدا على عبور الإمدادات في ظل الإغلاق المحكم للحدود الشمالية من طرف القوات الفرنسية، أنظر: مقابلة شخصية مع المجاهد محمد دباح، 8 مارس 2018 بالمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر العاصمة ، عبد المجيد بوزبيد ، المصدر السابق، ص 117. الطاهر جبلي ، تسليح الثورة الجزائرية عبر الحدود الغربية 1954-1962، المرجع السابق، ص 202.

<sup>4</sup> - يذكر ضابط جيش التحرير الوطني العقيد حسين سنوسي في قضية اعتماد عبد الحفيظ بوصوف على الطيارين لنقل الأسلحة مايلي : "بعد أن تلقينا التدريبات ذهبنا إلى تونس واجتمعنا بعبد الحفيظ بوصوف ، وطلب منا رسم قاعدة جوية لتجسد في الصحراء الليبية، ولكن عند ذهاب المسؤولين الجزائريين إلى الاتحاد السوفياتي والذي كان قد اعترف بالجزائر بصفة شبه رسمية نصحونا خبراؤهم أن لا نفعل، وبالمقابل أخبرونا بأن طائرات الهيلوكوبتر التي لاحتاج إلى قواعد هي الحل ، ما أدى بنا إلى السفر للاتحاد السوفياتي بمجموعة تضم خمس طيارين للتدريب" أنظر: مصطفى بسطامي، المرجع السابق، ص 322،320.

<sup>5</sup> - رافق الاقتراح الصيني تزويد جيش التحرير الوطني بنظام مدفعي قادر على تخريب الأسلاك الشائكة المكهربة على الحدود، كما طلبت المخابرات السوفياتية العديد من المعلومات حول هذه الأسلاك التي ستأخذها نموذجا لحماية حدودها ضد دول الغرب، أنظر: Cherif Abdedaim ,op,cit,p209.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

مروحيات لهذا الغرض، على أن يتم نقل شحنات الأسلحة جوا وفي الليل ومن بعض قواعد الثورة في التراب المغربي<sup>1</sup>، إلا أن وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية حال دون تجسيد المشروع الذي انتهت تدريبات طياريه عشية الاتفاق بين الطرفين.

لقد لعب عبد الحفيظ بوصوف الدور البارز في تسليح جيش التحرير الوطني بأرقى المعدات العسكرية لاسيما الجيش المرابط في الحدود<sup>2</sup>، حيث احتوت معسكراته على العديد من الهياكل متجاوزة 20 ألف جندي على الحدود الشرقية فقط مجهزين بأسلحة ثقيلة<sup>3</sup>، وصفها خالد نزار قائلا: "كانت تتوفر الكتيبة الواحدة على ستة مدافع من عيار 75 ملم دون ارتداد، وستة مدافع أخرى من عيار 57 ملم دون ارتداد، وستة مدافع هاون 82 ملم، وأربعة رشاشات عيار 12,7 ملم، و12 رشاش من عيار 7,62 ملم"<sup>4</sup>، و يرى دحو ولد قابلية أن هذا التسليح جاء نتيجة استلام هيئة الأركان العامة 16 ألف طن من الأسلحة في الشرق، و8400 طن في الغرب ولم يصل منها إلى الداخل إلا القليل<sup>5</sup>.

وفي السياق ذاته يذكر جيلبار مينييه أن المعدات التي كان يملكها جيش التحرير الوطني في الحدود لم تكن تستخدم أبدا من أجل تحطيم الأسلاك الشائكة<sup>6</sup>، كما استنقذ هذا الجيش بشكل كبير من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي بعدما وظف البعض منهم في ميدان التسليح، وبمساعدة هؤلاء تمكنت هيئة الأركان العامة من اقتناء أسلحة ذات مفعول قوي<sup>7</sup>، على غرار مدافع هاون عيار 120 ملم، عيار 75 ملم، عيار 85 ملم، عيار 57ملم، ورشاشات مضادة

<sup>1</sup> - محمد زروال، الاتصالات العامة في الثورة، المصدر السابق، ص 36.

<sup>2</sup> - رايح لونييسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، المرجع السابق، ص 26.

<sup>3</sup> - Ania Franco, J.P.Sérén, op,cit,p72.

<sup>4</sup> - مذكرات اللواء خالد نزار، المصدر السابق، ص 46.

<sup>5</sup> - شهادة دحو ولد قابلية، الشروق اليومي، العدد 4904، 1 نوفمبر 2015، ص 6.

<sup>6</sup> - من بين هذه المعدات: مدافع، قنابل المورتي، مدافع عيار 85 ملم، رشاشات صينية الصنع، كما امتلك 500 مسخرة لهذا الجيش في تونس ونفسها في المغرب، أنظر:

Gilbert Meynier, op,cit,p 321.

<sup>7</sup> - محمد مصطفى طالب، المصدر السابق، ص 58-59.



## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

للطائرات MT12-7<sup>1</sup>.

لقد بلغت قضية التسليح مبلغ اهتمام كبير لدى القيادة العليا للثورة بما فيها وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني ، ورغم الجهود المبذولة من الهيئتين من أجل الحصول على السلاح وإيصاله للداخل إلا أن الأسلحة الواردة كانت قليلة مقارنة بالكمية الموجودة لدى الجنود المتواجدين في الحدود، وهذا ما صعب من مهمة جيش التحرير الوطني في الداخل الذي كاد أن يختنق لولا الإرادة القوية والعزيمة الصلبة لأفراده ترجمتها الاشتباكات والمعارك الطويلة التي تجاوزت الساعتين من الزمن مع العدو<sup>2</sup>.

### **2-2 العمل الاستخباراتي:**

لأجل تحقيق الطموحات المشروعة للشعب الجزائري في استرجاع سيادته الوطنية كان لزاما على الثورة أن تخوض قتالا شرسا على كل الجبهات، حيث كانت الجبهة الاستخباراتية لاتقل أهمية عن الجبهات الأخرى، في وقت أصبحت معركة الأمواج تضاهي معركة السلاح بل أكثر شراسة منها ، فبالإضافة إلى أنها حرب تعتمد على التضليل فالكل يحاول التسلل والاندساس واعتراض المعلومات المرسلة عبر شبكة الطرف الآخر.

فالأكد أن الصراع الاستخباراتي بين الطرف الجزائري والفرنسي لم يكن وليد الثورة الجزائرية، بل ضارب في جذوره إلى ما قبل 1830<sup>3</sup>، ولذلك فإن قادة الثورة كانوا مدركين لخطورة هذا الصراع من جهة وأهميته من جهة ثانية، خاصة وأن المعركة أساسها السرية التامة في العمل، والفهم الجيد لميولات الشعب ومعنوياته وحسه المدني ومدى تأثير الاستعمار عليه، وهو الجانب

<sup>1</sup> - الشاذلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص 156.

<sup>2</sup> - Mohamed Khelladi,op,cit ,p80 .

<sup>3</sup> - هذا التاريخ بالتحديد راجع إلى اعتماد فرنسا في حملتها على الجزائر سنة 1830 على تقرير الجاسوس "بوتان" سنة 1807، كما اخترقت القيادة الفرنسية بعض المقاومات الشعبية بفعل العمل المخابراتي ( قضية الجاسوس ليون روش الذي اخترق مقاومة الأمير عبد القادر تحت غطاء الإسلام وألف كتاب عن ذلك موسوم بـ 32 سنة في رحاب الإسلام، والأكد أن المكاتب العربية التي أنشأت في القرن 19 كانت تهدف إلى جمع أكبر معلومات عن الجزائريين، كما استطاعت المخابرات الفرنسية بالعمل الاستخباراتي أن تقلب بعض المناضلين إلى عملاء منهم الجاسوس الجليلي بلحاج الذي تحول إلى جاسوس داخل حزب الشعب الجزائري، للمزيد أنظر: رابح لونيبي، محاضرات وأبحاث في تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 164-168.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

ذاته الذي يراعى لدى أفراد جيش التحرير الوطني من درجة تحمل المسؤولية ، وطريقة تفكيرهم نحو الشعب والاستعمار<sup>1</sup>.

لقد زادت مهمة رجل الاتصال الذي أصبح يؤدي مهمة مزدوجة بين العمل الاستخباراتي من جهة والعمل العسكري من جهة ثانية، فكثير من الأحيان مايقع هؤلاء في اشتباكات وكمائن من طرف الجيش الفرنسي الذي كان يستهدف أجهزة البث والإرسال ومراكز المراقبة<sup>2</sup>، بهدف تفكيك شبكات جيش التحرير الوطني بكسر نظام اتصالاتها من الداخل عن طريق الجوسسة وزرع عناصر عميلة فيها<sup>3</sup>، في وقت أصبح المال وحده لا يكف للحصول على المعلومة بل إن الكثير منها أصبح ظنيا، ذلك بأنها تتأتى من دوافع إيديولوجية أو مادية أو أمنية<sup>4</sup>، فكان المصدر الآمن الذي يمكن الاعتماد عليه بنجاح لتحقيق الهدف هي اعتراض كل ما يتعلق بجبهة وجيش التحرير الوطني في كل وسائل الاتصال لدى الجيش الفرنسي.

### 2-2-1 النشاط الاستخباراتي في الثورة :

أمام الوسائل المتطورة والترسانة المعتبرة التي كان يتوفر عليها الجيش الفرنسي ، كان من الواجب إيجاد رجال يتصفون بالشجاعة والعزم لرفع هذه التحديات<sup>5</sup>، وإن كان الفضل يرجع إلى

<sup>1</sup> - بجاوي المدني بن العربي ، ذكرياتي بالمدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير الوطني بالكاف " تونس" لسنة1957، 1958 ، دار هومة ، الجزائر، 2010، ص64.

<sup>2</sup> -Hadj Haddou Mohamed,op,cit,p 25 .

<sup>3</sup> - عبد الكريم حساني ، المصدر السابق ، ص 219.

<sup>4</sup> -Mohamed Khelladi,op,cit,p59 .

<sup>5</sup> - لقد بذل هؤلاء الإطارات الذين كانوا يعملون في ظل السرية التامة تضحيات تضاهي تلك التضحيات التي كان يبذلها كل المناضلين لاسيما المدنيين المكلفين بمهمة تعقب كل النشاطات العسكرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام الاستعماري ومعرفة تحضيراته والتأكد من نواياه ، وفي نفس الوقت معرفة كل مايستطيع العدو معرفته عن الثورة ، واقتراح استراتيجية من أجل إحباط مخططاته ، خاصة فيما تعلق بإنشاء القوة الثالثة من النخب الجزائرية بهدف القضاء على شرعية الثورة، هذا وقد تضمنت التعليمات الأساسية لجيش التحرير الوطني في مجال الاتصال والأخبار مايلي" يجب على كل مسؤول للشؤون الإخبارية والاتصال أن يبذل كل مجهوداته للحصول على أخبار العدو، والشعب والجيش ، ففيما تعلق بالعدو فترتكز على قسم الجوسسة حتى يكون جيش التحرير الوطني على بصيرة بكل مايدور في إدارتهم والإطلاع على سر العدو وتقلاته وقوته في كل مركز من عدد وعتاد والإشارات التي يسير بها ويكون هذا عن طريق الجوسسة الصحيحة المعتمدة على المال، النساء، المناضلين" للمزيد أنظر: بجاوي المدني بن العربي ، المصدر السابق ، ص 64.

MohamedKhelladi,op,cit,p120-121 .

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

كل من بومدين وبوصوف في إنشاء نواة الجهاز الاستخباراتي للثورة الجزائرية في الولاية الخامسة<sup>1</sup>، بعد أن تلقت الدفعات الأولى ل سلاح الإشارة تكويننا خاصا مكنهم من فك رموز المحاضر والتقارير الفرنسية، ومعرفة تشكيلات الجيش الفرنسي على طول الحدود الجزائرية المغربية<sup>2</sup>.

وبذلك فقد لعب التصنت الدور البارز خلال هذه الفترة، إذ تعتبر مصلحة التصنت الخلية الأولى والمصدر الرئيسي للمعلومة، كما أفادت عملية التشفير\* وفك التشفير خاصة بعد إحداث دراسات معمقة لطرق فك التشفير<sup>3</sup> بالتصنت على كل النشرات اليومية، الأسبوعية والشهرية الصادرة عن قيادة الأركان الفرنسية والتي تفيد بدقة عن كل ما يجري في الجزائر<sup>4</sup>، بعد اختراق بريد العدو وفك رموز رسائله واستعمال المعلومات التي تحتويها، والتي كانت تصل يوميا بالكم الهائل، في المقابل ضرورة حماية اتصالات هيئات الثورة بإعداد رموز يصعب على الجيش الفرنسي اختراقها<sup>5</sup>، عن طريق وضع موجات راديو يتعذر على أجهزة الكشف الفرنسية متابعتها،

<sup>1</sup> - Ania Franco, J.P.Sérén, op,cit,p50.

<sup>2</sup> - عبد الرحمان برون، المصدر السابق، ص 72.

\* يطلق اسم الشيفرة على اللغة التي يستخدمها طرفان في التخاطب ولا يعلم سرها غيرهما، وهي التي سماها الإغريق "الكريبتوغرافيا" ومعناها الكتابة السرية، وتعود هذه اللغة إلى عهود قديمة حيث استعملها الفراعنة في مراسلاتهم السرية، على أن العرب في القرن الثالث للهجري كان لهم الفضل في وضع قواعد استخدام الرموز، وفكها وذلك باتباع أبجدية محرفة عرفت "الداودية" وقد اعتمدوا في تكوين الشيفرة على أسس رياضية يتم فيها تحويل الأحرف إلى أرقام أو جداول معينة، كما استخدمت الصور كرموز في الكتابة السرية وخاصة في عصر النهضة في أوروبا، وغالبا ما تبدأ الكتابة السرية أو الشيفرة بعدة أحرف أو رموز تكون بمثابة المفتاح الذي يتم به التعارف بين المرسلين، ونتيجة التعقيدات التي طرأت على الشيفرة فقد أصبح فك رموزها يعتمد على الفرضيات والتنبؤات ثم التحليل، ومع الزمن تطورت هذه اللغة السرية إلى أن أصبحت في الوقت الحاضر تعتمد على تقنيات إلكترونية شديدة التعقيد، وقد غير اكتشاف الشيفرة بين الدول المتحاربة خلال الحرب العالمية الثانية مجريات العديد من المعارك، وألحقت الهزائم بعدة جيوش، وفي الوقت الحاضر تتفق الدول المتقدمة مئات الملايين من أجل اكتشاف شيفرة أعدائها، أنظر: عبد الحميد السقاوي، علي العياشي، حرب الأمواج، مجلة أول نوفمبر، مارس 1987، المرجع السابق، ص 28.

<sup>3</sup> - عبد الكريم حساني، المصدر السابق، ص 152.

<sup>4</sup> - يعد هذا العمل إنجازا كبيرا حققته الثورة الجزائرية بداية من سنة 1957 وهو تاريخ إنشاء هذه المصلحة، والتي ساهمت بشكل كبير في النقاط رسائل الجيش الفرنسي أثناء القتال وبعده، وتقارير عن المعارك فيما يخص مجرياتها ونتائجها، أنظر: عبد الرحمان برون، المصدر السابق، ص 80، 105.

<sup>5</sup> - يذكر المجاهد عبد الكريم حساني أن بعض الهيئات الفرنسية التابعة لهيئة أركان الجيش الفرنسي قد ساعدت تواصلها بمختلف

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

وقد كان لبعض الضباط الفارين من الجيش الفرنسي دور في ذلك<sup>1</sup>.

لقد اعتمدت استراتيجية جيش التحرير الوطني في اعتراض الرسائل الفرنسية على مراعاة درجة الأهمية بما في ذلك أهمية الأرشيف الوارد المصنف في الأمانة العامة حسب الترتيب الزمني<sup>2</sup>، فالعملية تقتضي التقاط البرقيات المرسلة من طرف الجيش الفرنسي إلى جميع وحداته العسكرية المتواجدة عبر التراب الوطني والاستماع إليها<sup>3</sup>، وبعد ذلك تغيير مواقعها مباشرة بعد كل عملية إرسال لأن العدو قد يكتشف هؤلاء عن طريق التقاط الرسائل بواسطة مقياس الزوايا فيقتبل مواقع تلك الوحدات<sup>4</sup>.

تضمنت رسائل التصنت المختلفة من تقارير ولائحة للشرطة موجهة للحكومة العامة ، ورسائل مماثلة مرسلة من الحكومة العامة إلى باريس، تضمنت في غالبها مجريات الحرب وإحصاء العمليات العسكرية ، وتوقعات حدوث عمليات في قطاع معين وزمن معين<sup>5</sup>، كما تضمنت صورة عن نشاط جيش التحرير الوطني في مختلف المناطق والنواحي ، وتبليغات تحمل أسماء خونة كانوا يوشون بأفراد هذا الجيش لدى مراكز الدرك الفرنسي<sup>6</sup>.

شكلت الحرب الاستخباراتية التي كان يخوضها أفراد جيش التحرير الوطني معركة حقيقية تعتمد

---

الرسائل الغير مشفرة على إنجاح عملية التصنت عن طريق إشارات المورس، وهذا راجع لاقتناعهم بعجز جيش التحرير الوطني عن اختراق رسائلهم وشعورهم بالتفوق، لكنهم جانبوا الحقيقة والفضل يرجع لأعوان التصنت القابعين في مراكز مراقبة دقيقة ليلا ونهارا ، منهمكين في تتبع أدنى إشارة صادرة عن النطاقات من المحطات الصديقة ، وجاهزين في نفس الوقت للدخول في نطاقات العدو من أجل صرفه عن محاولات التشويش ، وإبعاده عن ترددات العمل الحقيقية ، كما انهمكوا في جمع الأشرطة في القواعد الخلفية أين توضع في مراكز وسيطة ، ثم تحول لجريدة المجاهد ، ومن ثمة تأخذ طريقها للاستوديوهات السرية لإذاعة صوت الجزائر الحرة ، أنظر: عبد الكريم حساني ، المصدر السابق ، ص 153، 207 ، نجادي محمد مقران ، المصدر السابق ، ص 198.

<sup>1</sup> -Abdelmadjid Maalem,T3,op,cit,p77 .

<sup>2</sup> - Cherif Abdedaim ,op,cit ,p93.

<sup>3</sup> -الصادق مزهود وآخرون ، المرجع السابق ، ص 28.

<sup>4</sup> -Mohamed Debbah,on nous appelait les réseaux radio rebelles, op,cit,p 53.

<sup>5</sup> - من بين الأخبار اليومية التي كانت تسجلها مصالح اللاسلكي " هجمات منظمة داخل المدن على مصالح العدو، وفي مناطق مختلفة مغنية، سبدو، بلكور، دلس، تخريب الأعمدة الكهربائية وأعمدة البريد والإتصال وكذلك الأسلاك الشائكة المكهربة، وحرقت مزارع المستوطنين ، كما تسجل التلغرافات الرسمية العاجلة المنقولة يوميا إلى قطاعات جيش التحرير الوطني إلى جانب خسائر العدو عددا من الشهداء والأصدقاء الجرحى" أنظر: حاج حدو محمد ، المصدر السابق ، ص 78، 285.

<sup>6</sup> -عبد القادر بوزيد ، المصدر السابق ، ص 27.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

على سلاح التضليل ما نجم عنه ضربا ذاتيا للأهداف الاستعمارية في العديد من المرات ، وزرع الرعب والخوف في نفوس جنود الجيش الفرنسي ما تسبب في انهيار معنوياتهم القتالية أثناء المعارك<sup>1</sup> ، حيث أصبح الجيش الفرنسي في بعض الأحيان لا يفرق بين مراسلاته ومراسلات جيش التحرير الوطني<sup>2</sup>، مع العلم أن مراسلات جيش التحرير الوطني عبر شبكة الاتصال كانت تتضمن الرسائل المستعجلة فقط ، أما البريد الرسمي والمعلومات السرية فإن أغلبها كان يتم عن طريق البريد العادي<sup>3</sup>، كما كان الحرص على إحكام إغلاق الشيفرات للرسائل المستعجلة المرسلة للقوات الصديقة أمر في غاية الدقة عجز عن أبطاله مفككي الشيفرة للجيش الفرنسي ، وذلك بسبب تخفيض عدد الرسائل المشفرة بنفس الشيفرة ، وتضييق مجال التحقيق في الوثائق القاعدية<sup>4</sup>.

إن الحصول على المعلومات التي تتضمنها رسائل العدو بعد اختراق شبكاته، تمكن هذه العملية جيش التحرير الوطني من إعطاء تعليمات خاطئة للجيش الفرنسي ما يؤدي به إلى قصف

---

<sup>1</sup>- تتصدر المعنويات لدى العسكري طاقته القتالية ، لذلك فقد أولت قيادة المصالح المخبرية للثورة الجزائرية كثير الإهتمام لهذا الجانب ، فكما تم التركيز على عدد القوات العسكرية وتسليحها وتحركاتها ، تم التركيز كذلك على الحالة العائلية والمادية المتعلقة بكل الفرنسيين من جنود وضباط ومسؤولين عن الأمن وحتى الدبلوماسيين والقناصل ، ومراقبة بريدهم المرسل إلى أقاربهم خاصة في المغرب حتى يكون كل شيء يدور في الجزائر أو بالأحرى ينشط ضد الثورة خاضعا لمراقبة الدوائر الرسمية الاستخباراتية للثورة ، أنظر: محمد زروال، الاتصالات العامة في الثورة الجزائرية 1954-1962، المصدر السابق ، ص 168، الصادق مزهود وآخرون ، المرجع السابق ، ص33، 34.

<sup>2</sup>- موسى صدار، تطور المواصلات اللاسلكية 1956-1962، التسليح والمواصلات أثناء الثورة ، المرجع السابق، ص 25.

<sup>3</sup>- في هذا الصدد أخبرني المجاهد محمد دباح في مقابلة شخصية معه بالعاصمة الجزائر يوم 8 مارس 2018 أن مخبرات الثورة نجحت في استقطاب موزعي البريد العادي الذين كانوا يطلعونا عليه قبل أخذه للتفصيلة الفرنسية بتونس والمغرب ، خاصة تلك الرسائل المتعلقة بالمراكز العسكرية الموجودة بها، هذا إضافة إلى المعلومات المنحصل عليها من طرف أعوان وزارة التسليح والاتصالات العامة المتواجدين بالمغرب ، تونس، مصر، أوروبا ، للمزيد ، أنظر: عمر صخري ، نظام سلاح الإشارة ، نفس المرجع ، ص 43.

<sup>4</sup>- رغم صعوبة عملية تشفير الرسائل التي كانت تستغرق أيام وأسابيع نتيجة الإمكانيات المتواضعة لجيش التحرير الوطني، مقارنة بترسانة الأسلحة الحربية للجيش الفرنسي، لاسيما أن هؤلاء كانوا يعيشون تحت الأرض و لايكادون يرون نور الشمس إلا قليلا، إلا أنهم أنشأوا شبكات عصرية موثوق بها ، واستطاعوا اختيار موجات عمل ، وتحرير وثائق، ومؤشرات مكالمات، ومفاتيح تأصيل، ورموز تفكيك، وتمويه المراسلات، والاتصال بالولايات الأخرى، أنظر: عبد القادر بوزيد ، المصدر السابق، ص 60، حاج حدو محمد ، المصدر السابق، ص24، 32، عبد الرحمان برون، المصدر السابق ، ص133.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

وحداثته<sup>1</sup>، وإحداث خسائر مهولة في صفوفها ، وهذا ما حدث على الحدود التونسية قرب المكان المسمى " منقار البطة"<sup>2</sup>، بعد أن تدخل أحد أعوان جيش التحرير الوطني على شبكة الراديو وقام بتزويد القيادة الفرنسية بمعلومات خاطئة أدت إلى قتل الجنود الفرنسيين بسلاح الجو<sup>3</sup>، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على المستوى التكويني العالي الذي وصل إليه أفراد جيش التحرير الوطني في مجال الاتصالات<sup>4</sup>.

إن الثقة التي وضعها عبد الحفيظ بوصوف في إطارات مختلف المصالح الاستخباراتية للثورة الجزائرية ، جعلته يوزع المهام على مختلف الفئات انطلاقا من مبدأ الكفاءة<sup>5</sup>، وهذا ماجعله يقوم بزرع جواسيس داخل النظام الاستعماري نفسه<sup>6</sup>، حيث تسرب أعوان مديرية اليقظة ومحاربة التجسس (DVCR) إلى ديوان الوزير الأول الفرنسي "ميشال دوبري" ومتابعة نشاط مستشاره " كستنتين مالنيك" الذي كان مسؤولا عن مشكلات الأمن في الجزائر<sup>7</sup>، وقد اعتمد هؤلاء الأعوان في عملهم السري<sup>8</sup> وتكوينهم العسكري على قاعدة ديدوش مراد\* بمدينة طرابلس الليبية ، حيث وضعت هذه القاعدة خصيصا لتسيير وإدارة شؤون الثورة لاسيما ما تعلق منها

<sup>1</sup>- Cherif Abdedaim ,op,cit,p112.

<sup>2</sup>- السنوسي صدار، المصدر السابق ، ص 119.

<sup>3</sup> - Mohamed Debbah,on nous appelait les réseaux radio rebelles, op,cit,p 64.

<sup>4</sup>- يكشف المسؤول عن مديرية اليقظة ومحاربة التجسس (DVCR) عبد الرحمان بروان عن وثيقة هامة تمكن من الحصول عليها مؤرخة في 15 ديسمبر 1960، أعدتها السلطات الفرنسية تفيد بأن هناك اختراق واضح من طرف أجهزة جيش التحرير الوطني لنظام مخابراتهم، كما تكشف الوثيقة ذاتها عن ضعف إحكام على نظام التشفير لمراسلات الجيش الفرنسي ما مكن للغير من التصنت عليها، كما تكشف الوثيقة أيضا عن عدد إطارات جيش التحرير الوطني العاملة بالخارج، وكذا الهياكل ودورات التكوين في مراكز التدريب التقني الشرقية والغربية، ومحطات إرسال في الولاية الأولى، الثانية، الثالثة ( لكن الوثيقة حسب نظرنا تعوزها الكثير من الدقة )، للاطلاع على الوثيقة أنظر: عبد الرحمان بروان ، المصدر السابق، ص 139.

<sup>5</sup>- مقابلة شخصية مع المجاهد محمد دباح ، الجزائر العاصمة ، يوم 8 مارس 2018.

<sup>6</sup>- رايح لونيبي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين ، المرجع السابق ، ص 125.

<sup>7</sup>- محمد زروال ، الاتصالات العامة في الثورة، المصدر السابق ، ص 153-154.

<sup>8</sup>- يصور لنا ضابط جيش التحرير الوطني بالولاية السادسة عمر صخري صعوبات العمل الاستخباراتي قائلا: " لايتسنى تمرير برقية تحت شجرة العرعار أو صخرة بالجبال العالية حتى يتصيب عرقا في عز فصل الشتاء بفعل المجهود المبذول والمعركة التي يخوضها في الهواء ضد الأجهزة الفرنسية التي كانت تحيط بالمراكز وتمطرهم بالسب والشتم ومحاولة عرقلتهم، فكما بحث سليم عن الخط ليرسل البرقية إلا قاطعوه بالسب والشتم والتشويش، وكلما تسرع في تمرير البرقية إلا وكان الفرنسيون على علم بذلك ، ولما يستمر في الإلحاح في تمرير الموجات تأتي طائرة خاصة، فتقوم هذه الطائرة بالبحث عن المراكز، فتتعرف

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

بالجانب الاستخباراتي<sup>1</sup>.

وهنا نشير إلى أن العلاقة التي جمعت مصالح استخبارات الثورة مع الهيئات الأخرى للثورة هي علاقة تكاملية في الغالب، وأدلل على ذلك بوزارة الإعلام خاصة فيما تعلق بالجانب الدعائي للثورة ، باستخدام نظام النشر للرسائل الموجهة للداخل، وهو النظام المستخدم من طرف وزارة التسليح والاتصالات العامة، كما اشتركت هذه الأخيرة في مختلف الأعمال التقنية للبحث الإذاعي<sup>2</sup>، حيث تبلغ المعلومات المتحصل عليها وذات أهمية إلى إذاعة صوت الجزائر الحرة قصد إبلاغ الشعب الجزائري والعالم بخسائر العدو من جهة<sup>3</sup>، وفضح جرائمه المرتكبة في حق شعب أعزل من جهة ثانية.

---

على الاتجاه دون تحديد المكان بدقة وتظل تحلق لتحديد مكان الجهاز"أنظر: عمر صخري، نظام سلاح الإشارة ، المرجع السابق ، ص45.

\* من أهم قواعد الثورة في الخارج ، تتواجد القاعدة على مقربة من مدينة طرابلس الليبية ، كانت في السابق عبارة عن ثكنة إنجليزية لكن سرعان ماتم إخلاؤها بعد الحرب العالمية الثانية، منحت القاعدة لقيادة الثورة بموجب قرار الملك الليبي " إدريس السنوسي" في جويلية 1960، كانت تعمل في ظروف سرية جدا، تضم حوالي 200 إطار وتشرف عليه مباشرة وزارة التسليح والاتصالات العامة، تتمثل مهمتها الأساسية في تسليط الضوء على كل المعلومات التي تم اعتراضها ، أو الحصول عليها واستقبالها والمتعلقة بالحرب، وكذلك إعداد تقارير يومية مرفقة بدراسات تتعلق بالأوضاع العسكرية والسياسية للجزائر وفرنسا، والمشاريع المحتملة أثناء الحرب، بفضل شبكاتها الموجودة في تونس والمغرب وأوروبا، للمزيد من المعلومات حول القاعدة أنظر : نجادي محمد مقران، المصدر السابق، ص 203، الصادق مزهود وأخرون، المرجع السابق، ص 33-34 ، وأيضا:

Mohamed Khelladi,op,cit,pp 216-217, Cherif Abdedaim ,op,cit,p175.

<sup>1</sup>- من نماذج مراسلات جيش التحرير الوطني رسالة عثرنا عليها بالمركز الوطني للأرشيف بالجزائر العاصمة ، وهي مرسله من طرف مديرية الشفرة التابعة لوزارة التسليح والاتصالات العامة إلى رئيس مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية مؤرخة في 20 أوت 1961، والتي يوضح من خلالها أن الرسالة المرسله إلى رئاسة المجلس بنونس في 14 أوت 1961 والحاملة لرقم 1172-123 والتي حملت المرفقات التالية: المرسل- الرائد مزهودي والعقيد محمود الشريف، المستقبل - كل أعضاء المجلس الوطني للثورة بتونس، المعلومات - أعضاء المجلس الوطني للثورة المعتقلين، وطبقا للإجراءات المعمول بها فإن الرسالة لم تكن في صورتها العادية ، ما لايلزم علينا التعامل معها كرسالة عادية وذلك من خلال الملاحظات المسجلة حولها وهي كالتالي: عدم احتوائها على ختم رسمي-الرسالة تحمل إمضاء غير واضح وبالتالي فهناك مرسلين اثنين للرسالة، لم تكتب بالاعتماد على القائمة الرسمية المستخدمة في الراديو، لا يمكن اتخاذ الرسالة كنوع من الرسائل الموجهة عبر الراديو، أنظر:

C0846,message n 123/1172 Emanant du P.C.A Tunis 20/08/1961.

<sup>2</sup> - Centre d'archive national,C0815,activites du ministère de l'information ,attribution et structure 01/01/1960-01/09/1961.

<sup>3</sup>- محمد دباح ، رجال الخفاء ، التسليح والمواصلات أثناء الثورة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 143.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

وبذلك فقد عملت وزارة التسليح والاتصالات العامة (MALG) على فضح الاستعمار أمام العالم، وربط قيادات الثورة على مختلف المستويات داخل الوطن وخارجه، حيث امتدت شبكة المواصلات في معظم أنحاء إفريقيا وأوروبا، وعملت على إيجاد محطات لها في معظم دول العالم لتسهيل توزيع المعلومات والبيانات على المسؤولين بالعمل الثوري في هذه البلدان، ومن ثمة تنسيق أعمال مسؤولي جبهة وجيش التحرير الوطنيين، وبفضل مراكز التصنت التابعة لجيش التحرير الوطني لاسيما تلك الموجودة خارج الحدود والتي كانت بمثابة أذان في عالم الموجات الفسيح، أصبحت شبكات اتصال الثورة تنسق العمل بين مختلف الهيئات وتعرض المعلومات الخاصة بالعدو<sup>1</sup>.

ولذلك امتد الصراع الاستخباراتي خارج الجزائر إلى دول غرب إفريقيا بعدما قرر عبد الحفيظ بوصوف بدءا من سنة 1960 توسيع شبكة الاستماع إلى كل الثكنات وأجهزة الجيش الفرنسي المستقرة في إفريقيا الغربية الفرنسية، فتم تنصيب مركز تصنت بمدينة قابس في دولة مالي وعلى حدود السنغال<sup>2</sup>، كما عملت مصالح استخبارات الثورة على تقديم يد المساعدة إلى كل الدول الإفريقية، ومثال ذلك بعثة وزارة التسليح والاتصالات العامة إلى مالي بعد الإعلان عن تشكل ماسمي بـفدرالية مالي في 22 سبتمبر 1960 والتي كانت بحاجة إلى معدات اتصال، حيث قام هؤلاء بتنصيب أجهزة بث الراديو المختلفة وكذا شبكات التصنت<sup>3</sup>.

كما امتدت الشبكة الاستخباراتية للثورة الجزائرية إلى أوروبا من أجل تزويد قيادتها بشتى أنواع المعلومات، حيث جندت مخبرين في فرنسا وإسبانيا وكلفوا بمهام دقيقة وخطيرة من شأنها أن ترصد كل تحركات العدو<sup>4</sup>، وتذكر المصادر أن شبكة المخابرات الجزائرية بأوروبا دخلت في

<sup>1</sup> - Cherif Abdedaim ,op,cit ,p107.

<sup>2</sup> - حاج حدو محمد ، المصدر السابق، ص 80-81.

<sup>3</sup> - Hadj Haddou Mohamed,op,cit,pp 149-150.

<sup>4</sup> - في فرنسا تم تجنيد "ألبي دروسيه" وهو موظف سامي مسؤول عن الأرشيف الفرنسي بوزارة الخارجية ، وكان يسلم من حين لآخر لقيادة الثورة بعض التقارير ذات الصبغة السياسية والإقتصادية الهامة عن الجزائر خاصة تلك التي كانت على مستوى بعض السفارات المعتمدة لدى جمعية الأمم المتحدة والبلدان العربية والإفريقية، أما عن إسبانيا فقد أقامت الثورة شبكة جندت بموجبها أميرال إسباني كان يمتلك أسطول لصيد السمك وكان يقدم معلومات هامة لقيادة الثورة عن تحركات السفن الحربية من



## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

محادثات مع حكومة المخابرات الألمانية من أجل إقامة تحالف في إطار العمل الاستخباراتي، حيث طلب الألمان تزويدهم بمعلومات عن الألمان الشيوعيين، بينما طلبت المخابرات الجزائرية معلومات عن المصالح الفرنسية،<sup>1</sup> بما فيها الفرق المستخدمة المكونة من الحركي والقومية، الدرك، الشبكات التابعة للولايات، الفرق المتنقلة للشرطة الريفية، الشبكات الحضرية للشرطة، شبكات الهاتف والتلغراف لمصالح البريد والاتصال، وبعد استقبال مختلف هذه المعلومات تتم عملية معالجتها وإفادة كل الهيئات العليا للثورة وفي مقدمتها هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني.

### 2-2-2 المخابرات الجزائرية في خدمة هيئة الأركان العامة:

إن الحاجة الماسة لأجهزة الاتصال خاصة فيما تعلق بشراء الأسلحة والعمل الاستخباراتي دفع بعبد الحفيظ بوصوف وهواري بومدين أن يضعوا النواة الأولى لهذا العمل بالولاية التاريخية الخامسة، وعملا الإثنين على تكوين مساعدين في هذا المجال، ووضع أجهزة استماع وتصنت عن كل تحركات الجيش الفرنسي<sup>2</sup>، وبذلك يكون هواري بومدين قد قام بدور بارز من خلال إشرافه على العديد من محطات الاتصال بالولاية الخامسة منذ أول تجربة مخابراتية بين الجزائر والقاهرة في أكتوبر 1956<sup>3</sup>.

وبعد إنشاء هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني في جانفي 1960 أصبحت الاتصالات في جيش التحرير الوطني مرتبطة بالقيادة الغربية والشرقية<sup>4</sup>، بالإضافة إلى المديرية الوطنية

---

البحر المتوسط وحتى المحيط الأطلسي وكانت معلومات دقيقة عن بعض رجال المخابرات السرية الفرنسية التي تنشط في الناحية الغربية للمغرب الأقصى، وكان مقابل هذه الخدمة الحصول على ترخيص لصيد الأسماك في سواحل الجزائر بعد الاستقلال، أنظر: محمد زروال، الاتصالات العامة في الثورة 1954-1962، المصدر السابق، ص 162-163.

<sup>1</sup> - السيد معاوية، المخابرات والأمن أثناء الثورة، التسليح والمواصلات أثناء الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 81.

<sup>2</sup> - Ania Franco, J.P.Séréni, op, cit, p50.

<sup>3</sup> - محمد زروال، الاتصالات العامة في الثورة 1954-1962، المصدر السابق، ص 76.

<sup>4</sup> - ضمت القيادة الشرقية التي اتخذت من "غارديماو" مركزا لها الولايات الأولى والثانية والثالثة، بينما أشرفت القيادة الغربية التي اتخذت من "الناظور" مركزا لها الولايات الرابعة والخامسة والسادسة، ونتيجة لوجود شبكة الاتصال فقد استقرت القيادة العليا لهيئة الأركان العامة بغارديماو، مع تسييرها للمنطقتين في نفس الوقت ولذلك أطلق هواري بومدين على جهاز الاتصال ANGRC9 بالمجاهد الأكبر، أنظر: صدار سنوسي، حرب الأمواج، مجلة أول نوفمبر، مارس 1987، المرجع السابق، ص 31.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

للاستغلال والتقنية والشيفرة<sup>1</sup>، وهذا راجع إلى صعوبة الاتصال بين مختلف الوحدات نتيجة المساحات الشاسعة، وتواجد قوات العدو وقلة الأعوان والمعدات<sup>2</sup>، فكانت المهمة الأساسية لوزارة التسليح والاتصالات العامة هي ربط مختلف وحدات جيش التحرير الوطني في الداخل وقيادة هيئة الأركان العامة على الحدود.

لقد كان لمديرية اليقظة ومحاربة التجسس (DVCR) الدور البارز في تزويد هيئة الأركان العامة بمختلف الأخبار في شكل تقارير ورسائل مستعجلة ومشفرة، و كذلك منشورات يومية وأسبوعية عن الأفراد المشبوهين، ومختلف أعمال ومشاريع العدو الواردة في رسائله المدنية أو العسكرية والتي كانت مصالح التصنت والاتصالات تزود بها مصلحة الاستخبارات<sup>3</sup>، حيث كانت هذه الرسائل الهامة تتكسد على مكاتب هيئة الأركان العامة التي تقوم بتصنيفها حسب الأهمية وتختتم بعبارة (FLACH)، أي اتصالات يجب تفحصها على الفور<sup>4</sup>.

وبذلك كان جهاز استعلامات الثورة بمثابة عيون وآذان لقيادة هيئة الأركان العامة، إذ بواسطته يمكنها الاطلاع على استراتيجيات العمليات العسكرية للجيش الفرنسي في الداخل وعلى الحدود<sup>5</sup>، حيث يتم استغلالها لصالح مختلف مراكز جيش التحرير الوطني في الولايات وعلى الحدود، بعد أن تحول هذه الرسائل إلى الإدارة العامة<sup>6</sup>، والولاية والمنطقة المعنية لاستغلالها واتخاذ التدابير اللازمة<sup>7</sup>، فتكون على اطلاع بالميدان العسكري للعدو خاصة فيما تعلق بالنظام

<sup>1</sup> - حجاج أول مصطفى المدعو "سي محفوظ"، حرب الأمواج، المرجع نفسه، ص 37.

<sup>2</sup> - Mohamed Debbah, on nous appelait les réseaux radio rebelles, op,cit,p45-46.

<sup>3</sup> - نجادي محمد مقران، المصدر السابق، ص ص 179، 203.

<sup>4</sup> - عبد الكريم حساني، المصدر السابق، ص 153.

<sup>5</sup> - Cherif Abdedaim, op,cit,p169.

<sup>6</sup> - قامت قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بتأسيس محطتين للاتصالات الأولى على الجبهة الشرقية والتي تغطي الولايات الأولى والثانية والثالثة، والثانية على الحدود الغربية والتي تربط الولايات الرابعة والخامسة والسادسة، مع العلم أن كلا المحطتين الشرقية والغربية تتصلان بالمحطة المركزية المتواجدة بمنطقة الناظور بالمغرب الأقصى، وهي المحطة الأساسية في عمليات الاتصال المختلفة التي كانت تقوم بها هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، أنظر:

Mohamed Guentarri, op,cit,p133.

<sup>7</sup> - حاج حدو محمد، المصدر السابق، ص 50، 78.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

التخطيط، المعارك، الوحدات العسكرية عددها ، قادتها وأنظمتها<sup>1</sup>. وتعمل مراكز التصنت وفق نظام مداومة يتم من خلاله استغلال الكم الهائل من المعلومات التي تم التعرض لها في الصباح لتحلل بعد الظهر قبل إرسالها إلى مركز الإرسال العملياتي(CTO) ، ليقوم هو الآخر بإرسالها في نفس اليوم إلى قيادة الأركان العامة التي تقوم بدورها بتبليغها إلى الولايات المعنية في سرعة قصوى وسرية تامة، لاسيما تلك المعلومات المتعلقة بكماثن القوات الفرنسية في نفس الليلة أو عملياتها العسكرية المبرمجة في الغد<sup>2</sup>، فتعطى الأوامر الضرورية للمغادرة أو البقاء في نفس المكان لتفادي الكماثن، وبذلك استطاعت الأجهزة الاستخباراتية للثورة انقاذ العديد من جنود جيش التحرير الوطني من مختلف العمليات العسكرية للعدو<sup>3</sup>.

وعن التكامل الموجود بين هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني ووزارة التسليح والاتصالات العامة والتنسيق في العمل يذكر محمد خلادي أن الجهازين كانا يتشاركان في اتخاذ القرارات مع كامل الثقة الموجودة بينهما<sup>4</sup>، وهو رأي ضابط جيش التحرير الوطني إدريس سهلي الذي ذكر في شهادته أن هواري بومدين طلب من عبد الحفيظ بوصوف تعيين منسقا بين

---

<sup>1</sup> - نشير هنا إلى أن هذه المعلومات كانت تبحث شتى الميادين ، فبالإضافة إلى الميدان العسكري هناك الميدان الاقتصادي الذي تتعرف من خلاله القيادة العامة للثورة عن مقدرة الحكومة الفرنسية المالية والإقتصادية التي تساعدها على الاستمرار في الحرب، أما في الميدان السياسي والدبلوماسي فتترصد من خلالها تحركات فرنسا ضد الثورة ، لأن معرفة هذه الأعمال تمكن القيادة العامة للثورة سواء السياسية أو العسكرية من القيام بالرد في الوقت المناسب ، للمزيد أنظر: السيد معاوية ، المرجع السابق ، ص 78.

<sup>2</sup> - لجأت القوات الفرنسية إلى عمليات التشويش على أجهزة اتصال جيش التحرير الوطني ، وكان عادة ما يتم ذلك في الصباح وهو الوقت الذي يكون فيه الاتصال بقيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بعد أن قام الجيش الفرنسي بوضع أجهزة تشويش بالقرب من قيادة الحدود ومراكز الاتصالات الأكثر أهمية في الشرق، لكن أعوان اتصال جيش التحرير الوطني واجهوا هذا العمل بإعلان حالة طوارئ مع التخفيف حول نطاق الاحتلالات وتحديد موجات التشويش، وهذا راجع لإيمانهم بأهمية وقوة المعلومة وتجلي ذلك من خلال السرعة في اصطياها وتوزيعها على مختلف مراكز جيش التحرير الوطني ، ومختلف أجهزة الحكومة المؤقتة، وتأتت منهجية العمل بالنسبة لهؤلاء من الخبرة والسرية التي ميزت تكوين الخلايا الأولى في الحركة الوطنية ، وسلاح الإشارة ، كما كان للعمل الميداني الثوري أيضا الدور البارز في صقل معارف وخبرات هؤلاء، أنظر:

Abdelmadjid Maalem,T3,op,cit,p38.

<sup>3</sup> - بن زعيد سيد أحمد، كيفية وصول المعلومات، التسليح والمواصلات أثناء الثورة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص148.

<sup>4</sup> -Mohamed Khelladi,op,cit,p121.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

الجهازين فاقترح هذا الأخير "سي الطاهر" مدير الوثائقية والبحث(DDR)، مضيفا أنه لن يجد أحسن منه للقيام بهذه المهمة<sup>1</sup>، والحقيقة أن مظاهر التكامل والتنسيق في العمل بين الجهازين طغت على العلاقة القائمة بينهما خاصة بعد أن كانت الثورة قاب قوسين أو أدنى من تحقيق هدفها الأسمى وهو استرجاع السيادة الوطنية.

ومما لاشك فيه أن مختلف هيئات الثورة السياسية أو العسكرية قد استفادت بشكل أو بآخر من المعلومات المقدمة من طرف قيادة وزارة التسليح والاتصالات العامة ، لاسيما بعد أن تقدم الحوصلة أمام الجميع أثناء اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية(CNRA)<sup>2</sup>، حيث كان الهدف هو تزويد مختلف هيئات الثورة بكل المستجدات ، والربط بين مختلف هيئاتها لاسيما مع هيئة الأركان العامة بتونس<sup>3</sup> وقادة الولايات في الداخل<sup>4</sup>.

لقد سعت أجهزة استخبارات الثورة في كثير من الأحيان إلى تحقيق الأهداف التي سطرتهها خاصة فيما تعلق بالكشف عن المشاريع العسكرية للعدو، وذكرت المصادر أن المعلومات المرسله لهيئة الأركان العامة بلغت إلى غاية أوت 1961 حوالي 45 منشور<sup>1</sup>، منها تقارير

---

<sup>1</sup> - وهو نفس الموقف الذي يراه حمود شايد عندما يقول " لقد تميزت المالمغ بميزة خاصة فرضت بموجبها تعاوننا وثيقا مع هيئة الأركان العامة على الخصوص عبر إدارة التوثيق والبحث وإدارة اليقظة والاستعلام ،ومراكز الاتصالات والاستعلامات" ، أنظر: إدريس سهلي ، مصالح الأرشيف ، نفس المرجع ، ص 158-159، حمود شايد ، المصدر السابق، ص285.

<sup>2</sup> - مقابلة شخصية مع المجاهد محمد دباح ، بالجزائر العاصمة في 8 مارس 2018.

<sup>3</sup> - حمل أعوان وزارة التسليح والاتصالات العامة بمديرياته المختلفة خاصة تلك المتعلقة باليقظة والبحث على عاتقهم مسؤولية العمل الفعال والمتكامل والربط بين مختلف مراكز التصنت في الداخل والخارج ، وهي مراكز عصبية في الجهة الشرقية لاسيما أنها تربط بين القيادة المحلية في الداخل مع هيئة الأركان العامة في الشرق من جهة وما بين وزارة التسليح والاتصالات العامة والحكومة المؤقتة من جهة ثانية،أنظر: Abdelmadjid Maalem,T3,op,cit,p38

<sup>4</sup> - والربط كذلك بين الولايات الداخلية فيما بينها بهدف الابلاغ عن تحركات الجيش الفرنسي وإرسال الدوريات والمعارك والاشتباكات وطلب النجدة إن أمكن ، أما الهدف من الاتصال بهيئة الأركان العامة هو تلقي التعليمات عن النشاط الدبلوماسي الخطير للعدو في الخارج ، وكذا نجاحات الثورة في الرد عليه ، أو طلب الامداد بالسلاح أو التمويل ،أو اقتراحات عامة خاصة بالعمل الثوري ،أو الحالة المعنوية لأفراد جيش التحرير الوطني ، وعدد المعارك ومدى نجاحها، وكذا حركة العدو ، خسائره ، مختلف عمليات التمشيط والتفتيش، التدخلات الجوية مع تحديد المكان والزمان، وقد اعتمدت العملية على صناعة بطاقات مشفرة توزع على قيادة الأركان العامة وقادة الولايات والمناطق والنواحي ، أنظر: محمد زروال، الاتصالات العامة في الثورة 1954-1962، المصدر السابق ، ص50 وأيضا:

Mohamed Debbah,on nous appelait les réseaux radio rebelles, op,cit,pp55-59.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

عسكرية تعتمد عليها هيئة الأركان العامة في اتخاذ قراراتها<sup>2</sup>، وقد لعب القسم العسكري على مستوى قاعدة ديدوش مراد دور هام في متابعة النشاط العسكري الذي يقوم به الجيش الفرنسي، ودراسة العلاقة القائمة بين السلطتين العسكرية والسياسية وتأثيرها على القيادة العامة للجيش الفرنسي<sup>3</sup>.

### 2-2-3 عملية ترحيل اللفيف الأجنبي:

اعتمدت الاستراتيجية العسكرية الفرنسية في خوض حروبها على عمليات التجنيد الإجبارية في مستعمراتها بإفريقيا أو حتى أوروبا، وتتطلب من فكرة إعداد ترسانة من القوانين لهذا الغرض مدعمة بحملة إجبارية يتم من خلالها إقحام أعداد هائلة من أبناء هذه المستعمرات في صفوف جيشها، وقد عرف هؤلاء باسم "اللفيف الأجنبي"<sup>4</sup>، أما بالنسبة للجزائر فإن الحرب كانت ضرورية لأن المسألة تتعلق بإدماج الإقليم الجزائري في الإقليم الفرنسي، وأكدها قانون الإلحاق الصادر في 22 جويلية 1834، بجعلها قضية داخلية تتعلق بالشأن الفرنسي مستبعدة كل الوساطات وجلسات التفاوض<sup>5</sup>.

---

<sup>1</sup>-ساهمت المعلومات المرسلّة لقيادة هيئة الأركان العامة في التراجع عن قرارات عسكرية هامة منها التراجع عن القيام بهجمات في 20 فيفري 1961 على منطقة "لامي" بالطارف بعد أن تبينت من خلال بعض المناشير أن الجيش الفرنسي يضع أجهزة كشف "رادار" بالمنطقة، إضافة إلى معرفتها للهجمات المضادة للتنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني الذي كان العدو ينوي القيام بها في أوت 1960، وكذلك الهجمات الواسعة النطاق التي شملت الأوراس، جيجل، وهران، كما تلقت هيئة الأركان العامة معلومات عسكرية بخصوص معركة "عين الزانة" وهو مركز الجيش الفرنسي الذي احتله جيش التحرير الوطني بفعل تلقي جهاز التصنت رسالة من الجيش الفرنسي يوضح من خلالها بأنه عند سقوط الأمطار فإن الشبكة الكهربائية تصاب بالخلل، وانطلاقاً من هذه المعلومة تم الشروع في عملية جمع المعلومات حول هذا المركز وسلمت لقيادة جيش التحرير الوطني التي قامت بالهجوم واحتلال المركز انطلاقاً من تلك المعطيات، كما أرسلت مصالح مخابرات الثورة وثيقة سرية إلى قيادة الولاية الأولى عن طريق هيئة الأركان العامة في سبتمبر 1960، تتضمن الخطوط العريضة لعملية "ARIEGE" الجهنمية، وهي ضمن العمليات الكبرى لمخطط شال العسكري، وكذا العديد من المعلومات التي جمعت عن خطي شال وموريس، للمزيد أنظر: الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 249، عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص 281، إدريس سهلي، ترحيل جنود اللفيف الأجنبي، التسليح والمواصلات أثناء الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 121-122، سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 82-83.

<sup>2</sup>- مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص 260.

<sup>3</sup>- محمد زروال، الاتصالات العامة في الثورة 1954-1962، المصدر السابق، ص 182.

<sup>4</sup>- EL MOUDJAHID, Une Agence Algérienne, N:88, 21-12-1961, p 655.

<sup>5</sup>- Mohamed Khelladi, op.cit, p59.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

ولتحقيق هذه الغاية كان لزاما على فرنسا أن تدعم جيشها في حرب الجزائر التي انطلقت في أول نوفمبر 1954، بالليف الأجنبي أو كما كان يطلق عليهم بالقبعات الحمراء باعتبارهم يشكلون فرقة من كوموندوس المظليين، فكانت القوات الفرنسية ترح بهم في الصفوف الأمامية أثناء المعارك<sup>1</sup>، بينما يبقى الجندي الفرنسي في الخلف محميا من طرف الدروع البشرية التي يشكلها جنود الليف الأجنبي، فعلى الرغم من أنهم يتقاضون نفس الراتب مع هؤلاء إلا أن المعاملة كانت تختلف، فكان ذلك سببا كافيا بأن يعلنوا تمردهم بتنظيم عمليات فرار مستمرة من الجيش الفرنسي والاتحاق بجيش التحرير الوطني<sup>2</sup>.

في حقيقة الأمر لم يكن كل جنود الليف الأجنبي الفارين من الجيش الفرنسي والملتحقين بجيش التحرير الوطني يدعمون القضية الجزائرية، بل حاولت السلطات الفرنسية من خلال البعض منهم اختراق صفوف الثورة وأجهزة اتصالات جيشها بإرسال جواسيس داخل أفراد الليف الأجنبي، فكان لزاما على أعوان وزارة التسليح والاتصالات العامة التحقق والتحقيق مع هؤلاء والكشف عن هويتهم من جهة<sup>3</sup>، والاستفادة من المعلومات التي يقدمونها لأجهزة الاستخبارات الجزائرية من جهة ثانية، فمعظمهم كانوا يفرون من ثكنة سيدي بلعباس وكانوا يدلون بمعلومات عن تعداد وحداتهم وأسلحتهم، ومعنوياتهم وأسماء رفقاتهم في الجيش<sup>4</sup>.

لقد ساعدت المعلومات المقدمة من طرف هؤلاء أجهزة الاستخبارات الجزائرية ممثلة في مصلحة الليف الأجنبي على كتابة رسائل لمن بقي منهم داخل أصوار الثكنات وترسل لهم من زملائهم الذين سبقوهم في الفرار<sup>5</sup>، مرفقة بمناشير تشرح العوامل التي دفعت الجزائريين للقيام بالثورة

<sup>1</sup> - نجاة بية، المرجع السابق، ص 231.

<sup>2</sup> - عبد الكريم حساني، المصدر السابق، ص 38.

<sup>3</sup> - احتاطت مصالح استخبارات الثورة للأمر وأصبحت تأخذ صوراً لهؤلاء المجندين خاصة بعد أن لوحظ أن بعضهم يفر للمرة الثانية، وهو الأمر الذي ساعد على معرفة نوايا بعض هؤلاء الفارين، أنظر: عبد الرحمان بروان، المصدر السابق، ص 150، محمد لمقامي، المصدر السابق، ص 177.

<sup>4</sup> - نجادي محمد مقران، المصدر السابق، ص 106.

<sup>5</sup> - إدريس سهلي، ترحيل جنود الليف الأجنبي، التسليح والمواصلات أثناء الثورة الجزائرية 1956-1962، المرجع السابق، ص 123.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

التحريرية ضد فرنسا<sup>1</sup>، مؤكدة على عدالة القضية الجزائرية ومظاهرها الإنسانية، داعية هؤلاء للفرار من الجيش الفرنسي لاسيما وأنهم يشكلون جنود النخبة منه.

لقد انصب تفكير عبد الحفيظ بوصوف على كيفية الاستفادة من الجنود الفارين من اللفييف الأجنبي بعدما قدم الأوائل منهم خدمة للثورة<sup>2</sup>، فقام عبد الكريم حساني " الغوثي" بتحرير نداء إلى هؤلاء بناء على خلفية يمتلكها عبد الحفيظ بوصوف وهي وجود فارين من اللفييف الأجنبي<sup>3</sup>، حيث مكنه هؤلاء من إعداد شبكة لتحطيم هذه القوة العسكرية وتخريبها من الداخل فينتهي الأمر بعناصرها إلى الفرار من صفوف الجيش الفرنسي، وبذلك تم تسطير خطة الفرار تكون أول نقطة فيها هي الشروع في تنظيم حملة تحسيسية في أوساط جنود اللفييف الأجنبي ، خاصة بعد المعاملة السيئة التي كانوا يلاقونها من طرف بعض الضباط الفرنسيين، ثم التحاقهم بجيش التحرير الوطني ، حيث أصبح يرسل لهم من ألمانيا علب سجاير توضع بداخلها خريطة الطريق التي يقوم باتباعها الجندي الفار من الجيش الفرنسي للالتحاق بوحدات جيش التحرير الوطني<sup>4</sup>، وأخيرا يتم ترحيلهم إلى وطنهم الأم<sup>5</sup>.

وقد ذكرت المصادر في هذا الشأن أنه قد تم ترحيل حوالي 4300 جندي من اللفييف الأجنبي ، من مجموع 45000 جندي ضمن الجيش الفرنسي<sup>6</sup>، ومن بين هؤلاء تم ترحيل 3299 عبر

<sup>1</sup> - نجلة بية ، المرجع السابق، ص 231.

<sup>2</sup> - إن معظم الجنود الفارين من الجيش الفرنسي والملتحقين بجيش التحرير الوطني تم توظيفهم في سلاح الاتصال بحكم تكوينهم، ومثال ذلك " مصطفى مولر" النمساوي الأصل الذي اعتنق الإسلام ووضع تجربته في خدمة الثورة، وكذلك " زيدان" الذي التحق بالثورة من أجل تحسين دخله ، فقد عين من طرف العقيد بوصوف لتدريب وتكوين جيش التحرير الوطني في مجال سلاح الإشارة لخبرته في مجال سلاح الإشارة والاتصالات اللاسلكية، أنظر: عبد الرحمان بروان ، المصدر السابق ، ص 150، إدريس سهلي ، ترحيل جنود اللفييف الأجنبي ، المرجع السابق، ص ص 123-133.

<sup>3</sup> - عبد الكريم حساني ، المصدر السابق ، ص ص 38-42.

<sup>4</sup> - إدريس سهلي ، ترحيل جنود اللفييف الأجنبي، المرجع السابق ، ص ص 123-133.

<sup>5</sup> - بعد المرحلة الأولى المتمثلة في عملية التوعية والتحسيس في صفوف جنود اللفييف الأجنبي بضرورة الفرار من الجيش الفرنسي ، يصبح يتعامل هؤلاء مع جيش التحرير الوطني إما بتزويده بالأسلحة أو الخراطيش، وبذلك يتمكن رجال مصلحة اللفييف الأجنبي من توريث هؤلاء الجنود مع الثورة ، فيصبح أمام خيارين لاثالث لهما إما يفصح أمره لدى السلطات الفرنسية أو يلتحق بصفوف جيش التحرير الوطني ، والأكد أنه سيختار الحل الثاني، أنظر: نجاة بية، المرجع السابق، ص ص 232-233.

<sup>6</sup> - إدريس سهلي، ترحيل جنود اللفييف الأجنبي ، المرجع السابق، ص ص 123-133.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

الحدود الغربية فقط في 23 جويلية 1960<sup>1</sup>، ومن مختلف الجنسيات أغلبهم جنسية ألمانية<sup>2</sup>، وقد كان هؤلاء الفارين من الجيش الفرنسي والملتحقين بعائلاتهم بمثابة صوت الثورة الجزائرية ودعاية عالمية من خلال فضح السياسة الفرنسية في الجزائر، وساهموا بأن تكون دولهم ومجتمعاتهم وسائل ضغط على فرنسا بفعل جرائمها ضد الإنسانية.

### 2-2-4 المخابرات الفرنسية في مواجهة مخابرات الثورة:

أمام الهجمات التي شنها جيش التحرير الوطني على الجيش الفرنسي في إطار حرب الأمواج ، لم يبق هذا الأخير مكتوف الأيدي بل عملت الإدارة الفرنسية على تطوير شبكات الراديو باستحداث شبكات راديو كهربائية، ومع التكنولوجيا المتقدمة للوسائل المستعملة من طرف الجيش الفرنسي تمكن من مواجهة شبكات البث اللاسلكي التابعة لجيش التحرير الوطني والسيطرة عليها في العديد من المرات<sup>3</sup>، عن طريق تغيير الأمواج من حين لآخر حيث قام بتشفير مراسلاته بنظام سمي "Charlie-Emile-Oscar"، وبعد أن أثبت هذا النظام عدم فعاليته أمام جيش التحرير الوطني تم تغييره بنظام آخر سمي "Slidex"<sup>4</sup>.

وفي حقيقة الأمر فإن الجيش الفرنسي يتوفر على إمكانيات ضخمة للاتصال، فسارع إلى تجنيد كل ترسانته بمجرد تفتنه بأن جيش التحرير الوطني يمتلك سلاح الإشارة، حيث وضع بواخر التجسس المزودة بهوائيات استشعار عالية الدقة يمكنها تحديد مصدر وجود الاشارات الكهرومغناطيسية مما يسمح لها بقصف مواقع جهاز الإرسال<sup>5</sup>، وكذا التشويش الصوتي القوي

<sup>1</sup> - نجادي محمد مقران ، المصدر السابق ، ص 106.

<sup>2</sup> - أنظر الملحق رقم 11 ص 375 من هذه الأطروحة.

<sup>3</sup> - تذكر المصادر أن وحدات البث الداخلي للجيش الفرنسي وصلت إلى أكثر من 500 وحدة، أما الشبكات المعزولة فتجاوزت 500 وحدة، وأكثر من 1600 وحدة للعمل الاجتماعي، أما الشبكات الحضرية والريفية فقد تجاوزت 500 مشغل راديو، وبهذا يكون المجموع يفوق 7 آلاف مهندس، تقني، عون تقني، ضابط، ضابط صف، أنظر: حاج حدو محمد ، المصدر السابق ، ص 43.

<sup>4</sup> - يعتبر نظام slidex المستخدم من طرف الجيش الفرنسي نظام ترميز مكتوب على ورق خاص مطبوع عليه مربعات وحروف أنظر: عبد القادر بوزيد ، المصدر السابق ، ص 54، وأيضا:

Mohamed Debbah, on nous appelait les réseaux radio rebelles, op,cit,pp 66-67.

<sup>5</sup> - يضاف إلى هذا المركز الكبير لاعتراض مراكز الراديو الكهربائي الكائن بين عكنون بالعاصمة، وكذا مجمع رقابة الراديو



## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

الذي يجعل الأمواج غير صالحة لإرسال البرقيات<sup>1</sup>، كما أرسل بطاريات ملغمة تتسبب في حدوث انفجار في محطات الإرسال والاستقبال ، ومن جهة أخرى فقد منع تسلل المخابرين الجزائريين إلى داخل الولايات عبر الحدود<sup>2</sup>.

كما استخدم الجيش الفرنسي لهذا الغرض أختام مزورة باسم جبهة وجيش التحرير الوطني، صحف وهمية على غرار صحيفة المجاهد، تسجيلات وصور مفبركة باسم جيش التحرير الوطني ، تسريب رسائل كاذبة ، كما قاموا بإعداد وثائق مزيفة باسم هيئة أركان الدفاع الفرنسية مكتوب عليها "سري للغاية" ثم تسرب إلى أوساط جيش التحرير الوطني<sup>3</sup>، وإرسال رسائل عبر موجات قصيرة بلغة واضحة وإبراق لفظي يشير في مدلوله إلى النشاط الثوري لجيش التحرير الوطني<sup>4</sup> علما تحدث التضليل ، لكن عندما يتعلق الأمر بتقرير سري فإنه يحاط بالتدابير الأمنية اللازمة.

و كعادته عندما فشل الجيش الفرنسي في كل هذه المحاولات لجأ إلى الطرق المباشرة في الحرب فحاول القبض على تقنيين من جيش التحرير الوطني مفكرين للشفرات ومعهم بعض

---

( GCR ) الذي احتوى على 16 جهاز استقبال صنف SIEMENS ألماني الصنع يشتغل دون انقطاع على مدار الساعة، كما توجد آليات مكيفة لهذا العمل مزودة بوسائل قياسات هندسية لتحديد أماكن تواجد الراديو الكهربائي بدقة كما تتوفر على إطارات مهيأة للقيام بمثل هذه المهام مثل طائرات " هيركول شمال 2501" وطائرات ذوات أربع محركات صنف "BC8" وكذا " ترانسال C160" ،طائرات شحن من نوع NORD2501 محملة بأجهزة تصنت جد متطورة،(وسائل الالتقاط قونيو)، وحتى الترسانة البحرية وظفت معداتها لعملية التصنت منها بارجة مهيأة خصيصا ومموهة بدقة ، وكذا بواخر التجسس والمعروفة بالأذان المتحركة، وهي أساسا معدات الحلف الأطلسي، أنظر: السنوسي صدار، المصدر السابق، ص 70-71، عبد الرحمان بروان، المصدر السابق، ص 108، عثمان مسعود ، المصدر السابق، ص 316.

<sup>1</sup> - لم يكن الجيش الفرنسي بالتشويش(صغير، صراخ، ضرب على الحديد، زمجرة، نفخ في البوق، دق للجرس...) على البرقيات المرسله فحسب بل قام باعتراضها عن طريق قرصنة الرسائل الواردة والمرسله بين مختلف هياكل وأجهزة جيش التحرير الوطني ، ورغم ذلك فقد استطاع أعوان جهاز الإرسال والاستقبال من اختراق ذلك الضجيج وتجاهله لدرجة التركيز والإصغاء فقط للمراسلين، رغم الخصومة الكلامية ذات المعاني السافلة من طرف المخبرون الفرنسيون، أنظر: عبد القادر بوزيد، المصدر السابق ، ص 45 ، محمد زروال، الاتصالات العامة في الثورة 1954-1962، المصدر السابق، ص101، وأيضاً: Mohamed Guentarri,op,cit,pp 133-134

<sup>2</sup> - محمد زروال، الاتصالات العامة في الثورة 1954-1962، المصدر السابق ، ص 100.

<sup>3</sup> -Mohamed Tegua,op,cit,p107.

<sup>4</sup> - عبد القادر بوزيد ، المصدر السابق ، ص 27.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

الوثائق<sup>1</sup>، أو تسريب جواسيس بين أفراد جيش التحرير الوطني<sup>2</sup>، على غرار الجنود المزيفين الفارين من الجيش الفرنسي من فرق الليف الأجنبي، وقد تولت هذه المهمة "مصلحة الصدمة الحادية عشر" التابعة لمصالح التجسس الفرنسية<sup>3</sup>، التي لجأت بدورها إلى توظيف العديد من المخبرين على مستوى الموانئ وممثلي الشركات البحرية ومسؤولي التسيير والملاحين مقابل تعويضات مغرية<sup>4</sup>، كما تتكروا تحت غطاء تجار أسلحة قصد التعرف على قنوات اقتنائها من بلدان أوروبا والشرق الأوسط.

ويذكر ضابط جيش التحرير الوطني ومسؤول مديرية اليقظة ومحاربة التجسس (DVCR) أن عمليات قرصنة رسائل ومراسلات جيش التحرير الوطني من طرف مصالح الاستخبارات الفرنسية بنوعيتها، سواء مديرية الأمن الإقليمي (DST) أو جهاز التوثيق الخارجي ومضادة الجوسسة (SDECE)<sup>5</sup> تسببت في خلق مشاكل خاصة مع الدول المجاورة، بعد أن تلقت

---

<sup>1</sup> - في هذا الإطار نذكر أن السلطات الفرنسية استطاعت الحصول على بعض الوثائق من طرف بعض التقنيين الذين سقطوا في ميدان الشرف في كمائن مباغتة ، لهذا ظلت مسألة السرية والحفاظ على الوثيقة ومنع وقوعها بين أيدي العدو أمرا في غاية الأهمية لازم الثورة حتى نهايتها ، أنظر: عبد الرحمان بروان ، المصدر السابق ، ص125. عبد القادر بوزيد ، المصدر السابق ، ص 60.

<sup>2</sup> - لقد صبت مصالح التجسس الفرنسية اهتماماتها في هذا الجانب على تونس، بحكم أنها مركز عالمي لاستقطاب الجواسيس من كل الجنسيات ومن مختلف بقاع العالم ، حيث كانت تلقب بمغرب سيركوس، أنظر: عبد الرحمان بروان، المصدر السابق، ص133.

<sup>3</sup> - محمد لمقامي ، المصدر السابق ، ص 177.

<sup>4</sup> - يذكر محمد بوداود (منصور) أن المخابرات الفرنسية لجأت إلى ممارسة الإرهاب تحت غطاء منظمة " اليد الحمراء" كي تمنع وصول الأسلحة للثورة، وقد أعد العقيد "Mercier" الذي كان يتعامل مباشرة مع القوات البحرية الفرنسية لمراقبة الموانئ شبكة واسعة من المخبرين لهذا الغرض، كما يتحدث منصور بوداود عن قضية الدبلوماسي المصري المتواطئ مع المخابرات المصرية والذي اتصل بالشيخ خير الدين بصفته يمثل جبهة التحرير الوطني بالمغرب ، لكن مخابرات الثورة كشفته، وهناك قضية أخرى يميظ اللثام عنها والتي حاولت من خلالها مصالح الاستخبارات الفرنسية "SEDEC" اختراق شبكة مسؤولي التسليح في جيش التحرير الوطني بالمغرب عن طريق عميل اتصل بالدكتور عبد الكريم الخطيب (ابن عم يوسف الخطيب المعروف بالعقيد حسان آخر قادة الولاية الرابعة) إلا أن العملية كان مصيرها الفشل، أنظر: محمد بوداود، المصدر السابق، ص93-108، مصطفى بن عمر ، المصدر السابق ، ص 209.

<sup>5</sup> - تضاف إلى هذه المصالح المكتب الثاني الخاص بالجوسسة والمكتب الخامس الخاص بالحرب النفسية، ويجدر بنا أن نشير في هذا الموضوع أن المصالح الاستخباراتية الفرنسية ، وبالتحديد المكتب الثاني الذي كان يقوده العقيد " جاكان jacquin " الذي كان له الدور الأساسي في استشهاد العقيد لطفى بشار في 29 مارس 1960 رفقة 22 من أعوانه ، معظمهم من جنود

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

الحكومة المغربية تهديدا من الحكومة الفرنسية، على إثر تقديم خمسة أسرى فرنسيين للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية للثورة على الأراضي المغربية<sup>1</sup>، لاسيما وأن شبكات اتصال الثورة امتدت إلى كل من تونس، المغرب، ليبيا، العراق، ووصلت حتى غانا غينيا ومالي.

لقد ظل الصراع الاستخباراتي قائما بين مخابرات الثورة والمخابرات الفرنسية إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية، ومثلت حرب الأمواج أهمية كبيرة فيما يخص محاولات خرق الحدود الشرقية أو الغربية والقيام بعمليات عسكرية، مما يؤدي بالقيادة العليا لجيش التحرير الوطني للبحث عن كيفية تسرب هذه المعلومات إلى العدو، رغم أن مصالح الثورة أثبتت تفوقها على الاستخبارات الفرنسية في العديد من المرات، وهو ما يطرح احتمال وجود خونة وجواسيس داخل الثورة بشكل عام وصفوف جيش التحرير الوطني بشكل خاص، ما يقتضي البحث عنهم ومحاكمتهم<sup>2</sup>، وهو ما تم فعلا، إذ أتاحت هذه العملية القدرة على تكوين ملفات سياسية وعسكرية ملحقة بنصوص توضيحية وخرائط طبوغرافية عن تحركات الجيش الفرنسي وقيادته العسكرية، تمكنت من خلالها القيادة العليا للثورة السياسية والعسكرية من عدم اتخاذ المواقف إلا في الوقت المناسب.

---

الاتصال، كان بفعل استعمال جهاز اللاسلكي من طرف العقيد لطفي الذي سمح بتحديد موقعه بواسطة منظومة استخباراتية لاتصالات الجيش الفرنسي، الذي تمكن بعد حادثة الاستشهاد من استرجاع جهاز الراديو وآلة راقنة، وحقيبة مليئة بالأموال، وكذا المنظومة القاعدية للبحث بالراديو، ومفتاح التشفير، وخاتم قائد الولاية الخامسة، أنظر: حسين بن معلم، المصدر السابق، ص ص 190-193، عبد الكريم حساني، المصدر السابق، ص 275.

<sup>1</sup> عبد الرحمان برون، المصدر السابق، ص 98.

<sup>2</sup> في هذا السياق تشير العديد من المصادر التاريخية إلى الدور الكبير الذي لعبته أجهزة استخبارات الثورة في الكشف عن الجواسيس والخونة، ليس داخل الثورة فقط بل حتى داخل دول صديقة وشقيقة عجزت أجهزة مخابراتها عن كشفهم، ومن أمثلة ذلك نذكر: العملاء كواره ميروك وعبد الحميد مخناش سنة 1960، اللذان اعتبرا رأس الأفعى لكل الاختراقات الفرنسية للثورة الجزائرية، كما استطاعت مديرية اليقظة ومحاربة الجوسسة (DVCR) سنة 1959 من اكتشاف جهاز فرنسي يتجسس على الحكومة التونسية وعلى جميع مصالح الثورة الجزائرية بتونس، وكان ذلك داخل السفارة الفرنسية بتونس، وأزلت الستار عن شبكة التجسس الأمريكية في طرابلس، وفي عام 1961 اكتشفت شبكة تجسس فرنسية في مدينة القاهرة كانت تنشط باسم التعاون الثقافي ولم تكن الاستخبارات الفرنسية على علم بها، للمزيد من التفاصيل حول هذه الشبكات وكيفية اكتشافها من طرف المصالح الاستخباراتية للثورة الجزائرية، أنظر: أرزقي باسطا، المصدر السابق، ص 601-602، السيد معاوية، المرجع السابق، ص 79-81، محمد زروال، الاتصالات العامة في الثورة 1954-1962، المصدر السابق، ص 153.

## 2-3 التكوين العسكري:

إن أي ثورة من ثورات الشعوب المضطهدة قوامها العلم والعمل لتحقيق الهدف، وضمن هذا المنظور كانت الثورة الجزائرية منذ الساعات الأولى لانطلاقها تبتكر وتتقدم بخطى ثابتة من مرحلة لأخرى، إلى أن جاء ميثاق الصومام في 20 أوت 1956 الذي أرسى مبادئ شمولية العمل الثوري وتنظيمه، فكان بمثابة النفس الجديد الذي أحيى العمل العسكري في الجزائر، فتضاعفت جهود القيادة في جلب الأسلحة من جهة وتدريب الجيش من جهة ثانية. لقد أدركت قيادة الثورة أن الانتصار في حرب ثورية مرهون أساسا بتوفر قاعدة خلفية تحمل على عاتقها مسؤولية التكوين العسكري لإطارات الثورة وجنود جيش التحرير الوطني، وقاعدة دعم وإسناد بهدف تنظيم الدعم اللوجستيكي للعمليات العسكرية في الداخل، وضمان تكوين الإطارات الضرورية للكفاح المسلح، مع العلم أن جيش التحرير الوطني مع بداية الثورة التحريرية كان يفتقر لإطارات خبيرة في استخدام المعدات والحصول على المعلومة واستغلالها مقارنة بتطور الإمكانيات لدى الشبكات العسكرية الفرنسية.

## 2-3-1 التكوين في مجال العمل الاستخباراتي:

إن العمل في المجال الاستخباراتي يحتاج إلى تدريب وتكوين، ومراكز وإطارات بشرية لهذا الغرض يمكن تكوينها ثم توزيعها على مختلف مناطق الثورة لربط مختلف جهاتها، خاصة وأن ذلك يحتاج لمستوى علمي لائق<sup>1</sup>، لكن كان لا بد أن يكون في مرحلة أولى من تنظيم عمليات التصنت بالراديو<sup>2</sup>، لذلك أعطى عبد الحفيظ بوصوف تعليمات بضرورة تجنيد أعوان اللاسلكي من قدماء العسكريين الذين عملوا أولًا لوالوا يعملون في الجيش الفرنسي، وكل شخص يمتلك معارف في مجال الراديو، الكهرباء والإلكترونيك<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - محمد يعيش، الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1930-1962، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص 415.

<sup>2</sup> - علي حملات، كيف نشأت مصالح الاستعلامات الجزائرية، الشروق اليومي، 5 جويلية 2008، العدد 2344، ص 10.

<sup>3</sup> - كما سبق وأن ذكرنا في هذه الدراسة فإن عبد الحفيظ بوصوف كان قد وجه العديد من المناشير إلى جنود اللقيف الأجنبي في الجيش الفرنسي خاصة أولئك المتواجدين بوحدة سيدي بلعباس، بشار ومعسكر، للاستفادة من خبراتهم والمعلومات التي

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

إلا أن مشكل نقص المكونين في سلاح الاتصالات كان مطروحا باستمرار، فقد كان القليل من الأفراد مؤهلين لطريقة الإبراق والاستغلال، أما فيما يخص قراءة الصوت والطرق الأخرى الأكثر تعقيدا فكانت توجب الاعتماد على النفس أكثر فأكثر<sup>1</sup>، في ظل عدم توفر كل الامكانيات الضرورية والبيداغوجية لعملية التكوين<sup>2</sup>، فقد كان الفيلق المكون من أكثر من 500 جندي بالكاد نجد 20 من بينهم يحسنون القراءة والكتابة باللغتين العربية والفرنسية، أما المستوى الثانوي لأفراد الفيلق فيعدون على أصابع اليد، كما أن الفيلق يكون عادة مزود بعامل واحد على جهاز الراديو، وممرض ومحافظ سياسي، وطباخ وحلاق<sup>3</sup>.

وفي السياق ذاته يشير ضابط جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية الطاهر سعيداني إلى صعوبات التكوين العسكري في مجال الاتصال والاستعلام، فبالإضافة إلى الافتقار للمؤطرين والمكونين الأكفاء، هناك صعوبة في الحصول على الأجهزة<sup>4</sup>، وصعوبة المراقبة داخل وحدات جيش التحرير الوطني خاصة فيما تعلق بضرورة استغلال كتلة المعلومات المحصل عليها في ظل ضرورة السيطرة على تطور الكفاح المسلح والاستجابة لمتطلبات حرب الميدان<sup>5</sup>، التي تتطلب من أعوان الاتصال لاسيما التقنيين منهم أن يجوبوا العديد من المناطق باستمرار لإصلاح الأجهزة .

ونظرا للصعوبات المذكورة فقد دعت الضرورة إلى تكوين ضباط قادرين على ضمان المراقبة الداخلية لوحدات جيش التحرير الوطني، والاستغلال العقلاني والفعال للمعلومات المحصل عليها بأية وسيلة أتاحت خاصة وأن الاستعمار يعلم علم اليقين بأن التكنولوجيا منافسا خطيرا

---

يقدمونها عن وحداتهم، وفعلا استفادت الثورة منهم ، أنظر: عبد الكريم حساني، المصدر السابق، ص67، السنوسي صدار، موجات الصدام ، المصدر السابق، ص21، محمد لمقامي ، المصدر السابق ، ص 176.

<sup>1</sup> - عبد الكريم حساني ، المصدر السابق ، ص67.

<sup>2</sup> - Hadj Haddou Mohamed,op,cit,pp 108.

<sup>3</sup> - محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية، والعلاقات الجزائرية التونسية ، المصدر السابق ، ص 360.

<sup>4</sup> - الطاهر سعيداني ، المصدر السابق ، ص61.

<sup>5</sup> - علي حملات ، المرجع السابق ، ص 10.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

لوسائله الحربية<sup>1</sup>، لذلك تميز التكوين في مراكز التدريب التابعة للمخابرات الجزائرية بالصعوبة بما كان لدرجة الإصابة ببعض الأمراض النفسية بسبب الانعزال عن العالم الخارجي لمدة طويلة، والبرامج المكثفة التي لا تعرف انقطاعا من الساعة الثامنة صباحا حتى السادسة مساء، يضاف إليه الخوف من عدم تحقيق نجاح مشرف<sup>2</sup>.

إن التكوين المكثف الذي قام به هؤلاء شمل مختلف المصالح، فكان لزاما عليهم تعلم لغة "المورس" وإصلاح الأجهزة الإلكترونية والكتابة بنظام التشفير، وقد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى 16 ساعة تكوينا يوميا<sup>3</sup>، هذا وقد سهر عبد الحفيظ بوصوف شخصا على تخصصات برنامج التأطير العسكري لكل الدفعات، لاسيما وأنه أسندت له الوصاية على جميع الطلبة الضباط الجزائريين في تكوينهم بالأكاديميات العسكرية المختلفة<sup>4</sup>، ومع نهاية 1962 بلغ العدد الإجمالي 13 دفعة في ميدان الإرسال، وأربع دفعات في حقل الصيانة والمصالح التقنية<sup>5</sup>، ومعظم هؤلاء هم الطلبة الجزائريين الذين التحقوا بالثورة على غرار أبناء الجالية الجزائرية المستقرين بالمغرب الأقصى<sup>6</sup>، حيث تمت الاستفادة من مستواهم التعليمي، وكذا خبرة بعض الإطارات الأجنبية التي التحقت هي الأخرى بالثورة<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - موسى صدار، تطور المواصلات اللاسلكية 1956-1962، المرجع السابق، ص 33.

<sup>2</sup> - محمد زروال، الاتصالات العامة في الثورة، المصدر السابق، ص 125.

<sup>3</sup> - محمد دباح، رجال الخفاء، التسليح والمواصلات أثناء الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 141.

<sup>4</sup> - الصادق مزهود وآخرون، المرجع السابق، ص 14-15.

<sup>5</sup> - تذكر المصادر أنه تخرج من مدارس الإتصالات اللاسلكية 180 عاملا منذ جانفي 1960 إلى أوت 1961، عبر أربع دفعات متتالية تم توزيعهم على الجبهة الشرقية والغربية، كما تم تكوين 134 عنصرًا من جيش التحرير الوطني بالحدود في ميدان الهاتف اللاسلكي خلال أربع تربيصات، كما تم تعريب هذا القطاع، ويذكر محمد زروال حصيلة التكوين قائلا "أشرفت المانع عن تكوين عالي لأكثر من 900 فرد في الإرسال والاستقبال، وذلك من خلال 16 دفعة وزعوا على مختلف وحدات جبهة وجيش التحرير الوطني في الداخل والخارج (سقط أكثر من 85 منهم في ساحة الشرف)، كما تكون 250 شاب في صناعة الأسلحة، و 70 طيار، و 40 ضابط بحرية، و 10 في الضفادع البشرية، و 40 ضابط في الشرطة، و 20 مهندس في البيتروكيمياة تكونوا في الولايات المتحدة الأمريكية"، أنظر: محمد زروال، الاتصالات العامة في الثورة 1954-1956، المصدر السابق، ص 41، سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 80. مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص 198.

<sup>6</sup> - حاج حدو محمد، المصدر السابق، ص 29، محمد يعيش، المرجع السابق، ص 415، وأيضا:

Mohamed Guentarri, op, cit, p 129.

<sup>7</sup> - من بين الإطارات التي استفادت منها الثورة في هذا الجانب نذكر: "سي عمار" الذي عين خصيصا لتكوين وحدات جيش

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

ويذكر ضابط جيش التحرير الوطني العقيد حسين سنوسي أن عبد الحفيظ بوصوف أخذ الوصاية على جميع الطلبة الضباط الجزائريين في تكوينهم العسكري فصار مكلفا بالبعثات العسكرية في مختلف الأكاديميات العسكرية بمصر، سوريا، العراق، الاتحاد السوفياتي، الصين، بصفته عضو اللجنة الوزارية للحرب (CIG) والمحرك الرئيسي الذي يسيروها<sup>1</sup>، وعلى هذا الأساس كان يوجه نشاط هيئة الأركان العامة في هذا المجال<sup>2</sup>، فكانت شبكة الاتصال في منطقة الشرق الجزائري مركبة من أربع محطات، محطة قيادة الأركان العامة بغار ديماو، ومحطة مركز قيادة منطقة الشمال، ومحطة مركز قيادة منطقة الجنوب، ومحطة سوق الأربعاء<sup>3</sup>.

ورغم التعاون الموجود بين مختلف مراكز ووحدات جيش التحرير الوطني، وتبادل الرسائل التي تكون غير مفهومة أحيانا، إلا أن صعوبة التكوين على سلاح الإشارة بصفة خاصة والاتصالات بصفة عامة بقيت ملازمة لدى هؤلاء الأعوان<sup>4</sup>، ما أدى بقيادة الثورة لإرسال دفعة إلى موسكو في أكتوبر 1960 لتكون لها مهمة دقيقة وهي التشاور مع المسؤولين العسكريين السوفياتيين الكبار، والخبراء في مجال الأسلاك الشائكة المكهربة حول المعايير المرجحة

---

التحرير الوطني في سلاح الإشارة، حيث كان هذا الأخير ضابطا في الجيش الفرنسي تخصص سلاح الإشارة، وعمل في حرب الهند الصينية ثم أرسل إلى المغرب بصفة مساعد تقني لتكوين الجيش المغربي في هذا المجال، بعدها قرر الهروب والانضمام إلى جيش التحرير الوطني، وكذلك "زيدان" واسمه الحقيقي "رينولد إروين، Reinhol Erwin"، ولد في 15 جوان 1916 بمدينة "تيان-تسين" بالصين الشعبية، مشغل راديو متخصص في الشيفرة والاستماع، وبذلك تمت الاستفادة من خبرة الفارين من الجيش الفرنسي خاصة فرق اللقيف الأجنبي، خاصة وأن معظم هؤلاء استخدموا في سلاح الإشارة كمكونين ومؤطرين لأفراد جيش التحرير الوطني، أنظر: حاج حدو محمد، المصدر السابق، ص 32، محمد زروال، الإتصالات العامة في الثورة، المصدر السابق، ص 68. وأيضا:

Lahouari Benzoura,op,cit,p 49

<sup>1</sup>- مصطفى بسطامي، المرجع السابق، ص 325.

<sup>2</sup>-Mohamed Debbah,L'O.A.S,op,cit, p306.

<sup>3</sup>- كان الاهتمام بالمنطقة الحدودية الشرقية على غرار المنطقة الغربية التي كانت بها النواة الأولى لسلاح الإشارة، حيث أعطى الرائد عمر تليجي أمر انطلاق الدفعة الأولى للعاملين على الراديو لشرق الجزائر، وكانت الدفعة معروفة باسم "الخامسة"، والتي تكونت من 65 متربص، وقد جرى تكوينهم بمركز البث اللاسلكي الموجود بفندق "سوسة" بنواحي تونس، تحت إدارة الضابطين لغواطي عبد الرحمان، وحاكم محمد سعيد، أنظر: حاج حدو محمد، المصدر السابق، ص 345،346.

<sup>4</sup>- Abdelmadjid Maalem,T3,op,cit,p48 .

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

والمحتملة لقوة هذه الأسلاك<sup>1</sup>، وقد فتح هذا اللقاء الطريق لإرسال دفعة ثانية من الضباط من قاعدة ديدوش مراد بطرابلس إلى الاتحاد السوفياتي للقيام بدورة تكوينية من نوفمبر 1961 إلى أبريل 1962 تحت إشراف أعوان المخابرات السوفياتية(KJB)<sup>2</sup>.

عرفت هذه الدفعة باسم "البساط الأحمر" تكونت من 21 ضابط من جيش التحرير الوطني لتعلم تقنيات من المستوى العالي مثل كيفية النفاذ داخل العدو، وضع الشبكات الخفية، اقتفاء الأثر بالمدن والقرى<sup>3</sup>، تكوين شبكات والتأثير على الرأي العام، كيفية استخدام الميكروفونات المجهرية واكتشافها وتصوير ملفات صغيرة الحجم، وكيفية التقاط الصور وبعض الدروس في المطاردة<sup>4</sup>، كما فتحت هذه الدفعة أبواب مختلف الأكاديميات والمدارس الكبرى السوفياتية والأوروبية في مختلف المجالات<sup>5</sup>، كالصناعة الحربية والميدان الذري، وأدلل على ذلك بإطارات الثورة الذين تم اغتيالهم بشكل دنيء، حيث انفجرت الطائرة التي كانت تقلهم إثر عودتهم من العاصمة التشيكوسلوفاكية (براغ) إلى المغرب في عطلة في 11 جويلية 1961<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - ipid,p202.

<sup>2</sup> - يقول ضابط جيش التحرير الوطني نجادي محمد مقران أن هؤلاء الجنود كان لهم تكوين نظري باعتمادهم على العديد من الكتب التي كانت متواجدة بمكتبات مراكز التدريب على غرار مكتبة المركز الوطني للاتصالات السرية بمدينة وجدة المغربية ، والتي احتوت الكثير من الكتب التي أثرت ميدان تخصصهم على غرار كتاب "رئيس الجوسسة المضادة يتكلم" لمؤلفه "النتر شيلينابراغ" ، وكذا متابعة تقارير الصحافة عبر العالم فيما تنشره عن قضايا ذات أهمية عن الجوسسة والعمل الاستخباراتي، ونتيجة لهذا التكوين فقد استطاع هؤلاء الأعوان أثناء هذه الدورة تركيب كل العناصر والمفاهيم التي تلقونها والتي حفظوها عن ظهر قلب بمجرد عودتهم للجزائر ، أنظر: نجادي محمد مقران ، المصدر السابق ، ص 204،181.

<sup>3</sup> - محمد دباح ، المالمغ ، المصدر السابق ، ص 116.

<sup>4</sup> - لضابط جيش التحرير الوطني عبد الرحمان برون رأي آخر في الموضوع حيث يرى بأن التكوين العسكري لأعوان المالمغ كان ذاتيا ولم يكن لأي بلد آخر الفضل في ذلك ، وهذا يخالف تماما الآراء التي راحت تصف أجهزة الاستخبارات الجزائرية على أنها تكونت على يد الاستخبارات السوفياتية ، ويضيف برون أن مساهمة KJB لم تتعد تكوين دفعة " البساط الأحمر" فقط ولم تتعلم إلا مبادئ بسيطة حيث لم يكن الروس يرغبون في إعطاء معلومات أوسع وأعمق من هذا، لاسيما وأنهم كانوا يصادرون دقاتر المتربصين بعد نهاية التبرص، أنظر: عبد الرحمان برون ، المصدر السابق ، ص 241.

<sup>5</sup> - Abdelmadjid Maalem,T3.op,cit,p202 .

<sup>6</sup> - إن التكوين العسكري البارز الذي بلغ أعلى مستوياته لدى أعوان الاتصال لجيش التحرير الوطني جعل السلطات الفرنسية كعادتها ترتكب جريمة إسقاط الطائرة "أليوشين 18" التابعة للشركة التشيكوسلوفاكية التي تربط بين العاصمة "براغ" ومدينة الدار البيضاء المغربية في 11 جويلية 1961، وكان على متنها العديد من الضباط الجزائريين المتخصصين في العلوم النووية، وغيرها من العلوم الأخرى ، وهؤلاء الضباط هم: عبد الحفيظ إيحادان، جلول مراد، موفق حسين، بنيني عبد الوهاب، مصطفى



## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

لقد بلغ التكوين العسكري لإطارات جيش التحرير الوطني في سلاح الإتصال والعمل الاستخباراتي درجة عالية من الكفاءة حتى أصبح يساعد بعض الدول الإفريقية ، وهذا ما حدث للسفارة الأمريكية في العاصمة الغانية (كوناكري) سنة 1961، عندما تعطل جهاز اتصالاتها الذي يؤمن الاتصال بين سفارات أمريكا في إفريقيا الغربية وواشنطن، وتم إصلاحه من طرف جزائريين بعد تقديم طلب المساعدة من قيادة الثورة الجزائرية<sup>1</sup>، هذا وقد تم إرسال دفعات قبل ذلك سنة 1960 كضباط مكونين على سلاح الإشارة إلى دولة مالي لتكوين الشباب الماليين على هذا السلاح وتزويدهم بخبراتهم خاصة فيما تعلق بالتشفير<sup>2</sup>.

إن هذه الإنجازات لتدل دلالة واضحة على مستوى التكوين العالي لأفراد وزارة التسليح والاتصالات العامة ،وعلى مدى تطور شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية للثورة الجزائرية، حيث اعتبرت من أهم الشبكات في القارة الإفريقية، وكذا على مستوى الدول العربية ، فلطالما أرسلت الحكومة المؤقتة العديد من تقنييها واختصاصييها في مجال الاتصالات لبعض الدول العربية، بما في ذلك مصر التي لم تكن لها في ذلك الوقت شبكة خارجية واسعة الانتشار في إفريقيا مثل شبكة الثورة الجزائرية.

### **2-3-2 التكوين في ميدان العمل العسكري المحض:**

إن رجل الاتصال كغيره من جنود جيش التحرير الوطني معرض للخطر مادام أنه سيكون في ساحة المعركة، ولذلك فقد تكفل هواري بومدين شخصيا بالإشراف على التدريبات العسكرية التي كانت مقررة على هؤلاء المتربصين، حيث كان يلقنهم مبادئ الفنون العسكرية مثل التمارين واستعمال الأسلحة والحركات العسكرية الأساسية<sup>3</sup>، فأشرف على التكوين العسكري لأول دفعة في سلاح الإشارة بالمنطقة الخامسة (الغرب الوهراني) في سبتمبر 1956 والمسماة "دفعة زبانة"<sup>4</sup>،

---

جبار، معاشو، بكوشة، أنظر: محمد زروال، الاتصالات العامة في الثورة 1954-1962، المصدر السابق، ص ص 37،41، مصطفى بسطامي ، المرجع السابق ، ص325.

<sup>1</sup> -Mohamed Guentarri,op,cit,p133.

<sup>2</sup> -Hadj Haddou Mohamed,op,cit,p158.

<sup>3</sup> - عبد الكريم حساني ، المصدر السابق ، ص 196.

<sup>4</sup> - عبد الرحمان برون ، المصدر السابق ، ص 59.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

ثم الدفعة الثانية في أبريل 1957 بمركز التعليم التقني اللاسلكي التي تضمنت 32 عون اتصال، ثم الدفعة الثالثة عام 1958 المتكونة من 25 عون، وفي عام 1959 تخرجت دفعة أخرى من مدرسة " الكاف " بتونس تتكون من 25 فرد، أما سنة 1961 فتخرجت دفعة أخرى كذلك تتكون من 40 عون اتصال<sup>1</sup>.

لقد حرص هواري بومدين أثناء قيادته للولاية الخامسة سنة 1958 بعد التحاق عبد الحفيظ بوصوف بلجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) على التكوين العسكري لإطارات الثورة<sup>2</sup>، فكلف بالإشراف على التدريبات العسكرية بالمركزين، الأول هو مركز التعليم التقني لللاسلكي (CITT) بالناظور في المغرب الأقصى<sup>3</sup>، والثاني هو مركز التعليم التقني لللاسلكي (CITT) بالكاف التونسية، حيث تضمن برنامج التكوين العسكري للمركزين إضافة إلى التكوين الإستخباراتي، التدريب على حرب العصابات (كمائن، تدخّل، حصار)، وكيفية تفكيك السلاح وتركيبه<sup>4</sup>.

وبهذا يكون بومدين قد أشرف شخصيا على التدريب العسكري لجنود وزارة التسليح والاتصالات العامة (MALG) التي يترأسها عبد الحفيظ بوصوف، في إطار التكامل في النشاط الثوري بين هذه الوزارة وهيئة الأركان العامة (EMG)، هذا التكامل الذي ميزته السرية والثقة في العمل بين الرجلين<sup>5</sup>، وأدلل على ذلك أيضا بالتعاون من أجل تحديث وتطوير جيش التحرير الوطني على الحدود، حيث قام هواري بومدين بوضع جهاز تقني يتكون من عشرات الضباط الجزائريين

<sup>1</sup> - محمد زروال ، الاتصالات العامة في الثورة 1954-1962، المصدر السابق ، ص 86.

<sup>2</sup> - لقد شكل عبد الحفيظ بوصوف في أوت 1957 بصفته قائد للولاية الخامسة أول مدرسة لإطارات الثورة على التراب المغربي، وقد تلقى إطارات المدرسة تكوينا عسكريا على يد هواري بومدين الذي حرص على الاعتناء بأفواج هذه المدرسة ، وسياسيا وإداريا على يد أساتذة مؤهلين، ونشير هنا إلى أن هواري بومدين عندما كان قائدا لولاية الخامسة كان قد انتدب بعض القادة العسكريين من المناطق الأخرى لنفس الولاية ومنهم الملازمين الأولين " لزرق بلعيدوسي" والثاني حمايدية الطاهر المعروف بـ " الزبير " ، أحدهما كضابط أول عسكري والثاني كضابط في الاستعلامات، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اهتمام العقيد هواري بومدين بالنشاط الاستخباراتي منذ أن التحق بالثورة الجزائرية ، وسيزيد هذا الاهتمام بعد أن ينتقل المناصب العليا في جيش التحرير الوطني ، أنظر: محمد لمقامي ، المصدر السابق ، ص 172-175.

<sup>3</sup> - السنوسي صدار، موجات الصدام ، المصدر السابق ، ص 76.

<sup>4</sup> - محمد زروال ، الاتصالات العامة في الثورة 1954-1962، المصدر السابق ، ص 125-127 وأيضا:

Cherif Abdedaim ,op,cit ,p141.

<sup>5</sup> - مقابلة شخصية مع المجاهد محمد دباح، بالجزائر العاصمة ، يوم 8 مارس 2018.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

الحاملين لرتبة رائد من الجيش الفرنسي، للإشراف على عمليات التكوين المختلفة من أجل اختراق الأسلاك الشائكة المكهربة بعدما قامت مديرية التوثيق والبحث (DDR) بجمع العديد من المعلومات عنها بهدف استغلالها<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق يرى خالد نزار أن قضية التكوين العسكري لجيش التحرير الوطني على الحدود شكلت الفارق بين الجنود، فأغلب الجنود ذات التكوين العسكري الجيد استطاعوا اختراق الأسلاك الشائكة المكهربة، في حين صعبت على الآخرين<sup>2</sup>، لاسيما وأن أغلبهم لا يحسنون استعمال الأسلحة الثقيلة كالمدافع الثابتة، الهاونات، الرشاشات الثقيلة<sup>3</sup>، وكذا الألغام المضادة للدبابات والألغام المضادة للسكك الحديدية<sup>4</sup>، على الرغم من أنه كانت تخصص لهم حصص تدريبية على استخدام مختلف الأسلحة القتالية التي يحتاجها الجندي في الميدان من مسدس PM40 PIRITA، FM24/29، وبنديقية رشاشة MG42/MG40، وغيرها من الأسلحة حتى الجوية المضادة للطيران<sup>5</sup>.

إن الحديث عن أهمية التكوين العسكري تجرنا للحديث عن صناعة جندي أو ضابط يستطيع تقديم الخدمات الضرورية للمجموعة التي ينتمي إليها في ساحة المعركة، بحيث يستطيع خوض مختلف أنواع الكمائن والاشتباكات، والتحكم في مختلف أنواع الأسلحة، وهو على دراية بخطط العدو وأسلحته المختلفة من غازات وحقول ألغام و نابالم، فاعتماده على هذا التكوين يجعل منه الجندي القادر على حماية نفسه والقوات الصديقة، وتنفيذ المهمة الموكلة إليه بكل دقة ونجاح<sup>6</sup>، ولذلك تحدد هدف مشروع التكوين العسكري لوحدات جيش التحرير الوطني والقائم على عدة غايات منها: التكوين العسكري لوحدات جيش التحرير الوطني واكتساب المهارات العسكرية التي يفنقرون إليها، فرض سلطة القيادة العسكرية على هذه الوحدات بالتدريب

<sup>1</sup> -Mohamed Khelladi,op,cit,p120.

<sup>2</sup> -مذكرات خالد نزار، المصدر السابق، ص45.

<sup>3</sup> -حسين بن معلم، المصدر السابق، ص 178.

<sup>4</sup> - الطاهر جبلي، تسليح الثورة الجزائرية عبر الحدود الغربية 1954-1962، المرجع السابق، ص 202.

<sup>5</sup> - Abdelmadjid Maalem,op,cit,p54.

<sup>6</sup> - بجاوي المدني بن العربي، المصدر السابق، ص 21.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

العسكري الشاق وفي مراكز محددة لهذا الغرض ،مع تكوين فيالق عسكرية مستقلة ذات تكوين جيد تتميز بتمازج الجنود بين مختلف أنحاء الوطن والقضاء على الجهوية بين هذه الوحدات<sup>1</sup>. ولما أدركت القيادة العليا للثورة التحريرية بأن إمكانيات التكوين العسكري الذاتي لجيش التحرير الوطني غير كافية لمجابهة القوة الاستعمارية ،استعانت بالدول الأجنبية ذات الخبرة في هذا المجال<sup>2</sup>،فعمدت هيئة الأركان العامة إلى إرسال بعض الإطارات من طيارين،بحارة، سائقوا دبابات ، رجال مدفعية ، إلى البلدان الصديقة للتكوين العسكري ،وهذا ما اعتقدته هيئة الأركان العامة بأن هذه القدرات ستسمح لها على المدى القريب أو البعيد من مواصلة الحرب والمواجهة المتوازنة مع العدو<sup>3</sup>.

إن قيام هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني باستقدام مكونين عسكريين متخرجين من أكاديميات عسكرية بالمشرق ( القاهرة، دمشق، بغداد،الأردن)،والتي كونت العديد من الضباط الذين اعتمدوا بدورهم على التكوين القاعدي للمتريصين ، ثم التدريب على استخدام الأسلحة خاصة الثقيلة منها<sup>4</sup>،لدليل على اهتمامها الكبير برفع مستوى التكوين، لاسيما وأن جيش التحرير الوطني قد تزود بالعديد من الإطارات منذ مطلع سنة 1959<sup>5</sup> تتمتع بتأهيل جيد

<sup>1</sup>- محمد زروال ، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية ، المصدر السابق ، ص 340.

<sup>2</sup>- على غرار الدفعة التي تم إرسالها إلى الصين سنة 1961، والمتخصصة في سلاح الإشارة والمشاة ، أنظر:

Lahouari Benzoura,op,cit,p80.

<sup>3</sup>- خالد نزار، يوميات الحرب ، المصدر السابق ، ص 183.

<sup>4</sup>- من بين هؤلاء الضباط القادمين من الأكاديمية العسكرية ببغداد نجد مثلا، عبد المجيد شريف، طيب الدراجي، محمد الصالح قاسي ، وقد عملوا على تكوين جيش التحرير الوطني الذي كانت غالبية تعيش في خيام على الحدود الشرقية ، ففتحوا تخصصات لهذا الغرض منها تخصص في مدفع الرشاش 12,7 الموجه ضد أهداف جوية، تخصص المتفجرات ( تم صنع آلة عيار 200 ملم، مجالها 300 متر، تحمل متفجر يبلغ 10 كلف من مادة TNT)، كما خصص جناح من التكوين للتكوين السياسي ، وتم الاعتماد كذلك على ضباط تخرجوا من مدرسة ضباط الاحتياط بحلب السورية، أنظر: حسين بن معلم، المصدر السابق ، ص 203-204.

<sup>5</sup>- بالإضافة إلى الضباط الجزائريين المتخرجين من المدارس العربية بالمشرق ،فإن هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني استعانت كذلك بضباط روسيين جاؤوا خصيصا لتدريب إطارات جيش التحرير الوطني على المدافع الثقيلة، فتكون عدد هام من الضباط الجزائريين على يد الضباط الروس نذكر منهم" عبد الحميد الأطرش( أمين عام وزارة الدفاع الوطني في عهد

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

اكتسبوه من خلال تكوينهم العسكري في المعاهد العربية ، كما ساهم تعيين هؤلاء في مراكز التدريب من رفع المستوى العام لوحقات جيش التحرير الوطني ، ودعم قدراتها القتالية من الجانب التقني<sup>1</sup>.

هذا وقد أرسلت هيئة الأركان العامة دفعات من ضباط جيش التحرير الوطني إلى الخارج للتكوين على استخدام مختلف الأسلحة ،منها الدفعة التي أرسلت إلى تشيكوسلوفاكيا، والدفعة التي أرسلت إلى بلغاريا في أبريل 1961<sup>2</sup>، كما تم إرسال دفعة أخرى تتكون من 80 مناضل إلى يوغسلافيا نهاية 1961<sup>3</sup>، ودفعة أخرى أرسلت إلى الأكاديمية العسكرية بالولايات المتحدة الأمريكية والخاصة بالضباط الفارين من الجيش الفرنسي، وجاءت هذه الدفعات في إطار تنسيق العمل بين هيئة الأركان العامة ووزارة التسليح والاتصالات العامة خاصة فيما تعلق بتحسين

---

الرئيس هواري بومدين)، محمد العماري (قائد أركان الحرب العامة في عهد الرئيس اليامين زروال) ، بن قلة فاروق ، محمد علاهم الصغير، رشيد وبولطيف، علي بوقرة ، محمد التلمساني"، أنظر: محمد مصطفى طالب ، المصدر السابق، ص ص 59 ، 85 ، 87.

<sup>1</sup> - يدلل عبد الرزاق بوحارة بوقفه هذا بأن إدماج هؤلاء الضباط داخل الوحدات المحاربة أو تعيينهم في مختلف مناصب المسؤولية لجيش التحرير الوطني لم ينتج عنه أية مشاكل تذكر، أو ردود فعل معاكسة من طرف جنود جيش التحرير الوطني، حتى أن لقب الضابط الذي كان يحمله هؤلاء ، لم يكن له في نظر بعض القادة صدى اللقب المكتسب في الجيش الفرنسي، بل كانوا ينادون بأسمائهم، فقد كانوا يعاملون بنوع من الألفة عند استقبالهم وكان ينظر إليهم على أنهم رفقاء عادوا بعد غياب، أنظر: عبد الرزاق بوحارة ، المصدر السابق ، ص 256.

<sup>2</sup> - تكونت الدفعة التي أرسلت إلى تشيكوسلوفاكيا من " حسين بن معلم، عبد المالك قنايزية، محمد تواتي، حدادي"، وقد تكونت الدفعة حول كيفية استخدام سلاح المدفعية في إطار صفقة تم عقدها مع هذا البلد، وقد استمر تكوين الدفعة شهرا كاملا، تناول البرنامج تكوين نظري وتطبيقي حول العديد من الأسلحة الثقيلة لاسيما سلاح المدفعية الجديدة، أما الدفعة التي أرسلت لبلغاريا والتي تزامنت مع دفعة تشيكوسلوفاكيا ، فهي الأخرى أرسلت للتكوين حول كيفية استخدام سلاح المدفعية، وشملت الدفعة كل من" بقة عبد النور، أوسليمان محمد ، مخالفة ، مدوني رشيد"، أنظر: حسين بن معلم، المصدر السابق ، ص 205-206.

<sup>3</sup> - عن هذه الدفعة يتحدث محمد (منصور) بوداود قائلا " قبل استرجاع السيادة الوطنية بأشهر تم إرسال دفعة متكونة من 80 مناضل من أحسن التقنيين إلى يوغسلافيا لتلقي تكوين متخصص، حيث تحصل هؤلاء على تكوين في مجال تصنيع الذخيرة، والخطط الدراسية لتصنيع أسلحة جديدة، لكن وبعد أن أصبح أحمد بن بلة على رأس السلطة اتخذ قرار إعادة رسكلة هؤلاء العمال في ميادين أخرى ، كتصنيع الدراجات والأواني المنزلية ، ولأسباب مجهولة رفض بن بلة أن يتكون هؤلاء المناضلون في مجال السلاح"، وهنا إشارة واضحة من بوداود عن استراتيجية خاصة اتبعتها أحمد بن بلة في تسيير شؤون الدولة لاسيما العسكرية منها، أنظر: محمد بوداود، المصدر السابق، ص 145-146.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

مستوى التكوين العسكري لجيش التحرير الوطني<sup>1</sup>.

وفي هذا الإطار عملت قيادة هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني على الاستفادة من هؤلاء المجندين الفارين من الجيش الفرنسي مستخدمة مجموعة منهم في مجال التدريب<sup>2</sup>، بحكم أنهم يتمتعون بتقنية عالية من التكوين التقني والكفاءة والانضباط العسكري حصلوا عليها من المدارس العسكرية الفرنسية تسمح لهم بتنظيم الجيش على النمط الكلاسيكي<sup>3</sup>، فصاروا محطة ثقة بومدين بعد منحهم الأولوية على الضباط المكونين في المشرق العربي<sup>4</sup>، فجعل منهم المؤطرين الفعليين لجيش التحرير الوطني ، كما أسند للبعض منهم مهمة قيادة الفيالق، وبواسطتهم استطاع بومدين أن يفرض النظام العسكري على جميع الوحدات<sup>5</sup>.

لاشك أن ذكاء ومهارة بومدين أظهرت مستوى التنظيم العالي لجيش التحرير الوطني خاصة في كيفية الاستفادة تقنيا من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، بعدما زواج بين الطرفين فمزج الجنود والضباط مسطرا بذلك برنامجا للتكوين العسكري والسياسي<sup>6</sup>، إلا أن هذه القضية بقيت قضية حساسة خلقت نوع من القطيعة بينهم وبين جيش التحرير الوطني<sup>7</sup> ، وهذا ما أكده الطاهر الزبيري عن رفض جنود جيش التحرير الوطني من الولاية الأولى (الأوراس) و القاعدة الشرقية دخول المدارس الحربية والاستفادة من التدريب العسكري، وذلك بسبب رفضهم

<sup>1</sup> - Mohamed Khelladi,op,cit,p243.

<sup>2</sup> - محمد مصطفى طالب ، المصدر السابق، ص 57.

<sup>3</sup> - شادلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص 153.

<sup>4</sup> - من بين هؤلاء الضباط النقيب زرقيني والملازم الأول عبد السلام شابو، أنظر: حمود شايد، المصدر السابق، ص 283،

حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 177.

<sup>5</sup> - مسعود عثمانى ، المصدر السابق ، ص 499.

<sup>6</sup> - شادلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص 154.

<sup>7</sup> - ماتجدر الإشارة إليه أن قضية التكوين العسكري كانت قضية حساسة نتيجة اعتماد القيادة العليا للثورة، حيث طرح هؤلاء الجنود من جيش التحرير الوطني العديد من التساؤلات حول ظروف التحاقهم بالثورة من جهة ، وطبيعة تصرفاتهم العسكرية إزاء جيش التحرير الوطني من جهة ثانية ، ماجعلهم يتنمرون منهم أحيانا، ويفرون من مراكز التدريب أحيانا أخرى، خاصة بعد أن صرح كريم بلقاسم قائلا " لقد أسندت إدارة ديواني إلى إيدير لأنه يفيدني أكثر مما يفيدني عقيد أمي آت من الداخل" أنظر: محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق، ص 304، 335-337.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

الانصياح إلى ضباط فارين من الجيش الفرنسي، رغم كفاءتهم وانضباطهم العسكريين<sup>1</sup>.

### 2-3-3 التكوين في سلاح الطيران و سلاح البحرية:

لقد بلغ التكوين العسكري لأفراد جيش التحرير الوطني أعلى مستوياته ، كما تنوعت مجالاته فبالإضافة إلى الهندسة البتروكيمياوية، والهندسة النووية، والإلكترونيك ، والميكانيكا المائية، والهندسة الحضرية، وسبك الحديد<sup>2</sup>، كان للتكوين في سلاح الطيران وسلاح البحرية حظ من جانب التكوين العسكري الذي أولته كل من هيئة الأركان العامة ووزارة التسليح والاتصالات العامة عناية خاصة، وعلى هذا الأساس عمل عبد الحفيظ بوصوف منذ سنة 1960<sup>3</sup> على اللجوء إلى الطيران لإنزال الأسلحة والمعدات داخل البلاد<sup>4</sup>، والقيام بغارات جوية على أهداف استراتيجية فرنسية داخل الجزائر<sup>5</sup>.

ولتحقيق هذه الغاية قام بإرسال دفعات طيارين إلى التكوين في الخارج، منها الدفعة التي ضمت العقيد حسين سنوسي الذي يذكر بأنه كان رفقة أربع طيارين جزائريين تلقوا تدريباً تقنياً دقيقاً، حيث كان التدريب في الليل بالطيران على ارتفاع منخفض مع دراسة الخريطة جيداً ، وانتهى ذلك بالحصول على شهادة في الطيران<sup>6</sup>، كما تم التفكير في التكوين على سلاح البحرية من

---

<sup>1</sup>- هذا وقد انتقد الرائد علي منجلي في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) المنعقد بطرابلس الليبية من 16 ديسمبر إلى 18 جانفي 1960 انتقد المسؤوليات الرفيعة التي منحت لبعض الضباط الفارين من الجيش الفرنسي ، وألح على ضرورة تكليف هؤلاء بالتكوين العسكري والتدريب لأفراد جيش التحرير الوطني نظراً لخبراتهم الفنية في هذا الجانب، أنظر: الطاهر الزبيري ، المصدر السابق ، ص 212- 213.

<sup>2</sup>- محمد زروال ، الاتصالات العامة في الثورة 1954-1962، المصدر السابق ، ص 37.

<sup>3</sup>- يرى المجاهد محمد زروال أن فكرة تكوين مختلف أسلحة الثورة بما فيها سلاح البحرية وسلاح الطيران وحتى المدفعية لا تعود إلى عبد الحفيظ بوصوف بل تعود إلى السنوات الأولى لانطلاق الثورة التحريرية، لكن عبد الحفيظ بوصوف طور تكوينها بداية من 1960 وهي السنة التي تأسست فيها وزارة التسليح والاتصالات العامة ، مقابلة شخصية مع المجاهد محمد زروال، الجزائر العاصمة يوم 28 فيفري 2018.

<sup>4</sup> - حملت المصلحة الخاصة S4 على عاتقها مهمة التكوين العسكري ، وذلك من خلال تكوين مظلّين لإنزال الأسلحة عبر طائرات الهيلوكوبتر وكذا طيارين، وهذا راجع إلى المخاطر التي كانت تتلقاها الفصائل العسكرية لجيش التحرير الوطني على الحدود، والتابعة لهيئة الأركان العامة في اختراق الأسلاك الشائكة المكهربة، أنظر: محمد دباح، المالح، المصدر السابق، ص 103.

<sup>5</sup>- عبد الرزاق بوحارة ، المصدر السابق ، ص 164.

<sup>6</sup>- مصطفى بسطامي، المرجع السابق ، ص 322.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

أجل إمداد الثورة بالأسلحة حيث تم تكوين لهذا الغرض دفعة من "رجال الضفادع" لتنفيذ عمليات تخريب البواخر الحربية ومنشآت الموانئ سواء في الجزائر أو فرنسا<sup>1</sup>، مع العلم أن هذه الدفعات تلقت تكويناً في الأكاديميات العسكرية لمصر، سوريا، العراق، الأردن، الصين، روسيا<sup>2</sup>.

وتذكر المصادر أن وزارة التسليح والاتصالات العامة استطاعت أن تكون 60 طيار، و30 إطار مهندس وتقني طيران، و20 مهندس عامل ميكانيك الطيران، و6 إطارات في الطيران المظلياتي، و37 إطار في سلاح البحرية، و37 إطار في الشرطة<sup>3</sup>، وقد لعب الحاج عزوت\* دور كبير في التكوين العسكري لهؤلاء الإطارات، التي استفادت منه الجزائر في مرحلة مابعد الثورة، ذلك بأن تدريبهم استغرق مدة طويلة ماكادت تنتهي حتى تم الإعلان عن وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962<sup>4</sup>.

### **2-3-4 التكوين السياسي والإداري:**

لقد حرصت القيادة العليا للثورة الجزائرية على تكوين إطاراتها العسكرية تكويناً عسكرياً شاملاً يستطيعون من خلاله أداء المهام الموكلة إليهم بكل دقة ونجاح، كما حرصت على التكوين السياسي والإداري لهؤلاء بحيث يستطيعون من خلاله فهم رهانات الكفاح الذي يخوضونه ضد

<sup>1</sup>- في هذا الصدد تم الاتفاق على فكرة إنشاء شبكات دعم تتكفل بمهمة الاتصال العام والإعلام، وتكون قادرة على تغطية جميع هياكل جيش التحرير الوطني، وتكوين نظام لإجلاء الجرحى وإغاثتهم ويكون قادراً على تلبية حاجات الوحدات المقاتلة المتواجدة في جميع أنحاء التراب الوطني، أنظر: عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص 164.

<sup>2</sup>- تذكر المصادر أن الثورة الجزائرية استطاعت تكوين العديد من الإطارات العسكرية في مختلف الأسلحة لاسيما سلاح الطيران والبحرية حتى بات عدد الطيارين الجزائريين غداة الاستقلال أكثر من طيارين بعض الدول كتونس والمغرب، وأدوا عرض عسكري لا يستهان به خلال الاحتفالات بالذكرى الثامنة لاندلاع الثورة الجزائرية 10 نوفمبر 1962، ويكون هؤلاء النواة الأولى التي تكون منها الجيش الوطني الشعبي بعد استرجاع السيادة الوطنية، مقابلة شخصية مع المجاهد محمد زروال، الجزائر العاصمة، 28 فيفري 2018.

<sup>3</sup>- نجادي محمد مقران، المصدر السابق، ص 254.

\* حاج عزوت إطار بوزارة التسليح والاتصالات العامة (MALG)، عين كأمين بلجنة ما بين الوزارات للحرب (CIG)، التابعة للحكومة المؤقتة والتي تأسست في جانفي 1960، وكان مسؤولاً عن التكوين العسكري باللجنة، توفي سنة 2010، أنظر: محمد دباح، المانع، المصدر السابق، ص 115.

<sup>4</sup>- محمد زروال، الاتصالات العامة في الثورة 1954-1962، المصدر السابق، ص 36.



## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

الاستعمار، وبمجرد تنصيب هيئة الأركان العامة حتى عمده هواري بومدين إلى إعادة تكوين جذري لأفراد جيش التحرير الوطني الجدد وحتى القدامى المتواجدين على الحدود، فأنشأ مدارس للتكوين السياسي<sup>1</sup>، وأرسل بعثات علمية إلى مختلف دول العالم وخاصة روسيا، حيث شكل هؤلاء الضباط إطارات في مناصب عليا في الدولة بعد استرجاع السيادة الوطنية<sup>2</sup>.

وهو الهدف الذي سعى من أجله عبد الحفيظ بوصوف الذي كان يريد أن يجعل من هؤلاء الإطارات نواة للتأطير السياسي والإداري للجزائر المستقلة، قادرين على مواجهة التحديات التي تطرحها تنمية البلاد<sup>3</sup>، لذلك تركز برنامج التكوين على العلوم السياسية مع كل المشاكل المرتبطة بتنظيم المجتمع (البناء الاجتماعي، المشاكل الاجتماعية، مشاكل العمال، التكوين السياسي والنقابي)، الصراعات العالمية، التنظيمات العالمية، الاقتصاد السياسي، الاقتصاد الاجتماعي، تاريخ الحركة الوطنية، التاريخ القديم<sup>4</sup>.

كما حملت برامج التكوين في طياتها العديد من القيم الوطنية والعلمية، ذلك بأنها مستوحاة من بيان أول نوفمبر 1954، وأدبيات الثورة التحريرية وتوجيهات قيادتها العليا انطلاقا من بعض التجارب الثورية الناجحة في العالم<sup>5</sup>، هذا وقد اعتمد التكوين في هذا المجال على تعليم تاريخ الجزائر حيث تقول المناضلة في صفوف وزارة التسليح والاتصالات العامة "رشيدة ميري"

---

<sup>1</sup> - استعان هواري بومدين لأداء هذه المهمة بمستشارين شباب أمثال: أحمد مدغري، شريف بلقاسم، عبد العزيز بوتفليقة، الذين كونوا مع الطبيب العربي فيما أصبح يعرف بعد ذلك بمجموعة وجدة، أنظر: الرائد عز الدين، المصدر السابق، ص 338.

<sup>2</sup> - Abdelmadjid Maalem, op, cit, p119.

<sup>3</sup> - يذكر علي حملات في شهادته أن مدير التكوين خليفة العروسي كان يخاطبنا دائما بقوله " أنتم وزراء الجزائر المستقلة"، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اقتناع هؤلاء وإيمانهم باستقلال الجزائر عاجلا أم آجلا، أنظر: علي حملات، المرجع السابق، ص 10.

<sup>4</sup> - Cherif Abdedaim, op, cit, p 152.

<sup>5</sup> - نذكر على سبيل المثال في هذا السياق مدرسة تكوين المحافظين السياسيين التي أحدثتها هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني مباشرة بعد الإعلان عن تأسيسها في جانفي 1960، والتي تضمنت برنامج تكويني مرجعيته أول نوفمبر 1954، ونقاطه الأساسية هي: الثورة وأهدافها، السياسة الدولية وتطوراتها، الانتفاضات الشعبية السابقة، الوضع الاجتماعي في الجزائر، تاريخ الجزائر، القضية الجزائرية في المحافل الدولية، التدريب على فن الخطابة، وقد كانت المحافظة السياسية لقيادة الأركان العامة تصدر نشرة إعلامية يومية توزع على الوحدات إلى جانب جريدة المجاهد، أنظر: الهاشمي حجرس، المرجع السابق، ص 54.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

لم نكن نعرف إلا "جان دارك" عن التاريخ الفرنسي، لكن سي مبروك علمنا تاريخ الجزائر بدءا بالمقاومات الشعبية والأمير عبد القادر<sup>1</sup>، فمكنت المهمة التكوينية التي قامت بها مختلف مراكز التكوين على الحدود الشرقية والغربية من انتقاء أفضل العناصر التي أصبحت نواة مختلف هياكل الثورة ، ودعامة مؤسسات الجزائر المستقلة.

### 2-3-5 مراكز التكوين والتدريب:

لقد أخذ التكوين العسكري حيزا هاما من اهتمامات القيادة العامة للأركان<sup>2</sup> على الحدود الشرقية والغربية، حيث كانت تضم عدة مراكز تدريبية للإطارات والجنود والتقنيين<sup>3</sup>، على استعمال مختلف أنواع الأسلحة بكيفية دقيقة بما في ذلك الأسلحة الثقيلة<sup>4</sup>، وأنشأت لهذا الغرض مديرتين واحدة شرقية والأخرى غربية أفادتا الكثير في رسكلة الوحدات القتالية من جنود وضباط، كما كونت إطارات جدد جلهم من الطلبة ، وأنشأت تخصصات متعددة أملتھا الظروف وتطورات المعركة<sup>5</sup>.

وتجدر الإشارة في هذا الجانب أن وزارة التسليح والاتصالات العامة أخذت هي الأخرى على عاتقها مهمة التكوين ، وخصصت لهذا الغرض أربع مصالح في الشرق ومثيلتها في الغرب ، تختص في تكوين ،تقنيين، مصلحين، عمليانيين، مشفرين<sup>6</sup>، فكانت تضمن تكويننا عسكريا بمختلف فئات مصالح البث اللاسلكي ، وما إن تتخرج دفعة حتى تبدأ دفعة أخرى في التكوين ،

<sup>1</sup> - أسيا شلابي ، حقائق مثيرة وشهادات حية عن أبي المخابرات السرية "بوصوف"، الشروق اليومي ، العدد 5424، 10 أبريل 2017، الجزائر، ص 17.

<sup>2</sup> - جدير بالذكر أن هذا الاهتمام كذلك أولته وزارة التسليح والاتصالات العامة ، حيث أنشأ عبد الحفيظ بوصوف عدة مراكز متعلقة بالتدريب العسكري والتي استقبلت المجندين الجدد الذين التحقوا بالثورة الجزائرية من مختلف الجهات بما فيها فئة الطلبة التي أرسلتها فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، والتي لعبت الدور البارز في الثورة التحريرية، أنظر: الصادق مزهود وآخرون ، المرجع السابق ، ص 34.

<sup>3</sup> - خالد نزار، الجيش الفرنسي وجيش التحرير الوطني ، المصدر السابق.

<sup>4</sup> - علي زغود ، المصدر السابق ، ص 123.

<sup>5</sup> - محمد مصطفى طالب ، المصدر السابق ، ص 57.

<sup>6</sup> - هذه المصالح هي : مصلحة استغلال الراديو الكهربائي، مصلحة العتاد التقني، مصلحة التكوين والإتقان، مصلحة التنصت، أنظر: Hadj Haddou Mohamed,op,cit,p 96.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

وكانت هذه المراكز مؤسسة كلية من طرف أعضاء جيش التحرير الوطني<sup>1</sup>، بموجب المراسلة الصادرة بتاريخ 31 فيفري 1960، والقاضية بإعادة تنظيم التدريب وإنشاء قيادة التدريب العام<sup>2</sup>، وبذلك اشتملت مراكز التدريب<sup>3</sup> في الحدود الشرقية التي ضمت حوالي ثلاثة آلاف جندي عشية الاستقلال<sup>4</sup> على المعسكرات التالية:

**1- مدرسة الإطارات<sup>5</sup>:** هي المدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير الوطني بالقرب من "الكاف" التونسية<sup>6</sup>، أنشأت لتكوين جيش عصري متطور يتماشى والظروف المستجدة للثورة<sup>7</sup>، وتذكر المصادر أن المدرسة افتتحت سنة 1957 من طرف العقيد محمد العموري، مع مدرسة المهندسين القريبة من "ساقية سيدي يوسف" والتي أشرفت على تكوين خبراء في المواد المتفجرة<sup>8</sup>،

---

<sup>1</sup>- تكونت دفعات البث اللاسلكي من مشغلون، تقنيون، مصلحون، محللو الشفرات، وقد احتوت مراكز التكوين على شاشات بيانية "BF" ذات 3 أو 4 موجات، "Oscillateurs"، طاوولات تدريب بقراءة صوتية، التحكم الفردي في الشبكة، أنظر: حاج حدو محمد، المصدر السابق، ص 70.

<sup>2</sup>- حسين بن معلم، المصدر السابق، ص 200.

<sup>3</sup>- أشير هنا إلى أن قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني كانت قد استحدثت مراكز خاصة على الحدود أقيمت خصيصا لتدريب أشبال الأمة، خاصة بعد صدور قرار 1960 الخاص بتجنيد أبناء اللاجئين الجزائريين، حيث حظي هؤلاء بتدريب خاص، أما المتفوقون منهم فيرسلون إلى تونس لمواصلة دراستهم أو إلى بلدان عربية أخرى كمصر، سوريا والعراق، ومنها تخرج أبناء اللاجئين وكانوا إطارات الجزائر المستقلة، أنظر: تابلت عمر، المرجع السابق، ص 127.

<sup>4</sup>- Gilbert Meynier, op, cit, p321.

<sup>5</sup>- أشارت المصادر إلى أن هناك مدرسة أخرى بالحدود الغربية تعرف كذلك بمدرسة الإطارات، التي كانت فكرتها من العروسي خليفة، وجسدها عبد الحفيظ بوصوف، وهي عبارة عن مركز تكوين تقني سابق أنشأ في 1957 بالمغرب الأقصى قرب سهول ملوية، وكان تابعا للولاية الخامسة، حيث كانت مزودة بمرافق كبيرة، كقاعات للدراسة مجهزة بمطاعم وملاعب لممارسة التمارين الرياضية والعسكرية، وقد قام عبد الحفيظ بوصوف بتكليف العروسي خليفة لإدارة هذه المدرسة، ومن بين الإطارات التي كانت تشرف على التكوين في هذه المدرسة، بلعيد عبد السلام الذي أسندت له مهمة تدريس السياسة وتاريخ الحركة الوطنية، نور الدين دلسي بتدريس الاقتصاد، معاوي عبد العزيز بتدريس الإدارة، عبد الله عرابوي بتدريس حرب العصابات، ووزع على المتكويين كتيب اسمه " دليل المناضل"، وهو كتاب مفصل لكل حصص التدريب، كما أصدرت المدرسة "دليل المحافظ السياسي" كمذكرة للطالب وإطارات المستقبل، أنظر: عبد الرحمان برون، المصدر السابق، ص 68، 74.

<sup>6</sup>- يشير الطاهر سعيداني إلى مدرسة الاتصالات والاستعلامات بالقاعدة الشرقية التي أسسها " الغواطي"، وتعتبر نواة الاتصالات الجزائرية بالقاعدة، حيث أصبحت بعد ستة أشهر من إنشائها تحتوي على مصلحة خاصة بالتصنت والاستعلامات برهنت على فعاليتها في العديد من المرات، أنظر: الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 61.

<sup>7</sup>- بجاوي المدني بن العربي، المصدر السابق، ص 21.

<sup>8</sup>- محمد زروال، القيادة العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق، ص 359.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

وقد تم تعيين عبد المجيد علاهم كقائد للمدرسة<sup>1</sup>.

**2- مركز ملاق:** يقع المركز في المنطقة الشمالية من الحدود الشرقية<sup>2</sup>، يقوده النقيب بن عبد المومن، يعتبر من المراكز الجديدة التي تم افتتاحها بداية من منتصف جويلية 1959<sup>3</sup>، أعد هذا المركز آلاف الجنود في مختلف الاختصاصات العسكرية، تجمع فيه مجمل العمليات العسكرية المختلطة<sup>4</sup>، يدرّب الجنود في هذا المركز على استخدام مختلف أنواع الأسلحة بما فيها الأسلحة الثقيلة، فأصبحوا يتقنونها لدرجة أذهلت العدو<sup>5</sup>.

**3- مركز قرن الحلفاية:** بقيادة مصطفى جمال<sup>6</sup>، أنشأ في جويلية 1959، أشهر قليلة فقط قبل إنشاء هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، خصص للتدريب على فنون القتال<sup>7</sup>، واتقان استعمال الأسلحة لاسيما الثقيلة منها<sup>8</sup>، وكذا إعداد إطارات الثورة، يقع في المنطقة الشمالية من الحدود الشرقية بالقرب من مدينة "الكاف"<sup>9</sup>.

**4- مركز واد مليز:** بقيادة العربي بلخير<sup>10</sup>، يقع المركز بنواحي " سوق الأربعاء " يعتبر من المراكز الجديدة التي تم افتتاحها في جويلية 1959، أي أشهر قليلة قبل تأسيس هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، وقد اهتم هو الآخر بالتدريب على فنون القتال، واستخدام مختلف أنواع الأسلحة.

**5- مركز الزيتون:** يقع المركز بالقرب من نهر مجردة بالمنطقة الشمالية من الحدود الشرقية<sup>11</sup>،

<sup>1</sup> - حسين بن معلم، المصدر السابق ، ص 200.

<sup>2</sup> - Gilbert Meynier,op,cit,p321 .

<sup>3</sup> - محمد زروال، القيادة العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق، ص 359

<sup>4</sup> - خالد نزار، يوميات الحرب ، المصدر السابق ، ص 242.

<sup>5</sup> - علي زغود ، المصدر السابق ، ص 123.

<sup>6</sup> - حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 200.

<sup>7</sup> - محمد زروال، القيادة العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق، ص 359

<sup>8</sup> - علي زغود ، المصدر السابق ، ص 123.

<sup>9</sup> - Gilbert Meynier,op,cit,p321 .

<sup>10</sup> - حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 200.

<sup>11</sup> - Gilbert Meynier,op,cit,p321 .

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

بالقرب من "غار ديماو" مقر قيادة هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، تم تعيين محمد طويل للإشراف على قيادة المركز<sup>1</sup>، بعد افتتاحه في جويلية 1959، وقد ركز هو الآخر في كل الحصص التدريبية على تقنية استخدام مختلف الأسلحة، وفنون القتال<sup>2</sup>.

**6-مركز المختصين في المتفجرات:** بقيادة "الطاهر ماداوي"<sup>3</sup>، وهو عبارة عن مركز لجيش التحرير الوطني يقع بالقرب من مدينة "ساقية سيدي يوسف" بالقرب من الحدود الجزائرية، وكان مكلفا بإعداد خبراء المتفجرات<sup>4</sup>.

أما الحدود الغربية فقد اشتملت مراكز التدريب<sup>5</sup> التي ضمت أكثر من 02 ألف جندي عشية استرجاع الاستقلال<sup>6</sup>، العديد من المراكز موزعة على المعسكرات التالية:

**1-مركز كبداني:** حصل جيش التحرير الوطني على هذا المركز في نهاية 1958، وهو عبارة عن ثكنة سابقة للجيش الإسباني تقع في منطقة "ريغنغان" بالريف المغربي، وبداية من 1960 تحول المركز إلى مدرسة عسكرية حقيقية تعلم الشباب المجندين وترسل الجنود الآتين الجبال<sup>7</sup>

<sup>1</sup>- حسين بن معلم، المصدر السابق، ص 201.

<sup>2</sup>-محمد زروال، القيادة العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق، ص 359  
<sup>3</sup>- نشير في هذا السياق بأن المراكز السابقة الذكر كان مسيطرا عليها من طرف الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، والذي عينهم في تلك المناصب هو النقيب عبد المومن قائد مركز ملاق، بصفته واحدا منهم، وكان ذلك على حساب الضباط المتخرجين من الأكاديميات العسكرية للشرق الأوسط، أنظر: حسين بن معلم، المصدر السابق، ص 201.

<sup>4</sup>- خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص 242.

<sup>5</sup>- لقد وصفت ظروف التكوين العسكري بمختلف المراكز بالصعبة جدا، ففي مركز التكوين والنشاطات التقنية في بيت صغير بمدينة وجدة المغربية، ضيق، جدران عازلة للصوت، لاتصل إليه الشمس، سقفه يثير القلق والاشمئزاز، تتجسد من خلاله معاني السرية والانضباط في العمل، فلا كلام بصوت مرتفع ولا اقتراب من الباب، فالاتصال بالعالم الخارجي منقطع، كما يصف ضابط جيش التحرير الوطني عبد القادر بوزيد أحد مراكز التكوين في الحدود الغربية قائلا "احتوت قاعة الدروس على مخبر حقيقي، يحتوي على طاولات ومقاعد، وسماعات للتصتت، ومرسلات يدوية وأجهزة صوت... كما تم تهيئة مرقد بأسرة مزدوجة، وقاعة للأكل وكل ما يلزم، وكان كل هذا النشاط التحضيري تحت الرقابة الصارمة لعبد الحفيظ بوصوف، كما تم توزيع المهام داخل المركز، فهناك من كلف بالتكوين التقني والعتاد، وهناك من كلف بالجانب النظري (الرياضيات والكهرباء)، وهناك من كلف بتعليم استعمال آلة المورس المسماة القراءة الصوتية والإبراق وشفرة الإجراء"، أنظر: عبد القادر بوزيد، المصدر السابق، ص 31. وأيضا:

Hadj Haddou Mohamed,op,cit,p 99.

<sup>6</sup>- Gilbert Meynier,op,cit,p321 .

<sup>7</sup>- حمود شايد، المصدر السابق، ص 282-283.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

، وبقرار من القيادة العليا للثورة أصبح المركز مقر مديرية التدريب الغربية بقيادة عبد الحميد لطرش<sup>1</sup>، وقد كون المركز من سنة 1959 إلى 1962 حوالي 4 آلاف جندي متخصصين في المتفجرات والمحافظة السياسية<sup>2</sup>، والعديد من الدفعات التي تكونت في دورات تدريبية على أجهزة الإرسال<sup>3</sup>، هذا وقد ساهم موقعه الجغرافي وتضاريسه الوعرة في أن يكون من بين أهم مقرات التكوين في الناحية الغربية، فاستقطب مناضلين جزائريين جاؤوا من ثانويات تلمسان، وجدة، وخيمات جزائرية في "العريش"<sup>4</sup>.

**2-مركز بركان:** يقع المركز على بعد 30 كلم شمال غرب مدينة "وجدة"<sup>5</sup>، بالقرب من "أحفير" غير بعيد عن الحدود الجزائرية المغربية<sup>6</sup>، هذا وقد كون المركز إلى نهاية 1956 أكثر من 1500 جندي من جنود جيش التحرير الوطني<sup>7</sup>.

**3-مركز العريش:** يقع المركز بالقرب من مدينة "طنجة" المغربية<sup>8</sup>، يقع في منطقة منعزلة بمنتصف الطريق بين الرباط ومكناس<sup>9</sup>، كون ما بين 1957 إلى 1962 حوالي 1200 جندي<sup>10</sup>.

**4-مركز الخميسات:** يقع المركز بالقرب من مركز العريش، يتواجد بمزرعة منعزلة، كان مقره عبارة عن منزل أحد الجزائريين المغتربين<sup>11</sup>، كون بين سنتي 1957 إلى 1959 حوالي 400 جندي<sup>12</sup>، هذا وقد تعاقب العديد من القادة على قيادة هذه المراكز نذكر منهم: خالد حسناوي،

<sup>1</sup> - حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 201.

<sup>2</sup> - الصادق مزهود وآخرون ، المرجع السابق ، ص 34.

<sup>3</sup> - خالد نزار ، يوميات الحرب ، المصدر السابق ، ص 243.

<sup>4</sup> - Hadj Haddou Mohamed,op,cit,pp 37-38 .

<sup>5</sup> - حمود شايد ، المصدر السابق ، ص 282.

<sup>6</sup> - حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 201.

<sup>7</sup> - الصادق مزهود وآخرون ، المرجع السابق ، ص 34.

<sup>8</sup> - حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 201.

<sup>9</sup> - حمود شايد ، المصدر السابق ، ص 282.

<sup>10</sup> - الصادق مزهود وآخرون ، المرجع السابق ، ص 34.

<sup>11</sup> - حمود شايد ، المصدر السابق ، ص 282.

<sup>12</sup> - الصادق مزهود وآخرون ، المرجع السابق ، ص 34.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

بوشناق خلادي، الحاجن محمد، واريسي محمود ، بوعمامة<sup>1</sup>.

إن مراكز التكوين العسكري التي افتتحها جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية ساهمت في تكوين حتى الأجانب خاصة الأفارقة ، حيث تم تكوين مجموعة من الطلبة الكاميرونيين حول حرب العصابات في الفترة الممتدة من سبتمبر 1961 إلى ديسمبر 1961 بمركز كبداني، كما تم استقبال دفعة أنغولية أخذت تكوينا حول كيفية مواجهة الاستعمار البرتغالي، وهو المركز ذاته الذي زاره زعيم الحركة التحررية في جنوب إفريقيا نيلسون مانديلا سنة 1961<sup>2</sup>. وهذه دلالة واضحة على رفعة مستوى التكوين العسكري الذي راهنت عليه القيادة العليا للثورة الجزائرية، فأصبحت دروس التكوين في هذه المراكز<sup>3</sup> مطابقة لدروس مدارس التكوين الفرنسية النظامية<sup>4</sup>، وهذا ما أدى بالاتحاد السوفياتي إلى تقديم بعض المنح الدراسية لفائدة طلبة جيش التحرير الوطني ، وفتح المجال أمامهم للتكوين في الخارج<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 201.

<sup>2</sup> - نشير هنا إلى أن الدفعة الأنغولية كانت تحت إشراف القائد " أغوستينونيتو " أول رئيس للجمهورية الأنغولية ، أما عن زيارة نيلسون مانديلا فتتدرج ضمن تبادل الخبرات العسكرية فيما يتعلق بحرب العصابات ، حيث سمحت هذه الزيارة لزعيم جنوب إفريقيا بالاطلاع على طريقة التكوين العسكري لأفراد جيش التحرير الوطني على حرب العصابات ، وهذا ما جعل بعض المكونين من أفراد الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني يتتقلون إلى جنوب إفريقيا بعد الاستقلال لتكوين مناضلين من جنوب إفريقيا لمحاربة التمييز العنصري، أنظر: Lahouari Benzoura,op,cit,p78.

<sup>3</sup> - ركزت مختلف مراكز تكوين جيش التحرير الوطني في مختلف تدريباتهم على البرنامج التالي: دروس نظرية وتطبيقية تتناول في مجملها تكوين الجندي، الإعازات العسكرية، التدريبات العسكرية، العلاقات التي تربط الجندي بمحيطه، التدريبات الميدانية، التدريب على مختلف أنواع الأسلحة، التدريب على الألغام وكيفية استعمالها، دراسة الأسلحة الإحيائية، دراسة الأسلحة النووية، أنظر: بجاوي المدني بن العربي ، المصدر السابق ، ص 25-26.

<sup>4</sup> - ابن قاسي علي ، حرب الأمواج، مجلة أول نوفمبر، مارس 1987، المرجع السابق ، ص 37-38.

<sup>5</sup> - صحيح أن عبد الحفيظ بوصوف فاوض من أجل حصول هؤلاء الطلبة على منح دراسية للتكوين في الخارج ، في عدة دول ( الإتحاد السوفياتي، رومانيا ، تشيكوسلوفاكيا، الولايات المتحدة الأمريكية)، وفي عدة مجالات ( العسكرية، الهندسة النووية، المحروقات)، لكن لم تكن هذه الدول لتقبل ذلك لولا أن أثبت هؤلاء مستواهم العالي في التكوين داخل صفوف جيش التحرير الوطني، وأدلل على ذلك بما ذكره ضابط جيش التحرير الوطني حاج حدو محمد الذي قال " اكتشفنا بعد الاستقلال أن بعض الأجهزة التي كانت تستخدمها فرنسا في الحرب أقل تطورا من أجهزة جيش التحرير الوطني ، ولهذا تم الاستغناء عن خدمات المهندسين الأجانب في ميدان الاتصال بعد الاستقلال... فلم نكن نكتف بالأجهزة المستوردة لنا بل تم تعديل بعض آلات هذه الأجهزة من طرفنا وركبنا البعض الآخر"، أنظر: حاج حدو محمد، حرب الأمواج ، نفس المرجع ، ص39، شهادة حدو ولد قابلية ، الشروق اليومي، 1 نوفمبر 2015، العدد 4904 ، الجزائر، ص 6-7.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

لقد تميز طابع التكوين العسكري لأفراد جيش التحرير الوطني بالحدثة ، ذلك بأن فصوله ركزت على تكوين الجندي الملم بكل خبايا الاتصال والسلاح، فإذا كان هذا الأخير قد أوكلت مهامه لقادة عسكريين معتمدا على كيفية استخدام السلاح ،فإن التكوين في مجال الاتصال قد اعتمد على التكوين الإلكتروني، الفيزيائي، البث الكهربائي، الرياضيات، وهي سياسة وإن لم تستطع تحقيق جميع أهدافها خلال مرحلة الكفاح المسلح، لكن فائدتها كبيرة في مرحلة ما بعد استرجاع السيادة الوطنية، واستخدام هذه الكفاءات في مرحلة البناء الوطني لاسيما وأن معظم هؤلاء هم نتاج هذه السياسة.

### **2-4 التموين والتمويل:**

#### **2-4-1 التموين:**

لايختلف اثنان من العارفين في الشأن العسكري ، والضالعين في وضع الاستراتيجيات القتالية، والحاذقين في علوم التسيير والمتفهمين في السياسة أن التموين محور أساسي في العملية العسكرية تدور في فلكه كل الأنشطة اليومية، ولذلك ظلت مسألة التموين هاجسا لقادة الثورة الجزائرية ، كلما اشتغلت آلة الحرب وتوسعت دائرة المعارك ، وزاد عدد المتطوعين<sup>1</sup>.

#### **2-4-1-1 مشكل التموين خلال الثورة:**

يعد التموين من أعقد القضايا التي عرفتها الثورة الجزائرية وأكثرها سرية، نظرا لأهميتها الاستراتيجية من جهة والآثار السلبية التي يخلفها نقص أو انعدام وفرة المواد التموينية من جهة ثانية، لذلك فقد صدق الجنرال جياب عندما قال " إن علبة سردين تقدم للجندي في ميدان المعركة تساوي بندقية مزودة بالذخيرة الحربية الكافية".

فإذا كان الجندي الواحد من جنود جيش التحرير الوطني يستهلك ما مقداره 75 كلغ من المواد الغذائية خلال الشهر<sup>2</sup>، أي بمعدل 2,5 كلغ يوميا ، فإن تأمين التموين اليومي الغذائي لكتيبة من الجنود يعد ضربا من الخيال في ظل ظروف الحرب السائدة، والمخاطر المحدقة بها آنذاك

<sup>1</sup> - الهادي أحمد درواز، المرجع السابق ، ص 17.

<sup>2</sup> - محمد زروال، القيادة العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق، ص 363



## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

، خاصة بعد إنشاء الأسلاك الشائكة المكهربة<sup>1</sup>، زيادة على الحملات التمشيطية التي قام بها الجنرال شال، بهدف تجفيف منابع الدعم والإسناد<sup>2</sup>، بالإضافة إلى تطويق الفلاحين وكل شبكات الدعم الممتدة في الأرياف التي لم تعد قائمة عمليا، وإن وجد البعض منها فهي لم تعد قادرة على إطعام العدد الهائل من الجنود وتلبية كل حاجياتهم<sup>3</sup>، وهذا ما كان سببا في نقص التموين بشكل حاد.

لذلك قرر جنود جيش التحرير الوطني القيام بهجمات على مراكز التجمع والتموين من أجل الاستحواذ على المواد التموينية الموجودة بها خاصة الغذائية منها، وهي إحدى الأسباب التي تبرز إعطاء الأولوية المطلقة لقضية التموين، لاسيما وأن بعض المناطق أصبح زيت الزيتون والخبز التقليدي هو الوجبة الرئيسية لجنودها<sup>4</sup>، بعد أن أصبحت مهمة الممون صعبة جدا، وكانت تفرض عليه رقابة كبيرة كي لايزل قدمه فتضيع المؤونة التي تمثل قوام الجنود وركيزة الجيش<sup>5</sup>، وأمام هذا الوضع حملت كل من هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني ووزارة التسليح والتموين على عاتقهما مسؤولية تموين وحدات جيش التحرير الوطني بإعداد نظام خاص لهذا الغرض.

### **2-1-4-2 نظام التموين في جيش التحرير الوطني:**

أخذت هيئة الأركان العامة على عاتقها مسؤولية تموين وحدات جيش التحرير الوطني ، حيث

<sup>1</sup> - محمد تقيّة ، المصدر السابق ، ص 592.

<sup>2</sup> - الهادي أحمد درواز، المصدر السابق ، ص 24-25.

<sup>3</sup> - خالد نزار، يوميات الحرب ، المصدر السابق ، ص 85.

<sup>4</sup> - يضيف المجاهد رايح لعللي قائلا "إن الإهتمام الوحيد للمجاهدين خاصة بعد إنشاء الأسلاك الشائكة أصبح التموين، حيث ضربت المجاعة أطنابها ، ولا يتناول المقاتل إلا وجبة واحدة في اليوم، تتكون من كمشة من التين المجفف، أو خبز منقوع بزيت الزيتون وذلك في الأوقات الحرجة للتقليل من معاناة الجوع، وإنه من الواضح أن عددا كبيرا من المجاهدين في المناطق المحرمة محرومين من جميع أنواع الغذاء، ولا يأكلون إلا الثمار البرية غير السامة بجميع أنواعها ، بما في ذلك لحم الحيوانات البرية...ولتعويض النقص في هذه المادة الحيوية لجأنا إلى الصيد بالديناميت في منطقة "واد بيببي" (الولاية الثانية، المنطقة الرابعة)، حيث تتواجد أسراب سمك (التشالبه) بهذه الجهة من المناطق المحرمة، كم كانت الفرحة عارمة عندما تجاوزت النتائج توقعاتنا... عندها فكرنا في البحر كمورد غذاء وجب تسخير فائدة المقاتلين..."، أنظر: رايح لعللي، مذكرات مجاهد في جيش التحرير الوطني، ت جناح مسعود ، دار القصة ، الجزائر، 2012، ص 71، 103، 79.

<sup>5</sup> - محمد صايكي ، المصدر السابق ، ص 156.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

كانت تتدخل مباشرة أو عن طريق لجان المناطق للاطلاع على مدى تنفيذ المخططات المتعلقة بكيفيات التموين المختلفة، وأنشأت لهذا الغرض ما سمي "النادي المركزي للمجاهد"<sup>1</sup>، كما تم إقامة القواعد اللوجستية الأساسية لجيش التحرير الوطني، حيث تم تقسيم الحدود الجزائرية التونسية والحدود الجزائرية المغربية التي تتركز بها وحدات كبيرة لجيش التحرير الوطني إلى منطقة شمالية وأخرى جنوبية، وبذلك نجد "غارديماو" بتونس، و"وجدة" بالمغرب اللذان أصبحا يشكلان مقر قيادة هيئة الأركان العامة<sup>2</sup>.

هذا وقد اتخذت هيئة الأركان العامة جملة من التدابير فيما يخص المسألة التموينية منها: وضع الجيش بآمن يسيرها نظام خاص يتولى تدبير شؤونه بنفسه من مأكّل وملبس وتحركات، مع إعطاء تعليمات صارمة لمسؤولي القسامات والنواحي بأخذ التدابير والاحتياطات لتوفير مستلزمات وحداتهم اليومية، ثم الحرص على إلزامية التوفير وعقلنة التسيير والترشيد في الاستهلاك على أن يكون للوحدات احتياط يكفيهم مدة 6 أشهر على الأقل زيادة على الاستهلاك اليومي، وأخيرا التكيف مع طبيعة المرحلة والتأقلم مع المستجدات التي تفرضها الحرب<sup>3</sup>.

إن الهدف من هذه التعليمات هو محاولة قيادة الثورة التحريرية تنظيم العملية التموينية، وضبط مصادرها وتعيين مسؤوليها فيما يخص النقل والتوزيع، وكذا تسجيل المنتج الموزع والداخل، بشكل دقيق وسري مع رقابة دائمة<sup>4</sup>، ذلك بأنها شبكة متماسكة وقوية تجمع في خيوطها المدنيين والعسكريين، تديرها مجموعة من الأطراف التي تعمل بانسجام، فيبدأ نشاطها بتحديد

---

<sup>1</sup> - يندرج النادي المركزي للمجاهد ضمن استراتيجية هيئة الأركان العامة في القضاء على مشكل التموين لأفراد جيش التحرير الوطني على الحدود، لاسيما وأن النادي من الهياكل الجديدة التي لم يعرفها جيش التحرير الوطني من قبل، حيث تعتبر مهمته الأساسية ضمان توفير المواد الأساسية الضرورية لأفراد جيش التحرير الوطني بأسعار منخفضة جدا، وذلك لتمكينهم من توفير جزء من مرتباتهم، وكان النادي يمون إنطلاقا من مساهمة كل فرد من أفراد جيش التحرير الوطني، أنظر: عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص 304، 312.

<sup>2</sup> - بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 136.

<sup>3</sup> - الهادي أحمد درواز، المصدر السابق، ص 26.

<sup>4</sup> - Mohamed Guentarri, op, cit, p217.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

الاحتياجات<sup>1</sup>، ثم تشتري من طرف المديرية المركزية للتموين بتونس إلى مقر قيادة الحدود في مدينة " الكاف"، ثم إلى مقر قيادة هيئة الأركان العامة بـ"غار ديماو" بعد ذلك توزع على الوحدات المقاتلة ومراكز التدريب<sup>2</sup>.

كما كانت تسند المهمة أحيانا إلى المكتب التجاري للمجلس البلدي، فيكلف المسبلون على توزيعها في الأماكن الآمنة بتحضير وسائل النقل وطرق التمويه، وتحديد زمان نقلها من جديد عبر المسالك والسبل المحروسة حتى تبلغ إلى مسؤول التموين بالقسمة<sup>3</sup> الذي كان يحرص دوما على تسجيلها في كرايس متبعا في ذلك تنظيما دقيقا حتى تسهل عليه عملية المحاسبة مع مسؤوليه<sup>4</sup>، ثم يوزعها على المخابئ المخصصة لذلك، ويعود هذا التنظيم المحكم إلى حكمة القادة العسكريين في وضع خططهم واستراتيجيات مراقبتهم التي كانت تقضي إلى معاقبة كل المتجاوزين معاقبة شديدة.

وبهذه الرقابة الدقيقة على أمانة الصندوق تحسنت ظروف المقاتلين حيث تم تحديد الحصص الغذائية<sup>5</sup>، حيث كان على الجندي أن يتناول وجبات ساخنة في العشرين يوم الأولى من الشهر، ثم وجبات باردة تتكون في غالبها من سردين ولحم مصبر في العشرة أيام الباقية<sup>6</sup>، وقد كانت تصل هذه الحصص إلى مختلف الوحدات<sup>1</sup>، خاصة الوحدات القتالية في المناطق العملياتية، وفي

<sup>1</sup> - الهادي أحمد درواز، المصدر السابق، ص 25.

<sup>2</sup> - محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق، ص 364.

<sup>3</sup> - إن الوضع الميداني الذي زاد من تأزم تخزين المؤونة التي أصبحت في تناقص مخيف، وأصبحت المسألة الغذائية تطرح مشكلا خطيرا قد يؤثر على معنويات الجنود، جعلت المكتب التجاري أمام مهمة جد صعبة، ذلك بأنه مطالب بمعرفة التجار المحليين أو المتواجدين في العواصم أو المدن الكبرى، ومعرفة أماكن البضاعة المطلوبة (مؤونة، ألبسة، قماش، جلود قرطاسية، آلات سحب وكتابة وخياطة، ومعدات عمل) من حيث الوفرة وضعف رقابة العدو، والمعرفة الجيدة لأصحاب النقل حتى تصل بأمان لأصحابها، أنظر: رابح لعلي، المصدر السابق، ص 96، الهادي أحمد درواز، المصدر السابق، ص 25.

<sup>4</sup> - محمد صايكي، المصدر السابق، ص 156.

<sup>5</sup> - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 218.

<sup>6</sup> - نشير هنا إلى طبيعة المواد التموينية ذات القيمة الغذائية العالية التي كان يتمون بها جيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية، فحسب تقني الوجبات الغذائية الخاصة بالجندي فإن كل جندي كان يتناول 1,5 كغ من اللحم شهريا، وبما أن طول التخزين يعرض اللحم للتعفن، فقد كانت مصالح الإمداد والتموين تقوم بشراء البقر ثم تقوم بذبحه وتوزيعه طازجا على مختلف

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

ظروف الخطر الشديد كان الجنود المضطرون للتراجع سريعا والمعرضون للتطويق يتلفون بأيديهم مئات الكيلوغرامات من المواد الضرورية لإعاشتهم كي لاتقع بين أيدي العدو<sup>2</sup>. ومن المراكز التموينية على الحدود الشرقية التي أشارت إليها الوثائق الأرشيفية مركز " القاهرة" باعتباره مركزا لوجستيا هاما تحت إشراف مديرية التموين شرق<sup>3</sup>، ومركز " القصرين" الذي يمون جنود جيش التحرير الوطني في جبل الشعانبي، ومركز "تالة" الذي يمون سبعة فيالق وكتيبتين، وكذا القاعدة السادسة ومقرها "بئر الحفرة"، والقاعدة السابعة ومقرها "عين عناق"<sup>4</sup>، أما الحدود الغربية فقد أنشأت هيئة الأركان العامة للجيش العديد من المراكز فوق التراب المغربي مخصصة للعلاج والنقاهاة والتداوي، وورشات للصيانة وخياطة الملابس، ومخازن التموين<sup>5</sup>. كما أنشأت هيئة الأركان العامة العديد من المراكز الصحية منها ما كانت مشتركة بين الجزائر

---

الوحدات ، هذا وقد استبعد لحم الغنم نظرا لخطورته الصحية على الوحدات ، خاصة في تلك الظروف التي كانت تعيشها، أنظر: محمد زروال ، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية ، المصدر السابق ، ص ص364، 365.

<sup>1</sup> - يدلل محمد زروال فيما ذهب إليه بالتموين المنتظم الذي كان يصل الفيالق المتمركزة على الحدود الشرقية في آجاله المحددة والتي بلغت 13 فيلق عسكري وأربع كتائب ، وقد كان التموين يصل عن طريق الشاحنات على النحو التالي: شاحنة من نوع "مرسيدس" حمولتها 5 طن، شاحنة من نوع (O.M) حمولتها 3 طن، شاحنة من نوع "شيفرولي" حمولتها 3 طن، شاحنة من نوع "رونو" حمولتها 1طن، وما يمكن ملاحظته عن هذه الشاحنات أنها كانت قديمة غالبا ما كانت تتعطل في الطريق، فكانت الحيوانات تتولى إكمال المهمة ، و في المناطق التضاريسية الوعرة التي تعجز ظهور البغال والعربات التقليدية على السير فيها فإنها تحمل على الأكتاف، كما يتم استعمال الدهاليز المحفورة في الصخور تحت الأرض في المناطق التي يمر بها جيش التحرير الوطني، تخزن بها التموينيات وهي نظيفة خالية من الرطوبة ومهواة ، أنظر: محمد زروال، المصدر نفسه، ص 97-98، زرافكوبيكار، المصدر السابق ، ص 69.

<sup>2</sup> - خالد نزار ، يوميات الحرب ، المصدر السابق ، ص 85.

<sup>3</sup> -1H1580,(dossier1)MARG puis MALG organisation et fonctionnement 1960-1961 Centre d'archive français (château de Vincennes).

<sup>4</sup> - محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق ، ص 363، 364.

<sup>5</sup> - من أمثلة ذلك القاعدة التي افتتحها جيش التحرير الوطني بالقرب من القرية المغربية "بوزنيب" وهي منطقة تقع على طول الحدود الجزائرية المغربية بالقرب من مدينة "وجدة" المغربية، مهمة هذه القاعدة هي التموين من خلال التكفل بعمليات العبور من وإلى أرض الوطن من أجل إيصال البريد والأدوية والذخيرة أحيانا، وقد كانت عمليات النقل تتم بواسطة المهاري المدربة والقادرة على قطع مسافة 80 كلم في الليلة الواحدة، مما يسمح بالانفلات من دوريات العدو، أنظر: مصطفى بن عمر، المصدر السابق ، ص 255، محمد مصطفى طالب ، المصدر السابق ، ص 39.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

وتونس ، وكانت خاصة بتموين جيش التحرير الوطني بالدواء، وتقديم العلاج المناسب<sup>1</sup>، ومنها ما كانت مستقلة، كما تم تجنيد أطباء جزائريين كانوا يعملون في المستشفيات التونسية، وكذلك بعض الأطباء الجزائريين الذين كانوا يزاولون دراساتهم في الكليات الفرنسية ، وقد كلف البعض منهم بزيارة الجنود في وحداتهم القتالية لإجراء فحوصات طبية عامة<sup>2</sup>.

أما عن نظام التموين في الداخل فنشير هنا إلى أن جيش التحرير الوطني داخل الولايات لم تكن له مراكز ومخازن خاصة بالمواد التموينية على غرار الجيش المتواجد في الحدود، بل كان يعتمد في تموينه بالدرجة الأولى على القرى الجزائرية الغير مشبوهة ، والتي كانت تجمع كميات كبيرة من التموين<sup>3</sup> ، أو غنائم المعارك، و ما سرب لهم من ثكنات الجيش الفرنسي خاصة فيما تعلق بالألبسة العسكرية وحتى الأسلحة<sup>4</sup>، وأشارت المصادر في هذا السياق إلى وجود بعض الورشات الخاصة التي تهتم بخياطة الملابس العسكرية والأحذية، وكذا بعض المصالح الخاصة التي تسير الحياة الاقتصادية في كل ولاية<sup>5</sup>، إلا أنها لم ترتق إلى مستوى التنظيم والتموين التي كانت تمثله مختلف المراكز التموينية على طول الحدود.

على الرغم من وجود نظام تموين عسكري قائم بحد ذاته بدأت ملامحه تتضح مع تأسيس هيئة

---

<sup>1</sup> - نذكر هنا بعض المراكز منها: مركز الحبيب تامر، عزيزة عثماني، رازي عبد الرحمان، باجة ، بنزرت ، سوسة، صفاقص ، الكاف ، القصرين، القيروان، سوق الأربعاء، أنظر: بويكر حفظ الله ، المرجع السابق ، ص 146.

<sup>2</sup> - قسمت المنظومة الصحية لجيش التحرير الوطني على الحدود إلى ثلاث أقسام وهي: القسم الأول مقره مدينة "تالة" بالأراضي التونسية ويشرف عليه "إبراهيم درباسي"، والقسم الثاني مقره "غار ديماو" ويشرف عليه "سليمان واعمر"، أما القسم الثالث فمقره "الكاف" ويشرف عليه "إبراهيم فلفلي"، هذا وقد كلف الطيبان "زموشي" و "براح" بالفحوصات الطبية الروتينية للجنود داخل وحداتهم، أنظر: محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية ، المصدر السابق ، ص ص 98،365.

<sup>3</sup> - محمد زروال ، نفس المصدر، ص123.

<sup>4</sup> - محمد تقية ، المصدر السابق ، ص 593.

<sup>5</sup> - كلفت هذه المصالح بمهمة النقل المعقدة للتموين من منطقة لأخرى ، ومن المناطق التي بها فائض إلى المناطق التي يسجل بها نقص في الغذاء، كما كلفت بتنظيم قوافل الحيوانات لنقل المؤونة ، وبناء المخازن، والإشراف على زراعة الأراضي المهجورة، وتقديم المساعدات للفلاحين أثناء عمليات الحرث، كتقديم البذور والإعانات المالية للعائلات الكبيرة والعجزة، وأرامل الحرب، كما أشارت بعض المصادر إلى وجود مراكز صحية يسيرها أطباء وممرضون، حيث تملك كل كتبية من كتائب جيش التحرير الوطني مستشفى متنقل ، أما المستشفيات الثابتة فتكون وسط الغابات الكبيرة ، أنظر: زدرافكو بيكار، المصدر السابق، ص69.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

الأركان العامة سنة 1960، إلا أنه بقي يركز إلى حد ما على العديد من المساعدات لاسيما تلك التي أرسلتها كل من الصين، كوبا<sup>1</sup>، حيث كانت تحول هذه المساعدات إلى قيادة الأركان العامة في الحدود الشرقية لتوزع على مختلف الوحدات، وقد وصل التموين في المتوسط خلال هذه الفترة على الحدود الشرقية ما قيمته 400 طن من مختلف المواد المستلمة شهريا<sup>2</sup>، وعلى الرغم من أن المساعدات لا تحمل الطابع العسكري إلا أن الفرنسيين جندوا وسائل ضخمة من أجل تشديد الخناق وإيقاف البواخر التي تحمل هذه المساعدات والتفتيش الدقيق لكل مايعبر البحر المتوسط.

### **2-4-1-3 دور مديرية التموين العام في إمداد جيش التحرير الوطني:**

راهننت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها على القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني في عمليات التموين المختلفة، خاصة بعد أن فتحت تونس والمغرب الأقصى أراضيها للجزائريين بعد حصولهما على الاستقلال سنة 1956، هذا وقد كان جيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والغربية في اتصال دائم بهؤلاء ومباشرة مع تواصل مختلف عمليات التموين بشكل مستمر من هذه القواعد ، خاصة بعد أن تمكنت مخابرات الثورة من إقامة ورشات خاصة بصناعة الأسلحة على الأراضي المغربية<sup>3</sup>.

وما إن تأسست وزارة التسليح والاتصالات العامة سنة 1960، وبعد أن ألحقت بها مديرية التموين العام بقيادة العقيد عمار بن عودة<sup>4</sup>، حتى أخذ التموين شكلا آخر من أشكال التنظيم العسكري الثوري، حيث اقتضت الاستراتيجية الجديدة لعبد الحفيظ بوصوف تأمين تموين الجيش

<sup>1</sup> - أرسلت كوبا كميات هائلة من المشروبات الكحولية والسجائر ، وتمت مقايضتها بسلع أخرى تعد أساسية لتموين الثورة ، محمد بوداود ، المصدر السابق ، ص 91-92.

<sup>2</sup> - أرسلت جمهورية الصين الشعبية باخرتين الأولى تسمى "المرجيك" والتي حملت العديد من المواد الواسعة الاستهلاك على غرار: الأرز، النسيج، الأعطية، المعدات الطبية، الشاي الأخضر، أما الثانية فتسمى "الجارني" حملت : القمح والأرز، واستمرت 30 يوم في إفراغ حمولتها من القمح اللين الذي تم طحنه ، وإرساله لهيئة الأركان العامة في شكل دقيق ، أنظر: عبد المجيد بوزبيد ، المصدر السابق ، ص 112.

<sup>3</sup> - بوبكر حفظ الله ، المرجع السابق ، ص 132.

<sup>4</sup> - محمد دباح ، المانع ، المصدر السابق ، ص 119.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

انطلاقاً من القواعد الخلفية وخاصة المغرب الأقصى وإسبانيا<sup>1</sup>، وخصص لهذا الغرض أعوان يختارهم التنظيم في استلام المعدات التموينية المختلفة والإشراف على مختلف مراحلها. وانطلاقاً من هذه الاستراتيجية تكفلت مختلف المديريات الفرعية للتموين العام بتزويد وتموين وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود، وكانت كل مديرية تتوفر على هياكل لشراء المواد التموينية، وورشات للصناعة ومخازن للسلع والجمركة، أما النقل فقد كان موكلاً للمديرية الفرعية للنقل<sup>2</sup>، هذا وقد تدعمت هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بمصلحة تموين الجيش التابعة لقيادة الحدود (CDF) التي كانت تدعم دورها مختلف وحدات وزارة التسليح والاتصالات العامة، رغم أن هذه الأخيرة كانت تلجأ في بعض الأحيان إلى التموين الذاتي<sup>3</sup>. وقد أشارت الوثائق الأرشيفية المؤرخة في 1 جانفي 1960 إلى بعض المواد التموينية وثمانها بالسوق الليبية، وقد مثلت هذه المواد حسب نفس الوثيقة الحاجيات الأساسية لجيش التحرير الوطني<sup>4</sup>، حيث بلغت المشتريات التي تمت في تونس فقط خلال 1961-1962 مئات الملايين، كما عالجت وحدة الجمارك والعبور التابعة لمديرية الإمداد شرق<sup>5</sup> خلال التسيير الأخير لنفس الفترة ما لا يقل عن 200 ألف طن من البضائع التي كانت في غالبها تجهيزات

<sup>1</sup> - عبد الكريم حساني، المصدر السابق، ص 58.

<sup>2</sup> - يبين تقييم لجنة الشراء خلال سنتي 1960-1961 أن مجموع المشتريات في القطر التونسي لتزويد وحدة الحدود ناهز 1,5 مليار دينار، والدينار التونسي يساوي آنذاك 10 فرنك فرنسي، وكان التزويد يشمل الأكل، المؤونة، وكل الأجهزة اللازمة، هذا وقد لعبت مصالح التحليل والمراقبة دور هام في هذه العملية، كما كانت مصلحة المحاسبة هي الأخرى تتابع بحزم كل العمليات، وتدفع بصفة منتظمة الكشوف البنكية إلى الوزارة، لأن كل الدفعات كانت تجري عن طريق الشيكات البنكية، وفي هذا الصدد استعملت شركة جزائرية باسم "النجاح" وهي شركة معروفة لدى البنوك ومختصة في الاستيراد والتصدير، حيث كان يجري كل شيء باسم هذه الشركة، أنظر: عبد الرحمان عمراني، المرجع السابق، ص 103-104.

<sup>3</sup> - محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق، ص 398.

<sup>4</sup> - 1H1580,(dossier1)MARG puis MALG organisation et fonctionnement 1960-1961 Centre d'archive français (château de Vincennes).

<sup>5</sup> - إن إنشاء هذه الوحدة كان نتيجة تزايد حجم البضائع الواردة إلى ميناء تونس، وكذلك لإضفاء السرية على هذه الواردات، وكمية البضائع المذكورة أعلاه هي البضائع الواردة إلى ميناء تونس منها 150 ألف طن قادمة من البلدان التالية: مصر، ليبيا، المغرب، ماليزيا، هونغ كونغ، الصين، روسيا، تشيكوسلوفاكيا، المجر، بلغاريا، فرنسا، هولندا، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، أنظر: عبد الرحمان عمراني، المرجع السابق، ص 103-104.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

مختلفة (سيارات، تجهيزات جراحية، لوازم من المستهلكات)<sup>1</sup> ، هذا وقد صدر جزء هام منها إلى المغرب الأقصى تلبية لاحتياجات هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني في الحدود الغربية.

وبذلك تكون مديرية الإمداد العام التابعة لوزارة التسليح والاتصالات العامة بفروعها في الحدود الشرقية والغربية قد أخذت على عاتقها ضمان استمرارية تمويل هيئة الأركان العامة بالمواد والتجهيزات التي تحتاجها<sup>2</sup> ، ولذلك توفرت لديها هياكل شراء وفرق عبور وجمركة، وورشات صنع<sup>3</sup> ، ومستودعات تخزين، كما استطاعت وزارة التسليح والاتصالات العامة أن تتحصل على العديد من المواد التموينية كمساعدات من عدة دول في العالم وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والصين<sup>4</sup>.

### 2-4-2 التمويل:

يعتبر المال عصب الحرب ومحركها الرئيسي ، لذلك شكل الجانب المالي خلال الثورة التحريرية خاصة في السنوات الأخيرة من عمر الثورة نقطة حساسة ، فمن المعروف أن قضية التمويل في بداية الثورة كانت ذاتية، ذلك بأن الثورة تمول نفسها عن طريق اشتراكات المواطنين وهبات الأغنياء وحتى الفقراء، والغرامات المالية، الزكاة، الضرائب، الغنائم<sup>5</sup>، ورغم قلتها إلا أنها خففت من المشكل ، لكن بعد أن قام الاستعمار الفرنسي بعزل الشعب عن الثورة في نظام المحتشدات أصبح جيش التحرير الوطني محروما من هذه المنابع التمويلية ، ما لزم على قيادة

<sup>1</sup> - عبد المجيد بوزيد ، المصدر السابق ، ص 82-83.

<sup>2</sup> - عبد المجيد بوزيد ، نفس المصدر، ص 82.

<sup>3</sup> - لقد تم إنشاء العديد من الورشات على مستوى مختلف فروع مديريات التموين العام ، ونذكر على سبيل المثال معمل الخياطة الذي أنشأ على مستوى مقر مديرية التموين العام والذي كان يخبط كميات كبيرة من الألبسة الصيفية والشتوية لوحدة جيش التحرير الوطني المتموقعة على الحدود الشرقية والمقدرة بحوالي 20 ألف جندي ، وكانت ألبسة تكميلية مما سمحت لكل جندي بحيازته متاعا عسكريا كاملا (قبعات، ألبسة داخلية، بدلات عسكرية، أحذية...)، كما تم إنشاء كذلك معمل لتحميم القهوة المجهز بأحدث الآلات ، حيث ينتج ويسلم 120 طن من القهوة المرحية لوحدة الحدود والمصالح التي تعنى بشؤون اللاجئين، أما القهوة فكانت تستورد مباشرة من الخارج بوسائل خاصة ومن بلدان سبق ذكرها ، أنظر: عبد الرحمان عمراني، المرجع السابق ، ص 103، عبد المجيد بوزيد ، المصدر السابق ، ص 83.

<sup>4</sup> - Rabah Zamoum, op, cit, p137 .

<sup>5</sup> - Mohamed Guentarri, op, cit, pp 218-219.



## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

الثورة البحث عن نظام تمويل بديل.

### 2-4-2-1 نظام التمويل الداخلي للثورة:

رغم أن السلطات الفرنسية وفي مقدمتها أجهزة الشرطة سخرت كل إمكانياتها المادية والبشرية من أجل وضع حد للعملية التمويلية في الداخل، والكشف عن شبكات ومخابئ أموال جيش وجبهة التحرير الوطني ومطاردة حامليها<sup>1</sup>، إلا أن جبهة التحرير الوطني ومختلف مصالحها كانت قد استحدثت تنظيم مدني يهدف إلى تمويل جيش التحرير الوطني موازاة مع التنظيم العسكري الذي ارتكزت صلاحياته على مهام جمع الأموال ، الدعاية ، التعبئة ، التسليح<sup>2</sup>. وانطلاقا من هذه الصلاحيات المخولة لقيادة جيش التحرير الوطني فقد خصصت قيادة المناطق مسؤولين خاصين مكلفين بمهمة جمع الأموال في أوقات معلومة، بحيث يدفع الجميع اشتراكاتهم ولا يستثنى منهم أحد<sup>3</sup>، واعتمد تنظيم جيش التحرير الوطني في جمع هذه الموارد المالية على القسامات بتركيباتها السياسية والعسكرية<sup>4</sup> والتي اعتبرت دعامة أساسية في الكفاح باعتبارها حلقة اتصال بين الهياكل الأفقية المتمثلة في الشعب وتنظيماته ، والهياكل العمودية المتمثلة في جيش التحرير الوطني<sup>5</sup>.

وأمام الظروف الصعبة التي باتت تتخبط فيها مسألة التمويل خاصة مع بداية سنة 1959، حيث بدا واضحا تنديد الولايات في الداخل بتقصير الحكومة المؤقتة في هذا الجانب<sup>6</sup> الذي أدى

<sup>1</sup> -Ali Haroun,op,cit,p308 .

<sup>2</sup> - محمد يعيش ، المرجع السابق ، ص 246.

<sup>3</sup> - محمد زروال ، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية-التونسية ،المصدر السابق ، ص 124.

<sup>4</sup> - أنظر الملحق رقم 12 ص 376 من هذه الأطروحة.

<sup>5</sup> - لقد كان شعار الجزائريين في تمويل الثورة " ادفع دينار تطرد الاستعمار" ، وقد كانت الاشتراكات المقررة مثلا لسكان الولاية السادسة التاريخية كحد أدنى 200 فرنك ، حتى أن البعض منهم وضع بيته وماله تحت تصرف الثورة ، وقد كانت هذه الاشتراكات تجمع لدى سياسي القسمة التي تجمع مداخيل المجالس البلدية التابعة لها ثم ترفع إلى القسمة في تقرير موحد ثم الناحية فالمنطقة ثم الولاية مشفوعة بأمر إيداع واستلام لكل عملية وتدون في سجلات رسمية، مختومة ومرفمة، كما لا يحق للهياكل القاعدية الاقتطاع أو الاحتفاظ بالمال عندهم أو التصرف فيه ، أنظر: الهادي أحمد درواز ، المصدر السابق ، ص 18-21.

<sup>6</sup> - بوعلام بن حمودة ، المصدر السابق ، ص 324.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

بجنود القاعدة الشرقية وعلى الحدود إلى تعيين فنيين في ميدان الفلين الذي كان يقطع ويرسل إلى تونس ومن ثمة يصدر لأسواق أوروبية خاصة إيطاليا، أو الاستيلاء على بعض أغنام المستوطنين وبيعها لحل الأزمة المالية<sup>1</sup>، إلا أنه مع بداية سنة 1960 سترخص الحكومة المؤقتة بفتح التمويل الخارجي للثورة عن طريق فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا.

### 2-2-4-2 الجالية الجزائرية بالخارج ومسألة التمويل:

كانت طريقة تمويل جيش التحرير الوطني قبل 1960 عن طريق الحكومة المؤقتة الجزائرية، لكن ابتداء من سنة 1960 أصبحت عملية التمويل بطريقة مباشرة من فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا إلى قادة الولايات في الداخل، وجاء القرار بعد طرح مشكل تمويل الولايات بالداخل أثناء اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس 1959-1960<sup>2</sup>، حيث رخصت الحكومة المؤقتة الجزائرية للفيدرالية بأن تحول مبالغ مالية مباشرة إلى الولايات ، فأحدثت هذه الأخيرة الشبكات اللازمة التي تتمكن بواسطتها من إرسال نصيب من المال إلى قائد الولاية الذي يسلم وصل استلام للفيدرالية والتي بدورها تسلمه إلى وزير المالية في الحكومة المؤقتة مع الاحتفاظ بنسخة منه<sup>3</sup>.

هذا وقد وصف رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية فرحات عباس أموال الثورة بالطائلة، وأكد على لسان وزير المالية في الحكومة أحمد فرنسيس أن الغطاء المالي بلغ 20 مليار فرنك قديم،

<sup>1</sup>- عمر تابليت ، المرجع السابق ، ص128.

<sup>2</sup>- عمر بوداود ، المصدر السابق ، ص 187.

<sup>3</sup>- يذكر المسؤول عن فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا عمر بوداود في مذكراته أن الولايات في الداخل ابتداء من سنة 1960 أصبحت تتمول بدفعات من طرف الفيديرالية تتراوح ما بين 200 إلى 300 مليون فرنك فرنسي للدفعة الواحدة، وتذكر المصادر أيضا أن أموال الداخل كانت توجه إلى التموين وإعانة أسر الشهداء والمعتقلين حتى في فرنسا كانت الاتحادية تخصص نصيبا من المال لأسر الشهداء والمعتقلين ونصيبا آخر لمصاريف التسيير ، ومبلغا آخر للحكومة المؤقتة، وفي السياق ذاته يذكر الهواري بن زورة بصفته عضو في لجنة دعم المعتقلين وعائلاتهم التابعة لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا من 15 ديسمبر 1960 إلى 07 أبريل 1961 أن الميزانية الشهرية المخصصة لهؤلاء كانت على النحو التالي: 5000 فرنك قديم للمعتقلين في السجون والمخيمات، 25000 فرنك قديم للعائلات في فرنسا، 10000 فرنك قديم للعائلات في الجزائر (المدن الجزائرية)، 8000 فرنك قديم للعائلات في الجزائر (الأرياف والقرى)، 2000 فرنك قديم للتكفل بالأطفال، 2000 فرنك قديم للتكفل بالأباء، 2000 فرنك قديم لضحايا الاعتداءات بما فيهم الأطفال، أنظر: عمر بوداود، نفس المصدر ، ص187، بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص 324، وأيضا: Lahouari Benzoura, op, cit, p12.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

تشكل اشتراكات الجزائريين المغتربين بفرنسا أغلبيتها<sup>1</sup>، وقد أكد أحمد فرنسيس على هذا الموضوع من خلال تقريره المرسل إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA)، حيث أشار إلى أن الجالية الجزائرية بفرنسا تعتبر من المصادر المالية الرئيسية للحكومة المؤقتة بنسبة 80%، وأن الجزائريين هم المصدر المالي الأساسي لثورتهم على عكس تصريحات البعض خاصة القادة الفرنسيين القائلة بأن دعم (التمرد الجزائري) مرده إلى الخارج<sup>2</sup>.

إن دعم الجالية الجزائرية بفرنسا للثورة يعكس في حقيقته وعيهم الكامل بضرورة تحمل أعباء الحرب من طرف الجميع من جهة، والرد على بعض الادعاءات الفرنسية التي مفادها أن هذه الاشتراكات<sup>3</sup> كانت تجمع بالقوة من جهة ثانية، فلا يمكن بأي حال من الأحوال مهما كانت قوة تنظيم جبهة التحرير الوطني بفرنسا أن تتحكم في 300 ألف مهاجر جزائري إن هم رفضوا دفعها، لاسيما وأن الدعم شمل الجانب اللوجستي أيضا (سلاح، طواع، أختام...) وتواصل هذا المجهود حتى نهاية الثورة التحريرية.

<sup>1</sup> - فرحات عباس، المصدر السابق، ص 355.

<sup>2</sup> - صحيح أن البلدان الصديقة والشقيقة كانت قد عبرت عن دعمها المالي للثورة الجزائرية وتضامنها مع الشعب الجزائري، وهذا لا ينكره إلا جاهد، بدليل الزيارة التي قام بها فرحات عباس إلى لبنان صائفة 1960، والتقائه بأmir قطر الشيخ خليفة بن حمد ثم الملك سعود بن عبد العزيز اللذان خصا الثورة الجزائرية بمساعدات مالية معتبرة، إلا أن المساعدات المالية لمعظم الدول كانت أقل بكثير من وعودها المعلنة واحتياجات الثورة، على الأقل إلى غاية 1961، وهذا ما جعل القيادة العليا للثورة تفكر في اتخاذ الإجراءات اللازمة لحل أزمة التمويل، عن طريق البحث عن مصادر أخرى للعملية، تكون قادرة على التقليل من العجز الموجود لدى خزينة الثورة، أنظر: مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص 254، وأيضا:

Ali Haroun, op, cit, p305.

<sup>3</sup> - تنوعت الاشتراكات المالية التي كان يدفعها الجزائريون بفرنسا للثورة، فهي إن بدأت بألف فرنك فرنسي للفرد الواحد خلال الثلاثة أشهر الأولى، فإنها انتهت بثلاثة ألاف فرنك بالنسبة للعمال الأجراء، أما التجار فكانوا يدفعون خمسة ألاف فرنك فرنسي ك مبلغ قاعدي، حيث ترتفع الاشتراكات حسب رأسمال كل تاجر، خاصة أن معظم التجار الجزائريين بفرنسا أصحاب مقاهي، مطاعم، فنادق، والنموذج التالي يوضح مداخل شهر جانفي 1961 الموزعة كالاتي: الاشتراكات (369008750 فرنك فرنسي)، استرجاع التأخير (هي اشتراكات الشهر السابق حيث تسجل في كل تقرير شهري حتى يتم دفعها فعليا وقدرت بـ 6063175 فرنك فرنسي)، التبرعات (هي هبات من المناضلين أو أعضاء التنظيم بمناسبة أحداث معينة كالزواج مثلا درت بـ 53539880 فرنك فرنسي)، الغرامات (هي مبلغ مالي يفرض على الفرد نتيجة أخطاء معينة أو في حالة نزاع معين، وقدرت بـ 3725000 فرنك فرنسي)، مسترجعات مختلفة (هي أموال كانت بحوزة مناضلين موقوفين وتم استرجاعها بعد مدة زمنية معينة، وقدرت بـ 2626585 فرنك فرنسي)، اشتراكات التجار (55062750 فرنك فرنسي)، مسترجعات تأخير التجار (833100 فرنك فرنسي)، المجموع (490859690 فرنك فرنسي)، أنظر: Ipid, pp 305-310.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

وللإشارة فإن مصادر تمويل فيديرالية جبهة التحرير الوطني بالخارج لم يكن الجزائريين المقيمين بفرنسا فقط، بل شمل كل الجزائريين المقيمين بالخارج لاسيما في المغرب الأقصى<sup>1</sup> وباقي الدول الأوروبية<sup>2</sup>، التي عملت مختلف التنظيمات التابعة لجبهة التحرير الوطني بهذه الدول على جمع هذه الأموال في أماكن آمنة، وتحويل الجزء الأكبر منها للحكومة المؤقتة، وإلى الولايات بالداخل لاسيما وأن هذه الأخيرة اعتمدت في تسيير أموالها المجتباة من الداخل على لجان الولايات مستبعدة بذلك الحكومة المؤقتة<sup>3</sup>.

### 2-4-2-3 مسألة التمويل بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة:

شكل التمويل قضية هامة بين مختلف هيئات الثورة التحريرية لاسيما وزارة التسليح والاتصالات العامة (MALG) وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني (EMG)، حيث بقي المشكل مطروح على الرغم من تخصيص الحكومة المؤقتة لميزانية تفوق 20 مليار فرنك فرنسي قديم وضعت منها 06 مليار بين أيدي هيئة الأركان العامة لتمويل جيش التحرير الوطني وتوزيعها على صناديق الولايات الداخلية<sup>4</sup>، كما حمل عبد الحفيظ بوصوف ومعاونيه على عاتقهم مهمة جمع الأموال خاصة اشتراكات المهاجرين الجزائريين في تونس والمغرب مع تسليم تقارير دورية مع الأموال عن المهمة التي كلفوا بها<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - فيما تعلق بجمع الأموال بالمغرب الأقصى فقد قسم تنظيم جبهة التحرير الوطني بالمغرب جبايته على النحو التالي: الفدية (فرضت على ميسوري الحال من الجزائريين المقيمين بالمغرب الأقصى ، كالتجار، المحامين ، الأطباء ، وندفع مرة واحدة خلال السنة وهي مبلغ مالي معتبر) ، نظام الاشتراكات (فرض على كل الجزائريين المتواجدين بالمغرب الأقصى الذين يمارسون وظائف ، ثم تم تعميمه على الجميع فيما بعد) ، الغرامات (تفرض على المخالفين للمنظومة القانونية التي تسيير الثورة) ، أنظر: محمد يعيش، المرجع السابق ، ص 246.

<sup>2</sup> - دفعت الجالية الجزائرية المقيمة بلجيكا سنة 1961 مبلغ بقيمة 200628 فرنك بلجيكي (1805652 فرنك فرنسي)، كما دفعت الجالية الجزائرية المقيمة في منطقة السار في نفس السنة مبلغ بقيمة 6635 مارك ألماني (829375 فرنك فرنسي)، أنظر :

Ali Haroun,op,cit,p310.

<sup>3</sup> - فرحات عباس ، المصدر السابق ، ص 355.

<sup>4</sup> - Rabah Zamoum,op,cit,p133 .

<sup>5</sup> - من معاونين الذين كلفهم عبد الحفيظ بوصوف بمهمة جمع الأموال في المراكز الحدودية رابح صغاييري ، وعبد القادر شنفريحة المدعو "تشانغ" ، وهذا راجع إلى صرامة ودقة هؤلاء في مثل هذه المهام، أنظر : نجادي محمد مقران ، المصدر السابق ، ص 125، السنوسي صدار ، موجات الصدام ، المصدر السابق ، ص 87 ، الصادق مزهود وآخرون ، المرجع

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

ويذكر علي هارون أن فيديرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا قد خصصت مبالغ مالية معتبرة لتمويل مختلف مصالح وهيئات وزارة التسليح والاتصالات العامة، حيث كانت الأموال تحول من فرنسا إلى البنوك السويسرية بفضل شبكة فرانسيس جونسون، وبعدها تحول إلى بنوك القاهرة وتونس والمغرب لتزويد هذه المصالح<sup>1</sup>، وهو ما تأكد من خلال الوثائق الأرشيفية لمختلف مصالح وهيئات وزارة التسليح والاتصالات العامة، والتي بينت في معظمها مختلف التعاملات المالية من تحويلات لأموال بين مختلف مصالح الوزارة، أو شراء عتاد لوجيستي من الأسواق المغربية والليبية، كما أوضحت الوثائق بالتفصيل حجم المبالغ المحولة والمخصصة للتجهيزات مع وصل الإرسال والاستلام بتوقيع صاحبه<sup>2</sup>.

وهذا ما يؤكد حقيقة اعتماد الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة في تمويلها على فيديرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، التي غطت ميزانية سير الحكومة المؤقتة بنسبة 80%، وهذا ما جعلها في أريحية مالية لا تجبرها على القبول بإعانات مالية مشروطة<sup>3</sup>، حيث أكدت المصادر في وثيقة صادرة عن مصلحة التموين أن الوضعية المالية لمديرية التموين الشرقية حسب الكشف المالي المؤرخ في 31 أوت 1962 قد قاربت 600 مليون فرنك فرنسي<sup>4</sup>، وهو مبلغ ضخم مقارنة بالاحتياجات المالية لجيش التحرير الوطني في الداخل، وبقيت الولايات تعاني دوما مشكل التمويل.

ففي حقيقة الأمر وفي ظل اختلاف الآراء حول واقع المسألة التمويلية في الولايات، تطرح إشكالية من يتحمل مسؤولية هذا الواقع؟، حيث يذكر علي هارون أن هيئة الأركان العامة أبدت عجزا واضحا في قدرتها على عبور الحدود وإيصال أموال فيديرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا إلى الداخل<sup>5</sup>، واحتفظت بها في الحدود، ويرجع ذلك إلى عدم قدرتها على اختراق

السابق، ص 18.

<sup>1</sup> - Ali Haroun,op,cit,p322.

<sup>2</sup> -1H1580,(dossier1)MARG puis MALG organisation et fonctionnement 1960-1961 Centre d'archive français (château de Vincennes).

<sup>3</sup> - عمر بوداود، المصدر السابق، ص 187.

<sup>4</sup> - عبد المجيد بوزيد، المصدر السابق، ص 223.

<sup>5</sup> - Ali Haroun,op,cit,p317.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

الأسلاك الشائكة المكهربة، أو معارضة بعض القيادات لها في الداخل<sup>1</sup>، أو قد يرجع الأمر إلى نقص الدراية الكافية والتامة بهذه العملية<sup>2</sup>، فكان ذلك من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى بروز الخلافات بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني<sup>3</sup>.

في حين يذهب حربي إلى وصف الإدارة المالية التي أقامتها هيئة الأركان العامة بالأكثر صرامة، بوضع رقابة دقيقة على الأموال من خلال أمانة الصندوق التي وضعت حد لتهديب الأموال والذي نتج عنه الثراء الفاحش للعديد من الضباط<sup>4</sup>، فاعتمدت في نظام تمويلها على الاشتراكات التي كانت تقدم من طرف مختلف شرائح المجتمع<sup>5</sup>، ووضعت مخصصات مالية للجنود تدفع بانتظام وتساو، وأعفت عائلاتهم اللاجئة واعتبرتهم عائلات محمية من بعض التجاوزات التي قد تصدر من مصالح الأمن<sup>6</sup>.

ورغم الحواجز المكهربة على طول الحدود الشرقية والغربية وعجز هيئة الأركان العامة في كثير من الأحيان عن إيصال الدعم اللوجستي إلى الولايات في الداخل بما في ذلك الأموال، فإن ذلك لم يمنع مراقبتها الشديدة وحرصها الكبير على إنجاح العملية، فالقيادة المتمركزة بغار ديماو

<sup>1</sup> - Rabah Zamoum, op.cit, p133 .

<sup>2</sup> - يدل علي هارون على نقص دراية هيئة الأركان العامة من خلال الرسائل التي كانت ترسل من طرف بعض أفراد جيش التحرير الوطني في الداخل، خاصة من الولايتين الأولى والثالثة، من طرف بعض المسؤولين المحليين للجيش إلى أقاربهم أو أبناء منطقتهم أو التابعين لقطاعاتهم، مطالبينهم بالمال ، مآدى بهؤلاء إلى تفضيل دفع المال إلى المحاربين في الميدان ، عندها يجدون أنفسهم مضطرين للدفع مرة ثانية إلى لجنة الفيديرالية في فرنسا، الشيء الذي تسبب في بعض الاضطرابات ، والخلل في التنظيم ، أدى إلى بعض التذبذب في المداخل المالية الخاصة بجبهة التحرير الوطني بفرنسا ، وهو ما أدى إلى رفع مثل هذه القضايا إلى وزير الداخلية بالحكومة المؤقتة، حيث أقرت هذه الأخيرة إنشاء شبكة تمويل بصفة مباشرة في الولايات الداخلية، ويذكر علي هارون أنه عند نهاية جانفي 1961 بلغ إجمالي الأموال المحولة من الفيديرالية إلى الداخل ما قيمته 404904500 فرنك فرنسي، كما يشير المصدر ذاته إلى تحويل دفعتين إلى الولايات في الداخل ، دفعة أولى بقيمة 2 مليار فرنك فرنسي، ودفعة ثانية بقيمة 1 مليار و700 مليون فرنك فرنسي وصلت للولايات بعد توقيف القتال في 19 ماي 1962 ، عن طريق رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية السيد عبد الرحمان فارس، أنظر:

AliHaroun, op.cit, pp 306,317.

<sup>3</sup> - محمد تقية ، المصدر السابق ، ص 572.

<sup>4</sup> - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 218.

<sup>5</sup> - عبد الرزاق بوحارة ، المصدر السابق ، ص 311.

<sup>6</sup> - خالد نزار، يوميات الحرب ، المصدر السابق ، ص 85.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

بتونس كانت على علم بكل التفاصيل<sup>1</sup>، فتقوم باستدعاء الذين يرفضون دفع ما عليهم من مستحقات إلى مركز "الخميسات" العسكري ، وتتم توعيتهم وتعريفهم بالمهمة التي أنيطت بهم ، وبعد إطلاق سراحهم يدفعون ما عليهم<sup>2</sup>، ويدل هذا على وعي تام ناجم عن الحرص الكبير الذي أولته القيادة العليا للثورة التحريرية وضرورة إنجاز العملية التمويلية لما لها من تداعيات على سيرورة النشاط الثوري في الداخل والخارج.

### 2-4-2-4 انعكاسات المسألة التمويلية على سيرورة الثورة:

صحيح أن المسألة المالية خلال الثورة التحريرية لاسيما في المرحلة الأخيرة من عمرها وتحديدًا بين سنتي 1960-1962 قد ألفت بظلالها على العلاقات بين مختلف الهيئات العليا للثورة، فإذا كان جزء كبير من هذه الأموال كانت توجه كمصاريف توزع على مختلف الشرائح<sup>3</sup>، فإن التقرير الذي قدمه محمود الشريف بصفته مسؤول المالية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) المنعقد بطرابلس من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960، قد فضح من خلاله آليات التبذير المالي مع تحريف أموال مخصصة للولايات عن وجهتها الأولى<sup>4</sup>. هذا وقد قدم رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية آنذاك في نفس الجلسة المنعقدة في 03 جانفي تقريره الذي جاء فيه "إن الجبهة تملك ما يكفي من المال والسلاح لتجيب جميع طلبات جيش

<sup>1</sup> - Ali Haroun, op, cit, p, 317.

<sup>2</sup> - محمد يعيش ، المرجع السابق ، ص 247.

<sup>3</sup> - يورد علي هارون في هذا السياق كشف لتوزيع مصاريف فيديرالية جبهة التحرير الوطني لشهر جانفي 1961 على النحو التالي: منح الدائمين 7225000 فرنك فرنسي ( هي تعويضات خاصة بالإطارات الدائمة في الجبهة ، الذين لايسمح لهم نشاطهم السياسي بعمل آخر مأجور، وقد قدرت علاواتهم سنة 1961 ب60 ألف فرنك شهريا للفرد)، أعباء العائلات 438000 فرنك فرنسي ،النقل 1337960 فرنك فرنسي ، شراء العتاد 348040 فرنك فرنسي، متفرقات 6069921 فرنك فرنسي ،لجان إعانة المساجين 70904298 فرنك فرنسي، خسارة 6087995 فرنك فرنسي ( يقصد بالخسارة الأموال التي كانت بحوزة أفراد الفيديرالية المعتقلون من طرف الشرطة ، وهي إما أن تكون مخبأة في مكان مجهول أو تمت مصادرتها من طرف الشرطة)، هذا وإن مجموع هذه المصاريف قدر ب92411214 فرنك فرنسي، أنظر. Ali Haroun, op, cit, pp 310-311.

<sup>4</sup> - جاء هذا التقرير بناء على تقرير سابق كان قد قدمه محمود الشريف للجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) عندما كان مسؤول المالية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ما بين أبريل و سبتمبر 1958، يقترح من خلاله تقديم مساعدة للولايات ، حيث حجزت لجنة التنسيق والتنفيذ في أبريل 1958 مبلغ 480 مليون فرنك للولايات ولم يصل منهم إلا الجزء القليل من الحجم الإجمالي للمبلغ، أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق، ص 210-212.

## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

التحرير الوطني في الداخل"<sup>1</sup>، فإذا كانت هيئة الأركان العامة قد كلفت بالعديد من القضايا لاسيما قضية التمويل<sup>2</sup>، وفرضت صرامة كبيرة على التسيير المالي وتموين جيش التحرير الوطني<sup>3</sup> حيث حققت توفيرات ضخمة في ظرف عامين من إنشائها<sup>4</sup>، فإنها هي التي أوردت في مذكرة استقالته المقدمة للحكومة المؤقتة في 15 جويلية 1961 مايلى "ثمة أمثلة عديدة للفساد والطمع... فبعض العناصر جعلت من الأموال تتدفق لشراء الذمم والولاء دون أن يعرف أحد مصير تلك الأموال وفيما تستعمل"<sup>5</sup>.

فجاءت هذه المذكرة فاضحة الفوضى المالية لدى الحكومة المؤقتة، حيث شددت على التأخر في إنشاء لجنة حسابات الأمة واتباع سياسة نقشف صارمة كان قد أقرها المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته بطرابلس 1959-1960<sup>6</sup>، لاسيما وأن في هذا الاجتماع بدأت بوادر نشوب الخلافات على مستوى القيادة العليا للثورة خاصة بعد تدخل وزير المالية محمود شريف واتهامه لبعض أعضاء الحكومة المؤقتة بالإسراف في الإنفاق الذي وصل إلى حد التبذير<sup>7</sup>.

لكن الشيء المؤكد أن الثورة الجزائرية لم تقصر في تجهيز جيش التحرير الوطني بأجهزة

<sup>1</sup> - فرحات عباس، المصدر السابق، ص 376.

<sup>2</sup> - Rabah Zamoum, op, cit, p 132 .

<sup>3</sup> - عبد الحميد براهيمى، المصدر السابق، ص 50.

<sup>4</sup> - يذكر عمر بوداود في مذكراته أن هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني ارتكبت العديد من التجاوزات بتونس، ويظهر ذلك من خلال التقرير الذي قدمته فيديرالية جبهة التحرير الوطني بتونس في إحدى الاجتماعات، حيث اشتمت هذه الأخيرة من الأعمال التي كانت تقوم بها هيئة الأركان العامة بالحدود، وأخصت بالذكر قايد أحمد الذي كان يقوم بتوقيف المناضلين وجمع الاشتراكات من الجزائريين في الحدود، ويضيف بوداود أنه أبلغ هواري بومدين بالأمر لكنه رد عليه قائلا: "أنت لاتعرف حقيقة الأوضاع في عين المكان، وتصغي لأي أحد" أنظر: عمر بوداود، المصدر السابق، ص 226-227، محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 218.

<sup>5</sup> - Mohammed Harbi, les archives de la révolution Algérienne, op, cit, p322.

<sup>6</sup> - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 210، 225.

<sup>7</sup> - جاء في تدخل محمود شريف مايلى "إن كل واحد منهم كانت له حاشية تتوسع كل يوم حتى وصلت حد لايطاق، وكل هؤلاء كانوا يتقاضون مرتبات مالية كأنهم موظفون، وقد اتخذ كثير منهم سكنات قارة ذات مستوى رفيع واستقدموا عائلاتهم أو كونوا عائلات جديدة، النظام يدفع تكلفة الإيجار والنفقات المختلفة بها، وهي في تصاعد مستمر، وتلك النفقات كانت تصرف على حساب اللاجئين الذين يعانون في الحدود وإخوانهم في المحتشدات بالداخل..."، أنظر: محمد مصطفى طالب، المصدر السابق، ص 53-54.



## الفصل الثاني: العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة

اعتبرت باهضة الثمن في وقتها ، وتم الحصول عليها بشق الأنفس ، لأن الثقة في تحقيق الهدف كانت متبادلة بين القمة والقاعدة، ولأن التنظيم الجيد وضرورة التنسيق العسكري بين مختلف هيئات الثورة، وضرورة الترابط بين مختلف وحدات جيش التحرير الوطني وفق ماقتضيه حرب الضربات الخفيفة والسريعة والتنقل الدائم ثم الاختفاء لتجديد هجومات أخرى من نفس النمط ، كان التحدي هو السبيل الوحيد لتهيئة ظروف المعركة.

# الفصل الثالث :

المفاوضات الجزائرية الفرنسية

وانعكاساتها على العلاقة بين

الجهازين.

### الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

بعد أن يأسست الجمهورية الفرنسية الخامسة التي قادها الجنرال ديغول من الحل العسكري للقضية الجزائرية، وفي يوم 14 جوان 1960 ألقى الرئيس ديغول خطابا أعلن فيه استعداد فرنسا قبول أي وفد جزائري ترسله الحكومة المؤقتة بقصد التفاوض، وقد قبلت هذه الأخيرة طلب ديغول في 20 من الشهر نفسه<sup>1</sup>، بعد أن تم تحديد اللقاء بمدينة "مولان" الفرنسية تقابلا الوفد الجزائري بقيادة محمد الصديق بن يحيى\* و أحمد بومنجل\*\* والفرنسي بقيادة" روجي موريس" المكلف بالشؤون العسكرية في قصر الإليزيه<sup>2</sup>، فكانت المحادثات بين الطرفين فرصة للوفد الجزائري للاطلاع على النوايا الفرنسية والتصدي لكل الدسائس والمؤامرات، فالمعركة الجديدة لا تقل خطورة وضراوة عن معركة السلاح ، لذلك وجب تجنيد كل الإمكانيات المادية والبشرية لإنجاحها، فكان سلاح الاستخبارات واحدا من أسلحة الثورة التي أبلت البلاء الحسن في إنجاح أم المعارك هذه.

### **3-1 دور وزارة التسليح والاتصالات العامة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية:**

ما إن انطلقت المفاوضات الجزائرية الفرنسية بصفة جدية في جوان 1960 حتى صارت مختلف مصالح وزارة التسليح والاتصالات العامة (MALG) على درجة كبيرة من الجاهزية ، فأصبحت الدراسات التي حضرتها وأعدتها تشكل وثائق مرجعية تعتمد عليها المؤسسات الحكومية بكل ثقة وتستند إليها في اتخاذ قراراتها<sup>3</sup>، حيث لم تكن لها أي معلومات تسير من

<sup>1</sup> -Centre national d'archive Algérienne, Boite 033, communiqué du GPRA , après la réunion a Tunisie de 2 et 3 juillet pour étude compte rendu des émissaires sur les entretienne du Mulin du 25 au 29 juin 1960, p01.

\* ولد محمد الصديق بن يحيى في 30 جانفي 1932 ببجبل ،انخرط في حزب الشعب الجزائري ناضل في حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) ، وبعد تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) بعد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 عين عضوا فيه، وبعدها ترأس الوفد الجزائري للمفاوضات في مولان جوان 1960، توفي سنة 1982 أنظر: Benjamin Stora, op, cit, p 142.

\*\* ولد أحمد بومنجل في 22 أفريل 1906 بتيزي وزو، ناضل في نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري (PPA)، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) سنة 1959، نائب محمد الصديق بن يحيى في الحكومة المؤقتة الجزائرية (GPRA) في مفاوضات "مولان" جوان 1960، توفي سنة 1984، أنظر: Achour Cheurfi, op, cit, p 127.

<sup>2</sup> - بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر 2004 ، ص 137.

<sup>3</sup> - عبد القادر بوزيد ، المصدر السابق ، ص 66.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

خلالها في المفاوضات إلا تلك التي تزودها بها مختلف مديريات الوزارة<sup>1</sup>، لاسيما مديرية التوثيق والبحث (DDR)، ومديرية اليقظة ومكافحة التجسس (DVCR).

### **3-1-1 الصراع الاستخباراتي في المفاوضات الجزائرية الفرنسية:**

اقتحم الجهاز الاستخباراتي للثورة الجزائرية معركة المفاوضات الجزائرية الفرنسية بدءا من المحادثات التي جمعت الطرفين في مدينة "مولان الفرنسية" والتي امتدت من 25 إلى 29 جوان 1960، بعد أن تم تعيين الضابط حقيقي بن عمر\* ضمن الفرقة الدبلوماسية الجزائرية المفاوضة، فكان الحضور الفعلي لأعوان وزارة التسليح والاتصالات العامة إلى جانب مفاوضي جبهة التحرير الوطني مع الفرنسيين بمدينة مولان سنة 1960، وإيفيان سنة 1962<sup>2</sup>، من أجل تتبع كل ما يخص القرارات المتعلقة بالقضية الجزائرية أثناء المفاوضات، خاصة تلك القرارات والتغيرات الجديدة الصادرة من باريس ذات الطابع القانوني والمالي<sup>3</sup>.

إن إشراك الحكومة المؤقتة الجزائرية لإطارات وزارة التسليح والاتصالات العامة في المفاوضات لدليل على وضوح الصورة لدى هؤلاء خاصة فيما تعلق بالحياة النفسية والثقافية، ونقاط القوة والضعف لكل عضو من أعضاء الوفد الفرنسي المفاوض<sup>4</sup>، وتسليح الوفد الجزائري بتحضير كل المواضيع الخاصة بالمفاوضات قبل بداياتها بالتحديد والتحليل<sup>5</sup>، فاستطاعوا التصدي

<sup>1</sup> - آسيا شلابي ، المرجع السابق ، ص 17.

\* يلقب بـ "رشيد" ضابط بمصالح اللاسلكي ، عين ضمن الوفد الجزائري المفاوض حيث كلف بالاتصالات والشيفرة بين الدبلوماسيين الجزائريين في مدينة "مولان" والمركز الوطني للاتصالات اللاسلكية (CNT) في تونس أين يوجد مقر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقد أحيط الكثير من الغموض بهذا الشخص حيث وصفته الصحافة الفرنسية أنه العين المبصرة لبوصوف، وقد كلف حقيقي بن عمر بالتشويش على كل أثار الاتصالات حتى لا تنبثق للفرنسيين أي فرصة لتحليل الرسائل اللاسلكية المتبادلة ، عن طريق تغيير الرمز السري الخاص بالتليغرافات المتبادلة بين تونس ومدينة مولان، فكان الرمز سري جدا لدرجة أنه مجهول من طرف الشبكات الصديقة، كما اتفق حقيقي بن عمر ورفيقه سفيرجلي محمد على أن يكون هناك عدد كبير من الرسائل والتليغرافات الرسمية التي تستعمل للتعمية، وقد أنجز هذا العمل في بيت رئيس الحكومة الجزائرية السيد فرحات عباس وانتهى منه عشية السفر إلى مدينة مولان، أنظر: حاج حدو محمد، المحاربون عبر الأثير، المصدر السابق، ص 326-327، وأيضا:

<sup>2</sup> - موسى صدار ، المرجع السابق ، ص 34.

<sup>3</sup> -Mohamed Khelladi,op,cit,p222.

<sup>4</sup> - رايح لونيسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين ، المرجع السابق، ص 125.

<sup>5</sup> -Cherif Abdedaim,op,cit,p177.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

للسياسة الفرنسية بقيادة الجنرال ديغول حينما أراد إشراك أطراف أخرى من تنظيمات سياسية مختلفة في المفاوضات، حيث تذكر المصادر أن المخابرون الجزائريون تدخلوا في فيفري 1960 لدى بعض النواب الجزائريون في البرلمان الفرنسي للتوقيع على تصريح يعترفون بموجبه أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري في المفاوضات الرسمية مع الحكومة الفرنسية<sup>1</sup>.

وبذلك استطاعت المخابرات الجزائرية الحصول على الثقة حتى داخل المخابرات الفرنسية إلى درجة أن تحصلت فيها على معلومات دقيقة تخص جدول أعمال مفاوضات إيفيان، والتعرف على النقاط التي أمر ديغول المفاوضات بالتشدد فيها، وقد سلمت هذه المعلومات لرئيس الوفد الجزائري المفاوض كريم بلقاسم<sup>2</sup>، تحتوي كل التفاصيل عن مختلف الملفات الاستراتيجية ومخططات العمل والمواد البترولية المعروضة للنقاش بما فيها امتداد الحدود الجزائرية مع الدول السبعة<sup>3</sup>، كما استطاعت تجنيد العديد من العملاء الذين مثلوا مصدرا للمعلومة وأحاطوا الثورة بالمشروع التفاوضي الذي أعدته الحكومة الفرنسية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - محمد زروال ، الاتصالات العامة في الثورة ، المصدر السابق ، ص 172.

<sup>2</sup> - السيد معاوية ، المرجع السابق ، ص 82.

<sup>3</sup> - Mohamed Khelladi,op,cit,p221.

<sup>4</sup> - استطاعت المخابرات الجزائرية تجنيد أحد العملاء وهو رئيس تحرير إحدى الجرائد الفرنسية في باريس وكان على اتصال دائم بكل الإدارات المركزية والمندوبية العامة للحكومة والناحية العسكرية الفرنسية العاشرة في الجزائر، ومثل مصدر للمعلومة كما يؤكد صحة البعض منها ، وأكبر عمل قدمه للثورة التحريرية هو إحاطتها بالمشروع التفاوضي الذي أعدته الحكومة الفرنسية للدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة ، وكان يوافي رجال الثورة بكل المعلومات المنبثقة عن لجنة الدراسات والتقييم للأوضاع في الجزائر التي نصبها الجنرال ديغول على مستوى ديوانه، هذا وقد قدم ملفا للثورة يتكون من خمسة أجزاء كل جزء يحتوي استراتيجية خاصة بالمفاوضات ، وكانت نسخة من الملف قد سلمها عبد الحفيظ بوصوف إلى وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة سعد دحلب ليستعين بها في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية ، ويذكر محمد لمقامي أن سعد دحلب لم يأخذ الملف بجدية واعتبره تأملات صحفية أملتها مصالح وزارة التسليح والاتصالات العامة ، غير أنه بمجرد افتتاح الجلسة الأولى الرسمية وعند الاستماع إلى رئيس الوفد الفرنسي "لويس جوكس" الذي شرع بعرض قائمة أدلته، غير دحلب رأيه وطلب من كريم بلقاسم رئيس الوفد الجزائري اقتراح توقيف الجلسة مدة أسبوع ليدرس تلك المعلومات الواردة في الملف ، وبمجرد العودة إلى تونس اختلى مع بوصوف في غرفة لدراسة الملف من جهة ، وإعداد الأدلة المعاكسة للأدلة الفرنسية من جهة ثانية، فكان هذا الملف ذا فائدة كبيرة بالنسبة للمفاوض الجزائري، أنظر: محمد زروال، الاتصالات العامة في الثورة، المصدر السابق، ص 163-162، محمد لمقامي، المصدر السابق، ص 235، 237، وأيضا Cherif Abdedaim,op,cit,pp251-252.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

وتذكر المصادر أن مصالح وزارة التسليح والاتصالات العامة استطاعت اكتشاف العديد من الدسائس والمؤامرات التي كان يحيكها الوفد الفرنسي المفاوض ، حيث تحصلت مديرية اليقظة ومحاربة الجوسسة (DVCR) على مذكرة مؤرخة في 06 فيفري 1961 من مكتب السيد " مليونيك" مستشار تقني للوزير الأول توضح طبيعة نفسية المفاوضين الجزائريين عندما يكون الاتصال معهم شخصي أو شبه رسمي أو رسمي، كما تحمل الوثيقة ملاحظات أخرى عن قادة الثورة بأنهم ماهرون وخبراء في المجال العسكري، لكن تنقصهم الخبرة في مجال التسيير وشؤون الدولة<sup>1</sup>، كما تمكنت المخابرات الجزائرية من إنشاء عدة شبكات تجسس في معظم بلدان العالم أهمها فرنسا أين تمكن أحد الجزائريين الذين يمتلكون حانة في باريس من تجنيد صحفي فرنسي وعضو بارز في مكتب ديغول ، وبواسطته تم التعرف على أدق التفاصيل الخاصة بالاستراتيجية الفرنسية في مفاوضات إيفيان<sup>2</sup>.

فكانت المعلومات تصل من مختلف المصادر، حيث تجمع وتدرس وتحلل وتُقارن وتُتلخص وتُدون في نشرية إخبارية يومية (BRQ) وأخرى شهرية (BRM)<sup>3</sup>، ولتجنب اكتظاظ عناصر من المخابرات أصدر عبد الحفيظ بوصوف تعليمة لجميع مصالح الحكومة المؤقتة المعنية بالمفاوضات في وزارة التسليح والمواصلات العامة تقليص عدد المكلفين بمهام في المفاوضات إلى حد أدنى<sup>4</sup>، لكي يتسنى لكل من مديرية البحث والتوثيق (DDR)، ومديرية اليقظة ومحاربة الجوسسة (DVCR) من إعداد كل الملفات في كل مراحل المفاوضات لاسيما وأن هذه الملفات كانت مدعمة بوثائق لمختلف اللقاءات بين المفاوضين الجزائريين والفرنسيين<sup>5</sup>. وبذلك نقول بأن المهمة التي كلف بها أعوان وزارة التسليح والاتصالات العامة لم تكن ضمان الاتصال الدائم بين الوفد الجزائري المفاوض والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فقط ، بل

<sup>1</sup> - نجادي محمد مقران ، المصدر السابق ، ص 256.

<sup>2</sup> - رايح لونيبي ، محاضرات وأبحاث في تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق ، ص 176.

<sup>3</sup> - عبد القادر بوزيد ، المصدر السابق ، ص 66.

<sup>4</sup> - سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 157.

<sup>5</sup> - محمد دباح ، المالغ، المصدر السابق ، ص 84.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

ضرورة من أجل تشفير البرقيات المرسلة كي لا تتعرض للاختراق من طرف الفرنسيين<sup>1</sup>، وإعداد كل الملفات المتعلقة بالمفاوضات لاسيما ملف "المرسى الكبير" ومنطقة "رقان" للتجارب النووية، حتى أنها أنشأت ملفا خاصا عن منظمة الجيش السري(O.A.S)<sup>2</sup>، كما أمر عبد الحفيظ بوصوف في ديسمبر 1961 أمر قاصدي مباح\* لتحضير الملف العسكري الخاص بمفاوضات" لي روس" بصفته رئيس مصلحة الاستعلامات العسكرية بغار ديماو منذ فيفري 1960<sup>3</sup>.

وتذكر المصادر أن عدد أعوان وزارة التسليح والاتصالات العامة المشاركين في المفاوضات الجزائرية الفرنسية قدر بحوالي 100 عون<sup>4</sup> استطاعوا الحصول على معلومات هامة من السلطة الفرنسية الحاكمة وتزويد الوفد الجزائري المفاوضات بها<sup>5</sup>، وتقادي كل ما يمكن أن يحتمل منه أن يكون دلالة لفخ من طرف العدو، لاسيما وأن معظم المفاوضات يتقنون جيدا اللغة الفرنسية، ولهذا جاءت نصوص اتفاقيات إيفيان واضحة ودقيقة<sup>6</sup>، حيث تم اختيار أكبر عدد من الإطارات المؤهلة في الوزارة والتي تملك وثائق بالغة الأهمية مدعمة بمعلومات قيمة تتبع من المصادر

<sup>1</sup> - السنوسي صدار، موجات الصدام، المصدر السابق، ص 193.

<sup>2</sup> - محمد زروال، الاتصالات العامة في الثورة، المصدر السابق، ص 172.

\* إسمه الحقيقي خالف عبد الله، تابع دراسته بالمغرب باللغة الفرنسية، اهتم بتحسين ثقافته باللغة العربية، كان كتوما شديد الصمت، يفضل الاستماع لمحاورة بهدوء تام، لم يتجاوز 25 من عمره عندما نظم مصالح العمليات في الغرب الجزائري، عين رئيس مصلحة الاستعلامات العسكرية بغار ديماو منذ فيفري 1960، كما تم تعيينه من طرف عبد الحفيظ بوصوف لمراقبة الوفد الجزائري المفاوضات، وكلف بملف البترول، تولى العديد من المناصب بعد استرجاع السيادة الوطنية منها الإشراف على المخابرات الجزائرية، توفي سنة 1993، أنظر: زهير رزايمة، المرجع السابق، ص 31.

<sup>3</sup> - Cherif Abdedaim, op, cit, p178.

<sup>4</sup> - من بين هؤلاء الأعوان الذين كان لهم الدور البارز في المفاوضات الجزائرية الفرنسية نذكر: دحو ولد قابلية، عبد القادر شارف، سيد أحمد عصمان، عبد الرحمان بروان، معاوي عبد العزيز، رحال رضا، لعلى محمد، زرهوني يزيد، مرزوق محمد، يادي واسيني، محمد شريف، محمد لمقامي، بن صادق، قاصدي مباح، هذا وقد عين كل من قاصدي مباح، نور الدين يزيد زرهوني، دحو ولد قابلية خبراء مستشارين رئيسيين في القيادة الجزائرية خلال اتفاقيات إيفيان، وهم من الأعضاء البارزين في وزارة التسليح والاتصالات العامة ومن بين الذين اختارهم عبد الحفيظ بوصوف شخصيا، أنظر، شهادة دحو ولد قابلية، اتفاقيات إيفيان، منشورات مجلس الأمة، (د،ت): Abdelmadjid Maalem, T3, op, cit, p203, Mohamed KHelladi, op, cit, p221.

<sup>5</sup> - محمد زروال، الاتصالات العامة في الثورة، المصدر السابق، ص 40.

<sup>6</sup> - Abdelmadjid Maalem, T3, op, cit, p203.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

الأكثر مصداقية ومن أقرب محيط للسلطات الفرنسية<sup>1</sup>.

إن مشاركة هؤلاء الإطارات في مختلف جلسات المفاوضات جعلت الجنرالات والخبراء الفرنسيين يتظاهرون من حين لآخر بمعرفتهم ومفاجأتهم بقضايا يعتقدون أنها ليست بمستواهم ، لكن نسي هؤلاء مدى قدرة وكفاءة أعوان وزارة التسليح والاتصالات العامة على الرد على مثل هكذا مراوغات<sup>2</sup>، فكانوا يعرفون جيدا دورهم، نشاطهم، آراءهم، وحتى جدول أعمالهم<sup>3</sup>، ويقومون بتبليغها للوفد الرسمي الجزائري الذين وضعوا تحت تصرفه<sup>4</sup>.

### **3-1-2 عبد الحفيظ بوصوف ومعركة البترول:**

لقد تابع مسؤول وزارة التسليح والاتصالات العامة عبد الحفيظ بوصوف عن كثب تطور المفاوضات الجزائرية الفرنسية، بل كان مهتما قبل ذلك بنوايا الفرنسيين حول انعقاد هذه المفاوضات ومنكبا على تشخيص وتحليل كل موضوع يمكن أن يكون محل مفاوضة ليتمكن من تزويد المفاوضين الجزائريين بها<sup>5</sup>، فعين مندوبين عليه للقيام ببعض المهام التي كان يقوم بها نتيجة تفرغه لهذه المتابعة، كما عين بنفسه أعضاء الجهاز الاستخباراتي في الوفد الجزائري المفاوض لإبلاغه بكل التفاصيل الكبيرة والصغيرة منها<sup>6</sup>.

لقد عمل عبد الحفيظ بوصوف على معالجة الملفات الكبرى العسكرية السياسية والاقتصادية المتعلقة بالمفاوضات في مركز الدراسات والاستغلال الموجود بقاعدة ديدوش مراد بطرابلس<sup>7</sup>،

<sup>1</sup> - شهادة دحو ولد قابلية ، اتفاقيات إيفيان ، المرجع السابق ، ص 33.

<sup>2</sup> - من المناورات التي حدثت أثناء المفاوضات والذي استطاع أعوان وزارة التسليح والاتصالات العامة التصدي لها هي المناورة التي أحدثها الجنرال "كراسان Cressin"، حيث عرض في جلسة المفاوضات خريطة فرنسية خاصة بالحيز الذي تريد الاستحواذ عليه فرنسا والخاص بالمرسى الكبير لاحتياجاتها الجيو لوجيستكية مدة 5 سنوات ،حيث عرض خريطة 1/200000 ، لكن الخريطة التي أعدتها قاعدة ديدوش مراد والخاصة بالموضوع بناء على طلب قاصدي مرباح وضعت أن الحيز المخصص هو 1/50000، وهو الأمر الذي جعل الوفد الجزائري المفاوض يتقطن للمناورة ويبطلها، أنظر:

Mohamed KHelladi,op,cit,p221 .

<sup>3</sup> -Ipid,p221 .

<sup>4</sup> - السنوسي صدار، موجات الصدام ، المصدر السابق ، ص 193.

<sup>5</sup> - مصطفى بن عمر، المصدر السابق ، ص 236.

<sup>6</sup> - محمد زروال ، الاتصالات العامة في الثورة ، المصدر السابق ، ص 161.

<sup>7</sup> -Mohamed Debbah, L'O.A.S et l'indépendance de l'Algérie,op,cit, p307.



## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

وعمل على التسويق الإعلامي للقضية الجزائرية في مختلف دول العالم على غرار إيطاليا التي أصبحت مسرحا لحرية تنقل أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بعد أن نجح كوسيط في تجسيد مشروع استثماري اقتصادي على الأراضي الليبية<sup>1</sup>، كما عقد العديد من الاجتماعات بالقاهرة مع لجنة الإعلام الخاصة، لاسيما الاجتماع الذي أعقب مظاهرات 11 ديسمبر 1960 بعد أن قام "لويس جوكس" بتعليق المفاوضات بسبب تقرير أذيع على "صوت العرب"، حيث أكد عبد الحفيظ بوصوف في اجتماعه أن الصراع المرير الذي يخوضه الشعب الجزائري قد أثمر على اعتراف القيادة الفرنسية بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وأنه مبدأ مكرس في كل المواثيق الدولية وإنكاره سيعيدنا حتما إلى الصفر<sup>2</sup>.

هذا وقد أرسل عبد الحفيظ بوصوف برقية خطية إلى الوفد الجزائري المفاوض تحمل مقترحا حول الملف المتعلق بالأقلية الأوروبية<sup>3</sup>، وكذا الشركات الفرنسية والأجنبية العاملة في الجزائر وكل الشركات التي أنشأت وممولة من طرف بنك الجزائر ، وهذا بهدف تقوية موقف الوفد الجزائري والحفاظ على سيادة ووحدة الوطن<sup>4</sup>، لاسيما فيما تعلق بالقدرات الاقتصادية في مجال

<sup>1</sup> - آسيا شلابي ، المرجع السابق ، ص 17.

<sup>2</sup> - الأمين بشيشي ، المصدر السابق ، ص 47.

<sup>3</sup> - من خلال هذه البرقية يمكن قراءة ما يلي " لا يشارك في تقرير المصير سوى الجزائريون ذوو الأصول المسلمة ، والفرنسيون لا يمكنهم المشاركة في الاقتراع لأنهم غير جزائريين ، إنهم فرنسيون موجودون هنا بقوة الاحتلال" كما أضاف بوصوف في اتصال هاتفى له بالوفد الجزائري المفاوض قائلا" يرجع لكم القرار وأترك لكم المقترح من أجل التقييم"، وهنا يظهر نكاه عبد الحفيظ بوصوف بالنظر إلى التدخل من حيث الشكل للتأكيد على موقف سياسي معين ، أنظر: دحو ولد قابلية، اتفاقيات إيفيان ، المرجع السابق ، ص 62-63.

<sup>4</sup> - في السياق ذاته وللتعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية وفضح السياسة الاستعمارية أعطى عبد الحفيظ بوصوف تعليمات لمصالح وزارة التسليح والاتصالات العامة بوضع مشروع" الكتاب الأبيض" الذي احتوى على كل التقارير وشهادات الشعب والمواطنين الذين استقبلتهم قيادة جيش التحرير الوطني حول الهمجية والجرائم المرتكبة من طرف الجيش الفرنسي ، وكذلك تقارير ونتائج لعمليات حصار وعدوان ارتكبت من طرف القوات الفرنسية ، وهذه التقارير المدعمة بالأرقام والموزعة بين مختلف الوحدات العسكرية الفرنسية تم الحصول عليها من الجيش الفرنسي عن طريق اعتراضها على شبكات الاتصال، فهي توضح بشكل علني مدى الهمجية البربرية التي تقوم بها القوات الفرنسية كرد فعل على كل عملية يقوم بها جيش التحرير الوطني تحت قاعدة المسؤولية الجماعية للسكان ، وتجدر الإشارة أن السكان غير موثقين أو الذين تسربوا غير محسوبين في هذه الحصيلة ، بغض النظر عن الحيوانات التي أبيدت، أنظر: Mohamed KHelladi,op,cit,p223.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

الطاقة البترولية حيث شكل الموضوع قضية جوهرية حول استغلال بترول الصحراء الجزائرية كانت السبب وراء تعليق المفاوضات في العديد من المرات.

في حقيقة الأمر فإن دراسة ملف بترول الصحراء الجزائرية من طرف عبد الحفيظ بوصوف كان سنة 1958، وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وسع بوصوف نشاطه فيما يخص المسألة البترولية إلى أوروبا، وفي سنة 1960 وبعد تأسيس وزارة التسليح والاتصالات العامة تكفلت مديرية البحث والتوثيق (DDR) بدراسة وتحليل المعطيات المتعلقة بالقدرات الاقتصادية للجزائر، ووضعت في وثائق رسمية مصنفة في ملفات ضرورية استخدمت في المفاوضات الجزائرية الفرنسية واستعان بها قادة البلاد فيما يخص المسائل الاقتصادية بعد استرجاع السيادة الوطنية<sup>1</sup>.

لقد شملت دراسة المسألة البترولية تحليل لمعطيات مختلفة واسعة النطاق فيما يخص هذا الموضوع بعد إحالته رسميا على مديرية التوثيق والبحث (DDR)، فعين عبد الحفيظ بوصوف خليفة العروسي بصفة مستشارا رسميا فيما يخص استغلال بترول الصحراء، ثم عضوا فيما بعد ضمن الوفد الجزائري المفاوض في مفاوضات إيفيان، كما قام بالعديد من الاتصالات في هذا المجال ، فعلى غرار اتصاله بالشركة البترولية الإيطالية السالفة الذكر، اتصل كذلك بالمعهد الوطني للمحروقات بإيطاليا، والشركة النفطية البريطانية "British Petroleum"<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> - بدأ نشاط عبد الحفيظ بوصوف فيما يخص مسألة بترول الصحراء الجزائرية يتوسع إلى أوروبا سنة 1958 بعد لقائه برئيس الشركة البترولية "أنريكو ماتتي ENRICO MATTEI" في فيفري 1958 بتونس ، حيث كان يبحث أنريكو عن ربط اتصالات رسمية مع لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) لتكون نواة لتعاون مثمر فيما بعد مع مديرية البحث والتوثيق (DDR) التابعة لوزارة التسليح والاتصالات العامة (MALG) ، وكان يهدف من وراء ذلك إلى تأمين مصدر دائم للتموين الطاقوي على المدى البعيد لإيطاليا ، فهو يعلم جيدا الثروات البترولية الهامة التي تحتويها الصحراء الجزائرية على غرار ليبيا، ويعتقد اعتقادا راسخا أن الجزائر ستسترجع سيادتها لذلك أراد أن يتناقش حول مستقبل هذه الثروات، وبذلك تمخضت المحادثات التي جرت بين بوصوف وأنريكو على عقد تعاون مع الشركة البترولية الإيطالية وليبيا في مجال الطاقة البترولية حول التنقيب ، الإنتاج، والتجارة، وجاء هذا العقد بعد نجاح عبد الحفيظ بوصوف في الوساطة له مع الملك الليبي "إدريس السنوسي" الذي ذهب إليه بوصوف رفقة أحمد بودة وأعطى الضوء الأخضر حول بداية أعمال الشركة البترولية الإيطالية في ليبيا، وقد كنا قد أشرنا سابقا في هذه الدراسة إلى النتائج الدبلوماسية التي أسفرت عنها هذه الوساطة بالنسبة لممثلي جبهة التحرير الوطني في إيطاليا،  
انظر: Ipid,pp231-233

<sup>2</sup> - Cherif Abdedaim,op,cit,pp178-179.

### الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

أما عن الجانب الاستخباراتي فقد جند عبد الحفيظ بوصوف المخابرات الجزائرية لصالح مسألة البترول بعد أن حاك شبكة استعلام بالعاصمة الفرنسية استطاع بفضلها الحصول على وثائق سرية من وزارة الخارجية الفرنسية<sup>1</sup>، واتصل بخبراء وإطارات مستقلة من أمريكا الشمالية لتزويده بمختلف المعلومات عن هذه المسألة<sup>2</sup>، حيث كانت تحلل هذه المعلومات من طرف إطارات وزارة التسليح والاتصالات العامة ثم يعقد اجتماع تنسيقي بين مختلف إطارات الوفد المفاوض لكي يتمكن من خلالها أن يقف الند للند مع نظيره الفرنسي ، هذا الأخير الذي انبهر في العديد من المرات من المعلومات الواسعة التي كان يقدمها الوفد الجزائري ومعرفته لكل خبايا اقتراحاتهم والرد عليها بكل صرامة وجدية.

#### **3-1-3 دور قاعد ديدوش مراد في المفاوضات الجزائرية الفرنسية:**

لم تكن معركة المفاوضات التي خاضها الوفد الجزائري مع نظيره الفرنسي أقل ضراوة من معركة السلاح التي كان يقودها جيش التحرير الوطني في الداخل وعلى الحدود، ولتحقيق الهدف كان لزاما على قادة الثورة تجنيد كل مصالحها في المعركة، ومن بينها قاعدة ديدوش مراد التي كانت بدورها جاهزة لمثل هذه المهام، فكان من حسن حظ الثورة أن القاعدة أنشأت سنة 1960 ، وهذا راجع للبلاد الحسن الذي أبلته في المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

يذكر ضابط جيش التحرير الوطني العقيد "حسين سنوسي" أن قاعدة ديدوش مراد لعبت الدور البارز في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، وتجلت مهمتها في تحضير ملفات المفاوضات<sup>3</sup>، فتولت جمع المعلومات الواردة من مختلف المصادر سواء أكانت مراسلات، صحف، تقارير مخبرين، فتجمع وتدرس وتحلل ثم تصدر في نشرة إعلامية أسبوعية، كان لها من المصدقية استحالة الاستغناء عنها في الاجتماعات الرسمية للحكومة المؤقتة لاسيما ماتعلق

<sup>1</sup> - جند عبد الحفيظ بوصوف لهذا الغرض المناضل " والي بومعزة المدعو الطيب" الذي قدم من الجزائر العاصمة وكان تلميذ في إحدى ثانويات باريس ، واستطاع زعزعة السلطات الفرنسية بفضل شبكة الاستعلامات التي أقامها داخل فرنسا، أنظر: علي حملات ، المرجع السابق ، ص 11.

<sup>2</sup> - Mohamed KHelladi,op,cit,p222.

<sup>3</sup> - مصطفى بسطامي ، المرجع السابق ، ص 324.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

بالمفاوضات<sup>1</sup>.

لقد كان نشاط هذه القاعدة يهدف أساسا إلى تحليل الوضع بالجزائر وفرنسا من جميع الزوايا خاصة ما تعلق منه بقضايا الاقتصاد والأمن كمشروع قسنطينة 1958، أو التنقيب عن البترول في الصحراء الجزائرية<sup>2</sup>، أو التعرف ودراسة المكان الذي من المفترض أن تجري فيه المفاوضات بين الطرف الجزائري و الفرنسي من كل الجوانب خاصة من الناحية الأمنية لسلامة وأمن الوفد الجزائري وعدم التجسس عليه من جهة ، وتهيئة وسائل الاتصال مابين الوفد المفاوض والحكومة المؤقتة من جهة أخرى<sup>3</sup>.

وفي هذا الإطار عالجت القاعدة مختلف الملفات السياسية الاقتصادية والعسكرية ذات طابع استراتيجي تدور حول السياسة الفرنسية وموقفها الرسمي من المفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية، فكانت ما تزيد نسبه عن 80% من المعلومات عن المفاوضات يتزود بها الوفد الجزائري من هذه القاعدة<sup>4</sup>، إذ كانت هناك معلومات كان الوفد الفرنسي المفاوض يجهل أن المفاوضات الجزائري يعلمها لاسيما علمه بما يخطط له الوفد الفرنسي والنقاط التي سيناقشها<sup>5</sup>، فكان يتم استقبال الرسائل من الوفد المفاوض ثم فكها ومراجعتها عدة مرات بدقة ، وتراجع بشكل نهائي من طرف كل من عبد الحفيظ بوصوف وكريم بلقاسم<sup>6</sup>.

لقد أسهمت هذه المجهودات بشكل كبير في تفعيل الدبلوماسية الجزائرية واستتارة الوفد الجزائري على النوايا الخفية للوفد الفرنسي في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، ما دفع هذا الأخير إلى طلب تعليق المفاوضات في العديد من المرات، ويتأتى ذلك بعد أن يقوم عبد الحفيظ بوصوف بنفسه إرسال تقارير إلى الحكومة المؤقتة الجزائرية تمت معالجتها على مستوى قاعدة ديدوش مراد وهي في مجملها عبارة عن حوصلة لجميع الأسئلة التي كانت تطرح على المفاوضين

<sup>1</sup> - عبد الرحمان بروان ، المصدر السابق ، ص 166.

<sup>2</sup> - محمد لمقامي ، المصدر السابق ، ص 235.

<sup>3</sup> - عبد الرحمان بروان ، المصدر السابق ، ص 163.

<sup>4</sup> - محمد زروال ، الاتصالات العامة في الثورة ، المصدر السابق ، ص 183.

<sup>5</sup> - مصطفى بسطامي ، المرجع السابق ، ص 324.

<sup>6</sup> - Abdelmadjid Maalem, op, cit, p285.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

الجزائريين بخصوص الجنوب الجزائري والحدود والنفط وأوجه التعاون<sup>1</sup>.

إن السهر على إعداد مثل هذه التقارير وإخراجها في شكلها النهائي تطلب مجهود العشرات من إطارات وزارة التسليح والاتصالات العامة الذين كانوا يعملون في سرية تامة بالقاعدة أين كانت تصب جميع التقارير والوثائق على اختلاف مصادرها من داخل الوطن وخارجه، فتستغل بصفة معمقة ودقيقة، وبذلك تم إنشاء مصلحة متخصصة لرسم خرائط القواعد العسكرية وتصويرها<sup>2</sup>، وأسندت هذه المهمة إل "عزوز إبراهيم" المدعو "هلال رمضان"<sup>3</sup>، الذي تمكن من رسم خريبتين للجزائر طول كل واحدة 10 أمتار، فكانت الخريطة الأولى مخصصة لجميع مواقع الاستعمار الفرنسي على مستوى القطر الجزائري، أما الخريطة الثانية فكانت مخصصة لجميع مواقع جيش التحرير الوطني على مستوى القطر الجزائري<sup>4</sup>.

كما حظيت الملفات التي من شأنها أن تشكل منعرج حاسم في سير المفاوضات الجزائرية الفرنسية بعناية خاصة على مستوى قاعدة ديدوش مراد منها ملف المرسى الكبير، وقاعدة رقان للتجارب النووية، والحقول البترولية والمعدنية بالجنوب الجزائري<sup>5</sup>، فكانت مثل هذه الملفات تعالج في مركز الدراسات والأبحاث الذي أقامه عبد الحفيظ بوصوف على مستوى قاعدة ديدوش مراد، وهو المركز الذي كلف بدراسة محتوى اتفاقيات إيفيان ووضع لمساتها الأخيرة<sup>6</sup>.

وفي إطار التحضير للمفاوضات الجزائرية الفرنسية قام عبد الحفيظ بوصوف بإنشاء لجننتين فرعيتين تتسقان مع الحكومة المؤقتة الجزائرية بهدف تقديم النصائح للوفد الجزائري المفاوض، حيث كانت الأولى بقاعدة ديدوش مراد برئاسة بوعلام بسايح\* مهمتها إعداد التقارير<sup>1</sup> والثانية

<sup>1</sup> - عبد الرحمان بروان، المصدر السابق، ص 183.

<sup>2</sup> - مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص 260.

<sup>3</sup> - إدريس سهلي، المرجع السابق، ص 162.

<sup>4</sup> - نجاة بية، المرجع السابق، ص 226.

<sup>5</sup> - مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص 260.

<sup>6</sup> - الصادق مزهود وآخرون، المرجع السابق، ص 33.

\* بوعلام بسايح من مواليد 1930 بالبيض، من مساعدي العقيد عبد الحفيظ بوصوف مسؤولا في قسم الاستخبارات، عضو الأمانة العامة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، عمل بعد استرجاع السيادة الوطنية في السلك الدبلوماسي كسفير ببروكسل

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

بتونس برئاسة محمد الصديق بن يحيى<sup>2</sup>، وينوبه العروسي خليفة مهمتها بالتنسيق مع الحكومة المؤقتة<sup>3</sup>، وتهدف لجنة التنسيق الكبرى التي كانت ترسل الرسائل والتقارير في أسرع الأجل عن طريق رسائل مشفرة أو عن طريق شبكة اتصالات خاصة بين طرابلس تونس جنيف، تهدف إلى إعداد التقارير المتعلقة بكل المسائل التي يطرحها الجانب الفرنسي وإرسالها إلى تونس حيث تقوم اللجنة الفرعية بإعادة صياغتها وتعيد إرسالها إلى مفاوضي الحكومة المؤقتة بإيفيان<sup>4</sup> للكشف عن المخططات الفرنسية الهادفة لإفشال المفاوضات.

وهكذا كانت عشية مفاوضات إيفيان عدة ملفات تقنية جاهزة وقابلة للاستعمال في المفاوضات بعد أن تولت قاعدة ديدوش مراد مهمة ربط الاتصال بين الوفد الجزائري المفاوض وتونس وما بين تونس وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني والقاهرة<sup>5</sup>، كما كونت مجموعة تحتوي

---

بين 1963-1970، ثم القاهرة، ممثل الجزائر لدى جامعة الدول العربية سنة 1971، تولى رئاسة عدة وفود جزائرية في المؤتمرات والندوات الجهوية والدولية، عين وزيراً للثقافة والإعلام في حكومة عبد الغاني خلفاً لعبد الحميد مهري بين سنتي 1980-1984، ثم وزيراً للبريد والمواصلات في حكومة عبد الحميد الإبراهيمي ما بين 1984-1986، ثم مرة ثانية وزيراً للثقافة بعد التعديل الوزاري فيفيري 1986 في حكومة قاصدي مباح، كما تولى حقيبة وزارة الخارجية، وسفير الجزائر بالمغرب، حاصل على شهادة دكتوراه في الأدب العربي، له عدة منشورات في الآداب والتاريخ والثقافة، توفي سنة 2016، أنظر: رشيد بن يوب، المرجع السابق، ص 126.

<sup>1</sup> - تمثلت مهمة هذه اللجنة بالإضافة إلى إعداد التقارير جمع أكبر عدد من الإطارات المؤهلة التي تملك وثائق بالغة الأهمية مدعمة بمعلومات قيمة تتبع من المصادر الأكثر مصداقية ومن أقرب محيط للسلطات الفرنسية، وقد أسندت مهمة التنسيق مع خلية التخليص المتواجدة بمقر وزارة التسليح والاتصالات العامة بتونس تحت وصاية "العروسي خليفة" "بوعلام بسايح" "محمد خلادي"، كما قام "خالد خوجة ناصر" بصفته ممثل عن وزارة التسليح والاتصالات العامة بسويسرا بتقديم تقرير حول الاستعلام عن موقف قادة جبهة التحرير الوطني واستعدادهم لإبرام السلم مع الجنرال ديغول، أنظر: دحو ولد قابلية، اتفاقيات إيفيان، المرجع السابق، ص 33-35.

<sup>2</sup> - عبد الرحمان بروان، المصدر السابق، ص 163.

<sup>3</sup> - محمد زروال، الاتصالات العامة في الثورة، المصدر السابق، ص 184.

<sup>4</sup> - إن اللجنة التي تم تأسيسها على مستوى قاعدة ديدوش مراد بليبيا كلفت بالأساس بتجنيد العديد من الإطارات التي تملك وثائق هامة ويتم تغذيتها بمعلومات مستنبطة من مصادر أكثر مصداقية من المحيط الأقرب للسلطة الفرنسية، وستضبط هذه الملفات عن طريق الدراسة والتهيئة والختم ثم تسلم للمفاوض الجزائري، وتشمل كل المجالات العسكرية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية وحتى القضايا الجوهرية كسلامة التراب الوطني والجالية الفرنسية والموارد المنجمية، وهذا ما جعل الطرف الفرنسي يتفاجأ ويندهش لطبيعة الملفات والمعلومات المتحصل عليها، أنظر: عبد الرحمان بروان، المصدر السابق، ص 162-163، نجادي محمد مقران، المصدر السابق، ص 261، محمد دباح، المالمغ، المصدر السابق، ص 98.

<sup>5</sup> - Abdelmadjid Maalem, T3, op, cit, p285.

### الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

على 24 عضو من أعوان الوزارة تتكفل بالمهمة الاستعلامية، وهي المجموعة التي سنتشط لاحقا ضمن اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار المنبثقة عن إتفاقيات إيفيان<sup>1</sup>. وبهذه الجهود التي بذلتها مختلف مصالح وزارة التسليح والاتصالات العامة على مستوى قاعدة ديدوش مراد لاسيما مديرتي التوثيق والبحث (DDR) ومديرية اليقظة ومحاربة الجوسسة (DVCR) لعبت الدور الكبير في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، ولأبأس أن نقول بأن جميع الوثائق والملفات التي استعملها الوفد الجزائري في المفاوضات لاسيما مفاوضات إيفيان قد تم تحريرها وتثبيتها في قاعدة ديدوش مراد من طرف مختلف مصالح وزارة التسليح والاتصالات العامة سواء أكانت هذه الملفات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو عسكرية، فكلت هذه الجهود بالتوقيع على إتفاقيات إيفيان التي أعلن رسميا من خلالها عن توقيف النار يوم 19 مارس 1962 بين الطرفين المتحاربين الجزائري والفرنسي.

#### **3-2- إتفاقيات إيفيان -دراسة تحليلية:**

لقد ساهمت الانتصارات الكبيرة لجيش التحرير الوطني في تسريع قرار تصفية الاستعمار ، الأمر الذي دفع فرنسا للاعتراف الرسمي بالثورة الجزائرية والبدء بمفاوضات من أجل استرجاع السيادة الوطنية، وقد مر ذلك بمراحل عديدة من الاتصالات والمفاوضات والتي كانت تتعثر في كل لحظة بسبب النظريات والادعاءات الفرنسية الهادفة إلى تحقيق بعض المكاسب والتي عجزت عن تحقيقها في الميدان، فلم يكن الجيش الفرنسي قادرا على هزم جيش التحرير الوطني رغم تفوقه العددي والتقني، كما أن الحكومة الفرنسية لم تكن قادرة على الاستمرار في حرب لا تتوقف إلا لتتطلب من جديد دون رؤية اقتصادية يتراجع ونزعتها الاستعمارية في إفريقيا تمنى بالفشل.

فرغم مبادرة الحكومة الفرنسية بإصلاحات سياسية وعسكرية واقتصادية تحاول من خلالها تأخير استحقاق محتوم على المدى الطويل، إلا أن عمى الأوروبيين والجيش كان قد أفسد كل فكرة

<sup>1</sup> - Ipid,p292.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

تعايش بينهم وبين الجزائريين لاسيما اقتناع جيش التحرير الوطني بأن إحراز النصر وهزيمة الإمبريالية ستكون سياسية أيضا<sup>1</sup>، في ظل تزايد عدد ضحايا الحرب وتدهور الحالة المعيشية<sup>2</sup>، وتمسك الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بموقفها اتجاه المفاوضات مع الحكومة الفرنسية والمتمثل أساسا في مناقشة القضية الجزائرية على ضوء مبدأ تقرير المصير.

هذا وكان بيان أول نوفمبر 1954 قد حدد قاعدة التفاهم بين الطرفين<sup>3</sup>، وأكدت هذه المبادئ وثيقة الصومام 20 أوت 1954 التي حددت الشروط السياسية لوقف القتال<sup>4</sup>، ومنذ هذا التاريخ وفرنسا تبحث عن مفاوضات مقبول له طرح فرنسي ومواقف تخدم المصلحة الفرنسية بهدف تحجيم استقلال الثورة وليس انتصارها، وعلى هذا الأساس جاءت سلسلة من اللقاءات في عهد الجمهورية الرابعة بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية لكنها انقطعت بفعل جريمة

<sup>1</sup> - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 231.

<sup>2</sup> - أوليفي لونغ، الملف السري ، اتفاقيات إيفيان، ت، أوداينية خليل ، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2012، ص 155.

<sup>3</sup> - يعتبر بيان أول نوفمبر كأول وثيقة للثورة الجزائرية والتي كلف بإعدادها كل من محمد بوضياف وديدوش مراد، وقد وجه للشعب بكل فئاته وفرنسا والعالم، معلنا بذلك عن انطلاق الكفاح المسلح مقترحا مبادئ المفاوضات مع الطرف الفرنسي في النقاط التالية : الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ملغية بذلك كل الأقاليم و القرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات والتقاليد للشعب الجزائري، فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين الحقيقيين للشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ، خلق جو من الثقة بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين الجزائريين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة ، احترام المصالح الفرنسية المتحصل عليها بنزاهة وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات ، بالنسبة للفرنسيين الذين يرغبون بالبقاء في الجزائر فهم مخبرون بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب اتجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية ، وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بمالهم من حقوق وما عليهم من واجبات ، وهي الشروط التي حددتها وثيقة الصومام فيما بعد في 20 أوت 1956 ، أنظر: رابح لونيبي ، بيان أول نوفمبر، أسس الدولة الوطنية، الجذور الفكرية والمضمون ، المصادر ، العدد 7، نوفمبر 2002 .

<sup>4</sup> - تحددت هذه الشروط من خلال وثيقة الصومام فيما يلي: الاعتراف بالشعب الجزائري شعب واحد لا يتجزأ وهذا الشرط ينفي الوهم الاستعماري (الجزائر فرنسية)، الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها في جميع الميادين بما فيها الدفاع الوطني والديبلوماسية، الإفراج عن جميع الجزائريين والجزائريات الأسرى والمعتقلين والمنفيين بسبب نشاطهم الوطني قبل وبعد نشوب الثورة في الفاتح نوفمبر 1954، الاعتراف بجبهة التحرير الوطني بصفتها الهيئة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري وأنها وحدها الأهل لقيام بأي مفاوضة... أنظر: وزارة الإعلام ، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، مركب الطباعة ، الجزائر ، 1979 ، ص10.



## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

القرصنة الجوية المتمثلة في اختطاف طائرة الزعماء الخمسة في 22 أكتوبر 1956<sup>1</sup>، لتتجدد اللقاءات مع بزوغ فجر الجمهورية الخامسة التي تأسست على وقع النعال الخشنة للجيش.

### 3-2-1 ديغول ومسألة المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني:

وجد رئيس الجمهورية الفرنسية الخامسة الجنرال ديغول نفسه في مأزق تحت ضغط جبهة التحرير الوطني التي تملك كل الأوراق الراحبة سياسيا وعسكريا، وضغط الرأي العام الفرنسي والعالمى المطالب بالتعجيل في حل القضية الجزائرية التي أصبحت تهدد باستمرارها الأمن الأوروبي والمتوسطى وحتى الولايات المتحدة الأمريكية وتلويحها بالمد الشيوعي الذي سيجتاح منطقة المغرب العربي<sup>2</sup>، فسعى الجنرال ديغول وحكومته لإجراء مفاوضات مع الحكومة الجزائرية تحفظ لهم هيبته وسلطتهم على المستويين الداخلي والخارجي<sup>3</sup>، وعلى هذا الأساس جاءت دعوة ديغول في 14 جوان 1960 لقادة جبهة التحرير الوطني من أجل الجلوس على طاولة المفاوضات من جديد<sup>4</sup>.

جاء خطاب 14 جوان 1960 يعكس الوضع الحقيقي الذي كان الخبراء يعرفونه جيدا ، تحدث

---

<sup>1</sup> - أول اتصال كان في شهر أبريل 1956 مع مبعوث "مانديس فرانس" السيد "أندي ماندوز" وبن يوسف بن خدة وعبان رمضان بالجزائر العاصمة، كما التقى محمد خيضر مع "كورس" و"بيغارا" وهما مبعوثان لـ"غي مولي" رئيس الحكومة الفرنسية في القاهرة، كما جرى لقاء آخر في 21 جويلية 1956 بين أحمد يزيد وأحمد فرنسيس عن جبهة التحرير الوطني، و"بيير كومين" عن الحزب الاشتراكي الذي يرأسه "غي مولي"، كما التقى محمد يزيد ومحمد خيضر وعبد الرحمان كيوان مع "هيرو" و"كازيل" يوم 2-3 سبتمبر 1956 بروما، ثم لقاء محمد خيضر و"بريوني" فيما بعد ببلغراد، وهي في مجملها خمس لقاءات جعلت مصير التفاوض يتحدد بالحرب كما صرح بذلك "فرانسوا ميثيران" أنظر: محمد مصطفى طالب ، المصدر السابق ، ص 90-91، حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 229، محمد تقي ، المصدر السابق ، ص 521.

<sup>2</sup> - لقد سجل التاريخ للجنرال ديغول أربع محطات قبل الوصول إلى نهاية الطريق المؤدية إلى التفاوض مع جبهة التحرير الوطني وهي: 23 أكتوبر 1958 وهو اليوم الذي اقترح فيه سلم الشجعان، 16 سبتمبر 1959 وهو اليوم الذي اعترف فيه بحق تقرير المصير، 28 جانفي 1960 اليوم الذي توجه فيه ببناء لجيش التحرير الوطني بعاصمة الجزائر، 14 جوان 1960 اليوم الذي دعا فيه جبهة التحرير الوطني للتفاوض بعد تصاعد المطالب بضرورة حل القضية الجزائرية حلا سلميا وفي أقرب وقت ، لاسيما إضراب آلاف السجناء من مناضلي جبهة التحرير الوطني في الجزائر وفرنسا عن الطعام وانضمام أحمد بن بلة ورفاقه إليهم حتى تستجيب السلطات الفرنسية لمطالبهم باعتبارهم سجناء سياسيين، أنظر: أحمد بشيري ، الثورة الجزائرية والجامعة العربية ، ط 1، منشورات تالة ، الجزائر ، 2005 ، ص 158.

<sup>3</sup> - Mohamed Debbah, L'O.A.S et l'indépendance de l'Algerie, op,cit, p219.

<sup>4</sup> - دحو ولد قابلية ، اتفاقيات إيفيان ، المرجع السابق ، ص 23.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

ديغول من خلاله عن تسوية ملف السلاح وضمان مصير المقاتلين ولو أنه أراد ضمناً تحقيق استسلام مقنع<sup>1</sup>، خاصة بعد فشل أهدافه الرامية إلى إرباك المساعي الثورية من خلال ترسانة المشاريع السياسية والاقتصادية والعسكرية التي أطلقها، بل جعلته يقتنع أن المشكل الجزائري هو قضية استرجاع سيادة وطنية كما شرح لوفد اليمين المتطرف الذي زاره بقيادة المارشال "جوان"<sup>2</sup>، ففي كل الأحوال قد أرغم ديغول على قبول التفاوض مع جبهة التحرير الوطني والانصياع لها وتغيير موقفه.

هذا وقد سبقت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الجنرال ديغول في هذا المسعى بعد أن أعلنت على لسان رئيسها فرحات عباس عشية الإعلان عن تأسيسها في 19 سبتمبر 1958 أعلنت عن تفضيلها للحل السلمي للقضية الجزائرية<sup>3</sup>، و في إطار هذا المسعى حددت الحكومة المؤقتة الخطوط العريضة لموقفها اتجاه المفاوضات مع فرنسا وكان ذلك بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) في ديسمبر 1959، كما قررت قبول المناقشة في العمق وإخضاع كل اتفاق عسكري لاتفاق سياسي، وأن تكون جبهة التحرير الوطني (FLN) هي المحاور الوحيد للحكومة الفرنسية<sup>4</sup>.

إن القواعد المتينة التي اعتمدت عليها الحكومة المؤقتة في جلساتها التفاوضية مع الوفد الفرنسي

<sup>1</sup> - محمد تقيّة ، المصدر السابق ، ص 523.

<sup>2</sup> - العربي الزبيري ، هكذا حدثت الردة بعد الاستقلال ، الحوار ، العدد 3470 ، 9 أوت 2018 ، ص 15.

<sup>3</sup> - دحو ولد قابلية ، اتفاقيات إيفيان ، المرجع السابق ، ص 20.

<sup>4</sup> - إضافة إلى مبادئ وشروط التفاوض التي حددها القادة الأوائل للثورة الجزائرية في وثيقة بيان أول نوفمبر 1954، والمؤكد عليها في ميثاق الصومام 20 أوت 1956 المذكورة آنفاً ، أكدت الحكومة المؤقتة على خطوط عريضة كشرط للتفاوض مع فرنسا فكانت بمثابة خارطة طريق للطرفين من أجل حل القضية الجزائرية ، يمكن إيجازها فيما يلي : ينبغي مناقشة القضية الجزائرية في العمق حيث لا يستبعد مبدأ تقرير المصير، تبذل كل الجهود من أجل جعل التفاوض يدور في العمق ، جعل قضية تقرير المصير وسيلة ضغط في كل مرة يصل فيها النشاط في العمق إلى مأزق ، على الصعيد الاقتصادي الحكومة المؤقتة مستعدة لتقديم تنازلات لكن تحفظ سيادة الدولة كقبول إدخال الجزائر في المنطقة الحرة واتفاقاً نفطياً ملائماً لمصالح فرنسا ، ترفض الحكومة المؤقتة في موضوع الدفاع كل تعاون في المستقبل بين جيش التحرير الوطني والجيش الفرنسي وتستبقي مبدأ تأجير قاعدة المرسى الكبير ربما لفرنسا لكن ليس للحلف الأطلسي، يمكن أن يندمج الأوربيون في الأمة الجزائرية ويحتفظوا بلغتهم وأحوالهم الشخصية لكن لاجل القبول بأي نظام قائم على الامتيازات، أنظر: محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 227.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

سمحت لها بأخذ أقصى حد ممكن من المكاسب<sup>1</sup>، في وقت كان الجنرال ديغول قد أدرك في آخر المطاف أن الجيش الفرنسي رغم تفوقه العسكري لا يستطيع تحقيق النجاح على جيش التحرير الوطني، فكان الهدف من تجريب الخيار العسكري حتى النهاية لكي يبرهن للجنرالات الذين كانوا قد جاؤوا للسلطة حدود سياستهم المتطرفة<sup>2</sup>، ورغم ذلك قرر أنه لن يجلس على طاولة المفاوضات إلا وهو في موضع قوة<sup>3</sup> لانتزاع أقصى حد من المكاسب خلال المفاوضات. واستجابة لنداء الجنرال ديغول ورغبة الحكومة المؤقتة في الحل السلمي للقضية الجزائرية أعلنت هذه الأخيرة في 20 جوان 1960 قبولها بعقد اتصالات من أجل التفاوض<sup>4</sup>، وأرسلت مبعوثين إلى "مولان" وهما أحمد بومنجل ومحمد يزيد\* في 25 جوان على أنهما مفاوضين، لكنهما عوملا على أساس (متمردين) وحرما من كل الحريات الفردية<sup>5</sup>، ناهيك عن الشروط التي فرضها الجنرال ديغول ومن بينها تسليم الأسلحة ووقف القتال<sup>6</sup> ضمن مشروع تسوية ملف السلاح وضمان مصير المقاتلين، فأراد ضمنا تحقيق استسلام مقنع مثل ما عرضه سابقا تحت مسمى "سلم الشجعان"<sup>7</sup>، ففشل اللقاء في 26 جوان 1960 لأن ديغول كان يريد وقف المعارك وليس استرجاع الاستقلال.

<sup>1</sup> -Mohamed Harbi,une vie debout,op,cit,p268 .

<sup>2</sup> - عبد الحميد براهيمى ، المصدر السابق ، ص 55.

<sup>3</sup> - دحو ولد قابلية ، اتفاقيات إيفيان ، المرجع السابق ، ص 20.

<sup>4</sup> - محمد تقيية ، المصدر السابق ، ص 523.

\* ولد محمد يزيد سنة 1923 بالبلدية ، انضم إلى حزب الشعب الجزائري سنة 1942 وأصبح سنة 1948 عضو اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية(MTLD) ، وفي سنة 1952 عضو إدارة الحزب بفرنسا، 1956 أصبح ممثل جبهة التحرير الوطني في هيئة الأمم المتحدة ومدير مكتب الرابطة العربية في باريس، ثم وزير الإعلام بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من 1958-1962، توفي سنة 2003، أنظر: Benjamin Stora,op,cit,p304.

<sup>5</sup> - محمد مصطفى طالب ، المصدر السابق ، ص 90.

<sup>6</sup> - سامية خامس ، 19 مارس 1962 مسيرة نحو النصر والتحرر من النير الاستعماري ، الراصد ، المرجع السابق ، ص 12.

<sup>7</sup> - يذكر فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في هذا الصدد أنه عرض على الجنرال ديغول بداية من 20 نوفمبر 1959 المساجين الخمسة الموجودين في سجن "الصحة" بفرنسا كمرشحين لقيادة المحادثات الجزائرية الفرنسية باسم الحكومة المؤقتة ، لكن ديغول رفض واحتج بأنه يريد التفاوض مع الجماعة التي كانت تحارب ، وليس أولئك الذين كانوا خارج المعركة ، أنظر: فرحات عباس ، المصدر السابق ، ص 367، محمد تقيية ، المصدر السابق ، ص 523.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

تسارعت الأحداث وتغيرت المواقف<sup>1</sup> وتجددت المفاوضات في 20 ماي 1961 بمدينة "إيفيان" الفرنسية برئاسة كريم بلقاسم للوفد الجزائري و"لويس جوكس" عن الوفد الفرنسي<sup>2</sup>، وجاء ذلك بعد إعلان الحكومة المؤقتة في 16 جانفي 1961 أنها مستعدة للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية حول شروط استفتاء حر للشعب الجزائري<sup>3</sup>، حيث جاء الإعلان إثر مظاهرات 11 ديسمبر 1960، وانتخابات 08 جانفي 1961 التي حصل بموجبها الجنرال ديغول على موافقة الشعب الفرنسي وثقته من أجل وضع حد للحرب<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - من جملة الأحداث التي عرفت هذه الفترة قيام المستشارين المقربين من الجنرال ديغول بتأسيس جبهة العمل الديمقراطي (FAAD) في صيف 1960 وهي جبهة تتكون من جزائريين ماجوريين في خدمة قسم التوثيق الخارجي ومكافحة التجسس (SDECE)، كان نشاطهم يتمثل في ممارسة ضغوط نفسية على السكان، وتوجيه ضربات مفاجئة لقادة جبهة التحرير الوطني، وجيش التحرير الوطني فكانت هذه الحركة المثل السياسي لعناصر "الحركة"، ونتيجة لعدم جدواها فقد تم التخلي عنها فيما بعد، في الوقت الذي كانت تعقد فيه لقاءات جديفة بين الوفد الجزائري المفاوض و الوفد الفرنسي في "لوسرن" بسويسرا في 20 فيفري 1961 حيث أوفدت الحكومة الجزائرية كل من الطيب بولحروف وأحمد بومنجل للقاء سري مع "جورج بومبيدو"، وتجدد اللقاء في "نيوشاتيل" (سويسرا) مع نفس الأطراف في 5 مارس 1961، إلا أن مواقف الطرفين بقيت متباعدة بسبب القضايا الجوهرية المختلف حولها لاسيما قضية الصحراء الجزائرية والمرسى الكبير، ومشاركة فرنسا للحركة المصالية (MNA) في المفاوضات، هذه الحركة التي غير نشاطها مواقف الكثيرين وأخص بالذكر مواقف جماعة النواب المسلمين الموجودين في البرلمان الفرنسي، حيث أعلن 12 نائب و13 برلمانيا في بيان لهم بتاريخ 8 مارس 1961 بأن المفاوضات الرسمية المباشرة والغير مشروطة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية هي الوسيلة الوحيدة لإيقاف الحرب، كما أعلنوا رفضهم لكل محاولة تهدف لخلق قوة ثالثة ونددوا بعناصر الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) التي لا تملك الشرعية أو التمثيل، أنظر: محمد مصطفى طالب، المصدر السابق، ص 97، محمد تقية، المصدر السابق، ص 524، دحو ولد قابلية، اتفاقيات إيفيان، المرجع السابق، ص ص 24-28.

<sup>2</sup> - ضم الوفد الجزائري كريم بلقاسم رئيسا رفقة سعد دحلب، محمد الصديق بن يحيى، الطيب بولحروف، أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل، الرائد قاييد أحمد وعلي منجلي، ورضا مالك المتحدث الرسمي باسم الوفد، أنظر: محمد مصطفى طالب، المصدر السابق، ص 98.

<sup>3</sup> - اعتبر رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بن يوسف بن خدة أن بداية المفاوضات الرسمية بين الطرفين الجزائري والفرنسي بدأت رسميا عقب هذا الإعلان وبالتحديد في 20 فيفري 1961 بين جبهة التحرير الوطني التي مثلها الطيب بولحروف وأحمد بومنجل، والحكومة الفرنسية التي مثلها "جورج بومبيدو" وهو الرجل الذي يثق فيه الجنرال ديغول وخلفه فيما بعد في رئاسة الجمهورية، أما قبل هذا التاريخ فكانت الاتصالات عبارة عن جس النبض ومناورات محدودة الأهداف، أنظر: بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 146.

<sup>4</sup> - صرح الجنرال ديغول في 11 أبريل 1961 قائلا: "ليس لفرنسا أي مصلحة أن تبقى تحت وطئتها وتحت أحكامها الجزائر التي اختارت مصيرها، ستكون هذه الدولة مثلما يريدونها الجزائريون، انا من جهتي على أتم القناعة على أن الجزائر ستصبح يوما سيدة في الداخل والخارج، وأؤكد مرة أخرى بأن فرنسا لن تتصدى لذلك"، أنظر: دحو ولد قابلية، اتفاقيات إيفيان، المرجع

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

ورغم أن ندوة "إيفيان الأولى" استمرت حتى 13 جوان 1961 وتخللتها بعض الانقطاعات إلا أنها توقفت دون نتائج<sup>1</sup>، بسبب إقحام حكومة فرنسا لأطراف أخرى في التفاوض غير جبهة التحرير الوطني، وكذا بسبب الانقلاب العسكري الفاشل الذي وقع في 22 ماي 1961<sup>2</sup>، كما بدا سعي الوفد الفرنسي واضحا من أجل الحصول على أقصى حد ممكن من المكاسب رغم علمه المسبق باختلاف وجهات نظر الطرفين خاصة فيما تعلق بالمسائل الاقتصادية، الاستراتيجية ومسألة المستوطنين الأوروبيين<sup>3</sup>.

إن المساس بمبدأ سيادة ووحدة التراب الوطني<sup>4</sup> وأن الصحراء جزأ لا يتجزأ من الجزائر<sup>5</sup>، والمسائل الاستراتيجية المذكورة آنفا جعلت الطرف الفرنسي يطلب وقف المفاوضات بين الطرفين مع إبقاء باب الاتصال مفتوحا<sup>6</sup>، بهدنة مؤقتة وحيدة الجانب سميت "وقف العمليات الهجومية"، وذلك من أجل الضغط على الطرف الجزائري لإيقاف العمليات العسكرية من جانبه أيضا، لكن الحكومة المؤقتة ردت قائلة: "لا يمكن الحديث عن وقف إطلاق النار ولا عن تهدئة قبل استكمال الاتفاق حول الضمانات السياسية"<sup>7</sup>.

---

السابق، ص 29، مسعود معداد، حرب الجزائر، ت حروش موهوب، ط1، موفم للنشر، الجزائر، 2013، ص 284.

<sup>1</sup> - محمد تقي، المصدر السابق، ص 525.

<sup>2</sup> - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 160.

<sup>3</sup> - Mohamed Debbah, L'O.A.S et l'indépendance de l'Algérie, op, cit, p 219.

<sup>4</sup> - سامية خامس، المرجع السابق، ص 12.

<sup>5</sup> - أثناء المفاوضات الجزائرية الفرنسية وأمام تمسك الطرف الفرنسي بالصحراء الجزائرية دعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الشعب للخروج في مظاهرات تعبيراً عن الوحدة الوطنية ورفضاً للتقسيم وتأكيداً على أن الصحراء جزائرية، وقد صادف ذلك يوم 5 جويلية 1961، وقد وجدت الدعوة استجابة عامة خاصة في منطقة الصحراء الجزائرية، أنظر: Gilbert Meynier, op, cit, p 370.

<sup>6</sup> - يرى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد فرحات عباس أن البدء الرسمي في مفاوضات إيفيان قد أجهض مرتين، ففي الأولى حدث إثر إعلان غريب أدلى به وزير الدولة الفرنسية المكلف بالشؤون الجزائرية الذي صرح بوهران في 04 أبريل 1960 بأن على جبهة التحرير الوطني إشراك الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) في المفاوضات، وهو الشيء الذي جعل جبهة التحرير الوطني (FLN) ترد بالرفض، أما الثانية فهو دخول وزير الشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة الجزائرية إلى المستشفى وخضوعه لعملية جراحية طارئة ولم يعد للنشاط حتى 24 أبريل 1961، أنظر: فرحات عباس، المصدر السابق، ص 405-406، محمد مصطفى طالب، المصدر السابق، ص 98.

<sup>7</sup> - لقد سبقت هذه المفاوضات كما ذكرنا سابقاً إعلان الطرفان الجزائري والفرنسي في تونس وباريس يوم 22 ماي 1961

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

عادت المفاوضات لتستأنف من جديد في 20 جويلية 1961 بين الطرف الجزائري والفرنسي في قصر "لوگران LUGRIN" بمدينة "إيفيان EVIAN" الفرنسية، وكانت لقاءات فردية بين رئيسا الوفدين، لكنها فشلت بعد ستة أشواط من المحادثات بسبب قضية الصحراء<sup>1</sup>، وفي 27 أوت 1961 تم الإعلان عن إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية الثالثة بقيادة بن يوسف بن خدة المعروف بتشدده وصلابة مواقفه، وهي رسالة إلى الحكومة الفرنسية لإجبارها على التخلي عن بعض مطالبها كالقانون الأساسي للفرنسيين بالجزائر وكذا السيادة الجزائرية الكاملة على ترابها بما فيه الصحراء ، وبالفعل ففي يوم 5 سبتمبر 1961 أعلن الجنرال ديغول في ندوة صحفية بأن فرنسا تخلت عن المطالبة بالصحراء الجزائرية وأنها جزأ لا يتجزأ من القطر الجزائري<sup>2</sup>.

بعد هذا التصريح استأنفت المحادثات في مدينة "بال" بسويسرا يومي 28 و 29 أكتوبر 1961 والثانية في 09 نوفمبر من نفس السنة، ورغم توقف المحادثات بسبب إعلان المعتقلون الجزائريون بسجون فرنسا حالة الإضراب عن الطعام إلا أنها مهدت للقاء "ليروس Les ROUSSES" من 10 إلى 18 فيفري 1962، وفي هذا اللقاء توصل الوفدان إلى الاتفاق على النصوص المصاغة التي أعيدت قراءتها وافترقا على أساس أن يقدم كل وفد الوثيقة المتفق عليها كاملة إلى حكومته<sup>3</sup>.

---

استئناف المفاوضات المقررة في 20 ماي 1961، هذا وقد أعلنت الحكومة الفرنسية التي تخلت عن وقف مسبق لإطلاق النار ، إطلاق سراح 06 آلاف سجين جزائري ونقل الزعماء المسجونين إلى قصر "توركان" وهدنة وحيدة الجانب بإيقاف جميع العمليات الهجومية للجيش الفرنسي بالجزائر، لكن المناقشات التي بدأت في 20 ماي تعثرت بسبب قضيتين الأولى تتمثل في رغبة فرنسا في فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال والتمسك بقانون أساسي للصحراء اختلقته بهدف اشراك الدول المجاورة في استغلال ثروات الصحراء تحت إشراف السلطة الفرنسية ، أما القضية الثانية فتتمثل في الأقلية الأوروبية الموجودة في الجزائر ومطالبة الوفد الفرنسي بمكاسب لحماية الأشخاص والممتلكات ، وكان رد الوفد الجزائري المفاوضات على القضيتين بالرفض فالأولى هي مساس بسلامة ووحدة التراب الوطني ، أما الثانية فالمواطنة الجزائرية لا تكون إلا لمن يرغب فيها مع الرفض القاطع للجنسية المزدوجة لهؤلاء، فالحفاظ على القانون الأساسي كأجنبي لمن يرغب في الحفاظ على جنسيته الفرنسية مع ضمان المزايا المكتسبة بنزاهة وفي إطار قانوني يتنافى والنظام الاستعماري الجاثم على أرض الوطن منذ سنة 1830، أنظر: مسعود معداد ، المصدر السابق ، ص 286، محمد تقية ، المصدر السابق ، ص 525.

<sup>1</sup> - محمد مصطفى طالب ، المصدر السابق ، ص 99.

<sup>2</sup> - مسعود معداد ، المصدر السابق ، ص 288.

<sup>3</sup> - في حقيقة الأمر تعتبر سلسلة المحادثات واللقاءات التي سبقت مفاوضات إيفيان الأخيرة شاقة وصعبة للغاية ولكلا الطرفين

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

بعد استشارة المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) افتتحت المفاوضات النهائية بين الوفد الجزائري والفرنسي في 07 مارس 1962 بمدينة "إيفيان" الفرنسية حيث ترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم ، والوفد الفرنسي " لويس جوكس " <sup>1</sup>، وقد اعتمدت أرضية هذه المفاوضات على عدة نقاط اعتبرت خطوط حمراء من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية لا يجب تجاوزها مهما بلغت الظروف والأسباب <sup>2</sup>، ورغم تعثر المفاوضات أحيانا بسبب بعض التفاصيل <sup>3</sup>، إلا أنها انتهت يوم 18 مارس 1962 وتوجت بإعلان وقف إطلاق النار بين الطرفين ابتداء من 19

---

، حيث حاول كل طرف التمسك بمطالبه بغية الحصول على مكاسب أكثر ، فشكلت قضية الصحراء الجزائرية والأقلية الأوروبية نقاط حاسمة في سير المفاوضات الجزائرية الفرنسية من عدمها، ولهذا كان لزاما على كل طرف مناقشة كل النقاط المعروضة أمامه بدقة والدفاع عن وجهة نظره، ورغم أن ديغول تنازل عن قضية الصحراء بإعلانه المذكور أعلاه إلا أن الطرف الفرنسي أصبح يبحث عن منح ترخيص في البحث على مساحة 80 ألف كلم مربع كل سنة مع تجديده لفترة 10 سنوات ، وتحكيم دولي في حالة النزاع بين الطرفين ، وإنشاء منظومة تقنية متساوية الأعضاء من أجل استغلال باطن الأرض الصحراوية، أما فيما يخص موضوع الأقلية الأوروبية فقد طالب الوفد الفرنسي بالجنسية المزدوجة واحترام ممارسة الشعائر الدينية واللغة وحق تكوين الجمعيات والمشاركة بنسبة 10% في المؤسسات السياسية والجمعيات المهنية وإقامة بعثات ثقافية، إضافة إلى امتيازات أخرى سياسية، اجتماعية ، ثقافية وعسكرية، لكن مهارة الوفد الجزائري في الرد على هذه المساومات لاسيما مستوى ودقة اللغة الفرنسية التي كان يتكلم بها حتى قال لويس جوكس عن سعد دحلب أنه يتكلم الفرنسية أحسن من الفرنسيين أنفسهم ، كانت سببا كافيا للوصول إلى اتفاق يرضي الطرفين يعلن من خلاله عن نهاية هذه المفاوضات ، وتحقيق ما أمكن تحقيقه من المطالب بالنسبة لكل طرف، أنظر: خامس سامية ، المرجع السابق ، ص 12، محمد مصطفى طالب ، المصدر السابق ، ص ص 100-103، أحمد بشيري ، المصدر السابق ، ص 159، مسعود معداد ، المصدر السابق ، ص ص 289-291.

<sup>1</sup> - تكون الوفد الجزائري من الأعضاء الآتية أسماؤهم كالتالي: كريم بلقاسم رئيسا، سعد دحلب ، لخضر بن طوبال، محمد يزيد، محمد بن يحيى، الطيب بولحروف، رضا مالك، عمار بن عودة، الصغير مصطفى، قاصدي مرياح، دحو ولد قابلية، عبد القادر شارف، سيد أحمد عصمان، بينما تكون الوفد الفرنسي من الأعضاء الآتية أسماؤهم كالتالي: لويس جوكس رئيسا، روبرت بورون، لويس دو بروقلي، برونو دولوس، كلود شايبي، برنارد تريكو، فنسنت لابوري، رولاند كادي، فيليب تيبولت، رولاند بليكار، الجنرال دوكاماس ، أنظر: دحو ولد قابلية ، اتفاقيات إيفيان ، المرجع السابق، ص 72، محمد مصطفى طالب، المصدر السابق ، ص 106.

<sup>2</sup> - تركزت أرضية إيفيان على النقاط التالية : لا توقيف للقتال قبل إبرام الاتفاق السياسي، الصحراء جزأ لا يتجزأ من الجزائر، مرسى الكبير ، رقان وكل ما يرتبط بالأمن الفرنسي لا بد أن يخضع لاتفاق ثنائي محدود زمنيا، وحدة الشعب الجزائري على اختلاف فصائله لا بد من المحافظة عليها ، وكل الضمانات لا بد من تقديمها لفرنسي الجزائر، وقد اعتبرت هذه النقاط بمثابة أرضية للطرفين من أجل التوصل إلى حل نهائي للقضية الجزائرية مع اعتبارها مبادئ سيادية لا يجوز التنازل عنها، أنظر: فرحات عباس ، المصدر السابق ، ص 421.

<sup>3</sup> - مسعود معداد ، المصدر السابق ، ص 292.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

مارس 1962 على الساعة منتصف النهار<sup>1</sup>، وتنظيم استفتاء تقرير المصير في 01 جويلية 1962، و عدة تدابير أخرى<sup>2</sup>.

### **3-2-2 اتفاقيات إيفيان - تحليل المضمون:**

لقد كانت أنظار الجزائريين خاصة والعالم عامة تتجه نحو معاهدة السلام التي ستعقب المفاوضات الأخيرة الدائرة بين الوفد الجزائري ونظيره الفرنسي بمدينة "إيفيان"، كون نهاية هذه المفاوضات يشكل في حد ذاته تشجيعا للشعب الجزائري الذي سيكون سيد مصيره، فيعمل بذلك على قيام دولة ديمقراطية موحدة يسودها السلم وتتطور بالتنمية، لكن طول أمد هذه المفاوضات من جهة وإصرار الوفد الجزائري على الوصول إلى حل نهائي من جهة ثانية قد يكون سبب جعل هذا الأخير يقبل باتفاق مثالي يصعب تطبيقه على أرض الميدان<sup>3</sup>، كما أن تمسك الطرفين بمسائل الواجهة قد أخذت الحيز الكبير من هذه الاتفاقيات.

### **3-2-2-1 مسألة توقيف القتال والاستفتاء:**

من دون شك أن الشروط الأساسية التي تم على أساسها التفاوض بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي كانت واضحة لاسيما فيما تعلق منها بالشق السياسي، بحيث تأسس العلاقات السياسية بين الدولتين على أساس التوجه السياسي العام لكل منهما، في ظل المتغيرات والظروف الدولية السائدة التي من الممكن أن تؤثر في تغيير السياسة الدولية<sup>4</sup>، وبموجب هذا تأسست إتفاقيات إيفيان على مجموعة من الاتفاقات التي تسلم فرنسا بموجبها استقلال الجزائر، لكن التحول سيتم دون الإخلال بمبدأ السيادة الفرنسية، فلن يكون هناك نقل للسلطات من الحكومة الفرنسية إلى الحكومة المؤقتة<sup>5</sup>.

لقد وضع وقف إطلاق النار بين الطرفين المتفق عليه في اتفاقيات إيفيان وفق الشروط التي

<sup>1</sup> - محمد تقيّة ، المصدر السابق ، ص 528.

<sup>2</sup> - حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 229.

<sup>3</sup> - أوليفي لونغ ، المصدر السابق ، ص 155.

<sup>4</sup> - Mohamed Harbi, une vie debout, op, cit, p268.

<sup>5</sup> - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني ، الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 241.



## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

خولت لجبهة التحرير الوطني أن تكون الضامن المسؤول عن ذلك باسم الشعب الجزائري<sup>1</sup>، وضع حدا للعمليات العسكرية العدائية، وتم بموجبه حل النزاع الفرنسي الجزائري بواسطة معاهدة سلام وهذا ما أرادته حكومة باريس لتنظيم التوازن بين الدول وممارسة سلطتها بنفسها فيما يخص الحصول على الاستقلال دون اعتبار اتفاقيات إيفيان في أي حال من الأحوال كعلامة اعتراف<sup>2</sup> للطرف الجزائري بحقه في استرجاع سيادته الوطنية وهزم الإمبريالية الاستعمارية.

ويظهر هذا الطرح من خلال اشتراط الجنرال ديغول في عملية وقف القتال موافقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) بهدف إتاحة إمكانيات الفوضى نتيجة الخلافات التي ستظهر فيما بعد فيستطيع ديغول إنقاذ الموقف ويعيد الجيش الفرنسي سيطرته على كل شيء<sup>3</sup>، إلا أن حنكة المفاوض الجزائري وتفطنه لمثل هذه الدسائس من جهة، واستفاقة الشعب الفرنسي من غفلته التي طالما أيد بموجبها سياسة حكومته في الجزائر بتصويته يوم 08 أبريل 1962 بنسبة 90,7% لصالح الاتفاقيات من جهة ثانية<sup>4</sup>، جعلت هذه الأخيرة تضع حدا لحرب دامت أكثر من سبع سنوات واستعمار دام أكثر من 132 سنة بالانسحاب التدريجي للقوات

<sup>1</sup> - تحددت شروط وقف إطلاق النار بين الطرف الجزائري والفرنسي في النقاط التالية: الاعتراف بالأمة الجزائرية الغير قابلة للتجزئة، الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها في كافة المجالات بما في ذلك الدفاع الوطني والديبلوماسية ، إطلاق سراح جميع الجزائريين والجزائريات المسجونين والمعتقلين أو المنفيين بسبب نشاطهم الوطني قبل وبعد اندلاع الفاتح نوفمبر 1954، الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري والمخولة وحدها بالتفاوض، أنظر: أندري ماندوز، الثورة الجزائرية عبر النصوص، ت ميشال سطوف، ط1، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007، ص146.

<sup>2</sup> - عبد المجيد بلخروبي، ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها ، ت العربي بوينون، ط1، دار موفم للنشر، الجزائر 2011 ، ص 226.

<sup>3</sup> - لقد ربط الوفد الجزائري قضية وقف القتال بشرط سحب فرنسا لقواتها من الجزائر التي نقلتها إليها بعد الثورة مع السكوت عن عدد قليل كان قبل الثورة إلى حين، كما أن اتفاق وقف إطلاق النار جاء في 11 بند وهو اعتراف صريح بانتصار جيش التحرير الوطني الذي سيبقى في مواقعه وبسلاحه ويتحرك بكل حرية في الأماكن التي كان يسيطر عليها قبل توقيف القتال مثل الجيش الفرنسي، هذا ماجعل جيش التحرير الوطني يطمئن بأنه في موقف قوة مستبعدا قدرة ديغول في إحداث الفوضى التي يتمكن من خلالها من إعادة السيطرة على الجزائر، أنظر: الجنيد خليفة ، حوار حول الثورة ، ج 3، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص 137.

<sup>4</sup> - Ahmed Fallah, op, cit, p168.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

الفرنسية من الجزائر .

كما أقرت إتفاقيات إيفيان تشكيل هيئة تنفيذية مؤقتة تعتبر أهم مؤسسة تم الاتفاق عليها في مفاوضات إيفيان كلفت بتسيير المرحلة الانتقالية بعضوية مختلطة بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية<sup>1</sup>، لتنظيم ومراقبة الاستفتاء المقرر انطلاقا من السلطات المخولة لها، فكانت ممارسة السيادة الإسمية لفرنسا في الجزائر بصورة ضعيفة خلال هذه المرحلة<sup>2</sup>، ففي ظل استبقاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خارجا حتى تنظيم الاستفتاء سيكون السلم مهددا في غياب قوة عسكرية جزائرية تحفظ الأمن<sup>3</sup>.

وتتحدد أهمية الهيئة التنفيذية التي أوكلت رئاستها إلى عبد الرحمان فارس\* في كونها حكومة استقلال داخلي لمدة شهور إلى غاية تسليم السلطات لهيئة منتخبة<sup>4</sup>، ترتبط بتنظيم استفتاء تقرير المصير الذي حددت مدته بثلاث أشهر كحد أدنى وست أشهر كحد أقصى<sup>5</sup>، وبعد الإعلان عن وقف إطلاق النار بدأ الاتصال بأعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة ، وفي هذا الإطار قام " لويس جوكس" الوزير المكلف بالشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية بإعلام عبد الرحمان فارس بالمهمة التي أوكلت إليه يوم 21 مارس 1962، وأبلغه أيضا بالأعضاء الفرنسيين وصلاحيات الهيئة<sup>6</sup>، وفي يوم 09 أبريل 1962 صدر قرار في الجريدة الرسمية الفرنسية عن

<sup>1</sup> - بن يوسف بن خدة ، اتفاقيات إيفيان ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2002، ص 129.

<sup>2</sup> - عبد المجيد بلخروبي ، المرجع السابق ، ص 228.

<sup>3</sup> - أوليفي لونغ ، المصدر السابق ، ص 165-166.

\* ولد عبد الرحمان فارس في بلدية أقبو بولاية بجاية يوم 03 جانفي 1911، درس الحقوق في الجزائر العاصمة وتخرج منها سنة 1931 كأول موقّ جزائري شغل عدة وظائف منها محضر قضائي في ولاية سطيف، انتخب عضو في الجمعية الجزائرية ورئيسا لها سنة 1953، كان عبد الرحمان فارس من أنصار الإدماج بين الجزائريين والأوروبيين فحاولت فرنسا استغلاله في إطار القوة الثالثة لمواجهة الثورة لكنه قرر الإنضمام للثورة سنة 1956، واعتقل يوم 5 نوفمبر 1961 بحجة جمع المال لصالح جبهة التحرير الوطني ، إلا أنه أطلق سراحه فيما بعد ليكون رئيسا على الهيئة التنفيذية المؤقتة ويعتبر عبد الرحمان فارس شخصية توافقية بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية ولهذا اختير ليرأس الهيئة التنفيذية، توفي سنة 1991 أنظر:

Acheur Cheurfi,op,cit,p171.

<sup>4</sup> - Le monde N 5334,18 Mars 1962.

<sup>5</sup> - بن يوسف بن خدة ، اتفاقيات إيفيان ، المصدر السابق ، ص 104.

<sup>6</sup> - L'écho soir N 6484,25 Mars 1962.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

وزارة الشؤون الجزائرية ينظم السلطات ويحدد صلاحيات الهيئة التنفيذية المؤقتة<sup>1</sup>.

هذا وقد نصت إتفاقيات إيفيان على أن تنظيم استفتاء تقرير المصير للشعب الجزائري وتحديد تاريخه هو من صلاحيات الهيئة التنفيذية<sup>2</sup>، التي حددت تاريخه يوم 01 جويلية 1962، ودعت كل الجزائريين للتوجه إلى صناديق التصويت وفق الصيغة المتفق عليها والصادرة في الجريدة الرسمية يوم 08 جوان 1962 والتي طلبت من الشعب الجزائري أن يصوت عليها بنعم أو لا وهذه الصيغة كالتالي " هل تريدون أن تصبح الجزائر دولة مستقلة ومتعاونة مع فرنسا في إطار ما تم الاتفاق عليه في 19 مارس 1962"<sup>3</sup>.

لقد استطاع المفاوض الجزائري انتزاع حق استفتاء تقرير المصير الذي سيشمل كل الإقليم الجزائري بما في ذلك الصحراء<sup>4</sup>، كما أقر الاتفاق أن الاستفتاء سيكون استفتاءين، فالشعب الفرنسي سيقول كلمته حول تقرير المصير، والجزائريون حول تشكيل دولة منفصلة عن فرنسا<sup>5</sup>، كما أن اشتراط فرنسا في التصريح العام لاتفاقيات إيفيان انتخاب جمعية تأسيسية بعد ثلاث أسابيع من إجراء استفتاء تقرير المصير هو ضمان مشاركة ممثلوا الأوربيين في هذه الجمعية، حيث كانت فرنسا تخشى رحيلهم من الجزائر إذا طال الأمد الفاصل بين استقلال الجزائر وانتخاب الجمعية<sup>6</sup>.

وفي الحقيقة فإن الإطار العام لبنود اتفاقيات إيفيان هو شبه اعتراف مسبق بأن الاستفتاء لايمكن أن يؤدي إلا للاستقلال وهو ما ينسجم مع أهداف الثورة، كما أن وجود رئيس هيئة تنفيذية مسلم جزائري مسؤول على العملية الانتخابية قد يعتبره البعض ضمانات غير كافية

<sup>1</sup> -Journal officiel de la république française ,N 86,9-10 Avril 1962.

<sup>2</sup> - Journal officiel de la république française ,Décret n 62305,19 Mars 1962.

<sup>3</sup> - Journal officiel de la république française ,Décret n 62649,08 juin 1962.

<sup>4</sup> - Mohamed Debbah, L'O.A.S et l'indépendance de l'Algérie,op,cit,p122.

<sup>5</sup> - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ،ص241.

<sup>6</sup> -نصت اتفاقيات إيفيان التي تصدر فيها التصريح العام المتضمن للمبادئ الواردة فيها تسع اتفاقيات تتضمن بعض الأمور على غرار أنه في حالة اختبار الاستقلال الذي يجري الاستفتاء في شأنه فإن فرنسا تعترف بالاستقلال فوراً ، وستكون للجزائر الحرية في اختيار نوع الحكومة وتقرير السياسة الخارجية والأوضاع الاقتصادية التي تراها صالحة لضمان مستقبلها ، وإذا وقع خلاف حول تفسير الاتفاقيات يلجأ الطرفان إلى تسوية هذه الأحداث بالطرق السلمية ، وإلا دفع الخلاف إلى المحكمة الدولية ، أنظر: الجنيدى خليفة ، المرجع السابق ، ص 183.

### الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

لتجنب التزوير من طرف الإدارة الاستعمارية، لكن الواقع يبين عكس ذلك، ففرنسا بيئت من أي شيء في الجزائر يقال له سيادة فرنسية، خاصة وأن التزوير يزيد من سمعة فرنسا سوءا، ويزيد الجيش السري قوة وقد يصل التهديد إلى فرنسا نفسها، فأصبح الحفاظ على مصالحها بعد استرجاع السيادة الوطنية يعد من أولوية أولوياتها.

#### **3-2-2-2 المسألة الأمنية والعسكرية:**

أدركت الدول الاستعمارية أن رياح التحرر لا يمكن صدها عن إفريقيا، وعليها التفكير في شكل جديد من أشكال الاستعمار يتلاءم وروح العصر ومقتضيات القانون الدولي والتصريح العالمي لحقوق الإنسان، وذلك بمنح الاستقلال السياسي لمستعمراتها والحفاظ على مصالحها الاقتصادية والعسكرية.

وهو الهدف الذي حاولت فرنسا تحقيقه في الجزائر من خلال اتفاقيات إيفيان التي شكل الجانب الأمني والعسكري منها أهمية استراتيجية كبيرة إذ بواسطته تتم حماية جميع المصالح الأخرى، ولضمان ذلك أصرت فرنسا منذ بداية الفترة الانتقالية على تكوين قوة محلية من جنود جزائريين يسرحون من صفوف الجيش الفرنسي أو من وحدات "الحركي" و"القومية"، أو يتم اختيارهم من وحدات فرنسية غير مقاتلة تحت قيادة توافق عليها جبهة التحرير الوطني، مهمتها الحفاظ على الأمن ويكونون تحت تصرف الهيئة التنفيذية المؤقتة<sup>1</sup>.

وهي في حقيقة الأمر مراهنة من الطرف الفرنسي على أن تكون هذه القوة نواة للجيش الجزائري الذي سيتشكل بعد استرجاع السيادة الوطنية عن طريق اختراق جيش التحرير الوطني باستغلال فرصة الصراع القائم بين هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على السلطة<sup>2</sup>، فيكون الجيش الجديد حاميا للسلطة ومصدرا من مصادرها الرئيسية خاصة بعد أن أصرت فرنسا على إبقاء جزء من جيشها فوق التراب الجزائري ورفضها

<sup>1</sup>- تذكر المصادر أن عدد هؤلاء الحركي والقومية تجاوز 40 ألف يقودهم ضباط جزائريون، هذا وقد رفضت جبهة التحرير الوطني اقتراح الطرف الفرنسي للعقيد"رافع" ووافقت على تعيين المحافظ"مقداد"، أنظر: دحو ولد قابلية، اتفاقيات إيفيان، المرجع السابق، ص37، محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 197.

<sup>2</sup>- محمد العربي الزبيري، نفس المرجع، ص197.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

لدخول جيش التحرير الوطني إلى مدن الجزائر وإن كان يعبر في بعض جوانبه عن عدم إعطاء انطباع الانتصار لهذا الجيش، والانهزام للجيش الفرنسي<sup>1</sup>.

أما فيما يخص حماية الفرنسيين الذين ساندوا جبهة التحرير الوطني خلال الحرب واستفادتهم من إجراءات العفو فقد اعتبرته الحكومة الفرنسية تدخلا واضحا في سيادتها باعتبارهم مواطنون فرنسيون يعود لها الحق وحدها في تقرير مصيرهم ولا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تجعل منهم موضوع للتفاوض بين الطرفين<sup>2</sup>، في حين قبل الطرف الجزائري إلغاء المتابعات القضائية في الجزائر وفرنسا ضد الجزائريين المتورطين في الحرب مع فرنسا<sup>3</sup>.

وعلى الصعيد العسكري تضمنت اتفاقيات إيفيان في هذا الشأن تسع نقاط أساسية أبرزها تخفيض عدد القوات الفرنسية إلى 80 ألف جندي مدة سنة ابتداء من يوم وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962<sup>4</sup>، على أن تتسحب تدريجيا عند انتهاء المدة الثانية المقدره بسنتين<sup>5</sup>، فيكون بقائها الفعلي في الجزائر 3 سنوات، وهي المدة التي أعطيت للمستوطنين لاختيار جنسيتهم بين الجنسية الجزائرية أو الجنسية الفرنسية ، وبذلك يكون الهدف من تواجد هذه القوات الذي يتنافى مع مبدأ الاستقلال ويعرض السيادة الوطنية للكثير من الأخطار هو حماية مصالح هؤلاء من جهة ، وحماية الشركات الاحتكارية البترولية الموجودة بالصحراء من جهة

1- أوليفي لونغ ، المصدر السابق ، ص155.

2- أوليفي لونغ ، نفس المصدر ، ص 155.

3- دحو ولد قابلية ، اتفاقيات إيفيان ، المرجع السابق ، ص 39-40.

4- أما النقطة الثانية فتنتمثل في الاتفاق على بقاء المرسى الكبير في أيدي القوات الفرنسية مدة 15 سنة، والثالثة كل الأجواء الوطنية ينبغي أن تبقى مفتوحة للسلاح الجوي الفرنسي للمرور، والرابعة تسهيلات برية حيث يسمح للقوات الفرنسية بالمرور عبر الطرق والجهات الجزائرية لكي تنتقل من ثكنة لأخرى، والخامسة تسهيلات بحرية لتنتقل البواخر والبوارج من مرسى لآخر نظرا للمصالح التي يقتضيها تحرك القوات الفرنسية ، والسادسة يسمح للقوات الفرنسية استعمال المواصلات البرقية والبريدية لأغراضها الخاصة ، والسابعة تسهيلات تتعلق بتغذية ومؤونة القوات الفرنسية، والثامنة تسهيلات قضائية خاصة بالقوات الفرنسية عند وقوع خلاف أو سوء تفاهم مع هذه القوات، والتاسعة إجراءات ملحقة بالميدان الاقتصادي والمالي خاصة بالقوات الفرنسية، هذا وقد تجاوز عدد القوات الفرنسية في الجزائر 800 ألف جندي عشية توقيع الاتفاقية أنظر: الجندي خليفة، المرجع السابق ، ص 215-216.

5- عبد المجيد بلخروبي ، المرجع السابق ، ص 202.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

ثانية<sup>1</sup>، لكن السخط الكبير الذي أحدثته هذه القوات من طرف الجماهير خاصة عندما بدرت بعض التصرفات السيئة من الجنود الفرنسيين وعدد من قادتهم عجلت برحيلهم قبل الموعد المحدد<sup>2</sup>.

أما عن القواعد العسكرية فقد أقرت اتفاقيات إيفيان احتفاظ الجيش الفرنسي بالإشراف على قاعدة " المرسى الكبير" الجوية والبحرية التي تسلم له على سبيل الإيجار مدة 15 سنة، وقاعدة " عين إكر"<sup>3</sup>، و" رقان" ومجموعة " كلومب -بشار، حماقير" وبعض الأماكن في بلديات "العنصر" و"بوتليليس" و"مسرجان" و" جزر حبيبة" و"بلان"<sup>4</sup>، بالترخيص لاستخدامها كمراكز للتجارب النووية في الصحراء لمدة 5 سنوات وتسهيلات الربط الجوي لمدة 5 سنوات أيضا<sup>5</sup>.

لقد طالب الوفد الفرنسي بسبع قواعد في الجزائر للاحتياجات المدنية والعسكرية لكنه تحصل على أربع قواعد لاحتياجاته المدنية التي تخص الاستغلال في الصحراء والاتصالات مع الأقطار الإفريقية الواقعة ما وراء الصحراء الكبرى في إفريقيا السوداء<sup>6</sup>، كما رخصت الجزائر لفرنسا بموجب المادة 04 من اتفاقيات إيفيان باستخدام المواقع التقنية (موقع كور Corre)،

---

1- هناك نقطة هامة في الجانب العسكري لاتفاقيات إيفيان يجب التوقف عندها وهي الخاصة بتعداد القوات الفرنسية ، حيث نصت الاتفاقيات على بقاء 80 ألف جندي من الجيش الفرنسي بعد عام من وقف إطلاق النار ، وبعد سنتين يكون ترحيلهم الكلي ( المادة 7 من اتفاقيات إيفيان) ويقصد بهم الجنود المتواجدون خارج القواعد العسكرية( المرسى الكبير، رقان ، عين بكر، ومجموع المنشآت كولمب ،بشار - حماقير)، أما القوات العسكرية المتواجدة داخل القواعد العسكرية فلم يفصح عن عددها الحقيقي ولا مكان تواجدها ولا طبيعة عملها، فقد كان بإمكان فرنسا أن تجمع كل قواتها المتواجدة في الجزائر والتي قدرتها المصادر بـ800 ألف جندي داخل هذه القواعد وتتذرع بعدم ورود ذلك ضمن الاتفاقيات.

2- محمد العربي الزبييري ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ، ص 174.

3- محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق ، ص 241.

4- محمد العربي الزبييري ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ، ص 174.

5- عبد المجيد بلخروبي ، المرجع السابق ، ص 202.

6- أما فيما يخص الاحتياجات الاستراتيجية فقد طالب المفاوض الفرنسي على وجه الخصوص بقاعدة "رقان" لإجراء تجارب لأجهزة دفاعية " باليستية" فقط وليس من أجل تجارب نووية ، وأن التجارب الذرية يجب أن تكون بالموافقة ، لكن فرنسا ستجبه نحو بناء القنبلة الذرية (H) وتكون تجربتها في الصحراء الجزائرية ، كما طالب المفاوض الفرنسي كذلك بقاعدة" كولومب بشار" وهذا راجع لارتباطها باتفاقيات الدفاع المشترك الممضاة مع الدول في تكتلات سابقة في إطار المساعدة العسكرية، وكذلك قاعدة المرسى الكبير، أنظر: أحمد بشيري، المرجع السابق، ص 159، وأيضا:

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

وتسهيلات تقنية وحق التوقف والتزود بالوقود والإصلاح في مطارات "بون" و"بوفاريك" حسب المادة 05 من نفس الاتفاقيات.

وفيما يخص قاعدة "المرسى الكبير"<sup>1</sup> تعهدت الجزائر بوضع تسهيلات ضرورية لفرنسا لحسن سير القاعدة والاستفادة من المطارات القريبة من القاعدة ، كما تعترف الجزائر بحق فرنسا في استعمال أرضية القاعدة والاستفادة من خدمات المطارات القريبة منها، وأنفاقها ومياهها الإقليمية والمجال الجوي<sup>2</sup>، وكل منشأتها العسكرية التي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له قاعدة "المرسى الكبير"، حيث يكون للفرنسيين وحدهم حق التحليق فوق هذه المطارات وحق استخدام المياه الإقليمية التابعة للقاعدة، كما لهم حق الإشراف على الأمن وحق استخدام شبكات المواصلات اللاسلكية الخاصة بها وحق الاستيلاء على الأبنية اللازمة داخل القاعدة مع دفع التعويضات اللازمة<sup>3</sup>.

وحسب العقيد عمار بن عودة أحد أعضاء الوفد البارزين في اتفاقيات إيفيان أن طلب الوفد الفرنسي الاحتفاظ بقاعدة "المرسى الكبير" مدة 15 سنة كان بسبب بناء ما يماثلها على الضفة الشمالية للبحر المتوسط<sup>4</sup>، فرغم أن فرنسا تعترف بالطابع الجزائري لهذه القاعدة وأنها جزأ لا يتجزأ من التراب الوطني ، إلا أن أهميتها الاستراتيجية بحكم أنها قاعدة بحرية وميناء مضاد للسلاح النووي جعلتها تتحكم من خلالها في كل السلطات فيما يخص مسائل الدفاع والأمن في حدود القاعدة ، حيث سيطروا على المنطقة كلها حتى "عيون الترك" وكانوا يمنعون على الجنود

<sup>1</sup> - من المعلوم أن قاعدة المرسى الكبير تم الاتفاق على استئجارها من طرف فرنسا مدة 15 سنة قابلة للتجديد ، وعى حسب شهادة رضا مالك الذي كان مكلف بالإعلام ومن الأعضاء البارزين في مفاوضات إيفيان أن مسألة استئجار قاعدة المرسى الكبير أخذت حيزا كبيرا من المفاوضات الجزائرية الفرنسية ، حيث طالب الفرنسيون بداية بمدة لاتقل عن 99 سنة ، ثم تنازلوا إلى 50 سنة ثم 30 سنة ، وتم الاتفاق في الأخير على 15 سنة قابلة للتجديد ، أنظر:

Redha Malek, l'Algérie à Evian, éditions ANEP, Alger, 1991, 308.

<sup>2</sup> - الشادلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص 235.

<sup>3</sup> - الجنيدى خليفة ، المرجع السابق ، ص 217.

<sup>4</sup> - يضيف بن عودة أن الوفد الجزائري هو الآخر طالب بحق النظر في القاعدة حتى لا تبقى خاضعة للسيادة الفرنسية وتجسد ذلك فعلا بالمطالبة بثلاث روابي من أصل خمسة تحتويها القاعدة، بالإضافة إلى ضمان دخول جيش التحرير الوطني إليها بفعل تواجده في مطار طفراوي العسكري، أنظر: محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 233.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

الجزائريين الدخول إلى هذه المنطقة<sup>1</sup>.

يبدو واضحا من خلال بنود اتفاقيات إيفيان العسكرية أن هناك مس صريح بالسيادة الوطنية<sup>2</sup> من خلال حرية التنقل بين القواعد العسكرية ، فالمسافة بين مختلف القواعد العسكرية التي حصلت عليها فرنسا بالجزائر كانت طويلة ، فإذا كان بإمكان الجيش الفرنسي التنقل بين مختلف القواعد<sup>3</sup> وهو مسلح فإن مظاهر الاستعمار تكون لانتزاع قائمة<sup>4</sup>، مما جعل هذه المناطق تخضع لإجراءات تعسفية تذكرنا أحيانا بعهد ما قبل الاحتلال في إطار حماية المؤسسات الفرنسية في الجزائر تحت غطاء الامتيازات، ناهيك على أن هذه الممارسات ستحد من حرية الدولة الجزائرية وستعرض سيادتها الوطنية للخطر.

هذا وقد أشارت اتفاقيات إيفيان إلى حق فرنسا في استخدام بعض المواقع الموجودة في الصحراء لمدة 05 سنوات<sup>5</sup>، كما أشارت صراحة إلى حق فرنسا في إجراء التجارب النووية<sup>6</sup>، هذه التجارب التي استمرت إلى غاية 1975 بصفتها تجارب كيميائية وجرثومية في قاعدة "وادي الناموس" ببشار، حيث يرى دحو ولد قابلية أن الحكومة الجزائرية كانت تهدف من ورائها

<sup>1</sup> - الشادلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص 235.

<sup>2</sup> - لقد تحول الصراع بعد استرجاع السيادة الوطنية إلى صراع من أجل كسب الشرعية ومن أجل إقامة نواة لنظام سياسي يسير الجزائر في هذه المرحلة ، حيث انتهزت فرنسا الفرصة من أجل القيام بالعديد من الأعمال الخفية ، فكان المرسى الكبير بوهران وكأنه قطعة من التراب الفرنسي، ناهيك عن سلسلة التفجيرات النووية التي قامت بها في مختلف ربوع الوطن ، فهذا لايعني في اعتقادنا الطعن في أحد سواء بن بلة أو غيره فهم بالتأكيد كانوا من طينة الكبار ، لكن التاريخ سيكشف يوما ما عن حقيقة ماوقع بعد استرجاع الاستقلال.

<sup>3</sup> - وهي في مجملها ثلاث قواعد عسكرية كبرى وهي: وهران(المرسى الكبير)،أدرار(رقان)، بشار(وادي الناموس)، حيث تبلغ المسافة بين وهران وبشار 546 كم ، وبين وهران وأدرار 1206 كلم ،وبين بشار وأدرار 580 كلم.

<sup>4</sup> - إن استخدام قاعدة المرسى الكبير لتنقل الجيش الفرنسي من فرنسا إلى إفريقيا أو أوروبا عبر الجزائر بالإضافة إلى التنقل بالأسلحة فيه مساس بالسيادة الوطنية ، وأنه جيش استعماري كان بالأمس القريب يحارب الثورة الجزائرية ، وتكمن الخطورة كذلك في منع الدولة الجزائرية من استعمال هذه القواعد أي تمنع من التصرف في جزء من أراضيها وهو ما يتنافى مع مبدأ السيادة الكاملة للدولة ، أنظر: الجندي خليفة ، المرجع السابق ، ص 220.

<sup>5</sup> - أشارت المادة 04 من اتفاقيات إيفيان إلى أن الجزائر ترخص لفرنسا باستخدام المواقع عين إيكر، رقان، ومجموع المنشآت (كولمب، بشار-حماقير)، والمواقع التقنية ، وموقع كور(Corre) والملحقات الفنية القائمة بها مدة 05 سنوات.

<sup>6</sup> - الجندي خليفة ، المرجع السابق ، ص 217.



## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

إلى الاستفادة من هذه التجارب العلمية<sup>1</sup>، في حين اعتبر سعد دحلب أن مجمل التنازلات التي منحت للفرنسيين هي في صالح الجزائر التي كانت تملك لحسن حظها ما تساوم عليه<sup>2</sup>.

### 3-2-2-3 مسألة المستوطنين:

شكلت قضية الأقلية الأوروبية مشكل هام لدى المفاوض الجزائري والفرنسي على حد سواء ، ما جعل مختلف مصالح وزارات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعطي لها الاهتمام الكبير، وفي هذا الشأن ألح رئيس الوفد الفرنسي المفاوض "لوي جوكس" على ضرورة مشاركة الأوروبيين في الحكم في كل الهياكل والإدارات مع علمه اليقين أن عدد الأوروبيين الكبير في الجزائر لا يمكنهم من العيش في الجزائر المستقلة<sup>3</sup> لاسيما وأن عائلات هؤلاء تصل إلى 120 ألف عائلة أوروبية ، وفي المقابل هناك جزء كبير من الأوروبيين كان يريد البقاء في

---

<sup>1</sup>- ذكرت المصادر أن فرنسا قامت بنحو 10 تفجيرات نووية في عهد الرئيس أحمد بن بلة 1962-1965، واعتبرت الجزائر أن ما قامت به فرنسا في 18 مارس 1963 بتفجير قنبلة ذرية جديدة في صحرائها مهدد لاستقلالها ومنافي لسيادتها الوطنية، وسياستها الخارجية المتمثلة في عدم الانحياز السلمية على الرغم من وجود هذا الاتفاق في بنود اتفاقيات إيفيان، ولهذا طالبت بتعديل الشروط العسكرية في اتفاقيات إيفيان واضطرت فرنسا للدخول في مفاوضات جديدة مع الجزائر أسفرت في ماي 1963 عن موافقة فرنسا على تعجيل موعد الجلاء التام للجيش الفرنسي عن أرض الجزائر في جويلية 1965 كما جاء في الاتفاقيات إلى الأشهر الأخيرة من عام 1964، على أن يتم الجلاء من مقاطعة قسنطينة قبل عام 1963، أما فيما يخص قضية الألغام فهي تختلف عن قضية التجارب النووية ذلك بأن مشكل الألغام يطرح إشكالا قانونيا ، حيث نصت اتفاقيات إيفيان على أن الطرفان يمتنعان عن استخدام القوة ابتداء من 19 مارس 1962 لكن الذين زرعو الألغام يعلمون بأن مفعولها سيدوم إلى ما بعد 19 مارس 1962، وبالتالي من الناحية القانونية لم يلتزموا بهذا البند ، فالألغام قتلت قبل استرجاع الاستقلال وبعد استرجاعه، وفرنسا كانت ولا تزال في قصص الاتهام من خلال إطالتها لأمد الحرب، وهذا ما يطرح العديد من علامات الاستفهام ، فإذا كانت السياسة فن الممكن فإنني أعتقد بأن الفرنسيين يملكون القدرة على الخديعة والمراوغة والتلمص من الحقائق ، فمثلا بعض بنود الاتفاق العسكري نصت على تجارب علمية تستمر إلى غاية 1968، إلا أن الحقيقة هي تجارب نووية استمرت حتى 1978، أنظر: دحو ولد قابلية ، اتفاقيات إيفيان ، المرجع السابق، ص ص 51،68، لظفي الخولي ، عن الثورة في الثورة وبالثورة ، ط1، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر، 2011، ص 28.

<sup>2</sup>- وهو رأي بن خدة الذي اعتبر وجود قاعدة المرسى الكبير في أيدي الفرنسيين لا يثبينا عن سياسة الحياد وعدم الانحياز وعن عدم المشاركة في أي حلف عسكري ، وأن توقيت جلاء القوات الفرنسية عن الجزائر يعتبر في حد ذاته نصرا مبينا، أما فيما يخص التعاون الذي ستقيمها الجزائر مع فرنسا فسيكون على أساس الاحترام والمساواة لسيادة كلا الطرفين، أنظر: سعد دحلب ، المصدر السابق، ص 156، علي زغود ، المصدر السابق ، ص 243-244.

<sup>3</sup>- في 11 مارس 1962 استغرق ضبط الجانب الرسمي للمفاوضات الذي اعتبره الطرف الفرنسي مجرد إجراء وقتا طويلا لم يكن متوقعا ، لاسيما النص المتعلق بالجنسية الذي دافع عنه المفاوضون الفرنسيون بشراسة وطالبوا بالجنسية المزدوجة لرعاياهم

الجزائر<sup>1</sup>.

لقد نصت اتفاقيات إيفيان أن يكون للأوروبيين طوال ثلاث سنوات بداية من تاريخ استرجاع السيادة الوطنية حق الاختيار بين الجنسية الجزائرية والجنسية الفرنسية ، وسيتم احترام خصوصياتهم الإثنية واللغوية والدينية ضمن نظام خاص للمدن ذات الحجم الأوروبي الغالب<sup>2</sup>، مع إلزام الجزائر باحترام ملكياتهم والعملاء من الجزائريين، وعدم اتخاذ أي إجراء يجردهم من أملاكهم ، وبتعويض عادل يحدد مسبقا ويكون مقبولا حيث يبقى هؤلاء محتفظين بكل ما يحوزونه من أملاك<sup>3</sup>.

هذا وقد فصلت الاتفاقيات في مسألة المستوطنين الذين اختاروا الجنسية الجزائرية بعد انقضاء ثلاث سنوات بأنه يصبح لهم ما للجزائريين من حقوق وما عليهم من واجبات ، ومع ذلك فعلى

---

، وأمام تشدد الطرف الجزائري وافقوا على وجهة نظر الطرف الفرنسي ، أنظر: دحو ولد قابلية، اتفاقيات إيفيان ، المرجع السابق ، ص 40.

<sup>1</sup> - تذكر المصادر أن قضية الأقلية الأوروبية وازدواجية الجنسية بالنسبة لأوروبي الجزائر تعتبر من القضايا الهامة التي أثرت أثناء المفاوضات الجزائرية الفرنسية ، فقد رافع الفرنسيون من أجل هذا الطلب وألحوا عليه كثيرا رغم أن المفاوضات الجزائرية اقترح أن يكون لهؤلاء جنسية أصلية لتسهيل على الدولة الجزائرية مراقبة الأجانب المتجنسين بالجنسية الجزائرية بعد اجتياز امتحان القبول لكل مترشح ، هذا وقد طالب المفاوضات الفرنسي بوقت قدره 5 سنوات كإجراءات لقبول هؤلاء الجنسية الجزائرية ، وإن حدثت بعض العراقيل يمكن أن يخفض إلى سنة أو سنتين، من جهته أعطى الجنرال ديغول تعليمات للتعجيل بعودة ما بين 400 ألف إلى 450 ألف من أوروبي الجزائر إلى وطنهم ، أنظر:

Mohamed Debbah, L'O.A.S et l'indépendance de l'Algérie,op,cit,pp 122 ,164.

<sup>2</sup> - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 241.

<sup>3</sup> - يقول رضا مالك بشأن الحقوق التي تحصل عليها أوروبي الجزائر أنها متعلقة بالأوروبيين المولودين بالجزائر ويثبتون عشر سنوات إقامة دائمة ومنتظمة بالجزائر يوم تقرير المصير، هذا وقد تم إضافة صنفين جديدين وهم أولا المواطنين الفرنسيون الغير مولودين بالجزائر ولديهم عشرون سنة في الجزائر إقامة دائمة ومنتظمة، وثانيا الذين يثبتون عشر سنوات إقامة بشرط أن يكون أحد والديه ولد بالجزائر ، فكانت هذه بعض الشروط التي فرضت على الأوروبيين للتمتع بالحقوق المدنية الجزائرية، هذا وقد ألزمت اتفاقيات إيفيان جبهة التحرير الوطني بالوفاء للأهداف المنصوص عليها في المواثيق القديمة والجديدة وبالتالي تضطر الدولة الجزائرية إلى تقديم أموال كبيرة إلى هؤلاء في حالة التعويض عن الممتلكات تعجز الخزينة العمومية عن توفيرها، خاصة وأن هذه الاتفاقيات تسهر على احترام ما جاء فيها جمعية حماية ومحكمة للضمانات تتألف من قاضيين وطنيين وآخرين من فئة المستوطنين بالجنسية الجزائرية للنظر في كيفية تنفيذ الضمانات ، وإذا دعت الحاجة محكمة تحكيم دولية، أنظر: محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص195، محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق ، ص 241 ، وأيضا:

Redha Malek,op,cit,pp237-238.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

الجزائر أن تراعي مميزاتهم الخاصة في الشؤون الثقافية واللغوية والدينية ، وأن يحتفظوا بقانون أحوالهم الشخصية، أما بالنسبة للفئة التي فضلت الجنسية الفرنسية فقد منحت لهم امتيازات خاصة مثل حق دخول الجزائر والإقامة بها بمجرد حمل البطاقة الشخصية ، كما منح لهم حق التملك والاشتغال في جميع المهن اشتغالا مئثرا مع حق نقل الأموال خارج البلاد بشرط أن لا يضر ذلك بالاقتصاد الوطني ، كما أنه لا يجوز التمييز بينهم وبين الجزائريين في الضرائب أو قوانين الإصلاح الزراعي<sup>1</sup>.

وفي الحقيقة فإن الضمانات التي منحت للمستوطنين في الجزائر جعلت منهم أقلية محظوظة يجب على الدولة الجزائرية أن تحفظ أمنهم وممتلكاتهم ، وتمكنهم حتى من المشاركة في الحياة السياسية<sup>2</sup>، فيجب الاعتراف بأن مسألة المستوطنين بقيت شائكة جدا، خاصة وأن تواجد هؤلاء كان على حساب الشعب الجزائري ، كما أن إعطاء إمكانية الاختيار بين الجنسيين لا يسمح ذلك للقيام بعملية التمييز الممكنة في الجماعة الأوروبية<sup>3</sup>، وهو المشكل الذي طرحته الأقليات الأوروبية عقب الحرب العالمية الأولى عندما تحصلت على نفس الضمانات التي منحت للمستوطنين في الجزائر .

وعلى الرغم من أن الفاعلين آنذاك قللوا من خطورة القضية حيث ذكر بن يوسف بن خدة أن مسألة أوروبيو الجزائر لم تعد مشكلة بعد رفض الجنسية المزدوجة لهؤلاء التي تمس بوحدة الدولة الجزائرية وتعرقل تطورها واصفا الحقوق الممنوحة لهؤلاء بالتنسوية الديمقراطية والإنسانية<sup>4</sup>،

---

<sup>1</sup> - أما فيما يتعلق بالقضاء فقد أقرت اتفاقيات إيفيان ضرورة تمثيل المستوطنين في القضاء بجميع درجاته طالما أن أحد المائتين في المحاكمة ينتمي إلى فئة المستوطنين ، وإن كانت المحكمة تتألف من قاض واحد فيجب أن يعين له مساعد فرنسي ، بالإضافة إلى حق تكوين الجمعيات وحرية النقابة حسب ما تقتضيه ظروفهم ، وأن تكون اللغة الفرنسية هي المستعملة بالنسبة لهؤلاء الفرنسيين في معاملاتهم مع بعضهم البعض ، بل حتى مع القضاء والإدارة ، وينبغي على الإذاعة والتلفزة الجزائرية أن تخصص لهم حصصا باللغة الفرنسية، وبذلك تكون اتفاقيات إيفيان قد منحت ضمانات وامتيازات للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر في أكثر من 14 نقطة ، ولكل نقطة عدة فقرات تتضمن الكثير من المسائل، أنظر: الجنيدي خليفة، المرجع السابق، ص ص 194، 211، 212.

<sup>2</sup> - محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ، ص 168.

<sup>3</sup> - Mohamed Harbi , une vie debout, op, cit, p268 .

<sup>4</sup> - علي زغود ، المصدر السابق ، ص 244.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

وأن جبهة التحرير الوطني من جهتها عازمة بكل روح المسؤولية التامة وبعيدا عن كل فكرة مسبقة على تفحص المشاكل التي تطرحها الأقلية الأوروبية وتوفير الحلول العادلة المستوحاة من الخصوصيات الموضوعية للجزائر ومن روح العصر بالوقت ذاته<sup>1</sup>، إلا أن القضية في نظر الحكومة الفرنسية قد لا تأخذ نفس المنحى ذلك بأن هذه الأخيرة كانت تعتمد على الحماية المتبادلة بين فرنسي الجزائر واتفاقيات إيفيان، فهؤلاء هم من يضمن تنفيذ استراتيجيتها في السيطرة المتعددة الأشكال من خلال الاعتماد عليهم في مراقبة التطور المستقبلي للجزائر على الخط الذي ترسمه فرنسا<sup>2</sup>.

وهنا نتساءل لو بقي المستوطنون في الجزائر كيف سيكون مصير القضاء؟ هل يعرب القضاء في الجزائر؟ أم يظل بلغة أجنبية فيضطر المواطن الجزائري للاستعانة بالمتترجمين كما كان أيام الاستعمار عندما وضعت فرنسا قانون استثنائي يطبق على الجزائريين أسمته "قانون الأنديجينا" (الأهالي) في 24 أكتوبر 1870، وعلى الرغم من استرجاع الجزائر لسيادتها الوطنية إلا أن فرنسا وضعت قانونا جديدا يكرس الامتيازات التي كانت موجودة في العهد الاستعماري بالنسبة

<sup>1</sup> - أندري ماندوز، المصدر السابق، ص 197.

<sup>2</sup> - والدليل على ذلك أنها وفرت لهم الحماية الكافية لمدة 3 سنوات كاملة ابتداء من تاريخ استرجاع السيادة الوطنية ليختاروا بين الجنسية الجزائرية والجنسية الفرنسية، فخصوصياتهم الإثنية والدينية واللغوية ستكون محترمة، ويكون للمدن ذات الكثافة الأوروبية وضع خاص، وهذه تفاصيل جد خطيرة نظرا لما يمكن أن تحدثه من عواقب وخيمة سياسيا وثقافيا من خلال حق تمثيلهم في المجالس المختلفة التي يديرونها، وقد يديرون شؤون دوائر بأكملها إذا كانوا يشكلون الأغلبية فيها، فيصبحون فئة ممتازة عن بقية السكان لاسيما وأن أكبر هؤلاء المستوطنين يرتبطون باللغة الفرنسية وبالتالي يصبحون مركز للاستعمار الثقافي وتكون عملية التعريب شبه مستحيلة، وقد يشجع ذلك لإحداث عمليات معادلة حتى على مستوى بعض الجزائريين أنفسهم فتتكرس الانقسامات وتظهر الروح الانفصالية من جديد، وبالتالي أعطي لهم أكثر مما أعطي للجزائري، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن فرنسا عندما بنّست من إعطائهم الجنسية المزدوجة حاولت تعويضهم بجنسية ثانية وبطريقة مصغرة نوعا ما، كما أنها تحب دائما أن تكون موجودة وتفرض رأيها على الجزائريين بعد الاستقلال، وبالتالي تكريس للروح الانفصالية وتقجير اجتماعي بسبب وجود هذه الطبقة الغريبة، وقد يذهب البعض للقول بأن هذه الامتيازات عادية وهي موجودة عند الجزائري المقيم بفرنسا وبالتالي نوع من التماثل والعدالة، فإننا نقول أنه لا يمكن مقارنة الجزائري الموجود بفرنسا بالفرنسي الموجود في الجزائر من عدة أوجه سواء الأملاك أو الامتيازات إذ لا معنى للاستقلال إذا كان المستوطن يبقى يفعل ما يشاء دون ضوابط، حتى أن هذه الامتيازات في حقيقتها مساس بالسيادة الوطنية، ومساس بمستقبل الجزائر المستقلة التي ستكون منفصلة تماما عن فرنسا الاستعمارية، أنظر: الجنيدي خليفة، المرجع السابق، ص 211، 196، عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص 72.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

للفرنسيين موسوما باتفاقيات إيفيان<sup>1</sup>، لكن الأمر الخفي في اعتقادنا في هذه المسألة هو لماذا وافق الوفد الجزائري المفاوض على هذه البنود على الرغم من علمه المسبق بخطورتها؟. وبناء على ما سبق ذكره نقول في هذا الشأن بأن ذلك قد يرجع إلى علمه المسبق باستحالة تطبيقها كما هي على أرض الواقع، لاسيما وأن أمر التمييز بين الجزائري والأوروبي يقلق الأوروبي أكثر من الجزائري لأنه تعود على العيش كسيد في الجزائر مدة 5 أجيال كاملة، وأن غيره من الجزائريين هم مواطنون من الدرجة الثانية، هذا ما جعل هؤلاء يرحلون بشكل جماعي خاصة أولئك الذين قاموا بأعمال عدائية ضد الشعب الجزائري لاستحالة العيش معه، حتى أنهم كانوا ضد فكرة العيش مع المسلمين منذ دخولهم إلى الجزائر<sup>2</sup>.

وبذلك استطاعت الجزائر أن تتجاوز المسائل المرتبطة بالأقلية الأوروبية نظرا للأعمال الإجرامية الشنيعة التي قامت بها المنظمة العسكرية السرية (OAS) ضد الجزائريين<sup>3</sup>، كما حملت الدولة الجزائرية على عاتقها مسؤولية القيام بأعمالها فبادرت سنة 1963 بعملية تأميم الأراضي الزراعية التي تركها هؤلاء المستوطنين دون رعاية<sup>4</sup>، فرحلوا إلى غير رجعة على الرغم

---

<sup>1</sup> - في هذا السياق يجب التفريق بين التمييز والامتياز فالتمييز على أساس الدين والأحوال الشخصية مع احترامها من كلا الطرفين مقبول فإلما عاشت طوائف من ديانات مختلفة في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي (الحقبة العثمانية مثلا)، لكن الشيء الخطير هي تلك الامتيازات التي تحصل عليها هؤلاء المستوطنين في الجزائر بعد استرجاع سيادتها الوطنية والتي جعلت منهم مواطنين غير عاديين.

<sup>2</sup> - Ahmed Fallah, op, cit, p174 .

<sup>3</sup> - للمؤرخ محمد العربي الزبيري طرح آخر فيما يخص مسألة رحيل المستوطنين حيث يعتبر أن ذلك الرحيل زاد الأمور تعقيدا ذلك بأنه أوجد وضعاً قانونياً لم تنص عليه اتفاقيات إيفيان، وهو مسألة التعويض عن الأملاك الشاغرة التي كانت بحوزة هؤلاء، كما أن الفرار المفاجئ لهؤلاء المستوطنين مكن للعلاء الجزائريين من ملأ الفراغ الذي تركوه في ظل انشغال السلطات الجزائرية عنهم من جهة خاصة وأنهم سيحلون محل الفرنسيين الفارين، وعدم لجوء السلطات الجزائرية للمطالبة بالتعويض عن الإهمال المقصود الذي أحدثه هؤلاء الأوروبيين والذي لا يختلف عن عمليات التخريب المنظمة من جهة ثانية، لكن في حقيقة الأمر أن بقاء هؤلاء في الجزائر بعد استرجاع السيادة الوطنية سيشكل وضعاً أكثر خطورة من الوضع الموروث بعد رحيلهم فبغض النظر على أنهم سيصبحون اليد الطولى التي يضرب بها الاستعمار الجديد في الجزائر على مختلف الأصعدة فإن مستقبل هؤلاء المجرمين في الجزائر مجهول في ظل صعوبة قدرة المحافظة على هؤلاء القتلة من طرف الدولة الجزائرية الحديثة خاصة وأن اتفاقيات إيفيان تغاضت عن المجرمين الذين يمكن أن يبقوا في الجزائر، أنظر: محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 196.

<sup>4</sup> - دحو ولد قابلية، اتفاقيات إيفيان، المرجع السابق، ص 47.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

من أنهم تحصلوا على الضمانات الكافية وأن بعض الجزائريين قالوا لهؤلاء المستوطنين "الجزائر لا تدفعكم إلى الموت ولا إلى المغادرة" ، فلم يبق منهم إلا الذين آمنوا بعدالة القضية الجزائرية وكانوا شاهدين على قذارة أهلهم من وراء البحر .

### **3-2-2-4 مسألة التعاون في الميادين الاقتصادية والثقافية والفنية:**

فيما يخص العلاقات المستقبلية بين الدولتين الجزائرية والفرنسية ، أرست اتفاقيات إيفيان قواعد التعاون الاقتصادي ، المالي ، التقني ، الثقافي<sup>1</sup> ، حيث تعلق الأمر بضمان المصالح الفرنسية مقابل منح إعانة ، وكذا المحافظة على تأثير فرنسا في الجزائر ، هذا وقد كان هناك تفصيل في إعلانات التعاون بين الطرفين بينما تم الإيجاز في منح الإعانة<sup>2</sup> ، وهذا ما يستدعي الإحاطة الدقيقة بالموضوع والتساؤل عن إمكانية وجود اتفاقيات مكملة<sup>3</sup> .

وبناء على المادة العلمية الموجودة بين أيدينا فقد أقرت اتفاقيات إيفيان بعض المساعدات الاقتصادية التي تقدمها فرنسا للجزائر مدة ثلاث سنوات في المقابل تحصلت على ضمانات فيما يخص البترول والعديد من المصالح الاقتصادية<sup>4</sup> ، حيث منح البيان في بنده التاسع

---

<sup>1</sup> - نشير في هذا السياق إلى أن مصطلح التعاون كان هو الأنسب للطرفين فهو صيغة مرنة جدا تتيح لكلا الطرفين تفسيرها حسب مصالح دولته ، فالمصطلح ابتعد كلياً عما يمكن تأويله على أنه ارتباط بفرنسا في إطار التبعية، وإن كان المفاوضات الفرنسي قد دافع في حقيقة الأمر على ضرورة ربط الاستقلال بالتعاون وجعله نوع من الشريطة للوصول إلى اتفاق، إلا أن الموقف الجزائري جاء منافياً لذلك حيث يفهم من الاستقلال على أنه استرجاع للسيادة الوطنية ، ويفهم من التعاون على أنه يأتي فيما بعد في إطار العلاقات بين الدولتين ذات السيادة ، وهذا ما تؤكد فعلاً إذ أن الحكومات الجزائرية التي أنتت فيما بعد قد طالبت بتعديل الاتفاقية وعدلتها في هذا الإطار، فالدولة الجزائرية صاحبة السيادة مادام أنها تتمتع باستقلالها فإن شاعت تعاونت وإن شاعت لن تتعاون أو غيرت من طبيعة هذا التعاون.

<sup>2</sup> - عبد المجيد بلخروبي ، المرجع السابق ، ص 201.

<sup>3</sup> - لقد ظلت اتفاقيات إيفيان مغلقة بكثير من الأسئلة التي ينبغي تفكيكها بعيداً عن العواطف التي أبقّت على وثيقة إيفيان لغز بعد قرابة الستون سنة من استرجاع السيادة الوطنية ، فلماذا لم يقدم الفاعلون بعدها شهاداتهم عن الاتفاقيات ( باستثناء شهادات الفاعلين الثلاث :رضا مالك، سعد دحلب، بن يوسف بن خدة) ، أم أن هذا هو الخوف من التاريخ لاسيما وأن الشهادة والوثيقة هي إدانة كما يسميها علماء القانون؟، فلماذا ظل الحديث عن هذه الاتفاقيات تغمره العواطف ويقل فيه التاريخ ، فهل ماورد في نص اتفاقيات إيفيان هو النص الحقيقي أم أن هناك أشياء خفية؟، لماذا لم تتح اتفاقيات إيفيان الأصلية المكتوبة بالآلة الراقنة والممضى عليها بخط اليد من طرف الوفد الجزائري والوفد الفرنسي للباحثين للاطلاع عليها وتحليل نصوصها ؟!

<sup>4</sup> - باختصار احتوى الجانب الاقتصادي والمالي على الفصول التالية: الفصل الأول يتعلق بمساهمة فرنسا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، الفصل الثاني يتعلق بالتبادل بصفة عامة، الفصل الثالث حول العلاقات النقدية بين البلدين،

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

والعاشروالحادي عشر من الجزء الثالث حق الشركات الفرنسية المدنية والتجارية التي يكون مقرها الاجتماعي بفرنسا في مستقبل نشاط اقتصادي في الجزائر وتتمتع بجميع الحقوق الواردة في سائر البيانات الحكومية المتعلقة بوقف إطلاق النار<sup>1</sup>.

كما يتعين على الدولة الجزائرية احترام مبادئ الليبرالية الاقتصادية وصون مصالح الرأسمالية الفرنسية في الوضع الذي كانت فيه قبل أول جويلية 1962، وتخضع المساعدة الفرنسية بمدى الالتزام بالاتفاقات وبخطط التنمية التي وضعها الخبراء الفرنسيون في إطار المنظورات العشرية وخطة قسنطينة، وتبقى البنية الاقتصادية الاستعمارية على حالها في المجال البترولي<sup>2</sup>، على أن تدخل الجزائر في منطقة الفرنك ولكن لا بد أن يخصص لها جزء من العملات الصعبة التي تحصل عليها فرنسا ، كما أكدت الاتفاقيات الاقتصادية على ضرورة إقامة مؤسسة في المستقبل تتكفل بإصدار النقد الجزائري<sup>3</sup>، كما أقر المفاوضات الفرنسي ضرورة وضع بلاده لاستثماراتها في الصحراء الجزائرية، والأخذ بمبدأ الأولوية فيما يخص المواد الأولية من بترول وغاز ومواد أخرى

---

الفصل الرابع خصص للضمانات المتعلقة بالحقوق المكتسبة والالتزامات السابقة، الفصل الخامس تصريح حول الضمانات في إطار التعاون واستغلال الثروات الباطنية بالصحراء، الفصل السادس يتحدث عن النفط والغاز والثروات المعدنية وإحداث مؤسسة خاصة لاستغلال هذه الثروات، وهذه الفصول تتعلق في مجملها بالمسائل التالية: ترتيبات تنفيذ العمليات المالية بين فرنسا والجزائر ، الرقابة المالية، تنفيذ الالتزامات المشتركة الخاصة بمناطق الجنوب الجزائري ، التعاون في مجال استثمار الثروات الصحراوية ، التنظيم التقني لاستغلال باطن الأرض الصحراوية ، قانون البترول في الصحراء وتحويل الكفاءات إلى السلطات المعنية، أنظر: عبد الرحمان فارس، الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1945-1965، دار القصبية للنشر ، الجزائر، 2007، ص186-187، الجندي خليفة، المرجع السابق، ص 229-230، وأيضا: Ahmed Fallah, op, cit, p168.

<sup>1</sup> محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ، ص 173.

<sup>2</sup> محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 241 ، عبد الحميد براهيمى ، المصدر السابق ، ص 71.

<sup>3</sup> أكدت الاتفاقيات على أن التعاون بين فرنسا والجزائر في المجال الاقتصادي والمالي يتم على أساس المبادئ التالية: تضمن الجزائر مصالح فرنسا وحقوق الأفراد سواء أكانوا أشخاص أو هيئات معنوية كالشركات ، تتعهد فرنسا في المقابل بتقديم معونتها الفنية والثقافية وكذا المساعدات المالية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمقدار يتناسب وأهمية المصالح الفرنسية في الجزائر مقابل ما تتعهد به الجزائر من ضمان مصالح فرنسا بالجزائر، في إطار هذه التعهدات المتبادلة ستقوم بين الجزائر وفرنسا علاقات تفضيلية في مجالات المبادلات والمجال المالي، ولإشارة فقد اعتبرت فرنسا تقديم معونتها الفنية والثقافية والمالية للجزائر مشروطة بمقدار ما تتعهد به الجزائر من ضمان لمصالح فرنسا لديها (حسب البند الثاني)، فبالإضافة إلى أن هذه المساعدة قد أشير إليها فقط ولم يتم التفصيل فيها على غرار البنود الأخرى كما ذكرنا آنفا، فقد جاءت مشروطة

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

وتتمتع بحق الأفضلية كذلك على جميع الطلبات الأخرى<sup>1</sup>.

ومن خلال بعض ما ورد من اتفاقيات إيفيان في جانبها الاقتصادي يمكن القول بأن التنازلات التي منحتها الحكومة المؤقتة الجزائرية لفرنسا تشجع على الإبقاء بل حتى تطوير المصالح الاقتصادية الفرنسية التي يتعين على الجزائر المستقلة ضمان احترامها<sup>2</sup>، مع تعسف واضح من الجانب الفرنسي يعود بالمصلحة على فرنسا أكثر من الجزائر من خلال زيادة السيطرة الأجنبية خاصة فيما تعلق باستغلال النفط والمواد المنجمية والعمل ما يؤدي إلى هيمنة الفرنك الفرنسي وبقاء الجزائر ضمن منطقة الفرنك<sup>3</sup>.

لم تكن اتفاقيات إيفيان في شقها الاقتصادي لتضع الحلول الممكنة لمخلفات الحقبة الاستعمارية التي تجاوزت الخمسة أجيال كاملة، فظلت مشكلة العاطلين عن العمل في الريف والمدينة دون

---

بمقدار يتناسب وأهمية المصالح الفرنسية في الجزائر وأن تكون مساوية لمعدل المشاريع التي يجري تنفيذها في السنوات السابقة لتقرير المصير (مشروع قسنطينة) ، ويمكن أن نلخص الإعانة المالية في التعويضات التي تدفع للأوروبيين نتيجة لتطبيق قانون الإصلاح الزراعي أو التأميم، أنظر: الجنيدي خليفة ، المرجع السابق ، ص ص 229-233.

<sup>1</sup> بالنسبة للبنود المتعلقة باستغلال ثروات الصحراء نصت اتفاقيات إيفيان على مايلي: للدولة الجزائرية جميع الحقوق البترولية التي اكتسبت قبل تاريخ الاستفتاء بموجب سندات بترولية منحتها الحكومة الفرنسية طبقا لأحكام قانون البترول الصحراوي وذلك في امتيازات إنتاجه ونقله، تتعهد الجزائر بأن تمتنع عن اتخاذ إجراءات تكون عقبة أمام ممارسة هذه الحقوق للشركات الأجنبية والفرنسية، تتعهد فرنسا والجزائر ضمن إطار السيادة الجزائرية بأن تتعاون فيما بينهما من أجل استثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء عن طريق الهيئة الصحراوية التي تتشكل من أعضاء جزائريين وفرنسيين متساوين وتقوم الحكومتان بالتعاون مناصفة حول نفقات هذه الهيئة التي تشرف وتراقب وتساهم في وضع القرارات التنظيمية والتشريعية، خلال فترة 6 سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ يكون للشركات الفرنسية حق الأولوية للحصول على سندات التنقيب وبعد 6 سنوات تصبح الشركات الاحتكارية الفرنسية لها حق الامتياز بالنسبة لكل العروض التي تقدم، في هذا المجال يحق للجزائر أن تعطي للشركة الفرنسية قبل الشركة الأجنبية حق الامتياز في التنقيب ، تسدد بالفرنك الفرنسي أثمان المواد البترولية المستخرجة من الصحراء والمصدرة إلى فرنسا وبقية بلدان منطقة الفرنك من أجل تلبية استهلاكها المحلي ، أنظر: الجنيدي خليفة، نفس المرجع، ص 232-233، وأيضا: Mohamed Debbah, L'O.A.S et l'indépendance de l'Algerie, op, cit, pp123.

<sup>2</sup> عبد الحميد براهيم ، المصدر السابق ، ص 72.

<sup>3</sup> في حقيقة الأمر فإن بقاء الجزائر ضمن منطقة الفرنك سيكرس التبعية الاقتصادية لفرنسا ولا يمكن لها أن تكون مستقلة اقتصاديا كما لا يمكن لها أن تتحكم في ثرواتها فتصبح السياسة الاقتصادية للجزائر تسير من الخارج مادامت الجزائر تسير ضمن منطقة الفرنك الفرنسي، وبالتالي إن تعرضت فرنسا لأزمة اقتصادية فإن اقتصاد الجزائر سيهتز معها كما لا يجب حتى إصدار عملة وطنية في إطار الفرنك الفرنسي لأن الفرنك هو الضمان لقيمة هذه العملة ، ونحن نعلم أن قيمة أي عملة تكون من خلال رصيد البلد من الذهب وكذا رصيدها من العملة الأجنبية التي تمثل الذهب، أنظر: الجنيدي خليفة ، المرجع السابق، ص ص 230، 236 ، محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 173.



## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

حل<sup>1</sup> ، على الرغم من أن الاتفاقيات نصت على الإعانات الفرنسية للجزائر ، إلا أن فرنسا كانت تهدف من ورائها إلى تحقيق مصالحها ، حيث تقدم الجزائر امتيازات لفرنسا وبعد ذلك تقدم فرنسا للجزائر إعانات مقابل ذلك، وربطت ذلك بفترة ثلاث سنوات وهي الفترة التي يختار فيها الأوروبي بين الجنسية الجزائرية أو الجنسية الفرنسية<sup>2</sup>.

ومن منظور آخر فقد يفسر لجوء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى التعاون مع الحكومة الفرنسية التي كانت في السابق مستعمرة عن مدة تزيد عن القرن وربع القرن، يفسر بحدثة الحكومة المؤقتة الجزائرية وحاجتها إلى التعاون الذي قد يكون مفيد لها في شكل مطالبة ببعض التعويضات أو تسليم بعض الوثائق الأساسية<sup>3</sup>، وهو ما اعتبره سعد دحلب مكسبا كبيرا إذ لم يكن الوفد الجزائري يملك غير الموافقة، فالفرنسيون هم من تنازلوا لأنهم يستعمرون البلاد ، ولأن حالة الشعب المزرية وقوافل الشهداء هي من فرضت الموافقة<sup>4</sup>.

كما أن أولوية الشركات الفرنسية في الحصول على امتياز التنقيب متوقف على مساواة عروضها مع الشركات الأجنبية الأخرى التي تتقدم لنيل امتيازات التنقيب<sup>5</sup>، وبذلك تكون فرنسا قد ضحت بمصالح الاستعمار القديم الزراعية على أمل الاحتفاظ بمصالح الاستعمار الجديد

<sup>1</sup> - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 241.

<sup>2</sup> - لقد ربطت الصيغة الشاملة لبنود اتفاقيات إيفيان في كل فصولها والتي لا تقل عن 38 مادة حول الاقتصاد والمال والثروات المعدنية ربطت بالمستوطنين الفرنسيين الذين سيقرون مصيرهم بعد 3 سنوات هذا من جهة، ومن جهة ثانية فقد حاولت فرنسا أن تحافظ على كل المكاسب التي استحوذت عليها سواء في شكل شركات أو في شكل أولوية فرنسية ، وبناء على هذه الأولوية ظلت فرنسا تشتري البترول الجزائري بسعر 2,75 دولار حتى سنة 1968 وتدفع ثمنه بالفرنك الفرنسي، وكذلك منطقة الفرنك من حقها أن تأخذ البترول الجزائري بنفس العملة ، أما الغاز الجزائري ففرنسا هي التي تتحكم فيه لأنها تملك أكثر من 51% وبالتالي الجزائر ليس لها امتياز ولا تستطيع البيع لأي بلد حتى وأن منحها سعرا أكبر، ففرنسا تقرر لأنها تملك الأغلبية، أنظر: الجندي خليفة ، المرجع السابق ، ص 242،247،235.

<sup>3</sup> - الجندي خليفة ، نفس المرجع ، ص 133.

<sup>4</sup> - سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 156.

<sup>5</sup> - من جملة هذه العروض شروط مالية وفنية وامتيازية معناه إذا تقدمت شركات أمريكية أو روسية وكانت مشهورة بخبرتها الفنية بطبيعة الحال فالعروض هنا غير متساوية فتعطي الامتيازات للشركات الأمريكية أو الروسية ، وهذا من إيجابيات إتفاقيات إيفيان خاصة وأن الهيئة التي تشرف على الأمور الإدارية كانت بمشاركة جزائرية ، وهذا مالم يتوفر حتى عند بعض الدول المستقلة آنذاك، أنظر: الجندي خليفة ، المرجع السابق ، ص 240.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

الصناعية والمالية في الجزائر ووقعت فرنسا على اتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962 على أساس التعاون مع الجزائر، بينما وقعت الثورة على هذه الاتفاقيات على أساس تصفية الاستعمار القديم والحذر من خطط الاستعمار الجديد ومصالحه تحت غطاء التعاون<sup>1</sup>. أما عن الجانب الثقافي والفني فقد خصص له الفصل الأخير من اتفاقيات إيفيان والذي شمل 12 مادة وكلها تنص على أن التعاون الثقافي يجب أن يشمل قطاع التعليم والتكوين والبحث العلمي<sup>2</sup>، حيث نص البند الثالث من الجزء الثالث على أن (المتبردين) لهم الحق في استعمال اللغة الفرنسية في علاقاتهم مع الإدارات، كما أن لهم الحق في فتح مدارس خاصة لتعليم اللغة الفرنسية والقيام ببحوث<sup>3</sup>، وبالتالي تكريس لحرية التعليم مع هيمنة اللغة الفرنسية التي على الدولة الجزائرية أن تشجع الإبقاء عليها وتطويرها وذلك على حساب اللغة العربية التي جرت التضحية بها، إذ تقر الاتفاقيات رجحان اللغة الفرنسية وتفوقها<sup>4</sup>.

من خلال القراءة الأولية لبنود اتفاقيات إيفيان في الجانب الثقافي قد يفهم من أن بعضها كانت لصالح الجزائريين خاصة فيما تعلق ببعض المنافع كتسهيل التحاق الجزائريين بالمعاهد الفرنسية ووجوب إعطائهم منحة دراسية وتنظيم دورات تدريبية، لكن حقيقتها كانت تهدف إلى تكريس الاستعمار الثقافي بمباركة جبهة التحرير الوطني هذا الاستعمار الذي سيبقى جاثما على مشروع بناء الدولة الجزائرية المستقبلية في ظل جعل اللغة الفرنسية ندا للغة العربية فتحجبها عن

<sup>1</sup> - لظفي الخولي، المصدر السابق، ص 24.

<sup>2</sup> - ومن أمثلة ذلك تقدم فرنسا مساعدة في ميدان التفتيش المدرسي وكذا تنظيم الامتحانات والمسابقات، وتسيير الأجهزة الإدارية والبحث العلمي والمساعدة في إطار التوظيف وتقديم الفنيين والتقنيين السامين والباحثين في الميدان العلمي، كما اشترطت فرنسا أن تبقى بعض المؤسسات التعليمية تابعة لفرنسا في إطار التعاون الثقافي، كما يسمح بإنشاء مؤسسات تعليمية ومعاهد جامعية لمواصلة التعليم العالي في مثل هذه المؤسسات ذات الطابع الفرنسي وكذا تسهيل الدخول إلى هذه المؤسسات من كلا الطرفين، كما يسمح للدولة الجزائرية أن تفتح مدارس بفرنسا للجالية الجزائرية لكي تنشر اللغة الوطنية بالنسبة لهذه الجالية، ويجب على الجزائر مراعاة تقسيم كلياتها الجامعية للتوزيع الشائع في كليات فرنسا، وهو ما يؤكد تبعية ثقافية لفرنسا واضحة المعالم ستكون لها تداعياتها الخطيرة على إعادة بناء الدولة الجزائرية، أنظر: الجنيدي خليفة، المرجع السابق، ص ص 249-251.

<sup>3</sup> - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 173.

<sup>4</sup> - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 241.

### الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

الظهور وتمنعها من التطور إلى مصاف لغة العلم والتكنولوجيا على الأقل داخل وطنها<sup>1</sup>. هذا ويؤكد سعد دحلب أن اتفاقيات إيفيان خصصت للغة الفرنسية المكانة اللائقة في الجزائر مقارنة باللغات الأجنبية الأخرى، فلم تكن نرى من وراء ذلك إلا الفائدة بجانب اللغة العربية الوطنية<sup>2</sup>، لكن الحقيقة أن هذه الاتفاقيات كانت تهدف إلى بقاء النفوذ الثقافي الفرنسي في الجزائر وهو أخطر من النفوذ الاقتصادي، ذلك بأنه نفوذ عقلي يتترك أثره على الذهنيات عكس النفوذ المادي الذي يمكن القضاء عليه، ولهذا نجد أن بنود الاتفاقيات في هذا الجانب مجحفة جدا ومهما تكن فقد مست بالشخصية الوطنية وكانت السبب في وضع اللغة الوطنية بعد ذلك.

#### **3-2-3 اتفاقيات إيفيان انتصار أم انكسار؟:**

لظالما كانت حرب الجزائر حربا ضروسا أخرجت فرنسا كثيرا في المحافل الدولية وعلى المستوى الداخلي وهذا راجع بالأساس إلى قوة جبهة وجيش التحرير الوطني من جهة ، ونشاط الحكومة المؤقتة الجزائرية ودعم الشعب الجزائري لثورته من جهة ثانية، وهو ما جعل الجنرال ديغول يتمسك بمبدأ التفاوض كحل أخير لإخراج فرنسا من المستقبل الذي أوقعتها فيه حرب الجزائر<sup>3</sup>، هذه الحرب التي كانت من أجل اقتلاع الاستقلال بقوة السلاح بدفع تكلفة قدرت بمعدل 548 شهيد يوميا خلال سبع سنوات ونصف والتي انتهت بالتوقيع على اتفاقيات إيفيان بين الطرفين في 18 مارس 1962.

<sup>1</sup> يرى المؤرخ محمد العربي الزبيري أن الجزائر لم تستند من اتفاقيات إيفيان في جانبها الثقافي في شيء فعلى الرغم من أنها نصت على مساعدة الجزائريين في الالتحاق بالمعاهد الفرنسية إلا أن هذه المعاهد لن يقبل عليها إلا المغتربين من أبنائها، في حين أن إمكانيات فرنسا تسمح لها بفتح الكثير من المراكز الجامعية والثقافية التي يكون روادها كثيرون من الأهالي المنتسبين بالثقافة الفرنسية ، وهم من أنصار الاستعمار الثقافي، في ظل عدم قدرة الدولة الجزائرية على بناء مراكز ومعاهد جامعية جزائرية خارج التراب الجزائري، وبالنسبة للغة الفرنسية فقد تمكنت اتفاقيات إيفيان من ترسيخ اللغة الفرنسية ونشرها حتى في الأماكن التي عجز الاستعمار عن إيصال سمومه إليها ، محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ، ص ص 172، 199، 200.

<sup>2</sup> سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 143.

<sup>3</sup> في الحوار الذي دار بين الجنرال ديغول وبين وزيره المكلف بالشؤون الجزائرية "لويس جوكس" عندما قال له هذا الأخير "إذا أراد الجزائريون الصحراء سنخبرهم بين إدماج الجزائر أو التهديد بمغادرة طاولة المفاوضات" فرد عليه الجنرال ديغول " أعطي لهم كل ما يريدون وأجلب لي السلم"، وهذا أكبر دليل على فشل استراتيجية ديغول في القضاء على الثورة، أنظر:

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

فإذا كان مجلس الوزراء الفرنسي قد وافق على هذه الاتفاقيات واصفا إياها على لسان الوزير الأول "ميشال دوبريه" بالتضحية الضخمة التي قبلت بها فرنسا<sup>1</sup>، فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) المجتمع بطرابلس في 25 ماي 1962 كان قد ثمن ما جاء في اتفاقيات إيفيان لأنها وضعت حد لحرب إبادة ومكنت الشعب الجزائري من استرجاع سيادته، وبالتالي فقد شكلت انتصارا سياسيا أهم نتائجه تفويض أركان النظام الاستعماري، ووضع حد لسيطرة أجنبية دامت 132 سنة<sup>2</sup>.

وفي هذا السياق يرى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بن يوسف بن خدة أن اتفاقيات إيفيان حافظت على الشيء الأساسي في التفاوض ألا وهو الوحدة الترابية ووحدة الشعب وإمكانية إنشاء الدولة الجزائرية المستقلة ذات السيادة<sup>3</sup>، ولاشك بأن ذلك أكبر إنجاز جنب الجزائر التقسيم والتفكك كما حدث لبلدان عديدة من عالمنا المعاصر، حيث ظلت عاجزة وممزقة إلى اليوم وغير قادرة على توحيد أرضها، أو تلك التي تمكنت من الوحدة لكن بعد تضحيات جديدة وغالية الثمن كما هو الشأن بالنسبة لكوريا وكوبا والفيتنام<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - مسعود معداد، المصدر السابق، ص 297.

<sup>2</sup> - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 168.

<sup>3</sup> - يضيف بن خدة بأن المفاوضات الجزائرية لم يتساهل في هذا الموضوع على الرغم من المناورات الفرنسية التي كانت تهدف لتقسيم الجزائر وجعلها مثل الفيتنام وإيرلندا والصين وكوبا، وما الأعمال التي قامت بها الدولة الجزائرية بعد استرجاع السيادة الوطنية من سياسة التأميمات وجلاء الجيوش الفرنسية وإخلاء القواعد الصحراوية ما كانت لتحدث لولا الوحدة الترابية، لذلك فإن التأميم كان سلاح السيادة الوطنية الذي أقرته اتفاقيات إيفيان، بفضل هذا السلاح لم يكن باستطاعة فرنسا التدخل بالرغم من المساس بمصالحها العليا في الجزائر، لأن تدخلها يعتبر تدخل غير شرعي في الشؤون الداخلية للجزائر وهذا ما يرفضه القانون الدولي وهذا هو المعنى الحقيقي للسيادة، وبالتالي فإن اتفاقيات إيفيان حرصت على مبادئ الصومام التي اشترطت بأن التفاوض مع الفرنسيين يجب أن يؤسس على المبادئ التالية: وحدة التراب الوطني، السيادة الوطنية، جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للثورة، ويضيف بن خدة بأن هذه المبادئ تم احترامها كاملة، أنظر: بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 146، محمد يوسف، منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية، ت، جمال شعلال، ط1، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص 92، محمد مصطفى طالب، المصدر السابق، ص 108، 109، الطاهر أيت حموا، المرجع السابق، ص ص 131، 136.

<sup>4</sup> - وأدلل على ذلك بالمغرب الأقصى الذي لا يزال محتلا لحد الساعة في مدينتي "سبتة ومليلية" من طرف إسبانيا، وهذه الأخيرة الفاقدة لسيطرتها على جبل طارق المحتل من طرف بريطانيا، أو كوبا التي لا تزال تفقد جزيرة "غوانتانامو" كقاعدة عسكرية أمريكية.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

وبذلك جاءت اتفاقيات إيفيان مطابقة لمبادئ الثورة وللأطر الواقعية للوضع العام آنذاك، إذ كان لا بد من إيجاد حل وسط للحصول على السلم ولم يكن في ذلك أي رهن لمستقبل الجزائر حتى وإن كان يضيق على مستقبل سيادتها في بعض المجالات، وقد أثبتت الجزائر لاحقا بأنه حين يتوفر الرصيد الثوري يمكن أن يحول الاتفاقيات الوسطية إلى مجرد صياغة شكلية<sup>1</sup>، وهذا ما يبرر رد فعل المستوطنين الأوروبيين على بنود اتفاقيات إيفيان من خلال الممارسات الإجرامية والتخريبية لمنظمة الجيش السري<sup>2</sup>.

ويبدو واضحا من خلال بنود الاتفاقيات أن الحكومة المؤقتة الجزائرية كانت تسعى جاهدة لفهم المشارك في التفاوض حتى لا تمس كرامته ولا تظهر بمظهر المتعنت والمتصلب دون التنازل عن مبادئها العليا<sup>3</sup>، وكان لزاما على الحكومة الفرنسية أن تتعاطى أكثر فأكثر مع جبهة التحرير الوطني<sup>4</sup>، فأصبحت المحادثات بين الطرفين تعكس وجود نية حقيقية في الوصول إلى حل نهائي يرضي الطرفين، فصحيح أن الموقف لا يسمح بالتسامح أو الاسترضاء ذلك بأن الفرنسيين حاولوا إنقاذ ما يمكن إنقاذه مع علمهم المسبق أنهم خسروا كل شيء، إلا أن الوفد الجزائري الذي تبنى موقفا صلبا مكنه من الوصول إلى الاستفتاء الذي لم يكن سوى استفتاء شكليا يخفي سياسيا هزيمة الاستعمار<sup>5</sup>.

ولذلك أعطى الجنرال ديغول تعليمات للوفد المفاوضات بعدم إعطاء أهمية كبيرة للتفاصيل، كما أوصى بعدم التمسك بمطلب الجنسية وعدم تعقيد الأمور حول مسألة الصحراء لعلمه المسبق بأن كل ذلك سيتقرر مصيره مع الجزائر المستقلة<sup>6</sup>، ومع مرور الوقت تجسد ذلك فعلا عن طريق عمليات التأميم المختلفة ومنع إجراء التجارب النووية في الصحراء، وسرعة انسحاب

<sup>1</sup> - محمد تقيّة ، المصدر السابق ، ص 575.

<sup>2</sup> - أوليفي لونغ ، المصدر السابق ، ص 165.

<sup>3</sup> - سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 147.

<sup>4</sup> - أندري ماندوز ، المصدر السابق ، ص 220.

<sup>5</sup> - مسعود معداد ، المصدر السابق ، ص 293.

<sup>6</sup> - الجنيدى خليفة ، المرجع السابق ، ص 121.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

القوات الفرنسية، فاستطاعت الجزائر أن تتجاوز بعض عقبات اتفاقيات إيفيان<sup>1</sup>، وأعيد بعث وإحياء الدولة الجزائرية مجددا من خلال هذه الاتفاقيات بعد 132 من الاستعمار<sup>2</sup>. أما بخصوص الامتيازات التي تحصلت عليها فرنسا فيرى الوفد الجزائري المفاوض أنها ستؤول للوطن الأم ذلك بأن أية مفاوضات بين طرفين متنازعين هي عبارة عن أخذ ورد<sup>3</sup>، وإن ربطت بالتعاون إلا أنه تعاون سيادي كما قدرت من خلال ذلك الحكومتان الجزائرية والفرنسية، لاسيما وأنه يندرج في إطار المصلحة المتبادلة بين البلدين<sup>4</sup>، وهذا ما نلمسه في موقف النائب الفرنسي Lefèvre d'Ormesson الذي اعتبر أن اتفاقيات إيفيان لم تعد سوى قصاصة من ورق<sup>5</sup>، بعد أن تراجع المكتب السياسي عن كل ما تضمنته الاتفاقيات واختار توجهات مغايرة تماما لملاحم الاتفاقية<sup>6</sup>.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن قيادة الثورة الجزائرية وإطاراتها كانت على قدر كبير من الكفاءة الديبلوماسية والعسكرية التي تمكنهم من معرفة حدود الوطن وكل نقطة فيه، وأنهم قادرون على التعاطي مع الملفات الأكثر تعقيدا<sup>7</sup>، ودخول أعنى المعارك الديبلوماسية التي لا

<sup>1</sup> - عبد الله مقلاتي ، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962 ، المرجع السابق ، ص 171.

<sup>2</sup> - Redha Malek, op, cit, p231.

<sup>3</sup> - الطاهر أيت حمو، المرجع السابق ، ص 137.

<sup>4</sup> - Redha Malek, op, cit, p239.

<sup>5</sup> - علي هارون ، المصدر السابق ، ص 164.

<sup>6</sup> - ومثال على ذلك سياسة الحزب الواحد وهو الخيار الذي اعتبره دحو ولد قابلية غير ديمقراطي، كما أن الإصلاح الزراعي لم يكن ضمن اتفاقيات إيفيان فالفرنسيون عمدوا لوضع بنود للحفاظ على مصالحهم ، كما أن اتفاقيات إيفيان لم تلزم الطرف الجزائري يومها فهناك العديد من البنود التي خرقت حتى قبل مغادرة الفرنسيين، فمثلا اتفاقيات إيفيان تعطي حق الدولة الجزائرية في تأميم أي مصلحة أو ثروة لكن بالمقابل تفرض التعويض المنصف ، إلا أن حركة التأميمات التي عرفتها الجزائر مع بداية 1963، لم تقدم أي تعويض والطرف الفرنسي كان يعلم هذا ، إلا أنه تعمد اتخاذها كحجة لتبرير انسحابهم بشرف بعد أن انهار الاستعمار تحت ضربات الثورة ، أنظر: شهادة دحو ولد قابلية ، الشروق اليومي ، العدد 4904، 01 نوفمبر 2015 ، ص 06.

<sup>7</sup> - يصف سعد دحلب "لوي جوكس" أثناء المفاوضات قائلا "لقد كان السيد "لوي جوكس" صاحب التجربة والخبير في الديبلوماسية والمتعود على اللعب في الساحات الدولية يتألم في أعماقه لأن التاريخ وديغول قد اختاراه لأن يكون رئيسا على عملية حل مشكلة الجزائر الفرنسية ، لقد كان يحاول المستحيل من أجل الحفاظ على الأثاث كي لايتهم بأنه باع الجوهره بأبخس الأثمان، ولقد ظهر هذا الإرتباك في معاناته الطويلة أثناء المفاوضات حتى أنه جرب كل ما في وسعه ليجد اسما بديلا عن الاتفاقيات لأن ذلك اعتراف ضمني بالندية للمفاوض الجزائري من خلال التوقيع على معاهدات أو التزامات باسم جزائر

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

نقل ضراوة عن المعارك العسكرية التي كان جيش التحرير الوطني يخوضها في الأوراس والشمال القسنطيني والقبائل وعلى الحدود ، وفي غيرها من مناطق الجزائر .

لكن في واقع الأمر نجد أن هناك تباينا كبيرا في الآراء حول مضمون اتفاقيات إيفيان، فإذا كان ما سبق ذكره يعبر عن موقف يعتبر اتفاقيات إيفيان نصرا ساحقا للجزائر، فإن هناك طرف ثان اعتبرها مخيبة لآمال وطموحات الرواد الأوائل من الوطنيين الذين طالبوا باستقلال الجزائر وضخوا من أجل هذا الهدف منذ أواخر النصف الأول من القرن الماضي وتحديدًا منذ فيفري 1927 حين طالب مصالي الحاج\* باستقلال الجزائر وانسحاب قوات الاحتلال الفرنسي منها أثناء مؤتمر بروكسل بحضور أقطاب الكفاح التحرري بإفريقيا وآسيا<sup>1</sup>، واعتبروها تخدم الطرف الفرنسي ولا تحقق الاستقلال التام للجزائر ولا السيادة الحقيقية.

ويدللون على ذلك بياس الجنرال ديغول من حل المشكلة الجزائرية في الميدان فبدأ يناور من أجل تحويل الاستعمار التقليدي لاستعمار جديد خاصة بعد اشتداد الأعمال الإرهابية والتخريبية لمنظمة الجيش السري(OAS) حيث أصبحت فترة 1961-1962 فترة حرب أهلية<sup>2</sup>، وهذا ما أكده الجنرال ديغول في خطابه الرسمي الذي ألقاه يوم 18 مارس 1962 عقب التوقيع على اتفاقيات إيفيان قائلا " إن مرحلة جديدة ستري النور وهي جزائر مستقلة ومتعاونة مع فرنسا تعاونًا وثيقًا... إن ما اتفق عليه يرضي العقل"<sup>3</sup>.

---

المستقبل ، وهذا هو السبب الذي جعل الفرنسيين يسمون هذه الاتفاقيات بالتصريحات الحكومية لـ 19 مارس 1962"، أنظر: سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 159.

\* مصالي الحاج من أهم الشخصيات الوطنية الجزائرية في التاريخ المعاصر، إسمه الحقيقي أحمد مصالي ، ولد في 16 ماي 1898 بتلمسان، أسس نجم شمال إفريقيا(ENA) سنة 1926 بفرنسا، ثم حزب الشعب الجزائري(PPA) سنة 1937، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية(MTLD) سنة 1946، ثم الحركة الوطنية الجزائرية(MNA) سنة 1954، توفي سنة 1974، أنظر: Benjamin Stora,op,cit,p60.

<sup>1</sup> - بشير سعيدوني ، اتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962 وردود الفعل المختلفة حولها ، مجلة آفاق للعلوم ، جامعة الجلفة ، العدد الخامس ، 2016 ، ص 379.

<sup>2</sup> - الجندي خليفة ، المرجع السابق ، ص 123.

<sup>3</sup> - في حوار للجنرال ديغول مع المارشال "جوان" عقب التوقيع على اتفاقيات إيفيان عاتب هذا الأخير الجنرال ديغول على التوقيع، لكن الجنرال ديغول كان فخورا بما صنع بل أجابه على أنها صفقة جد مريحة وأن ما أعطيناها باليد اليمنى سنأخذها باليد

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

لقد حاول الجنرال ديغول أن يسجل أهدافا أثناء المفاوضات عجز عن تحقيقها في الميدان، حيث كان قد صرح في شهر جانفي 1961 قائلا "إن الجزائر تكلفنا أكثر مما تدر علينا ، ولذلك فإنني أكرر على أن فرنسا تعمل على إيجاد حل يخلصها منها نهائيا"<sup>1</sup>، وبهذا أعد الجانب الفرنسي ملف التعاون الاقتصادي والمالي والثقافي والعسكري وقبل الجانب الجزائري مضامينه مما سمح بظهور ثغرات استفادت منها فرنسا<sup>2</sup>، في ظل عدم تقطن المواطنين لأخطارها نتيجة كثرتها من جهة وكونها لم تظهر إلا بعد مدة من جهة ثانية، ولأنها تحدث بدون ضجيج تحت جناح الحضارة وظلمة الجهل والأمية من جهة ثالثة<sup>3</sup>.

وفي السياق ذاته يذكر عبد الرحمان فارس أن ديغول قال له أثناء زيارته في 27 أوت 1962 "إن مستقبل الجزائر متوقف الآن على الجزائريين ،قل لقاتنكم أن فرنسا وديغول موجودون دائما لمساعدتكم في جميع الميادين ،هذا إذا كانوا يرغبون في ذلك"<sup>4</sup>، والظاهر من الحديث أن ديغول قد حافظ على الأهم في الجزائر لصالح فرنسا من خلال الضمانات التي أعطيت له في اتفاقيات إيفيان وفي مقدمتها قواعد عسكرية من الناحية الاستراتيجية وتواجد فرنسي في الصحراء

---

اليسرى، وقد كتب الجنرال ديغول في مذكراته عن اتفاقيات إيفيان ما يلي "... وقد ورد فيها كل ما نتوخاه ، مع قرار إيقاف القتال فوراً، وبعد أن يمنح الشعب الفرنسي الاستقلال للجزائر ويصوت عليه الشعب الجزائري فحينئذ يقوم تعاون وثيق بين فرنسا والجزائر ، ومنح امتيازات خاصة لمواطني كل من البلدين في إقليم البلد الآخر وتقديم ضمانات كاملة وواضحة لأعضاء الجالية الفرنسية في الجزائر... وضمان حقوق ذات امتيازات لتتقينا عن بترول الصحراء واستثمارنا له ومتابعة تجارنا الذرية والفضائية في الصحراء ، والتصرف بقاعدة المرسى الكبير وعدة مطارات من قبل قواتنا خلال 15 عام على الأقل، واستبقاء جيشنا في الجزائر مدة ثلاثة أعوام إذا رأينا ذلك ضروريا ... ولما كانت الجزائر لا تتمتع في الوقت الراهن بالسيادة ، واتفاقيات إيفيان لاتعد بمثابة معاهدة فإن الشعب سيصوت في فرنسا وفي الجزائر..."، أنظر: شارل ديغول، مذكرات الأمل، ت سموي فوق العادة، أحمد عويدات، منشورات عويدات ، بيروت، 1971، ص 140، بوعلام بن حمودة ، المصدر السابق ، ص 574، عثمان مسعود ، المصدر السابق ، ص 707.

<sup>1</sup> - شارل ديغول ، المصدر السابق ، ص 110.

<sup>2</sup> - من بين هذه الثغرات استمرار المؤسسات التعليمية الفرنسية في نشاطها وبقاء القوات الفرنسية بالمرسى الكبير والمراكز الصحراوية وتواصل التجارب النووية برقان وتمنراست ،حتى أن الضمانات التي منحت للمستوطنين كانت ستقف حاجز أمام تطبيق سياسة جبهة التحرير الوطني لولا الفرار الجماعي لهم إثر الأعمال الإجرامية لمنظمة الجيش السري، أنظر: عبد الله مقلاتي ، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962 ، المرجع السابق ، ص 171.

<sup>3</sup> - محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ، ص 174.

<sup>4</sup> - عبد الرحمان فارس ، المصدر السابق ، ص 187.



## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

الجزائرية من الناحية الاقتصادية<sup>1</sup>.

وبذلك عمل ديغول الذي قبل باستقلال الجزائر جنبا إلى جنب مع حكومته التي عملت جاهدة على تلغيم هذا الاستقلال بعملها على استخلاف نظام استعماري كان قائما آنذاك بنظام ذي طابع استعماري جديد يهدف إلى حماية مصالح فرنسا على المدى البعيد<sup>2</sup>، ولهذا نجد أن الخلاف قد اشتد خلال انعقاد مؤتمر طرابلس في 25 ماي 1962 بين الحكومة المؤقتة الجزائرية المساندة لاتفاقيات إيفيان، وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني الراضة لهذه الاتفاقيات<sup>3</sup>.

لقد عبر المؤتمرون في طرابلس عن موقفهم من اتفاقيات إيفيان بدقة بعد دراستها دراسة وافية، مؤكداً على أن التعاون المنصوص عليه في هذه الاتفاقيات يكرس استعمار جديد في المجالين الاقتصادي والثقافي<sup>4</sup>، هذا التعاون الذي يعتمد على المجموعة الفرنسية التي سوف تبقى في الجزائر، وقد يحاول المتطرفون منهم الانفصال واستغلال الامتيازات التي منحت لهم

<sup>1</sup> -Mohamed Harbi, une vie debout, op.cit, p268.

<sup>2</sup> - في حديثه مع وزيره "لويس جوكس" أعطى الجنرال ديغول تعليمات صارمة بضرورة الوصول إلى نتيجة مهما دعت الضرورة لذلك قائلا " تنازلوا عن كل شيء سوى عن شرف فرنسا، فالاستعمار تم فتحه من خلال قوس سنة 1830، والآن يجب أن يغلق هذا القوس"، وهذا يعني لدى ديغول بأن هذا التاريخ طويناه وأصبح من الماضي في إشارة منه إلى الاستعمار التقليدي، ولابد لنا من فتح صفحة جديدة أساسها (التعاون) بين البلدين بناء على اتفاقيات مسبقة (استعمار جديد)، أما حديثه عن شرف فرنسا فالمقصود منه عدم الحكم على الاستعمار بأنه اقترف جرائم أو غير ذلك من التصرفات، وبذلك تلازم اتفاقيات إيفيان مجموعة من القضايا التي لاتزال مطروحة إلى اليوم والتي لاتفتأ بإلقاء ظلالها على العلاقات الجزائرية الفرنسية، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال قضية الجرائم التي اقترفها الاستعمار طيلة 132 سنة، قضية التعويضات عن المآسي التي سببها المحتل، قضية التجارب النووية وما خلفته ولاتزال تخلفه من أضرار للسكان والبيئة، أنظر: دحو ولد قابلية، اتفاقيات إيفيان، المرجع السابق، ص 65، 66، عبد الحميد براهيم، المصدر السابق، ص 55.

<sup>3</sup> - وزارة الإعلام، النصوص الأساسية لجهة التحرير الوطني 1954-1962، المرجع السابق، ص 65.

<sup>4</sup> - لقد عبر المؤتمرون عن موقفهم بدقة من خلال المقتطف التالي من برنامج طرابلس " إن الحكومة الفرنسية تحاول توجيه استقلال بلادنا حسب مقتضيات سياستها الاستعمارية... وتمثل اتفاقيات إيفيان قاعدة للاستعمار الجديد تريد فرنسا استعمالها لتمنح هيمنتها وتنظيمها في شكل جديد، إن المستعمرين الفرنسيين يحاولون أن يجعلوا من قبولنا التكتيكي لاتفاقيات إيفيان نكسة إيديولوجية تنتهي إلى التخلي عن أهداف الثورة"، وفي السياق ذاته يذكر لخضر بن طوبال نقلا عن محمد العربي الزبيري قائلا "لقد كان المفاوضات الجزائريون مدركون خطورة مثل هذه الفقرات لكنهم وافقوا عليها تكتيكا فقط... إنهم لم يكونوا يحسبون مع الأزمة السياسية لصانفة 1962 التي أبعدتهم جميعا عن مناصب الحل والربط، وبذلك يمكن القول بأن الجانب الفرنسي قد نجح"، أنظر: محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 168، 172، 175.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

لاسيما وأنهم سيتمتعون بثلاث سنوات من حقوق مدنية قبل اختيار الجنسية النهائية، كما حذر المؤتمر من خطر بقاء بعض القوات الفرنسية في المدة الانتقالية، ومن خطر بقاء قاعدة المرسى الكبير وبعض المطارات بين أيدي الفرنسيين لمدة معينة<sup>1</sup>.

هذا وقد وصف أحمد بن بلة اتفاقيات إيفيان بالدواء المر الذي لا بد من تجرعه، معتبرا أن عزلتهم في السجن كانت متعمدة خاصة تلك العزلة التي فرضت عليهم أثناء التفاوض متهما الحكومة المؤقتة في ذلك حتى لا يعرف أحدهم ما يدور في المفاوضات<sup>2</sup>، فضلا على نشر هذه الاتفاقيات في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية بصفة نصوص داخلية، كما لم يتم ذكر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPR)، بل ذكرت جبهة التحرير الوطني (FLN) التي وصفت بـ "تشكيلة سياسية ذات طابع شرعي"<sup>3</sup>.

لكن في حقيقة الأمر فإن الثورة الجزائرية عاشت في سنواتها الأخيرة تحد خطير على مختلف

<sup>1</sup> - بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص 594.

<sup>2</sup> - اعتبر أحمد بن بلة أن الموافقة المبدئية على اتفاقيات إيفيان لم تكن إلا خطوة وقيولا مرحليا مضيئا "لم أكن موافقا على كل البنود شخصيا، لكنني وافقت في ذلك الوقت حرصا على الصالح العام، فالاتفاق قد وقع والمهم إعطاء فرصة إمكانية معالجة النقاط الضعيفة في هذه الاتفاقيات"، أنظر: أحمد منصور، المرجع السابق، ص ص 163، 171، 217.

<sup>3</sup> - بغض النظر على أن اتفاقيات إيفيان أنها كتبت باللغة الفرنسية فقط ولم تكتب باللغة العربية، أيضا هناك بعض الملاحظات المتعلقة بالمصطلحات الخاصة بالاتفاقيات، ففي فرنسا عنوان النسخة الأصلية هي "نتائج محادثات إيفيان" les conclusions des pourparlers d'Evian" أما مصطلح "اتفاق" accord" فظهر في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية فقط مع مصطلح وقف إطلاق النار" اتفاق وقف إطلاق النار في الجزائر "accord de cessez le feu en Algérie"، أما القضايا الأخرى المتعلقة بضمانات الأوروبيين والتعاون بين الدولتين والمسائل العسكرية وملحقاتها فنشرت تحت عنوان "تصريحات حكومية 19 مارس 1962 خاصة بالجزائر" déclarations gouvernementales du 19 mars 1962 relatives à l'Algérie"، وهذا على الرغم من إمضاء رئيس الجمهورية الفرنسية شارل ديغول والوزير الأول "ميشال دوبريه" ووزير الدولة المكلف بالصحراء وأقاليم ما وراء البحار "لويس جاسكينو" وحافظ الأختام وزير العدل "برنارد شينو" وأمين الدولة المكلف بالصحراء وأقاليم ما وراء البحار "جون دوبروغلي"، وقد نشرت في شكل مرسوم 62-305 و 62-306 باسم تصريح متعلق بالتنظيم المؤقت للسلطات العمومية في الجزائر، وتصريح متعلق بتنظيم استفتاء تقرير المصير في عمالات الجزائر "la déclaration relative à l'organisation provisoire de pouvoirs publics en Algérie, et la déclaration relative au règlement du referendum d'autodétermination dans les départements d'Algérie"، وقد حمل المرسوم توقيعات الرؤساء المشار إليهم سابقا بالإضافة إلى توقيع وزير الشؤون الحربية "بيير مسمار"، أنظر: عبد المجيد بلخروبي، المرجع السابق، ص 226، وأيضاً:

Journal officiel de la république française, Décret n 305-62, 19 Mars 1962, Redha Malek, op, cit, p313.

### الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

الأصعدة لاسيما العسكري منها مما صعب من مهمتها بشكل كبير لو استمرت لسنوات أطول<sup>1</sup>، كما صعب من مهمة الدولة الفرنسية التي باتت تتخبط في ضغوطات داخلية وخارجية من أجل تسوية القضية الجزائرية، وعلى هذا الأساس شكلت اتفاقيات إيفيان مغزى له دلالة للشعبين الجزائري و الفرنسي ، وانتصار للسلم في كلا البلدين ، إذ استطاعت أن تضع حدا للحرب فانتصرت الإرادة الشجاعة للطرفين هذا من جهة.

ومن جهة ثانية فإن التحليل الدقيق لاتفاقيات إيفيان يعطي لنا قاعدة أبعاد منها أنها كانت مثالية لحد ما، فالحكومة المؤقتة الجزائرية تعلم بأن تطبيقها كما هي ضرب من المستحيل لاسيما وأنها كانت مرحلية، وهذا لا يعني بالضرورة أنها إن قبلت بها في تلك اللحظة ستقبل بها لاحقا، فلا بد من إعادة النظر فيها لأنها ليست منطقية ولا تتماشى مع مبدأ الاستقلال والسيادة الوطنية<sup>2</sup>، فكان لزاما على المفاوضات الجزائري هو الآخر أن يقدم ظاهريا بعض التنازلات اعترافا بما قدمه المفاوضات الفرنسي من اعترافه الرسمي باستقلال الجزائر، وبذلك تكون اتفاقيات إيفيان مثلت حلا وسطا لتحقيق الأهم وهو استرجاع الاستقلال الوطني.

### **3-3 موقف قيادة الأركان العامة من اتفاقيات إيفيان:**

لقد كان خطاب الجنرال ديغول في 14 جوان 1960 إيذانا بقرع طبول حرب جديدة، قد تختلف عن الحرب الكلاسيكية في الوسائل، إلا أنها أشد ضراوة في الميدان، ذلك بأن حرب المفاوضات تعتمد على الذكاء الحاد والكفاءة الدبلوماسية والعسكرية العالية، ولهذا كان لزاما

<sup>1</sup> - مقابلة شخصية مع المجاهد محمد دباح ، 08 مارس 2018 ، بالجزائر العاصمة.

<sup>2</sup> - وهو ما حدث فعلا حيث ذكر أول رئيس للدولة الجزائرية المستقلة أحمد بن بلة أنه بعد انتخابات 20 سبتمبر 1962 تم الإعلان عن رفض اتفاقيات إيفيان لأنها تعترف بحرية التملك للآخرين ، وجاء بعدها التوجه الاشتراكي للدولة الجزائرية ، كما تم إلغاء البنود الخاصة بالتجارب النووية ، واستعادة الأراضي التي كان المستوطنون يسيطرون عليها، وإخلاء قاعدة المرسى الكبير في 01 فيفري 1968 وهو إخلاء مسبق ب9 سنوات قبل التاريخ المحدد في اتفاقيات إيفيان، ذلك بأن المفاوضات الجزائرية الفرنسية التي جرت سنة 1963 حول سعر الإيجار لمدة 15 سنة رفضته الجزائر بحجة صيانة القاعدة، كما قامت الجزائر المستقلة بتأميم المناجم سنة 1966، والوحدات الصناعية سنة 1968، والمنشآت البترولية سنة 1971، وجلاء القوات الفرنسية سنة 1964 بدلا من 1965، وإخلاء القواعد الصحراوية سنة 1967، أنظر: أحمد منصور، المرجع السابق، ص ص 218، 226، بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 146، وأيضا: Redha Malek, op, cit, p236.

### الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

على مختلف أجهزة الثورة أن تستعد لخوض مثل هذه المعارك، فعلى غرار وزارة التسليح والاتصالات العامة (MALG) التي كانت قد أبلت البلاء الحسن في هذه المفاوضات، كان لهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني (EMG) هي الأخرى دور في سيرورتها وموقف بعد نهايتها.

#### **3-3-1 هيئة الأركان العامة والمفاوضات الجزائرية الفرنسية:**

أدركت اللجنة الوزارية للحرب (CIG) أنه لايمكنها الدخول في امتحان قوة دون دعم هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني من أجل الشروع في مفاوضات مع فرنسا<sup>1</sup>، من جهتها اعتبرت هيئة الأركان العامة أن مسألة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية مسألة هامة جدا وفي غاية الصعوبة<sup>2</sup>، ولذلك رأت أنها لا يمكن المشاركة فيها إلا بأمر مكتوب من الحكومة المؤقتة<sup>3</sup>، كما أكد هواري بومدين في جويلية 1961 أنه لن يفعل شيئا يضر بمجرى المفاوضات على الرغم من انطلاق حملة شائعات تستهدف قيادة الأركان العامة المتواجدة بتونس وحتى بداخل البلاد<sup>4</sup>.

ولهذا جاءت مشاركة هيئة الأركان العامة بواسطة مندوبيها الذين حضروا في اجتماعات إيفيان الأولى "لوگران" في ماي 1961، والسلسلة الثانية من المفاوضات في جويلية 1961<sup>5</sup>، كما أن الهجومات العسكرية التي قامت بها على الحدود الشرقية والمعارك الطاحنة التي خاضتها ضد قوات العدو الفرنسي إلى آخر هجوم وهو الهجوم الذي شنته الوحدات التابعة للمنطقة الجنوبية يوم 18 مارس 1962 على مركز "الزرقاء"، كان لها نتائج عسكرية كبيرة وانعكاسات إيجابية

<sup>1</sup> -Mohamed Harbi ,une vie debout, op,cit,p 359.

<sup>2</sup> - سيد علي مسعود ، المرجع السابق ، ص 67.

<sup>3</sup> - Mohamed Harbi ,une vie debout, op,cit,p 359.

<sup>4</sup> - أرزقي باسما ، المصدر السابق ، ص632.

<sup>5</sup> - لقد شاركت هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني في بداية المفاوضات الجزائرية الفرنسية بواسطة" مصطفى بلوصيف" ممثل هيئة الأركان العامة في لجنة الخبراء التابعة للوفد الجزائري المفاوض بإيفيان، وكذلك أحمد قايد وعلي منجلي ممثلين عن الجانب العسكري للوفد الجزائري المفاوض ، أنظر: منشورات مجلس الأمة، المرجع السابق، ص 71، شهادة دحو ولد قابلية، اتفاقيات إيفيان، المرجع السابق، ص47، وأيضا: Mohamed Harbi ,une vie debout, op,cit,p 353.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

على سير المفاوضات السياسية بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية<sup>1</sup>.

أما عن قيام الوفد الجزائري المفاوض في اتفاقيات إيفيان باستبعاد عضوي هيئة الأركان العامة المقدم قايد أحمد والمقدم علي منجلي واستبدالهما بالعقيد عمار بن عودة الذي يتميز بأقل عدائية للحكومة المؤقتة<sup>2</sup>، فيرى سعد دحلب أن ذلك لم يؤثر على السير الحسن للمحادثات ، وأن هيئة الأركان العامة لم تتصد أبدا وفي أي وقت من الأوقات للمفاوضات التي انتهت بالتوقيع على اتفاقيات إيفيان ، ولو لم يكن الأمر كذلك فكيف يمكن عقد واحترام وقف إطلاق النار وهي المسؤولة عن الجيش، بل فضلت الإحجام والإرادة في ترك الحرية الكاملة للحكومة المؤقتة للقيام بالمهمة دون التدخل بطريقة تجنب أعضاء قيادتها كل المسؤوليات المستقبلية التي قد تتجر عن تطبيق اتفاقيات إيفيان<sup>3</sup>.

هذا وتؤكد المصادر التاريخية أن بومدين تحفظ على بعض البنود التي جاءت في اتفاقيات إيفيان ولم يعارض كل مضامينها كما هو شائع عند البعض<sup>4</sup>، ولذلك لم تخف هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني تخوفاتها من الدخول إلى التراب الوطني وتترك الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالخارج تفاوض العدو الفرنسي<sup>5</sup>، خاصة بعد أن عبر السجناء الخمس في سجن " أولنوي Aulony" بفرنسا عن أملهم في أن تلقى هذه الاتفاقيات الترحيب والرضا الرسمي

<sup>1</sup> - محمد زروال ، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية ، المصدر السابق ، ص ص 369،371.

<sup>2</sup> - سليمان الشيخ ، المصدر السابق ، ص 477.

<sup>3</sup> - ويضيف سعد دحلب بخصوص أعضاء قيادة الأركان العامة أنهم التزموا الصمت أثناء مناقشة بنود المفاوضات التي عقدت في "لي روس" من 11 إلى 18 فيفري 1962، أمام اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 22 فيفري 1962 بصفته الهيئة الوحيدة المخولة لها بوقف إطلاق النار، كما تركوني بسلام بصفتي مقررا اتفاقيات إيفيان أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ورغم ذلك فقد ناوروا من أجل حضور النقاش المناضل خبير وغير عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية يناقش المسائل الاقتصادية خاصة تلك المتعلقة بالبنترول وهو المناضل خليفة العروسي ، وكانوا متيقنين بأن هذا المناضل سيفهم الحكومة المؤقتة والوفد المفاوض على رأسه كريم بلقاسم، لكن اعتقادهم كان خاطئا بسبب معرفتي الجيدة لهذا المناضل لاسيما وأنه كان مساعدي في أول لقاءاتنا السرية في "روس" ، أنظر: سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص ص 130، 151.

<sup>4</sup> - محمد الصالح شيروف ، المصدر السابق، ص 155.

<sup>5</sup> - سيد علي أحمد مسعود ، المرجع السابق ، ص 67.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

من طرف الشعب<sup>1</sup>.

وحسب تصريح بن يوسف بن خدة أن الزعماء الخمس المسجونين بفرنسا أعلنوا موافقتهم على ما جاء في اتفاقيات إيفيان، بعد أن تكفل كل من كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال ومحمد الصديق بن يحيى بالاتصال بهم<sup>2</sup>، لأنهم كانوا يعرفون جيدا مضمون الملف ، وبذلك قبل هؤلاء مضمون الاتفاقيات كاملة مع بعض التوصيات من طرف أحمد بن بلة خاصة فيما تعلق بالفترة الانتقالية وتعيين عضو من هيئة الأركان العامة من أجل تطبيق قرارات الحكومة<sup>3</sup>.

وفي السياق ذاته يذكر سعد دحلب بأنه لم يتم إخطار الزعماء الخمسة المسجونين بفرنسا بمحتوى اتفاقيات إيفيان فحسب ، بل استشيروا كذلك وساهموا بأرائهم خاصة أحمد بن بلة الحليف الاستراتيجي لهيئة الأركان العامة الذي كان أقل الناس تشددا فيما يخص مسألة الجنسية المزدوجة للفرنسيين واللغة الفرنسية كلغة رسمية<sup>4</sup>، وهذا يبين بأن اتفاقيات إيفيان شارك في صنعها الجميع بما في ذلك هيئة الأركان العامة وحلفائها.

### **3-3-2 رفض قيادة الأركان العامة لاتفاقيات إيفيان:**

استأنفت المفاوضات الجزائرية الفرنسية في 20 جويلية 1961 بعد قطيعة بين هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حيث حاول الطرف الفرنسي من خلالها اغتنام الفرصة لكن المفاوضات الجزائري بدى أكثر صلابة خشية أن يظهر في نظر هيئة الأركان العامة متسامحا فتجد دريعة لفضح الحكومة المؤقتة، لكن المفاوضات تم تعليقها في 28 جويلية 1961<sup>5</sup>، وتم عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس والتي استمرت دورته من 9 إلى 27 أوت 1961، بحضور قيادة الأركان العامة.

وإن خصصت دورة المجلس حول الحكومة الجديدة فإن قضية المفاوضات الجزائرية الفرنسية قد

<sup>1</sup> -Centre d'archive national , document de CNRA,11-10,appropriation des accords conclus par le GPRA avec les français ,15 février 1962.

<sup>2</sup> - بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف، المصدر السابق ، ص 109.

<sup>3</sup> - مسعود معداد ، المصدر السابق ، ص 291.

<sup>4</sup> - سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 150.

<sup>5</sup> - مسعود معداد ، المصدر السابق ، ص 288.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

أخذت حصتها من النقاش ، وفي خضم حدة الصراع صوتت هيئة الأركان العامة ضد قرار مواصلة المفاوضات، وجاء التصويت بعد أن رفض المجلس مقترح هيئة الأركان القاضي بإنشاء هيئة عليا لقيادة الثورة تضم الباءات الثلاث وأعضاء قيادة الأركان، ويكون مقرها بالحدود<sup>1</sup>، ولقد لقي هذا الرفض تأثرا بالغا لدى قيادة الأركان العامة أعلنت على إثره انسحابها من الاجتماع قبل اختتامه.

استأنفت المفاوضات الجزائرية الفرنسية ما قبل الأخيرة والتي استمرت من 11 إلى 19 فيفري 1962 بـ "روس" السويسرية في غياب ممثلي هيئة الأركان العامة الرائد قايد أحمد والرائد علي منجلي الذين جرى استبدالهما بالعقيد عمار بن عودة<sup>2</sup>، حيث تم التوصل من خلالها إلى تفاهم على أساس اتفاق، وبناء على ذلك قرر الوفد الجزائري بقيادة كريم بلقاسم وقف اللقاء من أجل عرض أسس التفاهم على المجلس الوطني للثورة الجزائرية<sup>3</sup>.

لما كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) يمثل السلطة العليا للثورة التي تملك حق القرار، فإن أي اتفاق على درجة من الأهمية والخطورة لا يمكن أن يحصل إلا بموافقة الرسمية<sup>4</sup>، وطبقا للقانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني الذي ينص على مصادقة الهيئة التشريعية بأغلبية الثلثين (3/2)، والمصادقة على وقف إطلاق النار بأغلبية (4/5)<sup>5</sup>، فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بمدينة طرابلس الليبية ما بين 22 و 27 فيفري 1962 للنظر في تفاصيل اتفاقيات إيفيان قد صادق على بنودها بالإجماع<sup>6</sup>، ماعدا أعضاء قيادة الأركان العامة الذين امتنعوا عن التصويت<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 222.

<sup>2</sup> - منشورات مجلس الأمة ، اتفاقيات إيفيان ، المرجع السابق ، ص 72.

<sup>3</sup> - حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 230.

<sup>4</sup> - عثمان مسعود ، المصدر السابق ، ص 700.

<sup>5</sup> - دحو ولد قابلية ، اتفاقيات إيفيان ، المرجع السابق ، ص 40.

<sup>6</sup> - فرحات عباس ، المصدر السابق ، ص 429.

<sup>7</sup> - وهؤلاء العسكريين هم العقيد هوارى بومدين ، والرائد قايد أحمد، والرائد علي منجلي، والتحق بهم أحد قادة الولاية الخامسة الرائد مختار بويزم (ناصر)، أنظر: سعد دحلب، المصدر السابق، ص 157، فرحات عباس، المصدر السابق، ص 429 ،

### الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

وجاء هذا التصويت بعد الدراسة الدقيقة لنصوص اتفاقيات إيفيان، والتمعن في جزئياتها ومناقشة تفاصيلها<sup>1</sup>، فكان التصويت لصالح اتفاقيات إيفيان بـ45 صوت و04 أصوات ضدها، من بين 49 عضو (33 حاضرين، و16 عضو بالوكالة)<sup>2</sup>، وبرفض أعضاء قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني التصويت على الاتفاقيات، أصبحت هذه الأخيرة محل خلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة<sup>3</sup>، كما أظهر الاجتماع قطيعة هذه الأخيرة مع الحكومة المؤقتة الجزائرية، وأخذت استقلاليتها واندفعت في حلبة الصراع السياسي<sup>4</sup>.

لقد أبدت هيئة الأركان العامة تحفظا من المفاوضات التي كانت تجري مع الطرف الفرنسي وعبرت عن استيائها ومعارضتها لموقف الحكومة المؤقتة في مفاوضات إيفيان<sup>5</sup>، وقد لوحظ ذلك على الرائد قايده أحمد وعلي منجلي أثناء المفاوضات الأولى خاصة فيما تعلق بمسألتي فصل الصحراء وانتقال السلطة إلى الحكومة المؤقتة<sup>6</sup>، وانعكس هذا الموقف حتى على بعض قادة جيش التحرير الوطني في الداخل<sup>7</sup>، رغم علمهم المسبق بأن الاتفاقيات أصبحت سارية المفعول بعد أن تم التوقيع عليها من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية<sup>8</sup>.

#### **3-3-3 أسباب وخلفيات رفض اتفاقيات إيفيان:**

كما سبق وأن ذكرنا فإن هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني كانت قد رفضت اتفاقيات

---

محمد تقيّة، المصدر السابق، ص557، عثمانى مسعود، المصدر السابق، ص700، الطاهر أيت حمو، المرجع السابق، ص131.

<sup>1</sup> - مسعود عثمانى، المصدر السابق، ص700.

<sup>2</sup> - دحو ولد قابلية، اتفاقيات إيفيان، المرجع السابق، ص40.

<sup>3</sup> - Mohamed Teuguia, op, cit, p186.

<sup>4</sup> - سعد دحلب، المصدر السابق، ص157.

<sup>5</sup> - محمد تقيّة، المصدر السابق، ص557.

<sup>6</sup> - Mohamed Harbi, une vie debout, op, cit, p354.

<sup>7</sup> - يذكر ضابط جيش التحرير الوطني مصطفى مرادة الذي كان من بين الحضور في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الطارئة بطرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962 لمناقشة نتائج المفاوضات الجزائرية الفرنسية قائلا "لقد عرضت علينا نتائج المفاوضات من طرف رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة بمعية كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال، وأخبرونا أنه من بين نتائج المفاوضات تحديد يوم 19 مارس 1962 لوقف القتال مع فرنسا، وتم في النهاية المصادقة على الاتفاقيات من طرف الجميع باستثناء قيادة الأركان العامة"، أنظر: مصطفى مرادة، المصدر السابق، ص198.

<sup>8</sup> - مسعود عثمانى، المصدر السابق، ص496.



## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

إيفيان بدليل عدم التصويت لصالح الاتفاقيات أثناء اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بمدينة طرابلس الليبية ما بين 22 و 27 فيفري 1962، كما رفضت قبل ذلك المشاركة في المفاوضات الرسمية والأخيرة التي تجددت في 07 مارس 1962 بمدينة "إيفيان" الفرنسية، والتي انتهت بالتوقيع على اتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962، حيث راحت تقدم انتقادات لاذعة للحكومة المؤقتة الجزائرية مفادها القبول بتنازلات لصالح فرنسا<sup>1</sup>.

واعتبرت ذلك تعديا صارخا على مكاسب الثورة التحريرية كاشفة في حملتها التحسيسية في أوساط جيش التحرير الوطني على الحدود المخاطر التي يمكن أن تتجر عن اتفاقيات إيفيان، ونتائجها الوخيمة على مستقبل البلاد<sup>2</sup>، إذ أنها ترمي في نظر قيادة الأركان العامة إلى تأسيس نظام استعماري جديد في الجزائر<sup>3</sup>، قوامه تنازلات الحكومة المؤقتة لصالح فرنسا خلال المفاوضات في الوقت الذي كانت فيه أوضاع الثورة متردية، وهو ما جعل هيئة الأركان العامة تدعوا إلى تعزيز الكفاح المسلح وإعادة هيكلة الثورة لأجل التفاوض من موقع قوة<sup>4</sup>.

إن هذه القوة لن تتجسد إلا بالحق هزيمة عسكرية بالجيش الفرنسي، ولهذا فإن التفاوض قبل ذلك يعد تنازلا خطيرا، وإجهاضا للثورة بإرساء دعائم الدولة الليبيرالية في الجزائر<sup>1</sup>، خاصة وأن

<sup>1</sup> - سليمان الشيخ، المصدر السابق، ص 478.

<sup>2</sup> - الشادلي بن جديد، المصدر السابق، ص 172.

<sup>3</sup> - تناولت الانتقادات التي وجهتها قيادة الأركان العامة لاتفاقيات إيفيان النقاط التالية: إنشاء جيش يطلق عليه إسم "قوة محلية" مكون من 40 ألف رجل يؤطّروهم ضباط وضباط صف جزائريون مازالوا في الخدمة في الجيش الفرنسي حتى عام 1962 وضباط فرنسيون يعملون في إطار التعاون الفني، احتفاظ الجيش الفرنسي بقاعدة المرسى الكبير مدة 15 عام وكذلك قاعدة "عين إكر" لمواصلة التجارب النووية الفرنسية، الإبقاء على الجهاز الإداري القائم والمكون من 80 ألف موظف منهم 65600 فرنسي و14400 جزائري استفادوا من الترقية الاجتماعية منذ عهد "روبير لاکوست" 1956، الحفاظ على الليبيرالية الاقتصادية واحترام المصالح والامتيازات الفرنسية كما كانت قائمة قبل الاستقلال وعلى السلطة الجزائرية الجديدة مواصلة تنفيذ مخطط قسنطينة المعد في 1958 ضمن منظور استعماري، الحفاظ على هيمنة اللغة الفرنسية وتشجيع نموها على حساب اللغة العربية، احترام الخصوصيات العرقية واللغوية والدينية للأوروبيين الذين سيكون لهم حتى عام 1965 الخيار بين الجنسية الفرنسية والجنسية الجزائرية، إنشاء هيئة تنفيذية مؤقتة مهمتها تسبير الشؤون العامة خلال المرحلة الانتقالية بين تاريخ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 19 مارس 1962 وتاريخ تنظيم الاستفتاء في 01 جويلية 1962، أنظر: عبد الحميد براهيمى، المصدر السابق، ص 57، الشادلي بن جديد، المصدر السابق، ص 172.

<sup>4</sup> - سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 63.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

أسس اتفاقيات إيفيان قائمة على أن تسلم فرنسا بموجبها استقلال الجزائر، لكن هذا التحول سيتم من دون الإخلال بمبدأ السيادة الفرنسية فلن يكون هناك نقل للسلطات من الحكومة الفرنسية إلى الحكومة الجزائرية<sup>2</sup>، وهو ما ترفضه هيئة الأركان العامة اقتداء بالتجربة الكوبية والصينية وحتى الفيتنامية في الانتقال المباشر للسيادة الجزائرية من الحكومة الفرنسية إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية<sup>3</sup>.

لقد ذهبت هيئة الأركان العامة في موقفها من اتفاقيات إيفيان إلى حد اتهام الحكومة المؤقتة الجزائرية بالخيانة<sup>4</sup>، ليس لأنها قبلت تلك التنازلات فحسب، بل لأنها كانت ترغب في إقامة نظام برجوازي من النوع الرأسمالي موال لفرنسا بعد الإعلان عن استرجاع السيادة الوطنية<sup>5</sup>، وهو ما سيحاسب عليه الجيش وليس الحكومة، لأن الشعب سيطالب الجيش بالحساب وليس السياسيين الذين وصفتهم هيئة الأركان بسياسي الفنادق الضخمة<sup>6</sup>.

فلطالما كان بومدين يؤخذ الحكومة المؤقتة على الميل إلى حب الرفاهية وعلى سياستها المتسارعة في المفاوضات مع فرنسا وعدم تطبيق توصيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية المجتمع من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960<sup>7</sup>، ولذلك صوت بومدين ضد الاتفاقيات

---

<sup>1</sup> - محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ، ص 201.

<sup>2</sup> - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 241.

<sup>3</sup> - لقد بدا واضحا تأثر موقف هيئة الأركان العامة بتجارب هذه الدول في إعادة بناء نفسها بعد الحقبة الاستعمارية ، ولهذا جاء موقفها داعيا لبناء مجتمع جزائري اشتراكي يتميز عن غيره من المجتمعات الاشتراكية في باقي دول العالم ، أساسه أبناء الريف وعماده رفض الصراع الطبقي داعيا إلى العدالة الاجتماعية، أنظر: محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ، ص 201.

<sup>4</sup> - ظهر مصطلح " الخيانة " الذي التصق بالحكومة المؤقتة من طرف هيئة الأركان العامة على لسان أحد قادتها وهو الرائد "قايد أحمد" المدعو سليمان بعد استبعاده من المفاوضات وعند عودته إلى تونس، حيث جمع كل الإطارات العسكرية للحدود الشرقية ، واتهم الحكومة المؤقتة بالخيانة حين قبلت التوقيع على تنازلات مخجلة على حساب الثورة في إيفيان ، أنظر: محمد تقية ، المصدر السابق ، ص 575، سليمان الشيخ ، المصدر السابق ، ص 477، محمد يوسف ، المصدر السابق، ص 187.

<sup>5</sup> - عبد الحميد براهيمي ، المصدر السابق ، ص 57.

<sup>6</sup> - سليمان الشيخ ، المصدر السابق ، ص 478.

<sup>7</sup> - من بين هذه التوصيات : الإكثار من العمليات المسلحة في الحدود وفي فرنسا، طلب الإمدادات من روسيا والصين بتقنيين متطوعين من أجل الحدود وتخفيف الأجهزة الإدارية ، وضع المناضلين المحررين تحت تصرف جيش التحرير الوطني، إنشاء

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

وفسر موقفه بما يلي " لا أستطيع إعطاء ثقتي إلا على نص مكتوب واضح، اقترعت ضد، لأن نتائج سبع سنوات من الحرب ليست موجودة في النصوص التي قدمت لنا، لم نبلغ هدف الاستقلال..."<sup>1</sup>.

ويذكر سعد دحلب أنه عندما رفعت جلسات المؤتمر اقترب منه بومدين وعلى شفثيه ابتسامة نادرا ما أظهرها ،وقال له: "لماذا هاجمتنا ؟ فنحن لم نزعجك ولم نخرجك"، ويستطرد قائلا: "إن قائد أحمد مر بجانبه فقال له: "لماذا أنتم ضد وقف إطلاق النار؟" فأجابه : "كنا نعلم جيدا أن وقف إطلاق النار سيصوت عليه ، لكننا أردنا فقط أن نعين موعدا" ، وبذلك كانت القطيعة النهائية بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة الجزائرية<sup>2</sup>.

وفي اللقاء الذي جمع العقيد الطاهر زبيري بالعقيد هواري بومدين بتونس قبل الذهاب إلى طرابلس لحضور اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد ما بين 25ماي و 07 جوان 1962، يقول الطاهر زبيري أن بومدين حتى هذه اللحظة لم يكن يثق بالفرنسيين، وذلك من خلال تحذيره لي من الثقة العمياء بتوقيف القتال، فلطالما نكث الفرنسيون عهودهم حسب رأيه<sup>3</sup>، وهذا ما جعل هيئة الأركان العامة تعترض أثناء المحادثات التي جرت سابقا عن عودة جيش التحرير الوطني إلى الثكنات مع أسلحته<sup>4</sup>.

ولهذا السبب اتهم الرائد علي منجلي الحكومة المؤقتة برغبتها في تفكيك جيش التحرير الوطني<sup>5</sup>، وأعلن بومدين بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 قائلا: "لماذا بن خدة هو الذي أعلن وهو الذي أمر الجيش بإيقاف القتال، فهو رئيس الحكومة المؤقتة وليس قائد القوات المسلحة... ومثل هذا القرار يرجع إلى قائد الجيش"<sup>6</sup>، لذلك كانت ترى هيئة

---

لجنة محاسبة الأمة والتكشف في النفقات والمساعدة المالية للولايات ، أنظر: حمود شايد ، المصدر السابق ، ص314.

<sup>1</sup> -Redha Malek ,op ,cit ,p 230.

<sup>2</sup> -Saad Dahlab,op,cit, p186 .

<sup>3</sup> - الطاهر زبيري ، المصدر السابق ، ص277.

<sup>4</sup> - Redha Malek ,op ,cit ,p 226.

<sup>5</sup> - عبد الحميد براهيم، المصدر السابق ، ص 57.

<sup>6</sup> - دحو ولد قابلية ، اتفاقيات إيفيان ، المرجع السابق ، ص62.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

الأركان العامة أن مسألة الوصول إلى تسوية من هذا النوع لا يكون إلا عن طريق الحل العسكري<sup>1</sup>، لكن لم يسمع لها نداء رغم تنديدها باستسلام الحكومة المؤقتة الجزائرية التي تخلت عن المصالح العليا للجزائر<sup>2</sup>.

وفي السياق ذاته يقول الشادلي بن جديد: "والحقيقة أنني لم أكن مدركا لحجم التنازلات التي قدمها في إيفيان الوفد المفاوض لفرنسا إلا بعد تعييني على رأس الناحية الثانية، واقتنعت أيضا أن المجاهدين ما كانوا يضعون السلاح في جويلية 1962 لو أنهم كانوا على علم بكل تفاصيل بنود إيفيان"<sup>3</sup>، ولذلك أكد هواري بومدين فيما بعد قائلاً: "إننا لم نكن أعداء لاتفاقيات إيفيان لكننا كنا قلقين على خيار بعض الأشخاص الذين دعوا لتطبيقها، فالمعنى عندهم هو الذي أعطته الحكومة المؤقتة والذي كان يعني استعمار جديد"، فالسؤال الذي طرحه بومدين وزملائه حول الاتفاقيات على المستوى العقلي والسياسي، هل يمكن تجاوز هذه الاتفاقيات؟<sup>4</sup>.

وفي حقيقة الأمر فإن رفض هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني اتفاقيات إيفيان رغم مصادقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية وموافقة السجناء الخمسة، نابغ من قادة الجيش الذين كانوا يؤخذون على الوفد الجزائري المفاوض تجاهله لحقائق الميدان<sup>5</sup>، حيث أصبحت مصدر قلق وانشغال كبير لديهم، مما جعلهم يحتاطون بالحذر والترقب خشية أن يعرف جيش التحرير الوطني نفس مصير وحدات التحرير في تونس والمغرب<sup>6</sup>.

وحسب العقيد بن عودة فإن خلفيات هذه المعارضة لم تكن قائمة على أسس مقنعة، فقد كان يراودهم تحقيق انتصار عسكري على غرار "ديان بيان فو"، وهذا الأمر لم يكن متاحا نظرا للوضع الجغرافية والسياسية للجزائر<sup>7</sup>، وهو الموقف الذي تبناه عمر بوداود موضحا أن

<sup>1</sup> - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 236.

<sup>2</sup> - عبد الحميد براهيم، المصدر السابق، ص 72.

<sup>3</sup> - الشادلي بن جديد، المصدر السابق، ص 235.

<sup>4</sup> - J-P-Sérénit, op, cit, p87.

<sup>5</sup> - الشادلي بن جديد، المصدر السابق، ص 173.

<sup>6</sup> - عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص 273.

<sup>7</sup> - محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 232.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

التبريرات المقدمة من طرف هيئة الأركان العامة بخصوص رفضها اتفاقيات إيفيان لم تكن واضحة وغير مقنعة<sup>1</sup>، فالجيش كان موجودا أثناء المفاوضات الجزائرية الفرنسية ، وقيادته كانت موجودة بعضويتها في المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي كان يتكون من 49 عضو، منهم 31 ضابط صوتوا لصالح الاتفاقيات مقابل 04 ضباط صوتوا ضدها<sup>2</sup>.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن النزاع الذي وقع بين قيادة الأركان العامة والحكومة المؤقتة لا يتعلق بنزاع بين الجيش والحكومة، وإنما يتعلق بمشاكل ذات طبيعة شخصية وسياسية وعقائدية، وبذلك تظهر لأول مرة ثنائية تحذر من المؤسسة العسكرية أولها مثلها القادة التاريخيين وثانيها مثلتها هيئة الأركان العامة<sup>3</sup> التي دخلت في حرب مفتوحة مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، باستراتيجية اعتمدت ظاهريا على إبداء تخوفاتها من العدو بفعل ما حصل عليه من امتيازات ، لكن الحقيقة هي أنها تخوفت من تهميش جيش التحرير الوطني الموجود في الحدود من طرف السياسيين بفعل هذه الاتفاقيات<sup>4</sup>.

إن إقحام قيادة الأركان العامة نفسها في أمور سياسية لا تملك صلاحيات الخوض فيها، قد يرجع إلى عجزها عن اجتياز الأسلاك الشائكة المكهربة التي منعهم من خوض المعارك الحقيقية مع الجيش الفرنسي ، كما لعب طموحهم المتمثل في محاولاتهم المتعددة للاستيلاء على السلطة في الخارج دور في إذكاء الصراع مع الحكومة المؤقتة، لاسيما بعد أن أصبح هذا الأمل يراودهم بشكل قوي<sup>5</sup>، لذلك رأت هيئة الأركان العامة أن هذه المفاوضات هي مجرد

<sup>1</sup> - عمر بوداود ، المصدر السابق ، ص 226.

<sup>2</sup> - دحو ولد قابلية ، اتفاقيات إيفيان ، المرجع السابق ، ص 61.

<sup>3</sup> - Mohamed Harbi, une vie debout, op, cit, p359.

<sup>4</sup> - في الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية الممتدة من 27 أوت 1961 إلى فيفري 1962 بقيادة بن يوسف بن خدة ، كون الباءات الثلاث مع مجموعة من السياسيين جماعة واحدة "عصبة" هو قضية المشكل الأساسي وهو الحرب والسلام ، لكن ظروف التحالف في فترة 1961-1962 لم تكن كمثيلتها سنة 1957-1958، وذلك بظهور جهاز عسكري يسمى هيئة الأركان العامة التي راحت تشتم الحكومة المؤقتة حول قضية المفاوضات والتي اعتبرتها عمل مشترك يحمل تقسيمات موروثه عن الماضي الاستعماري ، هذا وقد أظهرت الحكومة المؤقتة بذلك نوع من الضعف اتجاء هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني ، أنظر: Gilbert Meynier, op, cit, pp 369-375.

<sup>5</sup> - براهيم لونييسي ، المرجع السابق ، ص 80.

### الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

محاولة من الحكومة المؤقتة لتجاوز أزمتهام معها فقامت بمقاطعتها ورفضت التصويت على الاتفاقيات المتوصل إليها<sup>1</sup>.

ولأن هدف هيئة الأركان العامة كان واضحا والمتمثل في عزل رجال الحكومة المؤقتة وإضعافهم والتشكيك في شرعيتهم نفسها<sup>2</sup>، فقد قامت هذه الأخيرة بتقزيم نتائج معارضة هيئة الأركان العامة ، مؤكدة أنها ستجعلها غير فاعلة عن طريق خلق وضع جديد يؤدي إلى زوالها بشكل تلقائي، وقد قام هذا التفاؤل على فرضيتين أولهما الاعتقاد بأن الولايات ستتحاز إلى جانب الحكومة المؤقتة ، وثانيهما توقع انفجار الجيش وانعزال قاداته، إلا أن تقدير كهذا غير منطقي ذلك بأن غالبية ضباط الجيش كانت منحازة لطح هيئة الأركان العامة خاصة فيما تعلق بقضية وجود قوة لحفظ النظام خلال المرحلة الانتقالية خشية أن تتحول إلى جنين الجيش الوطني مستقبلا<sup>3</sup>.

لقد لعبت القوة العسكرية التي كانت بحوزة هيئة الأركان العامة والتأثير السياسي نتيجة تحالفها مع أحمد بن بلة الدور البارز في معارضة تطبيق أحكام اتفاقيات إيفيان<sup>4</sup> التي كانت على علم بكل مجرياتها ،ولذلك قامت في مرحلة معينة بسحب ممثليها كوسيلة ضغط وتموقع سياسي بالنظر إلى المستقبل<sup>5</sup>، مجبرة الحكومة المؤقتة على استدعاء العقيد عمار بن عودة الذي لم يكن له غير وظيفة ممثل صامت، وهذا ما كانت تهدف إليه هيئة الأركان العامة من خلال الاستفادة من تنازلات الحكومة المؤقتة لوضعها على كرسي الاتهام والظهور بمظهر المدافع الوحيد عن التطلعات الوطنية<sup>6</sup>.

وعلى الرغم من أن الحكومة المؤقتة الجزائرية موكلة من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية،

<sup>1</sup> - محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، المصدر السابق ، ص55.

<sup>2</sup> - محمد يوسف ، المصدر السابق ، ص187.

<sup>3</sup> - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 243.

<sup>4</sup> - عبد الحميد براهيم ، المصدر السابق ، ص 58.

<sup>5</sup> - دحو ولد قابلية ، اتفاقيات إيفيان ، المرجع السابق ، ص50.

<sup>6</sup> - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 240.

### الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

إلا أن نظرة قيادة الأركان العامة لاتفاقيات إيفيان كان مبدئياً يقوم على نظرتها في متابعة عملها لتحقيق الأهداف المسطرة والمتمثلة أساساً في تسجيل انتصار على المستعمر بصفة كلية وعلى جميع الأصعدة من أجل تحقيق إمكانية دولة ذات سيادة ومن ثمة متابعة عملها الثوري<sup>1</sup>، الذي لن يتأتى في ظل قبول الحكومة المؤقتة باستقلال مسموم يجعل من الجزائر مستعمرة جديدة<sup>2</sup>.

وبذلك اتخذ الصراع بين المدنيين والعسكريين طابعاً إيديولوجياً، وأصبح النزاع صريحاً بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني في الخارج<sup>3</sup>، كما جعلت هيئة الأركان العامة قبل ذلك من الاعتراف بسلطتها على الولايات شرطاً مسبقاً لافتتاح المفاوضات مع الحكومة الفرنسية حيث لم تكن تريد نقل الصراع بين القادة في الداخل، رغم تأكيد أعضاء الوفد الجزائري المفاوضات بأن المفاوضات مع فرنسا هذه المرة تشكل فرصة تاريخية من الممكن أن لا تتكرر أبداً<sup>4</sup>.

وفي الحقيقة فإن الوصول إلى عقد اتفاقيات إيفيان بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي كان سعياً جديراً بالشكر، ولا يعكس خيبة أمل كما جاء في موقف هيئة الأركان العامة، ذلك بأن الواقع كان يفرض القبول بنوع من التسوية وتنازل كلا الطرفين عن بعض المطالب والمطامع للوصول إلى حل نهائي، لكن قيمة هذه الاتفاقيات ستظهر في الميدان من خلال كيفية تطبيق نصوصها، وإمكانية تجاوز البعض منها وتحويلها إلى ثورة حقيقية تساهم بشكل فعال في إعادة بناء الدولة الجزائرية بعد 132 سنة من الاستعمار.

### **3-4 انعكاسات الموقفين على العلاقة بين الجهازين:**

على غرار جميع أجهزة الثورة الجزائرية لعبت وزارة التسليح والاتصالات العامة (MALG) دوراً بارزاً في سيرورة المفاوضات الجزائرية الفرنسية، وهو الدور الذي لعبته هيئة الأركان العامة

<sup>1</sup> - دحو ولد قابلية، اتفاقيات إيفيان، المرجع السابق، ص 46.

<sup>2</sup> - J-P-Sérénii, op, cit, p77.

<sup>3</sup> - محمد يوسف، المصدر السابق، ص 187.

<sup>4</sup> - خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص 189.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

لجيش التحرير الوطني (EMG) منذ الانطلاق الرسمي للمفاوضات في 20 ماي 1961 حسب رأي فرحات عباس<sup>1</sup>، ويظهر دعم هذه الأخيرة في تصعيد العمليات العسكرية والإشراف على ما سمي بالهجمات الشاملة أثناء سير المفاوضات الجزائرية الفرنسية بهدف الضغط على العدو من أجل تحقيق مكاسب أكثر<sup>2</sup>.

لكن وبالرغم من ذلك فإن هيئة الأركان العامة وإن كانت قد ساهمت في سيرورة العمل التفاوضي في بعض مراحله إلا أنها عارضت نتيجته، رافضة التصويت على اتفاقيات إيفيان، متهمة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأنها لم تحسن التفاوض مع الفرنسيين، واصفة اتفاقيات إيفيان بـ "أرضية استعمار جديد"<sup>3</sup>، ومن هنا نتساءل هل كان لموقف قيادة الأركان العامة الراض لاتفاقيات إيفيان تأثير على العلاقة التي جمعتها بوزارة التسليح والاتصالات العامة؟، وماهي انعكاسات وتداعيات اختلاف موقفي الجهازين على سيرورة النشاط الثوري؟.

### **3-4-1 انعكاسات موقف قيادة الأركان العامة على الثورة:**

لم تكتف هيئة الأركان العامة بالرفض أو عدم التصويت على اتفاقيات وقف القتال بين الطرف الجزائري والطرف الفرنسي، بل راحت تشن حملة عدائية واسعة النطاق على طول الحدود الشرقية الجزائرية<sup>4</sup>، وكان ذلك قبل التوقيع النهائي على الاتفاقيات كبرهان على أن استرجاع السيادة الوطنية الجزائرية هو عمل عسكري وليس عمل سياسي<sup>5</sup>، حيث دعا قايد أحمد في اجتماع له بإطارات جيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية فيفري 1962 إلى عدم قبول هذه الإهانة<sup>6</sup>، محرضا الجيش ضد الحكومة المؤقتة الذي قال عنها بأنها لم تعرف كيف تدافع عن المصالح الحيوية للجزائر وأنها باعت الاستقلال بأبخس الأثمان<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - فرحات عباس ، المصدر السابق ، ص 413.

<sup>2</sup> - عمر تابلت ، المرجع السابق ، ص 115.

<sup>3</sup> - حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 233.

<sup>4</sup> - محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ، ص 167.

<sup>5</sup> - سليمان الشيخ ، المصدر السابق ، ص 477.

<sup>6</sup> - محمد تقية ، المصدر السابق، ص 575.

<sup>7</sup> - رايح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين ، المرجع السابق ، ص 55.



## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

هذا التخوف نتج عنه استراتيجية عسكرية جديدة لهيئة الأركان العامة قائمة على عدم توجيه بعض الإطارات وقدر مهم من المعدات العسكرية إلى الداخل والاحتفاظ بها على الحدود، ذلك بأن النوايا المنسوبة إلى الحكومة المؤقتة تبين إرادة واضحة في تسريح جيش التحرير الوطني في الخارج وتفكيكه مهما كان الثمن، وهو الجيش الوحيد القابل للحياة في نظر قاداته<sup>1</sup>، ولهذا راهنوا على ضرورة الحفاظ على هذا الجيش مع تحويله إلى جيش يتكيف مع مقتضيات البلاد ويدافع عن حدودها وأن يكون جزء لا يتجزأ وطرفا أساسيا في هذا التجديد<sup>2</sup>.

ويرى البعض بأن المفاوضات الجزائرية الفرنسية التي انطلقت سنة 1960 لم تكن لتعني شيئا بالنسبة لهيئة الأركان العامة التي كانت قد أصدرت أوامرها بمتابعة القتال، كما كانت اجتماعاتها التي تضم رؤساء الأقسام كل ثلاث أشهر برئاسة هواري بومدين تعالج المسائل العسكرية والتقنية المحضة، ذلك بأن الأمل بأن تؤول المفاوضات إلى حل سريع بددته الأحداث الميدانية للحرب<sup>3</sup>، وهو الأمر الذي أكدت منه فرنسا وعلى رأسها الجنرال ديغول الذي رأى بأن المصالح الفرنسية في الجزائر وفي مقدمتها القواعد العسكرية لا يمكنها العمل في محيط لا تتوفر فيه الشروط اللازمة، وفي إطار تعاون مع الدولة الجزائرية، ولن يكون مبدأ الامتياز فعليا في ظل المحيط الغير متهيا والسليم للعلاقات الجزائرية الفرنسية<sup>4</sup>.

وعلى الرغم من هذا الموقف الذي يحسب لهيئة الأركان العامة إلا أن نداءات الداخل التي كانت تدعو إلى التسابق على احتلال المواقع الحساسة المؤهلة للاستحواذ على السلطة لم تكن

<sup>1</sup> - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص ص 228، 241، 243.

<sup>2</sup> - عبد الرزاق بوحارة ، المصدر السابق ، ص 273.

<sup>3</sup> - خالد نزار، يوميات الحرب ، المصدر السابق ، ص 183.

<sup>4</sup> - وهذا ما أكدته فيما بعد كل الأحداث خاصة بعد أن استقبل هواري بومدين المبعوثين العسكريين في وهران، حيث تأكد ديغول بأن جلاء القوات الفرنسية من القواعد العسكرية أصبح محتوما نظرا للتطورات الميدانية من جهة وموقف القيادة الجزائرية من جهة ثانية، حيث تأكد ديغول أن القاعدة العسكرية للمرسى الكبير لا يمكنها العمل في ظل الظروف السائدة مما يعيق مهمتها بوصفها حارسة فرنسية في جنوب المتوسط ، وبذلك فإن مبدأ الامتياز قد لا يكون فعالا، وبناء على هذه المعطيات قامت فرنسا بتخفيض مدة الاستغلال إلى 15 سنة بالنسبة للمرسى الكبير، أما المراكز والقواعد العسكرية الأخرى فتم التخفيض في الأخير إلى 5 سنوات بعدما كانت 15 سنة، أنظر: دحو ولد قابلية ، اتفاقيات إيفيان ، المرجع السابق ، ص 50-51.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

لنتوقف، حتى ذهب البعض منهم إلى دعوة الجنود للالتحاق بولاياتهم لولا تماسك الفيالق المتواجدة على الحدود التي استطاعت أن تحافظ على الهدوء والانضباط<sup>1</sup>، في ظل تطور النزاع بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة الجزائرية الذي حول الاختلاف بين الطرفين حول اتفاقيات إيفيان إلى مواجهة حقيقية<sup>2</sup>.

ولذلك قامت هيئة الأركان العامة باحتلال مواقع مواتية في الميدان تحسبا لأي مواجهة محتملة من جهة، ولإثبات وجود جيش التحرير الوطني عسكريا وسياسيا في سياق المرحلة الأخيرة من عمر الثورة الجزائرية من جهة ثانية، وإن كان يعكس هذا الموقف نوع من التشدد الذي أبدته هيئة الأركان العامة اتجاه الحكومة المؤقتة إلا أنه يعزز في حقيقة الأمر موقف المفاوضات الجزائريين في إيفيان<sup>3</sup>، خاصة بعد قرار رفض هيئة الأركان العامة نزع السلاح لجيش التحرير الوطني وضرورة الإسراع في دخوله إلى التراب الوطني في أسرع وقت ممكن<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> يرى ضابط جيش التحرير الوطني الشادلي بن جديد أن التخوف على مستقبل الثورة الجزائرية كان هو الموقف السائد، لأن الوضعية خطيرة والغموض كان يلف الاتفاق المتوصل إليه بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي خاصة فيما تعلق بالمرحلة الانتقالية التي كانت من المفروض أن تدوم 06 أشهر، وكذلك انعدام الضمانات الملموسة حول انسحاب الجيش الفرنسي الذي بلغ تعدادها آنذاك 800 ألف جندي، وما كان يثير الشكوك هي القوة المحلية التي كان البعض يريد أن يجعل منها بديلا لجيش التحرير الوطني، خاصة وأن أغلب أفرادها ممن حملوا السلاح ضد جيش التحرير الوطني، حيث كانت تعتبر استمرارا لدفعة لاکوست ورأس حربى للقضاء على الثورة، ويضيف شادلي بأن العلاقة التي جمعت بين رئيس الجهاز التنفيذي عبد الرحمان فارس والجنرال ديغول كانت تثير الكثير من التساؤلات وتحوم حولها العديد من الشكوك، وهو ما أكده محمد حربي الذي ذكر بأن عبد الرحمان فارس لم يكن ينتسب لجبهة التحرير الوطني وفقا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلا بنوع من سوء الفهم السياسي، وقد تم فرضه على رأس الهيئة التنفيذية المؤقتة، فأبدت الحكومة المؤقتة استيائها منه وقررت ألا تدمجه في مجموعة جبهة التحرير الوطني داخل الهيئة التنفيذية المؤقتة إلا أنها تراجع عن هذا القرار فيما بعد، أنظر: الشادلي بن جديد، المصدر السابق، ص 174، 176، محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 264.

<sup>2</sup> عبد الحميد براهيمى، المصدر السابق، ص 57.

<sup>3</sup> خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص 24.

<sup>4</sup> صحيح أن التساؤلات التي كانت تطرح في ذلك الوقت تحوم كلها حول مصير جيش التحرير الوطني، وإمكانية حله كما طالبت فرنسا، ولذلك جاءت استراتيجية هيئة الأركان العامة القائمة على عدم توجيه بعض الإطارات وعدد من المعدات إلى الداخل تندرج في إطار إشاعة مفادها بأن الوضع العسكري للثورة الجزائرية في حالة من الدونية تفرض عليها التفاوض مع فرنسا مهما كان الثمن، لكن حسب حربي أن جهاز جبهة التحرير الوطني لم يأخذ في الحسبان في وقت معين العمل الشعبي ودوره في التأثير على مصير العمل الثوري، ولذلك جاءت مظاهرات 10 ديسمبر 1960 كاشفة مدى تأثير هذه القوة في دعم الحكومة المؤقتة، ما جعل فرحات عباس الذي كان يأسف قبل أشهر لغياب الدعم الشعبي للثورة إلى دعوة المتظاهرين للعودة

### الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

هذا ويرى فرحات عباس أن قيادة الأركان العامة وعلى رأسها هواري بومدين قد أخطأت كثيرا فيما يخص انتقاداتها لاتفاقيات إيفيان لاسيما الرسائل الكثيرة التي كانت تشرح تدمير هؤلاء واستيادتهم<sup>1</sup>، ووصل بهم الأمر إلى تقديم مذكرة استقالة بتاريخ 15 جويلية 1961 تعبيرا عن رفضهم وعدم مساندتهم لقرارات الحكومة المؤقتة حول الموضوع<sup>2</sup>، حيث اعتبر فرحات عباس أن هذا السلوك الغير مفهوم من طرف بومدين حاول من خلاله أن يعلمنا ما ينبغي فعله ، نحن الذين نفعله بالتأكيد خيرا منه<sup>3</sup>.

في حين رد بن يوسف بن خدة على قيادة الأركان العامة التي رفضت اتفاقيات إيفيان قائلا: "إن جوابنا لهم نحن كما قال سعد دحلب لم نعط لفرنسا شيئا ، وهذا لسبب بسيط لأننا لا نملك شيئا ، بل بالعكس فرنسا هي التي أعطت لنا"<sup>4</sup>، وهو الأمر الذي جعل الرائد عز الدين يبطل تضامنه مع باقي أعضاء هيئة الأركان العامة تجسيدا لموقفه المخالف ومطالبها في نفس الوقت برجوع قيادة الجيش إلى الداخل<sup>5</sup>، هذا الجيش الذي يملك حق التصرف في المال والمسلح بأكثر مما كان يحتاجه من سلاح<sup>6</sup>، لدرجة لم يهضم هؤلاء الممتنعون القبول بمبدأ الاستفتاء مع أن القوة المحلية هي التي ستقوم على تأطيره<sup>7</sup>.

ويرى حربي أن رؤية هيئة الأركان العامة للأحداث لم تكن تأخذ بالحسبان إلا الصراعات العلنية داخل جهاز جبهة التحرير الوطني<sup>8</sup>، ناسية أو متناسية القاعدة الشعبية للثورة ودورها في التأثير على هذه الأحداث، لكن التساؤل المطروح هو هل الخلافات الموجودة بين هيئة الأركان

---

إلى بيوتهم ، أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق، ص 228-229، الشادلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص 175.

<sup>1</sup>- فرحات عباس ، المصدر السابق ، ص 421.

<sup>2</sup>- محمد تقية ، المصدر السابق ، ص 527.

<sup>3</sup>- فرحات عباس ، المصدر السابق ، ص 421.

<sup>4</sup>- الطاهر أيت حمو، المرجع السابق ، ص 141.

<sup>5</sup>- حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 223.

<sup>6</sup>- فرحات عباس ، المصدر السابق ، ص 421.

<sup>7</sup>- مصطفى مراردة ، المصدر السابق ، ص 198.

<sup>8</sup>- محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني ، الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 229.

### الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

العامّة لجيش التحرير الوطني والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد تسربت إلى باقي أجهزة الحكومة ما سينعكس سلبا على العلاقة بين هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني ووزارة التسليح والاتصالات العامة؟.

#### 3-4-2 تداعيات الموقف على العلاقة بين الجهازين:

أثبتت العديد من المصادر التاريخية أن قائد هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني هواري بومدين كان من إنتاج عبد الحفيظ بوصوف، وكان هذا الأخير صاحب فضل عليه في ترقّيته في المراحل الأولى وحتى تعيينه على رأس قيادة الأركان العامة<sup>1</sup>، ولذلك فإن التكامل الذي جمع بين هيئة الأركان العامة ووزارة التسليح والاتصالات العامة هو نتاج هذه العلاقة، خاصة وأن الجهازين يعتبران من أهم الأجهزة العسكرية في الثورة التحريرية، وكان لهما الدور البارز في إنجاح العمل الثوري على مختلف الأصعدة.

لكن تطور الأحداث التي عرفت الثورة التحريرية خاصة بعد أن أصبحت قاب قوسين أو أدنى من تحقيق هدفها المعلن عليه في بيان أول نوفمبر 1954، والمتمثل في استرجاع السيادة الوطنية ساهمت بشكل أو بآخر في اختلاف المواقف ووجهات النظر حول العديد من القضايا لاسيما اتفاقيات إيفيان التي عارضتها هيئة الأركان العامة، وعلى هذا الأساس دخلت في صراع مع الحكومة المؤقتة الجزائرية، فالى أي مدى أثر هذا الصراع على العلاقة بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني؟.

يرى سعد دحلب أن اتفاقيات إيفيان بالنسبة لهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني لم تكن سوى مرحلة من مراحل العمل التحريري، لكن هذه الأخيرة استغلت منها الكثير من الحجج ضد الحكومة المؤقتة، حيث ذهب حليفها أحمد بن بلة إلى حد إدانة المفاوضين على قبول الحل الوسط<sup>2</sup>، بالإضافة إلى مؤاخذتها المتعلقة بالإسراف وسوء التسيير، والتنافس بين الوزراء خاصة

<sup>1</sup> - شهادة دحو ولد قابلية ، الشروق اليومي ، العدد 4904 ، 01 نوفمبر 2015 ، ص07.

<sup>2</sup> - وهو الأمر الذي يعكس في نظرنا الموقف الحقيقي لهيئة الأركان العامة بل نواياها في ضرورة الوصول إلى السلطة وهو ما سنوضحه لاحقا من خلال هذه الدراسة ، للمزيد حول الموضوع أنظر: سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص150.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

الباءات الثلاث (بوصوف، بن طوبال، بلقاسم)<sup>1</sup>، وبذلك بدأ الصراع في شكل مزایدات سياسية مثلتها الانتقادات اللاذعة من طرف بومدين للحكومة المؤقتة ومختلف أجهزتها بما فيها وزارة التسليح والاتصالات العامة التي كان على رأسها عبد الحفيظ بوصوف.

فصحيح أن هواري بومدين اتخذ من اتفاقيات إيفيان منطلقاً في صراعه مع الحكومة المؤقتة، لكن الواقع أثبت أنه لا يمكن أن يكون ذلك الموقف الحقيقي له، وهو العالم بأنها حققت أهم شيء للجزائر وهو استرجاع سيادتها الوطنية خاصة بعد أن أخذ رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة الضمانات الكافية من طرف قيادة الأركان العامة، وتأكد بأنها لن تعارضها لأهداف ديماغوجية<sup>2</sup>، وجاء هذا القرار بعد أن قامت هذه الأخيرة بصب جام غضبها على فرحات عباس والباءات الثلاث خلال دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في الفترة الممتدة ما بين 09 و 27 أوت 1961<sup>3</sup>.

إن ما كان يخشاه هواري بومدين في حقيقة الأمر ليس تطبيق اتفاقيات إيفيان والاستقلال الناقص بل كان يخشى الانعكاسات السلبية لهذه الاتفاقيات على مخططه للوصول إلى السلطة، لأن النجاح الدبلوماسي للحكومة المؤقتة سيمدها رفقة الباءات الثلاث الذين يختفون وراءها بدعم شعبي<sup>4</sup>، ولذلك سينتقل النزاع بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة في مدة 06

<sup>1</sup> - حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 233.

<sup>2</sup> - رايح لونييسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين ، المرجع السابق ، ص 55.

<sup>3</sup> - اتهمت قيادة الأركان العامة في هذا الاجتماع الحكومة المؤقتة على رأسها فرحات عباس والباءات الثلاث بعدم التشبع بإيديولوجية الثورة، وأن فرحات عباس معتدل أكثر من اللازم وغير قادر على مواجهة الحكومة الفرنسية ، أما كريم بلقاسم فقد قدم تنازلات كثيرة بدون فائدة تذكر ، وبأنه لم يحسن الدفاع عن الملف الجزائري في مختلف اللقاءات مع الجانب الفرنسي، وهذا ما أدى بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه الثالث بطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961 إلى إحداث تعديل حكومي وتعويض فرحات عباس بين يوسف بن خدة الذي بدأت من خلاله الحكومة المؤقتة الثالثة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هيئة الأركان العامة كان لها الدور البارز في تحيئة فرحات عباس ، عكس ما ذهب إليه بعض الكتابات بأن هذه الأخيرة لم تكن معارضة للمفاوضات الجزائرية الفرنسية أثناء فترة حكم فرحات عباس، أنظر: محمد تقيّة ، المصدر السابق، ص 527، محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، المصدر السابق، ص 55، إبراهيم لونييسي ، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني ، المرجع السابق ، ص 80.

<sup>4</sup> - رايح لونييسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين ، المرجع السابق ، ص 56.

## الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

أشهر من التباين حول تنظيم السلطات إلى الخلاف الكلي ، وستتوالى المجابهات دون توقف إلى غاية استلام السلطة<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من أن أعضاء هيئة الأركان العامة كفوا عن الانصياع لأوامر الحكومة المؤقتة التي لم تعد تمثل لهم سوى أنها صندوقهم المالي إلا أن ذلك لم يخف حرارة أملهم في وقف إطلاق النار<sup>2</sup>، والظهور بمظهر موحد أثناء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، فكان الهدف الوحيد أن لا تمنح لديغول فرصة التمتع بمشهد سوء التفاهم الذي قد يعرض مستقبل الجزائر للخطر<sup>3</sup>، وهو الأمر الذي جعل رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة عبد الرحمان فارس يقول: "بالإضافة إلى التعاون مع فرنسا بمقتضى اتفاقيات إيفيان التي صادق عليها الشعب الجزائري، فإننا بحاجة إلى التعاون مع أطراف أخرى..."<sup>4</sup>.

وهو ما ذهب إليه ضابط جيش التحرير الوطني شادلي بن جديد الذي يرى بأن معارضة هيئة الأركان العامة لاتفاقيات إيفيان ليست خصومة شخصية بين هواري بومدين وبين يوسف بن خدة، بدليل الزيارات التي كان يقوم بها هذا الأخير إلى وحدات جيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية، ناهيك عن زيارات عبد الحفيظ بوصوف التفتيشية لوحدات المنطقة الشمالية<sup>5</sup>، وهو ما يبين حقيقة الصراع الحاصل بين مختلف الأجنحة خاصة وأن جبهة التحرير الوطني كانت تتجابه داخلها ثلاث استراتيجيات للسلطة، أولها استراتيجية الحكومة المؤقتة، وثانيها استراتيجية هيئة الأركان العامة، وثالثها استراتيجية أحمد بن بلة<sup>6</sup>.

وخلاصة القول فإن موقف قيادة الأركان العامة من اتفاقيات إيفيان ساهم إلى حد ما في التأثير على العلاقة بينها وبين الحكومة المؤقتة لاسيما على أجهزتها الحساسة التي حذت حذوها،

<sup>1</sup> - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 241.

<sup>2</sup> - سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 150.

<sup>3</sup> - عمر بوداود ، المصدر السابق ، ص 221.

<sup>4</sup> - عبد الرحمان فارس ، المصدر السابق ، ص 205.

<sup>5</sup> - الشادلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص 173.

<sup>6</sup> - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني ، الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 265.

### الفصل الثالث: المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين

على غرار وزارة التسليح والاتصالات العامة (MALG) التي سيكون لها الموقف الواضح والصريح بعد اشتداد الصراع على السلطة وظهوره بشكل علني بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني.

# الفصل الرابع

أزمة الصراع على السلطة

وانعكاساتها على أهداف الثورة.



ظهرت هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني إلى الوجود سنة 1960، وأصبح هذا الحدث منعرجا حاسما في تاريخ جيش التحرير الوطني الذي أصبح جيشا كلاسيكيا صنع لنفسه قوة خاصة به، حيث أنشأت قيادته العديد من المخازن التموينية لاسيما مخازن الأسلحة التي بإمكانها الصمود لمدة عشر سنوات من الحرب، وبذلك أعطت هيئة الأركان العامة للوحدات المتواجدة على الحدود الشرقية والغربية العناية الخاصة في ظل اشتداد الرقابة الفرنسية على الحدود البرية والبحرية وحتى الجوية التي حالت دون تموين جيش التحرير الوطني في الداخل.

#### **4-1 قيادة الأركان العامة ومسألة السلطة:**

لقد كان اهتمام قيادة الأركان العامة بجيش التحرير الوطني المتواجد على الحدود واضحا من خلال التنظيم العسكري الجيد ، والدعم اللوجيستي القوي ، وكأنه كان يمثل جنين الدولة القادمة قبل الأوان<sup>1</sup>، خاصة وأنه تمكن من الحصول على أكبر حصة من السلاح الموجهة للثورة والتي بقيت مخزنة على الحدود بعدما فشلت قيادته في اجتياز الأسلاك الشائكة المكهربة وإيصالها إلى الداخل<sup>2</sup>، وبذلك بقيت الأسلحة والجيش المتواجد على الحدود وقيادته بعيدين عن وحدات المعركة في الداخل<sup>3</sup>، فهل ساهمت هذه الظروف في تعميق الإيمان بنظرية الاستيلاء على السلطة والتفكير في استخدام هذه الأسلحة مستقبلا لهذا الغرض؟.

#### **4-1-1 طموح قيادة الأركان العامة في السلطة:**

تذهب العديد من الكتابات إلى القول بأن هيئة الأركان العامة كانت تحضر نفسها على الحدود من أجل الاستيلاء على السلطة بعد استرجاع السيادة الوطنية، فهي لم تبذل قصارى جهدها في اختراق الأسلاك الشائكة المكهربة رغم امتلاكها لجيش جيد التدريب والتكوين وقوي التجهيز والتسليح<sup>4</sup>، ولهذا الغرض تمكن هواري بومدين من ترويض القيادة العسكرية للجيش تحت قيادة موحدة بزعامته<sup>5</sup>، لسد الطريق أمام اللجنة الوزارية للحرب (CIG) التي كانت تراقب هذا الجيش

<sup>1</sup> - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 219.

<sup>2</sup> - Rabah Zamoum, op, cit, p132 .

<sup>3</sup> - Gilbert Meynier, op, cit, p319.

<sup>4</sup> - Rabah Zamoum, op, cit , p140 .

<sup>5</sup> - سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 114.

والذي سيكون وسيلة قوية لإقامة السلطة التي ستحكم البلاد مستقبلاً<sup>1</sup>.

وفي الجانب الآخر راحت قيادة الأركان العامة تتطلع إلى احتواء السلطة السياسية والسيطرة على مركز القرار فيها أو المساهمة في صنعه على الأقل ، فبدأت بمحاولة توسيع اللجنة الوزارية للحرب وقبول مجلس قيادة الأركان فيها في ظل عجز الباءات الثلاث عن التصدي لهذا القرار لأن بومدين كان قد ضمن ولاء الجهاز العسكري<sup>2</sup> بعد أن كانت ابتداء من سنة 1960 ثلاث قوى كبرى تتنافس داخل صفوف الثورة وهي قوة الثلاثي ممثلة في اللجنة الوزارية للحرب، وقوة هيئة الأركان العامة ممثلة في قيادتها، وقوة الحكومة المؤقتة الجزائرية<sup>3</sup>.

لقد عملت قيادة الأركان العامة بداية من 1960 في إطار مشروعها على التجنيد الواسع في أوساط الطلبة الشباب، وبعض الموظفين الجزائريين في الإدارات المغربية ، وبعض ممن كان في مأمن من الحرب<sup>4</sup>، كما شرع بومدين مع مجموعة من ضباط جيش التحرير الوطني المشكلة من عبد العزيز بوتفليقة ، أحمد مدغري، شريف بلقاسم، والمدعمة بالرائدين سليمان وعلي منجلي في العمل السياسي من خلال نظريات فرانس فانون التي وجدوا فيها أهلية للفكر الاشتراكي، وبذلك سيكون أول من سينادي بفكرة المكتب السياسي فيما بعد<sup>5</sup>.

وفي السياق ذاته يذكر أرزقي باسما المعين من طرف مسؤول المحافظة السياسية لهيئة الأركان العامة صافي بوديسة كوسيط لإصلاح العلاقة بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة

<sup>1</sup> - مسعود معداد ، المصدر السابق ، ص 273.

<sup>2</sup> - ظهر هذا التطلع من طرف هوارى بومدين أثناء الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961، حيث حاول بومدين تمرير مقترحه الرامي إلى توسيع اللجنة الدائمة للثورة بإضافة ثلاث عناصر واشترط أن يكونوا من قيادة الأركان العامة على أن تحمل إسم " القيادة العامة للثورة" ، ومن وظائف هذه القيادة تعيين أعضاء الحكومة وكذا تقويم حصيلة نشاطاتها ، لكن اقتراح بومدين قوبل بالرفض عند التصويت بعد أن عارضه 27 عضو مقابل تأييد من 19 عضو فقط، حيث شعر أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) بنية بومدين في استيلاء الجيش على السلطة، هذا وقد وصف بومدين القيادة الجماعية للثورة قائلاً "إذا كانت الثورة ماتنكف تكبر فإن رأسها ماينفك يصغر" ، وقد رد عليه لخضر بن طوبال بقوله "إذا كنت تبحث عن قيادة تكون في مستوى الثورة فابحث عنها في غير هذا المجلس" أنظر: محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، المصدر السابق ، ص 63، عثمانى مسعود ، المصدر السابق ، ص 495، 690.

<sup>3</sup> - بوعلام بن حمودة ، المصدر السابق ، ص 591.

<sup>4</sup> - محمد لمقامي ، المصدر السابق ، ص 245.

<sup>5</sup> - سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 114.

الجزائرية أنه من خلال الحديث الذي دار بينه وبين هواري بومدين قد أدرك أن هناك مخططا بأكمله وبرنامجا سياسيا قد تم تسطيره من طرف قيادة الأركان العامة فيما يخص مستقبل الجزائر<sup>1</sup>، وهذا ما أكده الطاهر الزبيري في قوله " إن بومدين كان مصمما على انتزاع السلطة من الحكومة المؤقتة وخاصة باءاتها الثلاث..."<sup>2</sup>.

وهو ما أقره ضمنيا عبد الرزاق بوحارة الذي يرى بأن إنشاء هيئة الأركان العامة سنة 1960 هو حدث قد ساهم فعليا في تكوين وتشكيل السلطة والنظام السياسي في الجزائر<sup>3</sup>، حيث دعم هواري بومدين موقفه إزاء السلطة بسمعته الثورية وتوجهه العربي وتضامنه مع دول العالم الثالث ، لاسيما وأنه كغيره من بعض ضباط جيش التحرير الوطني خريج الأكاديميات العسكرية العربية بالمشرق وهذا ما جعل الأهداف تتلاقى بينهم<sup>4</sup>، وتتجسد أفكار الثورة المستنقاة من أطروحات فرانس فانون التي تعبر عن طبقة الفلاحين والمعادية للفكر الليبرالي والماركسي ، وأصبحت هذه الأفكار قانون إيمان الجيش<sup>5</sup>.

لقد استخدم بومدين خطاباته السياسية وإيديولوجيته القائمة على التضامن مع دول العالم الثالث كوسائل للحصول على السلطة، بل اعتمد على شخصيات تاريخية تمتلك الشرعية لتحقيق هدفه<sup>6</sup>، فهو لا يتورع في استعمال أي وسيلة يراها مناسبة لتثبيت سلطته السياسية والعسكرية وبلوغ مختلف مقاصده ، فكانت هذه الصفات ناتجة عن طبعه الميال إلى حب السلطة<sup>7</sup>، وفي

---

<sup>1</sup> - استنتج أرزقي باسطا هذا الموقف من خلال الحديث الذي دار بينه وبين بومدين في سياق حديثهم عن بعض من أخطأ في الثورة حيث قال بومدين في شأنهم " حتى هؤلاء لو تجرؤوا غدا وارتكبوا نفس الأخطاء فإننا لن ندعهم يستمرون في ذلك"، كما أورد أرزقي باسطا تأكيدا من طرف بومدين مفاده أنه لا يجب أن نخيب ظن أولئك الذين يكافحون في داخل البلاد وأنه عند الحصول على الاستقلال فحينئذ على كل واحد أن يتحمل مسؤولياته ، حيث نكون بين صفوف الشعب وسنكون له الأحقية في الحكم علينا، أنظر: أرزقي باسطا ، المصدر السابق ، ص 231-232.

<sup>2</sup> - الطاهر الزبيري ، المصدر السابق ، ص 280.

<sup>3</sup> - عبد الرزاق بوحارة ، المصدر السابق ، ص 272.

<sup>4</sup> - Gilbert Meyenier,op,cit,p 315 .

<sup>5</sup> - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق، ص 239.

<sup>6</sup> - Gilbert Meyenier,op,cit,pp341,351 .

<sup>7</sup> - محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، المصدر السابق ، ص 350.

حقيقة الأمر فإن ظهور هيئة الأركان العامة سنة 1960 كمنافس حقيقي للباءات الثلاث ناجم عن التقاء قادتها العسكريين في الأهداف ، حيث ظهرت مهمتهم بداية من أوت 1961 بتتحية فرحات عباس ووضع بن خدة مكانه<sup>1</sup>.

ويرجع هذا إلى أن بومدين كان قد اكتشف قبل ذلك خلال اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس ما بين 16 ديسمبر 1959 و 18 جانفي 1960 ضحالة أفق السياسيين وأنهم لا يستحقون قيادة الثورة، وقد أشار بومدين إلى ذلك في مذكرة استقالة قيادة الأركان العامة المقدمة إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ 15 جويلية 1961 حيث يقول "إن اجتماع العقداء العشر سمح إلى بعضنا بأخذ صورة عن عمق السرطان الذي ينخر ثورتنا"<sup>2</sup>، ما جعله يعتقد بأن هؤلاء السياسيين الذين يختفي وراءهم الباءات الثلاث سيحولون الجزائر بعد استرجاع الاستقلال إلى بلد مثل التشاد أو الزاير<sup>3</sup>.

وبذلك كانت أعمال بومدين على رأس القيادة العامة للأركان تتدرج ضمن استراتيجية شخصية للحصول على السلطة وهو ما بدأت تظهر ملامحه سنة 1961، بعد أن تم إضعاف الباءات الثلاث ، وبدأ بومدين يمسك بزمام مصيره الشخصي مبتعدا تدريجيا عن عبد الحفيظ بوصوف<sup>4</sup>، وبذلك أصبح الجيش يطالب بحقه في الممارسة السياسية واعتبر نفسه الضامن الوحيد للثورة خاصة بعد أن أظهر بومدين برنامجا وإيديولوجية ، مما يمكن أن يعطي لخلاف بومدين مع الباءات الثلاث صفة خلاف برنامج اجتماعي وليس صراع على السلطة<sup>5</sup>.

ولأجل هذا الغرض جعلت هيئة الأركان العامة بداية من جانفي 1962 من نفسها قيادة موازية للحكومة المؤقتة الجزائرية موجهة نشاطها نحو الخارج<sup>6</sup>، ذلك بأن الأحداث أثبتت لبومدين بأنه

<sup>1</sup> -Mohammed Harbi,une vie debout,op,cit,p356.

<sup>2</sup> -Mohammed Harbi,les archives de la révolution algérienne,op,cit,p322.

<sup>3</sup> - رابح لونيبي ، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين ، المرجع السابق ، ص 44.

<sup>4</sup> - عبد الحميد براهيمي ، المصدر السابق ، ص 46.

<sup>5</sup> - رابح لونيبي ، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين ، المرجع السابق ، ص 44-46.

<sup>6</sup> - بهذا العمل تكون قيادة الأركان العامة قد أعطت لنفسها صفة الشرعية والتميز عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، فلم يعد عملها موجهة فقط نحو الجيش بل نحو الخارج، حيث كان النقيب فرحات يحرك دوائر الإعلام في تونس العاصمة وراح

لا يمكنه الوثوق دون تبصر بالإدارة السياسية فقرر أن يفرض نفسه كمشارك في كل القرارات التي تلزم الثورة فهو لم يعد مجرد منفذ لها فقط<sup>1</sup>، وبذلك ارتكز التخطيط على إنجاز المناورات التي تستهدف السلطة وتجاوز كل الأزمات المحتملة.

ولأجل هذا قادت هيئة الأركان العامة حملة تحسيسية في أوساط صفوف جيش التحرير الوطني على الحدود لفضح سياسة الحكومة المؤقتة وتقديمها في صورة المتخاذل لاسيما بعد موافقتها على اتفاقيات إيفيان<sup>2</sup>، لكن هذه الخطة كانت مدروسة بدقة وفق استراتيجية تهدف إلى إسقاط الحكومة المؤقتة والوصول إلى مركز القرار السياسي فيها<sup>3</sup>، لكن شق طريق السلطة بهدوء لن يكون إلا بغطاء سياسي يوفر الشرعية لهؤلاء بعد أن أدرك بومدين أنه غير معروف كرجل سياسي ، ولا يملك الدعم الكافي في الولايات بالداخل<sup>4</sup>.

ولتحصيل ذلك اتصلت هيئة الأركان العامة بأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والذين كان جلهم في السجن وعلى دراية تامة بانتقادات هؤلاء الشديدة لهم<sup>5</sup>، على غرار المساجين المعتقلين بفرنسا عن طريق وساطة قام بها عبد العزيز بوتفليقة متتكرا بزبي صحفي

---

يتصرف كمنافس لوزير الإعلام في الحكومة المؤقتة محمد يزيد، كما اتجهت قيادة الأركان العامة نحو كويا وماتلت نفسها برجال العصابات الذين استلموا فيها السلطة مدافعة عن الاعتراف بحكومة فيدال كاسترو، وبهذا الموقف تكون قد تبنت موقف وزارة الخارجية في الحكومة المؤقتة الجزائرية التي تحاشت هذه الأخيرة الإقدام عليه مراعاة للولايات المتحدة الأمريكية، أنظر: محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 239.

<sup>1</sup> - حمود شايد ، المصدر السابق ، ص 315.

<sup>2</sup> - شادلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص 172.

<sup>3</sup> - في السياق ذاته يذكر الحاج عزوت في شهادة له لضابط جيش التحرير الوطني في الحدود محمد زروال يوم 16 ديسمبر 1998 قائلا " في رأيي الشخصي فإن بومدين بدأ يهياً نفسه للحكم منذ أن تولى قيادة هيئة الأركان الغربية ، فخلال هذه الفترة كانت محاكمة العموري في ديسمبر 1958 وأوائل 1959 بسبب التهمة التي وجهت إليه بالتمرد على الحكومة المؤقتة ، وكان بومدين هو الذي عين على رأس المحكمة ، فلاحظت بأن هذا الأخير كان يعمل بالوسائل كلها من أجل توريث أكثر المتهمين وكان هدفه من ذلك هو التخلص منهم ، إذ وجه إليهم تهمة الخيانة العظمى ، فقلت لبومدين إن الخيانة العظمى هي التعامل مع العدو والتواطؤ معه على مصلحة الوطن ، وهؤلاء المتهمين لا يدخلون في إطار هذا التعريف ، فما كان على بومدين إلا أن احمر وجهه ، وكاد ينفجر من الغضب " ، أنظر : محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، المصدر السابق ، ص 405.

<sup>4</sup> - شادلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص 177.

<sup>5</sup> - محمد صايكي ، المصدر السابق ، ص 302.

محاولاً بذلك استمالتهم إلى صف بومدين<sup>1</sup>، حيث جاء في مذكرة استقالة هيئة الأركان العامة المقدمة للحكومة المؤقتة في 15 جويلية 1961 مايلى: "إن بصيص الأمل يبقى متجها نحو القادة المسجونين الذين يملكون حقا حق التكلم في تلك المعضلة الدقيقة والشاقة"<sup>2</sup>، وبعد مناقشات متصلة مع الزعماء الخمس المسجونين استقر الأمر على التحالف مع أحمد بن بلة وفق برنامج محدد ومتفق عليه بين الطرفين<sup>3</sup>.

ذلك بأن نجاح عملية الاستيلاء على السلطة تتوقف على توفر القوة العسكرية والغطاء الإيديولوجي والشرعية التاريخية، ورغم توفر القوة العسكرية والغطاء الإيديولوجي فإن ما كان يفتقده بومدين هو الشرعية التاريخية<sup>4</sup>، ولذلك راح يستقوي طرفه من دعم ثلاثة من ضمن السجناء الخمس وهم: محمد خيضر، رابح بيطاط، أحمد بن بلة، إلا أن محمد بوضياف وحسين آيت أحمد فقد كانا إلى جانب الحكومة المؤقتة الجزائرية<sup>5</sup>.

أما عن أحمد بن بلة فقد كان البديل لهيئة الأركان العامة عن محمد بوضياف وحسين آيت أحمد باعتبار هذا الأخير قائد المنظمة الخاصة (OS) بعد وفاة محمد بلوزداد مباشرة،

<sup>1</sup> - مسعود عثمانى، المصدر السابق، ص 689.

<sup>2</sup> - Mohammed Harbi, les archives de la révolution algérienne, op, cit, p322.

<sup>3</sup> - لقد عملت هيئة الأركان العامة على التقرب من التاريخيين وبالأخص من الوزراء المعتقلين حيث أرسلت كل من محمد الصديق بن يحيى بجواز سفر تونسي وعبد العزيز بوتفليقة بجواز سفر مغربي، وقاما بزيارتهم بإقامتهم الجديدة بقصر "النوي" ، لكن بن يحيى ألغى زيارته بسبب علمه المسبق بأن الوزراء المعتقلين لن يعارضوا محتوى اتفاقيات إيفيان لأن كريم بلقاسم كان قد أخذ برأيهم في هذا الشأن باستثناء أحمد بن بلة الذي كان متحفظا على بعض ماجاء في المفاوضات خاصة فيما تعلق بمسألة الصحراء واللغة الرسمية للدولة الجزائرية، أنظر: لطفي الخولي، المرجع السابق، ص 30، وأيضا: Gilbert Meyenier, op, cit, p376.

<sup>4</sup> - يقصد بالشرعية التاريخية في هذا السياق الأسبقية والأقدمية في النضال التي تمكنه من الحصول على السلطة وتبوأ أعلى المراكز فيها، وهذا ما كان يفتقده بومدين فلا هو من قدماء المنظمة الخاصة مثل كريم بلقاسم أو عبد الحفيظ بوصوف أو لخضر بن طوبال، ولا هو من التاريخيين التسع (مجموعة الستة في الداخل والثلاثة في الخارج) مثل كريم بلقاسم والسجناء الخمس، فلو استولى على السلطة بهذه الصفة لاعتبرها الشعب عملية انقلابية فاشية، وهو الشيء الوحيد الذي كان يخشاه بومدين والذي قد يحول بينه وبين السلطة فليلتف الشعب حول الحكومة المؤقتة ويدير ظهره لقيادة الأركان العامة، أنظر: أرزقي باسطا، المصدر السابق، ص 632، رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، المرجع السابق، ص 54.

<sup>5</sup> - أرزقي باسطا، المصدر السابق، ص 632.

وبالتالي فله الأسبقية في النضال على أحمد بن بلة<sup>1</sup> ، وبذلك استطاع بومدين اللعب على التناقضات بين السجناء وعلى إنكفاء الخلافات الشخصية بينهم ، واختار التحالف مع أحمد بن بلة لأن محمد بوضياف المتحالف مسبقا مع كريم بلقاسم رفض أن يكون " تحت رحمة العسكر " كما قال<sup>2</sup> ، وبذلك يكون بن بلة قد ضمن ولاء القوة العسكرية لذلك راح يبحث عن دعم سياسي داخلي وخارجي لدعم موقفه الهادف إلى إسقاط الحكومة المؤقتة الجزائرية.

بتحالف بومدين مع كل من محمد خيضر ورايح بيطاط وأحمد بن بلة يكون بذلك قد ضمن غطاء سياسي للجيش ، وشق طريقه للسلطة بهدوء خاصة بعد أن تستر خلف بن بلة ذات شخصية تاريخية معروفة والمدعومة من طرف السلطة المصرية<sup>3</sup> ، مما يضيف ثقلا سياسيا مع ثقله العسكري لقيادة الأركان العامة<sup>4</sup> ، التي تستند في قوتها على جيش التحرير الوطني على الحدود باعتباره القوة المنظمة الوحيدة التي بقيت من مختلف التنظيمات العسكرية للثورة بعد أن انهكت الحرب الاستعمارية الولايات الست في الداخل.

وفي حقيقة الأمر فإن التقاطع في الأهداف بين كل من أحمد بن بلة الذي كان في حاجة إلى مساندة قوة موحدة منظمة بإحكام مسيرة من طرف قيادة الأركان العامة، وفي المقابل فإن ذلك الجيش هو الآخر كان في حاجة إلى صورة رجل مدني في وسعه طمأنة الرأي العام عند

---

<sup>1</sup> - المنظمة الخاصة (organisation secrète) تنظيم سري عسكري يشرف عليه حزب الشعب الجزائري تأسس رسميا بعد اجتماع أعضاء الحزب (PPA) في 15-16 فيفري 1947 ، وقد تولى قيادة التنظيم محمد بلوزداد من 1947-1948 ، ثم خلفه حسين آيت أحمد 1948-1949 ثم أحمد بن بلة 1949-1950 ، أنظر: الطاهر الزبيبي ، المصدر السابق ، ص 276.

<sup>2</sup> - كانت أولوية التحالف في نظر هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني مع محمد بوضياف لأنه يجتذبهم أكثر من أي شخص آخر فهو يستجيب لمقاييسهم لسببين أولهما لايرمز كبن بلة إلى التحالف المميز مع مصر ، أما الثاني فهو يتمتع بشهرة رجل جهاز رصين وصارم ، أنظر: محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 243 ، الشادلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص 177.

<sup>3</sup> - مسعود عثمانى ، المصدر السابق ، ص 496.

<sup>4</sup> - وذلك صرح أحمد بن بلة لووكالة الأنباء الفرنسية يوم 16 جويلية 1962 بالقاهرة قائلا: " من الممكن أن يعتبر البعض أن خصومتي مع الحكومة المؤقتة مجرد خلاف مع الرئيس بن خدة وأريد أن أكذب هذا الزعم بصفة قاطعة... إن المشكل أعمق من ذلك بكثير... فأنا شخصا لا أسعى إلى أي منصب ، لكنني أعتقد أن الإجراءات المتخذة ضد هيئة الأركان العامة إنما القصد منها تصفية جيش التحرير الوطني نفسه ، وذلك في حد ذاته مبادرة سياسية جد خطيرة " ، أنظر: علي هارون ، المصدر السابق ، ص 99.

الإقدام المحتمل للاستيلاء على السلطة<sup>1</sup>، فكان هذا التحالف الظرفي هو الاستراتيجية الممكنة للوصول إلى السلطة بطريقة سهلة نسبيا ، خاصة وأن سعي هيئة الأركان العامة وراء حلفاء من القادة المساجين كان واضحا منذ 1961، وهو ما يظهر في مذكرة الاستقالة المؤرخة في 15 جويلية 1961 من خلال عبارة " نحن مناضلي القاعدة لا يسعنا الامتناع عن التشديد على وجود تناقض فاضح بين هذه السياسة التونسية للحكومة المؤقتة الضعيفة والمتعرجة بشكل واع ، والموقف الحازم لإخواننا في قصر توركان "<sup>2</sup>.

لقد كان تحالف أحمد بن بلة مع هيئة الأركان العامة ضمانا كافيا له بأن الجيش هو سبيله الوحيد إلى السلطة<sup>3</sup>، كما سعى للبحث عن دعم سياسي داخلي ، واستطاع في ظرف قصير أن يجمع حوله العدد الكبير من المسؤولين والقادة السياسيين الذين أقصوا من المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وكانت لهم رغبة البروز السياسي مجددا ، فاتحدوا من أجل إسقاط الحكومة المؤقتة الجزائرية وفي مقدمة هؤلاء فرحات عباس<sup>4</sup>، وبذلك أصبحت المجموعة التي يقودها بومدين تبدو أشد تمثيلا في المجالين السياسي والعسكري من مجموعة الحكومة المؤقتة الجزائرية ، وهذا ما يكون له التأثير الواضح في اختلال موازين القوى بين الطرفين<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - عمر بوداود ، المصدر السابق ، ص 221-222.

<sup>2</sup> - Mohammed Harbi, les archives de la révolution algérienne, op, cit, p322.

<sup>3</sup> - Mohammed Teuguia, op, cit, p202.

<sup>4</sup> - تلقى فرحات عباس قبل مغادرته تونس إلى الجزائر رسالة من العقيد هواري بومدين مؤرخة في 29 جوان 1962، يتأسف فيها قائد الأركان العامة على أنه لم يتمكن من لقائه غداة رجوعه إلى أرض الوطن لكي يعمدا سويا إلى تقييم المسيرة وكتب بومدين : " إن الشعب مفتقر إلى المعلومات مغشوش ومخدوع، فلزم القيام بعمل توضيحي وواجبنا هو تنويره" ، كما أعلمه أيضا بأن هناك حملة تشهير وافتراء تقوم بها عناصر غير واعية ومأمورة تنتهم فرحات عباس بأنه حليف بن بلة وهيئة الأركان العامة للسعي إلى السلطة ، أنظر: علي هارون ، المصدر السابق، ص123، محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ، ص206.

<sup>5</sup> - في المجال السياسي نلاحظ تحالف رئيس سابق للحكومة المؤقتة الجزائرية وهو فرحات عباس مع نائب رئيس الحكومة وهو أحمد بن بلة ، ووزير دولة وهما محمد خيضر ورايح ببطاط ، ووزير سابق للمالية وهو أحمد فرنسيس ، وشخصية سياسية معروفة جدا قبل 1954 وهو الأستاذ أحمد بومنجل زعيم اتحاد الديمقراطيين للبيان الجزائري ومستشار سابق للاتحاد الفرنسي ، أما في المجال العسكري فنسجل حضور العقيد عثمان قائد الولاية الخامسة والعقيد محمد شعباني قائد الولاية السادسة والعقيد الطاهر الزبيري والحاج لخضر المتفقان على تمثيل الولاية الأولى ، والرائد سي العربي المنشق عن العقيد صالح بوبنيدر ، والناطق الرسمي لقسم من الولاية الثانية ، ويضاف إلى هذا التكتل العقيد هواري بومدين ونائبه الرائد علي منجلي



هذا ويعتقد محمد حربي أن هيئة الأركان العامة استعانت من أجل الحصول على السلطة بالقادة التاريخيين المسجونين بفرنسا ضد قادة الحكومة المؤقتة وبالخصوص ضد كريم بلقاسم، وبذلك اعتمد العسكريون في حكمهم على جعل السياسيين كواجهة بينما تكون سيطرتهم على السلطة بشكل خفي<sup>1</sup>، وهو ما أكده الطاهر الزبيري الذي يروي عن بومدين أنه التقى به في "غارديماو" بتونس بعد الرجوع من مؤتمر طرابلس ماي-جوان 1962 الذي قال له: "ارجعوا إلى أماكنكم واجعلوا السلطة نصب أعينكم"<sup>2</sup>.

#### 4-1-2 مسألة السلطة لدى جيش التحرير الوطني في الحدود:

لطالما شكلت مسألة الحصول على السلطة هاجس راود في كثير من الأحيان القيادة العليا لهيئة الأركان العامة ، خاصة وأن البعض أرجع مسألة التحضير لهذا الغرض إلى التحاق هواري بومدين بالثورة سنة 1956<sup>3</sup> ، وكان هذا التحضير على الحدود الجزائرية عن طريق تكوين جيش محكم التنظيم العسكري حيث يتميز بتدريب قوي وتسليح جيد يكون وسيلة لحماية السلطة السياسية<sup>4</sup> التي كان عليها أن تحكم مصير البلاد ، ويلعب الدور الحاسم بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار<sup>5</sup>.

والحقيقة أن الجيش الذي أشرفت على تكوينه هيئة الأركان العامة والمتواجد على الحدود الشرقية والغربية لم يعد للمهام العسكرية فقط ، بل أعد لأن يكون قوة سياسية كذلك، ذلك بأنه سيخصص مجالا هاما للتكوين السياسي مستمدا غذائه الثقافي من مبادئ مدرسة المفوضين السياسيين في " قرن الحلفايا"<sup>6</sup> ، حيث يضطر هؤلاء للبقاء في مراكز التدريب لبضعة أشهر

---

عضوي هيئة الأركان العامة ممثلين لجيش التحرير الوطني على الحدود ، ومن خلال ذلك يمكن ملاحظة مدى قوة التكتلات البيئية ومدى سرعة انتشارها في وقت أصبح الكل يتحين فرصة الانقضاض على الآخر وأخذ السلطة ولو كان عن طريق استخدام القوة، أنظر: علي هارون ، المصدر السابق، ص124، 125.

<sup>1</sup> - Mohammed Harbi ,une vie debout, op,cit,pp 357-360 .

<sup>2</sup>- الطاهر الزبيري ، المصدر السابق ، ص 280.

<sup>3</sup>- عبد الرحمان بروان ، المصدر السابق ، ص 167.

<sup>4</sup> -Rabah Zamoum,op,cit,p140 .

<sup>5</sup>- نجادي محمد مقران ، المصدر السابق ، ص 167.

<sup>6</sup>- سليمان الشيخ ، المصدر السابق ، ص 472.

منتالية، ويمنع عنهم الخروج خارج أسوار القاعدة مع حراسة مشددة كانت تفرض عليهم<sup>1</sup>، وهو ما يقودنا للتساؤل عن سر بقائهم هناك مع العلم أن تدريبهم الجيد وتسليحهم المتطور مقارنة بجنود جيش التحرير الوطني في الداخل يجعلهم في قلب المعركة وليس بعيدا عن ساحتها. لم تكن هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بتونس لتخفي أطماعها في السلطة خاصة وأنها تشرف على قرابة 30 ألف جندي مدججين بأحدث الأسلحة ، حيث لم يكن هؤلاء يمثلون جيشا كلاسيكيا حقيقيا فحسب، بل كانوا يمثلون أيضا القوة الوحيدة المنظمة التي بقيت من سابق جبهة التحرير وجيش التحرير الوطنيين<sup>2</sup>، وعلى هذا الأساس راحت قيادته تفكر في استعمال هذه القوة عند الحاجة لإصلاح الجهاز السياسي<sup>3</sup>، مستعينة في ذلك بأحمد بن بلة الذي كان من الصعب أن ينظر إليه على أنه شيء آخر غير الزعيم الكبير الذي يريد إنقاذ البلاد<sup>4</sup>.

والحقيقة أن التسليح الجيد والهائل التي كانت تتمتع به هذه القوة العسكرية يعبر بدلالة واضحة على قوة قيادتها وقدرتها على حسم الصراع لصالحها متى أرادت ذلك خاصة في ظل اشتداد العمليات التخريبية لمنظمة الجيش السري الفرنسية(OAS)<sup>5</sup>، التي لم تجد أمامها سوى قوات

<sup>1</sup> - محمد تقيّة ، المصدر السابق ، ص 564.

<sup>2</sup> - سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 175.

<sup>3</sup> - مسعود عثمانى ، المصدر السابق ، ص 503.

<sup>4</sup> - إن ظهور أحمد بن بلة كأحد الزعماء البارزين غداة أزمة الصراع على السلطة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة يرجع بالأساس إلى جيش التحرير الوطني على الحدود الذي فتح له طريق السلطة الكاملة ، فيومدين الذي سيصبح وزير الدفاع ونائب أولا لرئيس الحكومة لم يكن يستطيع أن يطمع لكرسي الرئاسة سنة 1962، وبالتالي كان يستعد في الخفاء ، وما تحالفه مع بن بلة إلا مجرد وسيلة لبلوغ الهدف بين الرجلين ، أنظر: الرائد عز الدين ، المصدر السابق ، ص 357، سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 175.

<sup>5</sup> - صحيح أن هيئة الأركان العامة لم تكن لها سلطة فعلية على ولايات الداخل إلا أنها استطاعت حشد أكبر عدد ممكن من المناصرين والمؤيدين لها بإرسال جيش الحدود إلى الداخل قبل استفتاء تقرير المصير أي خلال الفترة الانتقالية، ولأن قوات الجيش الفرنسي هي المراقبة على الحدود ولم تسمح بدخول أحد سوى المدنيين اللاجئيين الذين اشترطت عليهم توفيرهم على بطاقة لاجيء تمنحها لهم جبهة التحرير الوطني ، حيث اغتمت قيادة الأركان العامة هذه الفرصة لإرسال العديد من الجنود إلى داخل الوطن، بالإضافة إلى بطاقة لاجيء كانت هيئة الأركان العامة تسلم إلى كل جندي وثيقة رسمية يحتفظ بها لتسليمها إلى قيادة جيش التحرير الوطني بالمنطقة المتوجه إليها بالغرب الجزائري ، وذلك بهدف الالتحاق بصفوف الجنود بالمناطق

قليلة وغير مؤطرة عشية استفتاء تقرير المصير ، وهذا مافتح الباب بمصراعيه أمام قيادة الأركان العامة المجهزة بجيش جيد التدريب والتكوين في تونس والمغرب<sup>1</sup>.

كما وظفت هيئة الأركان العامة قضية تهميش وإبعاد جيش التحرير الوطني بعد استرجاع السيادة الوطنية في مشروعها السياسي، معتبرة إياها قضية شرف ، حيث كان بومدين وعلي منجلي يذكران باستمرار في اجتماعاتهما مع قادة الجيش بما حدث للجيش المغربي والتونسي بعد الاستقلال<sup>2</sup>، وأن لا وظيفة عسكرية لهم بعد ذلك، وأن قيادة الثورة سوف تتخلى عنهم ، وبالتالي فعمل قيادة الأركان العامة يقتضي إعادة الأمل لهؤلاء ، وفعلا نجحت في مسعاها إلى أبعد الحدود في وقت كانت قد فشلت في نفس المسعى تنظيمات عسكرية سابقة<sup>3</sup>.

ذلك بأنها عملت على تمرير موقف قادة الجيش من مختلف القضايا التي تخص مستقبل الثورة الجزائرية، في ظل إيمانهم بأن المستقبل يصنعه من يحمل السلاح، وليس من يتاجر بقضية الشعب في صالونات تونس<sup>4</sup>، ولذلك رفض ضباط جيش التحرير الوطني في الحدود أوامر اللجنة الوزارية للحرب (CIG)، وانضموا لهيئة الأركان العامة خاصة فيما تعلق بقضية الدخول إلى الداخل<sup>5</sup>، حيث عملت هذه الأخيرة على بذل كل ما في وسعها من أجل التوصل إلى إدخال

---

المؤيدة لقيادة الأركان والمساهمة في مهام المرحلة الانتقالية ، أنظر: محمد جمال يحيوي ، ذكريات نضال، دار الغرب الإسلامي ، الجزائر ، 2013 ، ص 94.

1- الرائد عز الدين ، المصدر السابق ، ص367.

2- الشادلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص176.

3- استغلت هيئة الأركان العامة انغلاق الحكومة المؤقتة الجزائرية على نفسها بتناقضات داخلية، لاسيما انشغالها بالنشاط الدبلوماسي والمفاوضات التي أقامتها مع فرنسا ، لتعزيز موقعها بين أفراد جيش التحرير الوطني ، فأصبحت صاحبة القرار بعد أن علمت مدى قوة الجيش الذي تمسك بزمام أمره من جهة ، وتحكمها في العديد من مراكز قرار قيادة الثورة من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس نشب خلاف بينها وبين اللجنة الوزارية للحرب (CIG) بصفتها اللجنة الوصية عليها ، أنظر: عبد الرزاق بوحارة ، المصدر السابق ، ص ص274، 297، مصطفى بن عمر، المصدر السابق ، ص261.

4- يدلل شادلي بن جديد هذا الموقف من خلال رفض هيئة الأركان العامة لاتفاقيات إيفيان ، هذا الرفض الذي اعتبره تعبيراً عن رأي قادة الجيش وليس تكتيكا عسكريا للوصول إلى السلطة ، ولذلك لم تتوقف الفياق المرابطة على الحدود عن مهاجمة الخطوط الشائكة المكهربة ، فكانت الرسالة واضحة للطرفين (فرنسا والحكومة المؤقتة) بأنه لاشيء يحدث دون الجيش أو على حسابه ، أنظر: الشادلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص172-173.

5- اعتبرت هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني كمجموعة سياسية وليست عسكرية فقط تتكون من خبراء عسكريين هم

أقصى ما يمكن من الرجال والسلاح ، وازداد هذا الأمر بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962<sup>1</sup>.

ويفسر حربي هذا الأمر بأزمة الثقة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، هذه الأخيرة التي كانت تنظر إلى المجموعات الإقليمية بنعال مشوب بالاحتقار، فلم تعد تتسامح إزاء كريم وين طوبال وبوصوف، وطالبت ببرنامج وسلطة خارج الحكومة المؤقتة<sup>2</sup>، خاصة بعد أن قرر قائد الأركان العامة هواري بومدين عشية توقيف إطلاق النار ترقية كل الضباط وضباط الصف المتواجدين في الحدود إلى رتبة أعلى واقترح نقباء إلى رتبة رائد، بعد أن كان ذلك من صلاحيات الحكومة المؤقتة<sup>3</sup>.

هذا وترى بعض الكتابات في هذا الشأن أن صراعات السياسيين داخل الحكومة المؤقتة الجزائرية لاسيما الباءات الثلاث، هي من دفعت بهواري بومدين إلى إنشاء جيش عصري وقوي على الحدود قادر على التدخل وأخذ زمام الحكم، وحسم الصراع في حالة قيام حرب أهلية بعد استرجاع الاستقلال<sup>4</sup>، لذلك رمت هيئة الأركان العامة بكل ثقلها من أجل مركزة القوات وتوحيدها في إطار جيش عصري مدرب ومجهز جيدا، فتحتم عليها الاعتماد على كل الفيالق والكتائب الثقيلة بما فيهم الفارون من الجيش الفرنسي<sup>5</sup>.

ولذلك فإن مركزة قوات جيش التحرير الوطني على الحدود المجسدة في هيئة الأركان العامة والمنظمة على قاعدة وطنية<sup>6</sup>، هي استكمال لقوة سياسية بوسعها الاعتماد عليها بعد استرجاع

---

إطارات جيش الحدود ، حيث استطاعت أن تجلب دعم ومساندة فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا وكذا المعتقلين السياسيين ، هذا وقد اعتمد هواري بومدين على الضابطين علي منجلي وقايد أحمد ضد الحكومة المؤقتة خاصة كريم بلقاسم رئيس الوفد الجزائري المفاوض بإيفيان، أنظر: Gilbert Meynier,op,cit,p370.

<sup>1</sup> - حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص233.

<sup>2</sup> - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص242.

<sup>3</sup> -حمود شايد ، المصدر السابق ، ص286.

<sup>4</sup> - رايح لونييسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين ، المرجع السابق ، ص 44-45.

<sup>5</sup> -عبد الحميد براهيمي ، المصدر السابق ، ص49.

<sup>6</sup> - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص242.

السيادة الوطنية، حيث أخذ بالحسبان عدد الجنود ونوعية الأسلحة، ولهذا اعتمد على الضباط الفارين من الجيش الفرنسي للمهام التقنية وعملوا كأكاديميين عسكريين على الرغم من أنهم يفتقدون إلى خبرة المقاومة من جهة<sup>1</sup>، و أصولهم البرجوازية وولائهم السابق لكريم بلقاسم من جهة ثانية<sup>2</sup>، لاسيما وأنهم كانوا وراء العديد من الاختلالات المتعلقة بشؤون التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني في الحدود، كما سبق وأن ذكرنا.

وفي واقع الأمر فإن الظروف هي التي حتمت على بومدين للاستعانة بهؤلاء خاصة بعد أن اندلعت الأزمة بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة بداية من 1961، والتي عمقت من اعتقاد قيادة الأركان العامة بأن الجيش العامل على الحدود هو ورقة رابحة لصالحها<sup>3</sup>، خاصة بعد استفادتها من أولئك الجزائريين الذين أرسلتهم جبهة التحرير الوطني إلى الخارج لتلقي تكوينات عسكرية مختلفة، مكونين بذلك نواة جيش التحرير الوطني على الحدود<sup>4</sup>.

فلطالما اعتبر أعضاء قيادة الأركان العامة أنفسهم المسؤولين المؤهلون عن جيش التحرير الوطني بما فيه الولايات في الداخل، حتى أنهم لم يكتفوا بالاعتبارات العسكرية وحدها بل دخلوا في غمرة المنافسة السياسية<sup>5</sup>، انطلاقا من عدة دعائم عسكرية كجيش التحرير الوطني المتواجد في الحدود، وعدة ولايات في الداخل<sup>6</sup>، وإن بدا على هؤلاء النشاط العسكري في مناطق العمليات العسكرية، فإنهم في القواعد الخلفية أكثر انشغالا بتهيئة المستقبل وتكوين إطارات تستدعي لمتابعة الثورة بعد وصول البلاد إلى مرحلة الاستقلال<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - Rabah Zamoum,op,cit, p140 .

<sup>2</sup> - هذا ويرى شادلي بن جديد أن طموح هواري بومدين وارتقائه الفردي إلى الحكم أولاه أهمية كبيرة من خلال استراتيجية التحكم في الجيش وكسب ثقة الرجال المحيطين به، ومن بين هؤلاء الضباط الفارين من الجيش الفرنسي بحيث التمس فيهم حسهم العملي وتشبعهم بقيم الولاء والطاعة والانضباط الصارم الذي يقتضي تطبيق الأوامر من دون نقاش أو خلفية سياسية، وهو الشيء الذي يخدم هواري بومدين في الظروف السائدة آنذاك، أنظر: رايح لونيبي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، المرجع السابق، ص 45-46، الشادلي بن جديد، المصدر السابق، ص 154.

<sup>3</sup> - عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص 50.

<sup>4</sup> - Gilbert Meynier,op,cit,p310.

<sup>5</sup> - عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص 58.

<sup>6</sup> - الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 280.

<sup>7</sup> - سليمان الشيخ، المصدر السابق، ص 472.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأنه بالفدر الذي اهتمت فيه هيئة الأركان العامة بالمعارك على الحدود ، وتطوير جيش التحرير الوطني المرابط هناك اهتمت كذلك بمسألة السلطة، في وقت كانت تتصارع حولها ثلاث قوى كبرى، حيث اعتبر التكتل الذي يقوده بومدين أقواها، في المقابل كانت الحكومة المؤقتة تحاول مع الرائد عز الدين استدراج ضباط جيش الحدود إلى صفها ومناوئة بومدين<sup>1</sup>، بعد أن تراجعت قوة الباءات الثلاث المنضوين تحت راية اللجنة الوزارية للحرب وبذلك سيكون حكم التاريخ على المذهب الأقوى بالبقاء.

#### **4-1-3 طموح قيادة الأركان العامة بين الواقع والمأمول:**

مما لا شك فيه أن طموح هيئة الأركان العامة في الوصول إلى السلطة قد بدأ مبكرا، وظهر ذلك بشكل جلي في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961<sup>2</sup>، الذي تمخض عنه ميلاد قيادة جديدة للحكومة المؤقتة ممثلة في بن يوسف بن خدة المعروف بصراعه مع هيئة الأركان العامة ، حيث شكل امتلاك جيش قوي في الحدود إلى درجة احتقار الجيش التونسي تحت إشراف هذه الأخيرة ، أحد المسببات الأساسية لسوء العلاقة بين بومدين والسلطة الجديدة<sup>3</sup>.

وفي واقع الأمر فإن هيئة الأركان العامة كان لها الدور الكبير في إعادة تنظيم جيش التحرير الوطني في الحدود، وتبني خطة إشغال جزء لا بأس به من قوات العدو على الحدود بغية التخفيف على الوحدات في الداخل التي لم تتجح القيادات المتعاقبة في تزويدها بالسلاح<sup>4</sup>، كما يرجع لها الفضل في تحقيق التلاحم بين جميع الفصائل وكسب ثقة قادتها<sup>5</sup>، وهو ما جعل

<sup>1</sup>- مسعود عثمانى ، المصدر السابق ، ص 689.

<sup>2</sup>- تمت معالجة قضية القيادة في هذا الاجتماع ، حيث أيدت هيئة الأركان العامة دعوة بن خدة إلى جعل مقر القيادة على الحدود وكانت تهدف من وراء ذلك إلى بسط سيطرتها على جيش التحرير الوطني بشقيه في الداخل وعلى الحدود، لكن التوزيع الجديد للسلطة برفع بن خدة إلى رئاسة الحكومة المؤقتة بدلا من فرحات عباس، جعل هيئة الأركان العامة تستنكر ذلك وتغادر الاجتماع قبل نهايته ، أنظر: محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 236.

<sup>3</sup>- محمد تقيّة ، المصدر السابق ، ص 574.

<sup>4</sup>- مسعود معداد ، المصدر السابق ، ص 273.

<sup>5</sup>- يرجع ضباط جيش التحرير الوطني الرائد عز الدين نواة جيش التحرير الوطني في الحدود بتونس على وجه الخصوص إلى

الجهاز السياسي الذي دعت هيئة الأركان العامة إلى إصلاحه يدخل معها في صراع معلن بعد أن بدأت تباشير الاستقلال تلوح في الأفق<sup>1</sup>.

ويعتبر ذلك من المميزات الخاصة التي نسجلها في التاريخ المعاصر للحركة الوطنية، ذلك بأنه عندما تتعرض السلطة السياسية داخل الحزب للانتقادات فإن ذلك يفتح المجال للمنافسة عليها، وتفوز في نهاية الأمر الجهة التي تملك القوة<sup>2</sup>، لكن في المقابل هناك من يحاول استغلال الظرف والتنفيذ عبر الشقوق، خاصة تلك التي تركتها الفرقة في بنين الحكومة المؤقتة المهتر بفعل صراعها مع هيئة الأركان العامة، محاولا بذلك التمكن من زمام السلطة الجديدة في البلاد، انطلاقا من ماض تاريخي وشرعية ثورية<sup>3</sup>.

وعلى الرغم من المواقف الثورية لهيئة الأركان العامة كما أشرنا سابقا، إلا أن قاداتها لم يكن لهم حضور قوي على الساحة السياسية<sup>4</sup>، فكان لزاما على بومدين البحث عن حسان يركبه، وبذلك تلاقت الأهداف مع بن بلة المؤمن بفكرة العروبة والإسلام والعدالة الاجتماعية<sup>5</sup>، مستغلا الصراع الذي كان قائما بين الباءات الثلاث الذي أساهم مهمتهم الرئيسية والمتمثلة في الاشراف

---

مناضلي الداخل بعد خروجهم في مهمات لجلب السلاح، مشكلين مجموعات تتكون كل واحدة من مائة رجل وعشرة مسبلين مسلحين ببنادق صيد، ويقودهم جنديان مسلحان ببنادق حربية، ونتيجة للمخاطر الكثيرة التي كانت تلاحق هؤلاء فقد استشهد الكثير منهم في الطريق ومن بقي منهم تم استبقاؤه في الحدود، أين جند في وحدات عسكرية لاستخدامها لاحقا في الحصول على السلطة، أنظر: الرائد عز الدين، المصدر السابق، ص288.

<sup>1</sup> - ماتجدر الإشارة إليه بأن القيادة العامة للأركان قد أقيمت صيف 1961 من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية، حيث تمت مراسلة جميع الولايات في الداخل وإبلاغهم بهذا القرار في سبتمبر 1961، وتضمن القرار تويخا شديد اللهجة لقيادة الأركان العامة مع عدم الاستئناف، وهو الأمر الذي يجعل نشاطها غير قانوني بداية من هذا التاريخ، لأن أمر الإقالة صادر عن أعلى هيئة في الثورة، وهو ما سنتطرق له لاحقا بالتفصيل من خلال هذه الدراسة، أنظر:

Mohammed Teuguia,op,cit,p201.

<sup>2</sup> - وهو ما سلاحظه لاحقا بعد أن تم الإعلان عن الثورة المسلحة من طرف قدماء المنظمة الخاصة الذين تولوا شؤون تسيير الثورة تحت راية جبهة التحرير الوطني، وأعيدت نفس الفكرة بعد حالة الضعف التي شهدتها الحكومة المؤقتة الجزائرية في تونس فحل محلها من ملك القوة العسكرية بحكم التفوق في التسليح وحسن التنظيم والهيكلية.

<sup>3</sup> - عمر بوداود، المصدر السابق، ص221.

<sup>4</sup> - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 202.

<sup>5</sup> - رايح لونييسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، المرجع السابق، ص 54.

على الجيش ومراقبة هيئة الأركان العامة<sup>1</sup>.

وبالموازاة مع ذلك ظهر ثلاثي غار ديمو وممثلا في هواري بومدين وقايد أحمد وعلي منجلي، مؤمنين بحقيقة امتلاك السلطة انطلاقا من أن مصدرها الشرعي يقع على عاتق القوات المشاركة مباشرة في المعركة<sup>2</sup>، وهو ما صرح به بومدين قائلا: " فالسلطة يجب أن تعود للذين يحسنون قيادة الرجال في ساحة المعركة"<sup>3</sup>، وانطلاقا من مبدأ القوة هذا يمكن أن نتساءل عن مصير احترام الهيئات الشرعية للثورة ، ومدى التقيد بقوانين وقرارات جبهة وجيش التحرير الوطنيين، لاسيما وأن العديد من حالات القضاء بالإعدام في حق بعض المناضلين كانت باسم احترام شرعية وهيئات الثورة؟.

في حقيقة الأمر فإن هيئة الأركان العامة في نظرتها إلى السلطة تختلف تمام الاختلاف عن نظرة الحكومة المؤقتة، وسبققتها في هذا الشأن بإعداد مشروع سياسي وعسكري تحسبا للاستقلال، فكانت معالمه تبدو في الأفق القريب<sup>4</sup>، من خلال الارتكاز على مضمون الثورة الشعبية ، وتجنب اختيار السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تخضع لوصاية القوى

---

<sup>1</sup> - تذهب العديد من الكتابات إلى القول بأن انصراف الباءات الثلاث لأغراضهم الشخصية والتسابق نحو السلطة ، هو من جعل بومدين ومن معه يفعلون ما يحلو لهم ، حيث أصبحت هيئة الأركان العامة بعد عام ونصف من تأسيسها جهاز شبه مستقل ، لها ميزانيتها الخاصة ومحافظة سياسية وأمن وتنظيم خاص بها ، وليس هناك من يراقبها، في حين يذهب لخضر بن طوبال إلى الاعتراف بأن الباءات الثلاث هم من مكن لبومدين بأن يكون على رأس هيئة الأركان العامة ، لكنه أبعدهم نهائيا عن القيادة الشرعية للثورة، ويرجع بن طوبال السبب إلى خروج لجنة التنسيق والتنفيذ(CCE) إلى الخارج ، حيث مكنت لبومدين من انتزاع السلطة من أيديهم ، لأن القيادة التي لا ترتبط ارتباطا مباشرا بالقاعدة الشعبية يكون مصيرها الفشل السياسي من حيث لا تتوقع، ولو بقيت لجنة التنسيق والتنفيذ في الداخل لظلت محتفظة بقاعدتها الشعبية وقوية بمساندة جيش التحرير لها ، ولهيمنت بهذا الرصيد الثوري الكبير المتمثل في قوتها المعنوية على كل طامع أو متربص بالسلطة، أنظر: محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، المصدر السابق، ص52، الطاهر أيت حمو، المرجع السابق، ص 126-127.

<sup>2</sup> - يدلل عبد الرزاق بوحارة في موقفه هذا بأن ثلاثي غار ديمو لم يتمكنوا من ممارسة السلطة لسبب ظاهري يتمثل في الاحترام والتقييد بمصالح الهيئات الشرعية للثورة على غرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يجب أن يضاعفوا تأثيرهم عليه( الباءات الثلاث) ، لاسيما وأنهم حاكموا بعض رفاقهم وأدانوهم باسم احترام وشرعية هيئات الثورة ، أنظر: عبد الرزاق بوحارة ، المصدر السابق ، ص303.

<sup>3</sup> - Ania Francos,J,P,Séreni,op,cit,p71 .

<sup>4</sup> - محمد زروال ، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية ، المصدر السابق ، ص417.



الاستعمارية التقليدية<sup>1</sup>، بإعداد جيش ذات تقنيات خاصة يتعدى دوره الطبيعي، إلى المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات السياسية الخطيرة على مستوى القيادة العليا ، إن لم نقل على أنه كان يفرض أحيانا على هذه القيادة قراراته<sup>2</sup>.

وبذلك تكون قد زادت هيمنة العسكري على السياسي، فاعتبرت هيئة الأركان العامة نفسها هي قوة المستقبل، فطلبت بأن تكون لجبهة التحرير الوطني قيادة على الحدود التونسية من أجل السيطرة عليها<sup>3</sup>، في ظل أريحية التصرف بسطوة على شؤون الثورة كما يعتقد فرحات عباس أن حظ هؤلاء من التعليم قد ساعدهم على إتقان أشياء كثيرة، في غياب شخصية قادرة على نهرهم مثل عبان رمضان ، بعد أن استكان الباءات الثلاث للأمر الواقع ولمنطق القوة، وهذا ما جعل حضورهم مكثف وسيعهم حثيث للوصول إلى السلطة<sup>4</sup>.

وبذلك نستطيع القول بأن هؤلاء الثلاث لم يكن دورهم شكليا في صناعة الأحداث لاسيما وأن الظروف السائدة لا تحبذ الحياد، في ظل تسابق محموم نحو صناعة التحالفات والولاءات، ولهذا نجد بأن هيئة الأركان العامة التي سبق لها وأن رفضت اتفاقيات إيفيان وانسحبت من المفاوضات تتحالف مع بن بلة الذي دعم المفاوضات الجزائرية الفرنسية ووافق على الاتفاقيات، معتبرا إياها إنجاز من طرف الحكومة المؤقتة<sup>5</sup>، بل ذهب به الأمر حسب حربي إلى توزيع المناصب على الإطارات من أجل كسب دعمهم<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الرزاق بوحارة ، المصدر السابق ، ص 275.

<sup>2</sup> - محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية ، المصدر السابق ، ص 417.

<sup>3</sup> - في حقيقة الأمر فإن بن يوسف بن خدة هو من أطلق هذه الفكرة سنة 1959، والقائمة على المكتب السياسي ، لكنه تحت الهيمنة العسكرية ، لكن بن خدة تراجع عن الفكرة بعد أن عين على رأس الحكومة المؤقتة الجزائرية سنة 1961، مما يدل على أن تغيير الرئيس هو الإعلان عن سلطة جديدة ، وليس تغيير التوجه كما يعتقد البعض، وهو ما كان سائدا على مستوى القيادة العليا للثورة ، خاصة بعد أن دخلت في صراع مع قيادة الأركان العامة كما سبق وأن أشرنا، أنظر: Gilbert Meynier,op,cit,p372.

<sup>4</sup> - فرحات عباس ، المصدر السابق ، ص 374.

<sup>5</sup> - C.N.A,approbation des accords conclus par le GPRA avec les français 15-02-1962,CNRA,11-10.

<sup>6</sup> - يشير حربي في السياق ذاته إلى دور المتحالفين مع هيئة الأركان العامة في التمكين لها من الحصول على السلطة ، بل ذهب البعض منهم إلى الإكراه على ذلك بالتهديد، وهو الأمر الذي قام به خليفة العروسي ضد أمين خزينة الحكومة المؤقتة

وجاء هذا المسعى بعد أن تمكنت هيئة الأركان العامة من التخلص من قبضة كريم بلقاسم أولاً سنة 1960 بعدما كان القائد الأعلى للقوات المسلحة، ثم استطاعت التخلص من قبضته للمرة الثانية سنة 1961 بعد أن تم إلغاء اللجنة الوزارية للحرب (CIG)<sup>1</sup>، فتمكن بومدين من السلطة وقيادة هيئة الأركان العامة مستغلاً سوء تقدير بوصوف وبن طوبال في صراعهم مع بلقاسم من جهة، وجهلهم لنتائج تعيين بومدين في منصب كهذا من جهة ثانية، ذلك بأن الرهان الذي انصب على هبوط كريم بلقاسم قد أغشى بصيرتهما عن دور المؤسسات إلى دور الأفراد<sup>2</sup>.

وعلى هذا الأساس ظهرت العديد من الأسماء التي كانت تطمح في السلطة، فبالإضافة إلى بن بلة المدعّم من قوة بومدين لحسابات شخصية واستراتيجية بهدف تعزيز موقعه بدعم سياسي، كان رابح بيطاط ومحمد خيضر من أكثر الطامحين لذلك<sup>3</sup>، خاصة بعد محاولة هيئة الأركان العامة إقامة تحالفات سياسية معهم كغطاء له وزنه السياسي من أجل التغلب على الحكومة المؤقتة الجزائرية<sup>4</sup>، تحت غطاء الشرعية التاريخية التي طالما بحثت عنها فلم تجدها سوى عند أحمد بن بلة الذي قيل له بأنه يستطيع إرساء قواعد الديمقراطية الشعبية<sup>5</sup>.

إن عرض الزعامة المطلقة على واحد ممن يسمون بالتاريخيين هي التي أدت إلى زيادة حدة الصراع بين الأطراف الطامحة للوصول إلى السلطة، ولم يكن ذلك في صالح الثورة بل خطوة

---

الجزائرية "محفوظ عوفي" لمنحه صك بقيمة مليار سنتيم قابل للقبض في بنك بلندن ، لكن القنصل الانجليزي السيد "كريستوف إيوارت بيغس" قام بإخطار الحكومة المؤقتة ، حيث رفض بن خدة ذلك ، أنظر:

Mohamed Harbi, une vie debout, op, cit, p 373.

<sup>1</sup>-Ahmed Fallah, op, cit, p172.

<sup>2</sup>- ترجع بعض الكتابات في هذا الشأن أن هناك سوء تقدير واضح من طرف الباءات الثلاث في اختيار بومدين كقائد لهيئة الأركان العامة ، فصحيح أنه لا شيء في تاريخه ينبأ بأنه سيقف يوماً ما في وجه حماته خاصة عبد الحفيظ بوصوف، لاسيما وأنه النموذج الأمثل لموظف الثورة وعنصر أكثر اعتدال من قايد أحمد أو علي منجلي، لكن الظروف التي سادت بعد ذلك وتطورات الأحداث في وضع كان فيه جيش التحرير الوطني المتمركز في الحدود مكون أساسي للثورة ، وورقة رابحة في يد من أراد الحصول على السلطة ، كل ذلك قلب اللعبة رأساً على عقب وسرع بسقوط الباءات الثلاث ، أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 213.

<sup>3</sup>- شهادة دحو ولد قابلية ، الشروق اليومي ، العدد 4904 ، 1 نوفمبر 2015 ، ص 6.

<sup>4</sup>- عبد الحميد براهيمى ، المصدر السابق ، ص 58.

<sup>5</sup>- محمد العربي الزبيري ، هكذا حدثت الردة بعد الاستقلال ، المرجع السابق ، ص 14.

عملاقة في طريق الردة وتنفيذا للمخطط الجهني الذي كان قد أعده الجنرال ديغول سالفًا، فكان التسابق نحو السلطة هو الذي شكل الحافز العميق لدى كل الأطراف الفاعلة ، حتى أن البعض منهم لم يكن يخفي طموحه إلى تقلد المهام العليا للدولة ،أما البعض الآخر المتشبت بحذر بالأدوار الثانوية فإنهم كانوا يتحينون الفرصة للظهور<sup>1</sup>.

ومن هذا المنطلق وفي ظل هذه الظروف نتساءل عن إمكانية إنقاذ البلاد من حرب أهلية كانت وشيكة لولا فعلة بومدين هذه، الذي كان يعيد النظر في مجريات كل الأحداث من جهة والتدخل في صناعة البعض منها من جهة أخرى بهدف تكوين دولة والحفاظ عليها عن طريق قوة قادرة على فرض سلطتها على جيش التحرير الوطني المتمركز داخل الحدود؟ ، وبذلك يكون بومدين قد تأثر بفكر ابن خلدون في نشأة الدول في المغرب الإسلامي القائمة على نظرية الفكرة الدينية والعصبية القبلية ، فاستبدل العصبية القبلية بجيش قوي ومتجانس قادر على فرض سلطته وقول كلمته عندما يحين وقت الكلام.

#### **4-2 صراع السلطة بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة:**

لم يكن الصراع داخل الثورة التحريرية الجزائرية مقتصرًا على هذه الثورة فحسب، كما لم يكن وليد التنظيمات العسكرية الجديدة لها، بل إن الصراع ظاهرة طبيعية تحدث في كل ثورات العالم بين تنظيمات الثورة فيما بينها حول المسؤوليات، وإن طرح سؤال في بداية الثورة الجزائرية حول من يقود هذه الثورة فإن تعقيدات الإجابة قد زادت بعد اختطاف الزعماء الخمسة في 22 أكتوبر 1956 من جهة ، ونمو القوة العسكرية وتركزها في يد جيش التحرير الوطني بالخصوص ذلك الجيش المرابط على الحدود ابتداء من 1959 من جهة ثانية.

وانطلاقًا من هذه المعطيات ظهر الخلاف بين ما اصطلح عليه بالخارج والمتمثل في السلطة المدنية التي تقودها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبين الداخل والمتمثل في السلطة العسكرية بقيادة جيش التحرير الوطني، في ظل تنامي قوة هيئة الأركان العامة سياسيا وعسكريا

<sup>1</sup>- علي هارون ، المصدر السابق ، ص93.

وولاء ضباطها لها أكثر من ولائهم للحكومة المؤقتة<sup>1</sup>، وبذلك أخذ الصراع منحاه التصاعدي الجديد بعد أن أصبح صراع حول السلطة بين الطرفين في ظل وجود هيئة قيادية عليا للثورة تسمى المجلس الوطني للثورة الجزائرية(CNRA)<sup>2</sup>.

وبهذا الحدث يكون قد فتح باب جديد مليء بأعمال العنف السياسي وحتى العسكري ، وكان ذلك مباشرة بعد الإعلان الرسمي عن توقيف القتال بين جيش التحرير الوطني والجيش الفرنسي<sup>3</sup>، حيث راح كل طرف يبحث عن أسباب شرعية وتاريخية تمكنه من إبطال شرعية السلطة لدى غريمه<sup>4</sup>، وجاء هذا بعد أن طرحت مشكلة عويصة أمام بومدين تتمثل في كيفية استقلاله عن الحكومة المؤقتة التي عينته قائدا للأركان العامة لجيش التحرير الوطني<sup>5</sup>، وبعد أن ظل الصراع خفي لزمان، انفجرت الأزمة علانية بفعل حادثة الطيار الفرنسي التي عرف بومدين كيف يوظفها لصالحه في ظل ولاء الجميع له.

#### **4-2-1 تآزم العلاقات بين الطرفين:**

يرجع تاريخ الحادثة إلى 21 جوان 1961 وهو التاريخ الذي أسقطت فيه الطائرة الفرنسية من نوع "F84" ذات المحركين النفاثين، حيث كانت تحلق فوق مركز التكوين العسكري لجيش التحرير الوطني "مركز ملاق" الذي كان يقوده النقيب بن عبد المومن على الحدود التونسية الجزائرية بانخفاض جد محسوس من الأرض، وجاء ذلك بعد تحليق قام به الطيران الفرنسي تمثل في استطلاعات وقنبلة قطاعات هامة أدت إلى مقتل عضوان من جيش التحرير الوطني وجرح اثنين آخرين<sup>6</sup>.

ولم يكتف الطيار الفرنسي الملازم "فريديريك غايارد" بالتحليق فقط بل قصف المركز ما أدى بوحدات الدفاع الجوي لجيش التحرير الوطني المتواجدة هناك بإسقاط الطائرة أين تمكن الملازم

<sup>1</sup> - الرائد عز الدين ، المصدر السابق ، ص342.

<sup>2</sup> -Mohammed KHalladi,op,cit,p82.

<sup>3</sup> - خالد نزار، الجيش الفرنسي وجيش التحرير الوطني ، المصدر السابق.

<sup>4</sup> - لطفى الخولي ، المرجع السابق ، ص33.

<sup>5</sup> - رابح لونييسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين ، المرجع السابق ، ص46.

<sup>6</sup> - حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص209-210.

من القفز بالمظلة واستسلم بعد محاصرته<sup>1</sup>، وهنا تدخلت حكومة باريس لدى السلطات التونسية ممثلة في الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة من أجل إطلاق سراح الطيار الفرنسي ذلك بأن الحادث وقع على الأراضي التونسية ، ولم يكن أمام بورقيبة سوى التدخل لدى فرحات عباس وإقناعه بالأمر لاسيما وأن المحادثات الجزائرية الفرنسية قد قطعت وقتئذ شوطا هاما من أشواطها نحو الوصول إلى نهايتها<sup>2</sup>.

وما إن شرع بومدين في استجواب الطيار حتى بلغه أمر الحكومة المؤقتة بضرورة الإفراج عنه وهو ما رفضته قيادة الأركان العامة<sup>3</sup>، حيث قررت حكومة بورقيبة فرض حصار على الحدود وقطعت الماء والتموين وحظرت حركة القوات<sup>4</sup>، وبدأت بتحريك قواتها وإطلاق التهديدات وأوشك الأمر على الإنزلاق<sup>5</sup>، بعد أن قدمت الحكومة التونسية على تقديم شكوى رسمية ضد هيئة الأركان العامة لدى الحكومة المؤقتة الجزائرية<sup>6</sup>.

ويرى فرحات عباس أن عملية إسقاط الطيار الفرنسي من طرف هيئة الأركان العامة ورفض تسليمه للحكومة التونسية أدى إلى حدوث ورطة جعلت كريم بلقاسم يخير بومدين بين تسليم الأسير أو محاكمته بتهمة العصيان والتمرد ثم يعدم بالرصاص<sup>7</sup>، وبعد أيام من تردد بومدين سلم الطيار الأسير إلى الحكومة المؤقتة عن طريق لخضر بن طوبال، والذي تسلمته الحكومة

<sup>1</sup>-الرائد عز الدين ، المصدر السابق ، ص342.

<sup>2</sup>- بوعلام بن حمودة ، المصدر السابق ، ص592.

<sup>3</sup>-الرائد عز الدين ، المصدر السابق ، ص342.

<sup>4</sup>- محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص224.

<sup>5</sup>- في هذا السياق يروي الرائد عز الدين حيثيات المكالمات الهاتفية التي جرت بينه وبين بن طوبال غداة هذه القضية التي انتهت بتسليم الملازم فريدريك غيارد إلى التونسيين في صمت وقاموا بدورهم بتسليمه إلى الفرنسيين في هدوء، أنظر: الرائد عز الدين ، المصدر السابق ، ص342-343.

<sup>6</sup>- لقد كشفت قضية الطيار الفرنسي واقعا ملموسا يتضمن اعتقاد الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة أن السلم في الجزائر بات وشيكا خاصة بعد لقائه بالجنرال ديغول في "رامبوي" في 27 فيفري 1961 ، وأن الوقت قد حان للمطالبة بجزء من الصحراء ومراجعة الحدود مع الجزائر، ولذلك ينبغي إبداء النية والإرادة الحسنة اتجاه فرنسا ، وهو الأمر الذي يعكس في حقيقته نوايا الحكومة التونسية وأطماعها في الجزائر، أنظر: محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، المصدر السابق ، ص58، مسعود معداد ، المصدر السابق ، ص272.

<sup>7</sup>- فرحات عباس ، المصدر السابق ، ص412.

الفرنسية في 30 جوان 1961 من طرف الحكومة التونسية<sup>1</sup>، فكان ذلك بمثابة الإعلان عن بداية القطيعة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة.

إن رفض هيئة الأركان العامة تسليم الطيار الفرنسي كان يعكس في حقيقة الأمر حالة من النزاع الخطير بين الطرفين، وإن كانت الظروف قد أجبرت هيئة الأركان العامة على الإمتثال لأوامر الحكومة المؤقتة وتسليم الأسير فإن ذلك سيكون له تداعيات خطيرة على سيرورة الثورة في الداخل وعلى الحدود<sup>2</sup>، لاسيما وأن هذه القضية تعتبر بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس وزادت من حدة الصراع بين الطرفين خاصة بعد تدخل بورقيبة وفرضه حصار على هيئة الأركان العامة ، وهو الأمر الذي أدى بها إلى تقديم استقالته بتاريخ 15 جويلية 1961<sup>3</sup> متبوعة بمذكرة تضمنت انتقادات لاذعة لممارسات وزراء الحكومة<sup>4</sup>.

ويرى عضو هيئة الأركان العامة قايد أحمد أن جيش التحرير الوطني يحافظ على قيمه وأخلاقه ولا يمكن أن يأخذ منه أسيره<sup>5</sup>، وهو القلق الذي كان بين صفوف أفراد جيش التحرير الوطني

<sup>1</sup> - محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، المصدر السابق ، ص 58.

<sup>2</sup> - لقد أعطت الحكومة المؤقتة الجزائرية بإيعاز من اللجنة الوزارية للحرب (CIG) أمرا لهيئة الأركان العامة بضرورة الدخول إلى الجزائر لقيادة العمليات العسكرية، فلم تستطع التهرب من ذلك دون فقد الاعتبار في نظر الجنود وارتكاب عصيان خطير هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإنه لا يمكن قيادة عمليات عسكرية في الداخل لأن المعركة كانت صعبة تتطلب التركيز الحقيقي والقوي حول مسار الحرب ، لكن هيئة الأركان العامة ولكي تعبر عن حسن نيتها في الامتثال لقرارات اللجنة الوزارية للحرب فإنها أطلقت بعض وحداتها لتعبر الحاجز الكهربائي شرقا وغربا، بينما بقيت هي هناك في تونس من أجل المنافسة على السلطة ، أنظر: مسعود معداد ، المصدر السابق ، ص ص 272، 274.

<sup>3</sup> - للاطلاع على محتوى رسالة الاستقالة كاملا أنظر:

Mohammed Harbi, les archives de la révolution Algérienne ,op, cit ,p 322 .

<sup>4</sup> - مسعود عثمانى ، المصدر السابق ، ص 688.

<sup>5</sup> - يقول هواري بومدين: " صارحنا جيش التحرير وكل المناضلين الثوريين المسؤولين وقلنا إننا لا نستطيع أن نخدم مع هؤلاء الساسة المحترفين الذين خانوا الثورة ، ولكن في نفس الوقت لا نريد أن تحدث إشكالات خلال المفاوضات التي كانت جارية بيننا وبين فرنسا حول تقرير المصير يستفيد منها الاستعمار، ولذلك أثرتنا الاستقالة، وقدمت وزملائي أعضاء القيادة العسكرية استقالتنا إلى الجيش من مناصبنا ولكن المناضلين رفضوا الاستقالة وطالبوا منا الاستمرار في الخدمة وتولي مسؤولياتنا على أساس الخطوط التي قرناها وهي القيادة الجماعية، عزل الانتهازيين والساسة المحترفين عن التحكم في مصير الجزائر، ضبط برنامج محدد للعمل من أجل بناء جزائر جديدة على أسس اشتراكية ديمقراطية جديدة، في الوقت التي كانت مفاوضات إيفيان جارية وتوصل المسؤولون إلى ضبط المواقف النهائية وتحديد المحاور الأساسية التي بنيت عليها الاتفاقية"، أنظر: محمد الصالح شيروف ، المصدر السابق ، ص 155-156.

الذين شعروا بتبعية الحكومة المؤقتة للرئيس بورقيبة ولمطالب فرنسا دون أخذ أدنى اعتبار لمشاعرهم<sup>1</sup>، معتبرين أن هذا الموقف من طرف الحكومة المؤقتة هو موقف متصلب اتجاه جيش التحرير الوطني الذي أريد إذلاله حيث قيل بأن الثورة ستنتفك وأن التونسيين على وشك الإعلان عبر مختلف وسائل الإعلام عن عصيان مزعوم تقوده هيئة الأركان العامة ويستهدف الحكومة المؤقتة بالأساس<sup>2</sup>.

في حين عمل رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس على تهدئة الوضع<sup>3</sup>، معتبرا أن هدف يومدين من هذا العمل هو امتحان حدود سلطته إزاء حدود سلطة الحكومة المؤقتة، إذ كان يزن الأمور بميزان مضحك من شدة عدم عدله و ينظر لنفسه على أنه سيد الثورة المطلق<sup>4</sup>، لاسيما وأن مذكرة الاستقالة كانت عبارة عن مرافعة فصلوا من خلالها حصيلة نشاطاتهم منذ تعيينهم على رأس قيادة الأركان العامة في 18 جانفي 1960<sup>5</sup>.

ورغم ذلك فقد رفضت الحكومة المؤقتة الجزائرية استقالة هيئة الأركان العامة على الأقل في الوقت الحالي، طالبة منهم العدول عن قرارهم وعرض مؤاخذاتهم أمام الهيئات العليا للثورة المؤهلة أكثر من غيرها لمعالجة مثل هذه المشاكل، وجاء الرد من طرف الحكومة المؤقتة على مذكرة هيئة الأركان العامة محرر بتاريخ 25 جويلية 1961 كالتالي " مهما كانت انتقاداتكم الموجهة ضد الحكومة مبررة، فإنه لا ينبغي في الظروف الحالية أن تتجاوز صرخة استغاثة من

<sup>1</sup> - بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص 592.

<sup>2</sup> - في السياق ذاته يرى محمد حربي أن وصول الأمور إلى هذا الحد قد يرجع إلى نقص التنسيق لدى بعض مقاتلي هيئة الأركان العامة، ويدلل على رأيه ببعض الأعمال الخاطئة التي قاموا بها اتجاه السكان التونسيين في ظل انعدام رقابة عليهم، فغلب عليهم الظن أن الخلافات لا تحسم مع الحكومة المؤقتة إلا بقوة السلاح، وهم نفس القادة الذين لم يفكروا يوما في حل الخلافات مع المغرب الأقصى إلا بنفس الطريقة، وبذلك يكون خيار المواجهة العسكرية كان هو الحل الغالب لدى قيادة الأركان العامة في قضية الطيار الفرنسي، إلا أن مثل هذه الحلول ستؤدي حتما إلى عواقب وخيمة في ظل اشتداد الصراع بين الطرفين من جهة، وتزايد سياسة التحالفات والولاءات من جهة ثانية، أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 224.

<sup>3</sup> - محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، المصدر السابق، ص 469.

<sup>4</sup> - فرحات عباس، المصدر السابق، ص 412.

<sup>5</sup> - حسين بن معلم، المصدر السابق، ص 210-211.

شأنها أن تتدارك وضعية معينة بدل الزيادة في تحقيقها<sup>1</sup>.

وما زاد الأزمة تفاقما حسب بن خدة هي تلك البرقيات والعرائض من الحدود الشرقية والغربية التي تطالب برجوع هيئة الأركان العامة، وهذا ما كانت تخشاه الحكومة المؤقتة<sup>2</sup>، حيث رفض الجيش قرار الاستقالة من أبسط الجنود إلى الضباط السامين، فكان على هيئة الأركان العامة أن تنتظر قرار اجتماع المجلس الوطني للثورة في أوت 1961 الذي انتصر لرأيها بتعديل تشكيلة الحكومة المؤقتة واستقدام بن يوسف بن خدة كرئيس جديد من شأنه تهدئة الأوضاع خاصة بعد سلسلة الزيارات السرية التي قادته إلى مقر قيادة الأركان العامة<sup>3</sup>.

وفي واقع الأمر فإن هيئة الأركان العامة بتصرفها هذا لاسيما النقد اللاذع الموجه للحكومة المؤقتة قد زاد في الأمر تأزما من جهة ، كما سمحت لنفسها بالتدخل في شؤون الحكومة المؤقتة من جهة ثانية<sup>4</sup>، مبرزة معارضتها العلنية في ظل ولاء قادة الوحدات لبومدين<sup>5</sup>، في حين كان الصواب أن لا تقدم على هذا الخطأ العسكري إذ لا يحق للمقاتل تقديم استقالته أثناء المعركة ، هذا وبعد الاستقالة مباشرة توجه الأعضاء المستقلين الثلاث دون الرابع إلى ألمانيا في ضيافة الودادية<sup>6</sup>.

---

<sup>1</sup> - تجدر الإشارة إلى أن هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني كانت قد عينت تنظيمًا مؤقتًا قبل مغادرتها مركز القيادة بغار ديماو والتوجه لألمانيا بعد تقديم استقالتها ، وقد كلف التنظيم الجديد بتولي مهام هيئة الأركان العامة ، كما تشكل كالتالي: النقيب بن سالم والنقيب عبد الغني من منطقة الشمال، النقيب صالح السوفي من منطقة الجنوب، النقيب موسى حسني من الولاية الثانية ، النقيب موسى مراد من قيادة الحدود ، النقيب زرقيني قائد المكتب التقني لقيادة الأركان العامة والذي عين منسقا لهذا التنظيم ، كما تم تشكيل تنظيم مماثل في الحدود الغربية على مستوى مركز قيادة الأركان بوجدة المغربية، أنظر: حسين بن معلم ، المصدر نفسه ، ص 219-220.

<sup>2</sup> - بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، المصدر السابق ، ص 107.

<sup>3</sup> - الرائد عز الدين ، المصدر السابق ، ص 343.

<sup>4</sup> - محمد تقيّة ، المصدر السابق ، ص 572.

<sup>5</sup> - وأخص بالذكر في هذا الجانب كل من قايد أحمد وعلي منجلي اللذان عملا على تحريض بومدين على العصيان وعدم الاعتراف بسلطة الحكومة المؤقتة إشباعا لنزعة الطموح بالنسبة لأول روح الانتقام بالنسبة للثاني الذي كان يعتقد أنهم أهانوه ، أنظر: مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص 262.

<sup>6</sup> - الأعضاء الثلاث هم هوارى بومدين، قايد أحمد، علي منجلي ، أما العضو الرابع فهو الرائد عز الدين الذي كان يميل إلى صف الحكومة المؤقتة ، أنظر: محمد مصطفى طالب، المصدر السابق، ص 62، الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 275.



وفي السياق ذاته يتحدث عمر بوداود عن نشاط بومدين ورفقائه بألمانيا بعد تقديم استقالتهم من هيئة الأركان العامة، واصفا هذه الاستقالة في عز الحرب بالأمر الأكثر من محير<sup>1</sup>، خاصة وأن ذلك تزامن مع انطلاق المفاوضات الجزائرية الفرنسية، وأن هذا الموقف يعبر عن عدم انصياع هيئة الأركان العامة للأوامر العليا للقيادة<sup>2</sup>، وهي وضعية تمرد معلنة اضطرت على إثرها الحكومة المؤقتة إلى اتخاذ قرار تنزيل رتب قادة هيئة الأركان العامة الثلاث وهم العقيد هواري بومدين والرائد علي منجلي وقايد أحمد<sup>3</sup>.

وفي هذه الأثناء في الفترة الممتدة من 9 إلى 28 أوت 1961 اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) بمدينة طرابلس الليبية لدراسة ملف الاستقالة وتعيين هيئة حرب جديدة، وقد حضر أعضاء هيئة الأركان العامة هذا الاجتماع<sup>4</sup>، الذين أسروا على ضرورة إعادة هيكلة وحدات جيش التحرير الوطني وتزويدها بالسلاح والذخيرة والإطارات والأموال، كما أقرروا ضرورة التحاق القيادة العليا للثورة وقادة الولايات بالداخل، ووجوب الفصل بين الصلاحيات التي تتمتع بها جبهة التحرير الوطني وتلك التي تتمتع بها الحكومة المؤقتة<sup>5</sup>.

تأزم الصراع مجددا بعد رفض مشروع هيئة الأركان العامة ما جعل أعضاؤها يغادرون المجلس

---

<sup>1</sup> - إن زهاب بومدين ورفقائه لألمانيا حسب عمر بوداود هو جلب الدعم لهيئة الأركان العامة في مشروعها الهادف للوصول إلى السلطة، ويظهر ذلك برغبتهم في تسليم تقرير مفصل للوزراء الخمس بالسجن بخصوص الخلاف الذي واجههم مع الحكومة المؤقتة، حيث تم ذلك باعتبار ضرورة الاطلاع على جميع الأطراف المساهمة في النزاع، ويضيف بوداود أن بومدين كان قد أطلعهم في اجتماع معه حضرته اللجنة الفيدرالية بأكملها في مدة ثلاثة أيام على مختلف القضايا التي تهم سير الثورة وخاصة نقاط خلافه مع الحكومة المؤقتة، أنظر: عمر بوداود، المصدر السابق، ص 225.

<sup>2</sup> - أرزقي باسطا، المصدر السابق، ص 627.

<sup>3</sup> - الطاهر أيت حمو، المرجع السابق، ص 146.

<sup>4</sup> - يذكر الشادلي بن جديد في مذكراته بأنه دعما لموقف قيادة الأركان العامة قمنا بتوقيع عريضة قبيل انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في 9 أوت 1961 تدين العريضة تصرفات الحكومة المؤقتة، وترفض تعيين الرائد موسى على رأس قيادة الأركان العامة، وقد حملت العريضة 21 توقيع من ضباط المنطقتين الشمالية والجنوبية ومن بينهم: الشادلي بن جديد، عبد الرحمان بن سالم، سعيد عبيد، صالح السوفي، محمود قنز، موسى حساني، أحمد بن أحمد عبد الغني، عبد الحميد عبد المومن، سليمان هوفمان، محمد زرقيني، محمد الصغير النقاش، وهو الشيء نفسه الذي فعله ضباط الحدود الغربية، أنظر: محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، المصدر السابق، ص 54، الشادلي بن جديد، المصدر السابق، ص 160.

<sup>5</sup> - محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، المصدر السابق، ص 54، 55.

ويوقعون عريضة احتجاج أخرى<sup>1</sup>، تمكن من خلالها بومدين من شرعنة استقلاله عن الحكومة المؤقتة ، فهو استلم القيادة من العسكريين بعد أن وقعوا العديد من العرائض تطالب بعودته على رأس قيادة الأركان العامة ، وبذلك أصبح مسؤولاً أمام ضباط الجيش وليس أمام الحكومة المؤقتة<sup>2</sup>.

بعد انتهاء اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي أسفر عن تشكيل قيادة جديدة للحكومة المؤقتة يقودها بن يوسف بن خدة ، راح هذا الأخير يبحث عن قيادة جديدة لهيئة الأركان العامة تكون بديلة عن السابقة بعد أن قبلت استقالتها من طرف الحكومة المؤقتة<sup>3</sup>، إلا أن القيادة الجديدة للحكومة المؤقتة لم توفق في هذا المسعى حيث أجبب عنه بأن ذلك من صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية<sup>4</sup>.

ولذلك راح بن خدة من جديد يبحث عن حلول للسيطرة على جيش التحرير الوطني ودفع هيئة الأركان العامة للخضوع لاقترح في سبتمبر 1961 قيادتين للجيش الأولى في مراكش والثانية في تونس ، لكن اقتراحه فشل مجددا بل قوبل بالإهانة عند ذهابه لغار ديماو بهذا القصد ما

---

<sup>1</sup> - تجدر الإشارة في هذا السياق أن الحكومة المؤقتة الجزائرية كانت قد عينت النقيب موسى بن أحمد في منصب قيادة الأركان العامة بعد تقديم قادتتها استقالتهن، وقد قبل هذا الأخير المنصب الذي عرض عليه من طرف الحكومة المؤقتة معتقدا بأن قوات معسكر الدار البيضاء الذي نجح في إثارتها ضد هيئة الأركان العامة كافية لأخذ هذا المنصب ، وقد أدى اكتشاف المؤامرة من طرف هيئة الأركان العامة إلى وضع الحكومة المؤقتة في موضع سيء للغاية بإجبارها على حماية المتواطئين معها وعلى هذا الأساس استطاع النقيب موسى بن أحمد الإفلات من المحاكمة العسكرية، وقد أدت هذه القضية إلى زيادة الهوة بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة من جهة ، وإلى تقوية روح التضامن بين أفراد الجيش من جهة ثانية لاسيما وأن الوحدة بالنسبة لهؤلاء كانت من المقدرات التي لا يجب المساس بها بأي حال من الأحوال، ومن جهة ثالثة فقد اتجه قادة الجيش باسم الشرعية التي اتهموا الحكومة بانتهاكها نحو إرساء ازدواجية السلطة ، وهو الأمر الذي سيزيد الأحداث تعقيدا حيث تتجه نحو التأزم أكثر فأكثر في ظل التنامي الكبير لقوة هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني ، أنظر: محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص238 ، وأيضا :

Mohamed Harbi,une vie debout,op,cit,p356.

<sup>2</sup> - رابح لونيبي ، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين ، المرجع السابق ، ص47.

<sup>3</sup> - بوعلام بن حمودة ، المصدر السابق ، ص 592.

<sup>4</sup> - في حقيقة الأمر فإن الخطأ الذي ارتكبه الحكومة المؤقتة في هذا الموضوع هو أنها لم تتطرق إلى قضية استقالة هيئة الأركان العامة أثناء اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية أوت 1961، بل لم تعلق عليها حتى، ما جعل الاستقالة تبقى مفتوحة فتتراجع عنها قيادة الأركان العامة متى شاءت ، أنظر: محمد مصطفى طالب ، المصدر السابق ، ص64.

جعله يتراجع عن مشروعه<sup>1</sup>، فلم يكن أمام بن خدة سوى العدول عن قبول استقالة هيئة الأركان العامة<sup>2</sup>، ذلك بأن هذه الأخيرة رغم غيابها إلا أنها بقيت تتحكم في زمام الأمور وهذا راجع إلى وفاء القيادات السابقة لها<sup>3</sup>.

في ظل هذه المعطيات استغلت هيئة الأركان العامة الثغرة القانونية من خلال بقاء استقالته مفتوحة لدى الحكومة المؤقتة الجزائرية وعادت إلى مقرها في نوفمبر 1961<sup>4</sup>، بعد ثلاث أشهر من الأزمة فقدت خلالها الحكومة المؤقتة سيطرتها التامة على الجيش الذي كان يسير من طرف بعض القادة بالنيابة عن هيئة الأركان العامة، كما فقدت مصداقيتها أكثر فأكثر خاصة بفعل تلك الألاعيب الفردية للوزراء التي كانت تجردها من الأهلية يوم بعد يوم<sup>5</sup>، وهو ما أطال من عمر الأزمة التي لم تنته بانتهاء قضية الطيار الفرنسي بل ستتجدد عقب الإعلان الرسمي لتوقيف القتال في 19 مارس 1962 أثناء آخر اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال الفترة الانتقالية.

#### **4-2-2 اجتماع المجلس الوطني للثورة يطيل أمد الأزمة:**

إذا كانت اتفاقيات إيفيان قد وضعت حدا لأوزار حرب ناهزت سبع سنوات ومحنة شعب دامت 132 سنة، فإنها شكلت في المقابل مدخلا لصراع على السلطة الذي بلغ درجة من الخطورة استلزمت استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) على عجل بطرابلس في دورة استثنائية امتدت ما بين 27 ماي و 4 جوان 1962<sup>6</sup>، وبذلك وجدت مختلف أجهزة الحكومة

<sup>1</sup> - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 237.

<sup>2</sup> - بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص 592.

<sup>3</sup> - محمد مصطفى طالب، المصدر السابق، ص 62.

<sup>4</sup> - محمد مصطفى طالب، المصدر نفسه، ص 64.

<sup>5</sup> - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 238.

<sup>6</sup> - بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في شهر فيفري 1962 بمدينة طرابلس الليبية لمناقشة مشروع اتفاقيات إيفيان كما سبق وأن ذكرنا في هذه الدراسة، لم يعد هناك مبرر لعقد اجتماع له خارج التراب الوطني خاصة بعد الإعلان الرسمي عن وقف القتال بين الطرفين ابتداء من 19 مارس 1962 وفق ما حددته اتفاقيات إيفيان، إلا أن الظروف التي شهدتها الجزائر وأخص بالذكر جملة الأعمال التخريبية التي قامت بها منظمة الجيش السري (OAS)، وضرورة انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطلب من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لمناقشة برنامج جبهة التحرير الوطني المتمثل أساسا في برنامج

المؤقتة نفسها في مواجهة مباشرة بل صراع على السلطة مع هيئة الأركان العامة التي كانت تخطط جيدا لمسألة الاستيلاء على السلطة<sup>1</sup>.

وبذلك كانت الحيرة سيدة الموقف فالجميع كان يعلم مدى قوة وخطورة الانشقاق الحاصل بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، وإن حصل الإجماع على برنامج جبهة التحرير الوطني<sup>2</sup> فإن الاختلاف كان حول النقطة الثانية والمتمثلة في تعيين قيادة جديدة للجبهة<sup>3</sup>،

---

الحمامات الذي تم إعداده أثناء الأسابيع الأخيرة من طرف لجنة خاصة، وتعيين قيادة جديدة لجبهة التحرير الوطني، كان لزاما أن تعقد هذه الدورة الأخيرة للمجلس خارج الجزائر، وبذلك انعقد المجلس في دورته الرابعة والذي امتد حسب شهادة الطاهر الزبيري الذي كان ممثلا للولاية الأولى من 25 ماي إلى 7 جوان 1962 بمقر مجلس شيوخ الملك الليبي وترأس الاجتماع محمد الصديق بن يحيى ونائبه العقيد علي كافي وعمر بوداود رئيس فيديرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، أنظر: الطاهر الزبيري ، المصدر السابق، ص سعد دحلب ، المصدر السابق، ص172، عمر بوداود ، المصدر السابق ، ص 230.

<sup>1</sup> - انعقد هذا المجلس في ظرف صعب ومشحون بالصراع بين هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني والحكومة المؤقتة، وقد زاد من حدة الصراع بين الطرفين قيام الجيش الفرنسي مع نهاية شهر أبريل 1962 في جبال "بني صالح" على الحدود الجزائرية التونسية باستفزازات ضد وحدات جيش التحرير الوطني، ما اعتبرته هيئة الأركان العامة خرقا واضحا لاتفاقيات إيفيان متهمة الحكومة المؤقتة بالتقصير في فرض بنود هذه الاتفاقيات ، كما أصدرت هيئة الأركان العامة بيانا شديد اللهجة ضد الخروقات المتكررة للاتفاقيات مهددة بالرد بقوة في حال استمرارها ، وكرد على التقارب الذي حصل بين أحمد بن بلة وهيئة الأركان العامة قامت الحكومة المؤقتة بقطع الإمدادات والتموين على جيش التحرير الوطني المتواجد بالحدود مجمدة ميزانيته، كما طلبت من الحكومة التونسية منع وحداته من عبور الحدود والدخول إلى التراب التونسي ما زاد الأمور تعقيدا ، وبذلك انفجر الوضع بعد أقل من شهر أثناء آخر اجتماع للمجلس الوطني للثورة لمناقشة برنامج الدولة الجزائرية المستقلة ، أنظر: الشادلي بن جديد ، المصدر السابق، ص179، محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 133.

<sup>2</sup> - يذكر ضابط جيش التحرير الوطني حسين بن معلم أن بن بلة هو الذي اقترح انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية من أجل تسوية الأزمة العالقة بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة ، وقد أيده في هذا المسعى كل من محمد خيضر ورباح بيطاط ، بينما لم تكن الحكومة المؤقتة موافقة على ذلك ، لكن بانضمام حسين آيت أحمد للمقترح سمح بالحصول على الأغلبية ، وبذلك تشكلت لجنة وزارية مشتركة لتحضير برنامج سياسي ذو توجه اشتراكي بقيادة الحزب الواحد، وإن كانت قد وافقت في قبوله من طرف المجلس، فإنها لم توفق في تعيين أعضاء المكتب السياسي المفترض أن يجسد القيادة الجديدة للثورة خلفا للحكومة المؤقتة ، وبذلك ختمت مهمتها بالتقرير التالي " رغم الجهود المستمرة طوال عدة أيام لم نوفق في أن ننتزع من كافة الإخوة الذين قصدتهم موافقة على تشكيل فرقة تعمل معا"، وبذلك رفعت جلسات المجلس قبل اكتمال أشغاله خاصة بعدما أرسل بعض المسؤولين كلمات بذيئة ، أنظر: حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص234،236.

<sup>3</sup> - نصت القرارات على أن القيادة الجديدة (المكتب السياسي) تعطى لها الصلاحيات اللازمة لقيادة البلاد إلى حين تزويدها بالمؤسسات الشرعية المنتخبة، لكن المشكلة الأساسية التي وقعت في مؤتمر طرابلس هي عدم الاتفاق على تشكيلة المكتب السياسي ، حيث أراد فريق الحكومة المؤقتة أن تكون تشكيلة موسعة مع إدخال عناصر جديدة ترفض هيئة الأركان العامة انضمامها إلى المكتب ، وفي مقدمة هؤلاء كريم بلقاسم ، عبد الحفيظ بوصوف ، لخضر بن طوبال ، بن يوسف بن خدة، في المقابل اقترحت هيئة الأركان العامة تشكيلة للمكتب السياسي تضم المساجين الخمسة (أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين

وبذلك برزت نزعتان داخل المجلس إحداهما تزعمها أحمد بن بلة<sup>1</sup> ، والثانية تزعمها كريم بلقاسم، وعلى إثر المناورات تبين أن قائمة بن بلة تحظى بـ 33 عضو بينما قائمة كريم بلقاسم تحظى بـ 31 عضو فقط<sup>2</sup>.

ورغم أن هذا الاجتماع أظهر الحكومة المؤقتة كمكون متجانس<sup>3</sup> على مستوى الأهداف والغايات، فإن أعضاؤه كانوا يبحثون عن تحالفات لصالح كل (عصبة)<sup>4</sup>، ذلك بأن لائحة بن بلة كانت قد أقصت كريم بلقاسم الذي عوض بمحمدي السعيد، وكان بن بلة -على حد قول محمد حربي- انتقم لنفسه من كريم بلقاسم المعارض لهيئة الأركان والمهندس السابق لمؤتمر

---

آيت أحمد، رايح بيطاط، محمد خيضر)، يضاف إليهم كل من محمدي السعيد، الحاج بن علا، وهذا ما جعل لجنة المؤتمر تقوم بإجراء استفسارات فردية لكل أعضاء المجلس ، ونتيجة لعدم حضور كل الأعضاء فقد تمت مراسلة الولايات في الداخل لتعويض الأعضاء الذين استشهدوا وإرسال وكالات الأعضاء الجدد والأعضاء القدامى الذين مازالوا أحياء للتصويت نيابة عنهم ، لكن بعد وصول الوكالات وجمع اقتراحات الأعضاء الحاضرين وبعد العودة إلى الاجتماع بغرض انتخاب المكتب السياسي انفجر الوضع ورفعت الجلسة ولم تستأنف ، أنظر: مصطفى مرادة ، المصدر السابق، ص 205-206، عمر بوداود ، المصدر السابق ، ص 231.

<sup>1</sup> -في لقاء جمعه مع محمد بوضياف بتونس قبيل انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الأخيرة (ماي- جوان 1962) أكد ضابط جيش التحرير الوطني الطاهر الزبيري أن بوضياف كان غاضبا غضبا شديدا بسبب التقاف قادة الثورة حول أحمد بن بلة المدعوم من طرف القيادة المصرية(جمال عبد الناصر) ، بينما كان بوضياف يرى نفسه الأحق بهذا الدعم بصفته أب الثورة الجزائرية ، أنظر: الطاهر الزبيري ، المصدر السابق ، ص 275.

<sup>2</sup> - اقترح كريم بلقاسم تشكيلة المكتب السياسي المتكونة من تسعة أعضاء وهم: كريم بلقاسم ، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، محمد خيضر، رايح بيطاط ، عبد الله (الخضر) بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، أحمد بن بلة، سعد دحلب ، أنظر: محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 203، محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 278-279.

<sup>3</sup> - قد يرجع هذا التجانس حسب اعتقادنا إلى رغبة من طرف بعض هؤلاء الأعضاء إلى تطبيق النصوص القانونية والتشريعية للثورة ، فكان هذا الاجتماع في حقيقته إقرارا بتطبيق المادة 18 من الفصل الرابع من القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني التي تنص على " أن تتكفل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية حتى التحرير الكامل للتراب الجزائري وإقامة مؤسسات نهائية"، ونحن نعتقد أن التفسير القانوني للمادة يحتمل تأويلين أولهما أن تبقى الحكومة المؤقتة في السلطة إلى غاية انتخاب قيادة جديدة ، أما الثاني فتعيين قيادة جديدة مباشرة بعد الاعتراف الفرنسي بالسيادة الجزائرية ، لكن الأحداث أثبتت بتطبيق التأويل الثاني بحكم القوة العسكرية.

<sup>4</sup> - لقد جمع المجلس الوطني للثورة خلال اجتماعه هذا تقريبا كل أعضاء قيادة الثورة وهم على النحو التالي: أغلبية قادة الولايات بالداخل، أعضاء فيديرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، أعضاء الثورة بتونس، أعضاء الثورة بالمغرب، أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، أعضاء مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية، المساجين السياسيين الخمسة ، أنظر:

الصومام 20 أوت 1956<sup>1</sup>.

وبهذه السياسة يكون مؤتمر طرابلس بمثابة العثرة الذي أخرجت كل الأزمات إلى العلن ، فكان المفترض أن يكون خلاف الأفكار والنصوص لاختلاف الأسماء والسلطة، حيث أدى هذا الأمر إلى تعليق أعمال المؤتمر وعاد كل طرف إلى حيث يمكنه أن يستنفر حلفاؤه<sup>2</sup> فاتجه بن خدة إلى الوزير الليبي محمد عثمان والملك الأردني حسين بن طلال لدعمه بالسلاح ، لكنه تراجع عن العرض لخشيته أن تتحول الجزائر إلى بؤرة من بؤر الحرب الباردة وهي التي طالما التزمت الحياد في مثل هذه القضايا<sup>3</sup>.

وبذلك انفجرت الأزمة خلال هذا الاجتماع الذي لم يناقش البرنامج بقدر ما ناقش الخصومات الشخصية وتبادل التهم بين الطرفين<sup>4</sup>، وهذا ما أدى بين خدة إلى تقديم استقالته من منصب رئيس الحكومة المؤقتة إلا أنها رفضت بالإجماع، لكن الاتفاق بقي مستحيلا بسبب دعم هيئة الأركان العامة لكل من بن بلة ومحمد خيضر<sup>5</sup> بعد أن التحق هواري بومدين بقيادته على الحدود رغم محاولة الحكومة المؤقتة القبض عليه بدعم تونسي<sup>6</sup>.

وذهبت الحكومة المؤقتة في هذه القضية إلى أبعد الحدود من ذلك، بعد إعلانها عن قرار يدين

---

<sup>1</sup> - في السياق ذاته يرى حربي أن حصول لائحة بن بلة على 33 صوت تستدعي أربع ملاحظات بارزة، أولها أن أكثرية الثلثين لم يتم بلوغها ، هذا ما أدى إلى بروز سياسة التحالفات داخل المجلس للتوسع خارجه فيما بعد لتمس حتى الولايات في الداخل ، أما الثانية فتتعلق بتزوير توكيلات التصويت بعد أن عبر تصويتان لكل من العقيد يازوران والرائد بن شريف من الولاياتين الثالثة والرابعة على التوالي لصالح بن بلة ، وفي الواقع لم تكن لتعبر عن إرادة موكليهما، والثالثة تتعلق بالإخلال بقرارات التي اتخذتها جمعية قادة الأقسام حول دور هيئة الأركان العامة بتعبير قادة الولاية الثانية عن نوايا تصويت مختلفة بعد تأييد كل من العربي بن رجم ورايح بلوصيف لصالح لائحة بن بلة، أما الرابعة فهي رفض كل من آيت أحمد وبوضياف انتسابها للمكتب السياسي وفقا لما اقترحه أحمد بن بلة ، وهذا ما يطرح إشكالية اقتراح لائحة لم يكن الاتفاق قائما حولها ، مما يشير إلى دكتاتورية عسكرية في خط مستقيم، ستكون لهيئة الأركان العامة الحظ الأوفر منها، أنظر: محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 279.

<sup>2</sup> - محمد الصغير هلايلي ، المصدر السابق ، ص 368.

<sup>3</sup> - رايح لونيبي ، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين ، المرجع السابق ، ص 60.

<sup>4</sup> - سليمان الشيخ ، المصدر السابق ، ص 478.

<sup>5</sup> - سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 173.

<sup>6</sup> - محمد الصغير هلايلي ، المصدر السابق ، ص 368.

أعضاء قيادة الأركان العامة بالخروج عن القانون وتجريدهم من رتبهم العسكرية<sup>1</sup>، وقد تعزى هذه القرارات إلى مطالبة هؤلاء بإنشاء حقبة للدفاع تسند إلى بومدين، لكن بن خدة وآخرون رفضوا ذلك معتبرين أن ذلك شكلا صارخا من أشكال الضغط<sup>2</sup>، معنيين بذلك عن انسحابهم من الجلسة مما سمح لبن بلة وحلفائه بإعداد محضر غياب هؤلاء المنسحبين عن الحضور يوم 9 جوان 1962<sup>3</sup>، مما شرعن فرضية تصدع المجلس الوطني للثورة وانتهاء مهامه التي حولت مباشرة إلى السلطة الجديدة ممثلة في المكتب السياسي<sup>4</sup>.

هذا المكتب الذي اعتبرته الحكومة المؤقتة غير شرعي وانسحبت منه قبل انتهاء اجتماعاته، ورغم تعاطف محمد بوضياف مع هذا الموقف<sup>5</sup> إلا أن ذلك لم يشفع لأنصار هذا الرأي من عدم فرض قائمة المكتب السياسي المقترحة على المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي تمت المصادقة عليها، و طلب منه أن يباشر مهامه التي تقتضيها الدولة المستقلة<sup>6</sup>، وهو الأمر الذي

<sup>1</sup> - في حقيقة الأمر فإن قرار الحكومة المؤقتة القاضي بتجريد أعضاء قيادة الأركان العامة من رتبهم وإقالتهم في نهاية جوان 1962 هو قرار متأخر وغير فعال، ذلك بأن الحكومة المؤقتة لا تملك الوسائل لتطبيقه، خاصة في ظل تحالف بومدين مع بن بلة، وإن كان تحالف مصلحي في حقيقته إلا أنه كان يخدم الطرفين فكما يحتاج بومدين إلى شرعية سياسية فإن بن بلة كذلك يحتاج إلى قوة البندقية، أنظر: Redha Malek, op, cit, pp 264-265.

<sup>2</sup> - مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص 265.

<sup>3</sup> - محمد صايكي، المصدر السابق، ص 304.

<sup>4</sup> - حسب شهادة الأمين بشيشي مسؤول مكتب الجزائر في بنغازي الليبية أن بن بلة نزل بمقر المكتب في نهاية العشر الأوائل من شهر جوان 1962، وأعلن بعد التتأم أعضاء المكتب بانقضاء المؤتمر دون سابق إنذار، محملا المسؤولية لبن يوسف بن خدة الذي انسحب بحجة كلام جاف صدمه، وكانت النقاشات في الدورات السابقة أكثر حدة وفضاضة، وفي السياق ذاته تتحدث المصادر عن اجتماع آخر بطرابلس يوم 7 جوان 1962 وهو آخر جلسة من جلسات الاجتماع حضرته أغلبية نسبية (28 عضو) حيث أمضى الحاضرون باسمهم وباسم بعض الموكلين محضرا يسجل مغادرة رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة لأشغال المجلس بدون إخباره فوضع زملاءه في وضعية لم تسمح لهم باختتام الأشغال، أنظر: الأمين بشيشي، المصدر السابق، ص 43، بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص 599.

<sup>5</sup> - لطفي الخولي، المرجع السابق، ص 37.

<sup>6</sup> - أصدر المكتب السياسي تصريح يوم 22 جويلية 1962 والمعروف بـ"تصريح تلمسان" ومن بين ما جاء فيه: اعتبار وزراء الحكومة الذين غادروا طرابلس يوم 7 جوان 1962 مغتصبين للسلطة فالعقوبة التي أصدرها ضد هيئة الأركان غير شرعية، يندد بتغطية تصرفات القوة المحلية وبدعم معاينة جرائم المنظمة المسلحة السرية (OAS)، يؤكد بأن المجلس الوطني للثورة الجزائرية يبقى الهيئة العليا للثورة الجزائرية، يقرر تلبية دعوة الأغلبية النسبية للمجلس، يطلب تجند الشعب الجزائري حول المكتب السياسي المؤهل لقيادة البلاد ولتحوير جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني ولتحضير مؤتمر الحزب المقرر

جعل محمد بوضياف يعلن استقالته من هذا المكتب في 22 جويلية 1962، ويقرر إنشاء اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة بتيزي وزو والتي تشكلت من محمد بوضياف، العقيد محند أولحاج ، كريم بلقاسم<sup>1</sup>.

هذا وقد اتفقت جل المصادر على أن أشغال المجلس الوطني للثورة توقفت دون الحسم في أمر تعيين قيادة سياسية جديدة<sup>2</sup>، ودون المصادقة على تشكيلة المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني<sup>3</sup>، وبذلك لم تكتمل الأشغال رسميا و لم تنتخب أي هيئة سياسية عليا ، كما أنه لم يجدد ثقته في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية<sup>4</sup>، وهو ما يوحي بسيرورة الأحداث وصناعة السلطة خارج المؤسسات الشرعية لجبهة التحرير الوطني.

#### 4-2-3 أزمة الصراع تنتقل إلى الداخل:

لم يكن اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في دورته الرابعة لينهي أزمة الصراع على السلطة بين الطرف المتطلع لها وبين من أراد البقاء فيها، بل تعقدت الأمور واتسع نطاقها، حيث أقالت الحكومة المؤقتة رسميا هيئة الأركان العامة في بلاغ موجه إلى جيش التحرير الوطني مؤرخ في 30 جوان 1962 مطالبة كل جنود وضباط جيش التحرير الوطني في الداخل وعلى الحدود بالانضواء تحت سلطتها<sup>5</sup>، لكن السؤال المطروح هل قدرت الحكومة المؤقتة عواقب تصرفها هذا؟ ، وهل كانت تملك الوسائل لضمان احترام قراراتها وضمان تنفيذ أوامرها؟ .

---

نهاية السنة، إن المكتب السياسي مجند لتوطيد استقلال الجزائر ولبناء دولة ديمقراطية عصرية تضمن لكل المواطنين الحرية الفردية وحرية التعبير وتضمن العدالة الاجتماعية ، إن المكتب السياسي سيسد الطريق أمام قوات الاستعمار الجديد وحلفاؤه، أنظر: بوعلام بن حمودة ، المصدر نفسه ، ص 602.

<sup>1</sup> - الطاهر الزبيري ، المصدر السابق ، ص 285.

<sup>2</sup> - عمر بوداود ، المصدر السابق ، ص 232.

<sup>3</sup> - الطاهر الزبيري ، المصدر السابق ، ص 279.

<sup>4</sup> - محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ، ص 204.

<sup>5</sup> - من بين النقاط البارزة التي عالجها بيان الاستقالة هي: التنديد بكل الأعمال الإجرامية للأعضاء الثلاث لهيئة الأركان العامة ، تجريد العقيد هواري بومدين والراندين منجلي وسليمان من رتبهم، رفض كل أمر صادر من طرف هؤلاء الضباط السابقين ومن يدور في فلكهم، أنظر: علي هارون ، المصدر السابق ، ص 82-83.



في واقع الأمر فإن الظروف العامة التي أعقبت وقف إطلاق النار في الجزائر وعلى الحدود جعلت العديد من المشاكل تتفاقم بوتيرة سريعة<sup>1</sup>، غذتها الحملة التي شنتها هيئة الأركان العامة على الحكومة المؤقتة سواء على مستوى الجيش متهمة الحكومة المؤقتة بإلحاق الضرر المعنوي بالجيش ، أو على مستوى اللاجئين الجزائريين وإعلامهم بخطر الأزمة لتقويض سلطة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية<sup>2</sup>.

وزادت الأوضاع تأزما بعد أن بثت الإذاعات نداءات رجال السياسة الجزائريين الداعية للعصيان وحث الجنود على ترك فرقهم والالتحاق الفردي بولاياتهم الأصلية<sup>3</sup>، حتى أجهزة الاتصال التي كانت بحوزة جيش التحرير الوطني أصبحت تدعو إلى الالتحاق بالولاية الفلانية أو غيرها من أجل حشد الدعم للأطراف المتصارعة<sup>4</sup>، لاسيما بعد أن استعانت الحكومة الجزائرية المؤقتة من جديد بالحكومة التونسية في صراعها مع هيئة الأركان العامة<sup>5</sup>، وذكرت المصادر أن بن خدة طلب من السلطات الفرنسية بإبقاء الحدود مغلقة سواء الشرقية منها أو

---

<sup>1</sup> يذكر رئيس الهيئة التنفيذية عبد الرحمان فارس أن الأزمة الحاصلة بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة زادت في تعقيد الأمور وظهور أخطر المشاكل، لاسيما صعوبة التعامل مع بعض العناصر التي كانت تبادر إلى تجنيد الشباب بدون رخصة بغرض تضخيم أعداد الجند ، وكان السكان يسمونهم "قوم مارس" أو "المارسيون الجدد"، وأكثر من هذا يقول عبد الرحمان فارس أن بعض القادة العسكريين قاموا بالتدخل في مشاكل لا تعنيهم، وهذا بناء على تقرير أحمد مدغري والي تلمسان آنذاك المرسل إلى رئيس الهيئة التنفيذية عبد الرحمان فارس ، أنظر: عبد الرحمان فارس ، المصدر السابق ، ص 196.

<sup>2</sup> يذكر عبد الحميد براهيم أن هذه الظروف دفعت بهيئة الأركان العامة إلى عقد اجتماع لها في جويلية 1962 بمقرها في غار ديماو، ودعي إليه أعضاء قيادتي منطقتي عمليات الشمال والجنوب، وكل قادة الفيلق والكاتب الثقيلة ، واغتم أعضاء قيادة الأركان العامة الفرصة لإبلاغ مسؤولي الجيش بتقديم استقالتهم، لكن الجميع كان يعلم أن هذه المناورة من طرف قيادة الأركان العامة ستزيد من دعم قادة الجيش لها من جهة ، وتزيد في إضعاف الحكومة المؤقتة من جهة ثانية ، ولهذا جاء قرار الحكومة المؤقتة والمتمثل في تجريد ميزانية قيادة الأركان العامة ، لكن عملية الادخار المالي المسبق التي قامت به قيادة الأركان العامة أفضل مرة أخرى مفعول هذا القرار، أنظر: عبد الحميد براهيم ، المصدر السابق ، ص 54، 80.

<sup>3</sup> خالد نزار ، الجيش الفرنسي وجيش التحرير الوطني ، المصدر السابق.

<sup>4</sup> خالد نزار ، مذكرات اللواء خالد نزار ، المصدر السابق ، ص 51.

<sup>5</sup> تجلّى تدخل الحكومة التونسية في هذه القضية في مظهر آخر يضاف إل المظاهر المذكورة آنفا، وكان ذلك خلال التجمع الذي عقده الحزب الدستوري التونسي ليلة الإعلان عن نتائج استفتاء استرجاع السيادة الوطنية الجزائرية ، وكان قد ترأس التجمع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة وبث على أمواج الراديو بحضور رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية بن يوسف بن خدة ، حيث أعلن من خلاله عن تحية قادة هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني ، وقام بورقيبة بتوجيه انتقاد لاذع لهؤلاء

الغربية<sup>1</sup>، فكانت كل هذه الأسباب كافية لنشوب اختبار القوة بين الطرفين.

وسرعان ما اتجه هذا الصراع إلى الداخل بعد أن أعلن عن استقلال الجزائر وأعلن الطرفان عن عبور الحدود، حيث لم تستطع الحكومة المؤقتة بوزنها الضعيف أن تمنع عبور جيش التحرير الوطني عبر الحدود ولا حتى ملاً الفراغ السياسي في الجزائر<sup>2</sup>، ما جعل الجيش يطالب أكثر فأكثر بدوره السياسي بل يؤكد صراحة في موثيقه أن الشعب والجيش هما القوتان المحركتان للثورة، ويجب على هذا الأخير أن يضمن سيرورتها الحقيقية من خلال المشاركة الفعلية في السلطة التي اكتسبها بحكم قوته المادية<sup>3</sup>.

أما بخصوص الولايات في الداخل فكانت هي الأخرى منقسمة على نفسها ، منها من تحالف الحكومة المؤقتة ، ومنها من تحالف هيئة الأركان العامة<sup>4</sup>، فإذا كان كريم بلقاسم قد نشط بشكل سري في منطقة تيزي وزو أين حاول التنسيق مع الولايات الأخرى، فإن المكتب السياسي كان قد كسب تأييد قيادة الولاية الأولى والخامسة والسادسة عن طريق هيئة الأركان العامة التي سعت لإقامة هياكل حتى في الولايات المعارضة لها<sup>5</sup>.

---

القادة ذاكرا إسم كل واحد منهم، هذا وقد لوحظ في الوقت ذاته تحركات مشبوهة من طرف قوات حفظ النظام التونسية في غار ديماو والمنطقة المجاورة ، وهو الأمر الذي أدى بقيادة الأركان العامة بمغادرة المنطقة متجهين نحو المنطقة العملياتية الشمالية ، أنظر: حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص241.

<sup>1</sup> - علي هارون ، المصدر السابق ، ص 98.

<sup>2</sup> - لطفي الخولي ، المرجع السابق ، ص38.

<sup>3</sup> - انطلاقاً من هذه الشرعية فقد اعتبرت هيئة الأركان العامة القرار الصادر عن الحكومة المؤقتة الجزائرية في 30 جوان 1962 والقاضي بعزل قيادتها وتجريدهم من رتبهم، اعتدته غير قانوني لسببين أولها أن الحكومة المؤقتة غير قانونية بحكم انتخاب قيادة جديدة ممثلة في المكتب السياسي ، وثانيها أن قيادة الأركان العامة مستقلة عن الحكومة المؤقتة وليست تابعة لها بدليل أنها مشكلة من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية(CNRA) في جانفي 1960 وليس من طرف الحكومة المؤقتة(GPRA) ، أنظر: سليمان الشيخ ، المصدر السابق ، ص 472، 479.

<sup>4</sup> - كانت الولاية الثالثة ومنطقة الجزائر الحرة في صالح الحكومة المؤقتة والولاية الرابعة محايدة، أما الولاية الثانية فكانت تقف بشدة ضد هيئة الأركان العامة محتفظة بقاء أحمد في السجن، بينما الولاية الأولى فكانت مقسمة ، في حين كانت كل من الولاية الخامسة والسادسة مكسبا لبومدين منذ البداية خاصة الولاية الخامسة التي اعتبرت أم جيوش الغرب ، أنظر: سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص 177.

<sup>5</sup> - ونقصد هنا بالولاية الثالثة وجزء من الولاية الثانية، أما بخصوص الولاية الرابعة فقد بقيت إلى غاية هذه الأحداث محايدة، أنظر: بوعلام بن حمودة ، المصدر السابق ، ص603.

وبذلك تشكلت ثلاث مجموعات الأولى أطلق عليها جماعة تلمسان ممثلة في المكتب السياسي الذي تدعمه هيئة الأركان العامة والولاية الأولى والخامسة والسادسة وجزء من الولاية الثانية<sup>1</sup>، والمجموعة الثانية التي أطلق عليها جماعة تيزي وزو بقيادة كريم بلقاسم ومحمد بوضياف وتأييد الولاية الثالثة وسمت نفسها " لجنة الدفاع عن الثورة"<sup>2</sup>، أما المجموعة الثالثة فهي جماعة الحكومة المؤقتة التي تدعمها الولاية الثالثة وجزء من الولاية الثانية ، وفيديريالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، ثم الولاية الرابعة بعد أن علمت بالأعمال التي قام بها بومدين تخلت عن الحياد وانضمت إلى هذه المجموعة<sup>3</sup>.

وفي خضم هذه الأحداث انعقد اجتماع زمورة<sup>4</sup> الذي جاء بعد أن قرر كل من محمد بوضياف وكريم بلقاسم الدخول إلى الجزائر في 9 جوان 1962 بدعم من بن يوسف بن خدة ، مع العلم أن عملية الدخول كانت خفية لتعارضها مع اتفاقيات إيفيان ، وكان الهدف من الدخول هو تنسيق العمل بين الولايات وحملها على الوقوف في وجه هيئة الأركان العامة<sup>5</sup>، وقد ضم الاجتماع مسؤولي الولايات الثانية والثالثة والرابعة ومنطقة الجزائر المستقلة وفيديرياليات فرنسا

<sup>1</sup> -Redha Malek,op,cit, p266.

<sup>2</sup> -بوعلام بن حمودة ، المصدر السابق ، ص604.

<sup>3</sup> -تجدر الإشارة في هذا السياق أن تطورات الوضع السياسي والعسكري الذي أعقب مرحلة الإعلان الرسمي عن استرجاع السيادة الوطنية الجزائرية في 5 جويلية 1962 سيفرز لنا مجموعتين فقط ، وهما المجموعة الأولى والثانية بعد أن تتحالف المجموعة الثالثة مع الثانية لاشتراكهما في نفس الهدف ، أنظر: الطاهر أيت حمو، المرجع السابق ، ص 149.

<sup>4</sup> -تتضارب الروايات التاريخية بين مكان وزمان انعقاد هذا الاجتماع ، فهناك روايتين الأولى تعتبر أن الاجتماع تم بمنطقة زمورة بالقرب من مدينة برج بوعريريج التابعة تاريخيا للولاية الثالثة (القبائل الكبرى) في 24 جوان 1962، والرواية الثانية تذهب إلى أن الاجتماع تم بمنطقة الأصنام بمدينة الشلف في 13 جويلية 1962، لكن المؤكد هو حدوث اجتماعين في منطقتين وزمانين مختلفين، لأن الاجتماع الثاني ( اجتماع الأصنام ) جاء كرد على الاجتماع الأول (اجتماع زمورة) ، ولأن الاجتماع الأول باتفاق جميع المصادر التاريخية جاء مباشرة بعد فشل الاجتماع الخامس للمجلس الوطني للثورة في انتخاب قيادة جديدة لجبهة التحرير الوطني في 7 جوان 1962، والتي أعلن من خلاله عن تأسيس المكتب السياسي كما سبق وأن أوضحنا في هذه المسألة، وهو ما ذهب إليه محمد تقيّة وآخرون بخصوص مسألة الاجتماعين ، للمزيد حول الموضوع أنظر: محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، المصدر السابق ، ص471، حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص237 ، محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ، ص 205، وأيضا :

Mohamed Teuguia,op,cit, p203.

<sup>5</sup> -محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ، ص205.

وتونس ، وانتهى الاجتماع في 25 جوان 1962 بتشكيل لجنة ولائية مشتركة ، كما نددوا بتمرد قيادة الأركان العامة وأعلنوا حالة استنفار في كافة الأقاليم التابعة لهم<sup>1</sup>.

وكرر على اجتماع زمورة من جهة ومحاولة تقريب وجهات النظر من جهة ثانية ، تمت الدعوة إلى عقد اجتماع آخر بمدينة الأصنام بالقرب من مدينة الشلف في 13 جويلية 1962<sup>2</sup>، سمي بلقاء الأصنام، وتم الاتفاق على دعوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية للانعقاد مجددا من أجل تعيين قيادة سياسية موحدة وتنصيب حكومة<sup>3</sup>، لكن الأحداث التاريخية التي طغت عليها مسألة الصراع على السلطة أثبتت عقم نتائج هذا الاجتماع، حيث أعلن بن بلة رسميا في 22 جويلية 1962 عن شرعية المكتب السياسي الذي انتخب في الاجتماع الأخير للمجلس الوطني للثورة الجزائرية كسلطة وطنية تحكم البلاد<sup>4</sup>.

ويذكر الطاهر الزبيري أن صالح بونيندر\* انتقد بشدة هيئة الأركان العامة خلال اجتماع زمورة، واعتبرها أكبر المخاطر التي تسببت في الفوضى والتغريب بوحدات جيش التحرير الوطني المتواجد في الحدود، رافضا أن يكون أحمد بن بلة ضمن قيادة الدولة الجزائرية المستقلة<sup>5</sup>، وهذا

---

<sup>1</sup> - جاءت قرارات اجتماع زمورة على النحو التالي : إنشاء لجنة تحقيق مهمتها وضع قوائم المرشحين للمجلس التأسيسي ، ضبط الشروط الموضوعية اللازمة لعقد المؤتمر الوطني ، تنظيم عملية إدماج وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة على الحدود في ولاياتها الأصلية، توفير الوسائل الضرورية لإدخال الأسلحة والذخيرة المخزنة في الخارج، كما وجه المجتمعون نداء إلى الولايات الأولى والخامسة والسادسة للالتحاق بهم وتفاذي انتقال الصراع من الخارج إلى الداخل ، لكن هذه الولايات رفضت وواصلت دعمها لهيئة الأركان العامة ، أنظر: حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص237، محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ، ص205.

<sup>2</sup> - حضر الاجتماع كل من : الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى، صالح بونيندر والعربي بروجم عن الولاية الثانية، محند ولحاج عن الولاية الثالثة، العقيد حسان (يوسف الخطيب) عن الولاية الرابعة ، العقيد عثمان عن الولاية الخامسة ، العقيد محمد شعباني عن الولاية السادسة ، أنظر: محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، المصدر السابق ، ص471.

<sup>3</sup> - Mohamed Teuguia,op,cit,p203.

<sup>4</sup> - لظفي الخولي ، المصدر السابق ، ص 38.

\* - صالح بونيندر الملقب بصوت العرب من مواليد 1925 بواد زناتي بقسنطينة ، انضم إلى حزب الشعب الجزائري ( حركة انتصار الحريات الديمقراطية ) سنة 1946، عين مسؤول عسكري على منطقة واد زناتي بعد اندلاع الثورة التحريرية ، ثم عضو في القيادة العسكرية للولاية الثانية بداية من أوت 1957 ، ثم مسؤول عن الولاية من 1960 - 1962، توفي سنة 2005 أنظر: Benjamine Stora,op,cit ,p 144.

<sup>5</sup> - الطاهر الزبيري ، المصدر السابق ، ص 273.

ما يفسر أن الطلقات النارية الأولى في أزمة الصراع على السلطة شهدتها مدينة قسنطينة ليلة 24 جويلية 1962 ما أدى ذلك إلى سقوط قتلى وجرحى، واعتقال كل من صالح بوبنيدر ولخضر بن طوبال<sup>1</sup>.

وجاءت هذه الاضطرابات بعد العبور الجماعي<sup>2</sup> لأفراد جيش التحرير الوطني عبر الحدود الغربية وقيادة هيئة الأركان العامة في 11 جويلية 1962 معتمدة بذلك على استراتيجية التحكم في جميع البوابات الحدودية من خلال تأييد كل من الولاية الأولى والخامسة وكذا القاعدة الشرقية<sup>3</sup>، وبدأت الاستعدادات للتوجه إلى الجزائر العاصمة لإزاحة الحكومة المؤقتة التي سبق وأن دخلت إليها واستقرت فيها في 3 جويلية 1962 على أساس أنها الحكومة الشرعية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - تذكر المصادر التاريخية أن بداية الاضطراب نتجت عن تحرك نائب قائد الولاية الثانية العربي برجم الذي كان متحالف مع هيئة الأركان العامة ومدعم من الولاية الأولى في ليلة 24 و 25 جويلية 1962، باحتلال مقر الولاية ومحاصرة المدينة وقطع سبل مواصلاتها بالخارج ، وتجريد العديد من أعوان الشرطة من أسلحتهم، أنظر: محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، المصدر السابق ، ص469، الطاهر الزبيري ، المصدر السابق ، ص286.

<sup>2</sup> - في حقيقة الأمر فإن عملية العبور الجماعي لأفراد جيش التحرير الوطني الذين كانوا في الحدود جاءت منافية لأوامر الحكومة المؤقتة التي أمرت من خلال منشور للقيادة السياسية جميع المناضلين والمسؤولين بضرورة العودة إلى الوطن بصفة فردية ، وهذا ما أدى إلى حدوث العديد من الاضطرابات بفعل العبور الجماعي تسببت في سقوط عدد من الضحايا إثر المواجهة الدامية مع جيش التحرير الوطني المتواجد في الداخل خاصة في " بوغار " و " واد سلي "، أنظر: محمد يوسف ، رهائن الحرية ، المصدر السابق ، ص188.

<sup>3</sup> - محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ، ص205.

<sup>4</sup> - يروي أحمد طالب الإبراهيمي تفاصيل محاولات اللجنة المصغرة الذي كان أحد أعضائها بمعية محمد بن يحيى ورضا مالك، في إيجاد السبل الكفيلة لتفادي المواجهة المسلحة بين الفرقاء المتناحرين على السلطة ، مع العلم أن الشعب الجزائري كان قد استقبلهم استقبال الأبطال ، وكأنه أراد توجيه رسالة لهم مفادها أنه لا خلاص إلا في الاتحاد، ومن بين المحاولات التي قامت بها هذه اللجنة تلك اللقاء الذي جمعها مع بن خدة في مكتبه مبرزة أمامه خطورة الوضع ، وحالة انعدام الأمن السائدة ، وأن واجب السلطة هو اتخاذ الإجراءات المناسبة لتجنب إراقة الدماء ومخاطبة الأمة، هذا وقد تم إعداد مشروع نداء للشعب الجزائري لهذا الغرض يلقي على أمواج الأثير، إلا أن كل هذه المساعي باءت بالفشل ، حيث يقول أحمد طالب الإبراهيمي واصف الأوضاع حينئذ: " لقد شعرت باليأس في مسعانا بعد أن كان تحقيقه ضربا من المستحيل، حيث بدأت إعلانات الولاء تصدر تباعا للطرف الأقوى، وخاصة بعد فشلنا في مقابلة بوضياف الموجود آنذاك بتيزي وزو، وكذا بن بلة، خاصة وأنه في 17 جويلية التحق فرحات عباس بمجموعة تلمسان الذي سبقه إليها مساعده أحمد فرنسيس وأحمد بومنجل، وفي 20 جويلية 1962 حيث أدت اللاتحة التي أصدرتها هذه المجموعة عندما قررت من جانب واحد أنها هي التي تمثل الشرعية إلى استبعاد أية إمكانية لحل تفاوضي داخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية"، أنظر: أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، ج 1، دار القصة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2006، ص 163-165.

بعد الإعلان عن شرعية السلطة من طرف المكتب السياسي<sup>1</sup>، بدأت كتائب جيش التحرير الوطني التابعة لهيئة الأركان العامة تزحف نحو العاصمة، وقد اشتبكت أثناء هذا الزحف مع فصائل جيش التحرير التابعة للحكومة المؤقتة بناحية مدينة الشلف<sup>2</sup>، وجاء ذلك تأكيدا لما صرح به محمد بوضياف قبل ذلك من بجاية عندما قال: "يجب مواصلة النضال بالكلمات والمناشير وحتى السلاح ضد نظام الاستعباد، وحتى لو تقلص وضعنا إلى عشر التراب الوطني سنواصل النضال فوق هذا العشر"<sup>3</sup>.

وعن زحف جيش التحرير الوطني نحو العاصمة يقول عبد الرحمان فارس: "تلقيت مكالمة من صديقي السيد مزوار، رئيس دائرة قصر البخاري، يخبرني فيها بأن قواعد الولاية السادسة المتعاطفة مع المكتب السياسي غادرت بوسعادة، وأنها ستحل بقصر البخاري، والحال أن قوات الولاية الرابعة التي شرعت في تنظيم المقاومة، عمدت إلى تفجير جميع الجسور الواقعة بين قصر البخاري ومجبر"<sup>4</sup>، هذا وقد سعت الحكومة المؤقتة إلى تسليم زمام الأمور في الولاية الرابعة إلى إطارات يجري إرسالهم من تونس على وجه السرعة<sup>5</sup>.

---

<sup>1</sup> - المقصود بالمكتب السياسي هو المشكل في اجتماع طرابلس الأخير، مع العلم أن هذا الاجتماع بقي مفتوحا إلى اليوم بسبب مغادرة أعضائه قبل اكتمال جلساته كما سبق وأن أوضحنا، ما جعل بعض أعضاء المجلس يعلنون عن تأسيس مكتب سياسي كسلطة جديدة تعطي له شرعية حكم الجزائر المستقلة، وهو المكتب الذي تمت تركيزته في مدينة الشلف في 17 جويلية 1962 من طرف أحمد بن بلة وأحمد مدغري وبعض قادة الولايات وتم الإعلان عنه رسميا في 22 جويلية 1962 بعضوية كل من : أحمد بن بلة ، محمد خيضر ، رابح بيطاط، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، محمدي السعيد، الحاج بن علة، وقد أصدر بيان مما جاء فيه: "إن المكتب السياسي قد قرر أن يتحمل ابتداء من هذا اليوم مسؤولياته الوطنية في إطار شرعية مؤسسات الثورة الجزائرية المتحصل عليها إلى غاية انعقاد المؤتمر الوطني السيد، وعليه يعلن عن نفسه مؤهلا لتولي قيادة البلد ، تحويل جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني ، تنظيم الحزب ، بناء الدولة ، وتحضير مؤتمر لنهاية سنة 1962"، أنظر: حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 244 ، محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، المرجع السابق ، ص209.

<sup>2</sup> - محمد جمال يحيوي ، المصدر السابق ، ص102.

<sup>3</sup> - علي هارون ، المصدر السابق ، ص169.

<sup>4</sup> - عبد الرحمان فارس ، المصدر السابق ، ص201.

<sup>5</sup> - يذكر حربي أن من بين هؤلاء الإطارات العقيد الصادق والرئدان عمر أوصديق وعز الدين والنقيب موسى شارف وعلي لونييسي والملازم بوعالم أوصديق، حيث كانت مهمة هؤلاء هي ربط الجماهير بقيادات بهدف فرض احترام الاتفاقات اللاحقة مع فرنسا ، أنظر: محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص240.

تسارعت الأحداث وتعددت ، وراح كل طرف يبحث عن القوة، القوة فقط خاصة إذا كانت عسكرية حيث بإمكانها أن تحقق له النصر على غريمه، ولأن الأحداث تداخلت وتعددت فإن الكتابات حول الموضوع أخذت نفس المنحى من حيث طبيعة سير الأزمة ، وعدد الضحايا<sup>1</sup>، إلا أن المؤكد هو أن المواجهة تحولت من صراع سياسي في الخارج حول القيادة الجديدة لجهة التحرير الوطني إلى مواجهة عسكرية دامية ، استمرت لأيام خلفت عديد القتلى والجرحى دفعوا ثمن الوصول إلى السلطة.

ولحسن الحظ فإن الأزمة لم تستمر طويلا بعد أن قرر رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية تنحيه عن رئاسة الحكومة وإنهاء مهامها تقاديا لدخول الجزائر في حرب أهلية دامية ، وبذلك انتهت الأزمة بمفاوضات بين الطرفين<sup>2</sup> توجت ببقاء المكتب السياسي الذي اعترف بن خدة بسلطته يوم 7 أوت 1962<sup>3</sup>، والاتفاق على تحديد 27 أوت 1962 لإجراء الانتخابات التشريعية ، وتاريخ بداية سبتمبر من نفس السنة لعقد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، حيث يكلف المكتب السياسي بتحضير هذين الحدثين<sup>4</sup>، وبهذا تكون قيادة الأركان العامة قد تمكنت من الاستيلاء على السلطة المركزية للدولة الجزائرية المستقلة.

#### **4-2-4 خلفيات الصراع بين الطرفين:**

تتعدد التفسيرات التاريخية حول حقيقة بعض الصراعات الداخلية والخارجية التي تحدث عادة في

<sup>1</sup> - تضاربت الروايات حول حقيقة المواجهات العسكرية التي حدثت بعد زحف جيش التحرير الوطني التابع لهيئة الأركان العامة نحو العاصمة للحصول على السلطة بين من يؤيد هذه المواجهة ويرأها حق مشروع ، وبين من يراها اعتداء صارخ على الشرعية الثورية ممثلة في الحكومة المؤقتة، وعلى هذا الأساس تبقى الحقيقة دوما هي الضحية، لتفاصيل أدق حول الموضوع أنظر: محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق، ص 295،303، الطاهر الزبيري ، المصدر السابق، ص288، محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، المصدر السابق، ص 470-473، محمد تقيية ، المصدر السابق، ص594، سليمان الشيخ ، المصدر السابق، ص480، بوعلام بن حمودة ، المصدر السابق، ص608، محمد صايكي ، المصدر السابق، ص315. حسان الجيلاني ، قصة العودة ، ج1، دار هومة ،الجزائر،2011، ص 92، خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، المصدر السابق ، ص ص 55-58، علي هارون ، المصدر السابق ، ص 97، رابح لونييسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين ، المرجع السابق، ص 66.

<sup>2</sup> - محمد جمال يحيوي ، المصدر السابق ، ص102.

<sup>3</sup> - سليمان الشيخ ، المصدر السابق ، ص479.

<sup>4</sup> - بوعلام بن حمودة ، المصدر السابق ، ص 605.

أي كيان سياسي، وتتعدد التحالفات والمفاهيم المتعلقة بتلك الصراعات الوطنية الهادفة للوصول إلى السلطة مثل الصراع الذي بين أيدينا، فبين من يرجعه إلى مجرد صراع سياسي كونه يسعى لهدف بين ولو على الطريقة الميكانيكية وهو الحصول على السلطة، وبين من يراه صراع إيديولوجي نابع من اختلاف التوجه الفكري لكل طرف ، ما ولد عدم اتفاق حول القضايا المصيرية لاسيما فيما تعلق منها بقيادة البلاد.

فسر رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة سبب الأزمة بالاختلاف بين طبيعة الظروف التي كانت في الداخل وتلك الموجودة في الخارج، ما انعكس سلبا على سلوك هؤلاء الضباط الذين كانوا متواجدين في الحدود، حيث تكونت لديهم إقطاعية عسكرية تعتمد على قوة السلاح ، وتقلل من دور الشعب بل تستهين به أحيانا<sup>1</sup>، ولعل هذا الشعور هو من جعل الشعب يخرج في مظاهرات عفوية في 6 سبتمبر 1962 مرددا شعار "سبع سنين بركات"، في رسالة واضحة تعبر في حقيقتها عن مدى النضج الثوري والسياسي لهذه القاعدة الشعبية اتجاه اللامسؤولية الفاضحة من القمة<sup>2</sup>.

وهو ما ذهب إليه سعد دحلب في تفسير الأزمة الذي أرجعه إلى ضعف هيئة الأركان العامة في القيام بمهامها العسكرية كاملة لاسيما فيما تعلق باجتياز الأسلاك الشائكة المكهربة من جهة، وحاجز اليقين من الاستيلاء على السلطة في الخارج من جهة ثانية<sup>3</sup>، وهذا ما ظهر في تعنت أعضائها فيما بعد ، بن بلة وخيضر اللذان لم يكونا ليتراجعا أمام أي شيء لبلوغ مطامحهما ولو كان ذلك سيكلف إحراق البلاد<sup>4</sup>.

في حين يرجع البعض جذور الخلاف إلى تأسيس اللجنة الوزارية للحرب (CIG) 18 جانفي

<sup>1</sup> - بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، المصدر السابق ، ص 45.

<sup>2</sup> - سليمان الشيخ ، المصدر السابق ، ص 480.

<sup>3</sup> - يرى سعد دحلب أن طموح هيئة الأركان العامة في الاستيلاء على السلطة لم يكن وليد سنة 1962 بل بدأ منذ زمن بعيد ويظهر ذلك من خلال إقصائهم للباءات الثلاث ( بوصوف، بن طويال، بلقاسم)، وعلى هذا الأساس ينفي عضو الوفد الجزائري المفاوضات سعد دحلب وجود خلافات داخل الوفد الجزائري في إيفيان، خاصة بوجود الرائدتين منجلي وسليمان كمثلين عن هيئة الأركان العامة ، أنظر: سعد دحلب، المصدر السابق ، ص ص 129، 135.

<sup>4</sup> - سعد دحلب ، المصدر نفسه ، ص 181-182.



1960 ومطالبة بومدين بأن يكون عضو في هذه اللجنة، وبعد رفض الطلب أعاد بومدين الكرة في اجتماع المجلس الوطني للثورة أوت 1961 ، لكن هذه المرة طالب بتكوين هيئة قيادية جديدة للجيش تتكون من 6 أفراد (ثلاثي هيئة الأركان والباءات الثلاث) وتتخذ مقرها في الحدود، لكن المجلس رفض طلب بومدين للمرة الثانية<sup>1</sup>، ولهذا بدأ بومدين في تمرده متخذاً حادثة الطيار الفرنسي مجرد ذريعة، بينما كانت الحكومة المؤقتة مضطرة إلى عدم معاقبته في حينه وتأجيل الأمر<sup>2</sup>.

وقد يفسر موقف الحكومة المؤقتة هذا بضعف رئيسها وعدم تشجعه على مواجهة المتمردين خوفاً من الواقع الذي سيفرض على البلاد بعد الإعلان الرسمي عن تشكيل المكتب السياسي، فكان هذا الواقع يفرض تصدع بنیان الإخوة وانھیار روح الوحدة الوطنية التي قد لن تعود أبداً<sup>3</sup>، رغم أن هذه الحكومة تمتلك حق الشرعية والاحترام الصارم ، وهذا ما نصت عليه المادة 26 من القانون الأساسي للمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية<sup>4</sup>.

وللإشارة فإن المسألة الإيديولوجية ومسألة الشرعية الثورية قد ألقتا بظلالهما على طبيعة الصراع، ذلك بأن الغطاءات الإيديولوجية أخذت منحى آخر بعد أن اتهم كل من بن بلة وبومدين خصومهم بالبرجوازية وعملاء الاستعمار الجديد، وإن كان كريم بلقاسم قد أخذ النصيب الأوفر من هذه الاتهامات<sup>5</sup>، لاسيما وأنه توجه بمعية بوضياف إلى الجزائر لتزكية الاتفاقيات مع

<sup>1</sup> - محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، المصدر السابق ، ص 53.

<sup>2</sup> - يرى رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة أن تأجيل أمر معاقبة بومدين بسبب تمرده يعزى للأسباب التالية: بداية المفاوضات الرسمية مع الحكومة الفرنسية ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تظهر الشقاق أو الضعف أمام العدو، الخوف من تمرد جيش الحدود لأن ذلك يؤدي إلى انقسام الجيش ككل ما يؤثر سلباً على الشعب الذي سيكون فشله في صالح الاستعمار، أنظر: الطاهر أيت حمو، المرجع السابق ، ص 128-129.

<sup>3</sup> - محمد العربي الزبيري ، هكذا حدثت الردة بعد الاستقلال ، المرجع السابق ، ص 14.

<sup>4</sup> - تنص هذه المادة في فقرتها الرابعة على مايلي: "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعين الضباط السامين وأعضاء هيئة الأركان العامة ورؤساء البعثات في الخارج ، وتعين أصحاب وظائف المسؤولية"، ومادام أن الحكومة المؤقتة تعين في مسؤولية ما فإن لها الحق في إنهاؤها ، وبالتالي فهي تملك حق قرار العزل ، أنظر: علي هارون ، المصدر السابق، ص 150، محمد تقية ، المصدر السابق ، ص 590.

<sup>5</sup> - يذكر رايح لونيسي أن هذه الاتهامات جاءت بعد أن قام كريم بلقاسم بتوقيع اتفاقية مع منظمة الجيش السري (OAS)

المنظمة العسكرية السرية (OAS) التي لم يكن المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) موافقا عليها أبدا<sup>1</sup>، وهو الأمر الذي وضعه في قفص الاتهام.

أما بخصوص مسألة الشرعية الثورية والتاريخية فإن الصراع أخذ منحى آخر باتجاهه نحو المساجين السياسيين وبالتحديد بين محمد بوضياف وأحمد بن بلة، فالأول كان يرى بأحقيته في زعامة الثورة بحكم أنه القائد المكلف من طرف مجموعة 22 التاريخية، والمسؤول الأول عن جماعة الستة التاريخيين، أما الثاني فيعتبر نفسه القائد الوطني للمنظمة الخاصة (OS)<sup>2</sup>، وهو الاعتبار الذي استند عليه بن بلة في تحييد كريم بلقاسم من عضوية المكتب السياسي لاسيما وأن هذا الأخير محسوب على الباءات الثلاث<sup>3</sup>.

وفي المقابل يمكن تفسير موقف هيئة الأركان العامة اتجاه الحكومة المؤقتة الجزائرية بأنه نابع من أحقيتها في عدم الامتثال لقرارات الحكومة التي لم تعد تملك الأداة والوسيلة لتنفيذها، بينما تتمتع هيئة الأركان العامة بين وحداتها باحترام أكثر مما يتمتع به هؤلاء السياسيين<sup>4</sup>، وهو الأمر الذي أدى بالحكومة المؤقتة إلى تزويد الولايات الثانية والثالثة والرابعة بالأسلحة من طرابلس استعدادا للدخول في مواجهة عسكرية مع هيئة الأركان العامة<sup>5</sup>.

---

تقضي بإيقاف أعمالها الإجرامية في الجزائر ثم استقباله من طرف ديغول في باريس واتصاله بكبار الأغنياء في منطقة القبائل، فكان ذلك ذريعة لبومدين وبن بلة باتهام كريم بلقاسم بالبرجوازية والرغبة منه في أخذ مكان المستوطنين في الجزائر، أنظر: رايح لونييسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، المرجع السابق، ص 57.

<sup>1</sup>- علي هارون، المصدر السابق، ص 98.

<sup>2</sup>- الطاهر أيت حمو، المرجع السابق، ص 145.

<sup>3</sup>- بخصوص هذه المسألة فإن الباءات الثلاث المتصارعين حول السلطة سيغضبون لو أدخل بن بلة كريم بلقاسم ضمن قائمة المكتب السياسي بحكم الشرعية التاريخية (التاريخيين التسع)، وبذلك استطاع بن بلة تحييد بلقاسم ومن معه (بن طوبال ويوصوف)، أما عن محمدي السعيد فرغم أنه محسوب هو الآخر على كريم بلقاسم إلا أنه كان يعتقد بأن مجموعة بن بلة وبومدين هي التي يمكن أن تجسد فعلا دولة جزائرية في إطار مبادئ الإسلام، وهو ما شفع له لدى هؤلاء، أنظر: رايح لونييسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، المرجع السابق، ص 60.

<sup>4</sup>- علي هارون، المصدر السابق، ص 150.

<sup>5</sup>- يذكر حربي أن مدير الأمن العام الليبي "البصيري" وهو صديق لأحمد بن بلة جمد المركب المحمل بالأسلحة من طرابلس قبل إقلاعه بقليل، وللرد على هذا الموقف قامت الولايات بصرف قوة حفظ النظام عن عملها وأخذت ما في مستودعاتها من أسلحة، أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 293.

هذا وكانت الحكومة المؤقتة قد قامت قبل ذلك بإجراءات عمقت الهوة بين الطرفين ، وأدت إلى الشعور بالتهميش خاصة فيما تعلق باتخاذ قرار ترقية بعض الضباط دون استشارة هيئة الأركان العامة ، وهو الأمر الذي اعتبرته هذه الأخيرة انتهاكا للنظام الداخلي لجبهة التحرير الوطني<sup>1</sup>، في حين كان الأجدر بهذه الحكومة توفير الوسائل الممكنة للقيام بعمليات تخريب خطي شال وموريس للسماح للجنود والإطارات بالمرور إلى الداخل<sup>2</sup>.

كما أن عجزها عن حل مشاكل الجيش لاسيما الدعم اللوجستي بات واضحا<sup>3</sup>، وكأن هذه السياسة كانت مقصودة أرادت من خلالها الحكومة المؤقتة إرسال إطارات موالية لها إلى الداخل من جهة، وإعطاء أولوية للعمل الدبلوماسي على حساب العمل العسكري من جهة ثانية، وكأن هذه المرحلة الحاسمة تقتضي مفاوضات فقط ،وهو الشيء الذي أدى إلى عدم وصول الإعانات التي وعدت بها الحكومة المؤقتة هيئة الأركان العامة<sup>4</sup>.

يصف خالد نزار صراع الحكومة المؤقتة مع هيئة الأركان العامة بالفترة الصعبة التي ذرفت فيها الدموع بدل الفرح، حيث طلب من الجنود العصيان ووصف قادتهم بالمتمردين، هذا وقد استخدمت الحكومة المؤقتة أجهزة الاتصال لهذا الغرض<sup>5</sup>، كما وجه رئيس الحكومة عشية الاستقلال تحذيرا وتهديدا من إذاعة تونس إلى جيش التحرير وأركانه بأنه سيضرب بيد من حديد<sup>6</sup>، وهو الأمر الذي أقلق بومدين كثيرا خاصة أن أعضاء الحكومة بدؤوا في اتصالات حثيثة مع قداماء قادة الولايات في الداخل<sup>7</sup>.

وفي حقيقة الأمر فإن الحكومة المؤقتة شهدت العديد من التحالفات الجزئية بين وزرائها، حيث شكل الباءات الثلاث ما سمي باللجنة الوزارية للحرب (CIG)، فظهرت سياسة الولاء بحكم أن

<sup>1</sup> - محمد حربي ، المصدر نفسه ، ص 241-242.

<sup>2</sup> - مصطفى مرادة ، المصدر السابق ، ص155.

<sup>3</sup> - سليمان الشيخ ، المصدر السابق ، ص476.

<sup>4</sup> - رايح عدالة ، المرجع السابق ، ص 13.

<sup>5</sup> - خالد نزار ، يوميات الحرب ، المصدر السابق ، ص 193.

<sup>6</sup> - محمد برغام ، مذكرات محمد برغام، د ط، د د ن ، 2013، ص48.

<sup>7</sup> -Mohamed Khelladi,op,cit, p193 .

كل واحد من هؤلاء جزء من قوى جيش التحرير الحدودية قبل إنشاء هيئة الأركان العامة، مع العلم أنهم كانوا يمثلون جبهة موحدة و متحالفة نسبيا اتجاه القادة الآخرين<sup>1</sup>، وأمام هذا الوضع لم يجد بومدين سوى أحمد بن بلة للاعتماد عليه لأنه الرجل القوي في الثورة ، ثم فرحات عباس فيما بعد ، بعد أن أحس بتهميشه من طرف الحكومة المؤقتة<sup>2</sup>.

وبتحليل الأحداث نجد بأن الصراع بدأ يطفوا إلى السطح بداية من 15 جويلية 1961، وهو تاريخ تقديم مذكرة استقالة هيئة الأركان العامة إلى الحكومة المؤقتة، حيث اعتبرت هيئة الأركان العامة أن الجهاز التنفيذي عاجز عن التكفل بمشاكل جيش التحرير الوطني فضلا عن الإهمال واللامبالاة التي كان يبديها بعض أعضائه<sup>3</sup>، وهو ما كشفته أزمة صائفة 1962 بعد عجز القيادة السياسية عن إيجاد حل داخلي لمشكل نقل السلطات إلى قيادة ثانية غير التي كانت حاكمة من قبل ، وقد يفسر ذلك بالممارسات القهرية والتعسفية السائدة والتي لم تسمح بحدوث مواجهة ديمقراطية بين مختلف الآراء والبرامج<sup>4</sup>.

كما أن المحاولات التي كانت قبل انفجار الأزمة لاسيما تلك المتعلقة بعزل فرحات عباس في أوت 1961 وتعويضه بين خدة على رأس الحكومة المؤقتة لم يضع حد لعلاقات التوتر بين الطرفين<sup>5</sup>، على الرغم من أن هذا الأخير اتسمت أغلب مواقفه بالبحث عن سبيل لتفادي سقوط

<sup>1</sup> - سليمان الشيخ ، المصدر السابق ، ص 474.

<sup>2</sup> - Redha Malek,op,cit, p266 .

<sup>3</sup> - Mohammed Harbi,les archives de la révolution Algérienne ,op, cit ,p 322.

<sup>4</sup> - يرى البعض بأن جذور الصراع في الثورة تعود إلى مرحلة ما قبل الثورة ، في إشارة إلى أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1953، و بأن تلك الانقسامات ظلت قائمة حتى بعد اندلاع الثورة ، بل تطورت إلى ما اصطلح عليه بالشرعية التاريخية والأسبقية الثورية، وعليه جاء مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 ليكرس هذه الانقسامات ، وإن كانت خفية إلا أن الاجتماع الأخير للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس جعلها تطفوا إلى السطح بأطراف معلومة الأهداف والغايات ، أنظر: محمد تقي ، المصدر السابق ، ص ص 583،605 ، وأيضا :

Mohammed Harbi,une vie debout,op,cit,p356.

<sup>5</sup> - يرى فرحات عباس أن مازاد الوضع تأزما عشية الاستقلال هو أن الحكومة المؤقتة الثالثة التي تأسست إثر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1961 لم تكن تحظى بالإجماع لاسيما بعد أن استبعد من تشكيلتها العلماء وأحباب البيان ، وبذلك لم تكن تمثل مختلف فصائل الجبهة، و مازاد الأمر تعقيدا هو مغادرة المسؤولين عن جيش التحرير الوطني قبل تشكيل الحكومة والمقصود هنا بومدين ومنجلي وسليمان، لكن الأمر لاير من هذه الزاوية فحسب ذلك بأن المرحلة كانت جد حساسة ، وإزاحة المعتدلين من على رأس الحكومة المؤقتة وتعويضهم بمجموعة قليلة الميل والتساهل والاعتدال ، كما أن وضع رجال

البلاد في الفوضى والحرب الأهلية، كما ضاعف من مساعيه من أجل التحلي بالحكمة والوطنية بعد أن تخلى عنه زملاؤه<sup>1</sup>، لكنه فشل وهذا إن دل على شيء فإنما يدل عن عمق المرض العضال الذي كان ينهش ثورتنا.

هذا المرض الذي انطلق من تباين حول بعض القضايا العسكرية الخاصة بتنظيم جيش التحرير الوطني، ثم تطور إلى العلاقات مع تونس وتدخل هذه الأخيرة في شؤون الثورة الجزائرية، ثم مسألة المفاوضات، ليمس في النهاية مؤسسات الثورة وقيادتها<sup>2</sup>، بعد أن ظهر بن بلة كنجمة لامع ساهمت في ظهوره بشكل كبير الصحافة الفرنسية على حساب رفقاءه الذين أصبحوا من الدرجة الثانية، وظهرت هذه الخلافات بشكل واضح في مختلف تقاريرهم إلى الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية<sup>3</sup>.

لكن الحقيقة أن هيئة الأركان العامة استمدت قوتها في حرية مناوراتها من ماطلات الحكومة المؤقتة من جهة، ومن الدعم الكامل لجيش التحرير الوطني خاصة المرابط في الحدود، وكذا دعم أحمد بن بلة من جهة ثانية<sup>4</sup>، ذلك بأن ضباط هيئة الأركان العامة كانوا أقرب إلى جنودهم بحكم سنوات الكفاح القاسية، وروابط الدم الذي سال، كما لعب التنظيم العسكري الجيد والانضباط الساري دور أساسي في التفاف هؤلاء الجنود حول قيادتهم، وما زادهم قوة هو دعم حلفاء الداخل لهم من الولاية الأولى وجزء من الولاية الثانية، وكذا الولاية الخامسة والسادسة بعد أن رفعت الحواجز المكهربة على طول الحدود<sup>5</sup>.

وينفي محمد تقيّة في هذا الجانب تصريحات بن بلة<sup>6</sup> حول العدد الحقيقي لجيش التحرير الوطني

---

يتصفون بالحزم لمواجهة موقف رئاسة الأركان بات أكثر من ضرورة، أنظر: فرحات عباس، المصدر السابق، ص 424،

سليمان الشيخ، المصدر السابق، ص 476، محمد صايكي، المصدر السابق، ص 303.

<sup>1</sup> - سعد دحلب، المصدر السابق، ص 182.

<sup>2</sup> - سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 64-65.

<sup>3</sup> - سليمان الشيخ، المصدر السابق، ص 475.

<sup>4</sup> - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 237.

<sup>5</sup> - علي هارون، المصدر السابق، ص 150.

<sup>6</sup> - يتطرق محمد حربي إلى فرضية محاولة اغتيال أحمد بن بلة في إطار الصراع على السلطة من طرف الحكومة التونسية،

الوطني الذي كان في الحدود، إذ يعتبر أن الرقم الذي أطلقه أحمد بن بلة (35 ألف جندي) يهدف إلى تقزيم الولايات الداخلية من جهة، وتبرير للاتهام بتضخم تعدادها بعد وقف إطلاق النار من جهة ثانية<sup>1</sup>، وهذا ما رفضته الولايتين الثالثة والرابعة خاصة بعد أن أقدم المكتب السياسي على إدماج قوات الولايات الستة العسكرية لجيش التحرير الوطني في الجيش الوطني الشعبي<sup>2</sup>، فكان ذلك بداية تصدع جيش التحرير الوطني في الداخل.

وبذلك انتقل الصراع من صراع الهيئات الخارجية للثورة إلى جيش التحرير الوطني في الداخل وأدى ذلك إلى انقسام الجيش بين مؤيد ومعارض لهذه الهيئات<sup>3</sup>، ولهذا حمل الكثيرون مسؤولية الحكومة المؤقتة فيما وقع، ذلك بأنها السلطة الرسمية التي تمتلك خيوط الحل والعقد، إلا أنها لم تستطع الحفاظ على الوحدة الضرورية لممارستها<sup>4</sup>، فكان من الطبيعي أن يقع الاقتتال بين جيوش الولايات بدعم من جيش التحرير الوطني الذي كان في الحدود، مما أدى إلى موت الكثيرين في كل الجهات<sup>5</sup>.

لقد أنجبت أزمة الصراع على السلطة العديد من المشاكل، فجرت من خلالها تناقضات الماضي والحاضر بين الإخوة الفرقاء، تناقضات أدت إلى فراغ قانوني هدد النظام العام والوحدة الوطنية بالتفكك بتلك الحدة وعلى ذلك المستوى، فالخليط من التوجهات السياسية المختلفة جعلها تتباين في الأفكار والطروحات وتخلق نعرات خطيرة داخل الثورة، وهو الأمر الذي أدى

---

حيث غادر بن بلة تونس فجأة في 28 جوان 1962 على متن طائرة مصرية توجهت إلى ليبيا تاركة ركبها على الأرض، وحين علم بورقيبة بالأمر تتبأ لبن بلة بمصير صالح بن يوسف، أما الأسباب الحقيقية لرحيل أحمد بن بلة من تونس فلم تعرف لحد الساعة، لكن تتبع الأحداث التاريخية يكشف لنا عن حقيقة تحالف كل من الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة التونسية وحتى فرنسا ضد بن بلة، أما السبب الغالب لرحيل بن بلة من تونس على الرغم من تذرعه بفرضية توقيفه من طرف الحكومة التونسية، هو أن بن بلة لم يكن يحس بالأمان داخل تونس، وأن جمال عبد الناصر كان قلقا عليه من تحالف كريم بلقاسم والحبيب بورقيبة وعواقبه المختلفة، أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص ص 289-290.

<sup>1</sup> - محمد نقيّة، المصدر السابق، ص ص 592، 595.

<sup>2</sup> - لطفي الخولي، المصدر السابق، ص 37.

<sup>3</sup> - محمد جمال يحيوي، المصدر السابق، ص 94.

<sup>4</sup> - عمر بوداود، المصدر السابق، ص ص 220-221.

<sup>5</sup> - مصطفى مرادة، المصدر السابق، ص 213.

أن يكون الجناح العسكري ضد الجناح السياسي.

### **3-4 وزارة التسليح والاتصالات العامة وأزمة الصراع على السلطة:**

لقد تبخرت آمال الكثيرين من القادة والمناضلين في تطبيق شرعية الحصول على السلطة أمام احتدام الأطماع عليها، وفقد العديد من قادة الولايات في السابق نفوذهم على جنودهم<sup>1</sup>، فلم يعودوا يمارسون سلطتهم على هؤلاء ميدانيا، إلى درجة أن رجلا مثل عبد الحفيظ بوصوف كان في موقف المتفرج وهو يشاهد معظم رفقائه في وزارة التسليح والاتصالات العامة يسخرون أنفسهم لخدمة طرف على حساب الطرف الآخر<sup>2</sup>.

وإن كانت هذه المعطيات قد زادت في اتساع الخرق لصالح هذا الطرف باعتباره يملك القوة العسكرية، فإن ما يثير التساؤل هو كيف لشخصية مثل عبد الحفيظ بوصوف لم تلاحظ ثقل التحولات التدريجية لدى أصحاب السلاح خلال السنتين الأخيرتين من عمر الثورة؟، أم أن انشغاله بأمور أخرى داخل الوزارة التي يرأسها والحكومة المؤقتة جعلته يعض الطرف على هذه التحولات ولا يلق لها بال؟.

### **3-4-1 عبد الحفيظ بوصوف عضو الباءات الثلاث :**

كشفت أزمة الصراع على السلطة عديد القضايا التي كانت في السابق سرية، ذلك بأن هذه الأزمة هي صراع في حقيقتها بين العسكريين الممثلين في هيئة الأركان العامة المدعومة من جيش التحرير الوطني المرابط في الحدود، والسياسيين الممثلين في الباءات الثلاث باعتبارهم وزراء في الحكومة المؤقتة<sup>3</sup>، حيث كانت تركز شرعية الحكم بالنسبة لهم على الزعامة التاريخية من جهة، وعلى الولايات التي كانوا مسؤولين عنها إلى غاية 1957 تاريخ انتقالهم إلى الخارج من جهة ثانية، بعد أن عينوا على رأسها من يخلفهم<sup>4</sup>.

وبذلك ظلت سيطرتهم قائمة على القيادة السياسية والعسكرية للثورة في ظل منافسة حادة بينهم

<sup>1</sup>- أخص بالذكر كل من : عبد الحفيظ بوصوف ، كريم بلقاسم ، لخضر بن طوبال ، علي كافي.

<sup>2</sup>- عمر بوداود ، المصدر السابق ، ص236.

<sup>3</sup>-Mohamed Harbi, une vie debout,op,cit,p356 .

<sup>4</sup>- عبد الحميد براهيمى ، المصدر السابق ، ص 58.

من أجل الزعامة التي وصلت حد الصراع الغير معن، لكن التحالف سيكون السبيل الوحيد للمضي إلى معركة الحسم مع هيئة الأركان العامة<sup>1</sup>، ولهذا يرى أحمد بن بلة أن ما كان يهدد الثورة هو ذلك المثلث الخطير المكون من كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، الذين شكلوا دولة داخل دولة بنفوذهم القوي في الحكومة المؤقتة<sup>2</sup>.

وهذا ما جعل بعض المناضلين الفاعلين في الثورة يفسرون حقيقة صراع هيئة الأركان العامة مع الحكومة المؤقتة بأنه صراع بومدين مع الباءات الثلاث ، بعد أن أصبح جيش التحرير الوطني في الحدود ينكر على هؤلاء الباءات أفعالهم ويحملهم مسؤوليات كثيرة لم تكن في خدمة الثورة<sup>3</sup> ، فبدل إعطاء الأولوية لسير الحرب خاصة بضمان متابعة جيش التحرير الوطني سواء في الداخل أو على الحدود ، انشغل هؤلاء بالسلطة خاصة بعد أن تقرر إنشاء اللجنة الوزارية للحرب سنة 1960، في حين حملت هيئة الأركان العامة على عاتقها مسؤولية بناء جيش قوي وفي لقائه إلى درجة عدم قدرة هؤلاء الثلاث على التحكم فيه<sup>4</sup>، حيث جاء قرار عزل قيادة الأركان العامة من منصبها متأخرا جدا وغير قابل للتطبيق.

فصحيح أن هؤلاء كان لهم الدور البارز في تنظيم جيش التحرير الوطني كما سبق وأن تطرقنا إلى هذا الجانب في هذه الدراسة ، خاصة عبد الحفيظ بوصوف الذي نظم الاتصالات والاستعلام وكثف من شراء الأسلحة بالكمية والنوعية المطلوبة، لكن لا ينبغي تجاهل أخطائهم ومساهماتهم في المصير الذي آلوا إليه، فلم يكن أمام بومدين سوى استغلال هذه الأخطاء والنقائص لصالحه لاسيما مسألة الصراع بينهم<sup>5</sup>، وهي المسألة التي أبعدهم عن عضوية المكتب

<sup>1</sup> - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص293.

<sup>2</sup> - استطاع هؤلاء الثلاثة المعروفين بالباءات أن يتحكموا في زمام السلطة ، استنادا إل منطق القوة من جهة وإلى اعتبارات تاريخية وسياسية من جهة ثانية ، ذلك بأنهم اقتسموا المهام في الحكومة، فبوصوف قد أشرف على جهاز مخابرات الثورة، بينما كريم بلقاسم أشرف على قيادة الجيش بوصفه وزير الشؤون الحربية، في حين تولى لخضر بن طوبال مسؤولية الإشراف على وزارة الداخلية ، وكلها مناصب حساسة من شأنها ترجيح كفة السلطة لهم متى يشاؤون ذلك ، أنظر: أحمد منصور، المرجع السابق ، ص182-183.

<sup>3</sup> - مقابلة شخصية مع المجاهد محمد زروال ، يوم 28 فيفري 2018 ، بالجزائر العاصمة.

<sup>4</sup> - حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص251-252.

<sup>5</sup> - Mohamed Harbi, une vie debout, op, cit, p363 .



السياسي في ظل الانتقادات الخطيرة التي كانت ضدهم<sup>1</sup>.

فجاءت مذكرة استقالة هيئة الأركان العامة المؤرخة في 15 جويلية 1961 حاملة لانتقادات ضمنية للجنة الوزارية للحرب (CIG) التي كان عبد الحفيظ بوصوف أحد أعضائها<sup>2</sup>، بعد أن طلب بومدين من بن خدة المساعدة في التخلص من هؤلاء<sup>3</sup>، إلا أننا نعتقد أن من أسباب الانتقادات التي حملتها مذكرة الاستقالة هي قضية الطيار الفرنسي الذي أسرته هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني في 21 جوان 1961، والذي أطلقت سراحه اضطرارا بعد ذلك، وجاء هذا القرار بعد أن قام كل من عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال بالتنقل إلى مقر هيئة الأركان العامة وتهديد قيادتها بالإعلان عن تمرداها عن الحكومة المؤقتة عبر وسائل الإعلام التونسية في حالة عدم الامتثال للأمر<sup>4</sup>.

لكن وإن بدى لنا من خلال هذا الموقف مدى التحام القيادة الثلاثية في اتخاذ القرارات المصيرية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بما يهدد نفوذها، إلا أن هذا لا ينف افتقارها للثقة والانسجام خاصة وأن كل واحد من هؤلاء أصبح يعزف اللحن المميز عنده باقتراب موعد وقف

---

<sup>1</sup> - في حديثه عن الأعضاء المشكلين للمكتب السياسي ، ونتيجة لتعثر اللجنة المكلفة بتحديد المهام الخاصة بالمكتب السياسي وتعيين الأشخاص أعرب بن بلة عن مقابلة عضو من فيديريالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ، وتم اللقاء مع علي هارون ، هذا الأخير الذي اقترح تعيين الثلاثي كريم بلقاسم ، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، كأعضاء في المكتب السياسي يضافون إلى قائمة الخمسة وهم : آيت أحمد حسين، بن بلة أحمد، بيطاط رايح، خيضر محمد، بوضياف محمد، إلا أن بن بلة رأى أنه من المستحيل أن يشارك الباءات الثلاث في المكتب السياسي ، وإذا اقتضى الأمر فإنه يقبل بإضافة عضو أو عضوين من فيديريالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني لتكملة المكتب السياسي القادم، في المقابل اقترحت هيئة الأركان العامة حلا وسطا لهذه الأزمة يستهدف إقصاء الباءات الثلاث وثلاثي هيئة الأركان العامة ( بومدين، قايد أحمد، علي منجلي) شريطة أن يتم تعيين مكتب سياسي يتشكل من الزعماء الخمس المسجونين سابقا لدى فرنسا يضاف إليهم : محمدي السعيد، الحاج بن علة، لكن هذا الاقتراح بدوره لم يحظ بالقبول، أنظر: علي هارون ، المصدر السابق ، ص 29-30، محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، المصدر السابق، ص56، أحمد منصور، المرجع السابق ، ص ص 186-188.

<sup>2</sup> - محمد تقيّة ، المصدر السابق ، ص572.

<sup>3</sup> - أدت استقالة هيئة الأركان العامة إلى معارضة 21 ضابط من جيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية هذه الاستقالة، أثناء اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1961، ومن بين هؤلاء الضباط نذكر: عبد الرحمان بن سالم ، صالح السوفي ، موسى حساني ، محمد بن أحمد ، الشادلي بن جديد ، محمود قنز، محمد زرقيني ، السعيد عبيد ، سليمان هوفمان، محمد الصغير النقاش، أنظر: محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، المصدر السابق ، ص ص 57-58.

<sup>4</sup> - حمود شايد ، المصدر السابق ، ص 313، وأيضا: رايح عدالة ، المرجع السابق ، ص 14.

إطلاق النار<sup>1</sup>، ناهيك عن شقاقهم مع بقية أعضاء الحكومة المؤقتة<sup>2</sup>، وجاء هذا بعد محاولاتهم الكثيرة لكسب أكبر قدر ممكن من الحلفاء عن طريق استمالة العديد من قادة الولايات في الداخل<sup>3</sup>.

ولهذا نقول بأن الكل يتحمل جانب من مسؤولية ما حدث، لاسيما القادة الثلاث الذين كانوا يمارسون السلطة الحقيقية بصفتهم أعضاء بارزين وصانعي قرار في الحكومة المؤقتة، إذ لم يكن لهؤلاء الدور الشكلي أو دور الضحية على غرار بوصوف، فصحیح أنه وقع إبعادهم من السلطة عشية استرجاع السيادة الوطنية بعد أن قادوا الثورة، لكن حقيقة الأمر أن هذه الأزمة لم تكن لتحيد الحيادية ولا لتحتملها، ولذلك كان كل طرف يبحث عن حليفه.

#### **4-3-2 عبد الحفيظ بوصوف والحكومة المؤقتة:**

أمام هذه الظروف أبدى عبد الحفيظ بوصوف تمسكه التام بشرعية مؤسسات الثورة، معتبرا أن الحكومة المؤقتة هي السلطة الشرعية الوحيدة للشعب الجزائري، والضامن الوحيد لمؤسسات الدولة<sup>4</sup>، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم اهتمامه بالسلطة، حيث فضل الانسحاب من العمل السياسي في نهاية المطاف، بعد أن دعم الحكومة المؤقتة إلى غاية اكتمال مهمتها، محافظا بذلك على مصداقيتها خاصة بعد سلسلة الانتقادات التي وجهت لها، والتي ذهبت إلى

<sup>1</sup> يذكر علي هارون أنه أثناء إحدى الاجتماعات الخاصة بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية عاب البعض على فرحات عباس قلة حزمه فأجاب: " لقد كلفتموني بحراسة ثلاث حيوانات متوحشة، ولم يكن لدي سوط لترويضها، كانت مهمتي تتمثل في منعها من أكل بعضها البعض وهاهي ذي حية ترزق أمامكم، وما كان في وسعي أن أفعل لا أحسن ولا أكثر"، ويقصد هنا بالحيوانات المتوحشة الباءات الثلاث، أنظر: علي هارون، المصدر السابق، ص78.

<sup>2</sup> عمر بوداود، المصدر السابق، ص220.

<sup>3</sup> يذكر الرائد مصطفى مرادة أنه بعد إعادة تشكيل قيادة الولاية الأولى من جديد في أبريل 1960 وتعيين الحاج لخضر عقيدا، وعلي سوايعي رائدا مسؤولا سياسيا، الطاهر الزبيري رائد مسؤول عسكري، مصطفى مرادة رائد مسؤول الاتصالات والاستعلامات، عمار راجعي رائد عضو بمجلس الولاية، بعدما كان مصطفى مرادة مسؤول الولاية الأولى بالنيابة لمدة سنة من أبريل 1959- أبريل 1960، يقول هذا الأخير بأنه التقى هواري بومدين بعد ذلك في تونس وأخبره بأن القيادة الجديدة في الولاية الأولى عينت من طرف كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال، والغرض من هذا التعيين هو الاستيلاء على الولاية الأولى لصالح الحكومة المؤقتة على حساب هيئة الأركان العامة التي كانت في خلاف معها، أنظر: مصطفى مرادة، المصدر السابق، ص154.

<sup>4</sup> عمر بوداود، المصدر السابق، ص229.

حد اتهامها بالبرجوازية<sup>1</sup>.

هذا وقد لاحظ عبد الحفيظ بوصوف في أعقاب اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية ماي - جوان 1962، وبعد اجتماع اللجنة التنفيذية الذي أسقط قناع عديد المسؤولين الذين تنامت لديهم طموحات الحصول على السلطة لاسيما كل من بن بلة وبومدين، لاحظ بأن هذه التحالفات سوف لن تكون مؤشر خير على مستقبل الجزائر، بل هي معاكسة تماما لما كانت ترجوه الحكومة المؤقتة<sup>2</sup>، لاسيما بعد أن أدار المكتب السياسي ظهره لاتفاق 02 أوت 1962 وتجاهل نهائيا الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة، مقصيا بذلك كل من يوسف بن خدة، سعد دحلب، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف ، صالح بوبنيدر<sup>3</sup>.

فلم يكن من وصل إلى السلطة في لحظة النصر أولئك الذين ساهموا أكثر من الجميع في النضال من أجل استرجاع السيادة الوطنية خاصة الولايات الداخلية على غرار الأولى والثانية والثالثة والخامسة ، بل أولئك الذين صنعوا نموذجا لدولة في أذهانهم<sup>4</sup>، وكانوا في حالة انتظار على الحدود حتى اليوم الموعود ، إذ لم يكادوا ليفعلوا شيئا يعزز بالرجال والإطارات والسلاح ولايات الداخل باستثناء تشكيل جيش من الطراز الكلاسيكي ليبين نفسه كقوة عسكرية قادرة على الاستيلاء على السلطة وتغيير المجرى الطبيعي للأحداث<sup>5</sup>.

ولهذا لم يستسغ بومدين موقف عبد الحفيظ بوصوف من الاتهامات الموجهة للحكومة المؤقتة التي اعتبرها دوما غير مؤسسة ومجحفة في حقها<sup>6</sup>، ذلك بأن العلاقة التي ميزت وزارة التسليح والاتصالات العامة بالحكومة المؤقتة هي علاقة ارتباط قوي وتعاون كثيف في مختلف المجالات ، وترجمت هذه العلاقة في مختلف الزيارات التي كان يقوم بها مسؤولي الحكومة

<sup>1</sup> - دحو ولد قابلية ، سي مبروك صنع بومدين ولو أراد السلطة لما سبقه بن بلة، الشروق ، 10 أفريل 2017، العدد 5424، ص 17.

<sup>2</sup> - شهادة دحو ولد قابلية ، الشروق ، 1 نوفمبر 2015، العدد 4904 ، ص 6.

<sup>3</sup> -Mohamed Harbi,une vie debout, op,cit,369 .

<sup>4</sup> - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص182.

<sup>5</sup> - محمد يوسف ، المصدر السابق ، ص186.

<sup>6</sup> - شهادة دحو ولد قابلية ، الشروق ، 1 نوفمبر 2015، العدد 4904 ، ص 6.

المؤقتة إلى أجهزة وهياكل الوزارة<sup>1</sup>، لاسيما تلك الاجتماعات التي كانت تعقد على مستوى قاعدة ديدوش مراد بليبيا لدراسة مختلف مستجدات وقضايا الساعة<sup>2</sup>.

كما كان موقف عبد الحفيظ بوصوف واضحا من مسألة دخول قيادة الثورة إلى الداخل معتبرا أن المسألة من حيث المبدأ مقبولة، لكن من حيث الظروف التي كانت تعيشها الثورة تبدوا شبه مستحيلة ، لاسيما بعد أن أكد قادة الداخل عن عدم إمكانية حماية الحكومة المؤقتة، ولهذا اقترح بوصوف إنشاء قيادة في الداخل تتكون من قادة الولايات<sup>3</sup>، حفاظا على شرعية مؤسسات الثورة في الخارج ، ولذلك فإن بوصوف لم يخطئ في هذا الموقف ولا المواقف التي كانت بعد ذلك ، بل كانت نظرتة جد صائبة، لاسيما وأن الأحداث كشفت عن سياسة تحالفات غير طبيعية أدت بقسم كبير من الحكومة المؤقتة بالارتقاء في أحضان هيئة الأركان العامة<sup>4</sup>.

لقد حاول عبد الحفيظ بوصوف المساهمة في بناء الدولة الجزائرية قبل الاستقلال، ولم يكن ذلك من خلال الدور الذي لعبته مصالح وزارة التسليح والاتصالات العامة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية فحسب ، بل حتى مساهمته الفعالة في تسيير المرحلة الانتقالية بإنشاء اللجنة المختلطة الجزائرية الفرنسية<sup>5</sup> ، وللتعبير عن النية الحسنة للحكومة المؤقتة اتجاه أي مناضل من مناضلي الثورة الجزائرية تكفل عبد الحفيظ بوصوف باستقبال المساجين الخمسة ، على الرغم من أنه لم يرافقهم أي وزير من وزراء الحكومة المؤقتة في زيارتهم إلى الحدود ، وهذا ما جعل مدير اللوجستيك الغربية التابعة لمصالح وزارة التسليح والاتصالات العامة منصور بوداود يقوم بهذه المهمة<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - صحيح أنه كانت هناك العديد من الزيارات المتبادلة بين الطرفين ، وأدلل على هذه الزيارات بالزيارة التي قام بها فرحات عباس إلى قاعدة ديدوش مراد سنة 1960، وكذا زيارة وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة العقيد لخضر بن طوبال إلى نفس المكان والشروحات التي تلقاها هذا الأخير عن طريقة وكيفية عمل القاعدة ، أنظر: عبد الرحمان بروان ، المصدر السابق ، ص 164-165.

<sup>2</sup> - مصطفى بن عمر، المصدر السابق ، ص 261.

<sup>3</sup> - سيد علي أحمد مسعود ، المرجع السابق ، ص 70.

<sup>4</sup> - عمر بوداود ، المصدر السابق ، ص 229.

<sup>5</sup> -Mohamed Khelladi,op,cit,p224.

<sup>6</sup> - منصور بوداود ، المصدر السابق ، ص 151-152.

ولعل ذلك ما جعل بومدين يسارع إلى احتواء هؤلاء وعلى رأسهم أحمد بن بلة، مدركا مدى قوة وأهمية الاستعلامات في خدمة مشروعه، خاصة بعد أن فشل هذا الأخير في احتواء مدير اللوجستيك الغربية ومختلف أجهزة الاستعلامات الأخرى، حيث تقرر مصادرة أرشيف الوزارة ولو بالقوة<sup>1</sup>، في ظل إفلات الأمور من يد الحكومة المؤقتة بسبب حجم ضعفها وهو الأمر الذي لم يقدره عبد الحفيظ بوصوف حق التقدير ، كما لم يكن لينتبه بأن الوزن العسكري الذي كان يتمتع به بومدين أنقل بكثير من وزن الحكومة المؤقتة<sup>2</sup>.

وفي حقيقة الأمر فإن بومدين لم يكن سوى صنيعا بوصوف حيث كونه وعينه في العديد من المناصب المهمة<sup>3</sup>، وإن كانت أزمة الطيار الفرنسي قد وضعت العلاقة بين الرجلين على المحك ، إلا أن موقف بومدين إزاء ذلك تميز بالحفاظ على علاقة طيبة يشوبها الحذر مع بوصوف<sup>4</sup>، الذي كان يمد جذوره عميقا في الأرض الوطنية ، ويعرف على منوال القادة كيف يخلف لنفسه أتباعا لا يكونون خدما فحسب بل أدوات سلطة ونفوذ<sup>5</sup>.

ولهذا ذهب الكثير من الفاعلين إلى الاعتقاد بأن بوصوف هو الرجل الأول في السلطة بعد استرجاع السيادة الوطنية نتيجة لقوة الرجل وحسه العالي، لكن الحقيقة التي أغفلها هؤلاء هي أن الحكومة المؤقتة كانت أقل قوة ، بينما كان بومدين أقواهما معا ، حيث استطاع هذا المرؤوس السابق لبوصوف أن يتحكم في جيش جيد الهيكلة والتجهيز، وصارم الانضباط خاصة في مثل هكذا ظروف ، فما كان على بوصوف إلا أن يتحمل تبعات ضعف الحكومة المؤقتة ، أو ينضم لقيادة الأركان العامة ، فهل كان في وسعه الاختيار؟ .

### **3-4 -3 موقف وزارة التسليح والاتصالات العامة من أزمة الصراع على السلطة:**

تتضارب مختلف مصادر ومراجع التاريخ التي رجعنا إليها حول هذا الموضوع ، بين من يصفه

<sup>1</sup> - عبد الرحمان بروان ، المصدر السابق ، ص167.

<sup>2</sup> - عمر بوداود ، المصدر السابق ، ص229.

<sup>3</sup> -حو ولد قابلية،سي مبروك صنع بومدين ولو أراد السلطة لماسبقه بن بلة،الشروق،10 أبريل 2017، العدد 5424،ص 17

<sup>4</sup> - عبد الحميد براهيمى ، المصدر السابق ، ص53.

<sup>5</sup> - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق، ص182.

بالموقف المعقد الذي يصعب التمييز فيه بين موقف الوزارة كجهاز رسمي منبثق عن الحكومة المؤقتة الجزائرية ، وبين موقف قيادتها والمتمثلة أساسا في عبد الحفيظ بوصوف، وبين من يراه بالموقف الداعم لأحد طرفي الصراع ، في حين يذهب البعض بوصف الموقف بالحياد.

ترى بعض الكتابات أن موقف وزارة التسليح والاتصالات العامة من أزمة الصراع على السلطة كان منذ البداية رافضا لها، إذ تعبر عن تصدع وانشقاق واضحين في صفوف الثورة ، مما يسمح للعملاء وكل أصناف الوصوليين بالتسلل إلى صفوفها<sup>1</sup>، وهو الأمر الذي جعل عبد الحفيظ بوصوف يرفض طلب بومدين بأن يضع تحت تصرفه وسائل دعم اللاسلكي ومختلف أجهزة وزارة التسليح والاتصالات العامة<sup>2</sup>.

كما اعتبر مدير مصلحة اليقظة ومحاربة التجسس عبد الرحمان بروان أن ما فعلته هيئة الأركان العامة في استحوادها على السلطة هو خيانة حقيقية<sup>3</sup>، فجاء موقف وزارة التسليح والاتصالات العامة رافضا لإرسال المؤن إلى وحدات فيالق الحدود الشرقية<sup>4</sup>، كما فسر البعض موقف الولاية الثانية من أزمة الصراع على السلطة بمناصرتها لعبد الحفيظ بوصوف ولخضر

---

<sup>1</sup> - يذكر محمد عباس أن عبد الحفيظ بوصوف قام بأخر محاولة لاعتراض طريق المكتب السياسي المشكل من طرف هيئة الأركان العامة ، وتمثل هذا الاعتراض بانضمامه إلى ما سمي بـ " لجنة الاتصال والدفاع عن الثورة" رفقة كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال ومحمد بوضياف ، هذا وكان قد رفض قبل ذلك منح صك مالي لشراء الأسلحة من بلغاريا في جوان - نوفمبر 1961، خوفا من استخدام هذه الأسلحة لاحقا ضد الحكومة المؤقتة ، أنظر: محمد عباس ، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص ص134، 171، عبد الرحمان بروان ، المصدر السابق ، ص 134.

<sup>2</sup> - اعتبر دحو ولد قابلية بأن هذا الطلب الذي تقدم به بومدين رسميا إلى بوصوف والقاضي بالتنازل له عن صلاحياته في وزارة التسليح والاتصالات العامة هي القطرة التي أفاضت الكأس في العلاقات بين الرجلين ، مؤكدا له أنه لن يضع كل المعلومات والأجهزة تحت تصرفه ، وأن أمر التنازل له عن صلاحيات الوزارة مرفوض قطعا، هذا وقد كان بوصوف ممتعضا من كيفية تعامل بومدين مع السلطات التونسية خاصة قضية الطيار الفرنسي، أنظر: شهادة دحو ولد قابلية ، الشروق ، العدد 4904 ، 1 نوفمبر 2015، ص7، وأيضا: مصطفى بسطامي ، المرجع السابق ، ص 327.

<sup>3</sup> - عبد الرحمان بروان ، المصدر السابق ، ص 170.

<sup>4</sup> - يذكر محمد زروال أن مصالح المبالغ قامت بمصادرة 8 شاحنات و1000 كلف من المواد التموينية من جيش الحدود الشرقية التابع لهيئة الأركان العامة بتواطؤ مع التونسيين ، كما كان في المقابل هناك 15 شاحنة تابعة للمبالغ أرادت الانضمام إلى هيئة الأركان العامة ، أما فيما يخص مصلحة المالية التابعة لهيئة الأركان العامة ونتيجة وقوعها في أزمة مالية حادة بعد توقيف القتال والصراع على السلطة وصلت بها إلى عجزها عن دفع رواتب جندها فقد قدمت طلبيتها بهذا الشأن إلى المبالغ لكن هذه الأخيرة لم ترد أصلا على ذلك، أنظر: محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية

بن طوبال<sup>1</sup>، وقد يكون هذا الموقف هو السبب الذي أدى إلى تهميش ضباط سامين في وزارة التسليح والاتصالات العامة بعد استرجاع الاستقلال<sup>2</sup>.

وفي السياق ذاته يذكر حربي أنه رغم هذا الموقف الذي اتخذه عبد الحفيظ بوصوف من هيئة الأركان العامة والذي صرح لي شخصيا أن بن بلة ليس الرجل المناسب لقيادة البلاد، إلا أن ذلك لم يشفع له من استمالة بعض أعضاء وزارته إلى الطرف الآخر على غرار مدير ديوانه خليفة العروسي الذي جر أجهزة الوزارة ضده<sup>3</sup>، وكذلك مع العديد من المناضلين البارزين في وزارة التسليح والاتصالات العامة على غرار محمد خلادي<sup>4</sup>.

وبهذه الطريقة استطاعت هيئة الأركان العامة استقطاب أكبر قدر ممكن من الحلفاء ، في حين كان عبد الحفيظ بوصوف يشاهد العديد من مساعديه يهجرونه الواحد تلو الآخر ويلتحقون بوجوده ثم تلمسان ، بل يتأسفون على موقف وزيرهم<sup>5</sup>، الذي عوقب بإبعاده من قوائم الترشيحات التي حددها الأمر رقم 035-62 الصادر عن الهيئة التنفيذية المؤقتة الصادر في سبتمبر 1962 والقاضي بانتخاب جمعية وطنية تأسيسية تستلم السلطة من الهيئة التنفيذية المؤقتة<sup>6</sup>.

---

والعلاقات الجزائرية التونسية ، المصدر السابق ، ص396.

<sup>1</sup> - وهو السبب الذي أدى بعبد الحفيظ بوصوف إلى الانسحاب من العمل السياسي في سبتمبر 1962 والاشتغال بأعمال أخرى حتى وفاته في 31 ديسمبر 1980، أنظر: الرائد هلايلي ، المصدر السابق ، ص370، وأيضا:

Mohamed Debbah ,L'O.A.S et l'indépendance de L'Algerie,op,cit,p307 .

<sup>2</sup> -Lahouari Benzoura,op, cit,pp 82-83 .

<sup>3</sup> -Mohamed Harbi ,une vie debout ,op,cit,pp 363-365.

<sup>4</sup> - يذكر محمد خلادي في مذكراته أنه خلال أزمة الصراع على السلطة وفي 21 جوان 1962 جاءني أحمد بن بلة وهواري بومدين ، وبعد مناقشات دارت أساسا حول الأحداث وفي الجلسة الأخيرة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ماي - جوان 1962 المعلقة من طرف بن يوسف بن خدة كما قال لي بن بلة الذي طلب مني دعمه فأجبتة بعد أن أخذت نفس عميق " لقد انضمت إلى الثورة التحريرية بعد إضراب الطلبة في 19 ماي 1956 واستقلال الجزائر سيكون خلال أسابيع ، الثورة التي كانت ضد الاستعمار انتهت ، مهمتي كرئيس مصلحة الاستعلامات في المالح توقفت ، أملي الكبير الآن هو استئناف دراستي التي توقفت في 19 ماي 1956" ، أنظر: Mohamed KHalladi,op,cit,p82.

<sup>5</sup> - علي هارون ، المصدر السابق ، ص137.

<sup>6</sup> - في مقابل ذلك تحصل أعوان المالح الذين قبلوا التحالف مع هيئة الأركان العامة على حقائب وزارية في الحكومة الجديدة على غرار خليفة العروسي الذي تحصل على حقيبة وزير التصنيع والطاقة ، وموسى حساني الذي حصل على حقيبة وزير البريد والمواصلات ، أنظر: علي هارون ، المصدر نفسه ، ص 213-216.

وفي مقابل هذا الرأي يذهب البعض إلى اعتبار موقف وزارة التسليح والاتصالات العامة موقفا مؤيدا لهيئة الأركان العامة ، فرغم الأزمة الشديدة بين هذه الأخيرة والحكومة المؤقتة إلا أن المصالح العملية بوزارة التسليح والاتصالات العامة قد استمرت في علاقاتها المثمرة مع هيئة الأركان العامة والوحدات التابعة لها<sup>1</sup>، ذلك بأن عبد الحفيظ بوصوف منع مساعديه من التورط في الأمور السياسية التي لا تعن إلا القادة المسيرين<sup>2</sup>.

ويظهر هذا الدعم من خلال شحنات الأسلحة التي استطاعت وزارة التسليح والاتصالات العامة أن توصلها إلى الحدود الجزائرية وتمكن هيئة الأركان العامة منها ، ما شكل ورقة ضغط على الحكومة الفرنسية التي أسرعت في إيجاد حل للقضية الجزائرية<sup>3</sup>، بالإعلان عن وقف إطلاق النار بين الطرفين ، حيث بدأت عملية دعم الولايات بالراديو والتجهيزات عشية الإعلان عن ذلك ، كما وزع المئات من جنود اللاسلكي عبر التراب الوطني لاستلام المهام من الفرنسيين خصوصا وأن الإدارة الفرنسية تعمدت إفراغ الإدارة الجزائرية بعد رحيل معظم الموظفين إلى فرنسا<sup>4</sup>.

وفي حقيقة الأمر فإنه بقدر ما خدم هذا الموقف هيئة الأركان العامة التي صرح رئيسها من مركز قيادته بسوق أهراس أنه بقي محافظا على الاتصال مع مختلف وحدات هيئة الأركان العامة التي كانت تمتلك وسائل اتصال لاسلكية<sup>5</sup>، بقدر ما كان له الأثر الكبير في الحفاظ على الاحترام والتقدير لهؤلاء المسؤولين الذين حملوا على عاتقهم مسؤولية ملأ الفراغ وتسيير البلاد بعد استرجاع السيادة الوطنية.

هذا وتتفق معظم الكتابات والدراسات حول الموضوع على أن موقف وزارة التسليح والاتصالات العامة من أزمة الصراع على السلطة تميز بالموقف الحيادي، ويظهر ذلك بداية بقيام عبد الحفيظ

<sup>1</sup> - محمد دباح ، المالح ، المصدر السابق ، ص 21.

<sup>2</sup> - الصادق مزهود وأخرون ، المرجع السابق ، ص 16.

<sup>3</sup> - عبد الرحمان بن عطية ، المرجع السابق ، ص 115.

<sup>4</sup> - السنوسي صدار ، موجات الصدام ، المصدر السابق ، ص 197.

<sup>5</sup> - علي هارون ، المصدر السابق ، ص ص 106، 112.



بوصوف بإرسال عمار بن عودة للالتحاق بالوفد الجزائري المفاوض بعد انسحاب الوفد العسكري بأمر من هواري بومدين<sup>1</sup>، وهذه دلالة واضحة من بوصوف على عدم رغبته في الدخول في صراع مع أي جهاز من أجهزة الثورة، بل راح يقترح الحلول للخروج من الأزمة بعد اشتدادها داخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه الأخير بطرابلس<sup>2</sup>.

وبعد فشله في التوفيق بين أطراف النزاع، أوصى بعدم تدخل مصالح وزارة التسليح والاتصالات العامة في الصراع مبررا ذلك بأن القضية تتعلق بسباق نحو السلطة بين جماعتين<sup>3</sup>، بل كتب في عز أزمة الصراع رسالة مؤرخة في 22 جوان 1962 إلى مختلف أجهزة ومناضلي وزارة التسليح والاتصالات العامة يحثهم من خلالها على الاستمرار في العمل والتزام الحياد اتجاه الأزمة القائمة<sup>4</sup>، على الرغم من أن بوصوف كان يملك كل الملفات السرية لجميع المناضلين في الثورة، ولو أراد موقف غير الموقف الحيادي لاستخدمها لصالح حليفه<sup>5</sup>.

إلا أن بوصوف لم يفكر في جر إطارات وزارة التسليح والاتصالات العامة ومختلف مصالحها إلى أي جهة من جهات الصراع وإقحامهم في النزاعات الداخلية، بل كان يتصرف لوحده أو مع حلفائه وفق ما تقتضيه الظروف<sup>6</sup>، فتخلى بموجب ذلك عن الوزارة بعد أن انتقل مقرها من قاعدة ديدوش مراد بليبيا إلى الجزائر في 15 جويلية 1962<sup>1</sup>، رغم أنها لم تحل بعد الثورة بفعل

<sup>1</sup> - السيد معاوية، المرجع السابق، ص 82.

<sup>2</sup> - يذكر حربي بأن بوصوف اقترح بصفته وزير التسليح والاتصالات العامة خلال الاجتماع الأخير للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس، اقترح للخروج من الأزمة على آيت أحمد عرض رئاسة الحكومة المؤقتة على محمد خيضر، لكن آيت أحمد أجابه "أعرض عليه ذلك بنفسك"، أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 281.

<sup>3</sup> - عبد الرحمان بروان، المصدر السابق، ص 167.

<sup>4</sup> - من بين ما جاء في الرسالة "خضنا سبع سنوات ونصف من الحرب في الحكومة المؤقتة، قررنا الامتناع عن سفك المزيد من دماء الجزائريين، نعرف بأنها سباق على السلطة، لهذا قررنا الانسحاب بدل الخروج للقتال من أجل الظفر بالكريسي... هذا لايعنيكم قط، أنتم الإطارات الذين كافحتم في سبيل استقلال الجزائر، استمروا في العمل أيا كان من سيستولي على السلطة غدا، عليكم بالعمل من أجل الجزائر"، للاطلاع على نص الرسالة الأصلية كاملا، أنظر الملحق رقم 13 ص 377 من هذه الأطروحة، علما أن الرسالة تحصلت عليها من الأرشيف الخاص للمجاهد محمد دباح.

<sup>5</sup> - عبد الرحمان بروان، المصدر السابق، ص 197.

<sup>6</sup> - يذكر ضابط جيش التحرير الوطني مصطفى بن عمر أنه طلب من عبد الحفيظ بوصوف بضرورة الدخول إلى الجزائر في

موقفها هذا، بل جمد عملها من طرف المكتب السياسي الذي اعتبر نفسه المسؤول على تطبيق بنود اتفاقيات إيفيان<sup>2</sup>.

وإذا كان البعض يصف موقف بوصوف هذا بالغامض ذلك بأنه أعطى أمر لجميع إطارات الوزارة بالتجند لبناء دولة الاستقلال ، في الوقت الذي أعفى نفسه من كل نشاط سياسي مفضلا بذلك الانسحاب<sup>3</sup> ، فإن مصلحة البلاد اقتضت ضرورة تسخير المئات من الإطارات الجاهزة في كل الميادين الحساسة ذات السيادة كالأمن الداخلي والخارجي ، والإدارة المركزية والفرعية، والشؤون الخارجية وغيرها.

ومن خلال ماتقدم يتضح لنا أن علاقة بوصوف ببومدين بدأت تتضح معالمها مع صعود بومدين كقائد عسكري بتوليته قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني سنة 1960، وإن كان بوصوف اعتقد بأن هذا الصعود سيكون في صالحه لأن بومدين صنيعته، إلا أنه خفي عن ذهنه أن الصنيعة ذات الشخصية القوية والذكية كبومدين ستتمرد حتما عن صانعها، ورغم ذلك استطاع بوصوف الحفاظ على استمرار العلاقات بين مختلف أجهزة الثورة ، خاصة تلك الحساسة كوزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة، وهذا ما قد يجرنا إلى القول بأن الخلاف الحقيقي لم يكن بين بوصوف وبومدين بقدر ما كان بين بومدين من جهة وبلقاسم وبين طوبال من جهة ثانية وما انسياق بوصوف معهما إلا باعتباره حليفهما الطبيعي.

#### **4-4 تداعيات الأزمة على مستقبل أهداف الثورة:**

إن الأزمة الخطيرة التي اندلعت بين هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أبانت كل القضايا العميقة والعالقة إلى السطح، لاسيما تلك التي

---

نهاية جوان 1962 ، وكلف بمهمة التصدي لهيئة الأركان العامة ، ومن أجل هذا الأمر حل ببومرداس قبل الدخول إلى العاصمة، واتصلت به بشأن موقفنا من مساعي هيئة الأركان العامة في المغرب في سعيها للاستحواذ على مكاتب المبالغ هناك ، فأخبرني بإرسال مبعوثين وهما معاوي عبد العزيز وابن عبد الله زين العابدين ، حيث وصلا إلى الرباط خلال الأيام الأولى من شهر جويلية 1962 وسلمنا لهما العتاد والأرشيف ، أنظر: مصطفى بن عمر، المصدر السابق ، ص 266.

<sup>1</sup> - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 293.

<sup>2</sup> - شهادة دحو ولد قابلية ، الشروق ، العدد 4904 ، 1 نوفمبر 2015 ، ص 6.

<sup>3</sup> -Mohamed Dabbah ,on nous appelait les réseaux radio rebelles,op,cit,p43.

شهدتها الثورة التحريرية، وانجر ذلك عن اندلاع أزمة بين رفقاء الكفاح كادت أن تنسف جهود الحركة الوطنية الجزائرية منذ بداية الاحتلال ، لكن التساؤل الذي يبقى مطروح هو كيف للثورة الجزائرية التي عاشت تجربة حرب في مثل تلك القسوة وبتلك البطولية، لاسيما تجربة أحزاب الحركة الوطنية وفي مقدمتها حزب الشعب الجزائري(PPA) أن تكون عاجزة عن الخروج بقيادة حقيقية لمرحلة ما بعد الثورة؟.

أعتقد أن الإجابة على مثل هذه التساؤلات تقودنا إلى الدراسة العميقة والدقيقة لكل جوانب الحركة الوطنية الجزائرية من جهة ، والتحليل السياسي والبيكولوجي لدى قادة الثورة من جهة ثانية، فمثلا محمد بوضياف الذي كان قد رفض قيادة مصالي الحاج للثورة الجزائرية قبل اندلاعها كان قد ندم على مبدأ القيادة الجماعية في النهاية ، حيث أعلن بعد استرجاع السيادة الوطنية بأن الثورة لو كانت بقيادة فردية لدخلت البلاد في مرحلة جديدة وهي موحدة الكلمة<sup>1</sup>، وكأن السبب الحقيقي في اعتقاده هو تبني نظام القيادة الجماعية خلال الثورة.

وبذلك تمكن بعض الأفراد من البروز لكن لم تبرز جماعة منسجمة مسيرة من طرف زعيم لا ينازعه أحد قادر على الإمساك بزمام الأمور<sup>2</sup>، ما انعكس ذلك على العلاقة القائمة بين مختلف مؤسسات الثورة وبالتالي على سير النشاط الثوري من جهة، وعلى مشروع بناء الدولة الجزائرية من جهة ثانية، حيث بقي يراوح مكانه بعد أن ألقى به في المزاد ، فأصبح كل مسير في الجزائر الجديدة يداعبه الأمل في التمكن من هذا المشروع إلى أن وصل إلى آخر مزايده ، وهو الشخص الذي كان أكثر تسليحا من غيره.

#### **4-4-1 تداعيات الأزمة على العلاقة بين الجهازين:**

<sup>1</sup> - محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، المصدر السابق ، ص62-63.

<sup>2</sup> - في حقيقة الأمر يذهب العديد من الدارسين لتاريخ الثورة التحريرية وحتى الفاعلين خلالها إلى تحليل الظروف السياسية التي صاحبت استقلال الجزائر لاسيما مبدأ القيادة الجماعية ، آخذين التجريبتين التونسية والمغربية التي قادها كل من الحبيب بورقيبة وعلال الفاسي بعين الاعتبار، وكأن أزمة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية أضمرت لدى هؤلاء القادة عداوة مقبنة وتخوف مركوب من عبادة الشخصية جعلتهم يتوخون كل الحذر عندما يتعلق الأمر بتعيين شخص في المستوى الأعلى، وهو الأمر الذي سيكون له تداعيات كبيرة بعد استرجاع السيادة الوطنية، بعد أن أصبح الكل يتحجج بشرعية معينة ، أنظر: عمر بوداود ، المصدر السابق ، ص222-223.

لطالما ألفت العديد من القضايا السياسية والعسكرية بظلالها على العلاقة بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، فليس ببعيد شكلت قضية أسر الطيار الفرنسي نوع من القطيعة بين الجهازين، خاصة بعد أن كلف عبد الحفيظ بوصوف بصفته وزير الحكومة المؤقتة بمهمة استرجاع الطيار، بعدما كانت لديه معلومات مؤكدة مفادها أن الطيار لم يمت<sup>1</sup>، فكان عتاب بومدين على بوصوف أشد من عتابه على بقية أعضاء الحكومة بسبب عجزه عن التأثير في قراراتها لصالحه على الرغم من المكانة التي يمثلها بوصوف داخل أجهزة الحكومة<sup>2</sup>.

هذا ويفسر البعض ذلك بتراجع قوة بوصوف فجأة أمام التحدي الذي أبداه قائد هيئة الأركان العامة هواري بومدين خاصة فيما تعلق بمسألة الحصول على السلطة<sup>3</sup>، لكن ما نجعله لحد الآن هو إمكانية وجود مشاكل حقيقية بين بومدين وبوصوف وما طبيعتها؟، لاسيما وأن بومدين كان من الحريصين على الحفاظ على مصالح وعمل وزارة التسليح والاتصالات العامة كما سبق وأن فصلنا ذلك في فصول هذه الدراسة، وكل المسؤوليات التي وصل إليها يرجع الفضل فيها إلى بوصوف، فكيف لبومدين أن يشكل قوة معارضة لإطارات الوزارة خاصة وأنه كان من المحاربين للانشقاق داخل صفوف الثورة في وقت مضى؟.

لكن وإن بدت العلاقة بين الجهازين متكاملة أثناء الثورة وحتى بعد استرجاع السيادة الوطنية كما يعتقد دحو ولد قابلية<sup>4</sup>، إلا أن مسألة الحصول على السلطة أدت إلى تأزم العلاقة بين الجهازين ويظهر ذلك من خلال محاولة بومدين احتواء وزارة التسليح والاتصالات العامة ولو بالقوة<sup>5</sup>، وبعد فشله في ذلك رفضت هيئة الأركان العامة عضوية بوصوف في المكتب السياسي لجهة التحرير الوطني واستبدل بالعقيد محمدي السعيد والحاج بن علة، وهو التغيير الذي زاد من حدة

<sup>1</sup> - حسين بن معلم، المصدر السابق، ص 209-210.

<sup>2</sup> - عبد الرحمان برون، المصدر السابق، ص 185.

<sup>3</sup> - مسعود عثمانى، المصدر السابق، ص 690.

<sup>4</sup> - شهادة دحو ولد قابلية، الشروق، العدد 4904، 1 نوفمبر 2015، ص 7.

<sup>5</sup> - عبد الرحمان برون، المصدر السابق، ص 167.

القطيعة بين الطرفين<sup>1</sup>.

هذا وقد قامت هيئة الأركان العامة بالتحقيق وتوقيف من أسمتهم برجال بوصوف في إشارة واضحة إلى زوال مصطلح ضباط جيش التحرير الوطني<sup>2</sup>، على الرغم من أن الكثير من هؤلاء بقوا تحت خدمة الدولة وهذا طبقا للتعليمات والأوامر التي تلقوها من عبد الحفيظ بوصوف، الأمر الذي أدى بهم للانضباط وسهل إدماجهم ضمن أجهزة الدولة التي كانت فعلا في حاجة ماسة إلى خدماتهم<sup>3</sup>.

وعلى الرغم من أن بعض هؤلاء على حد تعبير محمد لمقامي سارعوا للتعبير عن ولائهم لهيئة الأركان العامة والاصطفاف قرب وزارة الخارجية للحكومة المؤقتة بتونس طمعا في التوظيف<sup>4</sup>، إلا أن معظمهم لم تتم الاستفادة منهم إلا في الجوانب التقنية التي تقتضيها استراتيجية بناء الدولة الجزائرية الجديدة، في حين تم إبعادهم نهائيا عن المناصب السياسية<sup>5</sup> لاسيما تلك التي يمتلك أصحابها الحل والعقد في تسيير شؤون الدولة.

ولقد أدت هذه القطيعة إلى مس أرشيف وزارة التسليح والاتصالات العامة، حيث تذكر المصادر أن هوارى بومدين أمر بنقل كل الأرشيف الموجود على مستوى قاعدة ديدوش مراد بليبيا إلى الولاية الخامسة عبر الصحراء، أين تم تجميعه من قبل عناصر الوزارة بالقوة، وقد أشرف على

---

<sup>1</sup> - في الواقع فإن رفض عضوية بوصوف في المكتب السياسي يرجع إلى السبب الآنف الذكر، كما يرجع أيضا إلى أن عبد الحفيظ بوصوف كان محسوبا على الباءات الثلاث، فكان إبعاد بوصوف من إبعاد بن طوبال وبلقاسم طردا للباب على وتيرة واحدة.

<sup>2</sup> - محمد لمقامي، المصدر السابق، ص 247.

<sup>3</sup> - يذكر دحو ولد قابلية في شهادته أن المالمغ مد الجزائر المستقلة أيضا بـ35 سفير انضموا للسلك الدبلوماسي والبعض الآخر كان على مستوى الإدارة المركزية والمحلية، منهم 20 واليا، وعلى مستوى المصالح التقنية، الأمن والدرك والأمن العسكري، كما كانت إشارات المالمغ النواة الأساسية لجهاز الاستخبارات الجزائرية التي استقطبت ثلث رجال الجهاز الذين التحقوا بالأمن العسكري، كما استفادت السلطة الجزائرية من كميات الأسلحة والمقدرة بحوالي 15 ألف طن التي كانت في مخازن المالمغ بكل من سوريا والأسكندرية ومرسى مطروح بمصر، وكذلك في بن غازي وطرابلس بليبيا، وهذا السلاح ورثته وزارة الدفاع، وقدم جزء منه للفلسطينيين في دفاعهم عن قضيتهم، وكميات أخرى قدمت للحركات التحريرية في الموزمبيق وأنغولا وغينيا بيساو، وناميبيا والدول الواقعة جنوب إفريقيا، أنظر: دحو ولد قابلية، الشروق، العدد 4904، 1 نوفمبر 2015، ص 7.

<sup>4</sup> - محمد لمقامي، المصدر السابق، ص 247.

<sup>5</sup> - دحو ولد قابلية، الشروق، العدد 4904، 1 نوفمبر 2015، ص 7.

العملية وقتها الطيب العربي الذي كان من جماعة بومدين<sup>1</sup>، ثم نقل إلى بومرداس في المكان المسمى بالصخرة السوداء (Rochier Noir)<sup>2</sup>، لينقل بعد ذلك إلى قصر الحكومة في طابقه الأرضي ، وبعد 19 جوان 1965 أمر هواري بومدين بإلحاق هذا الأرشيف بوزارة الدفاع الوطني وكلف الأمن العسكري بالاحتفاظ به<sup>3</sup>.

وحقيقة فإن العلاقات بين الجهازين اتجهت نحو التأزم شيئاً فشيئاً ، رغم درجة التكامل والتعاون بينهما في كل الجوانب خلال الثورة التحريرية لاسيما الجانب العسكري واللوجستي، إلا أن مسألة السلطة والتسابق نحوها انعكست على مواقف قادة الجهازين وظهرت في شكل اختلاف وجهات النظر تدرجت إلى القطيعة النهائية ، رغم محاولات الصلح التي جرت بينهما إلا أنها فشلت ، ما جعل بوصوف يعتزل السياسة نهائياً<sup>4</sup>.

#### 4-4-2 تداعيات الأزمة على مؤسسات الثورة:

إن صراع الحكومة المؤقتة مع هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بدا واضحاً في وقت قصير ، مما انعكس على مختلف الهيئات والمؤسسات العليا للثورة ، ففقدت على إثره اللجنة الوزارية للحرب (CIG) سيطرتها على الجيش بعد أن كانت تضطلع بمختلف المهام العسكرية ،

<sup>1</sup> - عبد الرحمان برون ، المصدر السابق ، ص 167.

<sup>2</sup> - محمد زروال ، الاتصالات العامة في الثورة ، المصدر السابق ، ص 185.

<sup>3</sup> - حول مسألة أرشيف المالح (الأرشيف عبارة عن وثائق لمحاضر المجلس الوطني للثورة الجزائرية، محادثات واتفاقيات وتدخلات مسجلة بالصوت والصورة في اسطوانات، وكل الوثائق الخاصة بالشرق والغرب والوسط في الداخل والخارج كانت مجمعة في هذه القاعدة ابتداء من 1960، وكانت موضوعة بصناديق فولاذية كبيرة (coffre fort)، يذكر ضابط جيش التحرير الوطني العامل بمصلحة اليقظة ومحاربة الجوسسة (DVCR) السيد معاوية بأن بن بلة والعديد من مسؤولي الثورة (محمد خيضر، حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، العقيد أوعمران، أحمد بودة ممثل الحكومة الجزائرية بلبيبا، عبد الرحمان شريف قنصل عام في بنغازي، عمر أوحداد نائب مسؤول التسليح في مرسى مطروح) في الحكومة المؤقتة قد زارهم بقاعدة ديدوش مراد قبل الإعلان عن الاستقلال، وتوجت الزيارة بعقد اتفاق بينه وبين بوصوف يقضي بترحيل القاعدة بعد استفتاء 1 جويلية 1962 إلى الجزائر قصد تمكينها من العمل كي لا تشتت ، وبعد الاجتماع الأخير للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس الليبية الذي بدأ في 27 جوان 1962 زار بومدين القاعدة برفقة كل القادة العسكريين ، حيث أمر بإدماج جنود القاعدة ضمن هيئة الأركان العامة ووحدات الجيش ، وكلف العقيد محمد شعباني بتوفير كل إمكانيات نقل الأرشيف إلى قاعدة " أركول" بالولاية الخامسة عبر الولاية السادسة ، أنظر: السيد معاوية ، كلمات عن وثائق الثورة ، التسليح والمواصلات أثناء الثورة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 151-154.

<sup>4</sup> - عبد الرحمان برون ، المصدر السابق ، ص 186.

ووجدت نفسها عاجزة عن حل الخلافات بين الجيش التي هي قائده وبين الحكومة المؤقتة الذي هو طرف فيها<sup>1</sup>، وهو الشيء الذي جعلها تعتبر أن مختلف الانجازات التي حققتها هيئة الأركان العامة هي طعنة في طرق تسييرها السابقة رغم اعترافها الصريح بعجزها عن تحقيق ما حققته هيئة الأركان العامة<sup>2</sup>.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اتساع دائرة الصراع ليمس مختلف مؤسسات الثورة، وإن كان في بعض جوانبه خفي إلا أن اجتماع الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961 قد أظهر المغزى السياسي من استقالة هيئة الأركان العامة بعدما صب كل من قايد أحمد وعلي منجلي جل غضبهما على اللجنة الوزارية للحرب التي لم ترد على هجومهم<sup>3</sup>، كما طالبت هيئة الأركان العامة بالعودة إلى المبادئ الثورية من أجل مواصلة الكفاح المسلح، وبالرقابة المالية على أعضاء الحكومة المؤقتة<sup>4</sup>.

وبذلك تكون الأزمة قد استفطت بعدما شملت اللجنة الوزارية للحرب التي حلت محل وزارة القوات المسلحة بحيث لم تشفع لها هذه الصلاحيات بالزامية لتنفيذ قراراتها على هيئة الأركان العامة فلجأت للمطالبة بضرورة إخضاع الولايات الداخلية لسلطتها<sup>5</sup>، في ظل تتصل مسؤولي الحكومة المؤقتة من مهامهم الحقيقية في راب الصدع الموجود بين أجهزة الثورة، حيث اكتفى بن خدة بالتعليق على أن الأزمة هي أزمة بين عسكريين وسيتم تجاوزها بفضل المفاوضات مع فرنسا<sup>6</sup>، لكن الحقيقة أن الأزمة تفاقمت بعد أن أصبحت نقطة تجمع كل التناقضات الاجتماعية

<sup>1</sup> - مسعود عثمانى ، المصدر السابق ، ص 690.

<sup>2</sup> - كنا قد تطرقنا إلى علاقة هيئة الأركان العامة مع اللجنة الوزارية للحرب في فصول سابقة من هذه الدراسة ، والتي تناولنا من خلالها طبيعة العلاقة بين الجهازين ، ومحاولة هذه الأخيرة بقيادة الباءات الثلاث تحجيم سلطة ونفوذ هيئة الأركان العامة على الجيش بكل الطرق والوسائل لاسيما تلك القرارات العشوائية التي كانت تطلقها بين الحين والآخر وتلزم هيئة الأركان العامة بها ، وهو الشيء الذي أدى بالقيادة العليا للثورة إلى إغائها نهائيا إثر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في أوت 1961.

<sup>3</sup> - محمد مصطفى طالب ، المصدر السابق ، ص 64.

<sup>4</sup> - الشادلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص 160.

<sup>5</sup> - Mohamed Harbi , une vie debout , op,cit,p358 .

<sup>6</sup> - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 282.

والسياسية ، بل كل الضغائن والأحقاد الشخصية المتراكمة منذ زمن بعيد.

وما زاد الأمر تعقيدا هو ذلك التجاهل الذي أبدته هيئة الأركان العامة للمؤسسات الشرعية للثورة ، بعد أن صرح بعض قادة هيئة الأركان العامة بأنه لا توجد إلا هيئة واحدة معترف بها كونها تمثل الشعب الجزائري وهي المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهيئة الأركان العامة للجيش<sup>1</sup>، وهو في حقيقة الأمر تداخل وإلغاء لشرعية أجهزة قائمة بحد ذاتها على غرار الحكومة المؤقتة هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإن وضع هيئة الأركان نفسها في نفس المستوى مع المجلس الوطني للثورة الذي يعتبر هو الهيئة العليا والسلطة التشريعية للثورة يجعل إمكانية فرض أحدهما أمرا على الآخر غير قابل للتطبيق.

هذا ويرى العديد من الفاعلين أن مسؤولية الحكومة المؤقتة في وصول الوضع إلى ما هو عليه مسؤولية كبيرة ، فبالإضافة إلى انشغال الباءات الثلاث بقضية الصراع على الزعامة وإهمالهم لأمر الجيش، جاء قرار إنشاء هيئة الأركان العامة جانفي 1960 بمثابة تخلي الحكومة المؤقتة عن الاهتمام بالجيش ماعدا تزويده بميزانية مناسبة وبدعم لوجيستي<sup>2</sup>، حتى إذا جاءت تلزمها ببعض القرارات وجدت نفسها عاجزة عن القيام بذلك ، فراحت تصدر قرارات الإطاحة بها لمرتين الأولى سنة 1961 والثانية سنة 1962<sup>3</sup>، ويعبر هذا الفشل عن فرض قيادة الأركان العامة إرادتها على السلطة المركزية ، وهو حدث بارز في تاريخ العلاقات بين المؤسسات والهيئات السياسية والعسكرية المسيرة للثورة التحريرية.

فإذا كانت جبهة التحرير الوطني قد دعمت نفسها وبانتظام بقوانين داخلية سهر المجلس الوطني للثورة الجزائرية على حمايتها، وتعزيزها بإنشاء الحكومة المؤقتة المعترف بها من طرف 30 دولة في العالم<sup>4</sup>، فإن ذلك لم يشفع بظهور مشاكل في هرم قيادة الثورة أدت إلى صعوبة تحديد المسؤوليات ، حتى أن فكرة إنشاء المكتب السياسي الذي جاء كبديل للحكومة المؤقتة

<sup>1</sup>- علي هارون ، المصدر السابق ، ص100.

<sup>2</sup>- حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص251-252.

<sup>3</sup>- عبد الرزاق بوحارة ، المصدر السابق ، ص233.

<sup>4</sup>- علي هارون ، المصدر السابق ، ص100-101.



بههدف تغطية حالة العجز في أجهزة الثورة بعد هذا الصراع باء بالفشل<sup>1</sup>.

ويفسر هذا الفشل بسياسة الإقصاء التي طالت كل الذين أدانوا مجزرة الصراع على السلطة بما فيهم شخصيات ذات وزن سياسي ثقيل<sup>2</sup>، ذلك بأن حقيقة تأسيسه هو الحد من نفوذ الثلاثي بوصوف، بلقاسم، بن طوبال في الحكومة المؤقتة<sup>3</sup>، بينما كان الواجب يقتضي الحرص على تطبيق النصوص القانونية لجبهة التحرير الوطني واحترام القواعد المصادق عليها، لاسيما فيما تعلق بمسألة الوصول إلى السلطة بشكل قانوني يساهم في صنعه الجميع مادام أن الاستقلال قد تم الحصول عليه بفضل كفاح الجميع.

وفي حقيقة الأمر فإن سياسة الإقصاء كانت قد بدأت قبل ذلك بعدما تم إبعاد قداماء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) ومنهم فرحات عباس من تشكيلة الحكومة المؤقتة الثالثة والمنبثقة عن اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961 ، كما تم إبعاد جمعية العلماء المسلمين من تلك الحكومة التي لم يجتمع فيها سوى قداماء حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)<sup>4</sup>، حيث كان لهذه السياسة انعكاسات على المسار السياسي للعديد من الشخصيات الفاعلة في الثورة التحريرية مثل فرحات عباس الذي أيد هيئة الأركان العامة بسبب إبعاده من رئاسة الحكومة المؤقتة سنة 1961<sup>5</sup>.

وما يمكن الإشارة إليه أن تداعيات أزمة الصراع على السلطة خلفت انعكاسات خارجية ظهرت بشكل واضح على المستويين الإقليمي والدولي ، ذلك بأن التونسيين كانوا قد تجاهلوا السلطات الجزائرية خاصة الحكومة المؤقتة بعد حادثة الطيار الفرنسي " لاغيارد" في 21 جوان 1961 التي تعتبر فصلا من فصول الأزمة ، وقاموا بحملة شعواء ضد جيش التحرير الوطني تمثلت في اتخاذ تدابير خطيرة ضده مكنتهم من فرض طوق حقيقي على الحدود<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - سيد علي أحمد مسعود ، المرجع السابق ، ص ص 65،60.

<sup>2</sup> - Mohamed Harbi ,une vie debout,op,cit,p358 .

<sup>3</sup> - مصطفى بن عمر، المصدر السابق ، ص 263.

<sup>4</sup> - حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 222.

<sup>5</sup> - محمد برغام ، المصدر السابق ، ص 168-169.

<sup>6</sup> - حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 209.

هذا وقد تدخلت مصر ممثلة في رئيسها جمال عبد الناصر الذي أخذ الحد الأقصى من الاحتياطات مراعاة لحساسية شركائه الجزائريين الرسميين من جهة، مع الإبقاء على حظوظ حليفه المميز أحمد بن بلة قائمة من جهة ثانية، وعدم إفساد علاقات مصر مع فرنسا التي كانت قد تحسنت من جهة ثالثة<sup>1</sup>، أما عن هذه الأخيرة فقد تخلت على لسان سفيرها في الجزائر "Jeanneney" الذي أعرب عن قلق الحكومة الفرنسية أمام تدهور الأوضاع ، وهذا ما جعل رئيس الهيئة التنفيذية يطمئنه ، إلا أنه لم يفتتخ حيث بدا وكأنه كان مطلعاً على كل القضايا السياسية المطروحة<sup>2</sup>.

#### **4-4-3 تداعيات الأزمة على النشاط الثوري:**

تتفق جل الكتابات والدراسات أن أزمة الصراع على السلطة التي بدأت في وقت مبكر من انتهاء الثورة ، وانفجرت بشكل علني في جوان 1961 كانت تحمل طابعا داخليا ، وأنه خارج حلقة المطلعين على الخلافات كانت نتائجها لا تكاد تذكر، ذلك بأن النشاط الثوري ظل مستمرا بالرغم من الصعوبات المطروحة<sup>3</sup>، فكان جندي جيش التحرير الوطني رغم الظروف الصعبة التي يعيشها في الداخل وعلى الحدود يرى في وفد جبهة التحرير الوطني المفاوض على أنه الجندي الحقيقي الذي يدافع عنه وعن الشعب دون حساسية أو مفارقة في المنصب لأن هدف الجميع هو استرجاع السيادة الوطنية<sup>4</sup>.

كما ظلت الحكومة المؤقتة رغم اتساع دائرة الأزمة لتشمل أطراف وشرائح أخرى<sup>5</sup>، ظلت تتمتع بصرامة شديدة وبطابع أكثر ثورية مستمد من الواقعية<sup>1</sup>، وهذا لا ينف وجود اختلاف حقيقي في

<sup>1</sup> - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 292.

<sup>2</sup> - عبد الرحمان فارس ، المصدر السابق ، ص 201.

<sup>3</sup> - الشادلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص 160.

<sup>4</sup> - مقابلة شخصية مع المجاهد محمد دباح ، يوم 8 مارس 2018، بالجزائر العاصمة.

<sup>5</sup> - بعدما شملت الأزمة معظم السياسيين والعسكريين الفاعلين في مختلف مؤسسات الثورة بما في ذلك جيش التحرير الوطني ، اتسعت الأزمة إلى شريحة الطلبة الجزائريين ، حيث أصدر أغلب الطلبة الجزائريين بالقاهرة بيانا ينددون فيه بتصريحات رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة التي كانت منوطة لهيئة الأركان العامة، هذا وقد حمل البيان توقيع العديد من الطلبة الجزائريين على غرار: الجندي خليفة، عماري طالي، البخاري حمانة، محمد برغام، محمد الصغير الأخضر، وتم إذاعته من

وجهات النظر السياسية والإيديولوجية ظهرت في شكل تحالفات على أساس ميول شخصية تهدف إلى السيطرة على السلطة<sup>2</sup>، ولو أن الحكومة المؤقتة بقيادة بن يوسف بن خدة حسب أرزقي باسما لم ترتكب خطأ تعيين الرائد موسى مكان بومدين كقائد لهيئة الأركان العامة، وسانددت هذا الأخير في مهمته، لتفادينا سقوط الكثير من الضحايا، وانتشار الشحنة والبغضاء بعد استرجاع الاستقلال<sup>3</sup>.

وفي السياق ذاته يذهب عبد الرزاق بوحارة إلى التأكيد على استمرار النشاط الثوري والعمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني رغم اشتداد الأزمة التي أعطت الحق لأفراد جيش التحرير الوطني في معارضة الأوامر اللاشعورية ورفض تنفيذها<sup>4</sup>، رغم القدر الكبير من المسؤولية الذي كان يتمتع به هؤلاء لملأ الفراغ على الفور ومنع الفوضى التي سيحدثها رحيل الجيش الفرنسي ومختلف الإطارات الفرنسية<sup>5</sup>.

لقد بقيت الأزمة شأنا داخليا، ذلك بأن بن بلة كان مقتنعا بأن كريم بلقاسم مستعد لكل المساومات المشبوهة من أجل أن تكون القيادة السياسية في أيد حازمة و القدرة على القرار غير ممسوسة، حتى إذا اتصل به رسول الجنرال ديغول حصر خلافاته مع الحكومة المؤقتة حول مسألة هيئة الأركان العامة<sup>6</sup>.

فصحيح أن الظاهرة التي جعلت هذه المواجهة حتمية جاءت من تنصيب القاعدة الوطنية خارج

---

"صوت العرب" بالقاهرة، لكن إذاعة تونس ردت على هذا البيان وهاجمت الطلبة من خلاله، أنظر: محمد برغام، المصدر السابق، ص 48-49.

1- الشادلي بن جديد، المصدر السابق، ص 160.

2- أحمد محساس، الجزائر ثورة وديمقراطية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 22.

3- أرزقي باسما، المصدر السابق، ص 637.

4- في تحليله لموضوع الانضباط والطاعة العسكرية المطلقة في جيش التحرير الوطني يرى عبد الرزاق بوحارة أن الجندي له كل الحق في رفض تنفيذ الأوامر اللاشعورية بل لا يجب عليه التزام الطاعة والصمت حيال ذلك، ويدلل على موقفه هذا بمنطق القوة التي كان يملكها ضباط وجنود هيئة الأركان العامة، وبذلك نجحوا في صراعهم مع الحكومة المؤقتة، في حين فشل ضباط سابقون سنة 1958 بعدما رفضوا لجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة المؤقتة، فأدينوا من طرف هذه الأخيرة، أنظر: عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص 233.

5- خالد نزار، الجيش الفرنسي وجيش التحرير الوطني، المصدر السابق.

6- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 293.

الوطن التي انشغلت بالنشاط الدبلوماسي على حساب النشاط العسكري ، وهو الشيء الذي خلق نوع من الاستقلال النسبي لدى جيش التحرير الوطني في الداخل وعلى الحدود، إلا أن ذلك لا يفسر بالانقطاع التام عن القيادة الوطنية ولم تؤد به الصعوبات المتزايدة في الميدان إلى نسيان وضعيته التسلسلية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من المنظمة الأم<sup>1</sup> ، بل كل ما في الأمر أنه أخذ شيئاً فشيئاً المبادرات التي تفرضها ظروف الميدان كحلول استعجالية لمواصلة الكفاح. ورغم هذه المواقف المسؤولة من طرف ضباط وجنود جيش التحرير الوطني إلا أننا لا يمكن أن ننكر تماماً بعض التداعيات والانعكاسات السلبية التي أحدثتها أزمة الصراع على السلطة على نفسية هؤلاء ، فأوقفت اندفاع الجميع بما فيهم مدنيين منطلقين في غمرة حركية الثورة لحرب التحرير<sup>2</sup> ، وأصبحوا يعيشون غير واثقين من الغد<sup>3</sup> وهم يتساءلون هل سنتواصل الثورة بعد الإعلان عن استرجاع الاستقلال؟.

#### **4-4-4 تداعيات الأزمة على إعادة بناء الدولة الجزائرية:**

في حقيقة الأمر فإن مثل هذه الأسئلة خطيرة جداً لم يكن أي شخص بإمكانه إعطاء جواب عنها على الأقل خلال تلك المرحلة ، فلم يكن يتخيل الجندي بأنه مجرد فريسة لرصاص العدو، وأن الحقوق المترتبة لإخوته الذين يبقون بعده ستستلب لأنه لا يوجد ما يضمنها<sup>4</sup>، ذلك بأن الفئة التي تعتمد على البرهان الثوري المزعوم وتطبق سياسة "تصالح المصالح" حكمت على قدر هذه الثورة بالمصادرة من طرفها<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - حمود شايد ، المصدر السابق ، ص 344-345.

<sup>2</sup> - حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 250.

<sup>3</sup> - عن انعكاسات أزمة الصراع على السلطة على جنود جيش التحرير الوطني يقول خالد نزار: "لاتزال في ذهني صورة راسخة عما فعلت تلك الخلافات في المجاهدين، وقد شاهدت ذات يوم عدد كبير من المجاهدين وقد انزوى كل واحد منهم تحت شجرة باكيا، فبعد أجواء الفرح بوقف إطلاق النار والخلاص ظهرت أجواء المرارة والحزن من جراء أخبار النزاع بين القادة... والحاصل أن تلك النداءات كانت كارثة على الجنود الذين لم يكونوا ينتظرون هذا المآل الذي تسير فيه ثورة التحرير"، أنظر: خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، المصدر السابق ، ص 51.

<sup>4</sup> - محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 217.

<sup>5</sup> - محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية ، المصدر السابق ، ص 419.

فنحن لا نجاف الحقيقة إذا قلنا بأن الإعلان عن استرجاع السيادة الوطنية في 5 جويلية 1962 قد بث البلبلة في صفوف القيادات التي هرعت تتنافس على السلطة، فأفلتت زمام الأمور من بين أيدي القادة الحقيقيين<sup>1</sup> الذين ليس لهم كفيل في القوات المسلحة ، وبذلك انفجرت الأزمة على إزاحة هؤلاء من تشكيلة الحكومة الجديدة<sup>2</sup>، فبدت صورة الجزائر باهتة في العالم العربي مشرقا ومغربا، وعبرت عن خيبة أمل كبيرة خاصة لدى أولئك المثقفين الشباب في بيروت ودمشق، لاسيما أن مثل هذه النزاعات تمنح فرصة عودة الإمبريالية من بابها الواسع<sup>3</sup>.

هذا ويرى محمد العربي الزبيري أن الجنرال ديغول كان قد وضع مخططا جهنميا بداية من 1958 لإفراغ الثورة من محتواها ولفتح الأبواب واسعة أمام المدسوسين في جيش الحدود ليتولوا شغل المناصب السامية في الدولة بعد الإعلان عن استرجاع السيادة الوطنية<sup>4</sup>، متغافلين بذلك عن حقيقة التضحيات التي قدمها الشعب الجزائري حتى الوصول إلى المبتغى في الطريق الذي رسمه دماء الآلاف من أبطال الثورة التحريرية<sup>5</sup>.

ذلك بأن المبدأ الذي فرض نفسه عشية استرجاع السيادة الوطنية هو أن القوة هي الوحيدة التي تفرض نفسها، ضاربة بذلك عرض الحائط قوانين الديمقراطية التي تنص على وجوب حماية الأقلية في ظل خضوعها لفئة الأغلبية، وهو ما أدى إلى حرمان مؤسسات الدولة من العديد من

<sup>1</sup> - مراد صديقي ، المصدر السابق ، ص 77.

<sup>2</sup> - لقد شطب من لوائح النواب خمسون قياديا وإطارا من بينهم : بن خدة ، بوصوف، بن طوبال، دحلب والعقداء بوبنيدر، كافي ، بن عودة والرائدان الطاهر بودريالة وعبد المجيد كحل الراس ، إضافة إلى محمد الصديق بن يحيى ومصطفى الأشرف ، وعبد السلام بلعيد ، وهؤلاء جميعا كانوا ضمن تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA)، أنظر: محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ، المصدر السابق ، ص 307.

<sup>3</sup> - كتب بيير دوبريه مشجعا صراع الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة مايلي: " نحن نؤكد في هذا اليوم المليء بالعار والغضب يقيننا الهادي بأن يوما آخر سيشرق من جديد وسيكون ذلك للأبد، وحتى وإن بدى إيماننا هذا مجرد تبجح واعتداد مجنون بالنفس فإننا نؤكد على أننا سنغرس من جديد علم فرنسا على أرض الجزائر"، وقرن الكاتب فقدان الجزائر بقضية الألبان واللورين فاستطرد مضيفا: " وكما هو الأمر بالنسبة لهذه فإننا لن نرض بفقدان مقاطعتنا الإفريقية لأن الكثير من أبطالنا سقطوا ضحايا في سبيل الجزائر الفرنسية ، ولن يتسن لنا مواصلة الحياة من دون أن نحترق أنفسنا ، إن لم نسخر كل لحظة من لحظات عمرنا في تحضير وتنظيم الثأر"، أنظر: علي هارون ، المصدر السابق ، ص 107-108.

<sup>4</sup> - محمد العربي الزبيري ، هكذا حدثت الردة بعد الاستقلال ، المرجع السابق ، ص 14.

<sup>5</sup> - Ahmed Fallah, op, cit, p173 .

الإطارات والكفاءات بجرة قلم<sup>1</sup>، فظلت أزمة اختراق الشرعية الشعبية والصراعات حول عدة شرعيات منها الشعبية والتاريخية والثورية وحتى الدينية إلى جانب الصراع المؤسساتي ظلت قائمة سنوات بعد استرجاع السيادة الوطنية<sup>2</sup>.

كما خلفت أزمة الصراع على السلطة تداعيات كبيرة على مستقبل الثورة الجزائرية ، فإن استطاعت هيئة الأركان العامة الحيلولة دون استمرار حرب أهلية لكن الشعب الجزائري دفع ضريبة من خيرة أبنائه ، أما المعارضين فقد تم الزج بهم في غياهب السجون<sup>3</sup>، ليظهر بذلك نظام سياسي قوامه المرجعية العسكرية المرتكزة على قوة بومدين المدعم من طرف جيش التحرير الوطني في الحدود ، والمرجعية السياسية المتمثلة في شهرة أحمد بن بلة الذي حاول الحصول على الشرعية بهذه الطريقة التي بقيت صورتها سنوات طويلة بعد استرجاع الاستقلال<sup>4</sup>.

وبالرغم من أنه كان بالإمكان المحافظة على الوحدة الوطنية انطلاقا من برنامج طرابلس رغم النقائص التي يحتويها ، غير أن تجنب الأزمة لم يكن ممكنا<sup>5</sup>، فاتجه الجميع إلى التعويل على مؤتمر الجزائر سنة 1963 لوضع حد للخلافات العالقة وتدارك إفرزات أزمة صائفة 1962 لكن الاجتماع لم يصل إلى نتيجة بل تطور الخلاف وأصبح رسميا ، بعد أن نشأ حزب كل من محمد بوضياف وحسين آيت أحمد<sup>6</sup>.

لكن الحقيقة تعكس أن مبدأ التعقيد الذي عرفته أزمة الصراع على السلطة هي اختلاف المرجعيات الفكرية للعديد من قادة جبهة التحرير الوطني وأعضاء الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة وأعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية<sup>7</sup>، فإذا كانت الحكومة المؤقتة تسعى

<sup>1</sup> - علي هارون ، المصدر السابق ، ص ص 212،242.

<sup>2</sup> - رابح لونيبي ، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين ، المرجع السابق ، ص 67.

<sup>3</sup> - حسان الجيلالي ، المصدر السابق ، ص 92.

<sup>4</sup> - الطاهر أيت حمو ، المرجع السابق ، ص 152.

<sup>5</sup> - أحمد محساس ، المصدر السابق ، ص 22.

<sup>6</sup> - مصطفى مرادة ، المصدر السابق ، ص 215.

<sup>7</sup> - وأدلل على ذلك بأن فرحات عباس وبن خدة وكريم وبوصوف وبن طوبال فضلا عن قادة تاريخيين آخرين كانوا متأثرين

إلى اتباع طريق مشترك بين الليبرالية والاشتراكية فإن قيادة الجيش وبالنظر إلى معاشتها لواقع الشعب الجزائري ومعاناته كانت قد حددت مسارا ثوريا لإعادة بناء الوطن والتكفل باحتياجات كل الجزائريين بعد الثورة<sup>1</sup>.

كما أن الباءات الثلاث يتحملون جزءا كبيرا من المسؤولية في هذه الأزمة لاسيما وأنهم جروا في طريقهم مؤسسة بأكملها وهي الحكومة المؤقتة في مؤامراتهم ودسائسهم<sup>2</sup>، وهو الشيء الذي فسح المجال لأن تكون هيئة الأركان العامة هي القوة الوحيدة في الساحة والقادرة على حسم المواقف ، ويرجع ذلك إلى قوة جيش التحرير الوطني الذي كانت تقوده، والنفاد جنوده حول قادتهم، وفضلا عن ذلك فإن تأييد بعض الولايات لها أهلها إلى طرح نفسها بكل ثقة كطرف فاعل أو على الأقل كحكم في أي تسوية سياسية<sup>3</sup>.

إلا أننا نعتقد بأن غياب قائد للثورة قد أوصل الثورة للوقوع في العديد من الأزمات لاسيما أزمة 1962، فإن كانت فكرة القيادة الجماعية قد نجحت على مستوى القيادة الدنيا لجيش التحرير الوطني فإنها لم تكن كذلك بالنسبة للقيادة العليا للثورة، وهو الشيء الذي جعل بن طوبال يصرح قائلا: "لثورتنا عدة رؤوس"<sup>4</sup>، فكانت مسألة الزعامة هي أصل كل الأزمات ، وإن كان الموقف المتخذ منها يشكل أزمة ضمير فالسؤال المطروح هو إلى أي جهة يمثل أصحاب الضمائر هل للحكومة المؤقتة التي كانت في حالة احتضار أم إلى المكتب السياسي المتنازع فيه ، أم تقديم استقالة ووضع القادة أمام مسؤولياتهم ، أم الصمود مهما كانت الظروف والمخاطر في سبيل المصلحة العليا للبلاد؟.

---

بنمط الحياة الغربي المطبوع بوجه خاص بالليبرالية ، أما الآخرين كبن بلة وخيضر وعدد كبير من أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية وأعضاء قيادة الأركان العامة كالطاهر الزبيري وصالح بونيندر والعقيد عثمان وشعباني كانوا يعتبرون أن الجزائر تنتمي إلى العالم الإسلامي وأن اللغة العربية يجب أن تكون لغة الجزائر الرسمية بعد استرجاع الاستقلال، أنظر: عبد الحميد براهيمي ، المصدر السابق ، ص 59.

<sup>1</sup> - شهادة دحو ولد قابلية ، اتفاقيات إيفيان ، المصدر السابق ، ص 52.

<sup>2</sup> - حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 253.

<sup>3</sup> - الشادلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص 189-190.

<sup>4</sup> - حسين بن معلم ، المصدر السابق ، ص 254.

خاتمة



## خاتمة:

طالما مثلت الثورات الشعبية وحروب التحرير في التجارب التاريخية العالمية المعاصرة فصولا مميزة تعبر عن اضطهاد الشعوب والأمم ، فكانت شبيهة بلحظات المخاض التي وهبت الحياة بعد عقود طويلة من ليل الاستعمار الذي حمل بين طياته ردحا من المعاناة والألم بالنسبة لهؤلاء، ولذلك فقد شكل اندلاع الثورة الجزائرية سنة 1954 تجربة بالغة الأهمية في تاريخ الجزائر المعاصر ، ليس فقط لأن هذا الحدث يعتبر مخرجا حاسما لوضعية التأزم التي كانت تعيشها الحركة الوطنية الجزائرية عشية اندلاع الثورة التحريرية، وإنما أيضا بسبب النتائج المحققة الذي تمخض عنها إعلان استرجاع السيادة الوطنية سنة 1962 والشروع في خوض معركة البناء الوطني على أنقاض النظام الاستعماري الذي ناهز 132 سنة من الاستيطان والطمس الحضاري وتغييب للأمة الجزائرية.

ومما لاشك فيه بأن النتائج المحققة كانت بعد مخاض عسير تكبد فيه الشعب الجزائري بكل فئاته تضحيات جسام في حرب مريرة وطويلة امتدت على مدار سبع سنوات ونصف ، لاسيما وأنها انطلقت في وقت كان الإقدام على الشروع في العمل المسلح أشبه بالارتداء في الماء قبل تعلم السباحة ، ذلك بأن الطابع الاستعجالي في عملية التحضير للثورة في ظل نزوع شديد من طرف مجموعة 22 التاريخية ولجنة التسعة نحو الانتقال إلى العمل المسلح أفرز الكثير من النقائص التنظيمية التي أدت إلى عقبات ميدانية خاصة في المراحل الأولى من اندلاع الثورة التحريرية ، فجاءت شهادات عدد من مفجري الثورة التحريرية من أمثال محمد بوضياف وعبد الحفيظ بوضوف ولخضر بن طوبال شاهدة على عصرها، مؤكدة على أن الإقدام على الشروع في العمل المسلح في ظل الظروف الآنف الذكر كان أشبه بالمغامرة.

فسرعان ما اكتشف مفجروا الثورة بأن أعباء وأثقال قيادة حرب التحرير الجزائرية ضد الاستعمار الاستيطاني الفرنسي كانت وظلت أكثر صعوبة من مبادرة الإعلان عنها، ذلك بأن مستجدات وتطورات الأحداث خاصة على الصعيد العسكري أدت إلى تراكمها، مما لا يسمح باستدراك النقائص التي تمخضت عن تقديمهم لأولوية العمل المسلح على حساب توفر الشروط التنظيمية المطلوبة ، وعلى الرغم من أن مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956 كان قد أقر العديد

## خاتمة:

من الشروط التنظيمية خاصة فيما تعلق بالشق العسكري ، إلا أن حرب التحرير الجزائرية ظلت تسير بوتيرة تنظيمية بطيئة خاصة من ناحية التخطيط والدعم اللوجستي ، وهذا ما أدى إلى انفجار الوضع في الحدود الشرقية والغربية بداية من سنة 1958 ، مما لا يمكننا نكران أن الإعلان عن البدء في حرب التحرير من ناحية التخطيط والتنظيم كان أشبه بوضع العربة قبل الحصان على حد تعبير إحدى الأمثال البروسية الشهيرة.

وإن كانت سنة 1958 تعتبر مرحلة مفصلية في تاريخ الثورة الجزائرية ذلك بأنها شهدت ميلاد الجمهورية الفرنسية الخامسة التي وضع لها الجنرال ديغول دستوراً بنفسه ، مسنداً ظهره على حركة تمرد 13 ماي 1958 التي توجته رئيساً على فرنسا مقابل تخليصها من مستنقع الثورة الجزائرية، فإنها في المقابل كانت هذه المرحلة شاهدة على ميلاد أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 بقيادة فرحات عباس، إلا أن المنتبغ لسير الأحداث يجد بأن هذه الحكومة كانت ملغمة بالعديد من التناقضات والمصالح الخاصة التي كادت في معظم الأحيان أن تؤدي بقوات الثورة الوطنية إلى التبعثر والإحباط بفعل حرب المصالح والجهويات التي سيطرت على أقوى مؤسساتها.

ففي الوقت الذي اشتد فيه الصراع بين قادة الطبقة العسكرية داخل الحكومة المؤقتة والمشكلة أساساً من الباءات الثلاث إلى درجة أن كل واحد منهم حاول إضعاف الآخر، مما اقتضى اللجوء إلى التعقل ظاهرياً ، لاسيما وأن الحكومة المؤقتة مؤسسة في بداية مسارها وتغمرها العديد من المشاكل، ولكن كان لابد من تجنب هذا من أجل مواصلة كفاحها، فظهر الخلاف واضحاً مع قادة جيش التحرير الوطني إزاء هذه الحكومة بعد أن تطور إلى صراع حول القيادة ، فكانت محاولة انقلاب ضدها بقيادة محمد العموري الذي كان رافضاً لها، إذ كيف لمؤسسة سياسية أن تواجه العدو بعد أن تم الانتقال إلى المواجهة عن طريق الكفاح المسلح، وإن كانت هذه المحاولة أحببت إلا أن تداعياتها ظلت قائمة.

ونظراً لصعوبة توفير الأسلحة التي كلفت بها الحكومة المؤقتة من جهة وبعض الأزمات الداخلية التي عاشتها من جهة ثانية كحادثة عميرة علاوة، كانت هذه الظروف كافية بأن تحدث

## خاتمة:

شرخا بين أعضائها لدرجة أنها أصبحت عاجزة عن أداء وظيفتها، في ظل بروز إشكالية القيادة التي ظهرت في نموذجين ، نموذج قائد سياسي يفتقر إلى الرصيد الثوري، ونموذج قائد عسكري تعوزه الثقافة السياسية، وهذا ما جعل الكثير من الكتاب لاسيما مسؤولي جبهة التحرير الوطني يدعمون فكرة النصر السياسي، وقد يرجع ذلك إلى فقدان التمييز ونقص التفكير أحيانا ، وإخفاء قصور القيادة في الخارج أحيانا أخرى، هذه القيادة التي لم تستطع إعداد استراتيجية تتماشى وتطور النزاع في الميدان، وهو الأمر الذي يقودنا إلى التساؤل عن مدى تحقيق الجيش الفرنسي لهدفه المتمثل في تحطيم جيش التحرير الوطني؟ ، ومن ثمة هل كان الجنرال ديغول ليعترف بتقرير المصير لو نجح شال في مشروعه؟.

وأمام هذا الوضع كان اللجوء إلى القادة العسكريين من أجل تسوية هذه المشاكل أكثر من ضرورة ، فكان اجتماع العقداء العشر لمناقشة هذه الأوضاع لاسيما مسألة القيادة، وعلى هذا الأساس انتهى الاجتماع بإعداد محضر قدم للمناقشة في الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بمدينة طرابلس الليبية في الفترة الممتدة ما بين 16 ديسمبر 1959 و 18 جانفي 1960، والذي ترتب عنه إعادة تأسيس ثاني حكومة مؤقتة برئاسة فرحات عباس، وأيضا تأسيس أهم هيئة عسكرية في الثورة وهي هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بقيادة هواري بومدين، كما تقرر الجمع بين وزارتي التسليح والاتصالات العامة في وزارة جديدة سميت بوزارة التسليح والاتصالات العامة التي أوكلت مهمتها لعبد الحفيظ بوصوف.

إن الإعلان عن تأسيس مثل هذه الهيئات ضمن المؤسسات الرسمية للثورة ، يجعل هذه الأخيرة تشهد أكبر حدث في كفاحها ضد الاستعمار، ذلك بأن جيش التحرير الوطني المتمركز على الحدود أصبح أداة ثمينة في خدمتها ، بعد أن استطاع تجاوز كل الجهويات واتخذ شكل أداة سياسية ممركرة مكنته من رسم شكل الدولة بخطوط بارزة وقبل الأوان، فتمكنت هذه الهيئات من إعادة تنظيم الجيش لاسيما تلك الوحدات المرابطة في الحدود الشرقية والغربية، وإحداث عدة تنظيمات أحدثت تطورا كميا في عدد الجنود ساهم في إنشاء عدة مراكز على الحدود ، وترجمها الاحصائيات التي قدمت سابقا.

## خاتمة:

إن قضية التسليح بالنسبة لجيش التحرير الوطني في الداخل مرده إلى الأسلاك الشائكة المكهربة من جهة وإهمال بعض مسؤولي الثورة لهذا الجانب من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس جاءت استراتيجية الإمداد الجديدة المنتهجة من قبل هيئة الأركان العامة ووزارة التسليح والاتصالات العامة ، والتي مكنت جبهة وجيش التحرير الوطني من تجاوز بعض الصعاب، ذلك بأن العمل المخبراتي الذي كرسه عبد الحفيظ بوصوف وأنشأ له خلايا خاصة في الداخل والخارج ، كان قد ربطه في الوقت ذاته بمسألة التسليح والاستعلامات القائمة على الأجهزة اللاسلكية ،فمكنت لوحدات جيش التحرير الوطني من الحصول على السلاح ، وأصبحت عمليات الربط بين هذين الفرعين تعد من الأعمال التي شجعتها وتشجعها كافة وزارات الدفاع في مختلف دول العالم لاسيما الدول الكبرى، لما لها من أهمية استراتيجية تساهم في تحقيق انتصارها على كل المستويات.

إن حرب الجزائر لم تكن فقط اشتباكات ، كمائن، مواجهات في الجبال وعمليات فدائية كما تشير إلى ذلك أغلب الكتابات الصحفية والمؤلفات أثناء الحقبة الاستعمارية ، بل كانت الحرب أيضا ضربا مكثفا بالقنابل ، عمليات تمشيط واسعة ، معارك سرية، تسميما، غسيلا للأدمغة، تعذيبا وحشيا ، وكذلك حربا إعلامية دعائية، دون أن ننسى إعدام تقنيي الراديو وتعذيب الأسرى، إضافة إلى الأسلاك الشائكة المكهربة ، وطائرات المراقبة وتحييد المواقع، الجرائم والإهانات ، والتهديدات الموجهة للعاملين في البث اللاسلكي لمحاولة معرفة تركيبة شبكات جيش التحرير الوطني ، ولهذا تبين لنا من خلال هذا الإنجاز العلمي أن الثورة الجزائرية كان لها النصر عن طريق كسبها معركة الأمواج إلى جانب معركة السلاح، ويرجع الفضل في ذلك إلى هؤلاء الأفراد من صفوف جيش التحرير الوطني رؤساء ومرؤوسين حملوا على عاتقهم مسؤولية رفع راية الاستقلال عالية خفاقة.

وأمام هذا الأداء التنظيمي الذي أوجدته الأجهزة العسكرية الجديدة للثورة التحريرية ، لم تكن هيئة الأركان العامة في منأى عن الخلافات والصراعات مع الأجهزة الأخرى خاصة اللجنة الوزارية للحرب التي كانت ترى نفسها المسؤول الوحيد عن جيش التحرير الوطني في الداخل

## خاتمة:

والخارج، أما هيئة الأركان العامة فلا تتجاوز في نظرها مسؤولية التوجيه والمراقبة ، وبذلك اشتد الصراع بين الهيئتين ، وسعت اللجنة الوزارية للحرب إلى إضعاف هيئة الأركان العامة، وجاء ذلك بعد أن وجهت لها أمرا بالعودة إلى الداخل غير أن قيادة الأركان العامة كانت ترى أنه ليس من صلاحياتها ، بل من صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

وعلى هذا الأساس ذهبت العديد من الكتابات إلى التشكيك في مهمة هيئة الأركان العامة وعجزها عن القيام بوظيفتها كما يجب، لاسيما فيما تعلق بتوحيد قيادة الجيش، ذلك بأن العلاقة مع الولايات الداخلية كانت ضعيفة وتلخصت تقريبا في مراسلات واتصالات لاسلكية مما يبقي عليها علاقة شكلية ، لتظهر بوضوح في معارضة الولايتين الثالثة والرابعة للمكتب السياسي المدعم من قبل هيئة الأركان العامة عشية الإعلان عن استرجاع السيادة الوطنية، لاعتقادها بأنها مجرد رأس حربة للوصول إلى السلطة ، لكن الحقيقة أن القضايا الثورية لاسيما العسكرية منها ظلت الشغل الشاغل لهيئة الأركان العامة مما يدل على أن جيش التحرير الوطني كان مستعد للقيام بحرب طويلة دون انتظار من اللعبة السياسية أن تحقق له التطلعات الوطنية التي أعلن عنها بيان أول نوفمبر 1954.

وهو ما يقودنا للاستنتاج أن جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني استطاعا أن يشكلا مع اللاجئين الجزائريين على الحدود الشرقية والغربية دولة حقيقية ، وهذا ناجم عن المقاربة الحدودية للبلدين حيث أصبحتا قطبا اهتمام ومركز إشعاع لكل النشاط الثوري سواء العسكري أو السياسي، فالتنظيم العسكري الهرمي الذي اتبعته هيئة الأركان العامة كان له ميزة خاصة على كل أجهزة الثورة بما فيها العسكرية على غرار وزارة التسليح والاتصالات العامة ، وحتى الحكومة المؤقتة بأكملها التي كانت تخضع لعدد لا يحصى من المصالح الخاصة ، فاستطاع هذا التنظيم أن يتخطى كل النزاعات الإقليمية ويتخذ شكل أداة سياسية ممرضة في فترة كانت فيها كل قوى الثورة مهددة بالتشتت، وبذلك رسم قبل الأوان شكل الدولة المستقبلية وساهم إلى حد كبير في انتصارها.

هذا الانتصار الذي ساهمت في صنعه كل هياكل وأجهزة وزارة التسليح والاتصالات العامة، فقد

## خاتمة:

اعتبرت مختلف مصالح الاستعلامات والمخابرات الجزائرية خلال الثورة التحريرية الدرع الواقى والحامى لجيش التحرير الوطنى خاصة فى المراحل الحرجة من الحرب ، ويظهر ذلك من خلال تزويده بكل المعلومات الخاصة بالعدو من جهة ، ومساهمتها فى تسليح وتكوين وتمويل أفراد جيش التحرير الوطنى من جهة ثانية، فكان عليها التصدي للحرب الاستخباراتية التى كان يستخدمها الجيش الفرنسى للقضاء على الثورة بمختلف الأشكال والأنواع، ولن تكون النتيجة إلا بالمعرفة الجيدة بخبايا سلاح الإشارة ، ذلك بأنه سلاح ذو حدين، إذا أحسن استعماله فستكون النتيجة جيدة ، وإلا فسيكون سلاح مضاد.

لقد تبين من خلال هذه الدراسة أن العلاقة بين مختلف أجهزة الثورة تتجاوز أحيانا العلاقة بين الأشخاص والأفراد وإن كانوا قادة لهذه الأجهزة، ذلك بأن القطيعة التى ميزت شخص بومدين وبوصوف منذ 1960 لم تلق بظلالها على هيئة الأركان العامة ووزارة التسليح والاتصالات العامة ، كجهازين عسكريين اعتبرا من أقوى أجهزة الثورة، حتى أن صراع بومدين مع بوصوف ومن خلاله الحكومة المؤقتة لم يبرز علانية إلا بعد الإعلان الرسمى عن وقف إطلاق النار على الرغم من أنه بدأ فى 21 جوان 1961 إثر حادثة الطيار الفرنسى، التى حولت الرقابة والتنافس من رقابة داخلية بين الباءات الثلاث إلى رقابة خارجية على بومدين، ونتيجة لهذه التراكمات برز صراع الحكومة المؤقتة مع هيئة الأركان العامة الذى لم يكن فى حقيقته إلا صراع أشخاص ممثلين فى بومدين من جهة والباءات الثلاث من جهة ثانية، وهو ما يقودنا لاستفسار عن مدى نجاعة وأهمية مرحلة هيمنة الباءات الثلاث على الثورة، وهل يتحملون مسؤولية ما آلت إليه الأمور سنة 1962؟.

إن حرب الجزائر التى اتسعت بسرعة حركت شعبا كاملا وطاقات طالما كانت مكبوتة ، كما شهدت بروز بعض القادة الذين نجحوا بفضل تصورهم الشخصى للثورة وتسلسل مبادئ القيم والطاعة لديهم، إلا أن عدم التكفل ببعض التناقضات التى ظهرت فى وقتها أدى بها إلى الاستقرار داخل جسد الثورة، بالإضافة إلى الغياب المبكر لبعض القادة المؤسسين لجبهة التحرير الوطنى الذين فرضوا أنفسهم بفضل سلطتهم الأخلاقية وكانوا يشكلون موانع ضد الفراغ

## خاتمة:

الذي ترك المجال للطموح والادعاء، فأصبح البعض يتابع الأحداث بعناية من أجل أن يغنم فائدة أو يحصل ربحا، ذلك بأن لأزمة الصراع على السلطة سنة 1962 جذور عميقة، اشتركت في صناعتها العديد من الظروف والأسباب التي أوصلت الجزائر إلى التصادم.

فأولها وجود قيادة في الخارج بعيدة عن الميدان وغير مطلعة بشكل جيد على مجريات الأمور في الداخل، وثانيها سيطرة العسكريين على السياسيين، فليس الغريب أن يطلب الاثنان السلطة ، لكن الغريب أن يتجاوزا حدودا ما كان يجب عليهما أن يتخطاها، ذلك بأن زهاب بومدين إلى حد مطالبة رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة في أوت 1961 بتصفية الباءات الثلاث وأن جيش الحدود سيدعمه في ذلك حسب شهادة بلعيد عبد السلام الذي كان مستشار لبن خدة، لدليل قاطع على أن الأزمة تجاوزت كل الخطوط الحمراء، وإن كان هذا الموقف يدلل حقيقة ما ذكرناه سابقا بخصوص أن الصراع الذي نشب سنة 1962 كان بين الباءات الثلاث وقيادة الأركان العامة ، وليس بين هذه الأخيرة والحكومة المؤقتة التي لم تكن إلا مجرد جهاز يختفي وراءه الباءات الثلاث.

هذا ويشير العديد من الملاحظين والمهتمين بشؤون هذه الفترة أن أزمة صائفة 1962 لم تكن سوى مجرد صراع على السلطة، مستبعدين في ذلك كل تفسير إيديولوجي أو اجتماعي لحقيقة الأزمة، إلا أننا نعتقد بأن الأزمة رغم تعدد وتراكم أسبابها إلا أنها لم تسفر عن منتصر ولا منهزم على الأقل على المستوى العسكري ، أما على المستوى السياسي فقد تمكنت هيئة الأركان العامة من بسط نفوذها على كامل القوات المسلحة تحت قيادة واحدة ، فكانت اللبنة الأولى لبناء دولة وفرض نظام، هذا النظام الذي استطاع أن يشرع في إعادة بناء دولة مستغلا بذلك كل الإمكانيات الثورية المتاحة على غرار تلك التي وفرتها وزارة التسليح والاتصالات العامة في كل القطاعات، أفليس من المعجزة أن تحلق طائرات مروحية يقودها جزائريون في أول استعراض عسكري للجزائر المستقلة؟.

إن ما شد انتباهنا أثناء دراسة بعض فصول هذا الصراع هو ذلك الموقف الذي اتخذه الشعب الجزائري اتجاه هذه الأزمة والذي برهن من خلاله أن القاعدة لم تكن بأي حال من

## خاتمة:

الأحوال مستعدة للمشاركة في خصومات القمة ، بل إنها لتقبل طواعية هذا الشعار الذي ظهر على جدران الشوارع في الجزائر " هناك بطل واحد وهو الشعب" ، ولا يفضل مجموعة على أخرى إلا بمقدار ما يجهل الأسباب الحقيقية لذلك النزاع ، ذلك بأن كل واحد من الفريقين كان قد استقبل استقبال الأبطال الفاتحين فالبهجة الشعبية التي استقبلت بن خدة في مطار الدار البيضاء بالعاصمة ، لم تقل عنها بهجة استقبال بن بلة في تلمسان أو كريم بلقاسم في تيزي وزو أو فرحات عباس في تبسة وسطيف.

وفي هذه الأجواء المشحونة بالتنافس على السلطة بين قادة الثورة من جهة، وأمام الحشود الشعبية الراضة للصراع والداعية لإيقاف الاقتتال بين الإخوة الأشقاء من جهة ثانية، هناك من كان يقف على الحدود الجزائرية الغربية والشرقية ويتابع تطورات الأحداث عن كثب عله يغنم فائدة أو يحصل ربح، فإذا كان الملك المغربي الحسن الثاني يحلم مثلما حلم علال الفاسي قبله من أن يرى الخط الحدودي بينه وبين الجزائر يمتد من بني ونيف إلى مالي ليحصل على الأقل على الساوره وتندوف ، فإن بورقيبة في تونس كان يرغب في الحصول على الأقاليم الحدودية عن طريق الحوار والتفاوض وإن كان يدعي الإيمان بالوحدة المغاربية، ويدرك بأن استقلال بلاده وإرساء قواعد نظامه يعود الفضل فيه بالدرجة الأولى للثورة الجزائرية، وأن الحدود قد رسمت بدماء ملايين الشهداء.

وعلى الرغم من الشقاق والصراع الحاصل بين القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني إلا أنها لم تفوت فرصة الظهور بمظهر موحد أمام الخطر الأجنبي لاسيما أثناء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية ، فكان الهدف الوحيد منع ديغول من فرصة التمتع بمشهد سوء التفاهم بين قادة الثورة، ومنح الحكومة المؤقتة القوة لتسيير المفاوضات بشكل مشرف، وعلى هذا الأساس أرادت فرنسا من خلال اتفاقيات إيفيان أن تعوض مالم تستطع فعله في الجزائر طيلة 132 سنة من الاستعمار بالعمل على إيجاد قوة ثالثة بإمكانها الجلوس على طاولة المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني ، وبذلك تكون قد وضعت أسس وقواعد لاستعمار جديد، إلا أن الجزائر تمكنت من القضاء على معظم هذه القواعد بعد استرجاع الاستقلال.



## خاتمة:

فصحيح أن بلدا في وضع الجزائر عانى الكثير من الاستعمار ومن حرب طويلة مدمرة لا يستطيع أن يقف وقفة قوية على قدميه بدون إعانة، ولكن هذه الإعانة ليس من الضرورة أو اللازم أن تكون من نفس الجهة التي كانت بالأمس تسيطر، هذا من حيث المبدأ، ولهذا نتساءل عن شأن آخر وهو الشأن العسكري ، وبالتحديد استعمال بعض القواعد الكبيرة، فماذا لو أنها سلمت مباشرة للجزائريين على ما هي عليه ، نظرا إلى أنه كان بإمكاننا أن لا نستعمل الطاقة القصوى الإنتاجية لهذه القواعد وكان بالإمكان أن نكتفي بالصيانة وبحفظ الأمن إلى أن تتكون الإطارات ،خاصة وأنا عرفنا في هذا العمل أن فكرة تكوين الإطارات لاسيما في الميادين العسكرية خلال الثورة التحريرية وإن لم تكن مبكرة إلا أنها كانت منتشرة خاصة بعد سنة 1958، فهل كان بإمكان الجزائر الاستغناء عن هذه الاتفاقيات؟ ثم كيف ستكون هذه الاتفاقيات لو ترك لنا الخيار؟.

في حقيقة الأمر وبالرغم من أن هذه الاتفاقيات مثلت حلا وسطا لتحقيق الأهم وهو استرجاع الاستقلال الوطني، إلا أن هذا يكشف بأن لكل شيء جانب جوهري ، ذلك بأنه كلما حاول الفاعلون من الأحياء الحديث عن اتفاقيات إيفيان كلما ازداد الأمر غموضا، فإذا كان سعد دحلب قد تحدث عن جانب كبير جدا لمنتصر في المعركة التي دارت بين الطرفين الجزائري والفرنسي، وهو ما قد يفسر لنا عدم إدراج تلك الاتفاقيات ضمن الوثائق التأسيسية للجمهورية الجزائرية واعتبارها مجرد نص فرنسي خالي من التأثير، فإن ذلك يقودنا إلى القول بأن الحقيقة تبقى دائما الضحية ، وهو ما يدفعنا إلى مواصلة البحث لمعرفة موضوعية واضحة لأحداث تاريخنا تسمح لنا بالتقدم إلى الأمام بخطى مؤكدة ووطيدة.

ورغم هذا وذاك إلا أن رسائل الوحدة والتضحية التي تجلت في ركوب عبد الصمد الندرومي الطائرة لأول مرة في حياته من المغرب إلى تونس للالتحاق بالولاية الثانية ، ورسالة نكران الذات التي تجلت في ردة فعل عبد المومن الذي التقط رسائل العدو بمركز التصنت وهي تحمل نبأ قتل والده ، ورسالة الإيمان المتمثلة في ترك الطلبة لمقاعد الدراسة والتحاقهم بالثورة ذات يوم من شهر ماي 1956، ورسالة الثقة والعبقرية للجندي الجزائري الذي تمكن من إصلاح كل

## خاتمة:

الأسلحة وصنع القنابل الإنجليزية والأمريكية وخرابيش وذخائر وحتى أسلحة ثقيلة من رشاشات ومدافع هاون في معامل تضم مهندسين اثنين فقط ، لهي رسائل تبين مغزى الثورة الجزائرية وطاقة جنودها وعبقرية قادتها.

فصحيح أن بعض هؤلاء القادة كما سبق وأن عرفنا كانوا وراء ظهور جدلية حول القيادة الثورية استمرت حتى بعد استرجاع السيادة الوطنية ، فكانت النهاية حتمية لا مناص منها وإن كانت في إحدى جوانبها تعبر عن الكيفية التي اندلع فيها أول نوفمبر 1954، هذا المشروع الذي جرى في جو من تصادم القوى الحية للأمة كما جاء في وقت لم يكن منتظرا، الفريق التاريخي الذي أقدم بشجاعة على تحدي المنطق ليندفع نحو ما كان شبيها ب(مغامرة) في البداية لدى البعض، فهل اعتمد على قيادة ذات صبغة جماعية تستجيب أوليا وفي أحسن الأحوال إلى أخلاقيات ومتطلبات المسعى الثوري؟، أم أن النقص في التكوين السياسي هو الذي حدد مجرى التاريخ الجزائري في قسم كبير منه؟، فكانت القوة هي التي صنعت الأمة وهي التي وحدتها ، على حد تعبير ميرابو "إن بروسيا ليست دولة تمتلك جيشا، بل جيش له دولة"؟.

إن القصد من ذكر الصراعات التي ميزت المرحلة الأخيرة من عمر الثورة التحريرية ليس الهدف منها الحط من عظمة تاريخنا، وإنما لدفع الباحث خصوصا والقارئ عموما للاعتراف بأن أي صراع مهما كان نوعه ليس عيبا فهو من طبيعة البشر وتدافعهم، بل يكمن العيب في عدم الاعتراف بمختلف التناقضات والصراعات السائدة في الدولة والعجز عن حلها سلميا حتى بات الكثير منها عبارة عن جدران سميكة لا يمكن اختراقها تحت أي ظرف من الظروف ، وفي أي حال من الأحوال.

الملاحق

**الملحق رقم 01: أول تصريح لرئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس غداة الإعلان عن تأسيسها في 19 سبتمبر 1958:**

باسم الشعب الجزائري المجاهد ، أعلنت جبهة التحرير الوطني بعد أربع سنوات من النضال اليومي الدائم، حكومة ثورية تتوج هذا النضال.

في أول نوفمبر 1954 في منتصف الليل انطلقت نخبة قليلة من أبناء الشعب الجزائري لتخط مصيره الجديد ، وشنت هجومها الأول على مراكز الاستعمار الفرنسي في مختلف أنحاء القطر وهي لا تملك من وسائل الهجوم أو النضال إلا حماس الشعب وإيمانها الصامد.

وفي يوم 19 سبتمبر في منتصف النهار أعلنت هذه الثورة أول حكومة رسمية لها في مختلف الولايات الجزائرية التي شنت فيها تلك الثورة منذ أربع سنوات ، وفي الرباط وتونس والقاهرة ، والعواصم العربية.

وفيما بين هذين التاريخين العظيمين تكون شعب ، ونهضت أمة ، وتأسست دولة في الكفاح والآلام ، وفي العمل والأمل.

وفيما بين هذين التاريخين العظيمين أصبحت تلك النخبة القليلة جيشا من أعظم جيوش العالم العربي التي يعتز بها، تسانده في الداخل منظمات سياسية وإدارية منبثة في كل أنحاء القطر المجاهد الذي أصبح حرا، وتسانده في الخارج كل الإنسانية الصاعدة والعروبة المتوثبة، ويحتضنه من اليمين والشمال مغرب مستقل يسير نحو الوحدة المخلصة.

وهكذا كانت الثورة هي التي كونت حكومتها، ولم تتشكل الحكومة لتقوم بالثورة، لقد جاءت الحكومة الجزائرية الحرة سقفا وضع على جدران سميكة من النضال، ولم تكن سقفا معلقا في الهواء أو وضع على فراغ.

لقد كان في إمكاننا أن نشكل هذه الحكومة منذ اللحظة الأولى للثورة ، أو حتى قبلها ، ولكن ماذا كانت تكون قيمتها؟.

إن الثورة التي دامت أربع سنوات هي التي أعطت لحكومتنا الحرة منذ الساعات الأولى لإعلانها صدها الجبار في العالم.

إن الثورة لم تكن تمهيدا للحكومة، وإنما كانت بنائها الشامخ وأساسها العميق.

وهكذا ينظر العالم اليوم إلى الثورة وإلى الحكومة معا نظرة الجد والاحترام، ذلك بأن الثورة لم تقم لتطلب الاستقلال للشعب الجزائري، وتنتظر فرنسا أن تمنحها إياه، وإنما قامت لتأخذ الاستقلال وتعلنه بعد أن حققت في النضال وبالنضال، وإعلان الحكومة الجزائرية نفسه ليس إلا خاتمة لمرحلة من هذا النضال، وبداية لمرحلة أخرى منه.

وإن اعتراف إخواننا في أقطار العروبة وأقطار آسيا وإفريقيا بالحكومة الجزائرية المستقلة سيكون تجنيدا لتلثي الإنسانية من الخارج ينضم إلى قوة شعبنا المناضل في الداخل لمواصلة المعركة، المعركة التي لم تنته بعد وستبقى الدول الكبرى تجامل فرنسا وتنتظر نهاية الجولة، ولكنها لن توقف تيار الزحف.

إن مكانتنا في العالم يجب أن نحتلها لأننا أهل لها، ولأن العدو سيقف في هذه المرحلة الجديدة من النضال في وجه عاصفة من الضغط العالمي يحاول مغالبتها، ولكنها ستكون وقفة البلاهة والعبث.

وبعد: في هذا اليوم التاريخي الذي يدخل فيه الشعب الجزائري بثورته العظمى عتبة تاريخ جديد ويصل فيه حاضره النضالي بماضيه الحر، كما يربطه بمستقبله المنفتح، يشعر كل واحد من أبنائه الأحياء بالإجلال لكل واحد من أبنائه الشهداء، أولئك الذين لا تتساهم الجزائر، أولئك الذين ضحوا في سبيل هذا اليوم، وفي سبيل أيام أخرى ستأتي بعده أكثر عظمة وأنصع إشراقا، أولئك الذين يضحون كل يوم في الكوخ وفي الجبل، وفي القرية البعيدة وفي المدينة الصاخبة ولا يعرفهم أحد.

إن كل شهيد رجلا أو امرأة أو طفلا، وكل مناضل جنديا أو فدائيا أو مسؤولا، قد شارك في تحقيق هذا اليوم وما بعده، بقطعة من لحمه، أو دفقة من دمه، أو شطرا من هنائه.

وأن كل رجل في الحكومة الجزائرية يعرف أنها أقيمت على التضحيات وتظلها أرواح الشهداء، إنها حكومة غالية الثمن عزيزة القيمة.

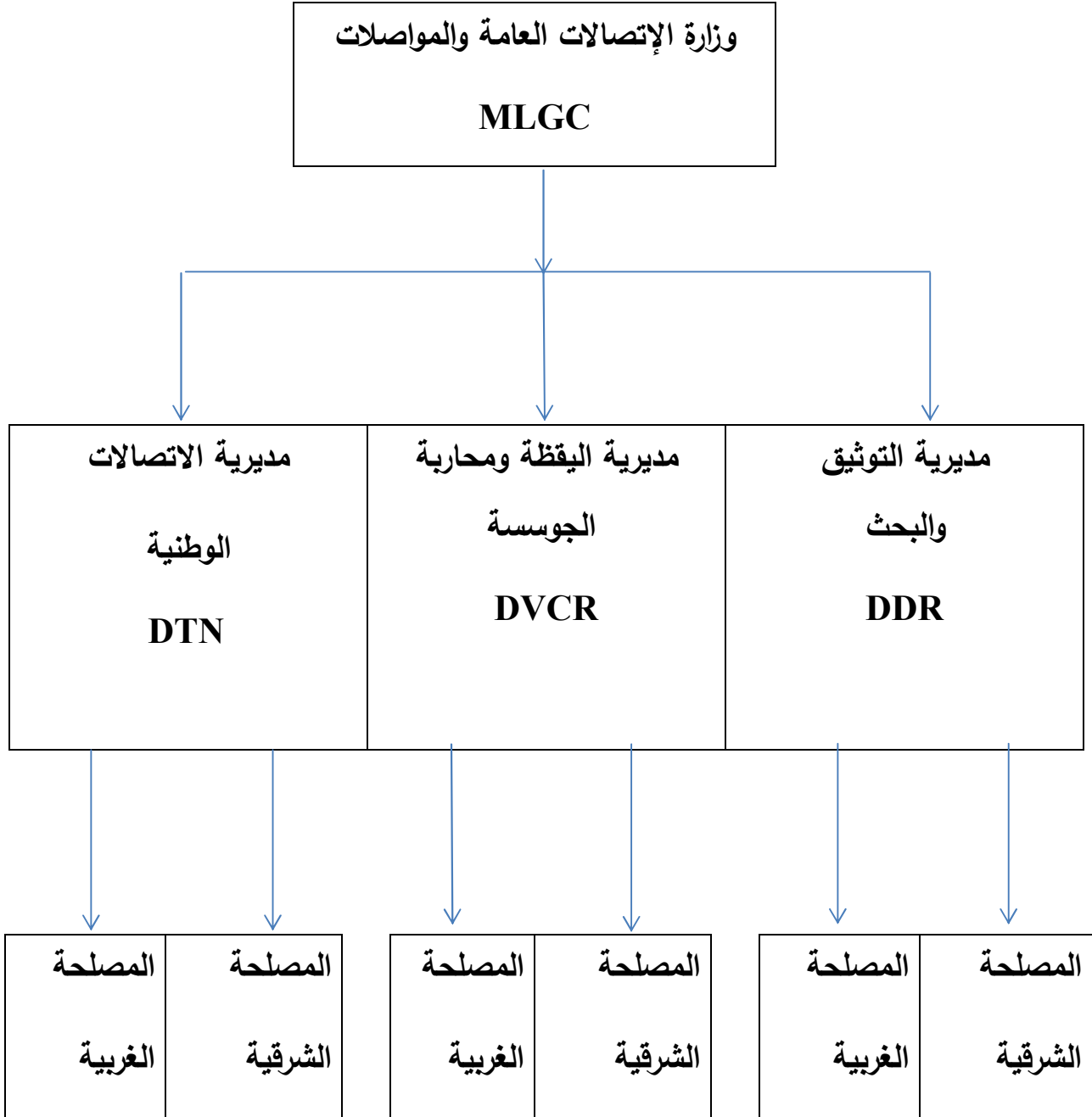
إن كل واحد منهم سيعكف في الحكومة كما كان في لجنة التنسيق والتنفيذ أو أية مسؤولية

أخرى على تحقيق الأمل الأقصى الذي يحمله الشعب لثورته، وهو التحرير الكامل، التحرير من احتلال فرنسا النهائي، ومن تأخر قرون الانحطاط ورواسبها. إن الجزائر قد مشت على قدميها ولم تعد تخشى أن تعثر، ولكن رشدها نفسه مسؤولية ستعرف كيف تحملها، والله ولي التوفيق.

## الملحق رقم 02: تشكيلة الحكومة المؤقتة الأولى 1958-1960

فرحات عباس	رئيس المجلس
كريم بلقاسم	نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة
أحمد بن بلة	نائب رئيس الحكومة
حسين أيت أحمد	وزير الدولة
رابح بيطاط	وزير الدولة
محمد بوضياف	وزير الدولة
محمد خيضر	وزير الدولة
الدكتور الأمين دباغين	وزير الشؤون الخارجية
محمود الشريف	وزير التسليح والتموين
لخضر بن طوبال	وزير الداخلية
عبد الحفيظ بوصوف	وزير العلاقات العامة والاتصالات
أحمد فرنسيس	وزير المالية الدكتور
عبد الحميد مهري	وزير الشؤون الشمال إفريقية
أحمد يزيد	وزير الإعلام
بن يوسف بن خدة	وزير الشؤون الاجتماعية
أحمد توفيق المدني	وزير الثقافة
لمين خان (الولاية الثانية)	أمناء الدولة في الداخل
عمر أوصديق (الولاية الرابعة)	
مصطفى إسطمبولي (الولاية الخامسة)	

الملحق رقم 03: الهيكل التنظيمي لوزارة الاتصالات العامة والمواصلات (MLGC)





الملحق رقم 04: شحنة المعدات التي استلمتها وزارة التسليح والتموين العام في 13 نوفمبر

1958

العدد	النوع
1650	لغم مضاد للدبابات 5
1350	لغم مضاد للدبابات 7
500	لغم مضاد للأشخاص
1204	قالب T.N.T
150	محبس ألغام طويل
20	محبس ألغام قصير
481	قاطعة سلك شائكة
500	صاروخ 83 بلند سيد
20	سلاح قاذف
1500	طوربيد بنجالور
350	بطانية صوف لعبور الأسلاك المكهربة

الملحق رقم 05: كميات الأسلحة التي تم نقلها بواسطة الشاحنات سنة 1959

الكمية	نوع السلاح
10000	بندقية إيطالية 6,5
300	رشاش برن 303
1560	رشاش بريتا 6,5
768	رشاش بريتا 8 ملم
400	رشاش متوسط 7,92
2000	بندقية رشاش طومسون
4000	بندقية كرائية 7,62
20000	بندقية 762
2000	بندقية جاران 7,62
1000	رشاش خفيف 7,62
300	رشاش ثقيل 7,62
1000	مدفع هاون 60
200	مدفع هاون 61
300	مدفع 57 ضد الدبابات
100	مدفع 75 ضد الدبابات
40	جهاز إرسال
6	مدفع 20 ملم

الملحق رقم 06: بعض العمليات التي قامت بها هيئة الأركان الشرقية بين سنوات 1958  
ونهاية 1959:

السنة	المناطق	عدد الجنود الذين عبروا الحدود	عدد الإشبات	القنبلة على الجيش الفرنسي	كمائن بالمدافع	الجرحي	الشهداء
1958	سوق الأربعاء	11	27	/	01	11	08
	الكاف	18	32	01	/	04	26
	مدغريير	/	/	01	/	04	26
	قفصة	15	03	/	05	05	03
	قصرين	08	19	01	02	01	03
1959	سوق الأربعاء	08	51	/	03	22	17
	الكاف	51	25	02	85	/	02
	مدغريير	04	/	01	/	/	/
	قفصة	05	01	/	07	08	/
	قصرين	15	15	01	06	05	05
	المجموع	/	139	173	07	116	154

الملحق رقم 07: تشكيلة الحكومة المؤقتة الثانية جانفي 1960-أوت 1961

فرحات عباس	رئيس الحكومة
كريم بلقاسم	نائب الرئيس ووزير الخارجية
أحمد بن بلة	نائب رئيس الحكومة
حسين أيت أحمد	وزير الدولة
رابح بيطاط	وزير الدولة
محمد بوضياف	وزير الدولة
محمد خيضر	وزير الدولة
محمدي السعيد	وزير الدولة
لخضر بن طوبال	وزير الداخلية
عبد الحفيظ بوصوف	وزير التسليح و الاتصالات العامة
أحمد فرنسيس	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية
أحمد يزيد	وزير الإعلام
عبد الحميد مهري	وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية

الملحق رقم 08: أسماء الفيالق وقادتها في المنطقة الشمالية على الحدود الشرقية

القائد	الفيالق
أحمد ترخوش	الفيالق 11
علي بوخدير	الفيالق 12
عبد القادر عبد اللاوي ثم قدور بوحريارة	الفيالق 13
محمد الصالح بشيشي	الفيالق 27
محمد عطايلية	الفيالق 15
يوسف بوبير	الفيالق 25
ذيب مخلوف	الفيالق 17
عبد الله بوترة ثم خلفه مختار مكركب	الفيالق 21
علي بوحجة فلفلي ثم خلفه زواغي عمار المدعو لاندوشين	الفيالق 24
سليم سعدي	الفيالق 19
عبد الرزاق بوحارة	الفيالق 39
محمد بن محمد	الفيالق 29
بالمحفوظ نوارثم خلفه عمار شمام	الفيالق 56

الملحق رقم 09: أسماء الفيالق وقادتها في المنطقة الجنوبية على الحدود الشرقية

القائد	الفيالق
إبراهيم الدبيلي	الفيالق 71
عمار زغلامي	الفيالق 72
صالح لاندوشين	الفيالق 68
العربي بلخير	الفيالق 45
خليل حبيب	الفيالق 43
سعد قسطل	الفيالق 53
/	الفيالق 75

محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية ، المصدر السابق، ص ص 360-361

الملحق رقم 10: التطور العددي لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والغربية ما بين  
1962-1960

أقصى تقدير	متوسط التقدير	أدنى تقدير	التاريخ
16500	12000	10100	جانفي - مارس 1960
23500	22000	21500	جويلية 1960
29700	21500	16000	جويلية 1961
/	30800	/	جانفي 1962
36000-35000	31950-28000	23000	جويلية 1962

للمزيد حول هذه الإحصائيات أنظر: عبد الحميد براهيم، المصدر السابق، ص 51، حسين بن معلم، المصدر السابق، ص 200، وأيضا:  
Gilbert Meynier, op, cit, p321.

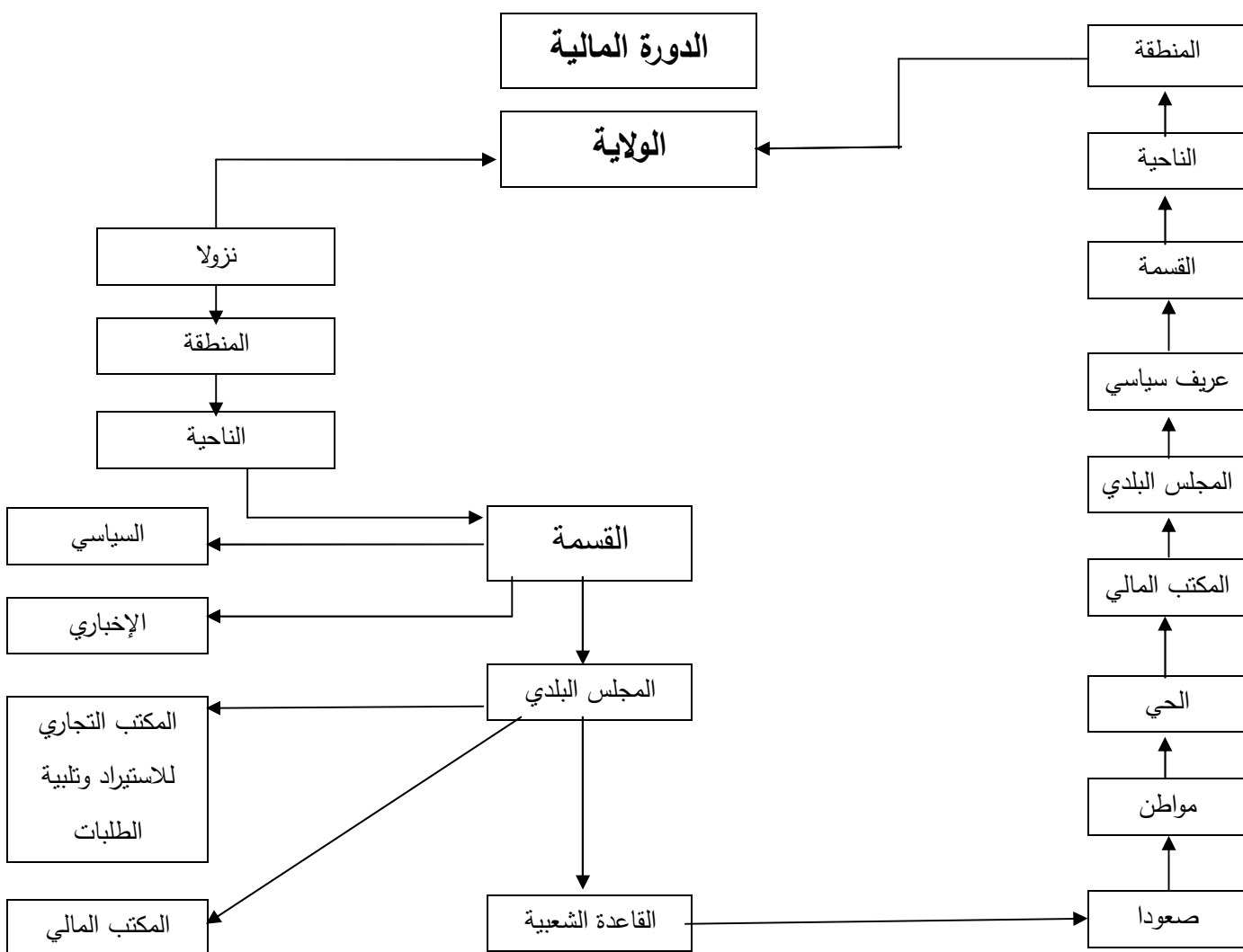
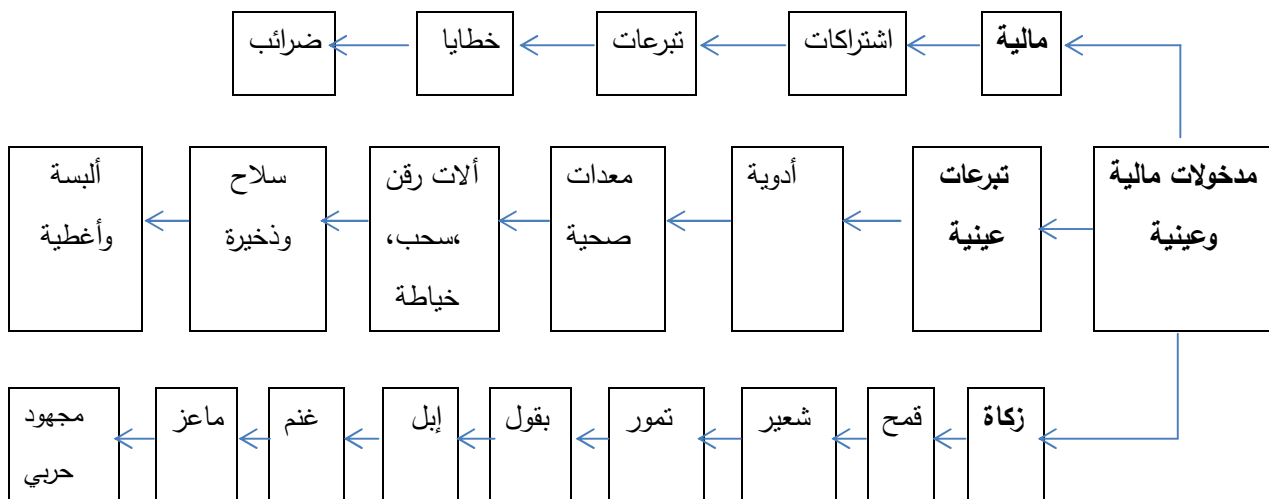
الملحق رقم 11: جنود اللفيف الأجنبي الذين تم إرجاعهم إلى أوطانهم عبر الحدود الغربية  
23 جويلية 1960.

العدد	الجنسية
2071	ألمانية
489	اسبانية
447	إيطالية
87	هنغارية
42	يوغسلافية
41	بلجيكية
34	سويسرية
29	نمساوية
16	إسكندنافية
17	هولندية
7	لكسمبورجية
03	يونانية
09	انجليزية
05	أمريكية
01	كورية
01	بلغارية
3299	المجموع



الملحق رقم 12: مخطط تنظيم موارد القسمة الشهرية والدورة المالية في الثورة التحريرية

موارد القسمة الشهرية



الملحق رقم 13: نص الرسالة التي أرسلها عبد الحفيظ بوصوف لإطارات المالغ عشية اشتداد أزمة الصراع على السلطة والمؤرخة في 22 جوان 1962.

REPUBLIQUE ALGERIENNE

Ministère de L'Armement  
et des Liaisons Générales

CIRCULAIRE

A tous Les Militants en activité au sein  
Des Services du MALG

Immédiatement après le référendum du 1<sup>er</sup> Juillet 1962 ,  
L'Indépendance de notre pays sera proclamée.  
immédiatement après verra la fin de 132 ans d'une domination coloniale  
dont Les rigueurs et Les méfaits sont dans toutes Les mémoires ,de 132  
an de Luttés incessantes dont le couronnement a été le déclenchement de  
La Révolution Le 1<sup>er</sup> Novembre 1954.

Ce serait faire injure à tous Les Militants que de rappeler Les  
immenses sacrifices de notre peuple au cours de cette Lutte. La victoire  
finale n'a été possible que grace à L'unité, à La foi et à L'effort de tout le  
peuple.

La participation de tous Les Militants en activité au sein des  
services du MALG au combat commun a été plus qu'exemplaire.  
L'effort de chacun ( éléments et cadres des services), Les résultats  
obtenus, sont un témoignage remarquable de La foi et de L'esprit de  
sacrifice qui ont animé Les Militants tout au Long de La dure épreuve  
que notre pays a traversée et ceci , nul pourra le contredire.

Mais L'Indépendance , si chèrement acquise , n'est pas tout et  
notre Révolution continue ,notre combat se poursuit .L'Algérie doit  
repanser ses blessures , être reconstruite et elle ne peut le faire sainement

qu'avec , d'abord et avant tout ,Les Militants qui ont œuvré pour sa Libération. c'est dire Les tâches , dures certes mais combien exaltantes ,qui attendent chacun de vous. Notre pays a besoin de toutes les énergies ,de toutes les compétences et il ne saurait en trouver de meilleures que parmi ceux qui lui ont tout sacrifié.

Notre mission à l'extérieur touche à sa fin et nous allons tous retourner vers le Territoire National ,certains dès le 1<sup>er</sup> juillet , d'autres quelques temps après , deux mois environ. Comme la presque totalité des Militants de l'Organisation , la majeure partie des éléments du MALG commencera à rejoindre l'Algérie à partir du 1<sup>er</sup> juillet . Il s'agit de ceux dont la mission à l'extérieur est venue à terme et dont la présence au pays est plus utile dans l'immédiat .A ces Militants qui vont rentrer il est demandé de prendre une part active à la reconstruction du pays avec même esprit qui les a fait rejoindre la Révolution . Pour les autres le retour est quelque peu différé :il s'agit de ceux dont l'activité ne peut être brusquement stoppée , car fonction de contingences extérieures , de ceux dont la technicité ou la compétence spéciales peuvent encore être nécessaires à la Révolution. A ceux-là il est encore fait appel, si besoin est , à l'esprit de sacrifice qu'ils ont manifesté en toutes circonstances.

Des décisions ont été prises ; elles vous seront communiquées en temps opportun .Il est demandé à tous de garder intacte la foi qui les a fait participer avec succès au combat commun :là est le gage de l'avenir de notre pays.

Tunis , le 22 Juin 1962

Le Ministre

# قائمة المصادر والمراجع

# البيبلوغرافيا

(الوثائق والمراجع)

## 1-الأرشيف والوثائق:

### 1-1 باللغة العربية:

1-محاضر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية(CNRA) 16 ديسمبر 1959-18 جانفي 1960 ( علبة مصورة تحت رقم C036، ميكرو فيشي من 1-9)، المركز الوطني للأرشيف الجزائري.

2- أرشيف وزارة الخارجية للحكومة المؤقتة الجزائرية، وزارة الاتصالات العامة والمواصلات، علبة مصورة رقم 15، ملف رقم C021،C013 المركز الوطني للأرشيف الجزائري.

### 1-2 باللغة الأجنبية (الفرنسية):

1- Armée de libération national Algérienne ,transmission, service exploitation ,rapport de lieutenant Abdoulfth, officier charger de l'exploitation a Mr le commandant de transmission de l'A.L.N.A,pp,1-3 ( archive musée El moudjahid, Alger) .

2-1H1580,(dossier1)MARG puis MALG organisation et fonctionnement 1960-1961 Centre d'archive français (château de Vincennes).

3- 1H 1678 service Historique ( étude des possibilités de la rébellio- nne Algérienne dans le cadre d'un conflit avec le Maroc, la Tunisie et les pays Arabes(Archives Vincennes(France), Armé de terre).

4- C0815,activites du ministère de l'information ,attribution et structure 01/01/1960-01/09/1961. (Centre national d'archive Algérienne).

5- C0846,message n 123/1172 Emanant du P.C.A Tunis 20/08/1961, (Centre national d'archive Algérienne)

6- Boite 033,communiqué du GPRA , après la réunion a Tunisie de 2 et 3 juillet pour étude compte rendu des émissaires sur les entretienne du Mulin du 25 au 29 juin 1960,p1.( Centre national d'archive Algérienne).

7- document de CNRA,11-10,appropriation des accords conclus par le GPRA avec les français ,15 février 1962(Centre national d'archive Algérienne).

## 2- المقابلات الشخصية:

- 1-مقابلة مع المجاهد محمد زروال في بيته بالجزائر العاصمة يوم 28 فيفري 2018.
- 2- مقابلة شخصية مع المجاهد محمد دباح بالمركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 بالجزائر العاصمة يوم 8 مارس 2018.

## 3-المصادر و المراجع باللغة العربية:

### 3- 1المصادر:

### 3-1-1 الكتب:

- 1-الإبراهيمي عبد الحميد، في أصل المأساة الجزائرية، شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أفريل 2001.
- 2- الإبراهيمي أحمد طالب، مذكرات جزائري، ج1، دار القصة للنشر، الجزائر، 2006.
- 3- بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان، الجزائر، 2012.
- 4- بن عمر مصطفى، الطريق الشاق إلى الحرية، ط1، دار هومة، الجزائر، 2003.
- 5- بن جديد الشادلي، مذكرات الشادلي بن جديد، ج1، دار القصة للنشر، الجزائر، 2011.
- 6- بن معلم حسين، مذكرات اللواء حسين بن معلم، ج1، حرب التحرير الوطنية، ت أحمد بن محمد بكلي، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- 7- بن خدة بن يوسف، شهادات ومواقف، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2007.
- 8- بن خدة بن يوسف، اتفاقيات إيفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
- 9- بوداود محمد، أسلحة الحرية، ت فخر الدين بلدي، منشورات RAFAR، الجزائر، 2016.
- 10- بوداود عمر، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، ط2، مطبعة الديوان، الجزائر، 2007.
- 11- بشيشي الأمين، أضواء على إذاعة الجزائر الحرة المكافحة، منشورات أصالة ثقافة، الجزائر، 2013.

- 12- البجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون، ت علي الخش، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 1995
- 13- البجاوي محمد، حقائق عن الثورة الجزائرية، دار الفكر الحديث ، بيروت ، 1971.
- 14- بجاوي المدني بن العربي، ذكرياتي بالمدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير الوطني بالكاف" تونس" لسنتي 1957-1958، دار هومة، الجزائر، 2010.
- 15- بروان عبد الرحمان، المالمغ القصة الكاملة، ط1، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر ، 2015.
- 16- بوزيد عبد المجيد، الإمداد خلال حرب التحرير، ط2، مطبعة الديوان، الجزائر، 2007.
- 17- بوزيد عبد القادر، سلاح الإشارة، ت عبد السلام عزيزي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (ANEP)، الجزائر، 2015 .
- 18- بوحارة عبد الرزاق، منابع التحرير أجيال في مواجهة القدر، ت صالح عبد النوارى، دار القصبة ، الجزائر، 2005 .
- 19- بودوح السبتي، بعض حقائق الثورة المعاشة بإيجابياتها وسلبياتها 1955-1962، (د د ن) ، باتنة ، 2002 .
- 20- باسطا أرزقي، شهادات ومواقف عن الثورة الجزائرية، دار الهدى ، عين مليلة الجزائر، 2009 .
- 21- بيكار زدرافكو، شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر، ت فتحي سعيدي، ط1، موفم للنشر، الجزائر، 2011 .
- 22- برغام محمد، مذكرات محمد برغام، (د ط)، (د د ط)، (د م ط)، 2013 .
- 23- الجيلالي حسان، قصة العودة، ج1، دار هومة، الجزائر، 2011 .
- 24- الديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، القاهرة، 1984 .
- 25- دحلب سعد، المهمة منجزة، ط1، مشورات دحلب، الجزائر، 1986 .
- 26- دباح محمد، المالمغ، ط3، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015 .



- 27- ديغول شارل، مذكرات الأمل، ت سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت 1971.
- 28- هارون علي، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، ت الصادق عماري، أمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003 .
- 29- هلايلي محمد الصغير، شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي، الجزائر، 2013 .
- 30- الزبيري الطاهر، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962، الديوان الوطني للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008 .
- 31- زغود علي، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2004 .
- 32- زروال محمد، الاتصالات العامة في الثورة 1954-1962، ط1، دار هومة الجزائر، 2015 .
- 33- زروال محمد ، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017 .
- 34- زروال محمد، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية" الولاية الأولى أنموذجا"، المطبعة الرسمية البساتين، الجزائر، 2007 .
- 35- زراري رابح( الرائد عز الدين)، الفلاحة، ت جمال شعلال، موفم للنشر، الجزائر، 2011.
- 36- حربي محمد، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1954-1962، ت كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983 .
- 37- حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ت نجيب عياد، موفم للنشر، 1994 .
- 38- حساني عبد الكريم، الحرب الخفية، ت أوزاينية خليل، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 .

- 39- حاج حدو محمد، المحاربون عبر الأثير وشهداء التاريخ، ط1، دار القدس العربي، الجزائر، 2013 .
- 40- طالب محمد مصطفى، من أيام حرب التحرير 1954-1962، ج2، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 2007 .
- 41- يوسف محمد، منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية، ت جمال شعلال، ط1، موفم للنشر، الجزائر، 2011 .
- 42- يوسف محمد، رهائن الحرية، ت صلاح الدين ، ط1، منشورات ميموني، الجزائر، 2013 .
- 42- يحيوي محمد جمال، ذكريات نضال، دار الغرب الإسلامي ، الجزائر، 2013 .
- 43- كافي علي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبه للنشر، الجزائر، 1999 .
- 44- لعلي رابح، مذكرات مجاهد في جيش التحرير الوطني، ت جناح مسعود، دار القصبه، الجزائر، 2012 .
- 45- لونغ أوليفي، اتفاقيات إيفيان، ت أوزاينية خليل، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2012 .
- 46- لمقامي محمد، رجال الخفاء، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2005 .
- 47- المدني أحمد توفيق، حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1989 .
- 48- المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956 .
- 49- ميرل روبير، مذكرات أحمد بن بلة، ت العفيف الأخضر، ط3، دار الآداب ،بيروت، 1983 .
- 50- مراردة مصطفى، مذكرات الرائد مصطفى مراردة"ابن النوي"، دار الهدى ،عين مليلة، الجزائر، 2003 .

- 51- معداد مسعود، حرب الجزائر، ت حروش موهوب، ط1، موفم للنشر، الجزائر، 2013 .
- 52- ماندوز أندري، الثورة الجزائرية عبر النصوص، ت ميشال سطوف، ط1، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007 .
- 53- محساس أحمد، الجزائر ثورة وديمقراطية، دار المعرفة، الجزائر، 2007 .
- 54- نزار خالد، مذكرات اللواء خالد نزار، منشورات الشهاب، الجزائر، 1999 .
- 55- نزار خالد، يوميات حرب، ت سعيد اللحام، ط1، منشورات ANEP، الجزائر، 2004 .
- 56- نجاوي محمد مفران، شهادة ضابط من المصالح السرية، ت محمد المعراجي، ط1، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 .
- 57- سعيداني الطاهر، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2001 .
- 58- سعدي عثمان، مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2000 .
- 59- عباس فرحات، تشريح حرب، ت أحمد منور، منشورات الجزائر للكتب، الجزائر، 2015 .
- 60- عثمان مسعود، الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012 .
- 61- عجرود محمد، أسرار حرب الحدود 1957-1958، ط1، منشورات الشهاب، الجزائر، 2014 .
- 62- فارس عبد الرحمان، الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945-1965، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007 .
- 63- صدار السنوسي، موجات الصدام، ط1، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003 .
- 64- صايكي محمد، شهادة تائر من قلب الجزائر، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2003 .
- 65- صديقي مراد، الثورة الجزائرية عمليات التسليح السرية، ت أحمد الخطيب، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010 .
- 66- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البعث للنشر، الجزائر، 1991 .

- 67- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، ط1، دار البعث للنشر، الجزائر، 1991.
- 68- الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ت محمد حافظ الجمالي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003 .
- 69- شايد حمود، دون حقد ولا تعصب، ت كابوية عبد الرحمان، سالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.
- 70- شيروف محمد الصالح، هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2005 .
- 71- تقية محمد، الثورة الجزائرية، ت عبد السلام عزيز، ط1، دار القصة للنشر، الجزائر، 2010 .
- 72- الخولي لطفي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، ط1، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2011 .

### 3-1-2 الجرائد:

- 1-المجاهد، العدد 37، 19 سبتمبر 1958.
- 2-المجاهد ، العدد 60، 25 سبتمبر 1960.
- 3-المجاهد، العدد 102، 14 أوت 1961.
- 3- 2 المراجع:

- 1-أيت حمو الطاهر، رجال صنعوا التاريخ، دار الخلدونية، الجزائر، 2011 .
- 2-أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور الثورة الجزائرية 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
- 3- إحدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007 .
- 4-أحمد مسعود سيدي علي، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010 .

- 5- بية نجاة، المصالح الخاصة والتقنية لجبهة وجيش التحرير الوطني 1954-1962، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2010 .
- 6- بومالي أحسن، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1962 ، المؤسسة الوطنية للإشهار والنشر والتوزيع، الجزائر، د ت ط.
- 7- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997 .
- 8- بن يوب رشيد، دليل الجزائر السياسي، ط3، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار (ANEP)، الجزائر، 2002.
- 9- بلحاج صالح، أزمت جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، ط1 ، دار قرطبة، الجزائر، 2006 .
- 10- بسطامي مصطفى، شهود وشهداء، دار النعمان، الجزائر، 2013 .
- 11- بشيري أحمد، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط1، منشورات تالة، الجزائر، 2005 .
- 12- بلخروبي عبد المجيد، ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها، ت العربي بوينون، ط1، دار موفم للنشر، الجزائر، 2011 .
- 13- الجنيدي خليفة وآخرون ،حوار حول الثورة، ج 1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986.
- 14- الجنيدي خليفة ، حوار حول الثورة، ج3، موفم للنشر، الجزائر، 2009 .
- 15- دبش إسماعيل، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2005.
- 16- درواز الهادي أحمد، المنظومة اللوجيستية بالولاية السادسة التاريخية، دار هومة، الجزائر، 2012 .
- 17- هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، دون تاريخ.

- 18- الزبيري محمد العربي ، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1984.
- 19- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج 2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999 .
- 20- حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح إبان الثورة الجزائرية 1954-1962، طاكسيج كوم، الجزائر، 2011 .
- 21- يعيش محمد، الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1930-1962، دار الهدى، الجزائر، 2013 .
- 22- لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000 .
- 23- لونيسي رابح، محاضرات وأبحاث في تاريخ الثورة الجزائرية، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2011 .
- 24- لونيسي إبراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2015 .
- 25- مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 .
- 26- منصور أحمد، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ط2، دار الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 .
- 27- مزهود الصادق وآخرون، عبد الحفيظ بوصوف السياسي المحنك والاستراتيجي المدبر، دار الفجر، قسنطينة، الجزائر، 2003 .
- 28- عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2007 .
- 29- عدالة رابح، هواري بومدين مسيرة كفاح وتشبيد، دار بغداد، الجزائر، 2009 .

- 30- العمري مومن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954، ط1، دار الطبع للنشر، الجزائر، 2003.
- 31- عباس محمد، الثورة الجزائرية (نصر بلا ثمن)، دار الرائد، الجزائر، 2008 .
- 32- عباس محمد، ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2013 .
- 33- شبوب محمد، اجتماع العقلاء من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه وأسبابه وانعكاساته على مسار الثورة، ط2، دزاير أنفو، الجزائر، 2017.
- 34- شريف عبد الدايم، عبد الحفيظ بوصوف، ت ANEP، منشورات ANEP، الجزائر، 2014 .
- 35- تابليت عمر، القاعدة الشرقية، المنهل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011 .

#### 4- المصادر والمراجع باللغة الفرنسية:

- 1- Abdelkader Hamid, Houari Boumediene, Chihab, editions, Alger 2012.
- 2- Abbas Farhat, autopsie d'une guerre, l'Auror éditions, paris, 1981.
- 3- Benzoura Lahouari ,un déserteur mineur rejoint les transmissions de L'ALN ,éditions, Anwar Al Maarifa,Alger,2014.
- 4- Courrière Yves ,la guerre d'Algérie,T3,éditions, Casbah, Alger,2005.
- 5- Cherif Abdedaim, Abd elhafid Boussof ,éditions ANEP,Alger,2014.
- 6- Dabbah Moohamed ,on nous appelait les réseaux radio rebelles, éditions, Houma,Alger,2014.
- 7- Debbah Mohamed ,LOAS et l'indépendance de l'Algérie, éditions Houma ,Alger,2015.
- 8- Dahlab Saad ,Mission Accomplie pour l'indépendance de l'Algérie ,éditions Dahlab ,Alger 1990.
- 9 - Fallah Ahmed, les Moudjahidines, éditions El Maaref, Alger, décembre 2010 .
- 10- Francos Ania et J.P.Sérén, un algérien nommé Boumediene, éditions ,ASS NNI,Alger,juin2017.
- 11- Gilbert Meynier ,Histoire intérieure du FLN ,éditions ,Casbah,Alger , 2003 .

- 12- Guentari Mohamed, organisation politico administrative et militaire de la révolution algérienne de 1954-1962 office des publications universitaires,Alger,2002 .
- 13- Harbi Mohamed ,les archives de la révolution Algérienne ,DAHLAB, Alger,2010.
- 14- Harbi Mohamed ,une vie debout ,T1 ,mémoires politiques,1945-1962,éditions Casbah,Alger,2001.
- 15- Mohammed Harbi ,Gilbert Meynier, le FLN documents et Histoire 1954- 1962,éditions Casbah Alger 2004.
- 16- Haroun Ali ,la 7 wilaya,éditions,Casbah,Alger,2005.
- 17- Hadj Haddou Mouhamed ,récits témoignages des combattants des ondes ,dar El Quods El Arabi, Alger,2014.
- 18- Hervé Hamon ,Patrick Rotman ,les porteurs de valise ,éditions, Augmentée , Paris,1979 .
- 19- KHelladi Mohamed , de Boussouf a Kennedy liberté et foi , éditions Casbah, Alger,2017.
- 20- Lebdjaoui Mohamed, vérité sur la révolution Algérienne, éditions, Gallimard ,paris,1970.
- 21- Maalem Abdelmadjid, les témoignages de Bezouiche,T02,éditions, Casbah , Alger, 2002.
- 22- Maalem Abdelmadjid ,les témoignages de Bezouiche en wilaya 4 ,T03, éditions, Casbah , Alger, 2002.
- 23- Malek Redha, l'Algérie à Evian, éditions ANEP,Alger,1991.
- 24- Tegua Mohamed ,l'armée de libération nationale en Wilaya 4, éditions Casbah,Alger,2002.
- 25- Zamoum Rabah ,si Salah mystère et vérités ,éditions Casbah ,Alger, 2005.

5- المجلات والجرائد:

5-1 باللغة العربية:

1- مجلة قضايا تاريخية، العدد 01، 2016 .



- 2- مجلة الراصد، العدد 02، أبريل 2002، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.
- 3- مجلة الذاكرة، العدد 02، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.
- 4- مجلة الذاكرة، العدد 03، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.
- 5- مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 08.
- 6- مجلة دراسات إنسانية، العدد 01، 2001، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر.
- 7- مجلة الباحث، نشرة خاصة بالذكرى 25 لاسترجاع السيادة الوطنية، أحاديث حول التسليح في عهد الثورة التحريرية 1954-1962، جويلية 1987.
- 8- مجلة أول نوفمبر (د ع)، مارس 1987، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر.
- 9- مجلة أول نوفمبر، عدد مزدوج 108-109، أكتوبر، نوفمبر 1989، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر.
- 10- مجلة الجيش، العدد 522، جانفي 2007، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر.
- 11- مجلة المصادر، العدد 07، نوفمبر 2002، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.
- 12- مجلة المصادر، العدد 25، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.
- 13- مجلة أفاق العلوم، العدد 05، 2016، جامعة الجلفة.
- 14- جريدة الشروق اليومي، العدد 2344، 05 جويلية 2008.
- 15- جريدة الشروق اليومي، العدد 4904، 01 نوفمبر 2015.
- 16- جريدة الشروق اليومي، العدد 5424، 10 أبريل 2017.
- 17- جريدة الحوار، العدد 3470، 09 أوت 2018.
- 5-2 باللغة الفرنسية:**

1- El Moudjahid ,numéro special, 19septembre 1958 .

- 2- EL Moudjahid, N 64,12-05-1960.
- 3- EL Moudjahid, Une Agence Algérienne ,N:88,21-12-1961.
- 4- la dépêche quotidienne d'Algérie, n3653,23-12-1959.
- 5- Journal officiel de la république française ,Décret n 305-62,19 Mars 1962 .
- 6- Journal officiel de la république française ,N 86,9-10 Avril 1962.
- 7- Journal officiel de la république française ,Décret n 649-62,08 juin 1962.
- 8- Le monde N 5334,18 Mars 1962.
- 9- L'écho soir N 6484,25 Mars 1962.
- 10- El Massader n06,mars 2002,Alger.

#### 6- الأطروحات والرسائل الجامعية:

- 1- بلفردى جمال، هيكله وتنظيم جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية 1958-1962، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2، 2004-2005 .
- 2- جبلي الطاهر، شبكات الدعم اللوجيستيكي للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2008-2009 .
- 3- رزيمية زهير، الاستعلامات والاستخبارات في الثورة التحريرية 1954-1962، رسالة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر- باتنة، 2001-2002 .
- 4- يحيى جمال، تطور جيش التحرير الوطني 1956-1962، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2006-2007 .
- 5- ميلودي سهام، علاقة الحكومة المؤقتة لقيادات جيش التحرير الوطني (سبتمبر 1958-مارس 1962)، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2010-2011 .
- 6- قاسمي يوسف، موانيق الثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، جامعة العقيد الحاج لخضر- باتنة، 2008-2009 .
- 7- شلي أمال، التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية 1954-1956، رسالة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر- باتنة، 2005-2006.

8- شتواح حكيمة، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر2، 2001-2002 .

9- خيثر عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2، 2005-2006 .

#### 7- المنشورات:

1- بلقاسم محمد وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية 1954-1962، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007 .

2- بن عطية عبد الرحمان، التسليح أثناء الثورة، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.

3- بن زغيد سيد أحمد، كيفية وصول المعلومات، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.

4- دباح محمد، رجال الخفاء، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.

5- هشماوي مصطفى، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998.

6- ولد قابلية دحو، اتفاقيات إيفيان، منشورات مجلس الأمة(د ت ط)، الجزائر .

7- حساني عبد الكريم، سلاح الإشارة وتطوره، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.

8- نزار خالد، الجيش الفرنسي وجيش التحرير الوطني، محاضرة مطبوعة ألقيت في الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1962، المنعقد أيام 2-3-4 جويلية 2005، بفندق الأوراسي ، الجزائر .

- 9- النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، منشورات وزارة الإعلام، مركب الطباعة، الجزائر، 1979 .
- 10- السيد معاوية، المخابرات والأمن أثناء الثورة، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.
- 11- السيد معاوية، كلمات عن وثائق الثورة، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.
- 12- سهلي الطاهر، معلومات عن وزارة التسليح والاتصالات العامة، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.
- 13- سهلي الطاهر، ترحيل الليف الأجنبي، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.
- 14- سهلي الطاهر، مصالح الأرشيف، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.
- 15- عمراني عبد الرحمان، التسليح أثناء الثورة، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.
- 16- صدار موسى، تطور المواصلات اللاسلكية 1956-1962، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.
- 17- صخري عمر، نظام سلاح الإشارة، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.
- 18- القرص المضغوط، تاريخ الجزائر 1830-1962، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2002.
- 19- غربي الغالي، جيش التحرير الوطني، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.

## 8- القواميس والمعاجم:

### 8-1 باللغة العربية:

- 1-مقلاتي عبد الله، أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009 .
- 2-علوي محمد، قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013 .
- 3- الموسوعة العسكرية (البرق)، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981،

### 8-2 باللغة الفرنسية:

- 1- Cheurfi Achour ,la classe politique Algérienne de 1900 a nous jours, dictionnaire bibliographie, éditions,Casbah,2001.
- 2- Stora Benjamin, dictionnaire bibliographique de militants nationaliste Algériens, éditions ,l'Harmathan, paris, 1985.

# الفهرسة

## فهرس الأعلام:

(أ)

- أوصديق عمر: 37، 72، 317.
- أوشارف أحسن: 37.
- أحميدة أرزقي: 37.
- أوعمران أوعمر: 04، 27، 28، 37، 40، 54، 125، 341.
- أيت أحمد حسين: 07، 20، 285، 309، 307، 286، 317، 328، 336، 341، 349.
- إيف كوريير: 08.
- إيدير مولود: 23، 37، 38، 39، 50، 52، 54، 55، 64، 181.
- الأمير عبد القادر: 152، 185.
- الأكحل مصطفى: 51، 53.
- أولحاج محند: 71، 120، 311، 315.
- إيروين رينولد (زيدان): 174.
- إيحدادن عبد الحفيظ: 175.
- الأطرش عبد المجيد: 179، 189.
- أوسليمان محمد: 180.
- إبن خلدون عبد الرجمان: 298.
- الإبراهيمي أحمد طالب: 316.
- أوصديق بوغالمة: 317.
- أوحداد عمر: 341.
- الأخضرى محمد الصغير: 345.
- الأشرف مصطفى: 348.

(ب)

- بومدين هواري: 47، 48، 49، 52، 53، 54، 55، 57، 58، 59، 68، 70، 72، 74،  
75، 76، 78، 80، 81، 82، 83، 84، 91، 95، 96، 97، 101، 103، 108،  
112، 119، 124، 125، 129، 130، 131، 133، 134، 141، 147، 148، 154،  
160، 162، 176، 177، 180، 181، 184، 207، 259، 260، 262، 265، 266،  
267، 272، 274، 275، 276، 277، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286،  
287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 297، 298، 299، 300،  
301، 302، 303، 304، 305، 309، 310، 311، 313، 314، 320، 321، 322،  
323، 327، 328، 329، 330، 332، 333، 334، 336، 337، 339، 340، 341،  
346، 349، 354، 357، 358.

- بن جديد شادلي: 47، 48، 51، 98، 100، 108، 267، 273، 277، 290، 292،  
304، 328.

- بلحسين مبروك: 37.

- براهيم عبد الحميد: 28، 99، 104، 221، 312.

- بوحارة عبد الرزاق: 38، 79، 82، 99، 108، 110، 113، 116، 180، 282، 295،  
346.

- بن معلم حسين: 38، 99، 104، 108، 126، 180، 307.

- بوقلاز عمار: 46، 47، 48، 49، 50، 51، 60، 62.

- بن خدة بن يوسف: 03، 67، 72، 73، 109، 149، 224، 227، 228، 240، 242،  
245، 251، 261، 263، 266، 268، 274، 276، 277، 283، 286، 293، 296،  
303، 305، 306، 307، 309، 310، 312، 314، 316، 318، 319، 320، 323،  
328، 330، 334، 342، 345، 346، 348، 349، 358، 359.

- بلقاسم كريم: 04، 06، 07، 08، 09، 10، 11، 12، 20، 21، 23، 25، 27، 28،



،34 ،35 ،36 ،37 ،38 ،39 ،44 ،45 ،46 ،47 ،48 ،49 ،50 ،51 ،52 ،54 ،55 ،60 ،62 ،63 ،64 ،65 ،68 ،70 ،72 ،73 ،74 ،76 ،80 ،81 ،82 ،96 ،106 ،123 ،124 ،125 ،133 ،135 ،142 ،181 ،212 ،219 ،227 ،229 ،230 ،260 ،261 ،262 ،263 ،276 ،285 ،286 ،288 ،291 ،292 ،297 ،300 ،307 ،308 ،311 ،312 ،314 ،319 ،320 ،321 ،325 ،326 ،327 ،328 ،329 ،333 ،337 ،340 ،344 ،346 ،359 .

- بن طوبال لخضر: 06 ،08 ،11 ،12 ،34 ،38 ،44 ،48 ،49 ،50 ،60 ،63 ،64 ،67 ،68 ،70 ،72 ،73 ،74 ،76 ،80 ،81 ،82 ،103 ،123 ،124 ،125 ،133 ،135 ،230 ،256 ،261 ،263 ،276 ،281 ،285 ،291 ،295 ،297 ،300 ،307 ،316 ،319 ،221 ،326 ،327 ،328 ،329 ،330 ،331 ،333 ،337 ،340 ،344 ،348 ،350 ،352 .

- بوصوف عبد الحفيظ: 06 ،07 ،08 ،10 ،11 ،12 ،14 ،15 ،16 ،17 ،29 ،33 ،34 ،38 ،44 ،47 ،48 ،58 ،59 ،63 ،64 ،68 ،72 ،73 ،74 ،76 ،77 ،78 ،80 ،81 ،82 ،83 ،84 ،85 ،90 ،91 ،92 ،94 ،101 ،116 ،117 ،119 ،120 ،123 ،124 ،125 ،130 ،133 ،134 ،135 ،136 ،137 ،138 ،141 ،142 ،147 ،149 ،150 ،151 ،154 ،159 ،160 ،162 ،166 ،171 ،173 ،174 ،177 ،182 ،184 ،185 ،186 ،188 ،190 ،197 ،203 ،211 ،212 ،213 ،214 ،215 ،216 ،217 ،218 ،219 ،220 ،263 ،275 ،276 ،277 ،283 ،285 ،291 ،297 ،307 ،319 ،325 ،327 ،328 ،329 ،330 ،331 ،332 ،333 ،334 ،335 ،336 ،337 ،338 ،339 ،340 ،341 ،342 ،344 ،348 ،349 ،352 ،354 ،355 ،35 .

- بورقيبة الحبيب: 07 ،10 ،51 ،52 ،53 ،56 ،64 ،111 ،300 ،301 ،302 ،312 ،321 ،338 ،359 .

- بن بلة أحمد: 07 ،08 ،20 ،24 ،25 ،26 ،42 ،44 ،45 ،56 ،104 ،141 ،180 ،

224، 239، 240، 257، 258، 261، 269، 275، 277، 285، 286، 287، 289،  
294، 296، 297، 307، 308، 309، 310، 315، 316، 317، 319، 320، 321،  
323، 324، 325، 327، 328، 330، 332، 334، 341، 345، 346، 349، 350،  
359.

- بومبيدو جورج: 227.

- بوضياف محمد: 07، 20، 24، 26، 45، 141، 223، 285، 286، 307، 308،  
309، 310، 311، 314، 316، 317، 320، 321، 328، 333، 338، 349، 352.

- بشيشي الأمين: 310.

- بيطاط رابح: 07، 20، 285، 286، 287، 297، 307، 308، 317، 328، 341.

- بن مهدي العربي: 13، 20، 24، 59، 116، 141.

- بوداود محمد(منصور): 16، 77، 87، 141، 142، 145، 146، 147، 169، 180،  
331.

- بروان عبد الرحمان: 19، 77، 85، 88، 119، 157، 175، 214، 333.

- بن بولعيد مصطفى: 20، 42، 134.

- بن عودة عمار: 27، 41، 46، 47، 48، 49، 50، 53، 62، 86، 197، 230، 238،  
260، 262، 267، 269، 336، 348.

- بوتلة محمد: 37، 98.

- بسايح بوعلام: 220.

- باسطا أرزقي: 52، 77، 281، 282، 346.

- برغام محمد: 345.

- بلقاسم شريف: 184، 281.

- بن يوسف صالح: 53، 56، 325.

- بورجم العربي: 287، 309، 315، 316.

- بلهوشات: 55، 106.
- بوداود عمر: 201، 207، 267، 304، 307.
- بن علي صالح: 55.
- بورون روبرث: 230.
- بن علي بودغن (العقيد لظي): 58، 59، 68، 69، 70، 101، 108، 169، 170.
- بن عبد الله زين العابدين: 337.
- البجاوي محمد: 70.
- بوزيم مختار (ناصر): 262.
- بومنجل أحمد: 70، 210، 226، 227، 287، 316.
- بلعيد عبد السلام: 186، 348، 358.
- بن شريف أحمد: 70، 71، 108، 309.
- بوبنيدر صالح: 71، 287، 315، 316، 330، 350.
- بودريالة الطاهر: 71، 348.
- بن سالم نور الدين: 71، 303.
- بن عمر مصطفى: 84، 140، 336.
- بن طلال حسين: 309.
- بوزيد عبد القادر: 85، 188.
- بن أحمد موسى: 304، 305.
- بيوض السعيد: 86.
- بن عبد المومن: 299.
- بوديسة صافي: 99، 281.
- بيغس كريستوف إيوارث: 297.
- بن سالم عبد الرحمان: 100، 302، 328.

- بن عمر حقيقي:211.
- بن أحمد عبد الغاني:100، 304، 328.
- بن يحيى محمد الصديق:210، 221، 227، 230، 261، 285، 307، 316، 348.
- بن صالح السوفي: 100.
- بقة عبد النور: 180.
- بن زيان: 103.
- بن زورة الهواري:201.
- بن قدارة عبد القادر:103.
- بلحاج الجيلالي:152.
- بن محبوب عمر:103.
- بن قلة فاروق:180.
- بوتقليقة عبد العزيز:106، 184، 281، 284، 285.
- بولحروف الطيب: 227، 230.
- بن علة الحاج: 119، 141، 308، 317، 328، 339.
- بوقرة علي: 180.
- بن معلم عبد المجيد(بزويش):144.
- بودة أحمد:217، 341.
- بلوصيف مصطفى:259، 309.
- بن شيكو أحمد:148.
- بوتان: 152.
- بنيني عبد الوهاب:175.
- بلعيدوسي لزرق:177.
- بولطيف رشيد:180.

- بلخير العربي:187.
- بوشناق خلادي:190.
- بن حمد خليفة: 202.
- بن عبد العزيز سعود:202.
- بلوزداد محمد:285، 286.

### (ت)

- تونغ ماونسي:10.
- التجاني عبد الله:56.
- تقيّة محمد:68، 79، 114، 115، 314، 324.
- تمام عبد المالك:70.
- التلمساني محمد:180.
- تواتي محمد:180.
- تامر الجبيب:196.

### (ث)

- الثعالبي علال:71.
- تليجي علال (الرائد عمر):15، 18، 91، 84، 174.

### (ج)

- الجيلالي عثمان:64.
- جاكمان (عقيد):169.
- جلول مراد:175.
- جبار مصطفى: 176.
- جان دارك:185.
- جمال مصطفى: 187.

- جياب (جنرال):191.
- جونسون فرانسيس:204.
- جوكس لويس:212، 216، 227، 229، 230، 233، 240، 250، 253، 256.
- جوان ( ماريشال):225، 254.
- جاسكينو لويس:257.
- الجنيدى خليفة:345.

### (ح)

- الحاج مصالي:07، 254، 338.
- حربي محمد:06، 25، 27، 36، 44، 45، 49، 50، 51، 52، 53، 56، 57، 59، 67، 70، 73، 82، 85، 99، 106، 108، 116، 124، 129، 205، 273، 274، 288، 291، 296، 302، 308، 309، 3017، 321، 324، 334، 336.
- حنبلي علي:64.
- حساني عبد الكريم(الغوثيري):84، 91، 119، 154، 166.
- الحاج حزوط:126، 183، 284.
- حاكم محمد سعيد: 174.
- حمايدية الطاهر ( النقيب الزبير):102، 103، 108، 177.
- حملات علي:184.
- حسناوي خالدي: 189.
- الحاجن محمد: 190.
- الحاج حدو محمد:190.
- حسني موسى: 303، 304، 328، 334.
- حمانة البخاري: 345.
- الحسن الثاني: 360.

(خ)

- خيضر محمد: 03، 07، 20، 224، 285، 286، 287، 297، 307، 308، 309،  
317، 319، 328، 336، 341، 350.  
- خوجة علي: 51.  
- الخطابي عبد الكريم: 51، 56.  
- خلادي محمد: 162، 221، 334.  
- الخطيب عبد الكريم: 169.  
- الخطيب يوسف (العقيد حسان): 169، 315.  
- خالد خوجة ناصر: 221.

(د)

- ديغول شارل: 02، 05، 06، 20، 54، 63، 67، 69، 106، 134، 210، 212، 213،  
221، 224، 225، 226، 227، 228، 230، 232، 240، 250، 252، 253، 254،  
255، 256، 257، 258، 272، 273، 277، 298، 300، 321، 346، 348، 353،  
354، 359.  
- دباغين الأمين: 07، 09، 10، 12، 70.  
- دريش الياس: 20.  
- ديدوش مراد: 20، 91، 157، 164، 175، 215، 218، 219، 220، 221، 222،  
223، 231، 336، 340، 341.  
- الديب فتحي: 25، 50.  
- دولوس برونو: 230.  
- دينا: 26.  
- دوبروqli لوييس: 230، 257.  
- دهيليس الصادق: 37، 47، 48، 53، 55، 69، 108، 311، 317، 319، 323.

- دلسي نور الدين: 186.
- دراية أحمد: 51، 106.
- داودي عبد السلام: 51.
- دحلب سعد: 72، 125، 212، 227، 230، 240، 245، 248، 250، 253، 260، 261، 266، 274، 275، 308، 319، 330، 348، 360.
- دباح محمد: 81، 85، 146، 156.
- دكا علي (علي قرار): 84.
- دوبريه ميشال: 157، 251، 257.
- دروسيه أكلي: 159.
- الدراجي الطيب: 179.
- درباسي إبراهيم: 196.
- دوبريه بيير: 348.

(ذ)

- الذيب بومدين (عبد المومن): 84.

(ر)

- رجاي عمار: 71.
- روبيح حسين: 71.
- راوي محمد (الحاج بريقو): 87، 91.
- رجعي عمار: 108، 329.
- روش ليون: 152.
- رازي عبد الرحمان: 196.
- رجال رضا: 214.



(ز)

- زواني عبد الغاني:38.
- زقار مسعود(رشيد كازا):14، 136، 138، 141.
- زراري رابح(الرائد عز الدين):37، 53، 75، 80، 81، 82، 99، 109، 115، 127، 274، 293، 300، 303، 317.
- زرقيني محمد:37، 39، 79، 98، 181، 303، 304، 328.
- الزبيري الطاهر:50، 53، 71، 100، 108، 181، 266، 282، 287، 288، 307، 308، 315، 329، 350.
- زروال محمد: 51، 52، 54، 60، 80، 173، 182، 195، 284، 333.
- زرهوني يزيد:214.
- زرداني عبد العزيز:53.
- زعموم رابح:84.
- الزبيري محمد العربي:244، 250، 256، 348.

(س)

- السمرائي:10.
- السوفي صالح:51، 303، 304، 328.
- سي الحواس:55، 69.
- سعدي عثمان:60.
- السواعي علي:71، 108، 329.
- سهلي الطاهر(إدريس):85، 162، 163.
- سعدي سليم:113.
- سنوسي حسين:135، 142، 150، 174، 182، 218.
- السنوسي إدريس:158، 217.

- سعيداني الطاهر: 172، 186.

- سفرجلي محمد: 211.

### (ش)

- الشريف محمود: 07، 10، 27، 37، 39، 48، 50، 60، 70، 73، 77، 125، 135،

158، 206، 207.

- شابو مولاي عبد القادر: 37، 98، 100، 181.

- شريط لزهر: 56.

- الشيخ خير الدين: 70، 169.

- شعباني محمد: 71، 287، 315، 341، 350.

- الشيخ سليمان: 84، 107.

- شنقريحة عبد القادر (تشانغ): 136، 203.

- شايد محمود: 163.

- الشريف عبد المجيد: 179.

- شال: 192.

- شارف عبد القادر: 214، 230، 317.

- شريف محمد: 214.

- شينو برنارد: 257.

- شريف عبد الرحمان: 341.

### (ص)

- صدار السنوسي: 84.

- صخري عمر: 157.

- صغايري رابح: 203.

(ط)

- طالب محمد مصطفى:99.

- طويل محمد:188.

- طالبي عمار:345.

(ع)

- عبد الرحيم كمال:38.

- عياط الأكل:38.

- علاق محمد:38، 100.

- العموري محمد: 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 55، 56، 60، 61، 62، 75،

81، 95، 106، 127، 186، 284، 353.

- عبيد لخضر (الحاج لخضر):68، 108، 287، 329.

- عبان رمضان:03، 09، 44، 69، 125، 224، 296.

- عثماني عزيزة:196.

- عثماني مسعود:139.

- عباس فرحات:05، 07، 08، 09، 10، 11، 12، 17، 36، 38، 42، 45، 50، 52،

59، 60، 64، 72، 73، 82، 123، 128، 201، 202، 211، 225، 226، 228،

271، 273، 274، 276، 283، 287، 293، 296، 300، 302، 316، 323، 329،

331، 344، 349، 353، 354، 359.

- عثمان محمد:309.

- علاوة عميرة:53، 70، 353.

- عبد المومن عبد الحميد:37، 98، 187، 188، 304.

- العماري محمد:180.

- العروسي خليفة:93، 184، 186، 217، 221، 260، 296، 334.

- عبد الناصر جمال:308، 325، 345.
- عواشرية محمد:51، 53، 54، 57.
- عبيد السعيد:51، 100، 304، 328.
- عصمان سيد أحمد:214، 230.
- العقيد عميروش:55، 69.
- عبد الحي سعيد:56.

#### (غ)

- الغرور عباس:56.
- الغواطي:186.
- غي مولي:224.
- غيارد فريديريك:299، 300.

#### (ف)

- فاضل أحمد(حميمي):71.
- فرنسيس أحمد:73، 201، 202، 224، 227، 287، 316.
- فراج:108.
- فلفلي إبراهيم:196.
- فارس عبد الرحمان:205، 233، 255، 273، 277، 312، 317.
- فرانس مانديس:224.
- فانون فرانس:281، 282.
- الفاسي علال:338، 360.

#### (ق)

- قارة عبد العزيز:38.
- القاسم عبد الكريم:10، 28.

- قرام أحمد:52.
- قايد أحمد:53، 55، 71، 75، 80، 81، 82، 124، 207، 227، 259، 260، 262، 263، 265، 266، 271، 291، 295، 297، 301، 303، 304، 313، 328، 342.
- قاسي محمد الصالح:37، 179.
- قنز محمد:100، 101، 304، 328.
- قنايزية عبد المالك:180.
- قاصدي مرياح:214، 215، 221، 230.

### (ك)

- كافي علي:53، 55، 67، 68، 70، 79، 307.
- كاوة مراد:77، 170.
- كريبان (الجنرال):118.
- كنيدي جون:138.
- كومين بيير:224.
- كيوان عبد الرحمان:224.
- كاسترو فيدال:284.
- كحل الراس عبد المجيد:348.

### (ل)

- لحسن العربي:38.
- لولو حمة:64.
- لمقامي محمد(عباس):92، 214، 340.
- لافاي برنار:94.
- لغواطي عبد الرحمان:174.
- لعلى رايح:192.

- لعلی محمد:214.

- لاکوست روبیر:264، 273.

- لونیس علی:317.

(م)

- محساس أحمد:45، 56.

- مهري عبد الحميد:03، 12، 221.

- المدني أحمد توفيق:24، 70.

- مولر مصطفى:166.

- ماسو:31.

- موريس أمدری:35، 43، 57، 62، 107، 109، 110، 111، 114، 134، 164،  
322.

- مالك رضا:227، 230، 238، 241، 245، 316.

- موريس شال:35، 43، 57، 62، 107، 109، 110، 111، 114، 134، 164، 322.

- محمدي السعيد:37، 46، 47، 48، 49، 50، 53، 54، 60، 62، 65، 68، 72، 74،  
81، 103، 308، 317، 321، 328، 339.

- مسمار بییر:257.

- موريس روجي:210.

- مرارده مصطفى:50، 263، 329.

- مالنيك كسنتتين:157.

- منجلي علي:52، 54، 71، 75، 80، 81، 82، 124، 182، 227، 259، 260،  
262، 263، 266، 281، 287، 290، 291، 295، 297، 303، 304، 311، 319،

323، 328، 342.

- مشيش علي:53.

- مينيه جيلبار: 53، 54، 67، 99، 104، 151.
- مخناش عبد المجيد: 170.
- محمود (النقيب): 57.
- مزهودي (الرائد): 158.
- مرسي محمد (عبد العزيز): 92.
- مانديلا نيلسن: 103، 190.
- مساعدي الشريف: 106.
- ميرة عبد الرحمان: 108.
- مقران نجادي محمد: 175.
- موفق حسين: 175.
- مادوني رشيد: 180.
- ميري رشيدة: 184.
- مدغري أحمد: 184، 281، 312، 317.
- معاوي عبد العزيز: 186، 214، 337.
- ماداوي الطاهر: 188.
- مرزوق محمد: 214.
- ماتبي أنريكو: 217.
- ماندوز أندري: 224.
- متيران فرانسوا: 224.
- مصطفى الصغير: 230.
- مراد موسى: 303.
- محمد الخامس: 10، 103.

(ن)

- نزار خالد: 46، 59، 79، 102، 109، 113، 121، 151، 178، 322، 347.
- نواورة أحمد: 51، 53، 54، 55، 57.
- نجادي محمد مقران: 103.
- النقاش محمد الصغير: 304، 328.
- الندرومي عبد الصمد: 360.

(هـ)

- هوفمان سليمان: 37، 98، 304، 328.
- هارون علي: 104، 137، 140، 142، 204، 205، 206، 328، 329.

(و)

- ولد قابلية دحو: 41، 122، 148، 151، 214، 230، 239، 253، 333، 339، 340.
- ووتسي كمال: 38.
- الواعي محمود: 52.
- الوانشي صالح: 70.
- وارنسي محمود: 190.
- واعمر سليمان: 196.
- والي بومعزة: 218.

(ي)

- يازوران السعيد: 37، 69، 309.
- يزيد محمد: 73، 224، 226، 230، 284.
- يوسف محمد: 139، 146.
- يادي واسيني: 214.



## فهرس الأماكن والبلدان:

(أ)

- أندونيسيا: 04، 10، 127.
- أم البواقي: 13، 52.
- الإتحاد السوفياتي: 41، 123، 136، 150، 174، 175، 190.
- أسيا: 10، 93، 254.
- ألمانيا: 15، 77، 135، 136، 140، 146، 147، 166، 198، 303، 304.
- أقبو: 233.
- أوروبا: 16، 27، 137، 142، 147، 148، 154، 156، 158، 159، 164، 169، 217، 239.
- أولاد ماضي: 20.
- أريس: 20.
- الأوراس: 20، 26، 34، 50، 51، 55، 56، 61، 68، 91، 120، 134، 164، 181، 254.
- إسبانيا: 21، 135، 136، 140، 149، 159، 198، 251.
- إيفيان: 27، 211، 212، 213، 214، 217، 220، 221، 222، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 267، 268، 269، 270، 271، 273، 274، 275، 276، 277، 284، 285، 290، 291، 296، 301، 306، 307، 314، 319، 337، 359، 360.
- أكرا: 34، 93.
- الأخضرية: 31، 51.

- أعراب:36، 62.
- أم الطبول:113.
- الإسكندرية:40، 135، 149، 340.
- أولا سيدي علي:46.
- إفريقيا:93، 159، 164، 222، 235، 239، 254.
- الأغواط:113.
- أولاد مريجة:114.
- إيطاليا:140، 149، 198، 216، 217.
- أدرار:150، 239.
- إليزي:150.
- إفريقيا الغربية:176.
- الأردن:179، 183.
- أحفير:189.
- أمريكا الشمالية:218.
- إيرلندا:251.
- أنغولا:340.
- الأزراس:348.

(ب)

- بروكسل:220، 254.
- بوزنيقة:143، 144.
- باندونغ:04.
- بلغاريا:137، 140، 147، 180، 198، 333.

- باريس:02، 06، 19، 149، 155، 211، 212، 213، 218، 226، 228، 232،  
300، 321.
- بون:149، 238.
- برج إمرأو:112، 113.
- باكستان:10.
- بيروت:140، 348.
- باتتة:20، 51، 68.
- بلجيكيا:140، 203.
- بنغازي:27، 34، 121، 135، 310، 340، 341.
- بني سليمان:144.
- بركان:121، 189.
- بغداد:28، 34، 49، 87، 93، 135، 179.
- بن عكنون:167.
- بريطانيا:140، 198، 251.
- بكين:34، 93.
- بئر الحفرة:195.
- باماكو:34، 121.
- براغ:175.
- بشار:35، 59، 108، 149، 150، 169، 171، 237، 239.
- بنزت:196.
- بني عدي:47.
- بلكور:155.
- البرواقية:67.

- بئر العاتر:114.
- بوسعادة:69.
- البيض:150، 220.
- بجاية:75، 233، 317.
- برج باجي مختار:150.
- بسكرة:91.
- بوذنيب:103، 121، 195.
- بوعرفة:103، 121.
- باجة:106، 196.
- بلغراد:224.
- البلدية:226.
- بال:228.
- بوتليليس:237.
- بلان:237.
- بوفاريك:238.
- بني صالح:307.
- برج بوعريريج:314.
- بوغار:316.
- بومرداس:337، 341.
- بني ونيف:360.
- بروسيا:361.

### (ت)

- تيزي وزو:03، 07، 16، 69، 210، 311، 312، 314، 316، 359.

- ترهونة:135.

- تونس:04، 07، 10، 14، 16، 27، 28، 29، 31، 32، 41، 42، 43، 44، 45،  
50، 51، 56، 57، 58، 67، 68، 71، 77، 78، 84، 86، 87، 88، 89، 91، 93،  
98، 99، 101، 111، 112، 120، 121، 126، 127، 134، 135، 138، 140،  
141، 142، 148، 149، 150، 151، 156، 157، 158، 163، 169، 170، 174،  
177، 183، 186، 193، 194، 196، 197، 198، 201، 203، 204، 206، 207،  
211، 217، 221، 228، 259، 265، 267، 283، 287، 288، 289، 290، 293،  
294، 301، 305، 308، 315، 317، 322، 324، 325، 329، 340، 346، 360.

- تبسة:07، 259.

- تركيا:04، 28.

- تولوز:19.

- توركان:229.

- تاجمات:51.

- تمنراست:150، 255.

- تيارت:53.

- تيان تسين (الصين):174.

- تالة:58، 195، 196.

- تاجروين:58، 106.

- تلمسان:58، 189، 254، 310، 312، 314، 316، 334، 359.

- توات:106.

- تيديكلت:106.

- تيزي تائة:114.

- تاساليت:121.

- تطوان:121، 136، 144.

- تشيكو سلوفاكيا:136، 147، 180، 190، 198.

- تافيلات:143.

- تمارة:143، 144.

- تندوف:150، 360.

- تشاد:283.

(ث)

- ثاقورات:114.

(ج)

- جيجل:05، 164، 210.

- الجزائر:07، 08، 13، 14، 17، 20، 23، 24، 25، 28، 44، 45، 55، 63، 67،

71، 72، 76، 89، 101، 107، 118، 127، 129، 130، 134، 139، 148، 149،

150، 152، 154، 156، 158، 159، 160، 164، 165، 167، 171، 174، 175،

182، 183، 184، 185، 186، 195، 201، 212، 216، 217، 218، 219، 221،

223، 224، 225، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236،

237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249،

250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 264، 265، 267، 270،

271، 272، 276، 277، 282، 283، 287، 300، 301، 306، 307، 309، 310،

311، 312، 313، 314، 316، 317، 318، 320، 321، 330، 334، 336، 340،

341، 345، 348، 349، 350، 352، 355، 357، 358، 359، 360.

- الجمهورية العربية المتحدة:10.

- جبل تامر:69.

- جبل مسلة:113.

- جبل إمزي:114.
- جنوب إفريقيا:190، 340.
- جبل الشعانبي:195.
- جنيف:221.
- جزر حبيبة:237.
- جبل طارق:251.

(ح)

- حسين داي:07.
- الحروش:67.
- حلب:179.
- حماقير:237، 239.
- الحمامات:307.

(خ)

- الخميسات:58، 143، 189، 206.

(د)

- الدار البيضاء:14، 135، 138، 142، 143، 144، 148، 175، 305، 359.
- دمشق:33، 135، 179، 348.
- دندن:106.
- دلس:155.

(ذ)

- ذراع الميزان:07.

(ر)

- الرباط:07، 31، 34، 87، 93، 121، 136، 144، 189، 337.

- روما:15، 224.
- الرديف:62.
- روم السوق:62.
- روسيا:136، 183، 184، 198، 265.
- الريف المغربي:139، 188.
- ريغنغان:188.
- رومانيا:190.
- رقان:214، 220، 230، 237، 239، 255.
- رامبوي:300.

(ز)

- الزيتون:187.
- الزرقاء:259.
- الزائير:283.
- زمورة:314، 315.

(س)

- سطيف:14، 233، 359.
- سوريا:16، 49، 50، 121، 150، 174، 186، 340.
- سوق أهراس:34، 37، 113، 335.
- سيدي عبيد:36.
- سبدو:155.
- السودان:49.
- السعودية:49.
- سكيكدة:67.



- السلوم:87، 135.
- السنغال:122، 159.
- سويسرا:140، 221، 227، 228.
- سيدي بلعباس:165، 171.
- سبتة:251.
- سوق الأربعاء:174، 187، 196.
- سوسة:174، 196.
- ساقية سيدي يوسف:186، 188.
- السار:203.
- الساورة:360.

#### (ش)

- شمال إفريقيا:03.
- الشمال القسنطيني:06، 20، 34، 59، 67، 254.
- الشرق الأوسط:18، 169.
- الشلف:314، 315، 317.

#### (ص)

- الصومام:02، 03.
- الصين:10، 41، 121، 136، 147، 150، 174، 179، 183، 197، 198، 199، 251، 265.
- صالي:121.
- الصخيرات:143، 144.
- صوفيا:149.
- صفاقص:196.

- الصخرة السوداء:340.

(ط)

- طنجة:04، 29، 121، 136، 140، 189.

- الطاهير:05.

- طرابلس:27، 28، 29، 31، 33، 42، 56، 59، 68، 70، 72، 74، 76، 78، 84،

89، 91، 121، 123، 126، 127، 129، 135، 142، 157، 158، 170، 175،

182، 201، 206، 207، 215، 221، 251، 256، 261، 262، 263، 264، 276،

281، 288، 293، 304، 306، 307، 309، 310، 311، 317، 321، 323، 336،

340، 341، 342، 344، 349، 354.

- الطارف:164.

(ع)

- عين مليلة:13.

- العراق:09، 10، 11، 16، 28، 121، 137، 147، 170، 174، 183، 186.

- العلمة:14.

- عنابة:20، 27، 35.

- العنصر:237.

- عين الكرمة:20، 62، 113.

- عين الحمام:20.

- العربية السعودية:28، 147، 199.

- عزابة:52.

- العريش:58، 189.

- العمري:62.

- عين عناق:195.

- عين الزانة:62، 164.
- عين البيضاء:93.
- عين الزرقاء:112.
- عين أميناس:150.
- عين صالح:150.
- عين إكر:237، 239، 264.
- عيون الترك:238.

### (غ)

- غليزان:19.
- غينيا:34، 150، 170، 340.
- الغزوات:35.
- غار الدماء:47، 54، 58، 82، 87، 88، 102، 120، 121، 126، 160، 174،  
188، 193، 194، 196، 205، 214، 288، 295، 303، 305، 312.
- غانا:121، 170.
- غاث:121، 150.
- غدامس:121.
- غاو:121.
- غوانتانامو:251.

### (ف)

- فرنسا:02، 03، 19، 52، 67، 85، 111، 118، 127، 135، 139، 142، 152،  
158، 159، 165، 166، 167، 183، 185، 190، 198، 201، 202، 203، 204،  
205، 210، 213، 215، 218، 219، 222، 223، 225، 226، 227، 228، 231،  
232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 243، 245، 246، 247.

،264 ،263 ،261 ،260 ،259 ،257 ،256 ،255 ،253 ،251 ،250 ،249 ،248  
،302 ،301 ،300 ،291 ،290 ،288 ،284 ،277 ،274 ،273 ،272 ،270 ،265  
،308 ،314 ،317 ،325 ،328 ،335 ،342 ،345 ،348 ،353 ،359 .

- الفيتنام:10، 251، 265، 267.

- فرانكفورت:15، 77.

- فاس:144.

- فلندا:147.

- الفزان الليبي:150.

### (ق)

- القاهرة:04، 06، 10، 14، 27، 33، 49، 50، 51، 52، 55، 93، 125، 146،  
160، 170، 179، 195، 204، 216، 221، 224، 286، 345، 346.

- القبائل:04، 07، 20، 54، 69، 120، 254، 314، 321.

- قالمة:47.

- القنيطرة:14، 144.

- قرن الحلفايا:58، 187، 288.

- القراة:62.

- قصر الشلالة:72.

- قوراره:106.

- القالة:112.

- القوارد:112.

- القيروان:135، 196.

- قسنطينة:148، 219، 240، 246، 247، 264، 315، 316.

- قابس:159.

- القصرين:195، 196.

- قطر:202.

- قصر البخاري:317.

### (ك)

- كوريا الشمالية:10، 251.

- الكاف:16، 51، 87، 88، 97، 121، 146، 148، 176، 177، 186، 187، 194،  
196.

- كوناكري:34، 93، 150، 176.

- كبداني:58، 121، 139، 188، 190.

- كيدال:121.

- كبدانة:139.

- كوبا:197، 251، 284.

- كولومب:237، 239.

### (ل)

- ليل:02.

- لندن:02، 297.

- ليبيا:10، 16، 27، 28، 29، 31، 41، 44، 50، 84، 87، 91، 100، 101، 138،  
142، 149، 170، 198، 217، 221، 325، 331، 336، 340، 341.

- لامي:36، 164.

- لبنان:49، 202.

- العرايش:121.

- اللاذقية:135، 140.

- لي روس:214، 228، 260، 262.

- لوسرن:227.

- لوگران:228، 259.

- اللورين:348.

(م)

- المغرب الأقصى:03، 04، 10، 14، 15، 16، 19، 26، 27، 29، 31، 43، 44،  
45، 57، 58، 77، 78، 84، 88، 91، 92، 94، 103، 111، 112، 118، 119،  
120، 121، 127، 135، 136، 138، 140، 141، 142، 143، 147، 149، 156،  
158، 160، 161، 169، 170، 173، 174، 177، 183، 186، 193، 197، 198،  
199، 203، 204، 214، 221، 251، 267، 290، 302، 308، 337، 360.

- ميعة:06.

- مصر:11، 15، 16، 25، 27، 28، 29، 87، 121، 137، 147، 149، 150،  
156، 174، 176، 183، 186، 198، 286، 340، 345.

- مالي:16، 53، 106، 121، 122، 150، 159، 170، 176، 360.

- المسيلة:20.

- موسكو:174.

- المرادية:20.

- المجر:198.

- مرسى مطروح:27، 34، 87، 135، 146، 340، 341.

- مجبر:317.

- مغنية:08، 155.

- ملاق:58، 97، 98، 187، 188، 299.

- مسرجان:237.

- المدينة:67.

- مليبية:251.
- مراكش:71، 305.
- منقار البط:113، 157.
- مشماش:114.
- المرسي الكبير:140، 214، 215، 220، 225، 227، 230، 236، 237، 238، 239، 240، 255، 257، 258، 264، 272.
- المحمدية:143، 144.
- مكناس:144، 189.
- مرسيليا:149.
- معسكر:171.
- مجردة:187.
- ماليزيا:198.
- مولان:210، 211، 226.
- الموزمبيق:340.

#### (ن)

- النواصر:14، 138.
- نقرين:35.
- الناظور:15، 47، 58، 121، 160، 161، 177.
- نيوشاتل:227.
- ناميبيا:340.

#### (هـ)

- الهوقار:106.
- الهند الصينية:116، 174.

- هامبورغ:135.

- هونغ كونغ:198.

- هولندا:198.

(و)

- وهران:13، 76، 141، 148، 149، 164، 228، 239، 272.

- وجدة:16، 19، 53، 58، 82، 84، 88، 102، 121، 149، 175، 184، 188،

189، 193، 195، 334.

- الولايات المتحدة الأمريكية:34، 173، 176، 180، 190، 224، 284.

- ويلان:113.

- واشنطن:176.

- واد مليز:187.

- واد ببيبي:192.

- وادي الناموس:239.

- واد زناتي:315.

- واد إيسلي:316.

(ي)

- اليمن:10.

- يوغسلافيا:136، 140، 147، 180.



## فهرس المحتويات:

الإهداء:

كلمة شكر وعرفان:

ثبت المختصرات (بالعربية والفرنسية):

المقدمة:

### الفصل التمهيدي: التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني 1958-1960

1-1 ميلاد أول حكومة مؤقتة جزائرية 1958:.....ص 02

1-1-1 ظروف تشكيل الحكومة المؤقتة:.....ص 02

1-1-2-1 الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة 1958:.....ص 06

1-1-3-1 الاعتراف الدولي بالحكومة المؤقتة:.....ص 09

1-2-1 الوزارات ذات الطابع العسكري في الحكومة المؤقتة:.....ص 11

1-2-1-1 وزارة الإتصالات العامة والمواصلات 1958:.....ص 12

1-2-1-2-1 نشأة وتطور مصالح الإتصالات للثورة التحريرية:.....ص 12

1-2-1-2-2 نشأة وزارة الإتصالات العامة والمواصلات 1958:.....ص 16

1-2-1-3-1 هياكل وزارة الإتصالات العامة والمواصلات:.....ص 17

1-2-2-1 وزارة القوات المسلحة (M.F.A) 1958:.....ص 20

1-2-2-2-1 نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1958:.....ص 20

1-2-2-2-2 نشأة وزارة القوات المسلحة 1958:.....ص 23

1-2-3-1 وزارة التسليح والتموين العام (M.A.R.G) 1958:.....ص 24

1-3-2-1 التموين والتسليح في الثورة:.....ص 24

1-3-2-2-1 نشأة وزارة التسليح والتموين العام 1958:.....ص 27

2- نشاطها الثوري:.....ص 29

1-2-1 وزارة الإتصالات والمواصلات العامة (M.L.G.C):.....ص 29

1-1-2 إختراق شبكات الإستعمار الفرنسي:.....ص 29

- 2-1-2 دورها في حماية الثورة:.....ص31
- 2-2 وزارة القوات المسلحة(M.F.A):.....ص34
- 1-2-2 دعم العمليات العسكرية على الحدود:.....ص35
- 2-2 إعادة تنظيم جيش التحرير الوطني:.....ص37
- 2-3 وزارة التسليح والتموين العام(M.A.R.G):.....ص39
- 3-3 الهيئات العسكرية لجيش التحرير الوطني على الحدود 1960-1958:.....ص42
- 1-3 لمحة عن جيش التحرير الوطني على الحدود:.....ص42
- 2-3 إنشاء لجنة العمليات العسكرية (COM)1958:.....ص44
- 3-3 تركيز القيادة وتوزيع المهام داخل اللجنة:.....ص46
- 3-4 قضية العموري(سبتمبر 1958-مارس 1959):.....ص49
- 3-5 تشكيل قيادة الأركان الشرقية والغربية(EME-EMO)1958:.....ص53
- 4- دورها في تنظيم جيش التحرير الوطني:.....ص55
- 1-4 تجربة لجنة العمليات العسكرية:.....ص57
- 2-4 العمليات العسكرية على الحدود:.....ص61
- 3-4 أسباب فشل جهود كريم بلقاسم في تشكيل جيش الحدود:.....ص63

## الفصل الأول: دور وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة في دعم الثورة الجزائرية:

- 1-1 الظروف العامة والدوافع الإستراتيجية لتشكيل الهيئتين:.....ص67
- 1-1-1 الظروف العامة والدوافع الإستراتيجية لتشكيل هيئة الأركان العامة(EMG):1960
- 1-1-1-1 إجتماع العقداء العشر 11 أوت -16 ديسمبر 1959:.....ص67
- 1-1-1-1 إجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960:.....ص71
- 1-1-1-3 إنشاء هيئة الأركان العامة جانفي 1960:.....ص74
- 1-1-2 الظروف العامة والدوافع الاستراتيجية لتشكيل وزارة التسليح والمواصلات العامة (MALG)1960:.....ص76

- 2-1 الهياكل التنظيمية لكل هيئة:.....ص 78
- 1-2-1 الهياكل التنظيمية لهيئة الأركان العامة:.....ص 79
- 1-1-2-1 القيادة العليا لهيئة الأركان العامة:.....ص 80
- 2-1-2-1 الأجهزة التنظيمية للهيئة:.....ص 82
- 1-2-1 الهياكل التنظيمية لوزارة التسليح والاتصالات العامة:.....ص 84
- 1-1-2-1 المديرية الوطنية للمواصلات (DNT):.....ص 85
- 2-1-2-1 مديريةية التسليح والتموين العام (DARG):.....ص 86
- 3-1-2-1 مديريةية الاتصالات العامة والمواصلات (LGC):.....ص 87
- 4-1-2-1 مديريةية اليقظة والجوسسة المضادة (DVCR):.....ص 88
- 5-1-2-1 مديريةية التوثيق والبحث (DDR):.....ص 89
- 6-1-2-1 المصلحة الخاصة (S4):.....ص 91
- 3-1 دور الهيئتين في تنظيم جيش التحرير الوطني:.....ص 95
- 1-3-1 دور هيئة الأركان العامة في تنظيم جيش التحرير الوطني:.....ص 95
- 1-1-3-1 التنظيم العسكري على الحدود:.....ص 97
- 2-1-3-1 التنظيم العسكري في الداخل:.....ص 107
- 3-1-3-1 العمليات العسكرية في الحدود:.....ص 110
- 2-3-1 دور وزارة التسليح والاتصالات العامة في تنظيم جيش التحرير الوطني:.....ص 116
- 1-2-3-1 حماية جيش التحرير الوطني من الاختراقات:.....ص 117
- 2-2-3-1 المساعدة على الاتصال وفك الخناق عن الوحدات:.....ص 120
- 4-1 علاقة هيئة الأركان العامة باللجنة الوزارية للحرب:.....ص 123
- 1-4-1 الإعلان عن تشكيل اللجنة الوزارية للحرب (CIG) 1960:.....ص 123
- 2-4-1 تصاعد الخلاف بين اللجنة الوزارية للحرب وهيئة الأركان العامة:.....ص 125
- الفصل الثاني : العلاقة التكاملية بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة  
لجيش التحرير الوطني
- 1-2 التسليح:.....ص 133

- 1-1-2 دور العمل الاستخباراتي في تسليح الثورة الجزائرية: ص 135
- 2-1-2 صناعة أسلحة الثورة: ص 141
- 3-1-2 مسالك وقوافل أسلحة الثورة: ص 147
- 2-2 العمل الاستخباراتي: ص 152
- 1-2-2 النشاط الاستخباراتي في الثورة : ص 153
- 2-2-2 المخابرات الجزائرية في خدمة هيئة الأركان العامة: ص 160
- 3-2-2 عملية ترحيل اللقيط الأجنبي: ص 164
- 4-2-2 المخابرات الفرنسية في مواجهة مخابرات الثورة: ص 167
- 3-2 التكوين العسكري: ص 171
- 1-3-2 التكوين في مجال العمل الاستخباراتي: ص 171
- 2-3-2 التكوين في ميدان العمل العسكري المحض: ص 176
- 3-3-2 التكوين في سلاح الطيران و سلاح البحرية: ص 182
- 4-3-2 التكوين السياسي والإداري: ص 183
- 5-3-2 مراكز التكوين والتدريب: ص 185
- 4-2 التمويين والتمويل: ص 191
- 1-4-2 التمويين: ص 191
- 1-1-4-2 مشكل التمويين خلال الثورة: ص 191
- 2-1-4-2 نظام التمويين في جيش التحرير الوطني: ص 192
- 3-1-4-2 دور مديرية التمويين العام في إمداد جيش التحرير الوطني: ص 197
- 2-4-2 التمويل: ص 199
- 1-2-4-2 نظام التمويل الداخلي للثورة: ص 200
- 2-2-4-2 الجالية الجزائرية بالخارج ومسألة التمويل: ص 201
- 3-2-4-2 مسألة التمويل بين وزارة التسليح والاتصالات العامة وهيئة الأركان العامة: ص 203
- 4-2-4-2 انعكاسات المسألة التمويلية على سيرورة الثورة: ص 206

## الفصل الثالث : المفاوضات الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها على العلاقة بين الجهازين .

- 3-1 دور وزارة التسليح والاتصالات العامة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية:.....ص210
- 3-1-1 الصراع الاستخباراتي في المفاوضات الجزائرية الفرنسية:.....ص211
- 3-1-2 عبد الحفيظ بوصوف ومعركة البترول:.....ص215
- 3-1-3 دور قاعد ديدوش مراد في المفاوضات الجزائرية الفرنسية:.....ص218
- 3-2-اتفاقيات إيفيان-دراسة تحليلية:.....ص222
- 3-2-1 ديغول ومسألة المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني:.....ص224
- 3-2-2 اتفاقيات إيفيان - تحليل المضمون:.....ص231
- 3-2-2-1 مسألة توقيف القتال والاستفتاء:.....ص231
- 3-2-2-2 المسألة الأمنية والعسكرية:.....ص235
- 3-2-2-3 مسألة المستوطنين:.....ص240
- 3-2-2-4 مسألة التعاون في الميادين الاقتصادية والثقافية والفنية:.....ص245
- 3-2-3 اتفاقيات إيفيان انتصار أم انكسار؟:.....ص250
- 3-3 موقف قيادة الأركان العامة من اتفاقيات إيفيان:.....ص258
- 3-3-1 هيئة الأركان العامة والمفاوضات الجزائرية الفرنسية:.....ص259
- 3-3-2 رفض قيادة الأركان العامة لاتفاقيات إيفيان:.....ص261
- 3-3-3 أسباب وخلفيات رفض اتفاقيات إيفيان:.....ص263
- 3-4 انعكاسات الموقفين على العلاقة بين الجهازين:.....ص270
- 3-4-1 انعكاسات موقف قيادة الأركان العامة على الثورة:.....ص271
- 3-4-2 تداعيات الموقف على العلاقة بين الجهازين:.....ص275

## الفصل الرابع :أزمة الصراع على السلطة وانعكاساتها على أهداف الثورة.

- 4-1 قيادة الأركان العامة ومسألة السلطة:.....ص280
- 4-1-1 طموح قيادة الأركان العامة في السلطة:.....ص280
- 4-1-2 مسألة السلطة لدى جيش التحرير الوطني في الحدود:.....ص288
- 4-1-3 طموح قيادة الأركان العامة بين الواقع والمأمول:.....ص293

2-4	صراع السلطة بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة:	ص 298
1-2-4	تأزم العلاقات بين الطرفين.....:	ص 299
2-2-4	اجتماع المجلس الوطني للثورة يطيل أمد الأزمة:	ص 306
3-2-4	أزمة الصراع تنتقل إلى الداخل:	ص 311
4-2-4	خلفيات الصراع بين الطرفين:	ص 318
3-4	وزارة التسليح والاتصالات العامة وأزمة الصراع على السلطة:	ص 326
1- 3-4	عبد الحفيظ بوصوف عضو الباءات الثلاث :	ص 326
2- 3-4	عبد الحفيظ بوصوف والحكومة المؤقتة:	ص 329
3- 3-4	موقف وزارة التسليح والاتصالات العامة من أزمة الصراع على السلطة:	ص 332
4-4	تداعيات الأزمة على مستقبل أهداف الثورة:	ص 337
1-4-4	تداعيات الأزمة على العلاقة بين الجهازين:	ص 338
2-4-4	تداعيات الأزمة على مؤسسات الثورة:	ص 341
3-4-4	تداعيات الأزمة على النشاط الثوري:	ص 245
4-4-4	تداعيات الأزمة على إعادة بناء الدولة الجزائرية:	ص 347
	خاتمة.....	ص 351
	الملاحق.....	ص 362
	قائمة المصادر والمراجع.....	ص 379
	فهرس الأعلام.....	ص 398
	فهرس البلدان و الأماكن.....	ص 416
	فهرس المحتويات.....	ص 432